

ملف رقم (١٠٤)

مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية
سلسلة الأدلة والكشافات

التكشيف الاقتصادي للتراث

الزكاة (٥)

موضوع رقم (١٠٥)

إعداد

الدكتور / أحمد جابر بدران

إشراف

أ. د / علي جمعة محمد

فهرس محتويات ملف (١٠٤)

الزكاة (٦) موضوع (١٠٥)

ابن قدامة، المعنى

- ١- الزكاة من الزكاء والنماء والزيادة سميت بذلك لأنها تنمو المال وهي في الشريعة حق يجب في المال ج ٢ ص ٤٣٣ (المعنى والشرح)
- ٢- امتناع المرتدين عن أداء الزكاة ج ٢ ص ٤٣٤ (المعنى والشرح)
- ٣- تجب الزكاة في أربعة أصناف من المال السائلة من بهيمة الأنعام، والحارث من الأرض، والأثمان، وعروض التجارة ج ٢ ص ٤٣٤ (الشرح)
- ٤- زكاة الحبل عن كل فرس دينار، أو ربع عشر قيمتها ج ٢ ص ٤٣٤ (الشرح)
- ٥- لا تجب الزكاة على النكفار والعبد والنكاتب ج ٢ ص ٤٣٦، ٤٣٧ (الشرح) ج ٢ ص ٤٩٢ - ٤٩٥ (المعنى)
- ٦- ليس فيما دون خمس من الأبل سائمة صدقة ج ٢ ص ٤٣٩ (المعنى والشرح)
- ٧- شروط زكاة الأبل وتفصيلاتها ج ٢ ص ٤٣٩ - ٤٤٢، ٤٤٦ - ٤٦٣ (المعنى) ج ٢ ص ٤٦٧ - ٤٧٢.
- ٨- تفاصيل زكاة الماشية ج ٢ ص ٤٤٢ - ٤٤٦ (المعنى) ج ٢ ص ٤٧٢ - ٤٨١ (الشرح).
- ٩- زكاة المضاربة علي الربح إذا حال عليها الحول ج ٢ ص ٤٤٢، ٤٤٣ (الشرح).
- ١٠- تدفع زكاة أجرة الدور إذا حال عليها الحول ج ٢ ص ٤٤٣ (الشرح) ج ٢ ص ٦٢١ - ٦٣٩ (المعنى).
- ١١- زكاة المهر واللقطة ج ٢ ص ٤٤٨ - ٤٥٠ (الشرح) ج ٢ ص ٦٤٢ - ٦٤٤ (المعنى).
- ١٢- رأى المذاهب في ضم نصاب التي آخر في الزكاة ج ٢ ص ٤٥٨ - ٤٦٠ (الشرح)
- ١٣- رأى المذاهب في عدم اعتبار مكان الأداء من وجوب الزكاة ولا تسقط بتلف المال ج ٢ ص ٤٦٤ (الشرح).
- ١٤- تؤخذ زكاة الميت من تركته ولا تنق بميته ج ٢ ص ٤٦٦ (الشرح).
- ١٥- تفاصيل صدقة البقر ج ٢ ص ٤٦٧ - ٤٧١ (المعنى) ج ٢ ص ٤٩٥ - ٥٠٣ (الشرح).

١٦- تفاصيل زكاة الغنم ج ٢ ص ٤٧٢ - ٤٨١ (المعنى) ج ٢ ص ٥٠٣ - ٥١٢، ٥١٦ - ٥٢٤ (الشرح)

- ١٧- تؤخذ الزكاة من الخطأ في الأبل والبقر إذا كان مرعاهم ومسرهم ومحلهم واحد ج ٢ ص ٥٢٠ - ٥٢٤ (الشرح).
- ١٨- رأى المذاهب في دفع الزكاة إلى الإمام ومدى جواز ذلك ج ٢ ص ٥٠٦ - ٥١٠ (المعنى).
- ١٩- لا يعطى من الصدقة المفروضة للوالدين ولا للولد ولا للزوج ولا للزوجة ولا للكافر ولا لمملوك ج ٢ ص ٥١١ - ٥١٧ (المعنى).
- ٢٠- الأصناف الثمانية الذين تجب لهم الزكاة ج ٢ ص ٦٨٩ - ٧٠٢ (الشرح) ج ٢ ص ٥٢٦ - ٥٢٨ (المعنى)
- ٢١- الخطأ في غير السائمة كالذهب والفضة والزرع، والتجار والتجار، حكمهم حكم المنفرد ج ٢ ص ٥٤٦ (الشرح).
- ٢٢- إذا كانت ماشية الرجل متفرقة في بلدن لا تقصر بينهما الصلاة فهي كاجتمعة بضم بعضها إلى بعض وبزكائها كاجتمعة ج ٢ ص ٥٤٥ (الشرح).
- ٢٣- الأصناف التي تجب فيها والتي لا تجب فيها زكاة الزروع والثمار ومقدار نصابها ج ٢ ص ٥٤٨ - ٥٦٠ (المعنى) ج ٢ ص ٥٤٨ - ٥٦٢ (الشرح)
- ٢٤- كل ما أخرج الله من الأرض مما يبس ويبقى ويكال ويبلغ خمسة أوسق ففيه العشران كان سقيه من السماء والسوح، وإن كان يسقى بالدوالي والنواضع ففيه نصف العشر ج ٢ ص ٥٦٢ (الشرح).
- ٢٥- الوقت الذي تجب فيه زكاة الحب والزرع ج ٢ ص ٥٦٣ - ٥٦٧ (المعنى والشرح).
- ٢٦- الخرص: النظر في كل نخلة أو شجرة، كم في الجميع من الرب أو العنب ثم يقدر الناتج قرا أو هبنا، وإن كان أنواعا خرص كل نوع على حدته، فتؤخذ زكاة العنب زبيبا كما تؤخذ زكاة النخل تمرا ج ٢ ص ٥٦٨، ٥٧٢ (المعنى والشرح).
- ٢٧- ما يجب في الزرع العشرية التي يشتريها أهل الذمة ج ٢ ص ٥٧٦ (الشرح).
- ٢٨- روى عن الرسول (ﷺ) أنه كان يأخذ في زمانه من قرب العسل من كل قرية من زوسطها، كما أمر عمر بن الخطاب في "العسل العشر ونصاب العسل خمسة زقراق ج ٢ ص ٥٧٧ (المعنى والشرح)

- ٢٩ - اخذ عمر بن الخطاب من العسل من كل شعرة زفرافق فرق واحد، والفرق ستة عشر رطلا فيكون نصابه مائة ستون رطلا بالعراقي جد ٢ ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ (المغنى والشرح).
- ٣٠ - قال الشافعي ومالك: لا تتعلق زكاة المعادن الا بالذهب والفضة لقول النبي (يُزَكَّى) لا زكاة في حجر جد ٢ ص ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٥ (الشرح).
- ٣١ - نصاب الذهب عشرون مثقالا من الذهب، أو مائتا درهم من الفضة جد ٢ ص ٥٨٢ (الشرح).
- ٣٢ - لا زكاة فيما يخرج من البحر واللؤلؤ والمرجان ونحوه جد ٢ ص ٥٨٤ (الشرح) جد ٢ ص ٦٢٠ (المغنى).
- ٣٣ - أنواع الركاز ونصابه ومسرقه ص ٥٨٦ - ٥٩٥ (الشرح) جد ٢ ص ٦١٢ - ٦٢٠ (المغنى).
- ٣٤ - رأى المذاهب في ضم اجناس الحبوب بعضها الى بعض وكذلك الذهب والفضة لاخت الزكاة جد ٢ ص ٥٩٣ - ٥٩٥ (المغنى).
- ٣٥ - في الرقة ربع العشر والرقة هي الدراهم المضروبة جد ٢ ص ٥٩٦ ، ٥٩٨ (المغنى والشرح).
- ٣٦ - في كل مائتي درهم خمسة دراهم، وإذا كان اذهب عشرين مثقالا وقيمته مائتا درهم وجبت فيه الزكاة نصف مثقال جد ٢ ص ٥٩٦ ، ٥٩٧ (الشرح).

المغني

تأليف الشيخ الامام العلامة موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفي سنة ٦٣٠ هـ
على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الحرقي المتوفي سنة ٣٣٤ هـ

ويليه

الشرح الكبير

على متن المغني ، تأليف الشيخ الامام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن احمد
ابن قدامة المقدسي المتوفي سنة ٦٨٢ هـ كلاما على مذهب امام الأئمة (أبي عبد الله احمد بن محمد بن
حنبل الشيباني) مع بيان خلاف سائر الأئمة وأدلتهم رضي الله عنهم

(تنبيه) وضعت كتاب المغني في أعلى الصحائف والشرح الكبير في أدناها مفصلا بينهما بخط عرضي

دار الكتاب العربي

للنشر والتوزيع

رسول الله ﷺ عن زبيرة القور : قلت نعم . قد نهي ثم أمر بزيارتها . وروى الترمذي : أن عائشة زارت قبر أخيه ، وروى عنها ثم قالت : لو شهدت ما روت

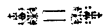
(فصل) وبكره النبي وهو أن يبعث مناديا ينادي في الناس إن فلانا قد مات ليشهدوا جنازته لما روى حذيفة قال : سمعت النبي ﷺ ينهى عن النبي ، قال الترمذي هذا حديث حسن ، واستحب جماعة من أهل العلم أن لا يعلم الناس بخبرهم منهم عبدالله بن مسعود وأصحابه علقمة والربيع بن خثيم وعمر بن شرحبيل . قال علقمة : لا نؤذوا في أحد ، وقال عمرو بن شرحبيل : إذا أنا مت فلا أنسئ إلى أحد . وقال كثير من أهل العلم : لا بأس أن يعلم بالرجل أخوانه ومعارفه وذوو الفضل من غير نداء . قال إبراهيم النخعي لا بأس . مات الرجل أنت يؤذن صديقه وأصحابه ، وإنما كانوا يكرهون أن يضاف في المجالس أني فلانا كفعل الجاهلية . ومن رخص في هذا أبو هريرة وابن عمرو وابن سيرين ، وروى عن ابن عمر أنه نهي به رافع بن خديج ، قال : كيف تريدون أن ننعصوا به ؟ قال : نخبسه حتى نرسل إلى قباه ، وإلى من قد مات حول المدينة ليشهدوا جنازته . قال نعم مارأيت . وقال النبي ﷺ في النبي دفن بللا « ألا أذمتوني » وقد صح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهي الناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وخرج بهم إلى المصلى نصف بهم وكبر أربع تكبيرات منفق عليه ، وفي لفظ « أن أشأكم النجاشي قد مات فقوموا فاضلوا عليه » وروى عن النبي ﷺ أنه

على من كان النوح منه ولم يمه عنه أنه قد ساءت تعالى (يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم لئلا) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « كبر أربع وكبرك مسئول عن رعيته » وحمله آخرون على من أوصى بذلك في حياته كقول طرفة :

إذا مت فنعني بمسا أنا نهد وشقي على الجيب بالمت معبد
وقال آخر : من كان من أمهاني يأكب أبدأ قالوم إلي أراني اليوم مقبوضا
ولا بد من حل البكة في هذا الحديث على البكة الذي معه ندب ونياحة ونحو هذا بدليل ماقدنا من الأحاديث

(فصل) وبكره النبي ، وهو أن يبعث مناديا ينادي في الناس إن فلانا مات ليشهدوا جنازته ، لما روى حذيفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النبي . قال الترمذي هذا حديث حسن ، واستحب جماعة من أهل العلم أن لا يعلم الناس بخبرهم منهم ابن مسعود وعلقمة والربيع بن خثيم وعمر بن شرحبيل قال : إذا أنا مت فلا أنس . وقال كثير من أهل العلم لا بأس من أن يعلم بالرجل أخوانه ومعارفه وذوو الفضل من غير نداء . قال إبراهيم النخعي لا بأس أن يعلم الرجل أخوانه وأصحابه إنما كانوا يكرهون أن يضاف في المجالس أني فلانا كفعل أهل الجاهلية ، ومن رخص في هذا أبو هريرة وابن عمر وابن سيرين ، فروى عن ابن عمر أنه لما نهي رافع بن خديج

قال « لا يموت فيكم أحد إلا أذمتوني به » أو كما قال ولأن في كثرة المصلين عليه أجر لهم ونفعاً للبيت فانه يحصل لكل مصل منهم قيراط من الأجر ، وجاء عن النبي ﷺ أنه قال « مامن مسلم يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب » وقد ذكرنا هذا ، وروى الامام أحمد بإسناده عن أبي المليح أنه صلى على جنازة فالتفت فقال : استوتوا وتحسن شفاعتكم ، لا والله حدثني عبدالله ابن سابط عن إحدى أمهات المؤمنين وهي ميمونة وكان أخاها من الرضاة أن رسول الله ﷺ قال « مامن مسلم يصلي عليه أمة من الناس إلا شفعوا فيه » فسألت أبا المليح عن الأمة ؟ فقال أروعن



كتاب الزكاة

قال أبو محمد بن قتيبة : الزكاة من الزكا ، واخذ ، والزيادة سميت بذلك لأنها تنمر المال وتنمية ، يقال زكا الزرع إذا كثر ريعه ، وزكت الفتنة إذا بورك فيها ، وهي في الشريعة حق يجب في المال فمئذ اطلاق لفظها في موارد الشريعة يتصرف إلى ذلك . والزكاة أحد أركان الاسلام ، وهي واجبة بكتاب الله تعالى وسنة رسوله وإجماع أمته . أما الكتاب فقوله تعالى (وآتوا الزكاة) وإنما

قال : كيف تريدون أن ننعصوا به ؟ قالوا : نخبسه حتى نرسل إلى قباه ، وإلى من قد مات حول المدينة ليشهدوا جنازته . قال : نعم مارأيت . وقال النبي صلى الله عليه وسلم في النبي دفن بللا « ألا أذمتوني » وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي النجاشي في اليوم الذي مات فيه منفق عليه ، ولأن في كثرة المصلين عليه أجر لهم ونفعاً للبيت ، فانه يحصل لكل مصل منهم قيراط من الأجر . وروى الامام أحمد بإسناده عن أبي المليح أنه صلى على جنازة فالتفت فقال : استوتوا وتحسن شفاعتكم ، لا والله حدثني عبدالله بن سابط عن إحدى أمهات المؤمنين وهي ميمونة وكانت أخاها من الرضاة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مامن مسلم يصلي عليه أمة من الناس إلا شفعوا فيه » فسألت أبا المليح عن الأمة ؟ فقال أروعن . آخر الصلاة والحمد لله رب العالمين



كتاب الزكاة

قال ابن قتيبة : الزكاة من الزكا ، واخذ ، والزيادة سميت بذلك لأنها تنمر المال وتنمية ، يقال زكا الزرع إذا كثر ريعه ، وزكت الفتنة إذا بورك فيها ، وهي في الشريعة : حق يجب في المال ، فمئذ اطلاق لفظها في الشرع يتصرف إلى ذلك . والزكاة أحد أركان الاسلام ، وهي واجبة بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى (وآتوا الزكاة) وإنما السنة فإن النبي صلى الله عليه وسلم

السنة فان النبي ﷺ بعث معاذاً الى اليمن فقال « اعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم » متفق عليه في آي وأخبار سوى هذين كثيرة . وأجمع المسلمون في جميع الأصناف على وجوبها ، واتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال ما فيها ، فروى البخاري بإسناده عن أبي هريرة قال : لما توفي النبي ﷺ وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب . فقال عمر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بجهنم وحسابه على الله » قال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها لي رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق ، ورواه أبو داود وقال لو منعوني عناقاً قال أبو عبيد : القتال صدقة العام . قال الشاعر :

سعى عقلاً فلم يترك لناساً سبداً فكيف لو قد سعى عمرو عقابين

بعث معاذاً الى اليمن فقال « اعلمهم ان الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم » متفق عليه . وأجمع المسلمون في جميع الأصناف على وجوبها ، واتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال ما في الزكاة ، فروى البخاري بإسناده عن أبي هريرة قال : لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأردت العرب وكفر من كفر من العرب فقال عمر لأبي بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بجهنم وحسابه على الله » قال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق ورواه أبو داود وقال : لو منعوني عناقاً قال أبو عبيد : القتال صدقة العام قال الشاعر :

سعى عقلاً فلم يترك لناساً سبداً فكيف لو قد سعى عمرو عقابين

وقيل : كانوا إذا أخذوا الفريضة أخذوا معها عقاباً ، ومن روى عناقاً في روايته دليل على جواز أخذ الصغيرة من الصغار

(مسئلة) (ونجب الزكاة في أربعة أصناف من المال : السائمة من بهيمة الأنعام ، والمحارح من الأرض ، والأمان ، وروض التجارة . وسبأني شرح ذلك في مواضعه ان شاء الله)

ولا نجب في غير ذلك لأن الأصل عدم الوجوب وهذا قول أكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة في الخيل الزكاة إذا كانت ذكراً وإناثاً ، فإن كانت ذكراً أو إناثاً مفردة ففيها دوايتان . وزكاتها دينار عن كل فرس ، أو ربع عشر قيمتها ، والخبرة في ذلك إلى صاحبها ، لما روى جابر أن النبي ﷺ قال في الخيل السائمة « في كل فرس دينار » وعن عمر أنه كان يأخذ من الرأس عشرة ، ومن الفرس

وقيل : كانوا إذا أخذوا الفريضة أخذوا معها عقاباً ، ومن رواه عناقاً في روايته دليل على أخذ الصغيرة من الصغار

(فصل) فمن أنكر وجوبها جهلاً به ، وكان بمن يجهل أمك لحداثة عبيده بالاسلام أو لأنه نشأ ببادية نائية عن الأمصار عرف وجوبها ولا يحكم بكفره لأنه معذور ، وإن كان مسلماً ناشئاً ببلاد الاسلام من أهل العلم فهو مرتد تجري عليه أحكام المرتدين ويستتاب ثلاثاً ، فإن تاب والا قبل لأن آفة وجوب الزكاة ظاهرة في الكتاب والسنة وإجماع الأمة فلا تنكاد نخفى على أحد من هذه حاله ، فإذا جهده فلا يكون إلا تكذيبه الكتاب والسنة وكفره بهما

(فصل) وإن منعها معتقداً وجوبها وقدر الامام على أخذها ، منه أخذها وعزده ولم يأخذ زيادة عليها في قول أكثر أهل العلم منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وأصحابهم ، وكذلك إن غلبه كرهه حتى لا يأخذ الامام زكاته فظاهر عليه ، وقال اسحق بن راهويه وأبو بكر عبد العزيز يأخذها وشطر

عشرة ، ومن البرذون خمسة ، ولأنه حيوان يطلب ثمنه طيلة السوم أشبه النعم ونسأ قوله عليه السلام « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » متفق عليه . وقوله عليه السلام « غنوت لكم عن صدقة الخيل والريق » حديث صحيح ، ولأن مالا يخرج زكاته من جنسه لا نجب فيه الزكاة كسائر الدواب ، وحديثهم برويه غرور السعدي وهو ضعيف . وأما عمر فأما أخذ منهم شيئاً تبرعوا به ، وعرضهم عن عمر بن عبد الله . كذلك رواه أحمد ، والزكاة لا يؤخذ عنها عوض ولأن عمر حين عرضوا عليه ذلك شاور الصحابة فيه . فقال علي : هو حسن إن لم يكن جزية يؤخذون بها من عدك ، فدل على أن أخذهم بذلك غير جائز ، وقياساً على النعم لا يصح لكسب نفعها بغيرها ولها ويصحب بجنسها وتكون هدياً ، ونجب الزكاة من عينها ويعبر كل نصاحبها ، والخيل بخلاف ذلك والله أعلم (مسئلة) (وقال أصحابنا نجب في المتولد بين الوحشي والأهلي)

وسواء كانت الوحشية الفحول أو الأمهات . وقال أبو حنيفة ومالك : إن كانت الأمهات أهلية وجبت الزكاة فيها وإلا فلا ، لأن ولد البهيمة ينجب أمه . وقال الشافعي : لا زكاة فيها لأنها متولدة من وحشي أشبه المتولد من وحشيين ، ووجه أصحنا أنها متولدة بين ما يجب فيه الزكاة وما لا يجب فوجب فيها الزكاة كالمتولد بين سائمة ومملوكة ، وزعم بعضهم أنضم مكتمتولدة بين الطباع والغنم وفيها الزكاة بالاتفاق . فعلى هذا القول تضم إلى جنسها من الأهلي في وجوب الزكاة وتكون كأحد أنواعه قال شيخنا والقول بانتفاء الزكاة فيها أمسيح لأن الأصل انتفاء الوجوب وإنما يثبت بنص أو إجماع أو قياس ولا نص فيها ولا إجماع ولا قياس ، لأن النص إنما هو في بهيمة الأنعام من الأزواج الثمانية وليس هذا منها ولا داخلية في سمها ولا حكمها ولا حقيقته ، فإن المتولد بين شيتين يفرغ باسمه وجنسه كالغنم ، والسمع المتولد بين الضبع والذئب ، فكذلك المتولد بين الطباع والمهر في كونه لا يجرى في

ما به، لما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه كان يقول «في كل سائمة إلا ليل في كل أربعين بنت لبون لا تفرق عن حسابها، من أعطاها مؤجراً فله أجرها، ومن أبها فاني أخذتها وشطر ماله، عز من عزومات ربنا لا يحل لأحد محمد منها شيء». وذكر هذا الحديث لأحمد فقال: ما أدري ما وجهه؟ وسئل عن استناده؟ فقال هو عندني صالح الاستناد. رواد أبو داود والنسائي في صفحا، ووجه الأول قول النبي ﷺ «ليس في المال حق سوى الزكاة» ولأن منع الزكاة كان في زمن أبي بكر رضي الله عنه بموت رسول الله ﷺ مع توفر الصحابة رضي الله عنهم فلم ينقل أحد عنهم زيادة ولا قولا بذلك، واختلف أهل العلم في العذر عن هذا الخبر فقتل كان في بدو الإسلام حيث كانت العقوبات في المال ثم نسخ بالحديث الذي رواه. وحكى الخطابي عن إبراهيم الحارثي أنه يؤخذ منه السن الواجبة عليه من خيار ماله من غير زيادة في سن ولا عدد، لكن ينتهي من خيار ماله ما يزيد به صدقته في القيمة بقدر شطر قيمة الواجب عليه فيكون المراد بانه هاهنا الواجب

هدي ولا أضحية ولا دابة، ولو وكل وكلا في شراء شاء لم يدخل في الزكاة ولا يحصل منه ما حصل من الشاة من الدر وكثرة النسل. بل الظاهر أنه لا نسل له كالبغل فتنته التباس، فذن الجلب الزكاة فيه تحكيم بغير دليل، فإن قبل تجب الزكاة في احتياطا وتعليلها للإيجاب كما ثبتنا التحريم فيها في الحرم والاحرام احتياطا لم يصح لأن الواجبات لا تثبت احتياطا بالملك، وهذا لا تجب الطهارة على من يفتتها وشك في الحدث. وأما التسوم والعنف فلا اعتبار فيه بما تجب فيه الزكاة لا بأصل الذي يؤخذ منه، بدليل أنها تجب في أولاد المعلقة إذا أسامها، ولا تجب في أولاد نسائه إذا علنها، وقول من زعم أن غنم مكة متولدة من الظباء، وانغمم لا يصح، وإلا حرمت في الحرم والاحرام كسائر الثول بين الوحشي والأهلي ولما كان لها نسل كالبغل والسمع

(مسئلة) (وفي بقر الوحش روايتان)

إحداها فيها الزكاة اختارها أبو بكر لأن اسم البقر يشملها فتدخل في مطلق الحبر. والثانية لا زكاة فيها وهي أصح وهو قول أكثر أهل العلم لأن اسم البقر عند الإطلاق لا ينصرف إليها، ولا تسمى بقرأ إلا بالأنثى إلى الوحش ولأنها حيوان لا يجرى نوعه في الأضحية واخذ في تجب فيه الزكاة كالظباء، وليست من هبسة الأنعام فلم تجب فيها الزكاة كسائر الوحش. يفتي ذلك أن الزكاة إنما وجبت في هبسة الأنعام دون غيرها لكثرة الغنم فيها من درها ونسائها وكثرة الافتقار بها وخفة مؤنتها، وهذا المعنى يخص بها فاختصت الزكاة بها، ولا تجب الزكاة في الظباء لا لعلم فيه خلافا لعدم تناول اسم الغنم لها والله أعلم

(مسئلة) (ولا تجب إلا بشرط خمسة: الإسلام والحرة فلا تجب على كافر ولا غيب ولا مكاتب) لا تجب الزكاة على كافر لقول النبي ﷺ لعاذ حين بعته إلى ابن «أنت كافي قوما أهل كتاب

(المعنى والشرح الكبير) الأقوال في ارتداد مانع الزكاة وعدم وجوبها على المكاتب ٤٣٧

عنه من ماله فزاد عليه في القيمة بقدر شرطه والله أعلم. فأما أن كان مانع الزكاة خارجاً عن قبضة الإمام فإنه لا زكاة عليه رضي الله عنهم فاقولوا مانعها. وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: لو منعوني عذلاً كانوا يؤذونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلته عليه، فإن ظفر به وبجانه أخذه من غير زيادة أيضاً، ولم تسب ذريته لأن الحنابة من غيرهم ولأن المانع لا يسي قدرته أولى، وإن ظفر به دون ماله دعاه إلى أدائها واستنابته ثلاثاً، فإن تاب أعاد ولا قتل. لم يحكم بكفره، وعن أحمد ما يدل على أنه يكفر بقتاله عليها، فروى الميوني عنه: إذا منعوا الزكاة كما منعوا أبا بكر وقاتلوا عليها لم يردوا ولم يصل عليهم، قال عبد الله بن مسعود: ماتارك الزكاة مسلم، ووجه ذلك ما روي أن أبا بكر رضي الله عنه لما قاتلهم وعصتهم الحرب قالوا تؤذينا، قال: لا أقبلها حتى تشهدوا أن قتلانا في الجنة وتكلم في النار. ولم ينقل أنكار ذلك عن أحد من الصحابة فدل على كفرهم، ووجه الأول أن عمر

فأدعهم إلى أن يشهدوا أن لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله — إلى قوله — فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله تعالى قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، ففرد في فقرائهم، متفق عليه. فجعل الإسلام شرطاً لوجوب الزكاة، ولأنها أحد أركان الإسلام فلا تجب على كافر كغنيام، وذهب بعض العلماء إلى أنها تجب عليه في حال كفره بمعنى أنه يعاقب عليها إذا امتنع على كفره وهذا لا يتعاق به حكم فلا حاجة إلى ذكره. هذا حكم الكفر الأصلي، فأما المرتد فلنا فيه وجه أنه يجب عليه قضاء الزكاة في حال رده إذا أسلم. ولا صاحب الشافعي فيه قولان مبنيان على زوال منكبه بالردة، فإن قلنا يزول فلا زكاة عليه، وإن قلنا لا يزول ما ملكه أو هو موقوف وجبت عليه لأنه حق التزيم بالاسلام فلم يسقط بالردة كحقوق الدميين والأول ظاهر المذهب. ولا تجب على عبد وهذا قول أكثر أهل العلم وروي عن عطاء، وأبي ثور أنه يجب على العبد زكاة ماله

ولنا أن العبد ليس بتمام الملك فلم يلزمه زكاة كملكك، ولأن الزكاة إنما وجبت على سبيل المروسة وملك الله تعالى لا يحتمل المروسة بدليل أنه لا تجب عليه نفقة أقاربه لكونها وجبت مروسة ولا يعقون عليه، ولا تجب على مكاتب لأنه عبد لقوله عليه السلام «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» رواد أبو داود. ولأن ملكه غير تام فكماله ويد لا تعلم أحداً قبل بوجوب الزكاة على المكاتب إلا أبي ثور ذكره عنه ابن المنذر، واحتج أبو ثور بأن الحجر من السيد لا يمنع وجوب الزكاة كالحجر على العبي والمجنون والمراهون، وحكي عن أبي حنيفة أنه أوجب العشر في الخارج من أرضه بنا، على أصله في أن العشر مؤونة الأرض وليس بركة

ولنا ما روي أن النبي ﷺ قال «لا زكاة في مال المكاتب» رواد الفقهاء في كتبهم، ولأن الزكاة تجب على طرريق المروسة فلم تجب في مال المكاتب كنفقة الأقارب وفارق المحجور عليه فإنه من التصرف لنقص تصرفه لا لنقص ملكه، والمراهون منهم من التصرف فيه بعقد فلم يسقط حق

الجبية ولا في النخلة ولا في الكعدة صدقة « وفسر الجبية بالحبل والنخلة بالريق والكعدة بالحبر وقيل
أنكسأت النخلة بضم النون البكر المعامل ، ولأن مالا زكاة في ذكره المفردة وإناته المفردة لأزكاة
فيها إذا اجتمعوا كطير ، ولأن مالا يخرج زكاة من جنسه من السائلة لا نجيب فيه كسائر الدواب ولأن
الحبل دواب فلا نجيب الزكاة فيها كسائر الدواب ولا لها ليست من هبسة الأنام فلم نجيب زكاتها
كلوحوش وحديثهم برويه عورك السعدي وهو ضعيف .

وأما عمر فأنما أخذ منهم شيئا تبرعوا به وسئلوه أخذه وعرضهم عنه برزق عيديم ، فروى لأمه
أحمد باسناده عن حارثة قال جاء ناس من أهل الشام إلى عمر فقلنا إنا قد أصبنا مالا وخيلنا ورقيقنا
أن يكون لنا فيها زكاة وطهور قال ما فعله صاحبنا قبلي فأقله ، فاستشار أصحاب رسول الله ﷺ
وفيه على قتال هو حسن أن لم يكن جزية يؤخذون بها من بعدك ، قال أحمد فكان عمر يأخذ منهم
ثم يوزق عيديم ، فصار حديث عمر حجة عليهم من وجوه أحدها قوله : ما فعله صاحبنا ، يعني النبي
ﷺ وأبا بكر ولو كان واجبا لما تركه أهله ، الثاني أن عمر امتنع من أخذه ولا يجوز أن ينته من
الواجب الثالث قول علي هو حسن أن لم يكن جزية يؤخذون بها من بعدك فمضى جزية لا تؤخذ
بها وجعل مشروطا بعدم أخذه به فيدل على أن أخذهم بذلك غير جائز الرابع استشارة
أصحابه في أخذه ولو كان واجبا لما احتاج إلى الاستشارة ، الخامس أنه لم يشر عليه بعده أحد
سوى علي بهذا الشرط الذي ذكره ولو كان واجبا لاشروا به ، السادس أن عمر عرض به عيديم
وعيديم ، والزكاة لا يؤخذ عنها عوض ولا يصح قياسا على النعم لأنها يكل غايها ويقتلهم وحرم
ويفضي مجنسها وتكون هديا وقديرة عن محظورات الاحرام ونجيب الزكاة من غيرها ويعتبر كل نعيم
ولا يعتبر قبضتها والحبل بخلاف ذلك .

مسئلة : قال في الصدقة لا نجيب إلا على أحرار المسلمين

وفي بعض النسخ لا على الأحرار المسلمين ومعناها واحد ، وهو أن الزكاة لا نجيب إلا على حر

مسئلة : قال عد السن التي تليها انتقل إلى الأخرى وجبرها بأربع شياء أو أربعين درهما
وقال أبو الخطاب لا ينتقل إلا إلى سن تلي الواجب

وذلك لمن وجبت عليه جذعة فعدها وعدم العتق أو وجبت عليه حقة فعدها وعدم الجذعة
وبنت لبون فيجوز أن ينتقل إلى السن الثالث مع الجبران ، فيخرج في الصورة الأولى ابنة لبون
ومها أربع شياء أو أربعين درهما ويخرج ابنة مخاض في الثانية ويخرج معها مثل ذلك ذكره تانفر
وذكر أن أحمد أومأ إليه وهو مذهب الشافعي ، وقال أبو الخطاب لا ينتقل إلا إلى سن تلي الواجب
فأما أن ينتقل من حقة إلى بنت مخاض أو من جذعة إلى بنت لبون ، لم يجز لأن النقص إذا ورد
بالعدول إلى سن واحدة فوجب الاقتصاد عليه لا تقتصرنا في أخذ الشاة عن الأبل على الوضع فلي

في ثم الملك ، وهو قول أكثر أهل العلم ، ولا نعلم فيه خلافا إلا عن عطاء ، وأبي ثور فانها قلا
في العبد وكذا ماله .

ولنا أن العبد ليس بأم الملك فلم تزره زكاة كذلك ، فاما الكفر فلا خلاف في أنه لا زكاة
عليه ، ومنى صار أحد هؤلاء من أهل الزكاة وهو مالك للصلب استقبل به حولته زكاة ، فاما الحر
الساكن إذا ملك نصيبا خاليا عن دين فله الزكاة عند تمام حوله سواء كان كبيرا أو صغيرا أو عاقلا أو مجنونا
مسئلة : قال في الصبي والمجنون يخرج عنها وليها

وجبة ذلك أن الزكاة نجيب في مال الصبي والمجنون لوجود الشرائط الثلاث فيها روي ذلك
عن عمر وعلي وابن عمر وعائشة والحسن بن علي وجابر رضي الله عنهم وبه قول جابر بن زيد وابن
سبر بن عطاء ومجاهد وربيعة ومالك والحسن بن صالح وابن أبي ليلى والشافعي والبخاري وابن عيينة
واسحق وأبو عبيد وأبو ثور ، ويمكن عن ابن مسعود والثوري والأوزاعي أنهم قالوا نجيب الزكاة
ولا يخرج حتى يبلغ الصبي ، ويقيق للمعتوه ، قال ابن مسعود : أحصى ما يلج في مال النبي من الزكاة
فذا بلغ أهله فإن شاء زكي وإن شاء لم يزك ، وروي نحوه هذا عن إبراهيم وقال الحسن وسعيد بن
السبب وسعيد بن جبير وأبو وائل والبخاري وأبو حنيفة لا نجيب الزكاة في أموالها ، وقيل أبو حنيفة نجيب
المعسر في زروعها ونعمتها ، ونجيب صدقة الفطر عليها واحتجج بنو الزكاة بقبوله عليه السلام وروى
أحمد عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يقيق ، وبأنها عبادة مخصة لا نجيب عليها كالصلاة والحج
وأما ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « من ولي بيتا له مال فليجعله ولا يتركه حتى تأكله
الصدقة » أخرجه الدارقطني ، وفي رواية للثوري في الصباح وفيه مقال وروي موقفا على عمر « وأما
زكاة الصدقة بالخراجها وأما يجوز إخراجها إذا كانت واجبة لأنه ليس له أن يتبرع بمال البيت ، ولأن
من وجب العشر في زرع وجب ربع العشر في ورقة كالباقي العاقل ويخالف الصلاة والصوم فأنها
مخففة بالبدن ، وبأنه الصبي ضعيفة عنها ، والمجنون لا يتحقق منه نيتها ، والزكاة حق يتعلق بالمال فأشبهه

ورد به النص وهذا قول ابن المنذر ، ووجه الأول أنه قد جوز الانتقال إلى السن التي تليها مع
جبران وجوز العدول عنها أيضا إذا عدم الجبران إذا كان هو القرض وهنا لو كان موجودا
أبصر فإذا عدم جاز العدول إلى ما يليه مع الجبران ، والنقص إذا عقل عدي وعمل بمعناه ، وعلى مقتضى
هذا القول يجوز العدول عن الجذعة إلى بنت مخاض مع ست شياء أو ستين درهما ومن بنت مخاض
من الجذعة ويأخذ ست شياء أو ستين درهما ، وإن أراد أن يخرج عن الأربع شياء شائتين وعشرين
درهما جاز لانها جبرانان نعمتا كالنكاحين وكذلك في الجبران الذي يخرج عن فرض المائتين من
الأبل إذا أخرج عن خمس بنت لبون بخمس بنت مخاض أو ممكن أربع حقائق أربع بنت لبون
جاز أن يخرج بعض الجبران دراهم وبعضه شياء . ومنى وجدنا نافي الواجب لم يجز العدول إلى

نفقة الأقارب والزوجات وأروش الخانات وقيم المنلفات، والحديث أورد به رفع الأثم والعبادات الدينية دليل وجوب العشر وصدقة الفطر وأحقق المالية ثم هو مخصوص بما ذكرناه، والزكاة في المال في معناه فقيها عليه. إذا قرر هذا فإن الولي يخرجها عنها من ماله لا لأنها زكاة ولجبة فوجب إخراجها كزكاة البالغ العاقل والولي يقوم مقامه في أداء ماله ولا يتأخر واجب على العبيد والمجنون فكان على الولي أدائها عنها كنفقة أقاربه وتعتبر نية الولي في الإخراج كما عتبت نية من رده. لأن

مسئلة قال (وَالسَّيِّدُ يَرْكَبُ عَمَّا فِي يَدِ عَبْدِهِ لِأَنَّهُ مَالُكَ) يعني أن السيد مالك لما في يد عبده وقد اختلفت الرواية عن أحد روجه الله في زكاة مال العبد الذي ملكه أباه فروي عنه زكاته على سيده، هذا مذهب سفيان وإسحق وأصحاب الرأي، وروى عنه لا زكاة في ماله لأعلى العبد ولا على سيده، قال ابن المنذر وهذا قول ابن عمر وجابر والبرقي وتبادا ومالك وأبي عبيد، والشافعي قولان كنهجيين، قال أبو بكر: المسئلة منية على الزوايين في مال العبد إذا ملكه سيده أحداهما لا يملك قال أبو بكر وهو اختياري وهو ظاهر كلام الحنفية هاهنا لأنه جعل السيد مالكاً لمال عبده ولو كان مملوكاً لعبد لم يكن مملوكاً لسيد لأنه لا يتصور اجتماع منكر كما يلزم في مال واحد. ووجهه أن العبد مال فلا يملك المال، كما يهائم فعلى هذا تكون زكاة على سيده العبد لأنه مالك له في يد عبده فكانت زكاة عليه كالمال الذي في يد المضارب والوكيل، وإن يابى يملك لأنه آدمي يملك النكاح فلا مال كالمال وذلك لأنه بالأدوية يشهد لعبد من قبل أن لا يملك خلق المال لبي آدم ليستعينوا به على القيام بوظائف العبادات وأعياد التكليف فإن الله تعالى عز وجل ماني الأرض جميعاً، وبالأدوية يشهد للعالم ويصلح له كما يشهد للتكليف والعبادة فعلى هذا فزكاة على السيد في مال العبد لأنه لا يملكه ولا على العبد لأن ملكه ناقص والزكاة إنما تجب على تام لئلا (فصل) ومن بعض حر عليه زكاة ماله لأنه يملك بجزئه الحر وورثته ومملكه كمال فيه فكانت زكاة عليه كالمال الكامل. والمدر وأتم الولد كالنقن لأنه لاجرية فيها

سن لتأليه لأن الانتقال عن السن التي تليه إلى سن الأخرى يدل لا يجوز مع إمكان الأصل فوقعتم الحقة وأية البرون ووجد الجذعة وأية الخاض وكان الواجب الحق لم يخرج العدول إلى بنت الخاض وإن كان الواجب ابنة لبون لم يخرج إخراج الجذعة.

(فصل) فإن كان النصاب كله مراضاً وفريضته معدومة فإنه أن يعدل إلى السن الذي مع دفع الجبران، وليس له أن يصعد مع أخذ الجبران لأن الجبران أكثر من الفضل الذي بين الفريضتين وقد يكون الجبران خيراً من الأصل فإن قيمة الصحيحين أكثر من قيمة المريضين وكذلك قيمة مريضهم وإذا كان كذلك لم يخرج في الصعود وجاز في النزول لأنه متطوع بالزائد، ورب المال يتقبل منه أفضل ولا يجوز للساعي أن يعطي الفضل من المالكين لذلك فإن كان المخرج ولياً لليتيم لم يخرج في النزول أيضاً

مسئلة قال (وَلَا زَكَاةَ عَلَى مَكَاتِبَ)

فإن يجوز استئبل سيده بما في يده من المال حولاً وزكاه إن كان نصاباً، وإن أدى وبقي في يده نصاب لزكاة استئبل به حولاً لأنهم خلافاً بين أهل العلم في أنه لا زكاة على المكاتب ولا على سيده في ماله الاقوال في نوو. ذكر ابن المنذر نحوه هذا واحتج أبو نؤر بان المحجر من السيد لا يمنع وجوب الزكاة كالمحجر على الصبي والمجنون والمرهون، وحكي عن أبي حنيفة أنه أوجب العشر في الخارج من ثمنه. بناء على أصله في أن العشر مؤنة الأرض وليس بزكاة.

ولما روي أن النبي ﷺ قال «لَا زَكَاةَ فِي مَالِ الْمَكْتَبِ» رواه الفقهاء في كتبهم، ولأن الزكاة تجب على طريق الرأسة فلم تجب في مال المكاتب كنفقة الأقارب أو فارق المحجر عليه فإنه من انصرف لنصف تصرفه فلا ينقص ملكه والمرهون منع من التصرف فيه بعقده فلم يسقط حق الله تعالى، ومن كان منع التصرف فيه لدين لا يمكن وفاؤه من غير. فلا زكاة عليه، إذا ثبت هذا فحق الله ورد في الزك صار ما كان في يده ملكاً لا يده فإن كان نصاباً أو يبلغ بضمه مال في يده نصاباً استأنفت له حولاً من حين ملكه وزكاه كالمستأفد سواء، ولا على في هذا خلافاً فإن أدى المكاتب نجوم كتابته وحكي في يده نصاب قد صار حراً كاملاً الملك، فيستأنف الحول من حين عتقه ويتركه إذا تم حبل والله أعلم.

مسئلة قال (وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ)

روى أبو عبد الله ابن ماجه في السنن بإسناد عن عمر عن عائشة قالت. سمعت رسول الله ﷺ يقول «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» وهذا اللفظ غير مبني على عمومه فإن الأموال الزكائية خمسة سالمة من هبمة الأنعام والأثمان وهي الذهب والفضة وقيم عروض التجارة، وهذه الثلاثة

لأنه لا يجوز أن يعطي الفضل من مال اليتيم فيعتين شراء الفرض من غير المال

مسئلة (ولا مدخل للتجبران في غير الأبل. وذلك لأن النقص أورد فيها وليس غير هاني معناه لأنها أكثر قيمة ولأن الغنم لا تختلف فريضتها باختلاف سنها وما بين الفريضتين في البقر يختلف ما بين الفريضتين في الأبل فانتفع القياس فن عدم فريضة البقر أو الغنم ووجد دونها لم يخرج له إخراجها وإن وجد أعلى منها فأحب أن يدفعها متطوعاً بغير جبران قلت منه وإن لم يفعل كلف شراءها من غير ماله.

(فصل) قال رضي الله عنه: (البيع الثاني البقر: ولا شيء فيها حتى تبلغ ثلاثين فيجب فيها بيع أو تبيعه وهي التي لها سنة، وفي الأربعين سنة وهي التي لها ستان، وفي الستين تبيعان ثم في ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة)

وغيره من الصحابة استعملوا من القتال في بلد الأمر ، ولو اعتقدوا كثرهم لما توفوا عنه ، ثم اتفقوا على القتال وبقي الكفر على أصل النبي ، ولأن الزكاة فرع من فروع الدين فلم تغر تاركه مجرد تركه كطليح ، وإذا لم يترك تركه لم يترك بالقتال عليه قتل البني . وأما الذين قال لهم أبو بكر هذا القول فيحتمل أنهم جحدوا وجوبها ، فإنه قتل عنهم أنهم قالوا إنما كنا نؤدي إلى رسول الله ﷺ لأن صلته سكن لنا وليس صلته أبي بكر سكننا فلا نؤدي إليه ، وهذا يدل على أنهم جحدوا وجوب الأداء إلى أبي بكر رضي الله عنه ، ولأن هذه قضية في عين فلا يتحقق من الذين قال لهم أبو بكر هذا القول فيحتمل أنهم كانوا مرتدين ، ويحتمل أنهم جحدوا وجوب الزكاة ويحتمل غير ذلك فلا يجوز الحكم به في محل النزاع ، ويحتمل أن أبا بكر قال ذلك لأنهم ارتكبوا أكابر ومأوامر غير توبة غنمهم بالانظر أبا بكر حكى قتيل المجاهدين بالجنة فظاهر أن الأمر إلى الله تعالى في الجمع ، ويحكم عليهم بالتخليد ولا يلزم من الحكم بالدار الحكم بالتخليد ، بعد أن أخبر النبي ﷺ أن قوماً من أمته يدخلون النار يخرجهم الله تعالى منها ويدخلهم الجنة

الله تعالى ، ومتى كان منع التصرف فيه لدن لا يمكنه وقاؤه من غيره فلا زكاة عليه وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى ، فإن عجز المكتب ورد في الرق صار ماني يده أسيدته فاستقبل به حولا إن كان نصابا وإلا ضمه إلى ماني يده كاستغداد ، وإن أدى المكتب ما عليه وبقي في يده نصاب قد صار حراً نال الملك فيستأنف الحول من حين عتقه وبزكي كسائر الأحرار

(مسئلة ٤) (فإن ملك السيد عبده مالا أو قنانياً يملكه فلا زكاة فيه ، وإن قنانياً يملكه في كونه على سيده) اختلفت الرواية عن أحد رحمه الله في زكاة مال العبد الذي يملكه إياه سيده فردي عنه زكاة ، على سيده هذا مذهب سفيان وأصحاب الرأي وإسحق وعنه لا زكاة فيه على واحد منهما . فإن المنذر وهذا قول ابن عمر وجابر والزهري وقادة ومالك ، وللشافعي قولان كلذهين . وقول أبو بكر المسئلة منبئة على الروايتين في ملك العبد بالتأليف (أحداها) لا يملك . قال أبو بكر : وهو اختياري وهو ظاهر كلام الحنفي لأن العبد مال فلا يملك المال كالتبائهم ، فعلى هذا تكون زكاته على السيد لأنه ملك له في يده عبده فكأن زكاة عليه كمال الذي في يده المضارب والوكيل (والثانية) يملك لأنه آدى ملك النكاح فملك المال كالحر ولأن قوله عليه السلام « من باع عبداً وله مال » يدل على أنه يملك ، ولأنه بالأدوية يتهد للملك من قبل أن الله تعالى خلق المال لبني آدم ليستعملوا به على القيام بوظائف العبادات ، وأما التكليف قال الله تعالى (خاتم لكم ماني الأرض جميعاً) فلا أدوية يتهد للملك كما يهد للتكليف فعلى هذا لا زكاة على السيد في مال العبد لأنه لا يملكه ، ولا على السيد لقضى ملكه والزكاة إنما تجب على تام الملك

(فصل) (ومن بعثه حر عليه زكاة ماله لأنه يملك بجزئه الحر ويرث عنه فملكه كمال فهو كالحري في وجوب الزكاة وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعي وفيه لهم وجه آخر لا نجيب له ، فأنص

مسئلة ٥) (قال أبو القاسم رحمه الله) (وليس فيما دول خمس من الأبل سائمة صدقة) بدأ الحنفي رحمه الله بذكر صدقة الأبل لأنها أهم قنما أعظم النعم قيمة وأجساماً وأكثر أموال العرب فلاحتم بها أولى ، ووجوب زكاتها مما أجمع عليه علماء الاسلام ، وصحت فيه السنة من النبي ﷺ ومن أحسن ملروي في ذلك ما رواه البخاري في صحيحه قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن النضر الانصاري قال حدثني أبي قال حدثنا ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنساً قال أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين (بسم الله الرحمن الرحيم ، بهذه فريضة الهدفة في فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، والتي أمر الله بها ورسوله ﷺ) فمن سئلها على وجهها فليعنها ، ومن سئل فوقها فلا يعط : في أربع وعشرين فدادين من الأبل في كل خمس شاة فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففينا بنت مخاض اثنتي ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففينا بنته الفتن والاولى أولى ، فأمّا أم الولد فليحكما حكم الفتن لأنه لا حرة فيها

(مسئلة ٦) (الثالث نصاب ، فإن نقص عن فلا زكاة فيه إلا أن يكون نقصاً يسيراً كالخمس والحبيتين) من نصاب شرط لوجوب الزكاة لما يأتي في أبوابه مفصلاً إن شاء الله ، فإن نقص عن النصاب لا زكاة فيه إن كان النقص كثيراً بالانفاق ، وإن كان يسيراً فقد اختلفت الروايات عن أحد رحمه الله في ذلك فردي أنه قال في نصاب الذهب انقص ثمناً لا زكاة فيه . اختار أبو بكر وهو ظاهر قول الحنفي مذهب الشافعي وإسحق وابن المنذر يقول النبي ﷺ « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » وقول ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة » وروي عن أحمد أن نصاب الذهب إذا نقص ثلث مثقال زكاة وهو قول عمر بن عبد العزيز وسفيان ، وإن نقص نصفاً لا زكاة فيه . وقال أصحابنا إن كان النقص يسيراً كالخمس والحبيتين وجبت الزكاة لأنه لا ينقص غالباً فهو كنقص الحول ساعة وساعتين ، وإن كان نقصاً يث كالدنانير والدنانين فلا زكاة فيه . وقال مالك : إذا نقص ثمناً يسيراً يجوز الوازنة وجبت الزكاة لأنها تقوم مقام الوازنة أشبهت الوازنة والاول ظاهر الأخبار فينبغي أن لا يعدل عنه

(مسئلة ٧) (وتجب فيما زاد على النصاب بالحساب إلا في السائمة) قال الشافعي في أوقافه على ما يأتي بيانه . وانفقوا على زيادة الحب أن الزكاة تجب فيها بالحساب ، واختاروا في زيادة النقص والنقص فردي وجوب الزكاة فيها عن علي وابن عمر رضي الله عنهما ، وبه قال عمر بن عبد العزيز والبخاري ومالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو نوح وأبو عبيد وابن المنذر ، وقال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والحسن والشعبي ومكحول والزهري وعمر بن دينار وأبو حنيفة : لا شيء في زيادة الدراهم حتى تبلغ أربعين ، ولا في زيادة الذهب حتى تبلغ أربعة دنانير لقوله عليه السلام « من كل أربعين درهما درهما » وعن معاذ عن النبي ﷺ أنه قال « إذا

ليون أنشئ ، فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجبل ، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها حقة ، فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها لبناء ليون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل ، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت ليون ، وفي كل خمسين حقة . ومن لم يكن معه إلا أربع من الأبل فليس فيها حقة إلا أن يشاء بها ، فإذا بلغت خمساً من الأبل ففيها شاة وذكر تمام الحديث نذكره « إن شاء الله تعالى في أبوابه » ورواه أبو داود في سننه وزاد ، وإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض إلى أن تبلغ خمساً وثلاثين فان لم يكن فيها ابنة مخاض ففيها ابنة ليون ذكر . وهذا كله يجمع عليه إلى أن يبلغ عشرين ومائة ذكره ابن المنذر قال : ولا يصح عن علي رضي الله عنه ما روي عنه في خمس وعشرين ، يعني ما حكى عنه في خمس وعشرين خمس شياه ، وقول الصديق رضي الله عنه : التي فرض رسول الله ﷺ يعني قدر والتقدير يرمى فرضاً ، ومنه فرض الحالكه ثم فرضاً . وقوله : ومن مثل فوقها فلا يعط يعني لا يعطى

يلغ الزوق مائتين ففيه خمسة دراهم ، ثم لا شيء ، فيه حتى يبلغ إلى أربعين درهماً ، ولأن له غنماً في الأبدان ، فكان له غنم بعد تصاب كاسامة

ولما روي عن النبي ﷺ أنه قال « هاتوا ربع المشور من كل أربعين درهماً درهم ، وربع عليك شيء » حتى يتم مائتين ، فإذا كانت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم فما زاد فيحسب ذلك ، والآخرم والذارقاني ، وروي ذلك عن علي وابن عمر موقوفاً عليهما ولم يعرف لها مخالفاً في عدمها فيكون اجتماعاً ، ولأنه مال يتجزأ فلم يكن له غنم بعد التصاب كالغنم ، وما احتجوا به من الخبر الأول فهو احتجاج بدليل الخطاب والمنطوق راجع عليه ، والخبر الثاني يرويه أبو العطف الجراح بن منبال وقد قال الفارقي هو متروك الحديث . وقال مالك هو دجال ، ورواه عن عباد بن نسي عن معاذ ولم يلق عباد معاذاً فيكون منقطعاً والمأثية ينشئ تشقيصها بخلاف الأمان

﴿ مسألة ﴾ (والشرط اربع تمام الملك) فلا زكاة في دين المكتتب بغير خلاف لعنه لفتلان الملك فيه فان له أن يعجز نفسه ويمنع من أدائه

﴿ مسألة ﴾ (ولا تجب في السائمة الموقوفة ولا في حصّة المضارب من الربح قبل القسمة على أحد الزوجين) فلا تجب الزكاة في السائمة الموقوفة لأن الملك لا يثبت فيها في وجه وفي وجه ثبت ناقصاً لا يمكن من التصرف فيها بأواع التصرفات ، وذكر شيخنا في هذا الكتاب المشروح وجباً آخر أن الزكاة تجب فيها ، وذكره القاضي ونقل منها عن احمد ما يدل على ذلك لعدم قوله عليه السلام « في أربعين شاة شاة » ولعدم غيره من النصوص ، ولأن الملك ينتقل الى الموقوف عليه في الصحيح من المذهب أشبهت سائر املاك وللشافعية وجبان كبدن فإذا قلنا بوجوب الزكاة فيه فينبغي أن يفرق من غيره لأن الوقت لا يجوز نقل الملك فيه

فوق ، وأجمع المسلمون على أن مادون خمس من الأبل لازكاة فيه . وقال النبي ﷺ في هذا الحديث « ومن لم يكن معه إلا أربع من الأبل فليس عليه فيها صدقة إلا أن يشاربها » وقوله « ليس فيها دون خمس ذود صدقة » متفق عليه . والسائمة الرابية ، وقد ساءت تسوسها إذا رعت وأسماها إذا رعت ، وسومها إذا جعلتها سائمة ، ومنه قول الله تعالى (ومنه شجرة فيه تسبيون) أي تراعون ، وفي ذكر السائمة احتراز من المعلوفة والموال فانه لازكاة فيها عدد أكثر أهل العلم ، وحكي عن مالك في الأبل التواضع والمعلوفة الزكاة لعدم قوله عليه السلام « في كل خمس شياه » قال احمد ليس في أموال زكاة ، وأهل المدينة يرون فيها الزكاة وليس عندهم في هذا أصل

ولما قول النبي ﷺ « في كل سائمة في كل أربعين بنت ليون » في حديث يبرز من حكمه فتيده بالسائمة فدل على أنه لازكاة في غيرها ، وحديثهم معلق فيحمل على المقيد ، ولأن وصف النما ، معبر في الزكاة ، والمعلوفة يستغرق عليها إلا أن يعدها للتجارة فيكون فيها زكاة التجارة

(فصل) فأما حصّة المضارب من الربح قبل القسمة فلا تجب فيها الزكاة نصاً عليه احمد في رواية صالح وابن منصور قال : إذا احتسب بركي المضارب إذا حال الحول من حين احتسابه لانه على ماله في المال ، ولانه إذا أضع بعد ذلك كانت الوضعية على صاحب المال يعني إذا اقتسم لان القسمة في الغالب تكون عند الحاسبة فتقول احمد يدل على أنه أراد بالحاسبة اقسمة لقوله : إن الوضعية تكون على رب المال وهذا إنما يكون بعد القسمة وهذا اختيار شيخنا ، واختار أبو الخطاب وجوب زكاة فيها من حين ظهور الربح اذا كلت نصيباً الا اذا قلنا إن الشركة تؤثر في غير الماشية لأن العامل يملك الربح بظهوره فإذا ملكه جرى في الحول الزكاة ، ولأن من أصلنا أن الزكاة تجب في الضال والمغصوب وإن كان رجوعه مظلوماً كذلك هذا

ولنا أن المضارب لا يملك الربح بالظهور على رواية وعلى رواية يملكه ملكاً غير تام لانه وقاية رأس المال فلو قصت قيمة الأصل أو خسر فيه أو تلف بعضه لم يخص للمضارب ، ولانه ممنوع من التصرف فيه لم يكن فيه زكاة كمال المكتتب ، ولأن ملكه لو كان تاماً لاختص برحمته كما لو اقتسم ثم خلفا المال والأمر بخلاف ذلك ، فان من دفع إلى رجل عشرة مضاربة فربح فيها عشرين ثم أنكر فربح ثلاثين ، فإن الخصمين التي ربحها بينهما نصفان ، ولو تم ملكه بمجرد ظهور الربح ملك من العشرين الأولى عشرة واختص برحبها وهي عشرة من الثلاثين وكانت العشرون الباقية بينهما نصفين فيصير للمضارب ثلاثون ودارق المغصوب والضال ، فإن الملك فيه تام وأما حمل بينه وبينه بخلاف مسئلتنا ومن أوجب الزكاة على المضارب فأما بوجوبها عليه إذا حال الحول من حين تبلغ حصته نصيباً أو يضمه إلى ماعنده من جنس المال أو من الأمان إلا إذا قلنا إن الشركة تؤثر في غير السائمة ، وليس عليه اخراجها قبل القسمة كالدين ، وإن أراد اخراجها من المال قبل القسمة لم يجز لأن الربح وقاية

﴿مسئلة﴾ قال (فذا لك خمساً من الابل فاسأها اكثر السنة ففيها شاة وفي النضر شاتان وفي الحسن عشرة ثلاث شياه وفي النضر أربع شياه)

وهذا كله يجمع عليه وثابت بسنة رسول الله ﷺ بما روينا وغيره الا قوله : فاسأها أكثر السنة ، فان مذهب امامنا ومذهب أبي حنيفة أنها اذا كانت سائة أكثر السنة ففيها الزكاة . وقيل الشافعي : ان لم تكن سائة في جميع الحول فلا زكاة فيها لأن السوم شرط في الزكاة فغيره في جميع الحول كملك النصاب ، ولأن العلف يسقط والسوم يوجب ، وإذا اجتمع غلب الاستقلال لو ملك نصاباً بعضه سائة وبعضه معلوف

ولنا عموم النصوص الثلاثة على وجوب الزكاة في نصاب الماشية واسم السوم لا يزول بالمشير فلا يمنع دخولها في الخبر ، ولأنه لا يمنع حقه للمؤنة فأشبهت السائة في جميع الحول ، ولأن

رأس المال ، ويحتمل أن يجوز لأحد داخل حكم الاسلام ، ومن حكمه وجوب الزكاة وأخرجهما من المال (فصل) وإن دفع الى رجل ألفاً مضاربة على أن يربح نصفها نصفان لخالف الحول وقدره أن يربح فعل رب المال زكاة ألفين ، وقيل الشافعي في أحد قوله : عليه زكاة الجسيم لأن الأصل له والربح الثاني ولنا أن حصص المضارب لا دون رب المال لأن المضارب المطالبة بها ، ولو أراد رب المال دفع حصته اليه من غير هذا المال لم يترمه قبوله ، ولا يوجب على الإنسان زكاة ماله غيره وقوله : إن ألقى سائمة قتلنا إلا أنه لغيره فلم يوجب عليه زكاة كما لو وهب نتاج سائته لغيره . اذا ثبت هذا فإنه يخرج الزكاة من المال لأنها من مؤنة فكنت منه كونه حله ويحسب من الربح لأنه وقاية رأس المال .

﴿مسئلة﴾ (ومن كان له دين على ملي من صدقات أو غيره زكاة اذا قبضه لما مضى) الدين على ضربين أحدهما دين على معترف به باذله فعلى صاحبه زكاته لأنه لا يلزمه أخراجهما حتى يقبضه فيه كما مضى . يروى ذلك عن علي رضي الله عنه ، وهذا قال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وقال عثمان بن عفان وإن عمر وجابر وملاس والنخعي وجابر بن زيد والحسن والزهرري وقادة والشافعي وأبو عبيد : عليه اخراج الزكاة في الحال وإن لم يقبضه لأنه قدر على أخذه والتصرف فيه أشبه الوديعة ، ويرى عن عائشة وابن عمر : ليس في الدين زكاة وهو قول عمر ماله غير تام فلم يجز كانه كمرض التنية ، وروى عن معبد بن المسيب وعطاء أبي الزناد زكاة ما قبضه سنة واحدة . ولنا أن ملكه يقدر على قبضه والانتفاع به ، فله زكاة ما مضى كسائر أمواله ، ولا يوجب عليه زكاة قبل قبضه لأنه دين ثابت في الذمة فلم يترمه اخراجه قبل قبضه كالدائن على الممسر ولأن الزكاة تجب على سبيل المراساة وليس من المراساة أن يخرج زكاة مال لا يشفع به وأما المستودع فهو كالمتفي في يده لأن المستودع نائب عنه فيده كيده .

أما ما لا يمكن التحرز منه فاعتباره في جميع الحول يسقط الزكاة بالكلية ساء عدد من يسوغ له نحر من الزكاة فانه اذا أراد أن يفسط الزكاة عليها بما فأسقطها ، ولأن هذا وصف معتبر في رفع كفة واعتبر فيه الأكثر كالسقي بما لا كفة فيه في الزرع والغار . وقوله السوم شرط بمحتل أن يمس ، وتقول بل العلف اذا وجد في نصف الحول فما زاد مانع كما أن السقي بكفة مانع من وجوب العلف ، ولا يكون مانعاً حتى يوجد في النصف فصاعداً كذا في مستنابنا ، وأن سلطنا كونه شرطاً يجوز أن يكون الشرط وجوده في أكثر الحول كالسقي بما لا كفة فيه شرط في وجوب العلف . ويمكن وجوده في الأكثر ، ويشارك ما اذا كان في بعض النصاب معلوف لأن النصاب بسبب الوجوب فلا بد من وجود الشرط في جميعه ، وأما الحول فانه شرط الوجوب لجواز أن يعتبر الشرط في أكثره

(فصل) ولا يجزي في النعم المخرجة في الزكاة إلا الجلع من النضان والتي من المعز ، وكذلك شاة الجبران وأهلهما أخرج أجزاءه ولا يعتبر كونها من جنس غنمه ولا جنس غنم البلدان الشاة مطلقة

﴿مسئلة﴾ (وفي الدين على غير الممل والمؤجل والمجود والغصب والضائع روايتان) هذا الضرب الثاني وهو الدين على المائل والممسر والمجود الذي لا يئنه به والغصب والضال حكمه حكم الدين على الممسر وفي ذلك كله روايتان ، أحدهما لا تجب فيه الزكاة وهو قول قتادة وأبو حنيفة والثوري وأهل العراق لأنه مال منوع منه غير قادر على الانتفاع به أشبه الدين على المكاتب وأرواية الثانية : يركبه اذا قبضه لما مضى ، وهو قول الثوري وأبي عبيد للمروى عن علي رضي الله عنه أنه قال في الدين المظنون ان كان صادقا فليزك اذا قبضه لما مضى ، وعن ابن عباس نحوه رواها أبو عبيد ولأنه مال يجوز التصرف فيه أشبه الدين على الممل . ولأن ملكه في تام أشبه مالونسي عند من أودعه ، والشافعي قولان كالروايتين وعن عمر بن عبد العزيز والحسن والثابت والأوزاعي ومالك يركبه اذا قبضه لعام واحد لأنه كان في ابتداء الحول في يده ، ثم حصل بعد ذلك في يده فوجب أن لا يسقط الزكاة عن حوله واحد .

ولنا أن هذا المال في جميع الأحوال على حال واحد فوجب أن يتساوى في وجوب الزكاة ويستوي كسائر الأموال . وقوله إنه حصل في يده في كل الحول (قلنا) هذا لا يبرر لأن المانع اذا وجد في بعض الحول منع كخص النصاب ولا فرق بين كون الربح يجمد في الظاهر دون الباطن أو فيها (فصل) وظاهر كلام أحمد أنه لا فرق بين الحال والمؤجل لأن البراءة تصح من المؤجل ولو لا ذلك لم تصح منه البراءة لكنه في حكم الدين على الممسر لتصدق قبضه في الحال .

(فصل) ولو أقر داره سنين بأربعين ديناراً ملك الأجرة من حين العقد وعليه زكاة الجسيم اذا حال التحول لأن ملكه عليها تام بدليل جواز التصرف فيها بأشوات التصرفات ولو كانت جارية كان له ولها وكونها بعرض الرجوع لا تنقش العقد لا يمنع وجوب الزكاة كالصدق قبل الدخول ثم ان

﴿مسألة﴾ قل ﴿إذا صارت خسا وعشرين ففيها بنت مخاض إلى خمس وتلاين﴾

فإن لم يكن فيها بنت مخاض وابن لبون ذكره، فإذا بلغت ستاً وتلاين ففيها ابنة لبون الخمس وأربعين، وإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل إلى ستين، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جعذة إلى خمس وسبعين، فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها ابنة لبون إلى تسعين، فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى عشرين مائة وهذا كله يجمع عليه. والخير الذي رويناه متناول له، وابنة المخاض التي لها سنة وقد دخلت في الثانية سميت بذلك لأن أمها قد حملت غيرها، والمتغير الحامل وليس كون أمها ماضياً شرطاً فيها، وأما ذكر تعريفها بما يغالب حالها كتعريفه الزينة بالحجر، وكذلك بنت لبون وبنت المخاض أدنى سن رجس في الزكاة، ولا تجب إلا في خمس وعشرين إلى خمس وتلاين خاصة، وبنت لبون التي تمت لها ستان ودخلت في الثالثة سميت بذلك لأن أمها قد وضعت حملها ولها لبن. والحقة التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة لأنها قد استجنت أن يطرّقها الفحل، ولهذا قال طروقة الفحل، واستجنت أن يحمل عليها وتركب. والحقة التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة، وقيل لها ذلك لأنها تجذع إذا سقطت سنّها، وهي أعلا من ثوب

لأن نية التجارة شرط ولم توجد من المالك، وسواء كانت للتجارة عند مالها أولاً لأن نية التجارة شرط ولم ينو التجارة بها عند الغائب، ويحتمل أن تجب فيها الزكاة إذا كانت للتجارة عند مالكها واستدام النية لأنها لم تخرج عن ملكه بغضها وإن نوى بها الغائب التقية. وكل موضع أوجبنا الزكاة فعلى الغائب شأنها لأنه نقص حصل في يده فقصه ككافه

﴿فصل﴾ إذا ضلت واحدة من النصاب أو أكثر أو غصبت فنقص النصاب فنحكم فيه كما لو ضل جميعه أو غصب لأن كمال النصاب شرط لوجوب الزكاة لكن إن قلنا بوجوب الزكاة عليه الإخراج عن الموجود عند، وإذا رجع الضال والمغصوب أخرج عنه كما لو رجع جميعه

﴿فصل﴾ وإن أسر المالك لم تسقط الزكاة عنه سواء حبل بينه وبين ماله أم لم يحل لأن تصرفه في ماله ناذ يصح بيعه وجهه ونوكه فيه. وقول بعض أصحاب الشافعي يخرج فيه وجه أنه لا تجب فيه الزكاة إذا حبل بينه وبينه كالمغصوب

﴿فصل﴾ وإن ارتد قبل مضي الحول، وحال الحول وهو مرتد فلا زكاة عليه لأن الإسلام شرط لوجوب الزكاة فعليه في بعض الحول يسقط الزكاة كالمالك، وإن رجع إلى الإسلام قبل مضي الحول استأنف حولا لما ذكرنا نص عليه أحمد فاما إن ارتد بعد الحول لم تسقط عنه الزكاة وهو قول الشافعي. وقال أبو حنيفة تسقط لأن من شرطها التوبة تسقط بالردة كالصلاة

ولنا أنه حق مالي فلا يسقط بالردة كالدين. وأما الصلاة فلا تسقط أيضاً لكن لا يطالب بفعلها لأنها لا تصح منه ولا تدخلها النيابة فإذا عاد لزمه قضاءها، والزكاة تدخلها النيابة وبأخذها الإمام

في الزكاة، ولا تجب إلا في إحدى وستين إلى خمس وسبعين، وإن رضي رب المال أن يخرج مكنتها ثنية جاز وهي التي لها خمس سنين ودخلت في السادسة سميت ثنية لأنها قد ألفت ثنيتهما. وهذا الذي ذكرنا في الاستان ذكره أبو عبيد وحكمه عن الأصمعي وأبي زيد الانصاري وأبي زياد الهذلي وغيرهم، وقول الحنفي: فإن لم يكن ابنة مخاض - أراد أن لم يكن في إبله ابنة مخاض أجزاء ابن لبون ولا يجزئته مع وجود ابنة مخاض لقوله عليه السلام «فإن لم يكن فيها ابنة مخاض فابن لبون ذكر» في الحديث الذي رويناه، شرط في إخراجها عندها، فإن اشترها وأخرجها جاز، وإن أراد إخراج ابن لبون بعد شرائها لم يجز لأنه صار في إبله بنت مخاض، فإن لم يكن في إبله ابن لبون وأراد الشراء لزمه شراء بنت مخاض وهذا قول مالك. وقال شافعي يجزئ شراء ابن لبون لظاهر الخبر وعمره ولنا أنها استويا في العدم فلم يمتد ابنة مخاض كما لو استويا في الوجود، والحديث يحول على وجوده لأن ذلك للارق به اعتاد. له عن الشراء، ومع عدمه لا يستغنى عن الشراء، فكان شراء الأصل أولى. على أن في بعض ألقاظ الحديث «فإن لم يكن عند ابنة مخاض على وجهها وعند ابن لبون فانه يقبل منه

من المنتفع فكذلك ما أخذ الإمام منه ماله فإن أسلم بعد أخذه لم يلزمه أدائها لأنها سقطت بأخذ الإمام كسقوطها بالأخذ من المسلم المنتفع. ويحتمل أن لا تسقط لأنها عبادة فلا تصح بغير نية. وأصل هذا إذا أخذت من المسلم المنتفع قهراً. وسأني ذكره إن شاء الله تعالى. وإن أخذها غير الإمام أو نأته لم تسقط عنه لأنه لا ولاية له عليه فلا يقوم مقامه بخلاف نائب الإمام وإن أداها في حل ردت له بجزءه لأنه كافر فلا تصح منه لكونها عبادة كالصلاة

﴿فصل﴾ وحكم الصداق حكم الدين لأنه دين للمرأة في ذمة الرجل. فإن كان على ملي وجبت فيه الزكاة فإذا قبضته أدت لما مضى، وإن كان على جاحداً أو معسر فعلى الروايتين، ولا فرق بين ما قبل الدخول وبعده لأنه دين في الذمة فهو كسهم مبيعها، فإن سقط نصفه بطلاق قبل الدخول وقبضت النصف فعليها زكاة ما قبضته خاصة لأنه دين لم تنموض عنه، ولم يقبضه فأشبه ما قبضه لنفسه أو جحد. وكذلك لو سقط الصداق كله قبل قبضه لا تنسخ النكاح بسبب من جهتها ليس عليها زكاة لما ذكرنا، ويحتمل أن تجب عليها زكاة لأن سقوطه بسبب من جهتها أشبه الموهوب. وكذلك كل دين سقط قبل قبضه من غير إسقاط صاحبه. أو أيس صاحبه من استيفائه. والمال الضال إذا أيس منه فإنه لا زكاة على صاحبه لأن الزكاة مواصلة فلا تلزمه المراساة إلا ما حصل له، وإن كان الصداق نصيباً لحال عليه الحول ثم سقط نصفه وقبضت النصف فعليها زكاة النصف المتبوض لأن الزكاة وجبت فيه ثم سقطت من نصفه لمعنى إخص به، فاختص السقوط به، وإن مضى عليه حول قبل قبضه ثم قبضته كله زكاة لذلك الحول وإن مضى عليه أحوال قبل قبضه ثم قبضته زكاة ما مضى كله وقال أبو حنيفة لا تجب الزكاة عليها ما لم يقبضه لأنه بدل ما ليس بمال فلم تجب الزكاة فيه قبل قبضه كدين الكتابة

وليس معه شيء» فشرط في قبوله وجوده وعدمه وهذا في حديث أبي بكر . وفي بعض الامتناع : «ومن بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليس عنده ابل ابن لبون» وهذا يفيد تعيين محل المنع . وان لم يجد الا ابنة مخاض معبقة فله الانتقال الى ابن لبون لقوله في الخبر : فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها ولا ابن وجودها كعندما لكونها لا يجوز اخراجها فاشبه الذي لا يجد الا ابنة لا يجوز اخراجها به في انتقاله الى التيمم . وان وجد ابنة مخاض اعلان من صفة الواجب لم يجزه ابن لبون . ولا بنت مخاض على وجهها وبخبر بين اخراجها وبين شراء بنت مخاض على صفة الواجب . ولا يبر بعض الذكورية بزيادة سن في غير هذا الموضع . ولا يجزه أن يخرج عن ابن لبون حقة ولا عن الحقة جذعا لعدمها ولا وجودها . وقال القاضي وابن عقيل : يجوز ذلك مع عدمها لانها اعلان وأفضل . فثبت الحكم فيها بطريق التنبية

ولما انه لا يصح قياسا على ابن لبون ممكن بنت مخاض لأن زيادة سن ابن لبون على بنت مخاض ينتج بها من صفات السباع وبرعي الشجر بنفسه وبرد الماء . ولا يوجد هذا في حق بنت لبون لانها يشتركان في هذا . فلم يقع إلا مجرد السن فلم يقابل الا بتوجيه . وقوله : انما يدل على ثبوت الحكم فيها بطريق التنبية . قلنا بل يدل على انتفاء الحكم فيها بدليل خطابه . فان تضمن بالذكر دونها دليل على اختصاصه بالحكم دونها

ولما انه من يستحق قبضه ويجبر المدين على أدائه فوجب فيه الزكاة كمنه المدين بغير الكتاب يستحق قبضه ولما كانت الامتناع من أدائه ولا يصح قياسهم عليه لأنه عرض عن مال (فصل) وان قبضت صدقا قبل الدخول ومضى عليه حول فزكته ثم طأها الزوج قبل الدخول رجع عليها بنصفه وكانت الزكاة من النصف الباقي لها . وقال الشافعي في قول رجع الزوج بنصف الموجود ونصف قيمة الفرج لأنه لو تلف الكل رجع عليها بنصف قيمته فكذلك اذا تلف البعض . ولما قوله تعالى (فمنع ما فرضتم) ولأنه يمكنه الرجوع في البيع فلم يقع له الرجوع الى التيمم . ولو لم يتلف منه شيء . ويخرج على هذا اذا تلف كل واحد من الزوجين في العين . وان طأها منه الدخول وقبل الاخراج لم يكن لها الاخراج من النصف لأن حق الزوج تعلق به على وجه الشركة والزكاة لا تعلق به على وجه الشركة لكن يخرج الزكاة من غيره أو يقتضيه ثم يخرج الزكاة من حصتها فان طأها قبل الدخول ملك النصف مشاعا وكان حكم ذلك كما لو باعت نفسه قبل الدخول مشاعا وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى

(فصل) فان كان الصداق ديناً فأبانت الزوج منه بعد مضي الحول فيه روايتان أحدهما عليها الزكاة لأنها تصرف فيه أشبه ماله قبضته . والثانية زكاة على الزوج لأنه ملك ماله عليه فكأنه لم يزل ملكه عنه . والاول أصح وما ذكرناه هذه الرواية لا يصح فان الزوج لم يملك شيئا وإنما

(فصل) وان أخرج عن الواجب سناً اعلان من جنسه مثل أن يخرج بنت لبون عن بنت مخاض وحده عن بنت لبون أو بنت مخاض . أو أخرج عن الجذعة ابنتي لبون أو حقتين جاز لا يعاقبه خلافا لما زاد على الواجب من جنسه ما يجزي عنعم غيره فكأن مجزاً عنه عن افراد كما لو كانت الزيادة في العدد . وقد روى الامام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه باسنادهما عن أبي بن كعب قال : سئل رسول الله ﷺ : صدقة فزك رجل فلما جاء لي ماله لم يجد عليه فيه إلا بنت مخاض . فقلت : يا رسول الله ﷺ : صدقة فزكها صدقتك ؟ فقال : ذلك مالا ابن فيه ولا ظهر . ولكن هذه ناقة فنية عظيمة سبب أخذها . فقلت ما أنا ؟ أخذ ماله أومر به . وهذا رسول الله ﷺ : منك قريب . فان أحببت أن تأبه فعرض عليه ما عرضت علي فافعل . فان قبله منك قبلته . وان ردّه عليك رددته . قال : فاني فعل . وأخرج معي وخرج بالناقة التي عرض علي حتى قدمنا على رسول الله ﷺ فقال له يا بني الله ﷺ : يا رسول الله ﷺ : ياخذ مني صدقة مالي . وإني والله ما أقام في مالي رسول الله ﷺ ولا رسوله قط قبله . فجمعت له مالي فزعم أن مالي فيه بنت مخاض وذلك مالا ابن فيه ولا ظهر . وقد عرضت عليه ناقة فنية مسينة فبأنها فاني وها هي ذك قد جئتكم بها يا رسول الله ﷺ . فقال رسول الله ﷺ : وذلك الذي وجب عليك . فان طأرت بخير أجرل الله ﷺ فيه وقبلته منك . فقال فيها هي ذك يا رسول الله ﷺ قد سئلت به . قال : فأمر رسول الله ﷺ بقبضها ودعا له في ماله بالبركة . وهكذا الحكم اذا أخرج سناً من الواجب في الصفة مثل أن يخرج السدينة مكن المزيلة . وانصحه مكن المريضة . والبركة مكن التيمم . والمال عن الحوايل . فانها تقبل منه وتجزئه وله أجر الزيادة

سنة عنه ثم لو قبضت المال لم يقبض هذا وجوب زكاة ماله . ويحتمل أن لا تجب الزكاة على واحد فيها ما ذكرنا في الزوج . وأما المرأة فلم تقبض الدين أشبه ماله سقطت بغير إسقاطها . وهذا اذا كان المدين مما تجب فيه الزكاة اذا قبضته . وكل دين على انسان أبرأه صاحبه منه بعد مضي الحول عليه فحكمه حكم الصداق فيها ذكرنا . قال أحمد : اذا وهبت المرأة مهرها لزوجها وقد مضى له عشر سنين فان الزكاة على المرأة لان المال كان لها . واذا وهب رجل لرجل مالا لخال الحول ثم ارتجعه الواهب فزكاة على الذي كان عنده . وقول في رجل باع شريكه نصيبه من داره لم يعطه شيئا فلما كان بعد سنة قال ليس عدي دراهم فأقضى فأقاله قال عليه أن يزكي لانه قد ملكه حولا

(مسألة) (قال الحري : والنقطه اذا جاء ربهما زكها للحول الذي كان المنقط ممنوعا منها)

قد ذكرنا في المال الضائع روايتين وهذا منه وعلى مقتضى قول الحري أن المنقط لو لم يملكها فمن لم يعرفه فانه زكاة على منقطها . واذا جاء ربهما زكها للزمان كنه . واذا كانت ماشية فانما تجب عليه زكها اذا كانت سائمة عند المنقط . فان علمها فلا زكاة على صاحبها على ما ذكرنا في المصوب (م - ٥٧ - المغني والشرح الكبير - ج ٢)

(فصل) ويخرج عن ماشيته من جنسها على صفها ، فيخرج عن البهائي بجنه ، وعن البعير عربية ، وعن الكرام كريمة ، وعن السمان سمينة ، وعن النعام والخرال لبنة هزيلة . فان أخرج عن البهائي عربية ببقية البهائية أو أخرج عن السمان هزيلة ببقية السمينة جاز لأن القيمة من النصار الجنس في المقصود ، أجاز هذا أبو بكر وحكي عن القاضي وجه آخر أنه لا يجوز لأن فيه تغيب عنه مقصودة فلم يجز كما لو أخرج من جنس آخر . والصحيح الأول لما ذكرنا وقارن خلاف الجنس فإن الجنس مرعي في الزكاة ، ولهذا لو أخرج البعير عن الشاة لم يجز ومع الجنس يجوز إخراج البعير عن الزدي ، بغير خلاف

مسئلة قال : فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة

ظاهر هذا أنها إذا زادت على العشرين والمائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومذهب الأوزاعي والشافعي وإسحق ، والرواية الثانية لا يتعدى الفرض إلى ثلاثين

(فصل) وزكاتها بعد الحول الأول على للملغط في ظاهر المذهب لأن القطة تدخل في مسكه كالبراث فتصير كسائر ماله يستعمل بها حولا ، وعند أبي الخطاب أنه لا يملكها حتى ينتهز منه وهو مذهب الشافعي وسنذكر ذلك إن شاء الله في باب . وحكى القسائي في موضع أن السقط إذا ملكها وجب عليه مثلها إن كانت مثلية أو قيمتها إن لم تكن مثلية وهو مذهب الشافعي . ومتفق هذا أن لا تجب عليه زكاتها لأنه لو بن فنع الزكاة كسائر الدين . وقال ابن عقيل يحتل أن لا تجب الزكاة فيها لمعنى آخر وهو أن ملكه غير مستقر عليها ، ولصاحبها أخذها منه متى وجدها . والمذهب الأول ، وما ذكره القاضي يفتي بالثبوت معاوضة في حق من لا ولاية عليه بغير فعل ولا اختيار . ويتفني ذلك أن يمنع الدين الذي عليه الميراث والوصية كسائر الدين ، والأمر بخلافه . وما ذكره ابن عقيل يعامل بما وجه الأب لو له ، وينصف الصادق فإن لها استرجاعه ولا يمن وجوب الزكاة (مسئلة) (ولا زكاة في مال من عليه دين بقص النصاب إلا في المراضى والحبيب في إحدى الروايتين)

وجملة ذلك أن الدين يمن وجوب الزكاة في الأموال الباطنة ورواية واحدة ، وهي الأمان وعروض التجارة وبه قال عطاء ، وسليمان بن يسار والحسن والنخعي والبيهقي والثوري والأوزاعي وإسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي . وقال ربيعة وحامد بن أبي سليمان والشافعي في الجديد لا يمن لأنه حر سلم ملك نصابا حولا فوجب عليه الزكاة كن لا دين عليه

ومائة فيكون فيها حقة وبنتا لبون وهذا مذهب محمد بن إسحق بن يسار وأبي عبيد ، ومالك روايان لأن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة بدليل سائر الفروض ولما قول النبي ﷺ « فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون » والواحدة زيادة وقد جاء مصرحا به في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ وكان عند آل عمر بن الخطاب رواه أبو داود والترمذي وقول هو حديث حسن . وقول ابن عبد البر : هو أحسن شيء . روي في أحاديث الصدقات ، وفيه : « فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون » وفي لفظ : « إن عشرين ومائة فإذا زادت واحدة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة » أخرجه المداقعي ، وأخرج حديث أنس من رواية إسحق بن راهويه عن النضر بن سباعيل عن حماد بن سلمة قال : أخذنا هذا الكتاب من ثمانية عشر عن أنس وفيه : « فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة » ولأن سائر ما جعله النبي ﷺ غاية للفرض إذا زاد عليه واحدة تغير الفرض كذا هذا . وقوله ابن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة قلنا وهذا متغير الواحدة وحدها وأما تغيرها مع ما قبلها فأشبهت الواحدة الزائدة عن التسعين والستين وغيرها . وقول ابن مسعود والنخعي والثوري وأبو حنيفة إذا زادت الأبل على عشرين ومائة استوفت الفريضة

ولما مرى السائب بن يزيد قال : سمعت ثمان بن عفان يقول : هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده حتى يخرجوا زكاة أموالكم . رواه أبو عبيد في الأموال ، وفي لفظ : من كان عليه دين فليؤده دينه ، وليترك ببقية ماله . قال ذلك بمحض من الصحابة ولم يتكروه فدل على اتفاقهم عليه وروى أصحاب مالك عن عمر بن عمران عن شعيب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ « إذا كان لرجل ألف درهم ، وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه » وهذا نص ، ولأن النبي ﷺ قال « أمرت أن أخذ الصدقة من أغنيائكم ، فأردما في فقرائكم » فدل على أنها أمانيج على الأغنياء ولا تدفع إلا إلى الفقراء ، وهذا بمن يحل له أخذ الزكاة فيكون فقيرا فلا تجب عليه زكاة لأنها أمانيج على الأغنياء ، وكذلك قوله عليه السلام « لا صدقة إلا من ظهر غنى » فأما من لا دين عليه فهو غني بملك النصاب فهو بخلاف هذا يحقق هذا أن الزكاة أغنى وجبت مواساة للفقراء وشكر للعمة الغنى ، والمدين محتاج إلى قضاء دينه كداجة الفقير أو أشد ، وليس من الحكمة تعطيل حلقة الملك لدفع حاجة غيره وقد قال عليه الصلاة والسلام « أبدأ بفسك ثم بمن تقول » إذا ثبت ذلك فظاهر كلام شيخنا أنه لا فرق بين الحال والمؤجل لما ذكرنا من الأدلة . وقال ابن أبي موسى إن المؤجل لا يمن وجوب الزكاة لأنه غير مطالب به في الحال

(فصل) فأما الأموال الظاهرة وهي المراضى والحبيب والنفار فبها روايتان : أحدها أن الدين يمن وجوب الزكاة فيها لما ذكرنا . قال أحمد في رواية إسحق بن إبراهيم . يثني . بالدين

في كل خمس شاة الى خمس وأربعين ومائة فيكون فيها حقتان وبنت مخاض الى خمسة عشر ومائة فيها ثلاث حقات وتسبب الفريضة في كل خمس شاة لما روي ان النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم كتابا ذكر فيه الصدقات والديات وذكر فيه مثل هذا

ولما ان في حديثي الصدقات الذي كتبه أبو بكر لانس والذي كان عند آل عمر بن الخطاب من مذهبياتها صاحبان وقد رواه أبو بكر عن النبي ﷺ قوله: هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين. وأما كتاب عمرو بن حزم فقد اختلف في صفته فرواه الأئمة في سنته مثل مذهبيها والاخذ بذلك أولى لمؤلفه الاحاديث الصحاح وموافقة القياس فان المال اذا وجب فيه من جنسه لم يجب من غير جنسه كسائر جهيمة الانعام ولانه ما لا احتمال للمواصلة من جنسه فله يجب من غير جنسه كالبقر والغنم، وانما وجب في الابل من غير جنسه لانه ما لا احتمال للمواصلة من جنسه فلم يجب من غير جنسه فلما اتي غير الجنس ضرورة، وقد زال ذلك بزيادة المال ذكرته ولانه عند من ينقل من بنت مخاض الى حقة بزيادة خمس من الابل وهي زيادة يسيرة لا تقتضي الانتقال الى حقة فانما لم ينقل في محل الموقوف من بنت مخاض الى حقة لإلزامة إحدى وعشرين وإن زادت عن مائة وعشرين جزءاً من صير لم يتغير الفرض عند أحد من الناس لأن في بعض الروايات قد

فقدته ثم ينظر ما بقي عنده بعد اخراج النقة فيزكاه، ولا يكون على أحد - دينه أكثر من مائة - صدقة في ابل أو بقرة أو غنم أو ذرع، وهذا قول عطاء والحسن والنخعي وسليمان بن يسار والثوري والشافعي واسحق. والرواية الثانية لا ينتم الزكاة فيها وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي، وروي عن أحد انه قال: قد اختلف ابن عمر وابن عباس فقال ابن عمر: يخرج ما استدان أو أنفق على عمرته وأهله وبني ماضي، وقال الآخر: يخرج ما استدان أو أنفق على عمرته وبني ماضي، والله أذهب أن لا يزكي ما أنفق على عمرته وبني ماضي لأن المصدق اذا جاء فوجد ابلاً أو بقرة أو غنماً لم يسأل أي شيء على صاحبها من الدين وليس المال هكذا، فظاهر ذلك أن هذه رواية ثالثة وهو أنه لا ينتم الدين الزكائي للأموال الظاهرة والافلا في الزوج وانما في الاستدانة والاتفاق عليها خاصة. وهذا ظاهر كلام الحنفية. وقال أبو حنيفة والدين الذي تنوجه به المطالبة بمنع في سائر الأموال إلا الزوج وانما بنا، مع انه ان الواجب فيها ليس بصدقة. والفرق بين الأموال الباطنة والظاهرة وان تعلق الزكاة بالظاهرة أكد لظهورها وتعلق قوب الفقهاء بها، ولهذا يشرع ارسال السعاة لأخذها من أربابها، وقد كان النبي ﷺ يبعث السعاة فيأخذون الصدقات من أربابها وكذلك الخلفاء بعده ولم يأت عنهم أنهم طالبوا أحداً بصدقة إلا بصحت ولا استكروه عليها إلا أن يأتي بها طوعاً، ولأن السعاة يأخذون زكاة ما يجدون ولا يسألون عما على صاحبها من الدين، فدل على انه لا ينتم زكاتها، ولأن تعلق الاطاع من الفقهاء بها أكثر، والحاجة الى حفظها أوفر، فتكون الزكاة فيها أوكد

زادت واحدة، وهذا يقيد مطلق الزيادة في الرواية الاخرى ولأن سائر الفروض لا تتغير بزيادة جنس، وعلى كلا الروايتين متى بلغت الابل مائة وثلاثين ففيها حقة وبنتا لبون وفي مائة وأربعين حقتان وبنتا لبون، وفي مائة وخمسين ثلاث حقات، وفي مائة وستين أربع بنت لبون ثم كما زادت عشرين بنتاً ممكن بنت لبون حقة في مائة وسبعين حقة وثلاث بنت لبون، وفي مائة وثمانين حقتان وبنتا لبون، وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنت لبون. فاذا بلغت مائتين اجتمع الفرضان لأن فيها خمسين نوعاً مرات وأربعين خمس مرات فيجب عليه أربع حقات وأخمس بنت لبون أي الفرضين شاة، أخرج وإن كان الآخر أفضل منه وقد روي عن أحد أنه عليه أربع حقات وهذا محمول على أنه عليه أربع حقات بصيغة التخيير المهم إلا أن يكون المخرج ولياً ليتيم أو مجنون فليس له أن يخرج من ماله إلا أدنى الفرضين. وقال الشافعي الحجة الى الساعي ومقتضى قوله أن رب المال اذا أخرج زكاة المخرج أملا الفرضين واحتج بقول الله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تتقون) ولأنه وجد سبب الفرضين فكانت الحجة الى مستحقه أو نأله كقتل العمد الموجب لقتلها أو الدية

وناقول النبي ﷺ في كتاب الصدقات الذي كتبه وكان عند آل عمر بن الخطاب فاذا كانت (فصل) وانما ينتم الدين الزكاة اذا كان ينصرف النصاب أو ينقصه ولا يجد ما يقضيه به سوى نصاب أو مالا يستغني عنه مثل أن يكون له عشرون مثقالاً وعليه مثقال أو أقل مما ينقص بالنصاب فاقضاه ولا يجد له قضاء من غير النصاب، فان كان لا ينقص به النصاب أسقط مقدار الدين وأخرج زكاة الباقي، فان كان له ثلاثون مثقالاً وعليه عشرة فعليه زكاة العشرين، وإن كان عليه أكثر من عشرة فلا زكاة عليه. وكذلك لو ان له مائة من الغنم وعليه ما يقابل ستين فعليه زكاة الاربعين، وإن قابل إحدى وستين فلا زكاة عليه لأنه ينقص النصاب، وإن كان له مائة من جنسين وعليه دين جعلته في مقابلة ما يقضي منه، فلو كان عليه خمس من الابل وله خمس من الابل ومائتا درهم فن كانت عليه سقاً أو دية أو نحو ذلك مما يقضي بالابل جعلت الدين في مقابلهها ووجب عليه زكاة الدرهم، فان كان انقلها جعلتها في مقابلة الدرهم لانها تقضي منها، وان كانت قرصاً خرج على الوجبه فيها يقضي منه، فان كانت اجعلناها في مقابلة أحد المائتين فنقلت منها فضلة فنقص النصاب الآخر، واذا جعلناها في مقابلة الآخر لم يفضل منها شيء، كرجل له مائتا درهم وخمسة من الابل وعليه ست من الابل قيمتها مائتا درهم اذا جعلناها في مقابلة المائتين لم يبق من دين شيء، ينقص نصاب السائة، وان جعلناها في مقابلة الابل فضل منها يعبر ينقص نصاب الدرهم وكانت بالعكس مثل أن يكون عليه مائتان وخمسون درهماً وله من الابل خمس أو أكثر نسأري من أو تنقل عليه - جعلنا الدين في مقابلة الابل هاهنا وفي مقابلة الدرهم في الصورة الأولى لأن من المال ما يقضي به الدين سوى النصاب، وكذلك ان كان عليه مائة درهم وله مائتا درهم

ماتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي البهين وجدت أخذت وهذا نص لا يرد عليه على شيء بخلافه ، وقوله عليه السلام لعامة إياك وكرائم أموالهم ، ولأنها زكاة ثبت فيها الحياتية في ذلك الرب المال كالجيرة في الجيران بين ماتين أو عشرين درهما وبين التزول ، والضعف ، وتأمين المخرج ولا تتناول الآية ما نحن فيه لانه إنما يأخذ الفرض بصفة المال فيأخذ من الكرام كرائمهم ومن غيرهم من وسطها فلا يكون خبيثاً لأن الأدنى ليس بشيئ ، وكذلك لو لم يوجد الاسبب وجوبه وجب أخراجه وقياسهم يطل بشاة الجيران وقياساً أولى منه لأن قياس الزكاة على الزكاة أولى من قياسها على الديات إذا ثبت هذا فكان أحد الفرضين في ماله دون الآخر فهو غير بين إخراجها أو شراء الآخر ولا يمين عليه سوى إخراج الموجود لأن الزكاة لا تجب في عين المال وقال القاضي يتعين عليه إخراج الموجود لأن الزكاة لا تجب في عين المال ولعله أراد إذا لم يقدر على شراء الآخر (فصل) فان أراد إخراج الفرض من النوعين نظراً فان لم يمتنع إلى تنقيص كرجل عنده

وتسعة من الابل فإذا جعلناها في مقابلة الابل لم ينقص نصابها لكون الأربع الزائدة عنه تساوي المائة أو أكثر منها ، وإن جعلناها في مقابلة الدرهم سقطت الزكاة منها جعلناها في مقابلة الابل لم ذكرنا ولأن ذلك أحفظ للعقار ، ذكر القاضي نحوه هذا فقال : إذا كان النصابان زكويين جعلت تسعة في مقابلة ما الحظ للسكاكين في جعله في مقابله وإن كان من غير جنس الدين ، وإن كان أحد المالين لا زكاة فيه والآخر فيه الزكاة كرجل عليه مائتا درهم وله مثله وعروض للفتنة تساوي مائتين فقال القاضي يجعل الدين في مقابلة العروض وهذا مذهب مالك وأبي عبيد ، قال أصحاب الشافعي وهو مقتضى قوله لانه مالك المائتين زائدة عن مبلغ دينه فوجب عليه زكاتها كما لو كان جميع ماله جنساً واحداً وهذا ظاهر كلام أحمد رضي الله عنه أنه يجعل الدين في مقابلة ما يقضى عنه ، فله قول في رجل عنده ألف وعليه ألف وله عروض بألف ، إن كانت العروض لتجارة زكاه ، وإن كانت لغير التجارة فليس عليه شيء ، وهذا مذهب أبي حنيفة . ويحكى عن أبي ثعلبة بن سعد لأن الدين يقضى من جنسه عند التشاح فجعل الدين في مقابلة أولى كما لو كان النصابان زكويين

فان شيعنا : ويحتمل أن يجعل كلام أحد هاهنا على ما إذا كانت العروض يتعلق بها حاجته الأصلية ولا فضل فيه عن حاجته فلا يلزم صرفه في رقة الدين لأن حاجته أهم ، ولذلك لم تجب الزكاة في الخالي المعد للاستعمال ويكون قول القاضي مجحولاً على من كان العرض فضلاً عن حاجته ، وهذا أحسن لانه في هذه الحال مالك نصاب فاضل عن حاجته وقضاء دينه فزكاه زكاته كما لو لم يكن عليه دين . فأما إن كان عنده نصابان زكويين وعليه دين من غير جنسهما ولا يقضى من أحدهما فانك تجعله في مقابلة ما الحظ للسكاكين في جعله في مقابله

(مسألة) (والكفارة كالدين في أحد الوجهين)

زكاة يخرج منها أربع حقائق وخمس بنات لبون جاز ، وإن احتاج إلى تنقيص كزكاة المائتين يخرج لانه لا يملكه ذلك الا بالتنقيص وقيل يحتمل أن يخرج على قياس قول أصحابنا يجوز أن يعنى نصفين ي الكفارة وهذا غير صحيح فإن الشرع لم يرد بالتنقيص في زكاة السائمة إلا من حاجة وتلك جعل لما أوقضا دفعا للتنقيص عن الواجب فيها ، وعدل فيها دون خمس وعشرين من الابل عن إيجاب الابل إلى إيجاب الفقه ولا يجوز أن يتجاوز مع اسكان العدول عنه إلى إيجاب أربعة كلمة . وإن وجد أحد الفرضين كاملاً والآخر ناقصاً لا يمكن إخراجها إلا بغيره . مثلاً أن يجد في المائتين خمس بنات لبون وثلاث حقائق تعين أخذ الفريضة السكاملة لأن الجيران بدل يشترط له عدم المبدل وإن كانت كل واحدة تحتاج إلى جيران مثل أن يجد أربع بنات لبون وثلاث حقائق فهو غير ايها شاء أخرج مع الجيران إن شاء . أخرج بنات البون وحقة وأخذ بالجيران ، وإن شاء أخرج الحقائق وبنت البون مع جيرانها فإن قل خذوا مني حقة وثلاث بنات لبون مع الجيران فإن لم يخرج إلا حقة وأربع بنات لبون أداها وأخذ الجيران ولم يكن له دفع ثلاث بنات لبون مع الجيران في أصح الوجهين وإن كان الفرضان معدومين أو معيين فله العدول عنهما مع الجيران فإن شاء أخرج

دين الله تعالى كالتفذر والكفارة فيه وجهان : أحدهما ينفع الزكاة لانه دين يجب قضاءه فهو دين لا دمي وقد قال عليه السلام : دين الله أحق أن يقضى ، والآخر لا ينفع لأن الزكاة آد منه حقه بالدين فهي كأرش الخيانة ، ويفارق دين الآدمي لتأكده وتوجه المطالبة به فان نذر الصدقة بيمين قال الله تعالى أن أتصدق بهذه المائتي درهم إذا حال الحول . فقال ابن عثيمين : يخرجها ولا زكاة عليه لأن النذر آد لعلقه باليمين والزكاة تختلف فيها ، ويحتمل أن تلزمه زكاتها وتجزيه صدقة بها إلا انه ينوي الزكاة بتدبيرها ويكون ذلك صدقة تجزيه عن الزكاة والنذر لكون الزكاة صدقة وبالقربا يكون صدقة بخلافه . وليس بزكاة ، وإن نذر الصدقة ببعضها وكان ذلك البعض قدر الزكاة أو أكثر . فقل هذا الاحتمال يخرج للنذور وبني الزكاة بقدرها منه ، وعلى قول ابن عثيمين يحتمل أن نفي الزكاة عليه بالنذر إنما يتعلق بالبعد وجود سبب الزكاة ونظام شرطه فلا يمنع الوجوب لكونه نذراً مستمراً لها جميعاً ، وإن كان المنذور أقل من قدر الزكاة وجب قدر الزكاة ودخل النذر فيه في أحد الوجهين ، وفي الآخر يجب إخراجها جميعاً

(فصل) وإذا قلنا لا يمنع الدين وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة بخبر إلحاقه عليه بعد وجوب زكاة ما يملك إخراجها لانه قد انقطع تصرفه في ماله وإن أقرها بعد الحجر لم يقبل إقراره وتعلق بيمينه كدين الآدمي ، ويحتمل أن تسقط إذا حجر عليه قبل إمكان أدائها كما لو تلف ماله ، فإن أقر إقراراً وجوب الزكاة عليه أو ثبت بيئته أو كان قد أقرها قبل الحجر عليه وجب إخراجها من المال

أربع جذعات وأخذ ثمانى شاة أو ثمانى درهما ، وإن غدا دفع خمس بنات محض ومها عشر شاة أو مائة درهم وإن أحب أن يقل عن الحقاق إلى بنات الحماض أو عن بنات اللبون إلى لبناء لم يبرأ من الاتفاق وبنات اللبون مبرور عاين في هذا المال إلا يستلزم إلى الحقاق بغير أن ولا يتحول إلى بنات اللبون بغير أن :

مسألة قال (ومن وجبت عليه حقة وليست عنده ، وعنده ابنة لبون أخذت منه ومم ثمانان أو عشرون درهما ، ومن وجبت عليه ابنة لبون وليست عنده وعنده حقة أخذت منه وأعطى الجبرائ شائين أو عشرين درهما)

المنع في هذا أنه متى وجبت عليه من وليست عنده أنه أن يخرج سناً أعلى منها ويغخذ شائين أو عشرين درهما أو سناً أقل منها ومها شائين أو عشرين درهما إلا ابنة محض ليس له أن يخرج تحول منها لأنها أدنى من محبة في الزكاة أو جذعة ولا يخرج أعلى منها إلا أن يرضى بالقلب

فإن تركها فمعليهم أيها ، فإن حصر الحاكم على الفلاس في أمواله الزكوية فهل يتطع حوله — يخرج عن الزوايين في المال المقصود وقد ذكرناه

(فصل) وإذا جنى العبد للعبد التجارة جناية تعلق ارشها برقبته ومنع وجوب الزكاة به إن كان ينقص انصاف لأنه دين وإن لم ينقص انصاف منع الزكاة في قدر ما يقابل الأرض

(مسألة) (الشرط الخامس مضي الحول بشرط إلا في الخارج من الأرض)

مضي الحول شرط لوجوب الزكاة في السائمة والأمان وعروض التجارة لا في ذلك خانه إلا ما ذكره في الاستفاد . والأصل فيه ما روى ابن ماجه بإسناد عن عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » روى ابن عمر أيضاً وأخرجه الترمذي وهو نفاذ عنه . فأما ما يكمل ويدخل من الزروع والثمار والمعدن فلا يعتبر لها حول ، والفرق بين ما اعتبر له الحول وما لا يعتبر له الحول مردد للثبوت ، فثابته مرددة للحد والتمسك ، وعروض التجارة مرددة للبيع ، وكذا الأمان فاعتبر له الحول لكونه مائة الفس . لكونه يخرج الزكاة من الربح فيه أسهل وأيسر ، ولأن الزكاة إنما وجبت مواساة ولم يعتبر حقيقة أثناء لكثرته لاختلافه وعنده مضيه . ولأن ما اعتبره فطنته لم يلتفت إلى حقيقته كالحكم بالانصاف ، ولأن الزكاة تنكسر في هذه الأموال فلا بد منها من ضابط كذا يفتي إلى تعاقب الوجوب في الزمن الواحد فينتد مال المالك . أما الزروع والثمار فهي تعد في نفسها لتكامل عند اخراج الزكاة منها فتؤخذ الزكاة منها حينئذ تم تعود في نفس غلاتها فيها زكاة ثانية لعدم ارصاها قبله ، وكذلك الخارج من المعدن مستفاد خرج من الأرض فمرة الزروع والثمار إلا أنه إن كان من جنس الأمان وجبت فيه الزكاة عند كل حول لأنه مائة

بغير أجزائها الجبرائ . مما قيل في الأجزاء في المعدن والوبر والشاة والدرهم والدرهم . المال . وهذا قول النخعي والشافعي وابن المنذر واختلف فيه عن إسحاق وقال الثوري يخرج شائين أو مائة درهم . لأن الشاة في الشرع متقومة بخمسة دراهم بدليل أن نصابها أو مائة ونصاب الدرهم مائة ، وقول أصحاب الرأي يدفع قيمة ما وجب عليه أو دون السن الواجبة وقيل ما بينهما دراهم ولما قيل عليه السلام في الحديث الذي رواه من طريق البخاري « ومن بلغت عنده من

الأبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فأنها تقبل منه . ويحول معها شائين إن امتسرت له أو عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الجذعة فأنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شائين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الأ بنت لبون فأنها تقبل منه بنت لبون ويعطى شائين أو عشرين درهما ، ومن بلغت صدقة بنت لبون وعنده حقة فأنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شائين ، ومن بلغت صدقة بنت لبون وليست عنده وعنده ابنة محض فأنها تقبل منه ابنة محض ويعطى معها عشرين درهما أو شائين » وهذا نص ثابت صحيح لم يلتفت إلى مساواه . إذا ثبت هذا فإنه لا يجوز التحول إلى هذا الجبرائ مع وجود الأصل لأنه مشروط في الخبر بعدم الأصل ، وإن أراد أن يخرج من الجبرائ شاة وعشرة دراهم فقال

فإن من حيث أن الأمان قيم الأموال وروس مال التجارات وبها تحصل المضاربة والشركة وهي مخرقة لذلك وكانت بأصلها وخلفتها كل التجارة لتعد لها

(مسألة) (فإذا استفاد مالا فلا زكاة حتى يتم عليه الحول الإنتاج السائمة وبيع التجارة ومن حوله حول منه إن كان نصاباً ، وإن لم يكن نصاباً فحوله من حين كل النصاب)

وجوه ذلك أن من استفاد مالا فلا زكاة بما يعتبر له الحول ولم يكن له مال سواء وكان المستفاد نصاباً أو كان له مال من جنسه لا يبلغ نصاباً فيبلغ المستفاد نصاباً . أعقد عليه حول الزكاة من حينئذ ، فإذا تم وجبت فيه الزكاة لعدم قوله عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » وهذا مذهب الشافعي وإسحاق وأبي ثور ونحوهم . أي لا . لم يحل الحول على نصاب فليجوز الزكاة فيها . كونه غير سائمة ، والمالك في فصال الأبل ويحول البقر كالمالك في السائمة ، وعن أحمد فإن ملك النصاب من الغنم فكل بالدخول احتسب الحول من حين ملك الأموات وهو قول مالك والنخعي الأول لأن النصاب هو السبب فاعتبر بمضي الحول على جبره . وإن كان عنده نصاب لم يحل استفاد من ثلاثة أقسام :

أحدها أن يكون من غنائه كبيع مال التجارة وتاج السائمة فهذا يجب ضمه إلى ما عنده من أصل في الحول لا علم في ذلك خلافاً لما حكى عن الحسن والنخعي : لا زكاة في الدخول حتى يحول غنيا الحول للحديث المذكور ، والأول أولى بقول عمر رضي الله عنه لاسعيه : انتشد عليهم بالدخلة (م ٥٨ — المقني والشرح الكبير — ج ٢)

القاضي لا يمتنع هذا كما قلنا في الكفاية فإنه يخرجها من جنسين لأن الشاة مقام عشرة دراهم فإذا أسن
أخرجها وعشرة جاز ويحتمل المنع لأن النبي ﷺ خبر بين شاتين وعشرين درهماً وهذا قسم ثالث
فتجوز خلاف الخبر والله أعلم بالصواب

(فصل) فإن عدم أسن الواجبة واتى تليها كن وجبت عليه جذعة فعندها وعدم الجذعة وإن
البون فقال القاضي يجوز أن ينتقل إلى السن الثالث مع الجبران فيخرج ابنة البون في الصورة الأولى
ويخرج معها أربع شياه وأربعين درهماً ويخرج ابنة نخاض في الثانية ويخرج معها مثل ذلك وذكر بن
أحمد أوماً إليه وهذا قول الشافعي، وقال أبو الخطاب لا ينتقل إلى سن تلي الواجب فأما إذا انتقل
من حقة إلى بنت نخاض أو من جذعة إلى بنت لبون لم يجوز لأن النص ورد بالعدول إلى سن
واحدة فيجب الاقتصاد عليها كما اقتصرنا في أخذ الشياه عن الأبل على الموضع الذي ورد به النص.
هذا قول ابن المنذر ووجه الأول أنه قد جوز الانتقال إلى السن التي تليها مع الجبران وجوز
العدول عن ذلك أيضاً إذا عدم الجبران إذا كان هو الفرض وهما نواكف موجودة أجزاً فإن
عدم جاز العدول إلى ما يليه مع الجبران والنص إذا عقله عدي وعمل بمعناه، وعلى مقتضى هذا القول

بروح بها الراعي على يديه. والسديد مخصوص بربح التجارة لأنه تبع له من جذه أشبه زبنة فيه،
في العروض ومن العبد وإجارة

القسم الثاني: أن يكون المستفاد من غير جنس النصاب فهذا له حكم نفسه لا يمتنع إلى ما
في حول ولا نصاب، بل إن كان نصاباً استقبل به حولاً وزكاه والأفلاشي. فيه وهذا قول
العلماء. وروي عن ابن مسعود وابن عباس ومعاوية إن الزكاة تجب فيه حين استفادته. قال أحمد
عن غير واحد: يزكاه حين يستفيده. وعن الأوزاعي فيمن باع عبده أنه يزكي اثنين حين يقع في
يده إلا أن يكون له شهر يعلم فيؤخره حتى يزكيه مع ماله، وجوز العلماء على القول الأول منه
أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم. قال ابن عبد البر: والخلاف في ذلك شديد لم يبرح عليه
أحد من العلماء. ولا قال به أحد من أهل الفتوى ما ذكرنا من الحديث. وقد روي عن أحمد فيمن
باع دار بعشرة آلاف إلى سنة إذا قبض المال يزكيه، وهذا محمول من قوله على أنه يزكاه أكره
دينياً في ذمة المشتري فيجب على البائع زكاته كذا في اللبون. وقد صرح بذلك في رواية بكر بن
محمد عن أبيه قال: إذا أكرى عبداً أو داراً في سنة بألف ألفاً له الداراهم وقبضها زكاه إذا
حال عليها الحول من حين قبضها، وإن كانت على المكتري فن يوم وجبت له فيها الزكاة بمنزلة البور
إذا وجب له على صاحبه زكاة من يوم وجب له

القسم الثالث: أن يستفيد مالا من جنس نصاب عنده قد افتقد عليه حول الزكاة بسبب من
كن عنده أربعون من الفم مضى عليها بعض الحول فيشتري أو يرث أو يهب مائة فهذا لا يجب فيه

يجوز لعدول عن الجذعة إلى بنت النخاض مع ست شياه أو ستين درهماً وبعدها عن ابنة النخاض إلى
الجذعة وتأخذ ست شياه أو ستين درهماً وإن أراد أن يخرج عن الأربع شياه شاتين وعشرين درهماً
جاز لأنهما جبرأتان فما كلفا رتين وكذلك في الجبران الذي يخرج عن فرض الشاتين من الأبل

الزكاة حتى يضي عليه حول أيضاً وهذا قال الشافعي، ولا ياني الوارث حوله على حول المنزوت وهو أحد
تبرزين للشافعي لأنه تجديد ملك، والقول الثاني أنه يني على حول موروثه لأن ما كنهه مني على ملك
المنزوت بدليل أنه لو اشترى شيئاً معيياً ثم مات قام الوارث مقامه في الرد بالعيب والأول أولى.
وقد أبو حنيفة يضيها إلى ما عنده في الحول فبذلكهما جميعاً عند تمام حول المال الأول الذي كان
عنده إلا أن يكون عوضاً من مال مزي. والدليل على ذلك أنه مال يضم إلى جنسه في النصاب فضم
إليه في الحول كالنتاج ولأنه إذا ضم في النصاب وهو سبب فضعه إليه في الحول الذي هو شرط
أولى، وبين ذلك أنه لو كان عنده مائتا درهم مضى عليها بعض الحول فوهب له مائة أخرى قالت
الزكاة تجب فيها إذا تم حولها بغير خلاف، ولولا المائتان ما وجب فيها شيء، فإذا ضمت إلى المائتين
في أصل الوجوب فكذلك في وقته، ولأن أفراد أوقات الثلاث ومعرفة قدر الواجب في السائمة
والخلاف أوقات الواجب والحاجة إلى ضبط أوقات الثلاث ومعرفة قدر الواجب في كل جزء. ملكه
ووجب اقتدر التيسير الذي لا يتمكن من إخراجها ويتكرر ذلك وهذا خرج مني بقوله تعالى (وما جعل
عبيك في الدين من حرج) وقد اعتبر الشارع ذلك بالجناس فيما دون خمس وعشرين من
ثابل وضم الأرباح والنتاج إلى حول أصلها مقروناً بدفع هذه المنسدة، فدل على أنه علة لذلك
فيتمد الحكم إلى محل النزاع

وقل مالك كقول أبي حنيفة في السائمة دائماً لتشقيع في الواجب وكقولنا في الأمان لعدم ذلك فيها
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام «لا زكاة في مال حتى يمول عليه الحول» رواه ابن ماجه. وروى
أحمد في مسنده عن ابن عمر أنه قال: من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يمول عليه الحول، ورواه
مرفوعاً إلا أنه قال الموقوف أصح. وإنما رفعه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف، ولأنه
منع أصلاً فيعتبر له الحول شرطاً كالاستفاد من غير الجنس. وأما الأرباح والنتاج فأما ضمت إلى
أصلها لأنها تبع لها ومتولدة منها لا لما ذكرتم، وإن سلمنا إن علة ضمها ما ذكرتم من الحرج إلا أن
الخارج في الأرباح بكثير ويتكرر في الأيام والساعات ويعسر ضبطها، وكذلك النتاج وقد يوجد
ولا يشعر به فالتفتة فيه أتم لكثرة تكرره بخلاف هذه الأسباب المنسقة فإن الميراث والاختنام
والأنهار ونحو ذلك يتدر ولا يتكرر غالباً فلا يثق بذلك فيه وإن شق فهو دون المشقة في الأولاد
والأرباح فيمتنع الإلحاق، وقولهم: ذلك حرج. قلنا التيسير فيها ذكرنا أن كلاً من الملك يتخير بين التجهيل
وتأخير وهم يلزمونه بالتجهيل، ولا بذلك بأن التخير بين شيتين أبسر من تعيين أحدهما، لأنه

إذا أخرج عن خمس بنات لبون خمس بنات نخاض أو مكأن أو حقائق أو ح جذعات جز أو غير
بعض الجبر أن دراهم وبعض شياها. ومتى وجد سنأ نتي الوجب لا يجوز العدول إلّا لأن لا ياتر
عن السن التي تليه إلّا السن الأخرى بدل ولا يجوز مع المكأن الأصل فإن عدم الحقة وأبنة التبرير وجه

حينئذ يخار أجبرهما عليه ، وأما ضمه إليه في التصاب فلأن التصاب معتبر لحصول الغنى وقد حصل الغنى بالتصاب **القول** ، والحوال معتبر لاسنائه للمال ليحصل أداء الزكاة من الزبح ، ولا يحصل ذلك بمرور الحول على أصله فوجب أن يعتبر له الحول

(مسئلة) (وان ملك نصاباً صغيراً انفق عليه الحول من حين ملكه وعنه لا ينفد حتى ينفق سناً يحزى مثله في الزكاة).

الرواية الأولى هي المشهورة في المذهب لعموم قوله عليه السلام « في خمس من الأبل شاة »
ولأن السخال تعد مع غيرها فتعد منفردة كلاميات .

والرواية الثانية: لا يتعدى عليه المول حتى يبلغ سنًا يجزي منه في الزكاة وهو قول ابن حنبل.
وحكى عن الشعبي لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال «إس في السخال زكاة» ولأن السن معنى
يتغير به الفرض فكان نقصه تأثير في الزكاة كالعدد، والأولى أولى، والحديث مرده جرم المعنى
وهو ضعف عن الشعبي مراسلته يمكن حمله على أنه لا يجب فيها قبل حلول المول والعدد يزيد أو
يزاؤه بخلاف السن، وهذا قلنا بالرواية الثانية وماتت الأمهات كلها بالأوحدية لم يتغير المول، وإن
ماتت كلها انقطع، وقول ابن عقيل إذا كانت السخال لأننا لا المرجى بل تشرب الأبر العترة
لا يجب فيها الزكاة لعدم تحقق السوم فيها واحتدل أن يجب لانهما تبع الأمهات كحبتها في السوم
«مسئلة» (ومنى نقص النصاب في بعض المول أو بأع أو أبده بغير جنسه انقطع المول)

﴿مسألة﴾ (ومنى نقص النصاب في بعض الحول أو باعه أو أبدله بغير جنسه انقطع الحول) وجرد النصاب في جميع الحول شرط لوجوب الزكاة فان نقص الحول نقصا يسيراً، قال أبو بكر

ثبت أن نفس الحول ساقطة أو عاتين معفو عنه ، وقال شيخنا في كتاب الكافي : أن تمت وأصلح
ثم هلكت واحدة لم ينقص الحول ، وإن خرج بعينها وهلكت الأخرى قبل خروج غيرها انقطع
الحول لأنه لا يثبت لها حكم الوجود في الزكاة حتى يخرج جميعها ، وقال القاضي : إن كان التجار وانبرت
حصولا في وقت واحد لم تسقط الزكاة لأن النصاب لم ينقص وإن تقدم الموت التجار سقطت الزكاة
وظاهر قولنا أنه لا يثبت عن النقص في الحول وإن كان يسيراً لعدم قوله عليه السلام : لا زكاة في
مال حتى يجر عليه الحول ، ويحتدل أن يحمل كلام أبي بكر على أنه أراد النقص في طرف الحول فيكون
كنقص النصاب حجة أو حيتين والله أعلم . وقال بعض أصحابنا : أن نفس الحول أقل من يوم لا يؤتم
لأنه يسير أشبه المبة والمائتين ، وظاهر الحديث يقتضي التأخير وهو أدنى أن شاء الله تعالى

(فصل) ومتى باع النصاب في أثناء انحلول أو أبداً بغير جنسه انقطع حول الزكاة والنفقة

المثمنة وابنة المحاض وكان الواجب المثمنة ! يجوز الدخول الى بنت المحاض وان كان الواجب ابنة
 بنون ! يجوز اخراج الجدعة والله أعلم

هنا نذكرنا من الحديث ولا نعلم في ذلك خلافا إلا أن يدلل ذعبا بفضة أوفضة يذهب فانه ميني
على انزوايتين في ضم أحدهما الى الآخر احداهما يضر لانهما كالجنس الواحد إذ هما أروش الجنابيات
وقر اشتداتهما كلال الواحد فعلى هذا لا يقطع الحول:

والرواية الثانية: لا يضم أحدهما إلى الآخر لأنها جئسان في باب الزيادة في قسم المسألة
كأنه والزيب فعل هذا ينتفع الحول، ولا يبنى أحدهما على حول الآخر الجئسين من الماشية
(مسألة) (الأن) يقصد بذلك القرار من الزكاة عند قرب وجوبها فلا تسقط

وكذا لو أنفق جزءاً من النصاب لينقص النصاب فتنقص عنه الزكاة لم يسقط ويؤخذ منه في آخر الحمول، وهذا قول مالك والأوزاعي وابن الماجشون وإسحق وأبي عبيد، وقال أبو حنيفة والشافعي ينقص عنه الزكاة لأنه نقص قبل تمام حوله فلم تجب فيه الزكاة كالأول أنفقته لحاجته.

وقال عز وجل (إنا بآل نوح كرماء كانوا أصحاب الجنة) إلى قوله - فأصبحت كآسهم) (المائدة: ٢٨) قال تعالى بذلك لقرآنهم من الصدقة ولأنه قصد أسباط نصيب من اعمق سبب استحقاقه فلم يبق
عز من أرائه في مرض موته ولأنه لم يقصد قسداً فأسداً اقتضت الحكمة عقوبته بقبض قصد
كل قتل موته لاستعجاله به أن عقابه بالمرمان. أما إذا أتت على طاعة فلم يقصد قسداً فأسداً
ولأنه يؤذنه إذا كان عند قرب الوجوب لأنه حينئذ مظنة لقرآن فعل ذلك في أول الحلول
غير أن الكافة ليس له بمظنة للفرار وقيل يجب ما ذكرنا.

(فصل) وإذا قلنا لا: قط الزكاة وحال الحول أخرج الزكاة من جنس المال المبيع دون المدح دلالة التي وحلت الزكاة بسببه ولولا أنه لم يجب في هذه زكاة.

٤٦٢ متى يعدل إلى السن السفلي مع الجبران. شرط البيع القاطع للحول (المعنى والنشر الكبير)

(فصل) فإن كان النصاب كله مراضاً وفريضته معدومة فله أن يعدل إلى السن السفلي مع دو الجبران وليس له أن يصعد مع أخذ الجبران لأن الجبران أكثر من الفضل الذي بين القرضين ويكون الجبران جبراً من الأصل فإن قيمة الصحيحين أكثر من قيمة المرغبتين وكذلك قيمة ما يسير فإذا كان كذلك لم يجوز في الصعود وجاز في النزول لأنه منطوق بشي من ماله ودرج المال يسير

(فصل) وإن كان البيع بالخيار انتقل حول في ظاهر المذهب سواء كان الخيار للبايع أو للمشتري أو لهما لأن ظاهر المذهب أن البيع بشرط الخيار ينقل الملك عقيب العقد ولا ينفذ على اقتضاء الخيار فلهذا إذا رد المبيع على البايع استقبل به حولا، وعن أحمد لا ينتقل الملك حتى يتقضي الخيار وهو قول مالك وقال أبو حنيفة لا ينتقل الملك أن كان الخيار للبايع وأن كان للمشتري خرج من البيع فله أن يدخل في ملك المشتري، وعن الشافعي ثلاثة أقوال قولان كالروايتين وقول ثالث أنه لا يشرى فيه فسخه تبين أنه لم ينتقل والا تبين أنه انتقل.

ولنا أنه بيع صحيح فانقل الملك عقيبه كما لو لم بشرط الخيار وهكذا الحكم لو فسخه البيوع المجلس بخيارها لأنه لا يمنع نقل الملك فهو كخيار الشرط. ولو مضى الحول في مدة الخيار لم يفسد البيع كانت زكاته على المشتري لأنه ملكه، وإن قلنا بالرواية الأخرى لم ينقطع العمل به، لأن ملك البايع لم يزل عنه ولو حال عليه الحول في مدة الخيار كانت زكاته على البايع، فإن أخرجه من غيره فالبيع بحاله وإن أخرجه منه بطل البيوع وحل يطل في الباقي على وجهين: بأدنى تباين الصفقة وإن لم يخرجها حتى سلمت إلى المشتري وانقضت مدة الخيار أزم البيوع فيه وكان عليه الأخرى من غيره كما لو باع ما وجبت فيه الزكاة، ولو اشترى عبداً قبل هلال شوال ففطرته على المشتري وإن كان في مدة الخيار على الصحيح، وعلى الرواية الأخرى يكون في مدة الخيار على البايع.

(فصل) فإن كان البيع فاسداً لم ينقطع به الحول وبني على حوله الأول لأنه لا ينقل للملك إلا أن يقبضه المشتري. يستعذر رده فيصير كالغصب على ما مضى.

(فصل) ويجوز التصرف في النصاب الذي وجبت فيه الزكاة بالبيع وأنواع التصرفات وليس للساعي فسخ البيع، وقال أبو حنيفة يصح إلا أنه إذا انتعم من أداء الزكاة نقص البيع في قدره ونقص الشافعي في أحد قوله لا يصح إلا أنه إذا قلنا إن الزكاة تتعلق بالعين فقد باع ما لا يملكه، وإن فسخه انتقم بالذمة فقد الزكاة مرتين بها وببيع الرهن لا يجوز.

ولنا أن النبي ﷺ نعى عن بيع أثمرة حتى يبلو صلاحها منق عليه، ومفهوم صحة بيعها إذا بدأ صلاحها وهو عام فيها تجب فيه الزكاة وغيره، ونعى عن بيع الحب حتى يشد والعنب حتى يسود وهما مما تجب الزكاة فيه، ولأن الزكاة إن وجبت لم تمنع صحة بيع النصاب كما لو باع ماله وعليه دين لا يبرأ وتعلقت بالعين فهو متعلق لا يمنع التصرف في جزء من النصاب فلم يمنع بيع جميعه

٤٦٣ (المعنى والنشر الكبير) الجبران خاص بركة الأبل. هل الزكاة في المال أم في الذمة

من فضل ولا يجوز الساعي أن يعطي الفضل من المساكين فإن كان المحرج ولي الذمة لم يجوز له بيع الفضل لأنه لا يجوز أن يعطي الفضل من مال الذمة فيعتن شراءه فخرض من غير المال اه (فصل) ولا يدخل الجبران في غير الأبل لأن النقص فيها ورد وليس غيرها في معناها لأنها بركة ذمة، ولأن الغنم لا تختلف برفقتها باختلاف سنه وبين ما الغنم في البقر بخلاف ما بين

ذمة الجناية وقرطهم: باع ما لا يملكه لا يصح فإن الملك لم يثبت للقرط في النصاب بدليل أن له أداء بركة من غيره وضام وليس برهن فإن أحكم الرهن غير ثابتة فيه فعلى هذا إذا تصرف في نصاب ثم أخرج الزكاة من غيره والا كف لأخراجها وتحصيلها إن لم تكن عنده فإن عجز بقيت في ذمة كائنا الذمة، ويحتمل أن يفسخ البيوع في قدر الزكاة عنها وتؤخذ من النصاب ويرجع البايع عنه فقدرها لأن على الفقهاء ضرراً في إتمام البيوع وتقويتها لحقوقهم فوجب فسخه لقوله عليه السلام «لا ضرر ولا ضرار» وهذا أصح.

(مسألة) (وإن أبدله بنصاب من جنسه بني على حوله) ويخرج أن ينقطع إذا باع نصاباً لا زكاة مما يعتبر له الحول بجنسه كالأبل والأبل والذهب بالذهب وبيع الحول، ويبنى حول الشافعي على حوله الأول وهذا قال مالك، ويخرج أن ينقطع الحول ويستأنف من حين الشراء وهذا مذهب الشافعي لقوله عليه السلام «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» ولأنه أصل بفسخه فلم يبين على حوله غيره كالمختلف الجسدان، ووافقنا أبو حنيفة في الأمان ببيع الشافعي فباسواها لأن الزكاة إنما وجبت في الأمان لكونها ثمناً وهذا المعنى يشمله بخلاف غيرها ولنا أنه نصاب بضم إليه مما يؤد في الحول فبني حول بدله من جنسه على حوله كالمروض والحديث محصور بالعام والعروض والنتاج فذهب عليه محل النزاع والجسدان لا يضم أحدهما إلى الآخر مع وجودها قائل أن لا يبنى حول أحدهما على الآخر.

(فصل) قال أحمد بن سعيد سألت أحمد عن الرجل يكون عنده غنم سائمة فيبيعهما بضعهما من غنم فعليه أن يزكها كلها أم يعطي زكاة الأصل؟ قال بل يزكها كلها على حديث عمر في السخلة يروح بها راعي لأن ما هما معها (قلت) فإن كانت للتجارة فقل يزكها كلها على حديث حماس. فأما أن بيع النصاب بدون النصاب انتقل الحول، وإن كان عنده مائتان فيباعها بمائة فعليه زكاة مائة وحدها (مسألة) (وإذا تم الحول وجبت الزكاة في عين المال ومنه تجب في الذمة)

الزكاة تحب في عين المال إذا تم الحول في إحدى الروايتين عن أحمد واحد قول الشافعي وهذه الرواية هي الظاهرة عند أكثر الأصحاب قول النبي ﷺ «في أربعين شاة شاة» وقوله «فيا مئة الساء العشر» وغير ذلك من الألفاظ الواردة بحرف في زمني للنظر فيه، وإنما جاز الأخراج من غير النصاب رخصة.

أن يكون عنده ثلاثون من الابل فأكثر تعلق بخمسة وعشرين دون الخمسة الزائدة عليها فعل هذا لو وجبت الزكاة فيها وتلفت الجنس الزائدة قبل أن تحسن من أداها وقتلنا أن تلف النصاب قبل التحسن يسقط الزكاة لم يسقط ما هنا منتهي. لأن الثالث لم تعلق الزكاة به، وإن تلف منها عشر سقط من

النصاب. لكن إن لم يكن له مال آخر يؤدي الزكاة منه احتمل أن تسقط الزكاة في قدرها لأن الدين يمنع وجوب الزكاة، وقال ابن عقيل لانسقط الزكاة بهذا الحال لأن الشيء لا يسقط نفسه وقتلها غيره بدليل أن تغير لسانه بالجملة في محلها لا يمنع صحة طهارتها وإزالتها به، وبمنع إزالة نجاسة غيرها

والأول أولى لأن الزكاة الثانية غير الأولى. (فصل) فأما ما كانت زكاته الغنم من الابل كما دون خمس وعشرين فإن عليه لكل حول زكاة نص عليه أحمد فقال في رواية الأثرم المال غير الابل إذا أدى عن الابل لم تنقص ذلك لأن الغرض يجب من غيرها فلا يمكن تعلقه بالغنم وقال الشافعي في أحد قوله إن الزكاة تنقصه كسائر الأموال فإذا كان عنده خمس من الابل فحصى عليها أحوال فعل قولنا يجب فيها لكل حول شاة وعلى قوله لا يجب فيها إلا شاة واحدة تنقصت بوجوب الزكاة فيها في الحول الأول عن خمسة كاملة فلم يجب فيها شيء. كما لو ملك أربعة أجزاء من بعير

ولنا أن الواجب من غير جنس النصاب فلم ينقص به النصاب كما لو أدها وفارق غيره من المال، فإن الزكاة تعلق وجوبها بدينه فتقصه كما لو أدها من النصاب. فعلى هذا لو ملك خمسة وعشرين لحالت عليها أحوال فعليه للحول الأول بنت غرض ومليه لكل حول بعده أربع شياه. وإن بلغت قيم الشياه الواجبة أكثر من خمس من الابل

(مسئلة) (وإن كان أكثر من نصاب فعليه زكاة جميعه لكل حول) إن قلنا نجب في الذمة، وإن قلنا نجب في العين نقص من زكاته لكل حول بقدر نقصه لما، وقد ذكرنا شرح ذلك في المسئلة قبلها

(مسئلة) (وإذا مات من عليه الزكاة أخذت من تركته، وإن كان عليه دين اقتسموا بالحصص) إذا مات من عليه الزكاة أخذت من تركته ولم تسقط بموته، هذا قول عطاء والحسن والزهري وقادة ومالك والشافعي وإسحاق وأبي نوح وابن المنذر. وقال الأوزاعي والليث: تؤخذ من الثلث مقدماً على الوصايا ولا يجاوز الثلث. وقال ابن سيرين والشافعي والنخعي وحماد بن أبي سليمان والشافعي والثوري وأصحاب الرأي لا يخرج إلا أن يوصي بها فتكون كسائر الوصايا تعتبر من الثلث ويترحم بها أصحاب الوصايا لها عبادة من شرطها التوبة فسقطت بموت من هي عليه كالصوم والصلاة ولأنه إن حق واجب تصح الوصية به فلم تسقط بالموت كدين الآدمي، وبإفراق الصوم والصلاة فأنها عبادة ثان بدنية لا تصح الوصية بها. فعلى هذا إذا كان عليه دين وضاق ماله عن الدين

الزكاة خدسها لأن الاعتبار بتلف جزء من النصاب وأما تلف منها من النصاب خمسة وأما من قال لا تأخير لتلف النصاب في إسقاط الزكاة فلا فائدة في الخلاف عنده في هذه المسئلة فيما أعلم والله تعالى أعلم

باب صدقة البقر

وهي واجبة بالسنة والاجماع أما السنة فمأروى أبو ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «ممن صاحب ابل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها الا جادت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمن نتاجه بقرها وتطوؤه بإخفافها كما نفدت آخرها عادت عليه أولها حتى يقضى بين الناس» متفق عليه. وروى النسائي والترمذي عن مسروق أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً ومن البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة. وروى الامام أحمد بإسناده عن يحيى بن الحكم أن معاذاً قال بعثني رسول الله ﷺ أسدق أهل اليمن وأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مسنة قال فرضوا علي أن آخذ مائتين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فأبيت ذلك وقالت لم حتى أسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقدمت فأخبرت النبي ﷺ فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مسنة ومن السنين تبيعين ومن السبعين مسنة وتبيعاً ومن الثمانين مئتين ومن التسعين ثلاثة أرباع ومن المائة مسنة وتبيعين، ومن العشرة ومائة مسنتين وتبيعاً، ومن العشرين ومائة ثلاث مسنات أو أربعة أرباع، وأمرني رسول الله ﷺ أن لا آخذ فيها بين ذلك شيئاً إلا إن بلغ مسنة أو جزءاً بني تبيعاً، وزعم أن الأقواس لا تفرض فيها. وأما الاجماع فلا أعلم اختلافاً في وجوب الزكاة في البقر. وقال أبو عبيد: لأعلم الناس يختلفون فيه اليوم، ولأنها أحد أصناف بهيمة الانعام فوجب الزكاة في سائرهما كالأبل والغنم

والزكاة اقتسموا ماله بالحصص كدبون الآدميين إذا ضاق عنها المال، وبحيث أن تقدم الزكاة إذا قلنا أنها تعلق بالعين كما تقدم حق المرتب على سائر الغرما بشن الزهن لتعلقه به

باب زكاة بهيمة الانعام

(مسئلة) (ولا نجب إلا في السائمة منها) والسائمة الرعية وقد سات تسوم سوما إذا رعت، وأسماها إذا رعبها ومنه قوله تعالى (فيه تسبون) وذكر السائمة هاهنا احتراماً لآمن المملوكة والموامل فانه لا زكاة فيها عند أكثر أهل العلم. وحكي عن مالك أن فيها الزكاة لعدم قوله عليه السلام «في كل خمس شاة» قال أحمد ليس في الغرامل زكاة وأهل المدينة يرون فيها الصدقة وليس عندهم في هذا أصل

«مسئلة» قال «وليس فيها ذنر التلائين من البقر سائمة صدقة»

وجله ذلك أنه لا زكاة فيها دون التلائين من البقر في قول جمهور العلماء . وحكي عن سعيد بن أنس
والزهري أنها قالوا: في كل خمس شاة ولاها عدلت بالأبل في الهدي والأضحية فكذلك في الزكاة
ولنا ما تقدم من الخبر ولأن نصب الزكاة إنما ثبت بالنسب والتوقيف وليس فيها ذكر أو نس ولا
توقيف فلا يثبت ، وقيل ساء قد فسد فان خمساً وتلائين من الغنم تعدل خمساً من الأبل في الهدي .
زكاة فيها ، إذا ثبت هذا فإنه لا زكاة في غير السائمة من البقر في قول الجمهور . وحكي عن مالك
في العوائل والمعلومة صدقة كقوله في الأبل وقد تقدم الكلام معه ، وروي عن علي رضي الله عنه
قال الرازي أحسبه عن النبي ﷺ في صدقة البقر قال : وليس في العوائل شيء . ورواه أبو داود ،
وروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال « ليس في البقر العوائل صدقة »
وهذا مقيد بمحمل عليه المطلق ، وروي عن علي ومعاذ وجابر أنهم قنوا : لا صدقة في البقر العوائل .
ولأن صفة الغنم معتبرة في الزكاة ولا يوجد إلا في السائمة

«مسئلة» قال « وإذا ملك التلائين من البقر فأسامها أكثر السنة ففيها تبعية أوتيمة
إلى تسع وتلائين ، فإذا بلغت أربعين ففيها سنة إلى تسع وخمسين ، فإذا بلغت ستين ففيها
تبعين إلى تسع وستين ، فإذا بلغت سبعين ففيها تبعية ومسنة ، وإذا زادت في كل ثلاثين
تبعية وفي كل أربعين مسنة »

التبعية الذي له سنة ودخل في الثانية ، وقيل له ذلك لأنه يتبع أمه ، والمسنة التي لها ستان وفي
الثانية ولا فرض في البقر غيرها ، وبما ذكر الحرفي ها هنا قال : أكثر أهل العلم منهم الشعبي
والشعبي والحسن ومالك والليث والثوري وابن الماجشون والشافعي وإسحق وأبو عبيد وأبو يوسف

ولنا قوله ﷺ في حديث جابر بن حكيم « في كل سائمة في أربعين بنت لبون ، بقية بالسائمة
فدل على أنه لا زكاة في غيرها ، وحديثهم مطلق فيحمل على التبتد . وعن جرير بن شعيب عن أبي
عن جده عن النبي ﷺ « ليس في العوائل صدقة » رواه الدارقطني ، ولأن وصف الغنم معتبر في
الزكاة ، والمعلومة يستغرق عليها غيرها ولاها تعدل لانتفاع دون النساء . أشبهت ثياب البذلة إلا أن
تكون للتجارة فيجب فيها زكاة التجارة على ما يأتي إن شاء الله

«مسئلة» (وهي التي ترعى في أكثر الحول)

من كانت سائمة في أكثر الحول وجبت فيها الزكاة وعمدنا مذهب أبي حنيفة . وقال الشافعي
يعتبر الدوم في جميع الحول لأنه شرط في الزكاة أشبه الملك وكل النصاب ولأن العلف منقطع
والدوم موجب ، فإذا اجتمع غلب الاستقاط كما لو كان فيها سائمة ومعلوفة

وعمد بن الحسن وأبو ثور . وقال أبو حنيفة في بعض الروايات أنه فيما زاد على الأربعين بحسابه
في كل بقرة ربع عشر مسنة فراراً من جعل الوقف تسعة عشر وهو مخالف . لجميع أوقافها ، فإن
جميع أوقافها عشرة عشرة

ولنا حديث يحيى بن الحكم الذي رواه وهو صريح في محل النزاع وقول النبي ﷺ في
الحديث الآخر « في كل ثلاثين تبعية وفي كل أربعين مسنة » يدل على أن الاعتبار بهذين العددين
ولأن البقر أحد بهيمة الأنعام ولا يجوز في زكاتها كسائر الأنواع ، ولا يقتل من فرض فيها
بالفرض بغير وقص كسائر الفروض ، ولأن هذه زيادة في زكاتها أحد العددين فلا يجب فيها شيء . كما
في التلائين والأربعين وما بين السنتين والسبعين ومعه فطرهم للأصول أشد من الوجوه التي ذكرناها
وعلى أن أوقاف الأبل والغنم مختلفة فجاء الاختلاف به

(فصل) وإذا رضي رب المال بإعطاء المسنة عن شبع والتبعية عن المسنة أو أخرج أكثر منها
مسنة جاز ولا يدخل الجبران فيها كما قدمنا في زكاة ذابل

(فصل) ولا يخرج الذكر في الزكاة أصلاً إلا في سفر ، فإن ابن التبون ليس بأصل أهله بدل
من أبيه مخافاً ولهذا لا يجزي ، مع وجوده ، ولذا لا يجزي . ذكر في البقر عن التلائين وما تكرر منها
للسنتين والسبعين وما تركب من التلائين وغيرها كما سبق فيها تبعية ومسنة والتامة بمسنة وتبعين
وإن شاء أخرج ممكن الذكر لأنه لأن النص ورد به جميعاً ، فمما لا يرد وما تكرر منها كالتلائين
والسبعين . في فرضها إلا الأثاث إلا أن يخرج من المسنة سبعين فيجوز ، وإذا بلغت بقرة مائة وعشرين
إلى أفراس جميعاً فيخير رب المال بين الأثاث ثلاث مسنات أو أربع تبعية والواجب أحدها أيها
شاة على ما نطق به الخبر المذكور والخبرة في الإخراج . رب المال كما ذكرنا في زكاة الأبل ، وهذا
انفصالها إذا كان فيها اثنتان ، فإن كانت كلها ذكور . جزئتها فيها بكل حال لأن الزكاة وإسادة
فلا يكتف بالمواصلة من غير ماله ، ويحتمل أنه لا يجزئ . ما نالت في الأربعين لأن النبي ﷺ

والاعتماد بالصوص الدالة على وجوب الزكاة في السائمة ، وليس الدوم لا يزول بالعلف البعير
فإنه دخلها في الأخبار ، ولأنه لا يمنع خفة المؤونة أشبه سائمة في جميع الحول ، ولأن العلف البعير
لا يترك التحرز عنه ، فاعتباره في جميع الحول ينبغي أن شرط الزكاة بالأكية لاجتماع عند من يسوغ
أن يترك من الزكاة فإنه متى أراد إسقاط الزكاة عليها جرد سقطها ولأن هذا وصف معتبر في رفع
كفة تعتبر فيه الأكثر كالنبي بغير كفة في الزاوة . فقولهم الدوم شرط منقطع بل العلف
في نصف الحول فما زاد ماله ، كما إن السقي بكفة ككفة من من وجوب العشر ، ولئن سلمنا أنه
شرط فيجوز أن يكون الشرط وجوده في أكثر الحول كسقي غير كفة بشرط في وجوب العشر .
يكتفى فيه بالوجود في الأكثر ، ويقارن ما إذا كان عشر شاة معاملة لأن النصاب سبب الوجوب

نص على المسألة فيجب اتباع مرده فكيف شرها ، فإذا لم تكن في مائته كما لو لمجد إلا دونها في السن ، والاول أولى لاننا أخرنا الذكر في الغنم مع أنه لا يدخل له في زكاتها مع وجود الأناث ، فالقبر التي لذكر فيها مدخل أولى لأن الذكر فيها مدخل

مسألة في قال (والجواميس كثيرها من القبر)

لا خلاف في هذا غنمه . وقال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل الغنم على هذا ، ولاز الجواميس من أنواع البقر كما أن البخاني من أنواع الابل ، فإذا اتفق في المال جواميس وصفت آثار من البقر ، أو بخاني وعرب ، أو ممز وضأن كل نصاب أحدها بالآخر وأخذ اقترض من أحدهما على قدر المائين على ما سلكه إن شاء الله تعالى

(فصل) واختلفت الرواية في قبر الوحش فروي أن فيها الزكاة اختاره أبو بكر لأن اسم البقر يشبه ما يدخل في مطلق الخبز ، وعنه لازكاة فيها وهي نصح وهذا قول أكثر أهل العلم لأن اسم البقر عند الأتلاق لا ينصرف إليها ولا يفهم منه إذا كانت لا تسمى بقر بدون الإضافة فيقال قبر الوحش ، ولأن وجود نصاب منها موصوفاً بصفة السوم حولاً لا وجود له ولأنها حيوان لا يجزي . ومنه في الأصحية والمذني فلا تجب فيه الزكاة كالنظا ، ولأنها ليست من هبة الأنعام فلا تجب فيها الزكاة كسائر الوحوش ، وسردك أن الزكاة إنما وجبت في هبة الأنعام دون غيرها لكثرة البها فيها من درها ونسائها وكثرة الاعتناء بها لكثرة ما رخصتها ، وهذا المعنى يختص بها فاختصت بركاة بها دون غيرها ، ولا تجب الزكاة في النظار ، ورواية واحدة لعدم تناول اسم الغنم لها

(فصل) قال أصحابنا تجب الزكاة في الثول بين الوحشي والأهلي سواء كانت الوحشية تفعل أو الامهات . وقال مالك وأبو حنيفة : إن كانت الامهات أهلية وجبت الزكاة فيها ولا فلا لأن ولد البهيمة يبيع أمه . وقال الشافعي : لازكاة فيها لأنها متولدة من وحشي أشبه المتولدة من وحشين ، واحتج أصحابنا بأنها متولدة بين مانح وفي الزكاة وما لا تجب فيه فوجبت فيها الزكاة ككثرة بين مانحة

فلا بد من وجود الشرط في جميعه ، والمول والسوم شرط الوجوب فجاز أن يثبت الشرط في أكثره **مسألة في** وهي ثلاثة أنواع (أحدها) الابل فلا زكاة فيها حتى تبلغ خمساً فيجب فيها شاة (بداً يذكر الابل لأنها أهم المكنها أعظم الغنم قيمة وأجساماً وأكثر أموال العرب ، ووجب الزكاة فيها ما أجمع عليه علماء الإسلام وصحت فيه النية عن النبي ﷺ ، ومن أحسن ما روي فيها ما روي البخاري بإسناد عن أنس بن مالك أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له كتاباً في وجوبه إلى البحر : سم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ والتي أمر الله بها رسوله ﷺ فن سلبنا من المسلمين على وجبها فليعلها ، ومن سئل فزكها فلا يعطى في أربع وعشرين فما دونها من الابل في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى الخمس وثلاثين

ومعولة ، وزعم بعضهم أن غنم مكة متولدة من الظبا ، والغنم ومنها الزكاة بالاتفاق ، فعلى هذا القول نضم إلى جنسها من الأهل في وجوب الزكاة وتكفل بها نصاباً ، وتكون كأحد أمواله ، وأقول بانتفاء الزكاة فيها أصبح لأن الأصل انتفاء الوجوب ، وإنما ثبت بعض أو إجماع أو قياس ، ولا نص في هذه ولا إجماع أعلاه في هبته لأنهم من الأزواج الثمانية وليست هذه داخلة في أجنادها ولا حكمها ولا حقيقته ، ولا معناه ، فإن المتولد بين شيتين ينفرد بدمه وجنسه وحكمه عنها كالقبر المتولد بين الفرس والحمار ، والبيع المتولد بين الذئب والذئب ، والعداء المتولد بين الضبان والذئب ، فكذلك المتولد بين الظبا ، والمهر ليس بمهر ولا فلي ، ولا يتولد عنه نصوص الشارع ، ولا يمكن قياسه عليها لتباعد ما بينها واختلاف حكمها في كونه لا يجزي في هدي ولا أضحية ولا دية ، ولو سلم في الغنم لم يتأثر العقد ، ولو وكل وكلاً في شراء شاة لم يدخل في الزكاة ولا يحصل منه ما يحصل من الشاة من الدر وكثرة النسل ، بل انظر أنه لا ينسل له أصلاً ، فإن المتولد بين شتين لا نسل له كالغالب ، ومالا نسل له لادر فيه ، فقتضت القياس ولم يدخل في نص ولا إجماع فأوجب الزكاة فيها بحكم بالرأي ، وإذا قيل تجب الزكاة احتياطاً وتعليقاً للإيجاب كما أثبتنا التحريم فيها في الحرم والاحرام احتياطاً ، لم يصح لأن الواجبات لا تثبت احتياطاً بالشك ، ولهذا لأجب الظهارة على من يتقنها وشك في الحدث ولا لأنها الواجبات لا تثبت احتياطاً بالشك ، وأما السوم والعلف فلا اعتبار به بما تجب فيه الزكاة لا بأصله الذي تولد منه غيرها من الواجبات . وأما السوم والعلف فلا اعتبار به بما تجب فيه الزكاة لا بأصله الذي تولد منه بدليل أنه لو علف الثول من الساعة لم تجب زكاته ولو أسام أولاد المعلقة لوجب زكاتها ، وقوله من زعم أن غنم مكة متولدة من الغنم والظبا ، لا يصح لأنها لو كانت كذلك لحرم في الحرم والاحرام ووجب فيها الجزاء كسائر الثول بين الوحشي والأهلي ، ولأنها لو كانت كذلك متولدة من جنسين لما كان لها نسل كالسبع والبعال

ففيها بنت مخاض أنثى ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى ، فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجبل ، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقان طروقة الجبل ، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، ومن لم يكن معه إلا أربع من الابل فليس عليه فيها صدقة إلا أن يشاري بها ، فإذا بلغت خمساً من الابل ففيها شاة ، وغنم الحديث تذكره إن شاء الله في أبوابه . وقول الصديق رضي الله عنه فرض رسول الله ﷺ يعني قدر ، ومنه فرض الحاكم للراعي بمعنى التقدير وقول المصنف : ولا شيء فيها حتى تبلغ خمساً جمع عليه ، وقد دل عليه قوله في هذا الحديث دون ما لم يكن معه إلا أربع من الابل فليس فيها صدقة ، وقوله عليه السلام : ليس فيها دين خمس ذود صدقة ، فإذا بلغت خمساً ففيها شاة ، وهذا جمع عليه أيضاً ، وقد دل عليه الحديث المذكور أيضاً ،

باب صدقة الغنم

وهي واجبة بالنسبة والاجتماع ، أما السنة فما روى أنس في كتاب أبي بكر الذي ذكرنا أوله من : وفي صدقة الغنم في سالتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه ، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة ، وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاري بها ، ولا يخرج في الصدقة حرمة ولا ذات عوار ، ولا تيسر إلا ماشاء المصدق ، واختار سوى هذا كثير وأجمع العلماء على وجوب الزكاة فيها **مسئلة** قال أبو القاسم (وليس فيما دون أربعين من الغنم سائمة صدقة)

فإذا ملك أربعين من الغنم فأسامها أكثر السنة ففيها شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين ، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه وهذا كله يجمع عليه . قاله ابن المنذر إلا المعلوفة في أقل من نصف الحول على ما ذكرنا من الخلاف فيه . وحكي عن معاذ رضي الله عنه أن الغرض لا يتغير بعد المائة وأحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين وأربعين ليكون مثلي متواحدى وعشرين ولا يثبت عنه ، وروى سعيد بن خالد بن مغيرة عن الشعبي عن معاذ قال : كان إذا بلغت الشياه مائتين لم يغيرها حتى تبلغ أربعين ومائتين فيأخذ منها ثلاث شياه ، فإذا بلغت ثلاثمائة لم يغيرها حتى تبلغ أربعين وثلاثمائة فيأخذ منها أربعة ، ونهض الحديث الذي ذكرناه دليل عليه والاجماع على خلاف هذا القول دليل على فساد الشهي لم يلق معاذاً

مسئلة قال (فإذا زادت في كل مائة شاة شاة)

ظاهر هذا القول أن الغرض لا يتغير بعد المائتين وواحدة حتى يبلغ أربعةائة فيجب في كل مائة شاة ويكون الوقف مابين المائتين وواحدة إلى أربعةائة وذلك مئة وتسعة وتسعون ، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد وقول أكثر الفقهاء . وعن أحمد رواية أخرى أنها إذا زادت على ثلاثمائة

وأما أوجب الشارع فيها دون خمس وعشرين من الابل الشاة لأنها لا تحتمل المواصلات من جنبها لأن واحدة منها كبير وإيجاب شاة منها يضر بالمالك والتغير ، والاسقاط غير ممكن . فعدل إلى إيجاب الشاة جمعاً بين الحقوق فصارت أصلاً في الوجوب لا يجوز إخراج الابل مكنها

(فصل) ولا يجزي في الغنم الحربية في الزكاة إلا الخنوع من الضأن وهو ماله سنة أشهر فما زاد ، والثني من المعز وهو ماله سنة ، وكذلك شاة الجبران وأهملها أخرج أجزءه ، ولا يستبرئ كونها من جنس غنمه ولا جنس غنم البلد لأن الشاة مطقة في الخبر الذي ثبت به وجوبها ، وليس غنمه ولا غنم البلد سبباً لوجوبها فلم يقتض بذلك كاشاة الواجبة في الذبابة وتكون أنثى ولا يجزي . الذكر كاشاة الواجبة في ذهاب الغنم ، ويحتمل أن تجزئته لأن النبي ﷺ أطلق الشاة ومطاني الشاة يتناول الذكر

رواحدة ففيها أربع شياه ، ثم لا يتغير الغرض حتى تبلغ خمسمائة فيكون في كل مائة شاة ويكون الوقف الكبير بين ثلاثمائة وواحدة إلى خمسمائة وهو أيضاً مائة وتسعة وتسعون . وهذا اختيار أبي بكر ، وحكي عن الشعبي والمسن بن صالح لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الثلاثمائة حداً للغرض وغاية له فيجب أن يتعقبه نمبر النصاب كالمائتين

والأقول النبي صلى الله عليه وسلم « فإذا زادت في كل مائة شاة » وهذا يقتضي أن لا يجزئ في دون المائة شيء ، وفي كتاب الصدقات الذي كان عند آل عمر بن الخطاب : فإذا زادت على ثلاثمائة وواحدة فليس فيها شيء ، حتى تبلغ أربعةائة شاة ففيها أربع شياه ، وهذا نص لا يجوز خلافه إلا بثبوت أو أقوى منه ، وتحديد النصاب لاستقرار الغرض لا للغاية والله أعلم

مسئلة قال (ولا يؤخذ في الصدقة تيس ولا حرمة ولا ذات عوار)

ذات العوار الغلبة وهذه الثلاث لا تؤخذ لذاتها فإن الله تعالى قال (ولا تيموا الخبيث منه تتقون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ولا يخرج في الصدقة حرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ماشاء المصدق » وقد قيل : لا يؤخذ تيس الغنم وهو لها لغبتها ، وكان أبو عبيد بروي الحديث إلا ماشاء المصدق وينتج الدال يعني صاحب المال ، فعلى هذا يكون الاستثناء في الحديث راجعاً إلى التيس وحده ، وذكر الخطابي أن جميع الزواوة يخالفونه في هذا فيرونه المصدق بكسر الدال أي العادل وقال : التيس الذي لا يؤخذ لنقصه وفسادله وكونه ذكراً ، وعلى هذا لا يؤخذ المصدق وهو الساعي أحد هذه الثلاثة إلا أن يرى ذلك بأن يكون جميع النصاب من جنسه فيكون له أن يأخذ من جنس المال فيأخذ حرمة وهي تكبيرة من الحرمات ، وذات عوار من أمثالها ، وتيساً من التيس وقال مالك والشافعي : إن رأى المصدق أن أحد هذه الثلاثة خير له وأنفع للفقراء فله أخذه لظاهر الاستثناء . ولا يختلف المذهب أنه ليس له أخذ الذكر في شيء من الزكاة إذا كان في النصاب اثاث في غير أربعة الفجر وابن اللين بدلا عن بنت مخاض إذا عدها . وقال أبو حنيفة : يجوز إخراج الذكر والأنثى وقياساً على الأضحية ، فإن لم يكن له غنم لزمه شراء شاة . وقول أبو بكر يخرج عشرة دراهم قياساً على شاة الجبران

ولنا أن النبي ﷺ نص على الشاة فيجب العمل بنصه ولأن هذا إخراج قيمة فلم يجوز كاشاة الواجبة في نصها ، وشاة الجبران مختصة بالبدل بالدراهم بدليل أنها لا تجوز بدلا عن الشاة الواجبة في سائمة الغنم ، ولأن شاة الجبران يجوز إبدالها بالدراهم مع وجودها بخلاف هذه

(فصل) وتكون الشاة الحرجية كمال الابل في الجودة والرداءة والتوسط فيخرج عن السنان سبعة وعن الحزال هزيلة ، وعن النكرام كربعة ، وعن النائم لينة ، فإن كانت مراضاً أخرج شاة مخبجة على قدر قيمة المال ، فيقال لو كانت الابل صحاحاً كانت قيمتها مائة وقيمة الشاة خمسة

والنا ماروي البخاري في حديث أنس الذي ذكرنا أوله « لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » وما كان من خليطين ، فلهما يتراجعان بينهما بالسوية ، ولا يجبي التراجع إلا على قولنا في خلطة الأوصاف . وقوله : لا يجمع بين متفرق ، إنما يكون هذا إذا كان خلطة ، فإن الواحد يضر ماله بعينه إلى بعض وإن كان في أماكن وهذا لا يفرق بين مجتمع ، ولأن الخلطة متفرقة في تخفيف المؤنة بخلاف أن تؤثر في الزكاة كالسوم والسقي ، وقيل يجمع مع مخافة النص غير مسوم .
 ثبت هذا فإن خلطة الأوصاف يثبت فيها اشتراكهم في خمسة أوصاف : الميراث والميت والمحب والمشرى والفحل . قال أحمد : الخليطان أن يكون راعيها واحداً ، ومراحمها واحداً ، وشريهما واحداً ، وقد ذكر أحمد في كلامه شرطاً أساساً وهو الرضي . قال الحرق : وكذا يبرعاهم ومسرهم واحداً ، فيجوز أن أراد بالرعي الرضي ليكون موافقاً لقول أحمد ولكون المرعي هو الميراث ، قال ابن حامد : المرعي والميراث شرط واحد ، وأما ذكر أحمد للميراث ليكون فيه راع واحد والاصل في هذا ماروي البخاري في سننه بإسناده عن سعد بن أبي وقاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » والخليطان ما اجتماعهما في الخوض والفحل والرأي . وروى الرضي ، وينجو من هذا القول الشافعي وقال بعض أصحاب مالك : لا يثبت في الخلطة الاشرافان : الرضي والمرعي لقوله عليه السلام « لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق » والاجتماع يحصل بذلك ويسمى خلطة فاكثي به .
 ولنا قوله ﷺ « والخليطان ما اجتماعهما في الخوض والرأي والفحل » فنقول في اشتراط زيادة على هذا فقلنا هذا تنبيه على بقية الشرائط وأما ما ذكره ، ولأن لكل واحد من هذه الأوصاف تأثيراً فاعتبر كل رعي . إذا ثبت هذا فثبتت معروف وهو الميراث الذي يروح إليه الماشية ، قال الله تعالى (حين يرحمون وحين تسرحون) والميراث واحد وهو الذي يروح فيه الماشية يقال سرحت الغنم إذا مضت إلى المرعى ، وسرحتها أنا بالتخفيف والتثقل ومنه قوله تعالى (وحين تسرحون)

والثوري وأبو حنيفة : إذا زادت الأبل على عشرين ومائة استوفيت الفريضة في كل خمس شاة إلى خمس وأربعين ومائة فيكون فيها حقان وبنت مخاض إلى خمسين ومائة فيها ثلاث حقاق ، ويستأنف الفريضة في كل خمس شاة لما روي أن النبي ﷺ كتب لعروة بن حزم كتاباً ذكر فيه الصدقات والديات وذكر فيه مثل هذا . ولنا أن في حديثي الصدقات الذي كتبه أبو بكر لأبي والذي كان عند آل عمر بن الخطاب مثل مذهبي وهما صحيحان .
 وأما كتاب عمرو بن حزم فقد اختلف في صفته فزاد الأثرم في سننه مثل مذهبي والأخذ بذلك أولى لموافقة الأحاديث الصحيحة مع موافقة القياس فإن المال إذا وجب فيه من جنسه لم يجب من غير جنسه كسائر هبة الأنعام ، وأما وجبت في الابتداء من غير جنسه لانه ما احتل المواصلة

والطلب الموضع الذي تحلب فيه الماشية بشرط أن يكون واحداً ولا يفرد كل واحد منها حلب ماشيته موزناً ، وليس المراد منه خلط اللبن في آناه ، واحد لأن هذا ليس يفرق ، بل يشقة لما فيه من الحاجة إلى تسعة اللبن ، ومعنى كون الفحل واحداً أن لا تكون غزوة أحد المائتين لا تنزلق غيره ، وكذلك الرضي هو أن لا يكون الحلب راعاً ينفرد برعايته دون الآخر . وبشرط أن يكون الخليطان من أهل الزكاة فإن كان أحدهما ذياً أو مكاتباً لم يندخله ولا يشترط فيه الخلطة وحكي عن الشافعي أنه اشترطها ولنا قوله عليه السلام « والخليطان ما اجتماعهما في الخوض والرأي والفحل » ولأن النية لا تؤثر في الخلطة فلا تؤثر في حكمها ، ولأن المقصود بالخلطة من الارتفاق يحصل بدونها فلم يتغير وجودها معها كما لا يتغير نية السوم في الاسامة ولا نية السقي في الزرع والثمار ولا نية مغني الحول فيما بشرط الحول فيه .

(فصل) فإن كان بعض مال الرجل مختلطاً وبعضه منفرداً أو مختلطاً مع مال رجل آخر . فقلنا أصحابنا : يصير ماله كله كالمختلط بشرط أن يكون مال الخلطة نصيباً ، فإن كان دون النصاب لم يثبت حكمها ، ولو كان لرجل ستون شاة منها عشرين مختلطاً مع عشرين لرجل آخر وجب عليه مائة واحدة ربحاً على صاحب العشرين وبقيها على صاحب الستين لأننا لما ضمنا ملك صاحب الستين صار صاحب العشرين كالمختلط لستين فيكون الجميع ثمانين عليها شاة بالخص ، ولو كان صاحب الستين ثلاثة خفاه كل واحد منهم عشرين بعشرين وجب على الجميع شاة نصيباً على صاحب الستين ونصيباً على الخفاه على كل واحد منهم سدس شاة ، ولو كان رجلاً لكل واحد منهما ستون خفاه كل واحد منها صاحبه بعشرين فقط وجب عليها شاة واحدة بينهما نصفين ، فإن اختلطا في أقل من ذلك لم يثبت لها حكم الخلطة ووجب على كل واحد منهما مائة شاة كاملة ، وإن اختلطا في أربعين لواحد منها عشرة والآخر ثلاثون ثبت لهما حكم الخلطة لوجودها في نصاب كامل .

من جنسه فعدنا إلى غير الجنس ضرورة وقد زال بكثرة المال وزادته ولانه عندم ينقل من بنت مخاض إلى حقة بزيادة خمس من الأبل وهي زيادة بسيرة لا تقتضي الانتقال إلى حقة ، فانا لم نتناول في محل الوقوف من بنت مخاض إلى حقة إلا بزيادة إحدى وعشرين ، فإن زادت على عشرين ومائة جزءاً من بعير لم يتغير الفرض إجماعاً لأن في بعض الروايات فإذا زادت واحدة وهذا يقيد مطلق الزيادة في الرواية الأخرى ولأن سائر الفروض لا يتغير بزيادة جزء كذا هذا . وعلى كتابنا الروايتين من بلغت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنتا لبون ، وفي مائة وأربعين حقان وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق ، وفي مائة وستين أربع بنات لبون ، ثم كما زادت على ذلك عشراً أبدلت بنت لبون بحقة ، وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون ، وفي مائة وثمانين حقان وبنتا لبون ، وفي مائة وتسعين ثلاث حقاق وبنت لبون .

(فصل) وبعتبر اختلافهم في جميع الحول، وإن ثبت حكمه لا نفراد في بعضه كذا ذكره في بعض
وهذا قال الشافعي في الجديد وقال مالك: لا يعتبر اختلافهم في أول الحول لئلا يفتي بغيره ولا يفتي
بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع، يعني في وقت أخذ الزكاة

ولأن هذا ما ثبت له حكم الانفراد فكانت زكاته زكاة المنفرد كذا انفرد في آخر الحول
والحديث بمحول على المجتمع في جميع الحول. إذا تقرر هذا فتنبه لرجلين تمانون شاة بينهما نصف
وكانا منفردين فاختلطتا في أثناء الحول فقل كل واحد منهما عند تمام حوله شاة، وفيما بعد ذلك من
السنين يركبان زكاة الخلطة، وإن اتفق حولها أخرجا شاة عند تمام حول على كل واحد منهما فلهما
وإن اختلف حولها فقل الأول منهما عند تمام حوله نصف شاة، فإذا تم حول الثاني فقل
الأول أخرجا من غير مال فقل الثاني نصف شاة أيضاً، وإن أخرجا من النصاب نظرت: فإن أخرجا
الشاة جميعها عن ملكه فقل الثاني أربعين جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً من شاة، وإن أخرجا صد
شاة فقل الثاني أربعين جزءاً من تسعة وسبعين ونصف جزء من شاة

(فصل) وإن ثبت لأحدهما حكم الانفراد دون صاحبه ويتصور ذلك بأن يملك رجلان نصابين
فيخلطهما ثم يبيع أحدهما نصيبه أخيراً، أو يكون لأحدهما نصاب منفرد فيشترى آخر نصاباً ويبيعه
بافي الحال، إذا قلنا لا يفسر معناه فانه لا بد أن تكون عقبة، كذا، مفردة في جزء، وإن قل وبأمر
لأحدهما نصاب والآخر دون النصاب فاختلطتا في أثناء الحول، فإذا تم حول الأول فبيعه شاة، ثم
تم حول الثاني فعليه زكاة الخلطة على النصف الذي ذكرناه، ويركبان فيها بعد ذلك زكاة الخلطة
حول أحدهما فعليه من زكاة الجميع بقدر ماله منه، فإذا كان المالان جميعاً اثنين شاة أخرجا من تسعة
شاة زكاة الأربعين التي يملكها فقل الثاني أربعين جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً، فإن أخرجا شاة واحدة
من ملكه وحال الحول الثاني فقل الأول نصف شاة زكاة الخلطة فن أخرجه وحده فقل الثاني تسعة
وثلثون جزءاً من سبعة وسبعين جزءاً ونصف جزء من شاة وإن توالدت شيئاً حسب معناه

﴿مسألة﴾ (فإذا بلغت مائتين أثنى الفرضان، فإن شاة أخرجا أربع حقائق، وإن شاة خمس
بنات لبون، وللنصوص أنه يفرج الحقائق)

إذا بلغت إليه مائتين اجتمع الفرضان لأن فيها أربع خمسينات وخمس أربعينات فوجب
أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي الفرضين شاة، أخرجا لوجود اشتقاق لكل واحد منهما، وإن
كان أحدهما أفضل من الآخر، ومنصوص أحمد رحمه الله أنه يخرج الحقائق وذلك بمحول على تسعة
أربع حقائق بصفة التخيير المهم، إلا أن يكون المخرج ولي يبيع أو يجنون فليس له أن يخرج من ماله إلا
أدى الفرضين، وقال الشافعي الحبرة إلى الساعي، ومقتضى قوله إن رب المال إذا أخرجه لزمه الخروج
أعلا الفرضين، واحتج بقول الله تعالى (ولا تيمموا الحليث منه تنفقون) ولأنه وجد سبب لتفريق

(فصل) وإن كان بينهما تمانون شاة مختلطة مضى عليها بعض الحول فتابعاها باع كل واحد
منه شاة صاحبه مختلطة وبعثاها على الخلطة لم يقطع حولها ولم يزل خلطتهما وكذلك لو باع بعض
منه من غير أفراد قل للمبيع أو أكثر، فأما إن أفردها ثم تابعاها ثم خلطها وتناول زمن الأفراد
بطل حكم الخلطة، وإن خلطها عقيب البيع فيه وجهاً (أحدهما) لا ينقطع لأن هذا زمن يسير
بين (والثاني) ينقطع لأن الانفراد قد وجد في بعض الحول فيركبان زكاة المنفردين، وإن أفرد كل
واحد منهما نصف نصاب وتابعاها لم يقطع حكم الخلطة لأن ملك الإنسان يضم بعضه إلى بعض
فيكون الثمانين مختلطة بمجالها، كذلك إن تابعا أقل من النصف، وإن تابعا أكثر من النصف منفرداً
بطل حكم الخلطة لأن من شرطها كونها في نصاب، ففي بقيت فيها دون النصاب صار منفردين.
وقد اتفادى تبطل الخلطة في جميع هذه المسائل في المبيع ويصير منفرداً، وهذا مذهب الشافعي لأن
عنده أن المبيع يحنس ينقطع حكم الحول فيه فتقطع الخلطة ضرورة اتطام الحول. وسنبين أن شاء الله
أن حكم الحول لا ينقطع في وجوب الزكاة فلا تنقطع الخلطة لأن الزكاة أما تجب في المشتري بيناته
على حول المبيع فيجب أن يبنى عليه في الصفة التي كان عليها

فما إن كان مال كل واحد منهما منفرداً فخلطتا ثم تابعاها فعليهما في الحول زكاة الانفراد لأن
زكاة قرب فيه بيناته على حول الأول وهو منفرد فيه، ولو كان لرجل نصاب منفرد فباعه بنصاب
مختلط ذكرى كل واحد منهما زكاة الانفراد لأن الزكاة في الثاني تجب بيناته على الأول فعلى كل واحد
من حول الانفراد في أحد طرفيه، فإن كان لكل واحد منهما أربعين مختلطة مع مال آخر
منها وباعها فخلطتا لم يبطل حكم الخلطة، وإن اشترى أحدهما بالأربعين المختلطة أربعين منفردة
ودناها في الحال احتمل أن يركب زكاة الخلطة لأنه يبنى حولها على حول مختلطة، وزمن الانفراد يسير
فمنه، واحتمل أن يركب زكاة المنفرد لوجود الانفراد في بعض الحول

(فصل) وإن كان لرجل أربعين شاة ومضى عليها بعض الحول فباع بعضها ما عا في بعض الحول
فكانت الحبرة إلى المشتري أو ثابته كمثل العدد للوجوب للقصاص أو الدية.
وقال النبي ﷺ في كتاب الصدقات الذي كان عند آل عمر بن الخطاب «فإذا كانت
مائتان ففها أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي الشيتين وجدت أخذت» وهذا نص لا يرجع معه
عن مخالفة ولا يهاز كذا ثبت فيها الخيار فكان ذلك لرب المال، كالحبرة في الخبران بين الشياه
ولهم وبين الغزول والصعود والآية لا تتناول ما نحن فيه لأنه إنما يأخذ القرض بصفة المال دليل
أنه يأخذ من الكرام كريمة ومن غيرها من الوسط فلا يكون خبيثاً ولأن الآدي ليس بخبيث وكذلك
فإنه يمكن وجد إلا سبب وجوبه وجب إخراجه، وقياسنا أولى من قياسه، لأن قياس الزكاة على
منها أولى من قياسها على الدييات، فإن كان أحد الفرضين في ماله دون الآخر فهو مخير بين إخراجه

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَنْقُطُ الْحَوْلُ وَبِشَاءِ نَفَانٍ حَوْلًا مِنْ حِينَ الْبَيْعِ لِأَنَّ النِّصْفَ الْمُشْتَرَى قَدْ انْقَطَعَ لِحَوْلِهِ فِيهِ فَكُنْهُ لَمْ يَجَزْ فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ أَصْلًا فَلَمْ يَنْقُطْ الْحَوْلُ فِي الْآخِرِ. وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: لَا يَنْقُطُ الْحَوْلُ فِيهَا بَقِيَّةُ الْبَائِثِ لِأَنَّ حُدُوثَ الْخَلْطَةِ لَا يَنْتَعِزُّ إِتْدَاءُ الْحَوْلِ فَلَا يَنْتَعِزُّ اسْتِدْمَاتُهُ، وَلَوْلَا لَوْ خَلِطَ غَيْرُهُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ، فَإِذَا خَالَطَ فِي بَعْضِهِ نَفْسَهُ فِي بَعْضِهِ غَيْرُهُ كَانَ أَوَّلَى بِالْإِجَابِ، وَالْأَمْرُ بِطَلِّ حَوْلِ الْمُبِيعَةِ لِاتِّقَالِ الْمَالِكِ فِيهَا وَالْأَمْرُ بِهَذَا الْعَشْرُونَ لَمْ يَزَلْ خَلْطَةُ لِمَالٍ جَارٍ فِي الزَّكَاةِ، وَهَكَذَا الْحَكْمُ فِي إِذَا عَلِمَ عَلَى بَعْضِهَا وَبِأَنَّهُ مَخْلُطٌ، فَأَمَّا أَنْ أَفْرَدَ بَعْضُهَا وَبِأَنَّهُ خَلِطَ الْمُشْتَرَى فِي الْحَالِ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ. قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يَنْقُطُ الْحَوْلُ لِثَبُوتِ حَكْمِ الْإِنْفِرَادِ فِي الْبَعْضِ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَأَنَّهَا مَخْلُطَةٌ لِأَنَّ هَذَا زَمَنٌ بَسِيرٌ وَهَذَا الْحَكْمُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ الْأَرْبَعُونَ رَجُلِينَ فَأَمَّا إِذَا نَفِصَهِ أَجْنِبِيًّا، فَقُلْ هَذَا إِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ فَقَبْلَهُ نَفِصَ شَاءَ، ثُمَّ إِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي نَفِصَ فِي الْبَائِثِ فَإِنَّ كَانَ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُشْتَرَى لِأَنَّ النِّصَابَ تَقَصَّ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ أَلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُتَقَرَّرُ مَخْلُطًا لَهَا بِالنِّصَابِ الَّذِي صَارَ لَهُ فَلَا يَنْقُصُ النِّصَابَ إِذَا وَجَرَ اثْنَانِ نَفِصَ سُدَّةً وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ وَقَلْنَا الزَّكَاةَ تَعَلَّقَ بِالذَّمَّةِ وَجَبَ عَلَى الْمُشْتَرَى نَفِصَ شَاءَ وَإِنْ قَلْنَا تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ فَقَالَ الْقَاضِي: يَجِبُ نَفِصُ شَاءَ أَيْضًا لِأَنَّ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ لَا يَجُزُّ أَنْتَ الْفُقَرَاءَ مُلْكًا جَزَاءً مِنَ النِّصَابِ، بَلْ يَجُزُّ أَنَّهُ تَعَلَّقَ حَقُّهُمْ بِكَ تَعَلُّقَ أَرْضِ الْجَنَابَةِ بِالْأُتَى ثُمَّ يَجُزُّ وَجُوبُ الزَّكَاةِ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ لَأَشْيَ عَلَى الْمُشْتَرَى لِأَنَّ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ تَقَصَّ النِّصَابَ وَهَذَا الصَّحِيحُ فَإِنَّ فَائِدَةَ قَوْلِنَا الزَّكَاةَ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ أَلَّا تَطْغُرَ فِي مَنَعِ الزَّكَاةِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِهَا الْمَوْضِعَ، وَعَلَى قِيَاسِ هَذَا لَوْ كَانَ لِرَجُلَيْنِ نِصَابَ خَلْطَةٍ فَبَاعَ أَحَدُهُمَا خَلِيطَهُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ فِي مَخَارِ الْمَسَاءَةِ الْأَوَّلَى فِي الصُّورَةِ وَمِثْلَهَا فِي الْمَعْنَى لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَوَّلِ خَلِيطُ نَفْسِهِ ثُمَّ صَارَ خَلِيطُ أَجْنَبِيٍّ وَهَذَا كَانَ خَلِيطُ أَجْنَبِيٍّ ثُمَّ صَارَ خَلِيطُ نَفْسِهِ وَمِثْلُهُ لَوْ كَانَ لِرَجُلَيْنِ مَتَوَارِثَانِ فَبَاعَ نِصَابَ خَلْطَةٍ فَاتَّحَدَا فِي بَعْضِ الْحَوْلِ فَوَرَّثَهُ صَاحِبُهُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى يَتِمَّ الْحَوْلُ عَلَى الْمَالَيْنِ

وَشَرَاءَ الْآخَرِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ اخْرَاجُ الْمَوْجُودِ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ مِنْ عَيْنِ الْمَالِ، وَقَالَ الْقَاضِي وَبِإِيجَابِ عَلَيْهِ اخْرَاجُ الْمَوْجُودِ وَهُوَ بَعِيدٌ لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْآنَ يَكُونُ أَرَادَ إِذَا عَجَزَ عَنْ شَرَاءِ الْآخَرِ. (فَصَلِّ) فَإِنْ أَرَادَ اخْرَاجُ الْفَرَضِ مِنْ تَوْعِينٍ نَفَرْنَا فَإِنَّ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَشْقِيقِ كَرَّةٍ سَلَامَةً، يَخْرُجُ عَنْهَا حَقَّتَيْنِ وَخَمْسَ بَنَاتٍ لِيُونَ جَازٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَإِنْ احْتَاجَ إِلَى تَشْقِيقِ كَرَّةٍ كَرَّةً لِلْمَالَتَيْنِ لَمْ يَجُزْ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مِنْ غَيْرِ تَشْقِيقٍ، وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَجُزَّ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَحَدِنَا فِي جَوَازِ عَقِّ نِصْفِ عِيدَيْنِ فِي الْكِفَارَةِ وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ فَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِالتَّشْقِيقِ فِي زَكَاةِ السَّائَةِ الْأَمْنِ حَاجَةً وَلِذَلِكَ جَعَلَهَا أَوْقَاتًا دَائِمًا لِلتَّشْقِيقِ عَنْ الْوَاجِبِ فِيهَا وَعَدَلَ فَبَادُونَ خَمْسَ وَعِشْرِينَ مِنْ الْأَبْلِ عَنِ الْجَنَسِ إِلَى الْقَوْمِ فَلَا يَجُزُّ الْقَوْلُ يُبَارِزُهُ مِمَّا امْتَكَنَ الْعَدُولُ عَنْهُ أَلَّا فَرِيضَةً كَامِلَةً وَأَنْتَ وَجِبَتْ

مِنْ حِينَ مِلْكِهِ لَمَّا لَا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا بِفَرْدِهِ يَبْلُغُ نِصَابًا، وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي نِصْفِ الذِّي كَانَ لَهُ خَاصَةً (فَصَلِّ) إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا رِغَى لَهُ بَشَاءَ مَعِينَةٍ مِنَ النِّصَابِ فَحَالَ الْحَوْلِ وَلَمْ يَفْرُدْهَا نِصَابًا خَلِيطَانِ تَجِبُ عَلَيْهِمَا زَكَاةُ الْخَلْطَةِ وَإِنْ أَفْرَدَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا لِتَقْصَانِ النِّصَابِ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ بَشَاءَ مَوْصُوفَةٍ فِي الذَّمَّةِ صَحَّ أَيْضًا، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ وَلَيْسَ لَهُ مَا يَنْتَضِيهِ غَيْرُ النِّصَابِ أَتَيْنِي عَلَى الْمَدِينِ مِنْ بَيْنِ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ؟ وَسَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

﴿مَسْئَلَةٌ﴾ قَالَ (و) رَاجِعُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ بِالْحَصَصِ

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْخَلْطَةَ تَتَوَخَّذُ الصَّدَقَةُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ كَمَا تَوَخَّذُ مِنْ مَالِ الْوَاحِدِ فَظَاهِرٌ كَلَامُ أَحَدِنَا السَّاعِي بِأَخْذِ الْفَرَضِ مِنْ مَالِ أَيْ الْخَلِيطَيْنِ شَاءَ سَوَاءٌ دَعَتْ الْحَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ، بَلْ تَكُونُ الْفَرِيضَةُ سَبْعَةً وَاحِدَةً لَا يُمْكِنُ اخْتِذَافُهَا مِنَ الْمَالَيْنِ جَمِيعًا أَوْ لَا يَجُزُّ فَرَضُهُمَا جَمِيعًا إِلَّا فِي أَحَدِ الْمَالَيْنِ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مَالُ أَحَدِهِمَا نِصَابًا كَبِيرًا وَمَالُ خَلِيطِهِ صَغِيرًا أَوْ مَرَاتِنًا فَإِنَّهُ تَجِبُ صَحِيحَةٌ كَبِيرَةٌ، أَوْ لَمْ تَدْمِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ لَا يَجُزُّ فَرَضُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَالَيْنِ فِيهِ. قَالَ أَحَدُ: أَمَّا يَجُزُّ. الْمَصْدُقُ فَيَجِدُ الْمَاشِيَةَ فَيَصْدُقُهَا بِسَبْعِينَ، يَقُولُ: أَيْ شَيْءٌ لَكَ؟ وَأَمَّا يَصْدُقُ مَا بَيْنَهُ وَالْخَلِيطُ قَدْ يَنْفَعُ وَقَدْ يَضُرُّ. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: إِنْ خَرَجَ لِأَيِّ عَبْدَانِ: أَنَا رَأَيْتُ مَسْكِينًا كَانَ لِي فِي غَنَمِ شَاتَانِ لِحَاجَةٍ الْمَصْدُقُ فَأَخَذَ أَحَدَهُمَا وَتَوَجَّهَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ «مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ قَالَهُمَا يَتَرَجَعَانِ بِالسُّورَةِ» وَقَوْلُهُ «لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مَنْفَرِقٍ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مَجْمَعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ» وَهِيَ خَشْيَتَانِ: خَشْيَةُ رَبِّ الْمَالِ مِنْ زِيَادَةِ الصَّدَقَةِ، وَخَشْيَةُ السَّاعِي مِنْ تَقْصُلِهَا، فَلَيْسَ لِأَرْبَابِ الْأَمْوَالِ أَنْ يَجْمَعُوا أَمْوَالَهُمْ الْمَنْفَرِقَةَ الَّتِي كَانَ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا شَاءَ لِقَوْلِ الْوَاجِبِ فِيهَا، وَلَا أَنْ يَفْرُقُوا أَمْوَالَهُمْ الْمُجْتَمِعَةَ الَّتِي كَانَ فِيهَا بِاجْتِمَاعِهَا فَرَضٌ لِيَسْقُطَ عَنْهَا بِتَرْقُوتِهَا. وَلَيْسَ السَّاعِي أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْخَطَاةِ لِتَكْثُرِ الزَّكَاةُ، وَلِأَنَّ يَجْمَعُهَا إِذَا كَانَتْ مَنْفَرِقَةً تَجِبُ الزَّكَاةُ، وَلِأَنَّ الْمَالَيْنِ قَدْ صَارَا كَلَالًا لِلوَاحِدِ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فَكَذَلِكَ فِي اخْرَاجِهَا

أَحَدُ الْفَرَضَيْنِ كَامِلًا وَالْآخَرُ نَاقِصًا لِيُمْكِنَ اخْرَاجُ الْإِجْبَارِ مَعَهُ مِثْلَ أَنْ يَجِدَ فِي الْمَالَتَيْنِ خَمْسَ بَنَاتٍ لِيُونَ وَثَلَاثَ حَقَائِقَ تَعِينُ أَخْذَ الْفَرِيضَةِ الْكَامِلَةَ لِأَنَّ الْإِجْبَارَ بَدَلٌ لِمَجُوزٍ مَعَ الْبَدَلِ وَإِنْ كَانَ كَرَّ وَاحِدٍ يَحْتَاجُ إِلَى جِبَرَانٍ، مِثْلَ أَنْ يَجِدَ أَرْبَعَ بَنَاتٍ لِيُونَ وَثَلَاثَ حَقَائِقَ فَهُوَ يَخِيرُ أَيْعَا شَاءَ أَخْرَجَ بَنَاتَ الْيُونَ وَحَقَّةً وَأَخَذَ الْإِجْرَانَ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ الْخَلْقَ وَبِثَبُوتِ الْيُونَ مَعَ جِبَرَانِهَا، فَإِنْ قَالَ خَدَوُا مِنِّي حَقَّةً وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لِيُونَ مَعَ الْإِجْرَانَ لَمْ يَجُزْ لِأَنَّهُ لَا يَعْدِلُ عَنِ الْفَرَضِ مَعَ وَجُودِهِ إِلَى الْإِجْرَانِ وَحَقَّتِ الْإِجْرَانُ لَكِنَّهُ لَا يَدُ مِنَ الْإِجْرَانِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْإِجْرَانَ وَأَرْبَعَ بَنَاتٍ لِيُونَ أَدَاهَا وَأَخَذَ الْإِجْرَانَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ دَفْعُ ثَلَاثَ بَنَاتٍ لِيُونَ وَحَقَّةً مَعَ الْإِجْرَانِ فِي أَصَحِّ الْوَجْهِينِ، وَلِصَاحِبِ الشَّافِعِيِّ وَجِبَانِ كَهْدَيْنِ وَإِنْ كَانَ الْفَرَضَانِ مَعْدُومَيْنِ أَوْ مَعْيَيْنَيْنِ فَهُوَ الْعَدُولُ عَنْهَا مَعَ الْإِجْرَانِ فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَرْبَعَ جَدَعَاتٍ وَأَخَذَ

ومنى أخذ الساعي الغرض من مال أحدهما رجع على خليفته بقدر قيمة حصته من الغرض ، فإذا كان لأحدهما ثلث المال والآخر ثلثه فأخذ الغرض من مال صاحب الثلث رجع بثاني قيمة المخرج على صاحبه وإن أخذ من الآخر رجع على صاحب الثلث بنسبة قيمة المخرج والقول قول المرجوع عليه مع بهمه إذا اختلفا وعدم البينة لأنه غارم فكان القول قوله كالغائب إذا اختلفا في قيمة المصسوب بعد ثلثه (فصل) إذا أخذ الساعي أكثر من الغرض بغير تأويل مثل أن يأخذ شاتين مكن شاة أو يأخذ جذعة مكن حقة لم يكن مصسوب منه الرجوع إلا بقدر الواجب ، وإن كان يتأويل سائق مثل أن يأخذ الضعيفة عن الرض والكبيرة عن الضغار فإنه يرجع بالحصصة منها لأن ذلك إلى اجتihad الإمام فإذا أدها اجتهد إلى أخذها وجب دفعه إليه وصار بمنزلة الغرض الواجب ، وكذلك إذا أخذ القيمة رجع بما يخص شركته منها لأنه يتأويل

(فصل) إذا ملك رجل أربعين شاة في الحرم وأربعين في صفر وأربعين في ربيع فعليه في الأول عند تمام حوله شاة فإذا تم حول الثاني فعلى وجبين أحدهما لركاة فيه لأن الجميع ملك واحد فلم يزد فرضه على شاة واحدة ولو انقضى أحدهما ، والثاني فيه الزكاة لأن الأول استقل بشاة فيجب الزكاة في الثاني وهي نصف شاة لاختلاطها بالأربعين الأولى من حين ملكها ، وإذا تم حول الثالث فعلى وجبين أحدهما لركاة فيه والثاني فيه الزكاة وهو ثلث شاة لأنه ملكه مختلطاً بالثلاثين المتقدمة وذكر أبو الخطاب فيه وجهاً ثالثاً وهو أنه يجب في الثاني شاة كاملة ، وفي الثالث شاة كاملة لأنه نصاب كامل وجبت الزكاة فيه بنفسه فوجبت فيه شاة كاملة كما لو انفرد وهذا ضعيف لأنه لو كان المالك الثاني والثالث اثنين ملكهما مختلطتين لم يكن عليهما الزكاة خلطاً فإذا كان المالك الأول كان أولى فإن ضم بعض ماله إلى بعض أولى من ضم ملك الخليط إلى خليط وإن ملك في الشهر الثاني ما يفسر الغرض مثل أن ملك مائة شاة فعليه عند تمام حوله شاة ثانية على الوجه الأول وكذلك الثالث لثنا نجعل ملكه في الإيجاب كذلكه للكل في حال واحدة فنصير كأنه ملك

ثلاثي شياه أو ثمانين درهماً وإن شاء دفع خمس بنات مخاض ومعهما عشر شياه أو مائة درهم ، وإن أحب أن ينتقل عن الحقائق إلى بنات المخاض أو عن بنات اللبون إلى الجذع لم يجز لأن الحقائق وبنات اللبون منصوص عليهن في هذا المال فلا يصعد إلى الحقائق يجبران ولا ينزل إلى بنات اللبون يجبران (مسألة) (وليس فيما بين الفريضتين شيء)

ما بين الفريضتين يسمى الأوقاص ولا شيء فيها لعفو الشارع عنها ، قال الأثرم قلت لابي عبد الله الأوقاص كإين الثلاثين إلى الأربعين في البقر وما أشبه هذا ؟ قال نعم ، والشنق مادون الفريضة قلت له كأنه مادون الثلاثين من البقر ؟ قال نعم ، وقال الشعبي الشنق ما بين الفريضتين أيضاً ، قال أصحابنا والزكاة تتعلق بالنصاب دون الرض ، ومعناه أنه إذا كان عنده ثلاثون من الإبل فالزكاة تتعلق

مائتين وأربعين فيجب عليه ثلاث شياه عند تمام حول كل مال شاة وعلى الوجه الثاني يجب عليه في الشهر الثاني حصه من فرض المائتين معاً وهو شاة وثلاثة أسباع شاة لأنه لو ملك المائتين دفعة واحدة كان عليه فيها شاتان حصه المائة منها خمسة أسباعها وهو شاة وثلاثة أسباع شاة وعليه في الثالث شاة ورابع لأنه لو ملك الجميع دفعة واحدة وهو مائتان وأربعون شاة لكان عليه ثلاث شياه حصه الثالث مئتين وربعين وسدسين وهو شاة ورابع ولو كان المالك للأموال الثلاثة ثلاثة أشخاص وملك الثاني سائمه مختلطة بسائة الأول ثم ملك الثالث سائمه مختلطة بفهمها لكان يجب في الثاني وثالث كالواجب على المالك في الوجه الثاني لا غير

(فصل) فإن ملك عشرين من الإبل في الحرم وخمسة في صفر فعليه في العشرين عند تمام حوله أربع شياه وفي الخمس عند تمام حوله خمس بنات مخاض على الوجبين الأولين وعلى الوجه الثالث عليه شاة ، وإن ملك في الحرم خمسا وعشرين وفي صفر خمسا فعليه في الأول عند تمام حوله بنت مخاض ولا شيء ، عليه في الخمس في الوجه الأول وعلى الثاني عليه سدس بنت مخاض وعلى الثالث عليه بنت شاة فالت سدس مع ذلك في ربيع شيتان في الوجه الأول عليه في الأول عند تمام حوله بنت مخاض ولا شيء ، عليه في الخمس حتى يتم حول الست فيجب فيها ربع بنت لبون ونصف تسعها وفي الوجه الثاني عليه في الخمس سدس بنت مخاض إذا تم حولها وفي الست سدس بنت لبون عند تمام حوله وفي الوجه الثالث عليه في الخمس اثنتان عند تمام حوله وفي الست شاة عند تمام حوله

(فصل) فإن كانت سائمه الرجل في بلدان شتى وبنيها مسافة لا تقصر فيها خلاصة أو كانت بمنزلة ضم بعضها إلى بعض وكانت زكاتها كزكاة المختلطة بغير خلاف فعلمه ، وإن كان بين البلدان مسافة لا تقصر فمن أحدهما روايان أحدهما أن لكل مال حكم نفسه يعتبر على حدته إن كان نصاباً ففيه الزكاة والأفلا ولا يضم إلى المال الذي في البلد الآخر نص عليه قل ابن المنذر لأعلم هذا القول عن غيره أحد واحتج بظاهر قوله عليه السلام «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الخلاف» عند في هذه المسئلة فيما أعلم

(مسألة) (ومن وجبت عليه سن فبعدها أخرج سن أسفل منها ومعهما شاتان أو عشرون درهماً وإن شاء أخرج أعلى منها وأخذ مثل ذلك من الساعي) هذا هو المذهب إلا أنه لا يجوز أن يخرج أدنى من ابنة مخاض لأنها أدنى سن تجب في كل ركاة (م ٦٢ — الغني والشرح الكبير — ج ٢)

الصدقة « وهذا مفرق فلا يجمع ، ولأنه لما أثر اجتماع مالين لرجلين في كونها كالمال الواحد يجب أن يؤثر اقتران مال الرجل الواحد حتى يجمعه كالمالين ، والرواية الثانية قال فيمن له مائة شاة في يدك متفرقة لا يأخذ المصدق منها شيئاً لأنه لا يجمع بين منفرد ، وصاحبها إذا ضبط ذلك وعرفه أخرجه بنفسه بضمها في الفقراء ، ودوي هذا عن البيهقي وحنبلي ، وهذا يدل على أن زكاتها يجب مع اختلاط البلدان إلا أن الساعي لا يأخذها لكونه لا يجمع نصيباً كاملاً مجتمعاً ولا يعلم حقيقة الحال فيها ، فبالإمكان العالم بملكه نصيباً فلا يقل عليه الزكاة ، وهذا اختيار أبي الخطاب ومذهب سائر الفقهاء قال مالك أحسن ما سمعت فيمن كان له غنم على راعيين متفرقين ببلدان شئ أن ذلك يجمع على صاحب فيؤدّي صدقة ، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى لقوله عليه السلام « في أربعين شاة شاة » ولأنه لو كان واحد أشبه بالواحد في بلدان متباعدة أو غير السائمة وتحمل كلام أحمد في الرواية الأولى على أن المصدق لا يأخذها ، وأما رب المال فيخرج فعل هذا يخرج الفرض في أحد البلدين لأنه موضع حاجة

مسألة « قال « وإن اختلفوا في غير هذا أخذ من كل واحد منهم على قدره إذا كان ما يخصه يجب فيه الزكاة »

ومعناه أنهم إذا اختلفوا في غير السائمة ، كالذهب والفضة وعروض التجارة والزروع وأما لم تؤثر خلطتهم شيئاً وكان حكمهم حكم المنفردين ، وهذا قول أكثر أهل العلم وعن أحمد رواية أخرى أن شركة الأعيان تؤثر في غير السائمة فإذا كان بينهم نصاب يشتركون فيه فعلمهم الزكاة وهذا قول إسحق والأوزاعي في الحب والتمر والمذهب الأول ، قال أبو عبد الله : الأوزاعي يقول في الزرع إذا كانوا شركاء خرج لهم خمسة أوسق يقول فيه الزكاة قاله على التمام ولا يجمعني قول الأوزاعي وأما خلطة الأوصاف فلا تدخل لما في غير السائمة بحال ، لأن الاختلاط لا يحصل ، وخرج القاسمي وجها آخر أنها تؤثر لأن المؤنة تخف إذا كان الملتحق واحداً والصعاد والتأطرد والجربن . وكذلك أموال

ولا يخرج أعلى من الجذعة إلا أن يرضى رب المال بإخراجها بغير جبران فيقتل منه ، ولا اختيار في الصدود والنزول والشاء والدرهم إلى رب المال ، وهذا قال النخعي والثاني وابن المنذر واختلف فيه عن إسحق ، وقال الثوري يخرج شاتين أو عشرة دراهم لأن الشاة مقومة في الشرع بخمسة دراهم بدليل أن نصابها أربعون ، ونصاب الدرهم مائتان ، وقال أصحاب الرأي يدفع قيمة ماوجب عليه أو دون السن الواجبة وفضل ماينبغيه درهم .

ولنا أن في حديث الصدقات الذي كتبه أبو بكر أنه قال : ومن بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده حقة قلها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسر له أو عشرين درهماً ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليس عنده وعند الجذعة قلها تقبل منه الجذعة

نخلة والدكان واحد والمخزن والميزان والبائع وأشباهه المشابهة ، ومذهب الثاني على نحو مما حكينا من مذهبنا والصحيح أن الخلطة لا تؤثر في غير السائمة قول النبي ﷺ « والحليطان ما اشتركا في الخبز والنحل والرعي » فدل على أن ما لم يوجد فيه ذلك لا يكون خلطة مؤثرة وقول النبي ﷺ ولا يجمع بين منفرد خشية الصدقة « إنما يكون في السائمة لأن الزكاة تنقل بجمعها نارة وتكثر أخرى وسائر الأموال يجب فيها فيما زاد على النصاب بسببها فلا أثر لجمعها ، ولأن الخلطة في السائمة تؤثر في الندة نارة وفي الضرر أخرى ، ولو اعتبرناها في غير السائمة أثرت ضرراً محضاً برب المال فلا يجوز اعتبارها ، إذا ثبت هذا فإن كان جماعة وقف أحوالهم مشترك بينهم في نمة أو زرع فلا زكاة يجوز اعتبارها ، إذا ثبت هذا فإن كان جماعة وقف أحوالهم مشترك بينهم في نمة أو زرع فلا زكاة يجب إلا أن يحصل في يد بعضهم نصاب كامل فيجب عليه ، وقد ذكر الحنفي هذا في باب الوقت وعلى الرواية الأخرى إذا كان الخارج نصاباً ففيه الزكاة ، وإن كان الوقت نصاباً من السائمة فيجوز أن يعلمهم الزكاة لاشتراكهم في ملك نصاب تؤثر الخلطة فيه ، وبني أن يخرج الزكاة عن غيره فلا وقت لا يجوز نقل الملك فيه ، ويحتمل أن لا يجب الزكاة فيه لنقص الملك فيه وكذا له معتبر في نية الزكاة بدليل ما لم يكتب .

(فصل) ولا زكاة في غير هببة إلا مع ما من السائمة في قول أكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة في الخيل الزكاة إذا كانت ذكراً وإناثاً ، وإن كانت ذكراً مفردة أو إناثاً مفردة ففيها روايتان وزكاتها درهم عن كل فرس أو عن عشر قيمتها والخبرة في ذلك إلى صاحبها أيها شاء ، أخرجه لما روى جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : في الخيل السائمة في كل فرس دينار « ودوي عن عمر أنه كان يأخذ من الرأس عشر دمن الفرس عشرة ، ومن البرذون خمسة ولأنه حيوان يطلب ثماؤه من جهة السوم أشبه النعم وتأن النبي ﷺ قال « ليس على المسلم في فرسه رغلامه صدقة » متفق عليه ، وفي لفظ « ليس على الرجل في فرسه ، ولا في عبده صدقة » وعن علي أن النبي ﷺ قال « عفوت لكم عن صدقة الخيل والزريق » رواه الترمذي وهذا هو الصحيح ، ودوي أبو عبيد في الغريب عن النبي ﷺ « ليس في

وعنده المصدق عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليس عنده إلا أيلة ليون فقلها تقبل منه بنت ليون ويعطي شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت صدقة بنت ليون وليس عنده وعند بنت خاض قلها تقبل منه بنت مخاض ويعطي معها عشرين درهماً أو شاتين ، وهذا نص من صحيح فلا يلتزم إلى مسأله ، إذا ثبت هذا فإنه لا يجوز العدول إلى هذا الجبران مع وجود الأصل لأنه مشروط في الخبر بعدم الأصل ، فإن أراد أن يخرج في الجبران شاة وعشرة دراهم . فقال لعلي بن جبر قالنا في استفاضة له إخراجها من جنتين ، ولأن الشاة مقام عشرة دراهم فإذا اختار إخراجها وعشرة جاز ، ويحتمل المنع لأن النبي ﷺ « خير بين شاتين أو عشرين درهماً » وهذا قسم ثالث فجوز به بخلاف الخبر والله أعلم .

الجبهة ولا في النخلة ولا في النخعة صدقة» وفسر الجبهة بالخيل والنخعة بالزريق والكسعة بالحبر وقرى الكسائي النخعة بضم النون البقر العوامل ، ولأن ملازكة في ذكره المفردة وإثانها المفردة لأزكاة فيها إذا اجتمعوا كالجبر ولا ملازجة يخرج زكاة من جنسها من السائمة لأنجب فيه كسائر الدواب ، ولأن الخيل دواب فلا تجب الأزكاة فيها كسائر الدواب ولأنها ليست من بسمة الأنعام فلم تجب زكاتها كالوحش وحديثهم برويه عورث السعدي وهو ضعيف .

وأما عمر قالنا أخذ منهم شيئاً تبرعوا به وسئلوه أخذه وعرضهم عنه برزق عبيد ، فروى الآله أحد بإسناده عن حارثة قال جاء ناس من أهل الشام إلى عمر فقالوا إنا قد أصبنا مالا وخيلاً ورقيقاً نحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهور قال ما فعل صاحبنا قبلي فأعلمه ، فاستشار أصحاب رسول الله ﷺ وفيهم علي فقال هو حسن أن لم يكن جزية يؤخذون بها من بعدك ، قال أحمد فكان عمر يأخذ منهم ثم يرزق عبيدهم ، فصار حديث عمر حجة عليهم من وجوه أحدها قوله : ما فعل صاحبنا ، يعني رسول الله ﷺ وأبا بكر ولو كان واجباً لما تركناه ، الثاني أن عمر امتنع من أخذه ولا يجوز أن يتبرع من الواجب الثالث قول علي هو حسن أن لم يكن جزية يؤخذون بها من بعدك فسمى جزية أن تبرع بها وجعل مشروطاً بعده أخذه به فيدل على أن أخذه بذلك غير جائز الرابع امتنع عمر أصحابه في أخذه ولو كان واجباً لما احتاج إلى الاستشارة ، الخامس أنه لم يشر عليه بعده أحد سوى علي بهذا الشرط الذي ذكره ولو كان واجباً لاشاروا به ، السادس أن عمر عرض به على عبيدهم ، والأزكاة لا يؤخذ عنها عوض ولا يصح قيادها على التبرع لأنها بكل ماؤها وينتفع بغيره وعمر يرضى بجنسها وتكون هدايا وفدية عن محظورات الاحرام وتجب الأزكاة من عينها وبغير كل شيء لها ولا يعتبر قيمتها والخيل بخلاف ذلك .

مسألة : قال «والصدقة لا تجب إلا على أحرار المسلمين»

وفي بعض النسخ إلا على الأحرار المسلمين ومعناها واحد ، وهو أن الأزكاة لا تجب إلا على حر

مسألة : (فإن عند السن التي تليها انتقل إلى الأخرى وجبرها بأربع شياء أو أربعين درهم وقال أبو الخطاب لا ينتقل إلا إلى سن تلي الواجب)

وذلك لمن وجبت عليه جذعة فعدها وعدم العفة أو وجبت عليه حقة فعدها وعدم التجذعة وبنت لبون فيجوز أن ينتقل إلى السن الثالث مع الجبران ، فيخرج في الصورة الأولى أمة بيوت ومها أربع شياء أو أربعين درهما ويخرج أمة مخاض في الثانية ويخرج معها مثل ذلك ذكره القاضي وذكر أن أحمد أوما إليه وهو مذهب الشافعي ، وقال أبو الخطاب لا ينتقل إلا إلى سن تلي الواجب فأما أن انتقل من حقة إلى بنت مخاض أو من جذعة إلى بنت لبون ، لم يجز لأن انتساقه في ذلك باعدول إلى من واحدة فيجب الانتصار عليه كما اقتصرنا في أخذ الشاة عن الأبل على الموضع الذي

مسألة : قال «والصبي والمجنون يخرج عنها وليها»

وجبة ذلك أن الأزكاة تجب في مال الصبي والمجنون لوجود الشرائط الثلاثة فيها روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وعائشة والحسن بن علي وجابر رضي الله عنهم به قال جابر بن زيد وابن سيرين وعطاء ومجاهد وربيعة ومالك والحسن بن صالح وابن أبي ليلى والشافعي والغنوي وابن عينة وأبي سعيد وأبو ثور ، ويحكى عن ابن مسعود والثوري والأوزاعي أنهم قالوا تجب الأزكاة ولا يخرج حتى يبلغ الصبي ، ويقيق للعنوة ، قال ابن مسعود : حصي ما يلج في مال اليتيم من الأزكاة فذا بلغ أهله فإن شاء زكى وإن شاء لم يزك ، وروي نحوه عن إبراهيم وقال الحسن وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وأبو ثور والنخعي وأبو حنيفة لا تجب الأزكاة في أموالها ، وقال أبو حنيفة تجب بشرط في ذروعها وبغيرتها ، وتجب صدقة الفطر عليها واحتج في الأزكاة بقوله عليه السلام «رفع قميصك عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ» وعن المجنون حتى يقيق «وبأنها عبادة فحقة فلا تجب عليهما كالعبادة والحج ولنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال «من وني يتيماً له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» أخرجه الدارقطني ، وفي رواية للمثنى بن الصباح وفيه مقال وروي موقوفاً على عمر «وأما زكاة الصدقة باخرابها» وأما يجوز اخراجها إذا كانت واجبة لأنه ليس أن يتبرع بمال اليتيم ، ولأن من وجب العشر في زرع وجب ربع العشر في ورقه كما بالغ العاقل وبخالف الصلاة والصوم قلها تخففه بالبدن وبينة الصبي ضعيفة عنها ، والمجنون لا يتحقق منه نيتها ، والأزكاة حق يتعلق بالمال فأشبه

ورد به النص وهذا قول ابن المنذر ، ووجه الأول أنه قد جوز الانتقال إلى السن التي تليها مع الجبران وجوز العدول عنها أيضاً إذا عدم مع الجبران إذا كان هو الفرض وهما لو كان موجوداً أجزأ إذا عدم جاز العدول إلى ما يليه مع الجبران ، والنص إذا عقل عدي وعمل بمعناه ، وعلى مقتضى هذا القول يجوز العدول عن الجذعة إلى بنت مخاض مع ست شياء أو ستين درهما ، ومن بنت مخاض إلى الجذعة وبأخذ ست شياء ، أو ستين درهما ، وإن أراد أن يخرج عن الأربع شياء ثنتين وعشرين درهما جاز لأننا جبرنا ما فيها كالثغرتين وكذلك في الجبران الذي يخرج عن فرض المائتين من الأبل إذا أخرج عن خمس بنات لبون بخمس بنات مخاض أو ممكن أربع حقائق أربع بنات لبون جاز أن يخرج بعض الجبران دراهم وبعضه شياء . ومتى وجد سن تلي الواجب لم يجز العدول إلى

فتنة الأقارب والزوجات وأروش الجنابات وقيم المثلقات ، والحديث أريد به رفع الأثم والعبادات الدينية بدليل وجوب العشر وصدقة الفطر والمقوق المالية ثم هو مخصوص بما ذكرناه ، والزكاة في المال في معناه تنقسم عليه ، إذا قرر هذا فإن الولي يجزئها عنهما من ماله لأنها زكاة واجبة فوجبه إخراجها كزكاة البالغ العاقل والولي يقوم مقامه في أداء ماله ولا يتأخر ولا يتأخر على العبد والخير فكأن على الولي أدائه عنهما كصدقة أقاربه وتعتبر زكاة الولي في الإخراج كما تعتبر زكاة غيره .
مسئلة ٢٠ قال ٢٠ والسيد يركي عما في يد عبده لأنه ماله

يعني أن السيد مالك لما في يد عبده وقد اختلفت الرواية عن أحد رده الله في زكاة مال العبد الذي ملكه أباه فروي عنه زكاة على سيده ، وهذا مذهب سفيان وإسحق وأصحاب الزاني ، وروى عنه لا زكاة في ماله لأجل العبد ولا على سيده ، قال ابن المنذر وهذا قول ابن عمر وجابر والزهري وجماعة ومالك وأبي عبيد ، ولشافعي قولان كلذهبين ، قال أبو بكر : المسئلة مبنية على الزوايتين في مال العبد إذا ملكه سيده أحداهما لا يملك قال أبو بكر وهو اختياري وهو ظاهر كلام الحنفي هاهنا لأنه جعل السيد مالكاً لمال عبده ولو كان مملوكاً للعبد لم يكن مملوكاً لسيد له لأنه لا يتصور إيجاب مملوك كالمملوك في مال واحد . ووجه أن العبد مال فلا يملك المال ، كما يملكه فعلى هذا تكون زكاة عن يد العبد لأنه مالك له في يد عبده فكانت زكاة عليه كالمال الذي في يد الخاضع ولو قيل : وإنه يملك لأنه آدمي يملك التكاثر فذلك المال كالمال وذلك لأنه بآدمية يتهدد لهلك من قبل أن يمتدح خاف المال فني آدم ليستعيراه على القيام بخلاف العبادات وأعمال التكليف من الله تعالى شراً ومافى الأرض جميعاً ، وبذلك آدمية يتهدد لهلك فيحصل له كما يتهدد للتكليف وتعبادة فعلى هذا لا زكاة على السيد في مال العبد لأنه لا يملكه ولا على العبد لأن ملكه ناقص والزكاة إنما تجب على تمام الملك (فصل) ومن بعض حر عليه زكاة ماله لأنه يملك بجزئه الحر وبورث منه وملكه كمال فيه فكانت زكاة عليه كالمال الكامل . والمدير وأم الولد كالقن لأنه لا حرية فيهما

من لائمه لأن الانتقال عن السن التي تليه إلى السن الأخرى بدل لا يجوز مع إمكان الأصل فزعم الحقة وأبناء البيهون ووجد الجذعة وأبناء الحاض وكان الواجب الحقة لم يجز العدول إلى بنت الحاض وإن كان الواجب ابنة لبون لم يجز إخراج الجذعة .

(فصل) فإن كان التصاب كله مرضاً وفرضته معدومة فله أن يعدل إلى السن الذي مع دفع الجبران ، وليس له أن يعدد مع أخذ الجبران لأن الجبران أكثر من الفضل الذي بين الترضين وإنه يكون الجبران خيراً من الأصل فإن قيمة الصحيحين أكثر من قيمة المرضيين وكذلك قيمة ميتهم وإذا كان كذلك لم يجز في الصدور وجاز في البزول لأنه مطروح بالزائد ، ورب المال قبل منه الفضل ولا يجوز للساعي أن يعطي الفضل من الملاك لأن ذلك فإن كان المخرج ولما لقيم لم يجز البزول أيضاً

مسئلة ٢١ قال ٢١ ولا زكاة على مكاتب

فإن عجز استقبل سيده بما في يده من المال حولاً وزكاه إن كان نصاباً ، وإن أدى وبقي في يده نصاب فزكاة استقبل به حولاً لأنهم خلافاً بين أهل العلى في أنه لا زكاة على المكاتب ولا على سيده في ماله الاقوال في ثور . ذكر ابن المنذر نحوه هذا واحتج أبو ثور بأن الحجر من السيد لا يمنع وجوب الزكاة كالحجر على العبيد والمجنون والمرهون ، وحكي عن أبي حنيفة أنه أوجب العشر في الخارج من زكاة بناء على أنه في أن العشر مؤنة الأرض وليس بزكاة .

ولنا ما روي أن النبي ﷺ قال « لا زكاة في مال المكاتب » رواه الفقهاء في كتبهم ، ولأن الزكاة تجب على طريق الرأسة فلم تجب في مال المكاتب كصدقة الأقارب ، وقارن الحجر عليه فإنه من يتصرف لنفس تصرفه لا لنفس سيده ملكه والمرهون منه من يتصرف فيه بقتله فلم يسقط الله تعالى عنه ، ومن كان منه يتصرف فيه فله أن يملك وقاؤه من غيره . فلا زكاة عليه ، إذا ثبت هذا ففي عجز ورد في الزق صار مأكناً في يده ملكاً له يده فإن كان نصاباً أو يبلغ بفضله إلى ماله يده نصاباً استأنف لمحرراً من حين ملكه وزكاه كالمستفاد سواء ، ولأنه في هذا خلافاً فإن أدى المكاتب نجوم كتابته وفي يده نصاب فقد صار حرّاً كالمالك ، فيستأنف الحول من حين عتقه ويتركه إذا تم الحول والله أعلم .

مسئلة ٢٢ قال ٢٢ ولا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول

روى أبو عبد الله ابن ماجه في السنن باسناد عن عمر عن عائشة قالت . سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » وهذا اللفظ غير مبيح على عمومه فإن الأموال الزكائية خمسة أسامة من هبة الأنعام والأمان وهي الذهب والفضة وقيم عروض التجارة ، وهذه الثلاثة

لأنه لا يجوز أن يعطي الفضل من مال القيمة فيعتين شراء الفرض من غير المال

مسئلة ٢٣ ولا مدخل للجبران في غير الأبل . وذلك لأن النص إنما ورد فيها وليس غيرها في معناها لأنها أكثر قيمة ولأن الغنم لا تختلف فريضتها باختلاف سنها وما بين الفريضتين في البقر بخلاف ما بين الفريضتين في الأبل فامتنع القياس من عدم فريضة البقر أو الغنم ووجد دونها لم يجز له إخراجها وإن وجد أعلى منها فأحب أن يدفعها منطوعة بغير جبران قبلت منه وإن لم يفعل كلف شراءها من غير ماله .

(فصل) قال رضي الله عنه : (الزكاة الثاني البقر : ولا شيء فيها حتى تبلغ ثلاثين فيجب فيها نسي أو تبعة وهي التي لها سنة ، وفي الأربعين سنة وهي التي لها ستان ، وفي السنين تبعة ثم في ثلاثين تبعة ويبع من كل أربعين سنة)

﴿مسئلة﴾ قال : فإذا ملك خمسة من الأبل فاسألهما أكثر السنة فقياها شاة وفي عشر شاتان وفي الخمس عشرة ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه

وهذا كله يجمع عليه وثابت سنة رسول الله ﷺ بما روينا وغيره إلا قوله : فاسألهما أكثر السنة ، فإن مذهب أئمتنا ومذهب أبي حنيفة أنها إذا كانت سائمة أكثر السنة فقياها الزكاة . ومذهب الشافعي : أن لم تكن سائمة في جميع الحول فلا زكاة فيها لأن السوم شرط في الزكاة فاعتبر في جميع الحول كذلك وكما النصاب ، ولأن العلف يسقط والسوم يوجب ، وإذا اجتمعا غلب الاستفاد . لو ملك نصابا بعينه سائمة وبعضه معولة

ولنا عدم النصوص الدالة على وجوب الزكاة في نصب الماشية واسم السوم لا يزول باعتق السير فلا يمنع دخولها في الخبر ، ولأنه لا يمنع حقه للمؤنة فأشبهت السائمة في جميع الحول ، ولأن

رأس المال ، ويحتمل أن يجوز لأحد إخلاعه حكم الإسلام ، ومن حكمه وجوب الزكاة وإخراجها من أصله (فصل) وإن دفع إلى رجل ألفا مضاربة على أن يرجع بينها نصفان لخالف الحول وقدرت أفقر فعلى رب المال زكاة أفقرين ، وقال الشافعي في أحد قوله : عليه زكاة الجميع لأن الأصل له والرجع لأبقرين ولأن أصل حصص المضاربة دون رب المال لأن المضارب المطالبة بها ، ولو أراد رب المال دفع حصته إليه من غير هذا المال لم يزمه قبوله ، ولا يجنب على الإنسان زكاة ماله غير وقوله : إنما نحن منه قلنا إلا أنه لغيره فلم يجب عليه زكاة كل ما وهب نتاج ساقته لغيره . إذا ثبت هذا فإنه يخرج الزكاة من المال لأنها من مؤنته فكانت منه كونه حله ويحسب من الربح لأنه وقبة رأس المال .

﴿مسئلة﴾ (ومن كان له دين على ملي من صدق أو غيره زكاة إذا قبضه لما مضى) الدين على ضربين أحدهما دين على معرف به بأذله فعلى صاحبه زكاة الأمانة لا يزمه إخراجها حتى قبضه فبذلك لما مضى . بروى ذلك عن علي رضي الله عنه ، وبهذا قال الجوري وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وقال عثمان بن عفان وابن عمر وجابر ومارس والنخعي وجابر بن زيد والحسن والزهرري وقادة والشافعي وإسحاق وأبو عبيد : عليه إخراج الزكاة في الحال وإن لم يقبضه لأنه قادر على أخذه والتصرف فيه أشبه الودعة ، وروى عن عائشة وابن عمر : ليس في الدين زكاة وهو قول عمر ماله غير قائم فلم يجز كانه كمرض التبية ، وروى عن معبد بن المسيب وعطاء وأبي الزناد يزكاه إذا قبضه لسنة واحدة . ولنا أن ملكه يقدر على قبضه والانتفاع به فبذلك ما مضى كالأموال ، ولا يجنب عليه زكاة قبل قبضه لأنه دين ثابت في الذمة فلم يزمه إخراجها قبل قبضه كالدائن على الممسر ولأن الزكاة تجب على سبيل المواساة وليس من المراساة أن يخرج زكاة مال لا ينتفع به ولما المستودع فهو كالمتقي في يده لأن المستودع نائب عنه فيده كده .

لمنت يسير لا يمكن التحرز منه فاعتباره في جميع الحول يسقط الزكاة بالملك ساء عند من يسوغ له فزار من الزكاة فإنه إذا أراد استأط الزكاة عليها يوما فأسقطها ، ولأن هذا وصف معتبر في دفعه كونه فاعتبر فيه الأكثر كالسقي بما لا كلفة فيه في الزرع والثمار . وقوله السوم شرط يحتمل أن

يعتبر ، ولا يكون مانعا حتى يوجد في النصف فصاعدا كذا في مستفتنا ، وأن سلمنا كونه شرطا فيجوز أن يكون الشرط وجوده في أكثر الحول كالسقي بما لا كلفة فيه شرط في وجوب العشر ويكتفي بوجوده في الأكثر ، ويشارك ما إذا كان في بعض النصاب معلوف لأن النصاب سبب للوجوب فلا بد من وجود الشرط في جميعه ، وأما الحول فإنه شرط الوجوب فجاز أن يعتبر الشرط في أكثره

(فصل) ولا يميز في الغنم المحرجة في الزكاة إلا للجنح من الضان والثني من المعز ، وكذلك من الجبران وأما ما أخرج أجره ولا يعتبر كونهما من جنس غنمه ولا جنس غنم البهلان الشاة مصفنة

﴿مسئلة﴾ (وفي الدين على غير المني والمؤجل والمجود والمغصوب والضائع روايتان) هذا الضرب الثاني وهو الدين على الماطل والعسر والمجود الذي لا يئنه به والمغصوب والضائع حكمه حكم الدين على العسر وفي ذلك كله روايتان ، أحدهما لا تجب فيه الزكاة وهو قول قتادة وأبو حنيفة وأبو ثور وأهل العراق لأنه مال منوع غير قادر على الانتفاع به أشبه الدين على المكاتب والرواية الثانية : يزكاه إذا قبضه لما مضى ، وهو قول الثوري وأبي عبيد الماروي عن عبيد بن عمير أنه قال في الدين المظنون إن كان صادقا فبذلك إذا قبضه لما مضى ، وعن ابن عباس نحوه رواها أبو عبيد ولأنه مال يجوز التصرف فيه أشبه الدين على المني . ولأن ملكه فيه تلم أشبه ما يونس عند من أودعه ، ولما قاله قولان كالأرويتين وعن عمر بن عبدالعزيز والحسن والليث والأوزاعي ومالك يزكاه إذا قبضه لعام واحد لأنه كان في ابتداء الحول في يده ، ثم حصل بعد ذلك في يده فوجب أن لا تسقط الزكاة عن حوله واحد .

ولنا أن هذا المال في جميع الأحوال على حال واحد فوجب أن يتساوى في وجوب الزكاة أو سقوطها كالأموال . قولهم إنه حصل في يده في كل الحول (قلنا) هذا لا يؤثر لأن المانع إذا وجد في بعض الحول منع كقص النصاب ولا فرق بين كون الفهم بمجده في الظاهر دون الباطن أو فيه (فصل) وظاهر كلام أحمد أنه لا فرق بين الحال والمؤجل لأن البراءة تصح من المؤجل وتزول بمجرد انتفاع منه البراءة لكنه في حكم الدين على العسر لتعذر قبضه في الحال .

(فصل) ولو أجر داره ستين ياربعين دينار ملك الأجرة من حين العقد وعليه زكاة الجميع إذا حال الحول لأن ملكه عليها تام بدليل جواز التصرف فيها بأنواع التصرفات ولو كانت جارية كان مؤثرا وكونها بعض الرجوع لا ينافي العقد لا يمنع وجوب الزكاة كالمصدق قبل الدخول ثم إن

في الحجر الذي ثبت به وجودها ، وليس غنمه ولا غنم البلد سبياً لوجوبها في يتقيد بذلك كاشاء
الواجبة في الغنمية ، وتكون اثني فان اخرج ذكر أو لم يجزئه لان الغنم الواجبة في نصها اثاث ويقتل
أن يجزئه لان النبي ﷺ أملى لفظ الشاة فدخل فيه الذكر والانثى ، ولأن الشاة اذا فعلت بالتمه دون
العين اجزا فيها الذكر كالاشجية ، فان لم يكن له غير ثلثه شراء شاة . وقال ابو بكر : يخرج عشرة
درهم قياسا على شاة الجبران

ولنا أن النبي ﷺ نص على الشاة فيجب فعله بنصه ، ولأن هذا إخراج قبة فلم يجزء
كانت الشاة واجبة في نصها ، وشاة الجبران مخصصة بالبدل بهشرة دراهم بدليل أنها لا تجوز بدلا
عن الشاة الواجبة في سائمة الغنم
(فصل فان اخرج عن الشاة بعيراً لم يجزئه سواء كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة أو لم يكن ،
وحكي ذلك عن مالك وداود . وقال الشافعي وأصحاب الرأي : يجزئه البعير عن العشرين فأدونها

كان قد قبض الأجرة أخرج الزكاة منها ، وإن كانت ديناً فهي كالأدين معجلاً أو مؤجلاً ، وقال
ابن أبي موسى فيه رواية أنه يزكيه في الحال كالمعدن ، والصحيح الأول لقوله عليه السلام : لا زكاة
في مال حتى يحول عليه الحول » وكل لونه لك حبة أومرات أو نحوه ، وقال مالك وأبو حنيفة لا يزكيها
حتى يتقبضها ويحول عليها حول بناء على أن الأجرة إنما تستحق بانقضاء مدة الأجرة وهذا يذكر
في موضعه إن شاء الله تعالى .

(فصل) ولو اشترى شيئاً بعشرين ديناراً أو أسلم نصيباً في شيء فحل الحول قبل أن يتقبض
المشتري للمبيع أو المسلم فيه والعقد بان فعمل البائع والمسلم إليه زكاة لأن ملكه ثابت فيه فالت
انفسخ العقد ثلث المبيع أو تعذر المسلم فيه وجب رد الثمن وزكاته على البائع والمسلم إليه .

(فصل) والغنمية تلك الغنم أو أربعة أخماسها بانقضاء الحرب فإن كانت جنساً واحداً نجب فيه
الزكاة كالإيمان والسائمة ، ونصيب كل واحد منهم نصيب فعليه زكاته إذا انتقض الحول فلا يزكاه
اخراج زكاته قبل قبضه كالدين على الملي ، وإن كان دون النصاب فلا زكاة فيه إلا أن يكون
أربعة أخماسها بلغ النصاب فتكون خلقة ولا تنضم إلى الجنس لأنه لا زكاة فيه فإن كانت أجناساً كأدى
وبر وغيره فلا زكاة في واحد منهم لأن للام أن يقسم بينهم بقسمة تحكم فيعطى لكل واحد منهم
من أي أصناف المال شاء فحكم ملكه على شيء معين بخلاف الميراث .

(فصل) وقد ذكرنا أن حكم المال المغصوب حكم الدين على الممسر على ما فيه من الخلاف فإن
كان سائمة كانت معقوفة عند صاحبها وغاصبها فلا زكاة فيها فقتل الشاة ، وإن كانت سائمة
عندها فيها الزكاة على الرواية في وجوب الزكاة في المغصوب ، وإن كانت معقوفة عند المالك
سائمة عند الغاصب ففيه وجوبان أحدها لا زكاة فيها لأن صاحبها لم يرض بإسائها فلم تجب عليه زكاة

ومخرج لنا مثل ذلك إذا كان المخرج بما يجزي عن خمس وعشرين لأنه يجزي عن خمس وعشرين
والعشر دون ذلك فيها ، ولأن ما يجزى عن الكثير أجزأ عادونه كائني لبون عاماً دون ست وسبعين
ولنا أنه أخرج غير المنصوص عليه من غير جنسه فلم يجزء كالأجر بغيراً عن أربعين شاة
ولأن النص ورد بالثاة فلم يجزء . البعير كالأصل أو كشاة الجبران ، ولأنها برضة وجبت فيها شاة
لم يجزء . عنها البعير كنصاب الغنم . وفارق ابني لبون عن الجذعة لأنها من الجنس
(فصل) وتكون الشاة المخرجة كمال الأبل في الجودة والرداءة فيخرج عن الأبل النمان مدينة
وعن أذلال حزيلة ، وعن الكرائم كريمة ، وعن التمام لينة . فإن كانت مرضاً أخرج شاة
صحيحة على قدر المال ، فيقال له لو كانت الأبل صحاحاً كم كانت قيمتها وقيمة الشاة ؟ فيقال قيمة
الأبل مائة وقيمة الشاة خمسة فيقتض من قيمتها قدر ما تقتض الأبل ، فإذا قصت الأبل خمس
قيمتها وجب شاة قيمتها أربعة ، وقيل تجزئه شاة تجزئ . في الأصح من غير نظر إلى القيمة . وعلى
قولين لا تجزئه مربية ، لأن المخرج من غير جنسها وليس كله مرضاً فيبذل مئة إنباع الصحاح
والراض لا تجزئ فيه إلا الصحيحة

فمن الغاصب كما لو ردت من غير أن يسميها .
والثاني عليه الزكاة لأن السوم بوجوب الزكاة من المالك فواجبها من الغاصب كما لو كانت سائمة
عندها كما لو غصب بذراً فزرعه وجب العشر فيها خرج منه ، وإن كانت سائمة عند المالك معقوفة
عنده غاصب ، فلا زكاة فيها فقتل الشاة ، وقال الشافعي فيه وجه آخر أن الزكاة تجب فيها لأن
الثابت بحرم فلم يؤثر في الزكاة كما لو غصب أثماناً فصاعداً جليلاً ، قال أبو الحسن الأمدي هذا هو
الصحيح لأن العلف إنما أسقط الزكاة لما فيه من المؤنة ولأمانة عليه هاهنا .

ولنا أن السوم شرط لوجوب الزكاة وقد فقد فلم يجب كنقص النصاب .
(قوله) إن العلف محرم ممنوع إنما المحرم الغصب والعلف تصرف في ماله بإطعامه إياه ولا تحريم
فيه وهذا لو علفها عندما ملكها لم يحرم عليه ، وما ذكره الأمدي من حقة المؤنة غير صحيح فإن الحقة
لا تعتبر بنسبها وإنما تعتبر بعلقتها وهو السوم لم يطل ما ذكره بالعلوفة عندها جميعاً ، ويطلق ما ذكره
الشافعي بما إذا علفها مالها علفاً محرماً أو أثل شاة من النصاب فإنه محرم وتسقط به الزكاة
وأما إذا غصب ذهباً فصاعداً جليلاً فلا يشبه ما اختلنا فيه ، لأن العلف فات به شرط الوجوب
والصباغة لم يفت بها شيء . وأما الخلف في كونها مسقط بشرط كونها مباحة فإذا كانت محرمة لم
يوجد شرط الإقطاع ، ولأن المالك لو علفها علفاً محرماً سقطت الزكاة ولو صاغها صياغة محرمة لم
تسقط فالتقارفا . ولو غصب جليلاً مباحاً فكسره أو ض به فقد وجبت فيه الزكاة لأن المسقط لها زال
ويحتمل أن لا يجب كالأغصوب معقوفة فأسامها . ولو غصب عروفاً فأنجزها لم تجب فيها الزكاة

باب صدقة الغنم

وهي واجبة بالنسبة والادعاء ، أما السنة فما روى أنس في كتاب أبي بكر الذي ذكرنا أوله : وفي صدقة الغنم في سائمة إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه ، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة ، وإذا كانت مائة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاريها ، ولا يخرج في الصدقة همة ولا ذات عوار ، ولا تيساً إلا ماشاء المصدق ، واختار سوى هذا كثير وأجمع العلماء على وجوب الزكاة فيها **مسئلة** قال أبو القاسم (وليس فيها دون أربعين من الغنم سائمة صدقة)

فإذا ملك أربعين من الغنم فأشماها أكثر السنة ففيها شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين ، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه وهذا كله يجمع عليه . قاله ابن المنذر إلا للعلاقة في أقل من نصف الحول على ما ذكرنا من الخلاف فيه ، وحكي عن معاذ رضي الله عنه أن الغرض لا يتغير بعد المائة وأمدى وعشرين حتى تبلغ مائتين وأربعين ليكون مثلي متواحدى وعشرين ولا يثبت عنه ، وروى سعيد بن خالد بن مقبرة عن الشعبي عن معاذ قال : كن إذا بلغت الشياه مائتين لم يتغير ما حتى تبلغ أربعين ومائتين فيأخذ منها ثلاث شياه ، فإذا بلغت ثلاثمائة لم يتغيرها حتى تبلغ أربعين وثلاثمائة فيأخذ منها أربعاً ، وهذا الحديث الذي ذكرناه دليل عليه والاجماع على خلاف هذا القول دليل على فساده والشعبي لم يلق معاذاً

مسئلة قال (فإذا زادت في كل مائة شاة شاة)

فأما هذا أقول أن الغرض لا يتغير بعد المائتين وواحدة حتى يبلغ أربعائة فيجب في كل مائة شاة ويكون الوقف ما بين المائتين وواحدة إلى أربعائة وذلك منه وتسعة وتسعون ، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد وقول أكثر الفقهاء . وعن أحمد رواية أخرى أنها إذا زادت على ثلاثمائة

وأما أوجب الشاة فيها دون خمس وعشرين من الأبل الشاة لأنها لا تختمل المواساة من جنسها لأن واحدة منها كبير وإيجاب شاة من جنسها بالمالك والتخير ، والاسقاط غير ممكن فعدل إلى إيجاب الشاة جمعاً بين الاختلاف فصادرت أصلاً في الوجوب لا يجوز إخراج الأبل مكنها (فصل) ولا يجزي في الغنم الحرجية في الزكاة إلا الخنوع من الضأن وهو مائة سنة أشهر فإذا زاد ، والثني من المزم وهو مائة سنة ، وكذلك شاة الجبران وأهلها تخرج أجزأة ، ولا يستبر كوتها من جنس غنمه ولا جنس غنم البهائم لأن الشاة مطقة في الخبر الذي ثبت به وجوبها ، وليس غنمه ولا غنم البهائم سبباً لوجوبها فلم يتغير بذلك كسالة الواجبة في الفدية وتكون أنثى ولا يجزي الذكر كسالة الواجبة في فساد الغنم ، ويجتدل أن تجزئه لأن النبي ﷺ أطلق الشاة ومطقت الشاة يتناول الذكر

واحدة ففيها أربع شياه ، ثم لا يتغير الغرض حتى تبلغ خمسمائة فيكون في كل مائة شاة ويكون الوقف الكبير بين ثلاثمائة وواحدة إلى خمسمائة وهو أيضاً مائة وتسعة وتسعون . وهذا أخير أبي بكر ، وحكي عن الشعبي ، والمسن بن صالح لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الثلاثمائة حداً لوقف وغاية له فيجب أن يتغير تغير النصاب كل ثلاثين

وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم « فإذا زادت في كل مائة شاة » وهذا يقتضي أن لا يجزي في دون المائة شيء ، وفي كتاب الصدقات الذي كان عند آل عمر بن الخطاب : فإذا زادت على ثلاثمائة وواحدة فليس فيها شيء حتى تبلغ أربعائة شاة ففيها أربع شياه ، وهذا نص لا يجوز خلافه إلا بطله أو أن يرى منه ، وتحديد النصاب لاستمرار الفريضة لا للقاء والله أعلم

مسئلة قال (ولا يؤخذ في الصدقة تيس ولا همة ولا ذات عوار)

ذات العوار الملية وهذه الثلاث لا تؤخذ لذاتها فإن الله تعالى قال (ولا تيموا الخبيث منه تنفقون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ولا يخرج في الصدقة همة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ماشاء المصدق » وقد قيل : لا يؤخذ تيس الغنم وهو غنمها لتفصيله ، وكان أبو عبيد يروي الحديث إلا ماشاء المصدق ويضع المال يعني صاحب المال ، فعمل هذا يكون الاستثناء في الحديث راجعاً إلى التيس وحده ، وذكر الخطابي أن جميع الرواة يخالفونه في هذا فيروونه المصدق بكسر الدال أي العامل وقال : التيس الذي لا يؤخذ لنفسه وفساد له وكره ذكره ، وعلى هذا لا يأخذ المصدق وهو تساعي أحد هذه الثلاثة إلا أن يرى ذلك بأن يكون جميع النصاب من جنسه فيكون له أن يأخذ من جنس المال فيأخذ همة وهي تكبيرة من الحرمات ، وذات عوار من أمثالها ، وتيساً من التيس وقول مالك والشافعي : إن رأى المصدق أن أخذ هذه الثلاثة خير له وأنفع للفقراء ، فله أخذها لظاهر الاستثناء ، ولا يختلف المذهب أنه ليس له أخذ الذكر في شيء من الزكاة إذا كان في النصاب اثاث في غير ثمة البقر وابن اللذين بدلا عن بنت مخاض إذا عد بها . وقال أبو حنيفة : يجوز إخراج الذكر والأنثى وقيل على الأصحبة ، فإن لم يكن له غنم لزمه شراء شاة . وقول أبو بكر يخرج عشرة دراهم

قيل على شاة الجبران

ولما أن النبي ﷺ نعت على الشاة فيجب العمل بنصه ولأن هذا إخراج قيمة فلم يجر كسالة الواجبة في نصيبها ، وشاة الجبران مخصصة بالأبل والدراهم بدليل أنها لا تجوز بدلا عن الشاة الواجبة في سائمة الفهر ، ولأن شاة الجبران يجوز إبدالها بالدراهم مع وجودها بخلاف هذه (فصل) وتكون الشاة الحرجية كمال الأبل في الجودة والزيادة والتوسط فيخرج عن السمان مسمية وعن الخزال هزلة ، وعن النكرام كريمة ، وعن الثمام لينة ، فإن كانت مرأى أخرج شاة صحيحة على قدر قيمة المال ، فيقال لو كانت الأبل صاحبها كانت قيمتها مائة وقوة الشاة خدمة (١٠٠ -) المغني والشرح الكبير - ج ٢)

في مسألة قل (فإذا صارت خمسا وعشرين فيها بنت غاض ، الى خمس وثلاثين) من لم يكن فيها بنت غاض وابن لبون ذكره ، فإذا بلغت ستا وثلاثين فيها ابنة لبون الى خمس وأربعين ، فإذا بلغت ستا وأربعين فيها حقة طروقة النحل الى ستين ، فإذا بلغت إحدى وستين تبيعاً بسنة الى خمس وسبعين ، فإذا بلغت ستا وسبعين فيها ابنة لبون الى تسعين ، فإذا بلغت إحدى وتسعين فيها حقتان الى عشرين مائة وهذا كله مجمع عليه . والخبر الذي روينا تناوله ، وابنة الغاض التي لما سئله وقد دخلت في الثانية سميت بذلك لأن أمها قد حملت غيرها ، ولتأخض الحمل وليس كون أمها ملخفاً شرطاً فيها ، وإنما ذكر تعريفها لما يغالب حالها كتمريم الزينة بالمعبر ، وكذلك بنت لبون وبنت الغاض أدنى من وجد في الزكاة ، ولا تجب إلا في خمس وعشرين الى خمس وثلاثين خاصة ، وبنت لبون التي تمت لما ستان ودخلت في المائة سميت بذلك لأن أمها قد وضعت حملها ولها ابن . والحقة التي لما ثلاث سنين ودخلت في الرابعة لأنها قد استحقت أن يطرقها النحل ، ولهذا قال طروقة النحل ، واستحقت أن يحمل عليها وترك . والمفصلة التي لما أربع سنين ودخلت في الخامسة ، وقيل لما ذلك لأنها تجزء إذا سقطت منها ، وهي إعلان من نجب

لأن نية التجارة شرط ولم توجد من المال ، وسواء كانت للتجارة عند مالها أولاً لأن بناء ابنة شرط ولم ينو التجارة بها عند الغائب ، ويحتمل أن تجب فيها الزكاة إذا كانت لتجارة عند مالها واستدامت ابنتها لأنها لم تخرج عن ملكه بغيبها وإن نوى بها الغائب التتبع . وكل موضع أوجب الزكاة فعلى الغائب فيها لأنه قد حصل في يده ففسده كثلته

(فصل) إذا ضلت واحدة من النصاب أو أكثر أو غصبت فنقص النصاب فتشكك فيه كما لو ضل جميعه أو غصب لأن كل النصاب شرط لجوب الزكاة لكن ان قلنا بجوب الزكاة فعليه الاخراج عن الموجود عنده ، وإذا رجع النصاب والمغصوب أخرج عنه كما لو رجع جميعه (فصل) وإن أسر المالك لم تسقط الزكاة عنه سواء حبل بينه وبين ماله أو لم يعمل له تصرفه في ماله ناذ يصح بيعه وهب ونوكه فيه . وقال بعض أصحاب الشافعي يخرج فيه وجه انه لا تجب فيه الزكاة إذا حبل بينه وبينه كثلته صواب

(فصل) وإن ارتد قبل مضي الحول ، وحال الحول وهو مرتد فلا زكاة عليه لأن الاسلام شرط لجوب الزكاة فعليه في بعض الحول يسقط الزكاة كذلك ، وإن رجع الى الاسلام قبل مضي الحول استأنف حولاً لما ذكرنا من أنه أحد فاما إن ارتد بعد الحول لم تسقط عنه زكاة وهو قول الشافعي . وقال أبو حنيفة تسقط لأن من شرطها التوبة فسقطت بالردة كالصلاة ولأنه حق مالي فلا يسقط بالردة كالدين . وأما الصلاة فلا تسقط أيضاً لكن لا يطالب بفعلها لأنها لا تصح منه ولا تدخلها النيابة فإذا عاد لزمه قضاءها ، والزكاة تدخلها النيابة وأخذها الامام

في الزكاة ، ولا تجب إلا في إحدى وستين الى خمس وسبعين ، وإن مالاً أن يحرج مكنتها ثنية جاز وهي التي لما خمس سنين ودخلت في السادسة سميت ثنية لأنها قد ألفت ثنيها . وهذا الذي ذكرنا في الانسان ذكره أبو يوسف . ومكنتها الاسمعي وأبي زيد الانصاري وأبي زيد المغازلي وغيرهم ، وقول الحرقى : فإن لم يكن ابنة غاض — أراد أن لم يكن في إبله ابنة غاض أجزاء ابن لبون ولا يجزئ مع وجود ابنة غاض قوله عليه السلام « فإن لم يكن فيها ابنة غاض فإن لبون ذكر » في الحديث الذي روينا شرط في إخراجها عندها ، فإن اشتراها وأخرجها جاز ، وإن أراد إخراج ابن لبون بعد شرائها لم تجز لأنه صار في إبله بنت غاض ، فإن لم يكن في إبله ابن لبون وأراد الشراء لزمه شراء بنت غاض وهذا قول مالك . وقال شافعي يجزئ شراء ابن لبون لظاهر الخبر وعمره ولأنها استوبا في العلم فزمت ابنة غاض كما لو استوبا في الوجود ، والحديث يحول على وجوده لأن ذلك الفرق به اغناه له عن الشراء ، ومع عدمه لا يستغنى عن الشراء ، فكان شراء الأصل أولى . على أن في بعض أفاظ الحديث « فمن لم يكن عند ابنة غاض على وجهها وعند ابن لبون فإنه يقل منه

من المتنع فكذا ها هنا يأخذ الامام منه ماله فإن أسلم بعد أخذها لم يلزمه أدائها لأنها سقطت بأخذ الامام كسقوطها بالأخذ من المسلم المتنع ، ويحتمل أن لا تسقط لأنها باقية فلا تصح بغيره . وأصل هذا إذا أخذت من المسلم المتنع شهراً . وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى . وإن أخذها غير الامام أو نائبه لم تسقط عنه لأنه لا ولاية له عليه فلا يقوم مقامه بخلاف نائب الامام وإن أداها في حال ردته لم يجزئ لأنه كافر فلا تصح منه لكونها عبادة كالصلاة

(فصل) وحكم الصداق حكم الدين لأنه دين للمرأة في ذمة الرجل . فإن كان على ملي وجبت فيه الزكاة فإذا قبضته أدت لما مضى ، وإن كان على جاهد أو مسير فعلى الروايتين ، ولا فرق بين ما قبل الدخول وبعده لأنه دين في الذمة فهو كمثل من يبيعها ، فإن سقط نصفه بإطلاق قبل الدخول وقبضت النصف فعليها زكاة ما قبضته خاصة لأنه دين لم تنمض عنه ، ولم يقبضه فأشبه ما تعذر قبضه لنفس أو جحد . وكذلك لو سقط الصداق كله قبل قبضه لا تساقط التكليف بسبب من جنبها ليس عليها زكاة لما ذكرنا ، ويحتمل أن تجب عليها زكاة لأن سقوطه بسبب من جنبها أشبه الموهوب . وكذلك كل دين سقط قبل قبضه من غير إسقاط صاحبه . أو أيس صاحبه من استيفائه . والمال الفضل إذا أيس منه فإنه لا زكاة على صاحبه لأن الزكاة مواساة فلا تلمه الواساة إلا ما حصل له ، وإن كان الصداق نصيباً غل عليه الحول ثم سقط نصفه وقبضت النصف فعليها زكاة النصف المتبوض لأن الزكاة وجبت فيه ثم سقطت من نصفه فغنى النقص فلا يخص الشوط به ، وإن مضى عليه حول قبل قبضه ثم قبضته كله زكاة لذلك الحول وإن مضت عليه أحوال قبل قبضه ثم قبضته زكاة لما مضى كله وقال أبو حنيفة لا تجب الزكاة عليها لم تقبضه لأنه بدل عما ليس بمال لم تجب الزكاة فيه قبل قبضه كدين الكتابة

من الغنم الأثاث لقوله عليه السلام « في أربعين شاة شاة » ولغة الشاة يقع على الذكر والأنثى، ولأن الشاة إذا أمر بها مطلقاً اجزأ فيها الذكر والأنثى.

ولنا أنه حيوان نجس الزكاة في عينه فكانت الأثوة معتبرة في فرضه كالأبل والمطابق يقتيد بالناس على سائر النصب، والأنثى غير معتبرة بالأبل بخلاف مسئلتنا، فإن قيل فما فائدة تخصيص النيس بالنهي، إذا قلنا أنه لا يؤخذ عن الذكر أيضاً، فلو ملك أربعين ذكراً وفيها نيس معد للضراب لم يجوز أخذه، أما فضيلة فإنه لا يعد للضراب إلا أفضل الغنم وأعظمها، وأما لذاته فأنساده، ويجوز أن يمنع من أخذه للمعتن جميعاً، وإن كان النصاب كله ذكراً جاز أخراجه الذكر في الغنم وجباً واحداً، وفي البقر في نصح الوجين، وفي الأبل وجهان، والفرق بين النصب الثلاثة أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على الأنثى في فرائض الأبل والبقر وأطلق الشاة الواجبة. وقال في الأبل «من لم يجد بنت غنم أخراجه» ومن حيث المعنى أن الأبل يتغير فرضها بزيادة سن، فإذا جاوزت أخراج الذكر أنثى إلى التسوية بين الأنثيين لأنه يخرج ابن لبون عن خمس وعشرين ويخرجه عن ستة وثلاثين وهذا المعنى يختص الأبل، فإن قيل فاليفر أيضاً بأخذها تبعاً عن ثلاثين وتبعاً عن أربعين إذا كانت أربعة كلها، قلنا تؤخذ الصغيرة عن الصغار، قلنا هذا لا يلزم مثله في أخراج الأنثى فلا فرق، ومن جوز أخراج الذكر في الكل قال: يأخذ ابن لبون من خمس وعشرين قيمته دون قيمة ابن لبون يأخذ من ستة وثلاثين ويكون بينها في القيمة كما بينها في العدد ويكون الغرض بصفة المال، وإذا اعتبرنا القيمة لم يؤد إلى التسوية كما قلنا في الغنم.

(فصل) ولا يجوز لإخراج المعينة عن الصحاح وإن كثرت قيمتها، لما نهى عن أخذها ولما نهى من الأضرار بالفقراء، ولهذا يستحق ردها في البيم وإن كثرت قيمتها، وإن كان في النصاب صحاح ومراض أخرجه صحة على قدر قيمة المالكين، فإن كان النصاب كله مراضاً إلا مقدار الغرض فهو مخير بين إخراجها وبين شراء مريضة قليلة القيمة فيخرجها ولو كانت الصحيحة غير الفريضة بعدد

فيقتص من قيمتها قدر ما نقصت الأبل، فإن قصت الأبل خمس قيمتها وجب شاة قيمتها أربعة، وقيل تجزئه شاة تجزئ في الأضحية من غير نظر إلى القيمة، وعلى القولين لا يجزئه مريضة لأن الخرج من غير جنسها وليس كله مراضاً فتزول منزلة الصحاح، والمراض لا تجزئ، فيها إلا صحة الخرج من غير جنسها.

(مسئلة) (فإن أخرج بعيراً لم يجزئه) يعني إذا أخرج بعيراً عن الشاة الواجبة في الأبل لم يجزئه سواء كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة أو لم يكن، حكمي ذلك عن مالك وداود. وقال الشافعي وأصحاب الرأي: يجزئ البعير عن العشرين فأدونها ويخرج لنا مثل ذلك إذا كان الخرج ما يجزئ عن خمس وعشرين لأنه يجزئ عن خمس وعشرين والعشرون داخلة فيها ولأن ما أجزأ عن الكثير أجزأ عما دونه كابني لبون عما دون ست وسبعين

الفريضة مثل من وجب عليه الأبل، وعند حوارد ابن أبي شيبة كان عليه شراء مريضتين فيخرجها، وإن وجبت عليه مريضتان وعنده الأبلون صحيتان خريين لإخراجهما مع الجبران، وبين شراء مريضتين صحيتين على قدر قيمة المال، وإن كان عنده جذعتان صحيتان فله إخراجهما مع أخذ الجبران، وإن كانت عليه جذتان ونصف ماله صحيح ونصف مريض فقال ابن عقيل: له إخراج حقة صحيحة وحقة مريضة لأن النصف الذي يجب فيه إحدى الحقتين يرضى كله، والصحيح في المذهب خلاف هذا لأن في ماله صحياً ومريضاً قل، لك إخراج مريضة كالوكان نصاباً واحداً ولم يتغير النصف الذي وجبت فيه المنة في المراض، وكذلك لو كان لشريكين لم يتعين حق أحدهما في المراض دون الآخر، وإن كان النصاب مراضاً كله فالصحيح في المذهب جواز إخراج الفرض منه ويكون وسطاً في القيمة والاعتبار بقسمة العيب وكثرته لأن القيمة تأتي على ذلك وهو قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد. وقال مالك: إن كانت كلها جرباً أخرج جرباً، وإن كانت كلها هماً كلف شراء صحبة. وقال أبو بكر: لا تجزئ إلا الصحيحة لأن أحمد قال: لا يؤخذ إلا ما يجوز في الأضاحي، وللنهي عن أخذ ذات العوار، فعلى هذا لا يكتف بشراء صحبة بقدر قيمة المريضة.

ولنا قول النبي ﷺ «إياك وكرائم أموالهم» وقال «إن الله تعالى لم يسألكم خيرهم ولم يأمركم بشيء» رواه أبو داود، ولأن مبنى الزكاة على المواساة وتكثيف الصحة عن المراض إخلال بالمواساة، ولهذا يأخذ من الرضى من الجبوب والفقراء من جنسه ويأخذ من الثنم والخرال من المواشي من جنسه كذا هيأ، وقد ذكرنا أن الاستثناء في الحديث يدل على جواز إخراج المعينة في بعض الأحوال أو تحمله على ما إذا كان فيه صحيح فإن الغالب الصحة، وإن كان جميع النصاب مريضاً إلا بعض الفريضة أخرج الصحيحة وتم الفريضة من المراض على قدر المال ولا فرق في هذا بين الأبل والبقر والغنم والحكم في الحرمة كلحكم في المعينة سواء.

ولنا أنه أخرج غير المنصوص عليه من غير جنسه فلم يجزه كما لو أخرج البعير عن أربعين شاة، ولأنها فريضة وجبت فيها شاة فلم يجز عنها البعير ككتاب الغنم، ويقارق ابني لبون عن الحقة لأنهم من الجنس (مسئلة) (وفي العشرين شاتان، وفي خمسة عشرة ثلاث شياه، وفي العشرين أربع شياه)

وهذا كما فهم عليه وثابت بسنة رسول الله ﷺ التي رويها أبو هريرة

(مسئلة) (فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي حاشنة)

منى بلغت الأبل خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض لا تعلم فيه خلافاً إلا أنه يحكى عن علي رضي الله عنه في خمس وعشرين خمس شياه. قال ابن المنذر: ولا يصح ذلك عنه وحكمه إجماعاً، وأبنة المخاض التي حاشنة وقد دخلت في الثانية سميت بذلك لأن أمها قد حلت، والمخاض الحامل وليس كون أمها ماضياً شرطاً وإنما ذكر تعريفها لما غالب حالها كتعريفه الرية بالحجر، وكذلك بنت لبون

﴿مسئلة﴾ قال ﴿ولا الربا ولا الماخض ولا الاكولة﴾

قال احمد: الربا التي وضعت وهي تربى ولدها يعني قريصة العبد بالولادة، وتقول العرب في رباها كما تقول في نفاها. قال الشاعر:

* حين أم البري في رباها *

قال احمد: والماخض التي قد حان ولادها، فان كان في بطنها ولد لم يحن ولادها فهي خلفه وهذه الثلاث لا تؤخذ حتى رب المال. قال عمر لساعية: لا تأخذ الربا ولا الماخض ولا الاكولة ولا غل الغنم، وإن تناولع رب المال باخر اجبا جاز أخذه وله ثواب الفضل على ما ذكرنا في حديث أبي ابن كعب وإذا ثبت هذا، فمنهم من أخذ الزدي من أجل الفقراء، ومن أخذ كرائم الاموال من أجل أربابه — ثبت أن الخنزير في الوسط من المال. قال الزهري: إذا جاء المصدق قسم الشياء اثلاثاً: ثلث خيار، وثلث أوساخ، وثلث شراره، وأخذ المصدق من الوسط، وروي نحوه عن عمر رضي الله عنه وقاله امامنا وذهب اليه، والاحاديث تدل على هذا، فروى أبو داود والنسائي بإسنادهما عن سعد بن دليم قال: كنت في غنم لي فجاني رجلان على بعير فقالا: أنا رسول الله ﷺ البك لتؤدي اليها صدقة غنمك، قلت: وما علي فيها؟ قال: شاة فاعد إلى شاة قد عرفت مكانها مثقلة خضفاً وشحماً فأخرجها البعير فقالا: هذه شاة وقد نهانا رسول الله ﷺ أن نأخذ شاة شاة شاة والشاة الحامل سببت بذبح لأن ولدها قد شفعها، والمخض البين. وقال سويد بن غفلة: سرت أو أخبرني من سار مع مصدق رسول الله ﷺ، فإذا في عيد رسول الله ﷺ أن لا تأخذ من راضع ابن قال فكان يأتي المياه حين ترد الغنم فيقول «أدوا صدقات أموالكم»، قال فعند رجل منهم إلى ناقة كرماء — وهي العظيمة السنم — فأبى أن يقبلها. رواه أبو داود والنسائي وروى أبو داود بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال: ثلاث من فعلن فقد طعم طعم الابن من

وبنت المخاض أدنى من تؤخذ في الزكاة، ولا تجب إلا في خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين خاصة لما ذكرنا من الحديث

﴿مسئلة﴾ (فان عدماً أجزاء ابن لبون وهو الذي له سستان، فان عدمه لزم بنت مناض) إذا لم يكن في إبله بنت مناض أجزاء ابن لبون ولا يجزئه مع وجودها لأن في حديث أنس «إذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مناض إلى أن تبلغ خمساً وثلاثين، فان لم يكن فيها ابنة مناض ففيها ابن لبون ذكر» رواه أبو داود، وهذا يجمع عليه أيضاً، فان اشترى ابنة مناض وأخرجها جاز لانها الأصل، وإن أراد اخراج ابن لبون بعد شرائها لم يجز لانه صار في إبله بنت مناض، وإن لم يكن في إبله ابن لبون وأراد الشراء لزم شراء بنت مناض وهذا قول مالك. وقال الشافعي يجزئه شراء ابن لبون لظاهر الخبر

عبد الله وحده وأنه لا إله إلا هو، وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفس رافدة عليه كل عام، ولم يعط الحرمة، ولا الدرنة، ولا المربضة، ولا الشرط الألفية، ولكن من وسط أموالكم، فان الله لم يسألكم خبره ولم يأمركم بشيء، ورافدة يعني مبيعة، والدرنة الجرباء، والشرط وذالة المال

﴿مسئلة﴾ قال ﴿وتمد عليهم السخلة ولا تؤخذ منهم﴾

السخلة يفتح السين وكسرهما الصغرة من أولاد المزدوجته أنه متى كان عنده نصاب كامل فتجمت منه سخال في أثناء الحول وجبت الزكاة في الجميع عند تمام حول الامهات في قول أكثر أهل العلم. وحكي عن الحسن والنخعي: لازكاة في السخال حتى يحول عليها الحول، وقلوه عليه السلام «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» ولنا ما روي عن عمر أنه قال لساعية: اعتد عليهم بالسخلة بروح بها الزاعي على يده ولا تأخذها منهم وهو مذهب علي ولا تعرف لها في عصرها مخالفاً فكان اجماعاً، ولأنه نصاب فيجب أن يضم اليه في الحول كما أموال التجارة والخبر مخصوص بالم التجارة فقبس عليه، فمما إن لم يكمل النصاب إلا بالسخال احتسب الحول من حين كمل النصاب في الصحيح من المذهب وهو قول الشافعي والسنحى وأبو ثور وأصحاب الرأي. وعن احمد رواية أخرى أنه يعتبر حول الجميع من حين ملك الامهات وهو قول مالك لأن الاعتبار بحول الامهات دون السخال في إذا كانت نصاباً وكذلك إذا لم تكن نصاباً

ولنا أنه لم يحل الحول على نصاب فلم تجب الزكاة فيها كما لو كملت بغير سخالها، أو كمل التجارة فانه لا يختلف الرواية فيه، وإن تجمت السخال بعد الحول ضمت إلى أمهاتها في الحول الثاني وحده والمحكم في فصلان الأبل ويجوز البقر كالمحكي في السخال، إذا ثبت هذا فان السخلة لا تؤخذ في الزكاة لما قد قلنا من قول عمر، ولما سنذكره في المسألة التي تلي هذه ولا نعلم فيه خلافاً إلا أن يكون

ولنا انها استوبا في العدم فلزمته ابنة مخاض كما لو استوبا في الوجود، والحديث يحول على حال وجوده لأن ذلك لائق به، اغتاله عن الشراء، ومع عدمه لا يستغني عن الشراء. على أن في بعض ألفاظ الحديث «فمن لم يكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعند ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء» فشرط في قبوله وجوده وعندها في حديث أبي بكر، وفي بعض الألفاظ أيضاً «ومن بلغت عنده صدقة بنت مناض وليس عنده الابن لبون» وهذا يقتضي تعيين حل المطلق عليه. وإن لم يجد الابنة بنت مناض معية فله الانتقال إلى ابن لبون لقوله في الخبر «فمن لم يكن عنده ابنة مخاض على وجهها» ولأن وجودها كعدمها لكونها لا يجوز اخراجها فأشبه الذي لا يجد إلا ما لا يجوز الاضربه به في انتقاله إلى البديل، وإن وجد ابنة مخاض أعلا من صفة الواجب ابن لبون

النصاب كله صفراً فيجوز أخذ الصغيرة في الصحيح من المذهب ، وإنما يصور ذلك بأن يسار كباراً صفراً في أثناء الول ، أو يكون عنده نصاب من كبار ثم الله نصاب من الصغار ثم تمت الامهات ويحول الحول على الصغار . وقد أبو بكر : لا يؤخذ أيضاً إلا كبيرة تجزئ . في الأصحبة : وهو قول مالك أقول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما حتنا في جذعة أو اثنين » ولأن زيادة السن في المال لا يزيد به الواجب كذلك نقصانه لا ينقص به .

ولنا قول الصديق رضي الله عنه : والله لو منعوني عناه كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلهم عليها ، نزل على أهم كانوا يؤدون العلق ، ولأنه مال يجب فيه الزكاة من غير اعتبار قبته فيجب أن يؤخذ من عبته كالأموال ، والحديث محمول على ما فيه كبار ، وأما زيادة السن فليست تمنع الفرق بالمالك في الموضوعين كما أن مادون النصاب عفو ربما فقه فغو ، فظاهر قول أصحابنا في الحكم في الفصلان والعجول كالحكم في السخال لما ذكرنا في الغنم ويكون التمدل بالثبته . يمكن زيادة السن كما قلنا في إخراج الذكر من المذكور ، ويحتمل أن لا يجوز إخراج الفصلان والعجول وهو قول الشافعي كيلا يفضي إلى التسوية بين الفروض ، قاله يفضي إلى إخراج ابنة الخراف عن خمس وعشرين وست وثلاثين وست وأربعين وأحدى وستين ، ويخرج ابنتي البون عن ست وسبعين ، وأحدى وتسعين ومائة وعشرين ، ويضفي إلى الانتقال من ابنة البون الواحدة من إحدى وستين إلى اثنين في ست وسبعين مع تقارب الوقص بينهما ، وينبغي في الأصل أربعون ، والخبر ورد في السخال فثبت قياس الفصلان والعجول عليها لما بينها من الفرق .

(فصل) وإن ملك نصاباً من الصغار انعقد عليه حول الزكاة حين ملكه ، وعن أحد لا ينعقد عليه الحول حتى يبلغ سن تجزئ ، مثله في الزكاة وهو قول أبي حنيفة ، وحكي ذلك عن الشعبي ، لا روي عن النبي ﷺ أنه قال « ليس في السخال زكاة » وقال « لا تأخذ من راضع ابن » ولأن السن معنى يتغير به الفرض فكان لنقصانه تأثير في الزكاة كالعهد .

لوجود بنت مخاض على وجهها وبغير بين إخراجها وبين شراء بنت مخاض على صفة الواجب . وقال أبو بكر : يجب عليه إخراجها بناء على قوله أنه يخرج عن المراض صحيحة حكاه ابن هبيل والاول أولى لأن الزكاة وجبت على وجه المساواة وكانت من جنس المخرج عنه كزكاة الخبواب . (فصل) ولا يجبر نقص المذكورة بزيادة سن في غير هذا الموضوع فلا يجزئ أن يخرج عن بنت لبون حقاً ، ولا عن الحقة جذعاً مع وجودها ولا عديمها . وقول القاضي وابن عقيل : يجزئ ذلك عند عدمه كابن لبون عن بنت مخاض .

ولنا أنه لا يضر فيها ولا يصح قياسها على ابن لبون مكان بنت مخاض لأن زيادة سن ابن لبون على بنت مخاض يمتنع بها من صفاء السباع وبرعي الشجر بنفسه وبود الماء ولا يوجد هذا في المنق

وننا أن السخال تعد مع غيرها فتعد منفردة كالامهات والخبر برويه جابر الجعفي . وهو ضيق من الشيء مرسلاً ، ثم هو محمول على أنه لا تجزئ فيها قبل حول الحول ، والعهد يزيد الزكاة بزيادة السن ، فإذا قلنا بهذه الرواية فإذا ماتت الامهات إلا واحدة لم ينقطع الحول ، وإن ماتت كلها انقطع الحول .

(مسألة) قال (ويؤخذ من المز التي ومن الجن الجذع)

وجله أنه لا يجزئ في صدقة الغنم إلا الجذع من الضأن وهو ماله سنة أشهر والتي من المز وهو ماله سنة ، فإن تفرغ المالك بأفضل منها في السن جاز فإن كان الفرض في النصاب أخذته وإن كان كنه فرق الفرض خير المالك بين دفع واحدة منه وبين شراء الفرض فيخرجه وبهذا قول الشافعي . وقال أبو حنيفة في إحدى الروايتين عنه لا يجزئ إلا الشاة منها جميعاً لانهما نوعاً جنس . يمكن الفرض متبعا واحداً كأشباع الابل والبقر وقال مالك تجزئ الجذعة منهما لذلك وأقول النبي ﷺ « إنما حتنا في الجذعة والتي »

ولنا على جواز إخراج الجذعة من الضأن مع هذا الخبر قول سعد بن دليم أتاني رجلان على سبي قالوا : أما رسول الله ﷺ الذي لك تؤدي صدقة غنمك قلت ، وأي شيء تأخذان فدا : سنك جذعة أو ثنية . أخرجه أبو دارود .

ولنا ما روي مالك عن سويد بن غفلة قال : أتانا مصدق رسول الله ﷺ وقال أمرنا أن نأخذ الحدة من الضأن والتي من المز وهذا صريح وفيه بيان المطلق في الحديثين قبله ، ولأن جذعة الضأن تجزئ . في الأصحبة بخلاف جذعة المز بدليل قول النبي ﷺ لا يرد بن دينار في جذعة لانه تجزئ ولا تجزئ ، عن أحد بعده « قال إبراهيم الحربي . أما أجزاء الجذع من الضأن لانه يقطع ، والمز لا يقطع إلا إذا كان ثنياً .

مع بنت لبون لانها يشترك في هذا فلم يبق إلا مجرد زيادة السن فلم يقابل الاثوية ، ولأن تخصيصه في الحديث بالذكر دون غيره يدل على اختصاصه بالحكم بدليل الخطاب .

(مسألة) (وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وهي لها ثلاث سنين وفي إحدى وستين جذعة وهي التي لها أربع سنين ، وفي ست وسبعين ابنة لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين)

وهذا كله جمع عليه ، والخبر الذي روينا يدل عليه ، وبنت البون التي تمت لها سنتان ودخلت في الثالثة سميت بذلك لأن أمها قد وضعت في ذات لبن ، والحقة التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة سميت بذلك لأنها قد استحققت أن يعطى لها الفحل واستحققت أن يمدل عليها وتركب ، والجذعة التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة . قليل لها ذلك لانها تجتمع إذا سقطت منها ، وهي أعلا سن

﴿مسئلة﴾ قال ﴿فاز ذنت عشرين ضأنًا وعشرين مراً أخذ من أحدهما ما يكون قيمته نصف شاة ضأن ونصف مراً﴾

لا يعلم خلافا بين أهل العلم في ضم أنواع الاجناس بعضها الى بعض في اجاب الزكاة. وقد ابن المنذر: أجمع من تحفظ عنه من أهل العلم على ضم الضأن الى المعز، اذا ثبت هذا فانه يخرج الزكاة من أي الأنواع أحب سواء. دعت الحاجة الى ذلك بأن يكون الواجب واحداً أولاً لا يكون أحد النوعين موجبا لوحده أو لم يدم بأن يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاملة. وقال عكرمة ومالك وإسحق: يخرج من أكثر العددين، فان استويا أخرجه من أهما شاة. وقال الشافعي: اغنياس أن يؤخذ من كل نوع ما ينقصه. اختاره ابن المنذر لأنها أنواع يجب فيها الزكاة فوجب زكاة كل نوع منه كأنواع آخره والحبوب

ولنا أنها نوعا جنس من المشية فجاء الاخراج من أهما شاة كما لو استوى العددين وكلناجن والمبازيل، وما ذكره الشافعي يفقي إلى تشقيص الفرض وقد عدل إلى غير الجنس فيما دون خمس وعشرين من أجله فاعدول إلى النوع أولى، فإذا ثبت هذا فانه يخرج من أحد النوعين ما قيمته كقيمة المخرج من النوعين، فإذا كان النوعان سواء وقيمة المخرج من أحدهما اثنا عشر، وقيمة المخرج من الآخر خمسة عشر، أخرجه من أحدهما ما قيمته ثلاثة عشر ونصف، وإن كان الثالث معزاً أو ثلثان ضأناً أخرجه ما قيمته أربعة عشر، وإن كان الثلث ضأناً وثلثان معزاً أخرجه ما قيمته ثلاثة، وهكذا لو كان في إبله عشر بخاني وعشر مبرية وعشر عراقية، وقيمة ابله الخاض البختية ثلاثون، وقيمة المبرية أربعة وعشرون، وقيمة العراقية اثنا عشر، أخرجه ابله بخاض قيمتها ثلث قيمة ابله بخاض بختية وهو عشرة، وثلث قيمة مبرية ثمانية، وثلث قيمة عراقية أربعة فصار الجميع اثنين وعشرين

يجب في الزكاة، وإن رضي رب المال أن يخرج مكانها ثنية جاز وهي التي لها خمس سنين ودخلت في السادسة سميت بذلك لأنها قد ألفت ثنيها، وهذا المذكور في الانسان ذكره أبو عبيد حنبل عن الاسدي وأبي زيد الانصاري وأبي زياد الكلابي وغيرهم

﴿مسئلة﴾ (فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة)

إذا زادت الابل على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون كما ذكر في أظهر الروايتين وهذا مذهب الاوزاعي والشافعي وإسحق، وفيه رواية ثانية لا يتغير الفرض الى ثلاثين ومائة فيكون فيها حقة وثلثا لبون وهذا مذهب محمد بن إسحق وأبي عبيد وأحمدى الروايتين عن مالك لأن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة بدليل سائر القروص

وهذا الحكم في أنواع البقر، وكذلك الحكم في الدنانير مع المباليل، والكرامع البتلوم، فأما الصالح مع المراتع، والدكر مع الاثاث، والكبار مع الصغار، فيعين عليه صحبة وكبرة أنثى على قدر قيمة المالبيل إلا أن يتطوع رب المال بالفضل وقد ذكر هذا

(فصل) فإن أخرج عن النصاب من غير نوع مما ليس في ماله منه شيء، ففيه وجبان (أحدهما) يجزي، لأنه أخرج عنه من جنسه فجاء كالمال لو كان المال نوعين فأخرج من أحدهما عنهما (والثاني) لا يجزي، لأنه أخرج من غير نوع ماله أشبه ماله أخرج من غير الجنس، وقد إذا أخرج من أحد نوعي ماله لأنه جاز فراراً من تشقيص الفرض وقد جوز الشارح الاخراج من غير الجنس في قليل الابل وشاة الجيران لذلك بخلاف مستاننا

﴿مسئلة﴾ قال ﴿وإن اختلط جماعة في خمس من الابل أو ثلاثين من البقر أو أربعين من النعم، وكان مرعاه ومدرحهم ومبيتهم وعلمهم وخلفهم واحداً أخذت منهم الصدقة﴾ وجاءه أن الخلطة في السائمة تجعل مال الرجلين كمال الرجل الواحد في الزكاة سواء كانت خلطة أتيان وهي أن تكون المشية مشتركة بينهما شكل واحد منها، منها نصيب مشع مثل أن يرعا نصيباً أو يشترط له أو يربح لها فيبقياد بناءه أو خلطة أوصاف، وهي أن يكون مال كل واحد منها مميزاً لخطاهما واشتركا في الأوصاف التي تذكرها وسواء تساوي في الشراكة أو اختلافها مثل أن يكون لرجل شاة، ولاخر تسعة وثلاثون، أو يكون لأربعين رجلاً أربعون شاة لكل واحد منهم شاة، نص عليها احد وهذا قول عطاء، والاوزاعي والشافعي والليث وإسحق. وقد مال: إنما تؤثر الخلطة إذا كان لكل واحد من الشراكة نصاب، وحكي ذلك عن الثوري وأبي ثور واختاره ابن المنذر. وقد أبو حنيفة. لا أثر لها بمال لأن ملك كل واحد دون النصاب فلم يجب عليه زكاة كما لو لم يختلط بغيره، ولا في حنيفة فيما إذا اختلط في نصابين أن كل واحد منها يملك أربعين من النعم فوجب عليه شاة لقوله عليه السلام «في أربعين شاة شاة»

ولنا قول النبي ﷺ «فإذا زادت على عشرين ومائة، ففي كل أربعين بنت لبون» والواحدة زيادة وقد جاء مصرحاً به في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ وكان عند آل عرين الخطاب رواه أبو داود والترمذي وقال هو حديث حسن. وقد ابن عبد البر: هو أحسن شيء روي في أحاديث الصدقات فإن فيه، فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا مصرح لا يجوز العدول عنه ولأن سائر ما جعله النبي ﷺ غاية لفرض إذا زاد عليه واحدة تغير الفرض، كذلك هذا قوله إن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة، قلنا هذا ما تغير بالواحدة وحدها بل تغير بها مع مقابلهما فهي كالواحدة الزائدة على السبعين والستين وغيرها. وقال ابن مسعود والنخعي (م ٦١ - المغني والشرح الكبير - ج ٢)

﴿مسئلة﴾ قال ﴿فإذا ملك خمسة من الابل فاسألهما أكثر السنة فقديها شاة وفي سنة شاتان وفي الحس عشرة ثلاث شياه وفي الشرين أربع شياه﴾

وهذا كله يجمع عليه وثابت بسنة رسول الله ﷺ بما رويناه وغيره الا قوله : فاسألهما أكثر السنة ، فان مذهب امامنا ومذهب أبي حنيفة أنها اذا كانت سائمة أكثر السنة فقديها الزكاة . وقول الشافعي : ان لم تكن سائمة في جميع الحول فلا زكاة فيها لأن السوم شرط في الزكاة فاعتبر في جميع الحول كملك وكال النصاب ، ولأن العلف يسقط والسوم يوجب ، وإذا اجتمع غلب الاستسقاء لم يملك نصابا بعضه سائمة وبعضه معلوفة

ولنا عموم النصوص الدالة على وجوب الزكاة في نصب الماشية واسم السوم لا يزول بالبيع البير فلا يمنع دخولها في الخبر ، ولأنه لا يمنع حقه للمؤنة فأشبهت السائمة في جميع الحول ، ولأن

رأس المال ويحتل أن يجوز لأهله إخلاصه على حكم الاسلام ومن حكمه وجوب الزكاة واخراجها من السوم (فصل) وإن دفع الى رجل ألفا مضاربة على أن يربح بينها نصفان لحال الحول وقدره أن يربح فعل رب المال زكاة ألفين ، وقال الشافعي في أحد قوله : عليه زكاة الجيع لأن الأصل له والربح يفتقر ولنا أن حصص المضارب دون رب المال لأن المضارب المطالبة بها ، ولو أراد رب المال دمه حصصه اليه من غير هذا المال لم يترمه قبوله ، ولا يوجب على الإنسان زكاة ملك غيره وقوله : إن يربح مائة قلنا إلا أنه لغيره فلم يوجب عليه زكاة كما لو وهب نتاج سافته لغيره . اذا ثبت هذا فإنه يخرج زكاة من المال لأنها من مؤنته فكانت منه كؤنة حمله ويحسب من الربح لأنه وقية رأس المال .

﴿مسئلة﴾ (ومن كان له دين على ملي من صدقات أو غيره زكاة اذا قبضه لما مضى)

الدين على ضرين أحدهما دين على معترف به بإذله فعلى صاحبه زكاة لأنه لا يترمه إخراجها حتى يقبضه فيه بركه لما مضى . يروى ذلك عن علي رضي الله عنه ، وبهذا قاله الثوري في زكاة وأصحاب الرأي ، وقال عثمان بن عفان وابن عمر وجابر بن طيارس والنخعي وجابر بن زيد والحسن والزهري وقادة والشافعي وأبو إسحق وأبو عبيد : عليه إخراج الزكاة في الحال وإن لم يقبضه لأنه قادر على نفسه والتصرف فيه أشبه الودعة ، وروى عن عائشة وابن عمر : ليس في الدين زكاة وهو قول عمر ماله غير تالم فلم تجبر كانه كعرض التينة ، وروى عن سعيد بن المسيب عطاء ، وأبي الزناد بركه إذا قبضه لسنة واحدة . ولنا أن ملكه يقدر على قبضه والانتفاع به فترمه زكاة كما مضى كالأموال ، ولا يوجب عليه زكاة قبل قبضه لأنه دين ثابت في الذمة فلم يترمه الإخراج قبل قبضه كالدائن على الممسر ولأن الزكاة تجب على سبيل الماواة وليس من الماواة أن يخرج زكاة مال لا ينتفع به وأما المستودع فهو كالتي في يده لأن المستودع نائب عنه فيه كبد .

اعتت يسير لا يمكن التحرز منه فاعتباره في جميع الحول يسقط الزكاة بالكتابة سيما عند من يسوغ له مزارع من الزكاة فانه اذا أراد اسقاط الزكاة عليها يوما فسقطها ، ولأن هذا وصف معتبر في رفع كونه فاعتبر فيه الأكثر كالسفي بما لاكتفه فيه في الزرع والثمار . وقوله السوم شرط بمنزل أن يربح ، وتقول بل العلف اذا وجد في نصف الحول فما زاد مانع كما أن السقي بكتلة مانع من وجوب الفهم ، ولا يكون مانعا حتى يوجد في النصف فصاعدا كذا في مستلثنا ، وأن سلمنا كونه شرطا فيجوز أن يكون الشرط وجوده في أكثر الحول كالسفي بما لاكتفه فيه شرط في وجوب الفهم ويمكن وجوده في الأكثر ، ويشارك ما إذا كان في بعض النصاب معلوف لأن النصاب سبب الوجوب فلا بد من وجود الشرط في جميعه ، وأما الحول فانه شرط الوجوب لحال أن يعتبر الشرط في أكثره

(فصل) ولا يبري في الفهم المخرجة في الزكاة الا للجزع من الضان والثني من المعز ، وكذلك من الجيران وأهبا أخرجهما ولا يعتبر كونها من جنس فنه ولا جنس فنه البذلان الشاة مطلقة

﴿مسئلة﴾ (وفي الدين على غير الملى والمؤجل والمجود والمقصود والضائع روايتان)

هذا الضرب الثاني وهو الدين على الماطل والممسر والمجود الذي لا يئنه به والمقصود والضائع حكمه حكم الدين على الممسر وفي ذلك كله روايتان ، أحدهما لا تجب فيه الزكاة وهو قول قتادة وأبو إسحق والثوري وأهل العراق لأنه مأمع منه غير قادر على الانتفاع به أشبه الدين على المكتتب

وارواية الثانية : بركه اذا قبضه لما مضى ، وهو قول الثوري وأبي عبيد لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال في الدين المظنون ان كان صادقا فليتركه اذا قبضه لما مضى ، وعن ابن عباس نحوه روى أبو عبيد ولأنه لا يجوز التصرف فيه أشبه الدين على الملى . ولأن ملكه فيه تام أشبه الماوتسي عند من أودعه ؟ وللشافعي قولان كالروايتين وعن عمر بن عبدالعزيز والحسن والييث والأوزاعي ومالك بركه اذا قبضه لعام واحد لأنه كان في ابتداء الحول في يده ، ثم حصل بعد ذلك في يده فوجب أن لا تسقط الزكاة عن حوله واحد .

ولنا أن هذا المال في جميع الأحوال على حال واحد فوجب أن يشاوي في وجوب الزكاة وسقوطها كالأموال . قوله ما حصل في يده في كل الحول (قلنا) هذا لا يبرر لأن المانع اذا وجد في بعض الحول منع كقصص النصاب ولا فرق بين كون الفهم بمجهذ في الظاهر دون الباطن أو فيهما (فصل) وظاهر كلام أحمد أنه لا فرق بين الحال والمؤجل لأن البراءة تصح من المؤجل ولولا أن لم تصح منه البراءة ولكنه في حكم الدين على الممسر لتعذر قبضه في الحال .

(فصل) ولو أجر داره سنين بارعين ديناراً ملك الأجرة من حين العقد وعليه زكاة الجيع اذا تحول لأن ملكه عليها تام بدليل جواز التصرف فيها بأنواع التصرفات ولو كانت جارية كان له مؤنوها وكونها بعرض الرجوع لا ينافس العقد لا يمنع وجوب الزكاة كالفداني قبل الدخول ثم ان

﴿مسئلة﴾ قال (فإذا ملك نسما من الأبل فاسأله أكثر السنة ففيها شاة وفي الست شاتان وفي الخمس عشرة ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه)

وهذا كله يجمع عليه وثابت بسنة رسول الله ﷺ بما رويناه وغيره إلا قوله : فأسأله أكثر السنة ، فإن مذهب أماننا ومذهب أبي حنيفة أنها إذا كانت سائمة أكثر السنة ففيها الزكاة . وقول الشافعي : إن لم تكن سائمة في جميع الحول فلا زكاة فيها لأن السوم شرط في الزكاة فاعتبر في جميع الحول كلاكه وكال النصاب ، ولأن المثل يقطع والسوم يوجب ، وإذا اجتمعا غلب الاستيفاء في لو ملك نصابا بعضه سائمة وبعضه معلوق

ولنا عموم النصوص الدالة على وجوب الزكاة في نصب الماشية واسم السوم لا يزول بالنصب اليسير فلا يمنع دخولها في الجهر ، ولأنه لا يمنع حقه للمؤنة فأشبهت السائمة في جميع الحول ، ولأن

رأس المال لم يحتل أن يجوز له أن يدخل على حكم الإسلام ومن حكمه وجوب الزكاة وإخراجها من الميراث (فصل) وإن دفع إلى رجل ألفا مضاربة على أن يزرع يبيعها نصفان فحال الحول وقدرت أغير فعل رب المال زكاة ألفين ، وقال الشافعي في أحد قوليه عليه زكاة الجليم لأن الأصل له والزرع يمانر ولنا أن حصص المضارب له دون رب المال لأن المضارب المطالبة بها ، ولو أراد رب المال دفع حصته إليه من غير هذا المال لم يلزمه قبوله ، ولا يجزى على الإنسان زكاة ملك غيره وقوله : إذا نسي قننا إلا أنه لغيره فلا تجب عليه زكاة كما لو وهب نتاج سائمة لغيره . إذا ثبت هذا فانه يخرج زكاة من المال لأنها من مؤنته فكانت منه مؤنة حله ويحسب من الربح لأنه وفاة لرأس المال .

﴿مسئلة﴾ (ومن كان له دين على ملي من صدق أو غيره زكاة إذا قبضه لما مضى)

الدين على ضربين أحدهما دين على معترف به باذل فعلى صاحبه زكاة لأنه لا يلزمه إخراجها حتى يقبضه فيه زكاة لما مضى . برؤى ذلك عن علي رضي الله عنه ، وبهذا قال الثوري وأبو ثور وأبو حنيفة الرائي ، وقال عيان بن عفان وابن عمر وجابر وملاس والنخعي وجابر بن زيد والحسن والزهرري وقائدة والشافعي وإسحق وأبو عبيد : عليه إخراج الزكاة في الحال وإن لم يقبضه لأنه قادر على قبضه والتصرف فيه أشبه الإدعية ، وروي عن عائشة وابن عمر : ليس في الدين زكاة وهو قول عمر ماله غير ثمن فلم يجز كانه كمرض القنية ، وروى عن سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي نازع أنه إذا قبضه لسنه واحدة . ولنا أن ملكه بقدر على قبضه والانتفاع به فزكته زكاة لما مضى كالأموال ، ولا يجب فيه زكاة قبل قبضه لأنه دين ثابت في الذمة فلم يلزمه الإخراج قبل قبضه كالدين على المعسر ولأن الزكاة تجب على سبيل المروسة وليس من المروسة أن يخرج زكاة مال لا ينتفع به وأما المستودع فهو كالدين في يده لأن المستودع نائب عنه فيده كيده .

أما ما لا يمكن التحرز منه فاعتباره في جميع الحول يسقط الزكاة بالكتابة سيما عند من يسوغ له إخراج من الزكاة فانه إذا أراد إسقاط الزكاة عليها بما فأسقطها ، ولأن هذا وصف معتبر في رفع الزكاة فاعتبر فيه الأكثر كالسقي بما لا كلفة فيه في الزرع والتأجير . وقوله السوم شرط بمنحل أن يسقط ، وتدل بل العلف إذا وجد في نصف الحول فما زاد مانع كما أن السقي بكلفة مانع من وجوب السقي ، ولا يكون مانعا حتى يوجد في النصف فصاعدا كذا في مستثناة ، وأن سلسنا كونه شرط فيجوز أن يكون الشرط وجوده في أكثر الحول كالسقي بما لا كلفة فيه شرط في وجوب العشر . ويمكن في وجوده في الأكثر ، ويشارك ما إذا كان في بعض النصاب معلوق لأن النصاب سبب للوجوب فلا بد من وجود الشرط في جميعه ، وأما الحول فانه شرط للوجوب فجاز أن يعتبر الشرط في أكثره

(فصل) ولا يميز في الفهم المخرجة في الزكاة إلا الخلع من انضام والتين من الميراث ، وكذلك شاة الجبران وأهلهما أخرج أجزاءه ولا يعتبر كونها من جنس شاة ولا جنس غنم البطلان للشاة مطلة

﴿مسئلة﴾ (وفي الدين على غير المثل والمؤجل والمجهود والمفصوب والضائع روايتان) هذا الضرب الثاني وهو الدين على الماثل والمعسر والمجهود الذي لا يئنه به والمفصوب والضائع حكمه حكم الدين على المعسر وفي ذلك كله روايتان ، أحدها لا تجب فيه الزكاة وهو قول قتادة وإسحق . والثوري وأهل العراق لأنه مال منوع عنه غير قادر على الانتفاع به أشبه الدين على المكتتب . وأرواية الثانية : يزكاه إذا قبضه لما مضى ، وهو قول الثوري وأبي عبيد لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال في الدين المظنون إن كان صادقا فليزكاه إذا قبضه لما مضى ، وعن ابن عباس نحوه رواه أبو عبيد ولأنه مال يجوز التصرف فيه أشبه الدين على المثل . ولأن ملكه فيه تام أشبه مالونسي عند من أودعه ؟ ولنا في قولنا كالأروايتين وعن عمر بن عبد العزيز والحسن والثابت والأوزاعي ومالك يزكاه إذا قبضه لعام واحد لأنه كان في ابتداء الحول في يده ، ثم حصل بعد ذلك في يده فوجب أن لا تسقط الزكاة عن حوله واحد .

ولنا أن هذا المال في جميع الأحوال على حال واحد فوجب أن يتساوى في وجوب الزكاة أو يستوي كالأموال . قوله إن حصل في يده في كل الحول (قننا) هذا لا يجوز لأن المانع إذا وجد في بعض الحول منع كقص النصاب ولا فرق بين كون الغريم يجهدي الظاهر دون الباطن أو فيها (فصل) وظاهر كلام أحمد أنه لا فرق بين الحال والمؤجل لأن البراءة تصح من المؤجل ولولا أنه لم تصح منه البراءة لكانت في حكم الدين على المعسر لتعذر قبضه في الحال .

(فصل) ولو أقر داره ستين بالربعين ديناراً ملك الاجرة من حين العقد وعليه زكاة الجليم إذا حال الحول لأن ملكه عليها تام بدليل جواز التصرف فيها بأموال تنصرفت وكانت جارية كان لها مؤهلها وكونها بعرض الرجوع لا يفسخ العقد لا يمنع وجوب الزكاة كالصدق قبل الدخول ثم إن

لا يثبت بمجرد النية كالصوم، ولا فرق بين أن يملكه بوض أو بغير عرض، ذكر ذلك أبو الخطاب وابن عسقلان لانه ملكه بفعله أشبه الموروث. والثاني أن يزعم أنه ملكه أنه للتجارة، فإن لم ينو عند ملكه أنه للتجارة لم يصير للتجارة وإن نواه بعد ذلك، وإن ملكه بارث وقصد أنه للتجارة لم يصير للتجارة لأن الأصل القنية والتجارة عارض فلم يصير اليها بمجرد النية، كما لو نوى الماخر سفر لم يثبت له حكم بدون الفعل. وعن أحمد رواية أخرى أن تعرض يصير للتجارة بمجرد النية لقول سررة أمرنا رسول الله ﷺ أن يخرج الصدقة مما تعد للبيع. وفي هذا لا يعتبر أن يملكه بفعله ولا أن يكون في مقابلة عوض بل متى نوى به التجارة صار للتجارة

﴿مسألة﴾ قال (ومن كانت له سائمة للتجارة ولا يملك غيرها وقيمتها دون مائتي درهم فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول من يوم ساوت مائتي درهم)

وجملة ذلك أنه يعتبر الحول في وجوب الزكاة في مل التجارة ولا يتعد الحول حتى يبلغ نصابا فلو ملك سائمة بقيمتها دون النصاب فعلى نصف الحول وهي كذلك ثم زادت قيمة النصاب بها أو تغيرت الأسعار فبقيت نصابا أو باعها بنصاب أو ملك في أثناء الحول عرضا آخر أو أمانا تم بها النصاب ابتداء الحول من حينئذ فلا يحتسب بما مضى، وهذا قول الثوري وأهل العراق والشافعي وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر، ولو ملك للتجارة نصابا ففقد عن النصاب في أثناء الحول ثم زاد حتى بلغ نصابا استأنف الحول عليه لكونه انقطع بنفسه في أثناءه. وقال مالك يتعد الحول على مادون النصاب فإذا كان في آخره نصابا زكاة، وقال أبو حنيفة يعتبر في طرفي الحول دون وسعاه

وقال مالك يتعد الحول على مادون النصاب فإذا كان في آخره نصابا زكاة وقال أبو حنيفة يعتبر كونه نصابا في طرفي الحول دون وسطه لأن التتوم يشق في جميع الحول فعلى عنه إلا في آخره فصار الاعتبار به ولأنه يحتاج إلى تعرف قيته في كل وقت ليعلم أن قيته تبلغ نصابا وذلك يشق ولأنه مال يعتبر له الحول والنصاب فيجب اعتبار كل النصاب في جميع الحول كسائر الأموال التي يعتبر لها ذلك وقولهم يشق التتوم لا يصح لأن غير المتقارب للنصاب لا يحتاج إلى تقويم لظهور معرفته، والمتقارب للنصاب إن سئل عليه التتوم ولا فيه الأداة. والأخذ بالاحتياط كالمستفاد في أثناء الحول إن سئل عليه ضبط حوله والألفه تعجيل زكاة مع الأصل

(فصل) (والواجب فيه ربع عشر قيته لانه زكاة تتعلق بالقيمة فاشتبهت زكاة الأمان وموجب فيها زاد بحسب كلامهم) إذا ثبت هذا فإنه يجب فيه الزكاة في كل حول وهذا قال الثوري والشافعي وإسحق وأبو عبيد وأصحاب الرأي، وقال مالك لا يزك إلا الحول واحد إلا أن يكون مدبر لأن الحول الثاني لم يكن المال عيناً في أحد طرفيه فلم يجب فيه الزكاة كالحول الأول إذا لم يكن في أوله عينا

لأن التتوم يسبق في جميع الحول فعلى عنه إلا في آخره فصار الاعتبار به، ولأنه يحتاج إلى أن تعرف قيته في كل وقت ليعلم أن قيته تبلغ نصابا وذلك يشق ولأنه مال يعتبر له الحول والنصاب فيجب اعتبار كل النصاب في جميع الحول كسائر الأموال التي يعتبر لها ذلك وقولهم يشق التتوم لا يصح لأن غير المتقارب للنصاب لا يحتاج إلى تقويم لظهور معرفته، والمتقارب للنصاب إن سئل عليه التتوم فلا فيه الأداة. والأخذ بالاحتياط كالمستفاد في أثناء الحول إن سئل عليه ضبط مواقيت التملك ولا فله تعجيل زكاته مع الأصل

(فصل) وإذا ملك نصابا للتجارة في أوقات متفرقة لم يضم بعضها إلى بعض ما يتبين أن المستفاد ولأنه مال يجب فيه الزكاة في الحول الأول لم ينقص عن النصاب ولم يتبدل صفته فوجبت زكاة في الحول الثاني كما لو نوى (١) في أوله ولا تسلم أنه إذا لم يكن في أوله عيناً لا تجب الزكاة فيه، وإذا اشترى عرضا للتجارة بعرض للقنية جرى في حوله الزكاة من حين الشراء

﴿مسألة﴾ (ويؤخذ منها لأم (العروض) تخرج الزكاة من قيمة العروض دون غيرها لأن نصابها يعتبر بالقيمة لا بالعلم فكأن الزكاة منها كالمعين في سائر الأموال وهذا أحد قولي الشافعي، وقال في الآخر هو غير بين الإخراج من قيمتها ومن عيناها وهو قول أبي حنيفة لانه مال يجب فيه الزكاة بخلاف إخراجها منه كسائر الأموال وثالثا ما ذكرنا من المعنى ولا تسلم أن الزكاة وجبت في المال إنما وجبت في قيمته

(فصل) وإذا ملك نصابا للتجارة في أوقات متفرقة لم يضم بعضها إلى بعض ما ذكرنا في المستفاد وإن كان العرض الأول ليس بنصاب فكل بالثاني نصابا فخروا من حين ملك الثاني ونماؤها تابع لها ولا يضم الثالث اليها بل ابتداء الحول فيه من حين ملكه، ويجب زكاة إذا حال عليه الحول وإن كان دون النصاب لأن في ملكه نصابا قبله ونماؤه تابع له

﴿مسألة﴾ (ولا تعتبر للتجارة إلا أن يملكها بفعله بنية التجارة بها) لا يصير العرض للتجارة إلا بشرطين أحدهما أن يملكه بفعله كالبيع والخلع وقبول الهبة والوصية والقنية واكتساب المباحات لأن ما يثبت له حكم الزكاة بدخله في ملكه لا يثبت بمجرد النية كالصوم، ولا فرق بين أن يملكه بوض أو بغير عرض وهكذا ذكره أبو الخطاب وابن عسقلان لانه ملكه بفعله أشبه المورث، وذكرنا الثاني أنه لا يصير للتجارة إلا أن يملكه بوض وهو قول الشافعي قالت ملكه بغير عرض كقنية والقنية ونحوها لم يصير للتجارة لانه لم يملكه بوض أشبه الموروث، الثاني أن ينوي عند ملكه أنه للتجارة، فإن لم ينو عند ملكه أنه للتجارة لم يصير للتجارة لقوله في الحديث «ما تعد للبيع» ولأنها مخلوقة في الأصل للاستعمال فلا تصير للتجارة إلا بنيةا كما أن مخلوق للتجارة لا يصير لقنية إلا بنيةا

باب زكاة التجارة

تجب الزكاة في قيمة عروض التجارة في قول أكثر أهل العلم . قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة إذا حال عليها الحول ، روي ذلك عن عمر وابنه وابن عباس وبه قال الفقهاء السبعة والمسن وجابر بن زيد وميمون بن مهران والشافعي والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو عبيد وإسحق وأصحاب الرأي . وحكي عن مالك وداود أنه لا زكاة فيها لأن النبي ﷺ قال « عفوت لكم عن صدقة الحبل والريق »

ولنا ما روى أبو داود بإسناده عن سمرة بن جندب قال : كان رسول الله ﷺ بأمرنا أن نخرج الزكاة عما نعهده للبيع ، وروى الدارقطني عن أبي ذر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « في الأبل صدقتها وفي الفم صدقتها وفي البر صدقة » قاله بالزاي ولا خلاف أنها لا تجب في عينه وثبت أنها في قيمته ، وعن أبي عمرو بن حسان عن أبيه قال : امرني عمر فقال : أد زكاة مالك ، فقلت مالي مال إلا الجباب وأدم ، فقال قومه ثم أد زكاتها . رواد الامام أحمد وأبو عبيد ، وهذه قصة يشتهر منها ولم تنكر فيكون إجماعا ، وخبرهم المراد به زكاة العين لا زكاة القيمة بدليل ما ذكرنا ، على أن خبرهم عام وخبرنا خاص فيجب تقديمه

باب زكاة العروض

(تجب الزكاة في عروض التجارة إذا بلغت قيمتها نصابا)

العروض جمع عرض وهو غير الأمان من المال على اختلاف أنواعه من الحيوان والغنم والنبات وسائر ائمال والزكاة واجبة فيها في قول أكثر أهل العلم ، قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة إذا حال عليها الحول روي ذلك عن عمر وابنه وابن عباس وبه قال الفقهاء السبعة والمسن وجابر بن زيد وميمون بن مهران والشافعي والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي وأحق وحكي عن مالك وداود أنه لا زكاة فيها ، لأن النبي ﷺ قال « عفوت لكم عن صدقة الحبل والريق »

ولنا ما روى أبو داود بإسناده عن سمرة بن جندب قال : كان رسول الله ﷺ بأمرنا أن نخرج الزكاة عما نعهده للبيع ، وروى الدارقطني عن أبي ذر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « في الأبل صدقتها وفي الفم صدقتها وفي البر صدقة » قاله بالزاي ولا خلاف بين أهل العلم أن الزكاة لا تجب في عينه وثبت أنها تجب في قيمته وعن أبي عمرو بن حسان عن أبيه قال : امرني عمر فقال أد زكاة مالك فقلت مالي مال إلا الجباب وأدم ، فقال قومه ثم أد زكاتها رواد الامام أحمد وأبو عبيد وهذه قصة يشتهر منها

في مسألة قال (والعروض إذا كانت لتجارة قومها إذا حال عليها الحول وزكها) العروض جمع عرض وهو غير الأمان من المال على اختلاف أنواعه من النبات والحيوان والغنم وسائر ائمال ، فمن ملك عرضا للتجارة غل عليه حول وهو نصاب قومه في آخر الحول ، فما بلغ أخرجه زكته وهو ربع عشر قيمته ، ولا نعلم بين أهل العلم خلافا في اعتبار الحول ، وقد دل عليه قول رسول الله ﷺ « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » إذا ثبت هذا فإن الزكاة تجب فيه في كل حول . وهذا قال الثوري والشافعي وإسحق وأبو عبيد وأصحاب الرأي . وقال مالك لا يزك إلا لحول واحد إلا أن يكون مديرا لأن الحول الثاني لم يكن المال عيناً في أحد طرفيه فلا تجب فيه الزكاة كالحول الأول إذا لم يكن في أوله عيناً

ولنا أنه مال تجب الزكاة فيه في الحول الأول لم يتنص عن النصاب ولم يتبدل صفته فوجبت زكاة في الحول الثاني كما لو نص في أوله . ولا نعلم أنه إذا لم يكن في أوله عيناً لا تجب الزكاة فيه ، وإذا اشترى عرضا للتجارة تعرض للقيمة جرى في حوله الزكاة من حين اشتراؤه

(فصل) ويجوز الزكاة من قيمة العروض دون عينها وهذا أحد قولي الشافعي . وقال في آخر هر مجبر بين الأخرائج من قيمتها وبين الأخرائج من عينها ، وهذا قول أبي حنيفة لأنها مال تجب فيه الزكاة فجاز إخراجها من عينه كسائر الاموال

ولنا أن النصاب معتبر بالقيمة فكانت الزكاة منها كالعين في سائر الاموال ولا نعلم أن الزكاة تجب في المال وإنما وجبت في قيمته

(فصل) ولا يصير العرض للتجارة إلا بشرطين أحدهما أن يملكه بغيره كالبيع والنكاح والخلع وقبول الهبة والوصية والتمنية واكتساب المباحات لأن ما لا يثبت له حكم الزكاة بدخوله في ملكه

ولم تنكر فتكون إجماعا ولأنه مال تام فوجبت فيه الزكاة كالسائمة وخبرهم المراد به زكاة العين لا زكاة

بما بدليل ما ذكرنا على أن خبرهم عام وحدثننا خاص فيجب تقديمه

(فصل) ويعتبر أن تبلغ قيمته نصابا لا نعلم أن يثبت له الحول فاعتبره النصاب كالمشقة ويعتبر له الحول لقوله عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ولا نعلم في خلافا فعل هذا من ملك عرضا للتجارة غل عليه الحول وهو نصاب قومه في آخر الحول فما بلغ أخرجه زكته ولا تجب فيه الزكاة إلا إذا بلغت قيمته نصابا وحال عليه الحول وهو نصاب ، فلو ملك سلعة قيمتها دون النصاب ففنى نصف حول وهي كذلك ثم زادت قيمتها فبلغت نصابا أو باعها بنصاب أو ملك في أثناء الحول عرضا آخر أو أمانا ثم بها النصاب ابتداء الحول من حينئذ ولا يحتجب عليه بما مضى وهذا قول الثوري وأهل العراق والشافعي وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر ، ولو ملك لتجارة نصابا فنقص عن النصاب في أثناء الحول ثم زاد حتى بلغ نصابا استأنف الحول عليه لكونه انقطع بنقصه في أثناء الحول

ولأنه مال مستفاد من الأرض فلا يمتنع في وجوب حقه حول كل زوج راتل أو الراتل ولا من الحول أما يعتبر في غير هذا لتكامل الثمن وهو يتكامل ثمنه واحدة فلا يعتبر له حول كالزروع والمجر مخصوص بالزروع والتمر فيخص محل التزام بالقياس عليه . إذا ثبت هذا فلا يجوز إخراج زكاته إلا بعد سبكه وتصديته كعشر الحب ، فإن أخرجه ربع عشر تراه قبل تصديته وجب رده إن كان باقياً أو قبضه إن كان تالفاً والقول في قدر المقبوض قول الأخذ لأنه غارم ، فإن صفاه الأخذ وكان قدر الزكاة أجراً ، وإن زاد رد الزيادة إلا أن يسمح له المخرج ، وإن قص فعل المخرج ، وما أنفقته الأخذ على تصديته فهو من ماله لا يرجع به على المالك ، ولا يمتنع المالك ما أنفقته على المدن في استخراجها من المدن ولا في تصديته . وقال أبو حنيفة : لأن زكاته مؤنة من حقه وشبهه بالتبعية وبناءه على أصله أن هذا ركاز فيه الخس ، وقد مضى الكلام في ذلك وقد ذكرنا أن الواجب في هذا زكاة فلا يحسب بمؤنة استخراجها تصديته كتاب ، وإن كان ذلك ديناً عليه احتسب به كالمحسب بما أنفق على الزرع

(فصل) ولا زكاة في المستخرج من البحر كالؤلؤ والمرجان والعنبر ونحوه في ظاهر قول الحنفية واختيار أبي بكر ، وروى نحو ذلك عن ابن عباس ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء ومالك والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والشافعي وأبو حنيفة ومحمد وأبو ثور وأبو عبيد ، وعن أحمد رواية أخرى أن فيه الزكاة لأنه يخرج من معدن فأشبهه الخارج من معدن البر ويحكم عن عمر بن العزيز أنه أخذ من العنبر الخس وهو قول الحسن والثوري وزاد الثوري في اللؤلؤ يخرج من البحر ولأن ابن عباس قال : ليس في العنبر شيء ، إنما هو شيء ، أماء البحر ، وعن جابر نحوه . رواها أبو عبيد ، ولأنه قد كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه قبل بأت فيه سنة عنه ، ولا عن أحد من خلفائه من وجه يصح ، ولأن الأصل عدم الوجوب فيه ، ولا يصح قبضه على معدن البر لأن العنبر إنما يليق البحر فيوجد ما في البر على الأرض من غير تبذيره بالمحلات المؤخدة من البر كالنخل والزنجبيل وغيرها ، وأما السمك فلا شيء فيه بحال في قول أهل العلم لأنه إلا شيء يروى عن عمر بن عبد العزيز . رواه أبو عبيد عنه وقال : ليس الناس على هذا ولا تعلم أحداً يعمل به ، وقد روي ذلك عن أحمد أيضاً

والصحيح أن هذا لا شيء فيه لأنه صيد فلا يجب فيه زكاة كصيد البر ، ولأنه لا نص ولا إجماع على الوجوب فيه ، ولا يصح قبضه على ما فيه الزكاة فلا وجه لإيجابها فيه

(فصل) في المعدن الجامدة تلك الأرض التي هي فيها لأشياء جزء من أجزاء الأرض فعي كالتراب والأحجار الثابتة بخلاف الركاز فإنه ليس من أجزاء الأرض ، وإنما هو مودع فيها ، وقد

قلت إن الحلي يكون فيه انتدبار . قال وإن كان فيه بعار ولبس ، فإن قول جابر قول صحابي وقد

روى أبو عبيد بإسناده عن عكرمة مولى بلال بن الحارث المزني قال : أنقطع رسول الله ﷺ ببلال أرض كذا من مكن كذا إلى كذا وما كان فيها من جبل أو معدن قال : فباع بنو بلال من عمر بن عبد العزيز أرضاً فخرج فيها معدنان قتالا : أما هناك أرض حرث ولم ينعك المدن وجاءوا بكتاب التبعية التي قطعها رسول الله ﷺ لأبيهم في جريدة ، قال فجعل عمر يمدحها على عينه وقال قبضته : أنظر مالاً استخرجت منها ، وما أنفقت عليها قنصاً ، بالنفقة ، ورد عليهم الفضل ، فعلى هذا ما يجده في ملك ، أو في موات فهو أحق به ، وإن سبق لثان إلى معدن في موات فالسابق أولى به مادام يعمل ، فإذا تركه جاز لغيره العمل فيه وما يجده في مملوك يعرف ماله فهو ملك المكن ، فأما المعدن الجارية فعي مباحة على كل حال إلا أنه يكره دخول ملك غيره إلا بإذنه ، وقد روي أنها تلك الأرض التي هي فيها لأنها من غنائمها وتوابعها فكانت ملك الأرض كغزوهم الشجر المملوك ونحوه

(فصل) ويجوز بيع تراب المدن والصفاء بغير حبه ولا يجوز بيعه إن كان مما يجري فيه الزبالة يؤدي إلى الزبالة والركاز على البائع وجبت في يده كالأجر الثمرة بعد بدو صلاحها ، وقد روى أبو عبيد في الأموال أن أبا الحارث المزني اشترى تراب معدن ثمانية شاة متبع فاستخرج منه ثمن ألف شاة ، فقال له البائع رد علي البيع ، فقال لا تمل ، فقال لا تبين علياً ولا تبين عليك مني أسى بك فأتى علي بن أبي طالب فقال : إن أبا الحارث أصاب معدناً فأبده علي فقال : أين الركاز الذي أصبت فقال ما أصبت ركزاً ، إنما أصابه هذا فاشترته منه ثمانية شاة ، فقال له علي ما زى الخس إلا عليك قال فحسب المائة شاة . إذا ثبت هذا فالواجب عليه زكاة المعدن لآزكاة الفتن لأن الزكاة إنما تعلقت بين المعدن أو قبضته إن لم يكن من جنس الأمان فأشبهه ما لو باع السائمة بهدولها ، أو الزرع بأثره بعد بدو صلاحها (فصل) ومن أجر داره قبض كرها فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول ، وعن أحمد أنه يزكوه إذا استفاد والصحيح الأول قول النبي ﷺ «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» ولأنه مال مستفاد بعقد معاوضة فأشبهه من البيع ، وكلام أحمد في الزبالة الأخرى يحول على من أجز داره سنة وقبض أجزائها في آخرها فأوجب عليه زكاتها لأنه قد ملكها من أول الحول فصارت كالأثر الذين إذا قبضها بعد حول زكاهما حين يقبضها فإنه قد صرح بذلك في بعض الروايات عنه فيحمل مطابق كلامه على مقيدته

خالفه غيره من الصحابة ممن يرى التحلي مطلقاً فلا يثبت قوله حجة والتقديم بمجرد الرأي والتحكم بغير جواز والله أعلم .

لا يضمن إلى ماعنده في الحول، وإن كان العرض الأول ليس بنصاب وكل الثاني نصاباً فحولاً من حين ملك الثاني ونماؤها تابع لحولها لا يضمن الثالث إليها بل ابتداء الحول من حين ملكه، ونجب فيه الزكاة وإن كان دون النصاب لأن قبله نصاباً ولهذا يخرج عنه الحصة ونماؤه تابع له

(مسئلة) (فان ملكها بارث أول ملكها بغير نية التجارة ثم نوى التجارة بها لم تصر للتجارة) إذا ملك العرض بالأثر لم يصير للتجارة وإن نواه لأنه ملكه بغير فعله فجري مجرى الاستدانة فلا يبق إلا مجرد النية ويجرد النية لا يصير بها العرض للتجارة لما ذكرنا وكذلك إن ملكها بفعله بغير نية التجارة ثم نواه بعد ذلك لم يصير للتجارة لأن الأصل في العروض القبة فإذا صارت للقنية لم تتقل عنه بمجرد النية كالنوى الخاسر السفر وعكسه ما لو نوى المسافر الإقامة بكني فيه مجرد النية

(مسئلة) (وان كان عنده عرض للتجارة فذواله للقنية ثم نواه للتجارة لم يصير للتجارة، وعنه أن العروض تصير للتجارة بمجرد النية)

ولا يختلف المذهب أنه إذا نوى بعرض التجارة القنية أنه يصير للقنية وتسقط الزكاة منه وهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي، وقال مالك في إحدى الروايتين لا يسقط حكم التجارة بمجرد النية كما لو نوى بالسائمة العلف.

ولنا أن القنية الأصل والرد إلى الأصل بكني فيه مجرد النية كما لو نوى بالخلي التجارة أو نوى المسافر الإقامة، ولأن نية التجارة شرط لوجوب الزكاة في العروض فإذا نوى القنية زالت نية التجارة فقات شرط الوجوب وفارق السائمة إذا نوى علفها لأن الشرط فيها الاسامة دون نيتها فلا ينتفج الوجوب إلا بانقضاء السوم. وإذا صار العرض للقنية ثم نواه للتجارة لم يصير للتجارة قلنا ذكرنا. وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي والثوري وذهب أبو بكر وابن عثيمين إلى أنها تصير للتجارة بمجرد النية وحكوه رواية عن أحمد قال بعض أصحابنا هذا على أصح الروايتين قول سيرة أمرنا رسول الله ﷺ أن يخرج الصدقة مما نعهده للبيوع وهذا داخل في عمومه، ولأن نية القنية كانية بمجرد فعلها فكذلك نية التجارة بل هذا أولى لأن الانجاب يغلب على الانسقاط احتياطاً، ولأنه نوى به التجارة أشبه ما لو نوى حال الشراء، ووجه الأولى أن كل مالا يثبت له الحكم بدخوله في ملكه لا يثبت بمجرد النية كذا نوى بالمعروفة السوم، ولأن القنية الأصل والتجارة فرع عليها فلا ينصرف إلى الفرع بمجرد النية كلقم بئوي السفر، ويعتبر وجود النية في جميع الحول لأنها شرط أمكن استباحه في جميع الحول، فاعتبر فيه كالنصاب.

(فصل) وإذا كانت عنده ماشية للتجارة نصف حول فنوى بها الاسامة وقطع نية التجارة افعل حول التجارة واستأنف حولاً كذلك قال الثوري وأبو بكر وأصحاب الرأي لأن حول التجارة انقطع بنية الاقتناء وحول السوم لا يبنى على حول التجارة. قال شيخنا والأشبه بالدليل أنها متى كانت سائمة

من مشية به قل (وتقوم السائمة إذا حال الحول بالأحظ للمساكين من دين أو ورق ولا يعتبر ما اشترت به)

يعني إذا حال الحول على العروض وقيمتها بالفضة نصاب ولا يتبع نصاباً بالذهب قومناها بالفضة ليحصل للفقراء منها حظ، ولو كانت قيمتها بالفضة دون النصاب وبالذهب يتبع نصاباً قومناها بالذهب لتجب الزكاة فيها، ولا فرق بين أن يكون اشتراؤها بذهب أو فضة أو عرض، وهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي تقوم بما اشتراه من ذهب أو فضة لأن نصاب العروض مبني على ما اشتراه به فيجب أن تجب الزكاة فيه، وتعتبر به كالمو لم يشتري به شيئاً. ولنا أن قيمته بلغت نصاباً فتجب الزكاة فيه كما لو اشتراه بعرض وفي البلد قدان مستعملان يتابع قيمة العروض بأحدهما نصاباً، ولأن تقويمه لحظ للمساكين فيعتبر ما لحظ فيه أحظ كالأصل، وأما إذا لم يشتري بال نقد شيئاً فإن الزكاة في عينه لا في قيمته بخلاف العرض إلا أن يكون النقد معدداً للتجارة فينبغي أن تجب الزكاة فيه إذا بلغت قيمته بالنقد الآخر نصاباً، وإن لم تبلغ بعينه نصاباً لأنه مال تجارة بلغت قيمته نصاباً فوجبت زكاته كالعروض، فأما إذا بلغت قيمة العروض نصاباً بكل واحد من الاثنين قومه بما شاء منها وأخرج ربع عشر قيمته من أي النقدين شاء، لكن الأولى أن يخرج من النقد المستعمل في البلد لأنه أحظ للمساكين. وإن كانا مستعملين

من أول الحول وجبت الزكاة فيها عند تمامه، يروى نحو هذا عن إسحاق لأن السوم سبب لوجوب الزكاة وجد في جميع الحول خائفاً عن معارض فوجبت به الزكاة، كما لو لم ينو التجارة أو كما لو كانت السائمة لا يتبع نصاب القيمة.

(مسئلة) (تقوم العروض عند الحول بما هو أحظ للمساكين من عين أو ورق ولا يعتبر ما اشترت به) إذا حال الحول على عروض التجارة وقيمتها بالفضة نصاب ولا يتبع نصاباً بالذهب قومناها بالفضة وإن كانت قيمتها بالذهب تبلغ نصاباً ولا يتبع نصاباً بالفضة قومناها بالذهب لتجب الزكاة فيها ويحصل الحظ للفقراء. سواء اشتراها بذهب أو عرض وهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي تقوم بما اشتراه من ذهب أو فضة، لأن نصاب العرض مبني على ما اشتراه به فوجبت الزكاة فيه واعتبرت به، كما لو لم يشتري به شيئاً.

ولنا أن قيمته بلغت نصاباً فوجبت الزكاة فيه كما لو اشتراه بعرض وفي البلد قدان مستعملان يتبع قيمة العرض بأحدهما نصاباً، ولأن تقويمه لحظ للمساكين فيعتبر ما لحظ فيه أحظ كالأصل، وأما إذا لم يشتري بال نقد شيئاً فإن الزكاة في عينه لا في قيمته بخلاف العرض فإن كان النقد معدداً للتجارة فينبغي أن تجب الزكاة فيه إذا بلغت قيمته بالنقد الآخر نصاباً وإن لم تبلغ بعينه نصاباً كالسائمة التي للتجارة فإن بلغت قيمة العروض نصاباً بكل واحد من الاثنين قومه بما شاء منها وأخرج ربع عشر قيمته

أخرج من الغالب في الاستعمال لذلك ، فإن تساوى أخرج من أهمها شاء ، وإذا باع العروض بنقد وحال المول عليه قوم النقد دون العروض لأنه إنما يقوم محال عليه المول دون غيره (فصل) وإذا اشترى عرضاً للتجارة بنصاب من الأمان أو بما قيمته نصاب من عروض التجارة بنى حول الثاني على المول الأول لأن مال التجارة إنما يتعلق الركة بقيمته وقيمه هي الأمان نفسها ، وكذا إذا كانت ظاهرة خفيت فأشبهه ماله كان له نصاب فأقرضه لم ينقطع حوله بذلك ، وهكذا الحكم إذا باع المعرض بنصاب أو بعرض قيمته نصاب لأن القيمة كانت خفية فظهرت أو بقيت على خفتها فأشبهه ماله كان له قرض فاستوفاه أو قرضه انساناً آخر ، ولأن المال في البيع إنما يحصل بالتقليب ، ولو كان ذلك بقسط المول لكان السبب الذي وجبت فيه الركة لأجله بمنعها لأن الركة لا تجب إلا في مال تام ، وإن قصد بالأمان غير التجارة لم ينقطع المول ابتداءً . وقال الشافعي ينقطع قولاً واحداً لأنه مال تجب الركة في عبته دون قيمته فانقطع المول بالبيع به كالمسألة ولنا أنه من جنس القيمة التي تتعلق الركة بها فلم ينقطع المول ببيعها به كالمقصود به التجارة وقرض السائمة قائماً من غير جنس القيمة . فأما إن أبدل عرض التجارة بما تجب الركة في عبته كالسائمة ولم ينو به التجارة لم ينسب حول أحدهما على الآخر لأنها مختلفتان ، وإن أبدله بعرض للقيمة بطل المول ، وإن اشترى عرض التجارة بعرض القيمة انعقد عليه المول من حين ملكه ما كان نصاباً لا بما اشتراه مما لا ركة فيه فلم يمكن بناء المول عليه ، وإن اشترى بنصاب من السائمة لم ينسب على حوله لأنها مختلفتان ، وإن اشترى بما دون النصاب من الأمان أو من عروض التجارة انعقد عليه المول من حين نصير قيمته نصاباً

من أي التقدين شاء ، ولكن الأول لا يخرج من النقد المستعمل في البلد لأنه أحظ للمساكين فإن كانا مستعملين أخرج من الغالب في الاستعمال لذلك فإن تساوى أخرج من أهمها شاء ، وإن باع العروض بنقد وحال المول عليه قوم النقد دون العروض لأنه إنما يقوم محال عليه المول دون غيره (مسئلة) (وإن اشترى عرضاً بنصاب من الأمان أو من العروض بنى على حوله) لأن مال التجارة إنما يتعلق الركة بقيمته وقيمه هي الأمان ، إنما كانت ظاهرة خفيت فأشبهه ماله كان له نصاب فأقرضه لم ينقطع حوله بذلك ، وهكذا الحكم إذا باع المعرض بنصاب أو بعرض قيمته نصاب لأن القيمة كانت خفية فظهرت أو بقيت على خفتها فأشبهه ماله كان له قرض فاستوفاه أو قرضه انساناً آخر ، ولأن المال في الغالب في التجارة إنما يحصل بالتقليب ، ولو كان ذلك بقسط المول لكان السبب الذي وجبت فيه الركة لأجله بمنعها لأن الركة لا تجب إلا في زمان تام ، وإن قصد بالأمان غير التجارة لم ينقطع المول ، وقال الشافعي : ينقطع لأنه مال تجب الركة في عبته دون قيمته فانقطع المول بالبيع كالسائمة ولنا أنه من جنس القيمة التي تتعلق الركة بها فلم ينقطع المول ببيعها به كالمقصود به التجارة وقرض السائمة قائماً من غير جنس القيمة

لأن مضي المول على نصاب كامل شرط لوجوب الزكاة (فصل) وإذا اشترى للتجارة نصاباً من السائمة فحال المول والسوم ونية التجارة موجودة إن زكاة زكاة التجارة وبهذا قال أبو حنيفة والثوري ، وقال مالك والشافعي في الجديد بتركها زكاة السوم لأنها أقوى لاعتقاد الإجماع عليها واختصاصها بالعين فكانت أولى ولنا إن زكاة التجارة أحظ للمساكين لأنها تجب فيها زاد بالنصاب ، ولأن الزائد عن النصاب قد وجد سبب وجوب زكاته فيجب كما لو لم يبلغ بالسوم نصاباً ، وإن سبق وقت وجوب زكاة السوم وقت وجوب زكاة التجارة مثل أن يملك أربعين من الغنم قيمتها دون مائتي درهم ثم صارت قيمتها نصف المول مائتي درهم : فقال القاضي يتأخر وجوب الزكاة حتى يتم حول التجارة لأنه أنفع للقراء ، ولا يفتي التأخير إلى سقوطها لأن الزكاة تجب فيها إذا تم حول التجارة ، ويحتمل أن تجب زكاة العين عند تمام حولها لوجود مقتضياتها من غير معارض فإذا تم حول التجارة وجبت زكاة الزائد عن النصاب لوجود مقتضياتها لأن هذا مال للتجارة وحال المول عليه وهو نصاب ولا يمكن إيجاب الزكاةين بكاملها لأنه يفتي إلى الإيجاب زكاةين في حول واحد بسبب واحد فلم يجز ذلك

(مسئلة) (وإن اشترى بنصاب من السائمة لم ينسب على حوله) إذا أبدل عرض التجارة بنصاب من السائمة ولم ينو به التجارة أو اشترى بنصاب من السائمة عرضاً للتجارة لم ينسب حول أحدهما على الآخر لأنها مختلفتان ، وإن أبدل عرض التجارة بعرض القيمة بطل المول ، وإن اشترى عرض التجارة بعرض القيمة انعقد عليه المول من حين ملكه إن كان نصاباً لأنه اشتراه بما لا زكاة فيه فلم يمكن بناء المول عليه وإن اشترى بما دون النصاب من الأمان أو من عروض التجارة انعقد عليه المول من حين نصير قيمته نصاباً لأن مضي المول على نصاب كامل شرط لوجوب الزكاة وقد ذكرناه . (مسئلة) (وإن ملك نصاباً من السائمة للتجارة فعليه زكاة التجارة دون السوم فإن لم تبلغ قيمة نصاب التجارة فعليه زكاة السوم)

إذا اشترى للتجارة نصاباً من السائمة فحال المول والسوم ونية التجارة موجودة إن زكاة زكاة التجارة وبهذا قال أبو حنيفة والثوري ، وقال مالك والشافعي في الجديد : تركها زكاة السوم لأنها أقوى لاعتقاد الإجماع عليها واختصاصها بالعين فكانت أولى ولنا إن زكاة التجارة أحظ للمساكين لأنها تجب فيها زاد على النصاب ، ولأن الزائد عن النصاب قد وجد سبب وجوب زكاته فوجب كما لو لم يبلغ بالسوم نصاباً ، وإن سبق وقت وجوب زكاة السوم وقت وجوب زكاة التجارة مثل أن يملك أربعين من الغنم قيمتها دون مائتي درهم ، ثم صارت قيمتها في أثناء المول مائتي درهم : فقال القاضي : يتأخر وجوب الزكاة حتى يتم حول التجارة

لقول النبي ﷺ « لا ثاني في الصدقة » وفارق هذا زكاة التجارة وزكاة الفطر فانهما مجتمعان لانهما بسببين ، فان زكاة الفطر تجب عن بدن الانسان المسلم مطهرة له ، وزكاة التجارة تجب عن قيمته شكرًا لنعمة الغني ومواساة للفقراء . فاما ان وجد نصاب السوم دون نصاب التجارة مثل ان كان ثلثين مائة دينار فمما مائة وخمسين درهماً وحال الحمل عليه كاللشأن زكاة العين تجب فيه خلاف لانه لم يوجد لها معارض بحيث لو لم تكن للتجارة

(فصل) وان اشترى نخلاً أو أرضاً للتجارة فزرعت الارض وأثمرت النخل فاتفق حولها بأن يكون بدو الصلاح في الثمرة واشتداد الحطب عند تمام الحول وكانت قيمة الارض والنخل بمفردهما نصاباً للتجارة فانه يزكي الثمرة والحطب زكاة العشر وبزكي الاصل زكاة القيمة وهذا قول أبي حنيفة وأبي ثور . وقال القاضي وأصحابه : يزكي الجميع زكاة القيمة ، وذكر ان أحد أئمة الية لانه مال تجارة فتجب فيه زكاة التجارة كالمائة

ولنا ان زكاة العشر أحظ للفقراء فان العشر أعظم من ربع العشر فيجب تقديم ما فيه الحظ ، ولأن الزيادة على ربع العشر قد وجد سبب وجوبها فتجب وفارق السائمة المعددة للتجارة فان زكاة السوم أقل من زكاة التجارة

فمسألة : قال « وإذا اشتراها للتجارة ثم نواها للاقتناء ثم نواها للتجارة فلا زكاة فيها حتى يبيعه ويستقبل بشئها حولاً »

لانه أنفع للفقراء ولا يفضي إلى موقوفها لأن الزكاة تجب فيها اذا تم حول التجارة ويحتمل أن تجب زكاة العين عند تمام حولها لوجود مقتضها من غير معارض ، فإذا تم حول التجارة وجبت زكاة الزائد عن النصاب لوجود مقتضها لانه مال للتجارة حال عليه الحول وهو نصاب ، ولا يمكن إيجاب الزكاتبين بكامله لانه ينص إلى إيجاب زكاتبين في حول واحد بسبب واحد ، فلم يجز ذلك لقول النبي ﷺ « لا ثاني في الصدقة » وفارق هذا زكاة التجارة وزكاة الفطر في العبد الذي للتجارة لأنها مجتمعان لكونهما بسببين فان زكاة الفطر تجب عن بدن المسلم مطهرة له ، وزكاة التجارة تجب عن قيمته شكرًا لنعمة الغني ومواساة للفقراء ، فاما ان وجد نصاب السوم دون التجارة كن ملك نصاباً من السائمة للتجارة لا تبلغ قيمتها ما ياتي درهم وحال الحول عليها كذلك فان زكاة العين لا تجب فيها بغير خلاف لانه لم يوجد لها معارض أشبه اذا لم تكن للتجارة ، وكذلك ان ملك أربعة من الايل قيمتها مائة درهم تجب فيها زكاة التجارة بغير خلاف لما ذكرنا

فمسألة : (وان اشترى أرضاً أو نخلاً للتجارة فأثمرت النخل أو زرعت الارض فعليه فيها العشر وبزكي الاصل للتجارة)

لا يخفى المذهب في أنه اذا نوى بمرض التجارة القنية أنه يصير للقنية وتسقط الزكاة منه ، وهذا قول الشافعي وأصحاب الرثي وقال مالك في احدى الروايتين عنه : لا يسقط حكم التجارة بمجرد النية كما نوى بالسائمة العلف

ولنا ان القنية الاصل ويكفي في الرد إلى الاصل مجرد النية ككل نوى بالمالي التجارة ، أو نوى للمسافر الاقامة ، ولأن نية التجارة شرط لوجوب الزكاة في العرض ، فإذا نوى القنية زالت نية التجارة ففان شرط الوجوب وفارق السائمة اذا نوى علفه الا ان شرطها فيها الاسامة دون نيتها فلا يفتي الموجب إلا بانتفاء السوم ، واذا صار العرض للقنية بنيتها فنوى به التجارة لم يصير للتجارة بمجرد ما أسلفناه وهذا قول أبو حنيفة ومالك والشافعي والثوري ، وذهب ابن عثيل وأبو بكر إلى أنه يصير للتجارة بمجرد النية وحكمه رواية عن احمد قوله فيمن أخرجت أرضه خسة أوسق فكشكت عند سنين لا يريد بها التجارة فليس عليه زكاة ، وإن كان يريد التجارة فأعجب إلي أن يزكيه . قال بعض أصحابنا : هذا على أصح الروايتين لأن نية القنية بمجرد كفاية فكذلك نية التجارة بل أولى ، لان الإيجاب يعاقب على الاستساق احتياطاً ولانه أحظ للمساكين فانه يرد كالتقويم ، ولأن سورة قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرج الصدقة مما نعلمه للبيع وهذا داخل في عمومها ، ولانه نوى به التجارة فوجب فيه الزكاة كما لو نوى حال البيع

ولنا أن كل ما يثبت له الحكم بدخوله في ملكه لا يثبت بمجرد النية كما لو نوى بالمعونة السوم ولان القنية الاصل والتجارة فرع عليها فلا ينصرف إلى الفرع بمجرد النية كلقم بنيو السفر وبالعكس من ذلك ما لو نوى القنية فانه يردّها إلى الاصل فانصرف اليه بمجرد نية كما لو نوى للمسافر الاقامة ، فكذلك اذا نوى بآل التجارة القنية انقطع حوله ، ثم اذا نوى به التجارة فلا شيء فيه حتى يبيعه ويستقبل بشئها حولاً

زكاة التجارة فيها أنفع للفقراء . فاما ان سبق وجوب العشر حول التجارة وجب عليه العشر لوجود سببه من غير معارض وهو أحظ للفقراء كما بينا

اذا اشترى أرضاً أو نخلاً للتجارة فأثمرت النخل ، أو زرعت الارض واتفق حولها بأن يكون بدو الصلاح في الثمرة واشتداد الحطب عند تمام الحول وكانت قيمة الاصل تبلغ نصاباً للتجارة فانه يزكي الحطب والتمر زكاة العشر اذا بلغ نصاباً ، وبزكي الاصل زكاة القيمة . وهذا قول أبي حنيفة وأبي ثور . وقال القاضي وأصحابه : يزكي الجميع زكاة القيمة ، وذكر ان أحد أئمة الية لانه مال تجارة فوجب فيه زكاة التجارة كالمائة

ولنا ان زكاة العشر أحظ للفقراء فان العشر أعظم من ربع العشر فيجب تقديم ما فيه الحظ ، ولأن الزيادة على ربع العشر قد وجد سبب وجوبها فتجب ، وفارق زكاة السوم المعددة للتجارة لان

(فصل) فان كانت عنده ماشية للتجارة نصف حول فتبنيها الاسامة وقطع نية التجارة اقطع حول التجارة واستأنف حولاً كذلك . قال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي : لأن حول التجارة اقطع بنية الاقتناء . وحول السوم لا يفتني على حول التجارة والاشبه بالدليل أنها متى كانت سائمة من أول الحول وجبت الزكاة فيها عند غنائه ، وهذا يروى نحوه عن اسحاق لأن السوم سبب لوجوب الزكاة وجد في جميع الحول خالياً عن مدارض ~~حسبت~~ به الزكاة كالأول لم ينو التجارة ، أو كما لو كانت السائمة لا يتلصق نصيباً باقية

بمستثناة به . قال (وإذا كان في مسكنه نصاب للزكاة فأنجز فيه فتنس أدنى زكاة الاصل مع الخفاء إذا حال الحول)

وجائزه أن حول الخفاء مبني على حول الاصل لأنه تابع له في الملك فتنبهه في الحول كالسخال والنتاج ، وهذا قول مالك واسحاق وأبو يوسف ، وأما أبو حنيفة فإنه يبني حول كل مستفاد على حول جنسه غداً . كان أو غيره . وقال الشافعي : إن نقصت الفائدة قبل الحول لم يبين حولها على حول النصاب واستأنف لها حولاً لقوله عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ولا أنها فائدة تامة لم تتولد مما عنده فلا يس على حوله كما لو استفاد من غير الربح ، وإن اشترى سلعة بنصاب فزادت قيمتها عند رأس الحول ، فإنه يضم الفائدة ويركي عن الجميع بخلاف ما إذا باع السلعة قبل الحول بأكثر من نصاب فإنه يركي عند رأس الحول عن النصاب ويستأنف الزيادة حولاً

ولنا أنه غداً جار في الحول تابع لأصله في الملك فحكم مضموماً إليه في الحول كالنتاج وكأول لم ينض ، ولأنه ممن عرض نجح زكاة بعضه ويضم إلى ذلك البعض قبل البيع فيضم إليه بعده بعض النصاب ولا له لو بقي عرضاً ركي جميع القيمة ، فإذا نض كان أولى لأنه يصير متحققاً ، ولأن هذا الربح

(فصل) وإذا حال حول أدنى زكاة الاصل وانما لأنه تابع له في الملك فتنبهه في الحول كالسخال والنتاج ، وهذا قول مالك واسحاق وأبو يوسف ، وأما أبو حنيفة فإنه يبني حول كل مستفاد على حول جنسه غداً وغيره . وقال الشافعي : إن نقصت الفائدة قبل الحول لم يبين حولها على حول النصاب ، ويستأنف لها حولاً لقوله عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ولا أنها فائدة تامة لم تتولد مما عنده فتنس المستفاد من غير الربح . وإن اشترى سلعة بنصاب فزادت قيمتها عند رأس الحول فإنه يضم الفائدة ويركي عن الجميع بخلاف ما إذا باع السلعة قبل الحول

ولنا أنه غداً جار في حول تابع لأصله في الملك فضم إليه في الحول كالنتاج وكأول لم ينض ولأنه ممن عرض نجح زكاة بعضه يضم إليه الباقي قبل البيع فضم إليه بعده بعض النصاب ولأنه لو بقي عرضاً ركي جميع القيمة ، فإذا نض كان أولى لأنه يصير متحققاً والحديث فيه مقال وهو مخصوص

كان تابعاً للأصل في الحول كأول لم ينض فنضه لا يغير حوله ، والحديث فيه مقال وهو مخصوص بالنتاج وبما لم ينض ففيس عليه

(فصل) وإن اشترى للتجارة ما ليس بنصاب فتنس حتى صار نصيباً لفائدة الحول من حين صار نصيباً في قول أكثر أهل العلم . وقال مالك . إذا كانت له حصة دنائير فأنجز فيها لخال عليها الحول وقد بلغت ما يجب فيه الزكاة يركبها

ولنا أنه لم يحل الحول على نصاب فلم نجح فيه الزكاة كأول نقص في آخره

(فصل) وإذا اشترى للتجارة شفعاً بألف خال الحول وهو ياروي ألفين فعليه زكاة ألفين ، فإن جا الشفعم أخذه بألف لأن الشفعم إنما يأخذ بالمال لا بالقيمة والزكاة على المشتري لأنها وجبت وهو في ملكه ، ولو لم يأخذه الشفعم لكن وجب به عيماً فرداه يأخذ من البائع ألفاً ، ولو انكسرت المسألة فاشترى بألفين وحال الحول وقيمتها ألف فعليه زكاة ألف يأخذه الشفعم إن أخذه وبرده بالعيب بألفين لأنها الثمن الذي وقم البيع به

(فصل) وإن دفع إلى رجل ألفاً مضاربة على أن يربح ينصبا لخال الحول وقد صار ثلاثة آلاف فعل رب المال زكاة ألفين لأن ربح التجارة حوله حول أصله . وقال الشافعي في أحد قولي به : عليه زكاة الجميع لأن الاصل له والربح غداً ماله ولا يصح لأن حصة المضارب له وليست ملكاً لرب المال بدليل أن المضارب المطالبة بها ولو أراد رب المال دفع حصته إليه من غير هذا المال لم يلزمه قبوله ، ولا نجح على الانسان زكاة ذلك غيره ، ولأن رب المال يقول : حصتك أيها العامل مترددة بين أن تسلم فتكون لك أو تنكف فلا تكون لي ولا لك فكيف يكون علي زكاة ما ليس لي وجه ما ، وقوله : إنه غداً ماله قلنا لك أنه لغيره فلم نجح عليه زكاة كالأول وبنتائج شتمه لغيره . إذا ثبت هذا بالنتاج وبما لم ينض ففيس عليه .

(فصل) وإذا اشترى للتجارة شفعاً مشفوعاً بألف خال الحول وهو يساوي ألفين فعليه زكاة ألفين فإن جا الشفعم أخذه بألف لأن الشفعم إنما يأخذ بالمال لا بالقيمة ، والزكاة على المشتري لأنها وجبت في ملكه ولو لم يأخذه الشفعم لكن وجد للمشتري به عيماً فرداه يأخذ من البائع ألفاً ، ولو اشترى بألفين وحال الحول وقيمتها ألف فعليه زكاة ألف يأخذه الشفعم إن أخذه وبرده بالعيب بألفين لأننا الثمن الذي وقم به البيع .

(فصل) وإذا دفع إلى رجل ألفاً مضاربة على أن يربح ينصبا لخال الحول وهو ثلاثة آلاف فعلى رب المال زكاة ألفين لأن ربح التجارة حوله حول أصله على ما بيننا ، وقال الشافعي في أحد قولي به : عليه زكاة الجميع لأن الاصل له والربح غداً ماله ولا يصح ذلك لأن حصة المضارب له وليست ملكاً لرب المال بدليل أن المضارب المطالبة بها ولو أراد رب المال دفع حصته إليه من غير هذا المال لم يلزمه

فانه يخرج الزكاة من المال لانه من مؤنته فكان منه كؤنة حله ويحسب من الربح لانه وقاية لرأس المال وأما العامل فليس عليه زكاة في حصته حتى يقسما ويستأنف حولا من جينته . نص عليه احمد في رواية صالح وابن منصور قتل : فاذا احتسبا بركي المضارب اذا حال الحول من حين احتسابه لانه علم ماله في المال ، ولانه اذا انضم بعد ذلك كانت الوضعية على رب المال ، يعني اذا اقتسما لان القسمة في الغالب تكون عند الخاسرة . وقال أبو الخطاب : يحتسب حوله من حين ظهور الربح ، يعني اذا كمل نصيبا إلا على قول من قال : إن الشركة تؤثر في غير الماشية ، قال ولا يجب اخراج زكاته حتى يقبض المال لان العامل بملك الربح بظهوره ، فاذا ملكه جرى في حوله الزكاة ، ولان من أعتنا أن في المال الضال والمقصود والدين على مالم الزكاة وإن كان رجوعه إلى ملك يده مظلوما كذا هونا ولنا أن ملك المضارب غير تام لانه يعرض أن تنقص قيمة الاصل أو يخسر فيه وهذا وقاية له ولهذا منع من الاختصاص به والتصرف فيه بحق نفسه فلم يكن فيه زكاة كمال لملكه يؤكد هذا أنه لو كان ملكا تاما لاختص برحمه ، فهو كان رأس المال عشرة فأخبر فيه فربح عشرين ، ثم أخبر فربح ثلاثين لكانت الخمسون التي ربحها بينهما نصفين ، ولو لم يملكه بمجرد ظهور الربح ملك من العشرين الأولى عشرة واخترت برحمه وهي عشرة من الثلاثين وكانت العشرين الباقية بينهما نصفين فيملك المضارب ثلاثين ولرب المال ثلاثون كما لو اقتسما العشرين ثم خلطاهما، وفارق المقصود والضال فان الملك فيه ثابت تام إنما حيل بينه وبينه بخلاف مسألتنا ، ومن أوجب الزكاة على المضارب فانما يوجبها عليه اذا حال الحول من حين تبلغ حصته نصيبا بغيره أو بضمها إلى ما عنده من جنس المال أو من الأمان إلا على الرواية التي تقول إن لشركة تأثيراً في غير السائمة وليس عليه اخراجها قبل القسمة كالدين لا يجب الاخراج منه قبل قبضه ، وإن أراد اخراجها منه قبل القسمة لم يجوز لأن الربح وقاية لرأس المال ، ويحتمل أن يجوز لانها دخلا على حكم الاسلام ومن حكه وجوب الزكاة واخراجها من المال

قبوله ، ولا يجب على الانسان زكاة ملك غيره ولان رب المال يقول حصتك أيها العامل مترددة بين أن تسلم فتكون لك أو تملك فلا تكون لي ولأنك كيف يجب على زكاة ما ليس لي بوجهاً وقوله إنها غدا ماله قلنا إلا أنه لغيره فلم تجب عليه زكاة كما لو وهب نتاج سائده لغيره

اذا ثبت هذا فانه يخرج الزكاة من المال لانه من مؤنته فكان منه كؤنة حله ، ويحتسب من الربح لانه وقاية لرأس المال كذلك ذكره شيخنا في كتاب المغني ، وقال في كتاب الكافي تحت الزكاة من حصته رب المال لانها واجبة عليه تخبت من نصيبه كدينه ، فاما حصته المضارب فمن أوجبها لم يجوز اخراجها من المال لان الربح وقاية لرأس المال ، ويحتمل أن يجوز لانها دخلا على حكم الاسلام

(فصل) وإذا أذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في إخراج زكاته أو أذن رجلان غير شريكين كل واحد منهما للآخر في اخراج زكاته فأخرج كل واحد منهما زكاته وزكاة صاحبه معاً في حال واحدة ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه لأن كل واحد منهما أنزل من طريق الحكمين الزكاة لأخراج . وعليه الزكاة زكاته بنفسه ، ويحتمل أن لا يقضن إذا لم يميز بأثر إخراج صاحب إذا قلنا أن التوكيل ينزل قبل الحكم ينزل للموكل أو بعونه ويحتمل أن لا يقضن وإن تمنا أنه ينزل لانه غره بتسليطه على الاخراج وأمره بطلبه بطلبه اخراجه فكان خطر التفريط عليه كما لو دهره بجره تمهوها أحسن ان شاء الله تعالى . وعلى هذا إن علم أحدهما دون الآخر فعلى العالم الضمان دور الآخر . فاما إن أخرجهما أحدهما قبل الآخر فعلى هذا الوجها ضمان على واحد منهما اذا لم يعلم ، وعلى الاول على الثاني الضمان دون الاول

﴿ باب زكاة الدين والصدقة ﴾

الصدقة هي الصدقات وجعها صدقات قال الله تعالى (وآتوا النساء صدقاتن نحلة) وهي من جملة الدين وحكمها حكمها ، وأما أفردتها بالذكور لاشتمالها باسم خاص

﴿ مسألة ﴾ قال (وإذا كان معه مائتا درهم وعليه دين فلا زكاة عليه)

وجه ذلك أن الدين ينفع وجوب الزكاة في الاموال الباطنة رواية واحدة وهي الأمان وعروض التجارة ، وبه قال عطاء وسليمان بن يسار وميمون بن مهران والحسن والنخعي والليث ومالك والثوري والاوزاعي وإسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي . وقال ربيعة وحماد بن أبي سليمان والشافعي في حديث قوله لا يجزم الزكاة لانه حر . ملك نصيبا حولا فوجب عليه الزكاة كن لا دين عليه

ولنا ما روى أبو عبيد في الاموال : حدثنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان بن عفان يقول : هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤده حتى يخرجوا زكاة أموالكم . وفي رواية فمن كان عليه دين فليقبض دينه وليترك بقية ماله ، قال ذلك بمحض من الصحابة فلم ينكروه فدل على اتقانهم عليه ، وروى أصحاب مالك عن عمر بن مهران عن شعاع عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « إذا كان رجل ألف درهم وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه » وهذا نص ولان النبي ﷺ قال « أمرت أن أأخذ الصدقة من أغنيائكم فأردها في فقرائكم » فدل على انها إنما تجب على الأغنياء ولا تدفع إلا إلى الفقراء ، وهذا بمن يحل له أخذ الزكاة فيكون فقيراً فلا

ومن حكه وجوب الزكاة واخراجها من المال ولاصحاب الشافعي في هذه المسئلة نحو ما ذكرنا
﴿ مسألة ﴾ (وإذا أذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في اخراج زكاته أو أذن رجلان غير

نحب عليه الزكاة لانها لا توجب الا على الاشياء. نخبر وقوله عليه السلام « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ويخالف من لا دين له عليه فانه غني تلك نصبا ، بحق هذا أن الزكاة إنما وجبت مواردا للفقراء ، وشكر لعملة الغنى ، والدين محتاج القضاء ، ومنه كحاجة الفقير أو لئلا يندرس من الحكمة تعطيل حاجة المال لمساعدة غيره ولا حصل له من الغنى ما يقتضي الشكر بالأخراج ، وقد قال النبي ﷺ « أبدا بنفسك ثم من تعول » (فصل) فأما الاموال الظاهرة وهي السائمة والحبوب والثمار فروى عن أحمد أن الدين يمنع الزكاة أيضا فلماذا ذكرناه في الاموال الباطنة . قال أحمد في رواية إسحق بن إبراهيم يمتدني ، بالدين فيقتضيه ثم ينظر ما بقي منه بعد إخراج النفقة فيزكي ما بقي ولا يكون على أحد دينه أكثر من ماله صدقة في إيل أو بقر أو غنم أو زرع ولا زكاة وهذا قول عطاء . والحسن وسليمان وميمون بن مهران والنخعي والثوري والليث إسحق لعموم ما ذكرنا وروى أنه لا يمنع الزكاة فيها وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي ، وروى عن أحمد أنه قال : قد اختلف ابن عمر وابن عباس فقال ابن عمر يخرج ما استندان أو أنفق على غمرته وأهله وزكي ما بقي . وقال الآخر يخرج ما استندان على غمرته وزكي ما بقي وإليه ذهب أن لا يزكي ما أنفق على غمرته خاصة وزكي ما بقي ، لأن المصدق إذا جاء فوجد إيل أو قرأ أو غنما لم يسأل أي شيء ، على أصحابنا من الذين ليس المال هكذا . فلي هذه الزوايا لا يمنع الدين الزكاة في الاموال الظاهرة إلا في الزرع والثمار فيما استندان للاتفق عليها خاصة وهذا ظاهر قول الحنفي لأنه قال في الخارج يخرج ما بقي جمعه كلدين على الزرع . وقول في الماشية للزهرية يؤدي منها إذا لم يكن له مال يؤدي عنها فأوجب الزكاة فيها مع الدين . وقال أبو حنيفة : الدين الذي تنوجه فيه المطالبة يمنع في سائر الاموال إلا الزرع والثمار بناء منه على أن الواجب فيها ليس بصدقة والفرق بين الاموال الظاهرة والباطنة أن تعلق الزكاة بالظاهرة أكد لظهورها وتعلق قلوب الفقراء بها ولهذا يشرع إرسال من يأخذ صدقة منهم أو ربها ، ركن النبي ﷺ يبعث السعاة فيأخذون الصدقة من أوليائها وكذلك الخلفاء بعده وعلى منعها فانهم أبى بكر الصديق رضي الله عنه ولم يأت عنه أنهم استكروا أحدا على صدقة الصلوات ولا طالبوه بها إلا أن يأتي بها طوعا ولأن السعاة يأخذون زكاة ما يجدون ولا يسألون عما على صاحبها من الذين فذل على أنه لا يمنع زكاتها ولأن تعلق المطالب الفقراء بها أكثر ، والخالصة إلى حفظها أوفر ، فتكون الزكاة فيها أركد

(فصل) وأما يمنع الدين الزكاة إذا كان يستغرق النصاب أو ينقصه ولا يجد ما يقتضيه به سوى النصاب أو مالا يستغني عنه مثل أن يكون له عشرون مثقالا وعليه مثقال أو أكثر أو أقل مما يتنص به النصاب إذا قضاه به ولا يجسد له قضاء من غير النصاب ، فإن كان له ثلاثون مثقالا وعليه عشرة فعليه زكاة بعشرين ، وإن كان عليه أكثر من عشرة فلا زكاة عليه ، وإن كان عليه خمسة فعليه الشريكين كل واحد منهما الآخر في إخراج زكاته فأخرج كل واحد منهما زكاة صاحبه

زكاة خمسة وعشرين ، ولو أن له مائة من الغنم وعليه ما يقابل ستين فعليه زكاة الأربعين فإن كان عليه ما يقابل إحدى وستين فلا زكاة عليه لأنه ينقص النصاب ، وإن كان له مائة من جنسين وعليه دين جمعه في مقابلة ما يقتضيه منه ، فلو كان له خمس من الإبل ومائتا درهم كانت عليه سلما أو دية ونحو ذلك مما يقتضي بالإبل جعلت الدين في مقابله ووجبت عليه زكاة الدرهم ، وإن كان أثلفها أو غصبها جعلت قيمتها في مقابلة الدرهم لأنها تقضى منها ، وإن كانت قرصا خرج على الوجهين فيما يقتضيه من فان كانت إذا جعلناها في مقابلة أحد المائتين فضلت منها فضلة تنقص النصاب الآخر ، وإذا جعلناها في مقابلة الآخر لم يغفر منها شيء . كرجل له خمس من الإبل ومائتا درهم وعليه ست من الإبل قيمتها مائتا درهم فإذا جعلناها في مقابلة المائتين لم يغفر من الدين شيء . ينقص نصاب السائمة ، وإذا جعلناها في مقابلة الإبل فضلت منها بقص نصاب الدرهم أو كانت بالعكس مثل أن يكون عليه مائتان وخمسون دأعما وله من الإبل خمس أو أكثر تساوي الدين أو تغفل عليه جعلنا الدين في مقابلة الإبل هاهنا وفي مقابلة الدرهم في الصورة الأولى لأن له المال ما يقتضيه به الدين سوى النصاب ، وكذلك لو كان عليه مائة درهم وله مائتا درهم وتسع من الإبل ، فإذا جعلناها في مقابلة الإبل لم ينقص نصابها لكون الأربع لثلاثة عنه تساوي المائة وأكثر منها ، وإن جعلناها في مقابلة الدرهم سقطت الزكاة منها فجعلناها في مقابلة الإبل كما ذكرنا في التي قبلها ولأن ذلك أحفظ للفقراء . وذكر القاضي نحو هذا فانه قال : إذا كان النصابان زكويين جعلت الدين في مقابلة المالحظ لهما كين في جمعه في مقابله ، وإن كان من غير جنس الدين . فإن كان أحد المائتين لا زكاة فيه والآخر فيه الزكاة كرجل عليه مائتا درهم وله مائتا درهم وعروض للثنية تساوي مائتين فقال القاضي يجعل الدين في مقابلة العروض وهذا مذهب مالك وأبي عبيد . قال أصحاب الشافعي وهو مقتضى قوله لانه مالك لماثنتين زائدة عن مبلغ دينه فوجبت عليه زكاتها كما لو كان جميع ماله جنبا واحدا ، وظاهر كلام أحمد رحمه الله أنه يجعل الدين في مقابلة ما يقتضيه منه فانه قال في رجل عنده ألف وعليه ألف وله عروض بألف إن كانت العروض للتجارة زكاه وإن كانت لغیر التجارة فليس عليه شيء . وهذا مذهب أبي حنيفة ويحكي عن الليث بن سعد . لأن الدين يقتضي من جنسه عند انتفاع الدين في مقابله أولى كما لو كان النصابان زكويين ، ويحتمل أن يجعل كلام أحمد هاهنا على ما إذا كان العرض تتعلق به حاجته الأصلية ولكن بغير فاضلا عن حاجته فلا يلزمه صرفه في وفاة الدين لأن الحاجة أهم ولذلك لم تجب الزكاة في الحلي المعد للاستعمال ويكون قول القاضي محمولا على من كان العرض فاضلا عن حاجته وهذا أحسن لأنه في هذه الحال مالك لنصاب فاضل عن حاجته وقضاء دينه فزمت زكاته كما لو لم يكن عليه دين . فأما إن كان عنده نصابان زكويين وعليه دين من غير جنسها ولا يقتضي من أحدهما

معها في حال واحدة ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه لأن كل واحد منهما اعزل من طريق الحكم

فانك تجده في مقابلة ما لحظ للسالكين في جملة في مقابلة

(فصل) إذا دأب الله كالنكارة والنذر فيه وجبان: أحدهما يمنع الزكاة كدين الآدمي لانه دين يجب قضاءه فهو كدين الآدمي يدل عليه قول النبي ﷺ «دين الله أحق أن يقضى» والآخر لا يمنع لأن الزكاة أكد منه تعاقبا بالعين فهو كزكش الجنابة وينافق دين الآدمي لتأكده وتوجه المطالبة به، فان نذر الصدقة معين فقال له علي أن تصدق بهذه المائتي درهم إذا حال الحول. فقال ابن عقيل يخرجها في النذر ولا زكاة عليه لأن النذر أكد ليعتق بالعين والزكاة تخفف فيها، ويحتمل أن تلزمه زكاتها ونحوه الصدقة بها إلا أن ينوي الزكاة بقدرها ويصكون ذلك صدقة تجزئه عن الزكاة لكون الزكاة صدقة وسائرها يكون صدقة لذوره وليس بزكاة، وإن نذر الصدقة ببعضها وكان ذلك البعض قدر الزكاة أو أكثر فعلى هذا الاحتمال يخرج للنذور وينوي الزكاة بقدرها منه. وعلى قول ابن عقيل يحتمل أن تجب الزكاة عليه لأن النذر إنما تعاقب بالبعض بعد وجود سبب الزكاة وتعم شرطه فلا يمنع الوجوب لكون الحول متسعا لها جميعا، وإن كان للنذور أقوم من قدر الزكاة وجب قدر الزكاة ودخل النذر فيه في أحد الوجهين، وفي الآخر يجب اخراجها جميعا.

(فصل) إذا قلنا لا يمنع الدين وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة فحجر الحاكم عليه بعد وجوب الزكاة لم يملك اخراجها لأنه قد انقطع تصرفه في ماله، وإن أقرها بعد الحجر لم يقبل إقراره وكانت عليه في ذمته كدين الآدمي، ويحتمل أن تسقط إذا حجر عليه قبل أدائها كولو تلف ماله، فإن أقر الغرماء بوجوب الزكاة عليه أو ثبت بيينة، أو كان قد أقر بها قبل الحجر عليه وجب اخراجها من المال فإن لم يخرجوها فلعليهم أنها

(فصل) وإذا جنى العبد للمعد للجماعة جنابة تعلق إرثها برقبته منع وجوب الزكاة فيه إن كان ينقص النصاب لانه دين، وإن لم ينقص النصاب منع الزكاة في قدر ما يقابل الارش

﴿مسئلة﴾ قال (وإذا كان له دين على ملي، فليس عليه زكاة حتى يقبضه ويؤدي للمغني).

وجلة ذلك أن الدين على ضريين (أحدهما) دين على معترف به بإذله فعلى صاحبه زكاة إلا أنه لا يلزمه اخراجها حتى يقبضه فيؤدي لما مضى، وروي ذلك عن علي رضي الله عنه، وهذا قول الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي. وقال عيان وابن عمر رضي الله عنهما، وجابر ومطاموس والشافعي وجابر بن زيد والحسن وميمون بن مهران والزهري وقادة وحامد بن أبي سفيان والشافعي وإسحاق وأبو عبيد: عليه اخراج الزكاة في الحال وإن لم يقبضه لانه قادر على أخذه والتصرف فيه فلا يخرج زكاة كلوديعة. وقال عكرمة: ليس في الدين زكاة، وروي ذلك عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما لانه غير نام فلم تجب زكاة كعروض القنية

عن الزكاة لاخراج المولى زكاة بنفسه

وروي عن سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني وأبي الزناد بزيكته إذا قبضه لسنة واحدة

ولنا أنه دين ثابت في الذمة فلم يلزمه الاخراج قبل قبضه كما لو كان على معسر، ولأن الزكاة تجب على طريق المواساة وليس من الموانسة أن يخرج مال لا يمتنع به، وأما الوديعة ففيه بمنزلة مالي، لأن المستودع نائب عنه في حفظه وبه كيدته، وأما بزيكته للمضى لانه مملوكه بقدر على الانتفاع به فزكته زكاة كماله أمره

(الضرب الثاني) أن يكون على معسر، أو جاحد، أو مامل به فهذا هل تجب فيه الزكاة على روايتين (أحدهما) لا تجب وهو قول قتادة وإسحاق وأبي ثور وأهل العراق لانه غير مقدور على الانتفاع به أشبهه مال المكتتب (والرواية الثانية) بزيكته إذا قبضه لما مضى وهو قول الثوري وأبي عبيد لما روي عن علي رضي الله عنه في الدين المظنون، قال إن كان صادقا فلا يزك إذا قبضه للمضى وروي نحوه عن ابن عباس. رواها أبو عبيد، ولأنه مملوك يجوز التصرف فيه فوجبت زكاته لما مضى كدين على الملي. وللشافعي قولان كلوازيين، وعن عمر بن عبد العزيز والحسن والبيث والأوزاعي ومالك بزيكته إذا قبضه لعام واحد

ولنا أن هذا المال في جميع الأحوال على حال واحد فوجب أن يساوى في وجوب الزكاة أو سقوطها كسائر الأموال ولا فرق بين كون الغريم يجده في الظاهر دون الباطن أو فيهما

(فصل) وظاهر كلام أحمد أنه لا فرق بين الحال والمؤجل لان البراءة تصح من المؤجل ولولا أنه مملوك لم تصح البراءة منه لكن يكون في حكم الدين على المعسر لانه يمكن قبضه في الحال

(فصل) ولو أقر داره ستين بأربعين ديناراً ملك الأجرة من حين العقد وعليه زكاة جميعها إذا حال عليه الحول لأن ملك المكري عليه تام بدليل جواز التصرف فيها بأنواع التصرفات، ولو كانت جارية كان له وطؤها وكونها بعرض الزوج لا تفسخ العقد لا يمنع وجوب الزكاة كأصداق قبل الفسخ، ثم إن كان قد قبض الأجرة أخرج الزكاة منها، وإن كانت ديناً فهي كالدين معجلاً كان أو مؤجلاً، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يزكها حتى يقبضها ويحول عليه الحول بناء على أن الأجرة لا تستحق بالمقد، وإنما تستحق بانقضاء مدة الإجارة وهذا يذكر في موضعه إن شاء الله تعالى، وعن أحمد رحمه الله رواية أخرى فيمن قبض من أجر عقار نصاً بزيكته في الحال وقد ذكرناه في غير هذا الموضع وحملناه على أنه حال عليه الحول قبل قبضه

(فصل) ولو اشترى شيئاً بعشرين ديناراً، أو أسلم نصاباً في شيء. فحال الحول قبل أن يقبض

ويحتمل أن لا يضمن إذا لم يعلم باخراج صاحبه إذا قلنا إن الوكيل لا يتعزل قبل العلم بزل الموكل

وليس معه شيء، فشرط في قبوله وجوده وعدمه وهذا في حديث أبي بكر . وفي بعض الأقوال : «ومن بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليس عنده إلا ابن لبون» وهذا يشهد بتعين محل النكاح . وإن لم يجد إلا ابنة مخاض معينة فلا انتفال إلى ابن لبون لقوله في الخبر : فإن لم يكن عند بنت مخاض على وجهها ولأن وجودها كعدمها لكونها لا يجوز إخراجها فأشبهه الذي لا يجد إلا مالا يجوز بيعه . به في انتقاله إلى التيمم ، وإن وجد ابنة مخاض أعلا من صفة الواجب لم يجزه ابن لبون . وقد جرد بنت مخاض على وجهها وبخبر بين إخراجها وبين شراء بنت مخاض على صفة الواجب ، وبخبر بعض المذكورة بزيادة سن في غير هذا الموضع ، ولا يجزه أن يخرج عن ابن لبون حقا ولا عن الحقبة جذعا لعدمها ولا وجودها . وقد اتفاه ابن عقيل : يجوز ذلك مع عدمها لأنها أعلا وأفضل ، فثبت الحكم فيها بطريق التيمم .

ولأنه لا يصح قيسهما فيما ولا يصح قياسهما على ابن لبون يمكن بنت مخاض لأن زيادة سن ابن لبون على بنت مخاض ينتج بها من صفات السباع ويرى الشجر بنفسه وبرد الماء ، ولا يوجد هذا في حق بنت لبون لأنها بشر تترك في هذا ، لم يبق إلا مجرد السن فلم يقابل إلا بتوجيه . وقد وجدنا على ثبوت الحكم فيها بطريق التيمم ، قلنا بل على انتقال الحكم فيها بدليل خطاه ، فإن تضمنه بالذكر دونها دليل على اختصاصه بالحكم دونها .

ولأنه دين يستحق قبضه ويجبر المدين على أدائه فوجب فيه الزكاة كدين لغيره . والكتابة يستحق قبضه وللمكتوب الامتناع من أدائه ولا يصح قياسهم عليه لأنه عوض عن مال (فصل) وإن قبضت صدقا قبل الدخول ومضى عليه حول فزكته ثم ملأها الزوج قبل الدخول ورجع عليها بنصفه وكانت الزكاة من النصف الباقي لها . وقد الشافعي في قول يرجع الزوج بنصف الموجود ونصف قيمة المخرج لأنه لو تلف البكر ورجع عليها بنصف قيمته فكذلك إذا تلف البعض . ولنا قوله تعالى (نصف ما فرضتم) ولأنه يمكنه الرجوع في وجه فلم يكن له الرجوع إلى القيمة كما لو لم يتلف منه شيء . ويخرج على هذا إذا تلف كله لعدم إمكان الرجوع في العين ، وإن ملأها صدق قبل الدخول وقبل الإخراج لم يكن لها الإخراج من النصف لأن حق الزوج تعلق به على وجه الشركة والزكاة لاتعلق به على وجه الشركة لكن يخرج الزكاة من غيره أو يقتضاها ، ثم يخرج الزكاة من حصتها فإن ملأها قبل الدخول ملك النصف مشاءه ، وكان حكم ذلك كما لو باعت ناقة قبل الدخول مشاءا وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى .

(فصل) فإن كان الصداق ديناً فأبانت الزوج منه بعد مضي الحول ففيه روايتان أحدهما عليها الزكاة لأنها تغيرت فيه . أشبه ما لو قبضته ، والثانية زكاته على الزوج لأنه ملك ماله عليه فكانت لم يزل ملكه عنه . والأول أصح وما ذكرناه لهذه الرواية لا يصح فإن الزوج لم يملك شيئا وأما

(فصل) وإن أخرج من أعلا من جنسه مثل أن يخرج بنت لبون عن بنت مخاض وحده عن بنت لبون أو بنت مخاض ، أو أخرج عن الجذعة ابنت لبون أو حقتين جاز لا أعلاه خلافاً لما زاد على الواجب من جنسه ما يجزي عنتم غيره فكان مجزياً عنه على أفرادها كما لو كانت الزيادة في العدد . وقد روى الإمام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه بإسنادهما عن أبي بن كعب قال : سألني رسول الله ﷺ مصدقاً فردت برجل فلما جمع لي ماله لم أجد عليه فيه إلا بنت مخاض . قلت : يا رسول الله بنت مخاض فأنها صدقتك ؟ قال : ذاك مالا بين فيه ولا ظهر ، ولكن هذه ناقة فتية عظيمة سببه خذها . قلت : ما أنا بخذ مالم أؤمر به ، وهذا رسول الله ﷺ منك قريب ، فإن أحببت أن تأخذه فدرسه عليه ما عرضت علي فأقبل . فإن قبله منك قبضته ، وإن ردّه عليك رددته . قال : فإني فعل ، فخرج معي وخرج بالناقة التي عرض علي حتى قدسنا على رسول الله ﷺ فقال له يا نبي الله ﷺ : يا رسول الله ! ياخذني مني صدقة مالي ، وإمام الله ما قام في مالي رسول الله ﷺ ولا رسوله قط قبله ، فجمعت له مالي فخرج أن مالي في بنت مخاض وذلك مالا بين فيه ولا ظهر ، وقد عرضت عليه ناقة فتية مسيئة عليه ، يأخذها فأبي وها هي ذه قد جئتكم بها يا رسول الله خذها . قلت رسول الله ﷺ «ذلك الذي وجبت عليك» ، فإن أضرعت بخير أجر الله فيه وقبضته منك . فقال في ذه يا رسول الله قد جئت بها . قل : فأمر رسول الله ﷺ بقبضها ودعا له في ماله بالبركة . وهكذا الحكم إذا أخرج من الواجب في الصفة مثل أن يخرج السمينة مكان الحزيلة ، والنصفية مكان المريضة ، والبركة مكان البنية ، والخامل عن الحوايل ، فأما تقبل منه وتجزئه وله أجر الزيادة .

سئل عنه ثم فوكت في المال لم يقض هذا وجوب زكاة ماضية . ويحتل أن لا تجب الزكاة على واحد قبلاً ، وذكرنا في الزوج . وأما المرأة فلم تقبض الدين أشبه ما لو سقطت غير إقطاعها . وهذا إذا كان الدين مما تجب فيه الزكاة إذا قبضته ، وكل دين على إنسان أبرأه صاحبه منه بعد مضي الحول عليه حكمه حكم الصداق فيما ذكرنا . قال أحمد : إذا وهبت المرأة مهرها لزوجها وقد مضى له عشر سنين فإن الزكاة على المرأة لأن المال كان لها ، وإذا وهب رجل لرجل مالا لم يخل أحول ثم ارتبعت الزكاة والزكاة على الذي كان عنده . وقول في رجل باع شريكه نصيبه من داره لم يعطه شيئاً فلما كان بعد سنة قال ليس عندي درهم فأقضي فأقوله قل عليه أن يزكي لأنه قد ملكه حولا .

(مسألة) (قال الحري : والفقهاء إذا جاء ربحها زكاتها للحول الذي كان الملتقط ممنوعاً عنها)

قد ذكرنا في المال المضاعف روايتين وهذا وعلى مقتضى قول الحري أن الملتقط لو لم يملكها قبل بيعها فإنه زكاة على الملتقط . وإذا جاء ربحها زكاتها لزمانها وإذا كانت ماشية فأما تجب زكاتها إذا كانت سائمة عند الملتقط . فإن علمنا ناز زكاة على صاحبها على ما ذكرنا في المغصوب (م - ٧٧ المغني والشرح الكبير - ج ٢)

(فصل) ويخرج عن مائتين من جنسها على صفها، فيخرج عن البخاني بخنية، وعن العرب عرية، وعن الكرام كربة، وعن السان سينة، وعن اللاتم والمزال لثمة هزيلة. فإن تفرغ عن البخاني عرية بقبية البخنية أو أخرج عن السان هزيلة بقبية السينة جاز لأن تسمية الجنس في المقصود، أجاز هذا أبو بكر وحكي عن القاضي وجه آخر أنه لا يجوز لأن فيه تقويت صفة مقصودة فلم يميز كما لو أخرج من جنس آخر. والصحيح الأول لما ذكرنا وفارق خلاف الجنس فإن الجنس مرعي في الزكاة، ولهذا لو أخرج البعير عن الشاة لم يميز ومع الجنس يجوز إخراج الجبل عن الردي، بقدر خلاف

﴿مسئلة﴾ قال: «فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة»

ظاهر هذا أنها إذا زادت على العشرين والمائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومذهب الأوزاعي والشافعي وإسحاق، والرواية الثانية لا يمتدئ الفرض إلى ثلاثين

(فصل) وزكاتها بعد الحول الأول على الملقط في ظاهر المذهب لأن القطة تدخل في ملكه كإبراث فتصير كسائر ماله يستقبل بها حولا، وعند أبي الخطاب أنه لا يملكها حتى يتدار ذلك وهو مذهب الشافعي وسنذكر ذلك إن شاء الله في باب. وحكى التستاضي في موضع أن القطة إذا ملكها وجب عليه، مثلبا إن كانت مثلية أو قبيتها أن لم تكن مثلية وهو مذهب الشافعي. ومتفق هذا أن لا تحب عليه زكاتها لأنه من فنع الزكاة كسائر الديون. وقال ابن عقيل يحتل أن لا تحب الزكاة فيها لمعنى آخر وهو أن ملكه غير مستقر عليها، ولصاحبها أخذها منه متى وجدها. والمذهب الأول، وما ذكره القاضي يقتضي إلى ثبوت معاوضة في حق من لا ولاية عليه به غيره. واختاره ويتقضي ذلك أن ينع الدين الذي عليه الميراث والوصية كسائر الديون، والأمر بخلافه. وما ذكره ابن عقيل يبطل بما وجهه الأب ولده، وينصف الصادق فإن لها استرجاعه ولا ينع وجوب الزكاة ﴿مسئلة﴾ (ولا زكاة في المالن عليه دين ينقص النصاب إلا في الموائشي والمحبوب في إحدى الروايتين)

وجملة ذلك أن الدين ينع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة ورواية واحدة، وهي الأثمان وعروض التجارة وبه قال عطاء، وسليمان بن يسار والحسن والنخعي والليث ومالك والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي. وقال ربيعة وحامد بن أبي سليمان والشافعي في الجبل لا ينع لأنه حر مسلم ملك نصابا حولا فوجب عليه الزكاة كن لا دين عليه

ومائة فيكون فيها حقة وبنتا لبون وهذا مذهب محمد بن إسحق بن يسار وأبي عبيد، ولما كنت روايتان لأن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة بدليل سائر الفروض ولما قول النبي ﷺ «فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون» والواحدة زيادة وقد جاء معصرا به في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ وكان عند آل عمر بن الخطاب رواه أبو داود والترمذي وقال هو حديث حسن. وقال ابن عبد البر: هو أحسن شيء. روي في أحاديث الصدقات، وفيه: «فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون» وفي لفظ: «ال عشرين ومائة فاذا زادت واحدة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة» أخرجه الدارقطني، وأخرج حديث أنس من رواية إسحق بن راهويه عن الثوري بن إسماعيل عن حماد بن سلمة قال: أخذنا هذا الكتاب من ثمانية عشر عن أنس وفيه: فاذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ولأن سائر ما جعله النبي ﷺ غاية للفرض إذا زاد عليه واحدة تغير الفرض كذا هذا. وقوله لم أت الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة قلنا وهذا ما تغير به واحدة وحدها وإنما تغير بها مع ما قبلها فأشبهت الواحدة الزائدة عن التسعين والسنتين وغيرهما. وقال ابن مسعود والنخعي والثوري وأبو خنيفة إذا زادت الأبل على عشرين ومائة استؤنفت الفريضة

ولما روى السائب بن يزيد قال: سمعت ثمان بن عوف يقول: هذا شهر زكائك فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاه أموانك. رواه أبو عبيد في الأموال، وفي لفظ: من كان عليه دين فليقتض دينه، وليترك بقبية ماله. قال ذلك محض من الصحابة ولا يكرهه فدل على اتفاقهم عليه وروى أصحاب مالك عن عمار بن عمران عن شجاع عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «إذا كان لرجل ألف درهم، وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه» وهذا نص، ولأن النبي ﷺ قال «أمرت أن أخذ الصدقة من أغنيائك»، فأردما في قرارك، فدل على أنها إنما تحب على الأغنياء. ولا تقدم إلى الالف، وهذا ممن يحل له أخذ الزكاة فيكون فقيرا فلا تحب عليه زكاة لأنها إنما تحب على الأغنياء. والخبر، وكذلك قوله عليه السلام «لا صدقة إلا على ظر غني» فأما من لا دين عليه فهو غني بملك النصاب فهو بخلاف هذا بحق هذا أن الزكاة إنما وجبت مواساة الفقراء وشكرًا لنعمة الفتى، والمدين محتاج إلى قضاء دينه كدابة الفقير أو أشد، وليس من الحكمة تعطيل حلية الملك لدفع حاجة غيره وقد قال عليه الصلاة والسلام «أبدأ بنفسك ثم بمن تعول» إذا ثبت ذلك فظاهر كلام شيخنا أنه لا فرق بين الحال والمؤجل لما ذكرنا من الأدلة. وقال ابن أبي موسى إن المؤجل لا ينع وجوب الزكاة لأنه غير مطالب به في الحال

(فصل) فأما الأموال الظاهرة وهي الموائشي والمحبوب والشار ففيها روايتان: أحدها أن الدين ينع وجوب الزكاة فيها لما ذكرنا. قال أحمد في رواية إسحق بن إبراهيم: يبتدي. بالدين

قال الشافعي وقال أبو حنيفة: تسقط لأن من شرطها التبة فسقطت بالردة كالصلاة ولنا أنه حق مال فلا يقطع بالردة كالدين، وأما الصلاة فلا تسقط أبداً، لكن لا يطالب بغيرها لأنها لا تصح منه ولا تدخلها التوبة فإذا عاد وجبت عليه، والزكاة تدخلها التوبة ولا تسقط بالردة كالدين وأخذها الإمام من المعتق، وكذا هبتنا بأخذها بالإمام من ماله كما يأخذها من المسلم المعتق، فإن أسلم بعد أخذها لم يلزمه إذؤها لأنها سقطت عنه بأخذها كما تسقط بأخذها من المسلم المعتق، ويحتمل أن لا تسقط لأن الزكاة عبادة فلا تحصل من غير نية، وأصل هذا مالو أخذها الإمام من المسلم المعتق وقد ذكر في غير هذا، وإن أخذها غير الإمام أو نائبه لم تسقط عنه لأنه لا ولاية له عليه فلا يقوم مقامه بخلاف نائب الإمام، وإن أدها في حال ردته لم تجز له لأنه كالمزور فلا تصح منه كالصلاة

﴿مسئلة﴾ قال (والقطة إذا صارت بعد الحول كسائر ماله المتقط استقبل بها حولاً ثم زكاهما فإن جاء ربهما زكاهما للحول الذي كان المتقط ممنوعاً منها)

ظاهر المذهب أن القطة تلك بعضي حول التعريف واختار أبو الخطاب أنه لا يملكها حتى يختار وهو مذهب الشافعي ويذكر في موضعه إن شاء الله تعالى، ومضى ملكها استأنف حولاً، فإذا مضى وجبت عليه زكاتها، وحكي القاضي في موضع أنه إذا ملكها وجب عليه مثاها إن كانت مثلية، أو قيمتها إن لم تكن مثلية، وهذا مذهب الشافعي ويذكر في موضعه إن شاء الله تعالى، ومقتضى هذا أن لا يجب عليه زكاتها لأنه دين فعم الزكاة كسائر الديون. وقال ابن عقيل: يحتمل أن لا يجب الزكاة فيها لمعنى آخر وهو أن ملكه غير مستقر عليها ونصاحبها أخذها منه متى وجدها والمذهب ما ذكره الخري وما ذكره القاضي يعني أن ثبوت معاوضة في حق من لا ولاية عليه بغير فسخه، ولا اختياره ويتقضى ذلك أن يمنع الدين الذي عليه الميراث والوصية كسائر الديون والأمر بخلافه وما ذكره ابن عقيل يبطل بما رويته الأب لولده ونصف الصداق فإن لها استرجاعه، ولا يمنع وجوب الزكاة فأما ربهما إذا جاء، فأخذها فذكر الخري أنه يزكها للحول الذي كان المانق ممنوعاً منها وهو حول التعريف وقد ذكرنا في الضلار روايتين وهذا من جلته، وعلى مقتضى قول الخري أن المتقط لو لم يملكها مثل من لم ير فإفانها لا زكاة على متقطها، وإذا جاء ربهما زكاهما لزمان كله، وإنما يجب عليه زكاتها إذا كانت ماشية بشرط كونها سائمة عند المتقط، فإن عاها فلا زكاة عليه على ما ذكرنا في المغصوب

﴿مسئلة﴾ قال (والمرأة إذا قبضت صداقها زكته لما مضى)

وجله ذلك أن صداق في الذمة دين للمرأة حكمه كدين الديون على ماضى، إن كان على ملي، به

هذا إن علم أحدهما دون الآخر فعلى العالم الضمان دون الآخر

والزكاة واجبة فيه إذا قبضته أدت لما مضى، وإن كان على معسر أو جاحد فعلى الروايتين، واختار الخري وجوب الزكاة فيه ولا فرق بين ما قبل الدخول أو بعده لأنه دين في الذمة فهو كدين مبيهاً فإن سقط نصفه بطلاقها قبل الدخول، وأخذت النصف فعليها زكاة ما قبضته دون ما لم تقبضه لأنه دين لم تعرض عنه ولم تقبضه فأشبه ما تعذر قبضه فلاس أو جحد، وكذلك لو سقط كل الصداق قبل قبضه لانفاس النكاح بأمر من جنبها فليس عليها زكاة ما ذكرنا، وكذلك القول في كل دين يسقط قبل قبضه من غير استيفاء صاحبه، أو ينس صاحبه من استيفائه، ولما لال الضال إذا ينس منه فلا زكاة على صاحبه، فإن الزكاة ماسة فلا تلزم الماسة إلا بما حصل له، وإن كان الصداق نصاباً لخال عليه الحول ثم سقط نصفه وقبضت النصف فعليها زكاة النصف المتبوض لأن الزكاة وجبت فيه ثم سقطت من نصفه لمعنى اخص به فاختص السقوط به، وإن مضى عليه حول قبل قبضه ثم قبضته كله زكته لذلك الحول، وإن مضى عليه أحوال قبل قبضته ثم قبضته زكته لما مضى كله ما لم يتنص عن النصاب. وقال أبو حنيفة: لا يجب عليها الزكاة ما لم تقبضه لأنه بدل عما ليس بمال فلا يجب الزكاة فيه قبل قبضه كدين الكتانية

ولنا أنه دين يستحق قبضه ويجبر الدين على ادائه فوجب فيه الزكاة كدين المبيع ويفارق دين الكتانية فإنه لا يستحق قبضه، والمكاتب لا يتناع من ادائه، ولا يصح قبضه عليه فإنه عرض عن مال (فصل) فإن قبضت صداقها قبل الدخول ومضى عليه حول فزكته ثم طلقها الزوج قبل الدخول رجع فيها بنصفه وكانت الزكاة من النصف الباقي لها. وقال الشافعي في أحد أقواله: يرجع الزوج بنصف الموجود ونصف قيمة المخرج لأنه لو تلف الكل رجع عليها بنصف قيمته فكذلك إذا تلف البعض ولنا قول الله تعالى (فمنع ما رزقتم) ولأنه يمكنه الرجوع في العين فلم يكن له الرجوع إلى القيمة كما لو لم يتلف منه شيء، ويخرج على هذا ما لو تلف كله فإنه ما أمكنه الرجوع في العين وإن طلقها بعد الحول قبل الاخراج لم يكن له الاخراج من النصاب لأن حق الزوج يتعلق على وجه الشركة والزكاة لم تتعلق به على وجه الشركة لكن يخرج الزكاة من غيره أو يقسمها، فنخرج الزكاة من حصتها، فإن طلقها قبل الحول ملك النصف مشاماً وكان حكم ذلك كما لو باع نصفه قبل الحول مشاماً وقد بينا حكمه (فصل) فإن كان الصداق ديناً فأبترت الزوج منه بعد مضى الحول ففيه روايتان (أحدهما) عليها الزكاة لأنها تصرفت فيه فأشبه ما لو قبضته (والرأوية الثانية) زكاته على الزوج لأنه ملك مملكاً عليه فكأنه لم يزل ملكه، والأول أصح، وما ذكرنا هذه الرواية لا يصح لأن الزوج لم يملك شيئاً وإنما سقط الدين عنه، ثم لو ملك في الحال لم يقبض هذا وجوب زكاة ماضى، ويحتمل أن لا يجب الزكاة على واحد منهما لما ذكرنا في الزوج والمرأة لم تقبض الدين فلم تلزمها زكاة كمن سقط بغير اسقاطها وهذا

﴿مسئلة﴾ (فإن أخرجهما أحدهما قبل الآخر ضمن الثاني نصيب الأول علم أو لم يعلم) لما ذكر

إذا كان الله بن مما تجب فيه الزكاة إذا قبض فلما كان كان مال الزكاة فيه فلا زكاة عليها بحال وكل من على إنسان أبرأه صاحبه منه بعد مضي الحول عليه حكمه حكم الصدقات فيما ذكرنا . قال أحمد : إذا هبت الريح من غير ما يردده على له عشر سنين ، فإن زكاته على المرأة لأن المال كان لها . وإذا وهب رجل لرجل مالا خال الحول ثم ارتجعه الوهاب فليس له أن يرتجعه ، فإن ارتجعه فزكاة على الذي كان عنده ، وقال في رجل باع شريكه نصيبه من داره فلم يعطه شيئاً ، فمأكله بعد سنة قال : ليس عندي درهم فأقاي فأقاي ، قال : عليه أن يرتكي لأنه قد ملكه حولا

«مستة» قال (والماشية إذا بيعت بالخيار فلم ينقض الخيار حتى ردت استقبل بها البائع حولا سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري لأنه تجديد ملك)

ظاهر المذهب أن البيع بشرط الخيار ينقل المال إلى المشتري عقبه ولا يقف على اقتضا الخيار سواء كان خياراً أولاً أو لاحقاً ، وعن أحمد أنه لا ينقل حتى ينقضي الخيار وهو قول مالك . وقال أبو حنيفة : لا ينقل إن كان للبائع ، وإن كان للمشتري خرج عن البائع ولم يدخل في ملك المشتري وعن الشافعي ثلاثة أقوال : قولان كقولنا البائع ، وقول مالك أنه مراعى ، فإن فسخا . ثانياً أنه لا ينقل وإن أمضياه بينما أنه انتقل

ولأنه بيع صحيح فنقل المال عقبه كما لو لم بشرط الخيار ، فإن كان المالك زكياً انقطع الحول بيعه لزوال ملكه عنه ، فإن استرد أو رد عليه استأنف حولا لأنه ملك متجدد حدث بعد زواله فوجب أن يستأنف له حولا كما لو كان البيع مطلقاً من غير خيار ، وهكذا الحكم لو فسخا البيع في مدة المجلس بخياره لا يمنع نقل المال أيضاً فهو كخيار الشرط ، ولو مضى الحول في مدة الخيار ثم فسخا البيع كانت زكاته على المشتري لأنه ملكه ، وإن قلنا بالرواية الأخرى لم يقع المالح بيعه لأن ملك البائع لم يزل عنه ولو حال الحول عليه في مدة الخيار كانت زكاته على البائع ، فإن أخرجها من غيره قاليم بماله ، وإن أخرجها منه بطل البائع في المخرج ، وهي يطل في الباقي على وجهين : على تقرب الصفة ، وإن لم يخرجها حتى سلمه إلى المشتري وانقضت مدة الخيار لم يبع فيه ، وكان عليه الإخراج من غيره كما لو باع ما وجبت الزكاة فيه ، ولو اشترى عبداً قبل هلال شوال ففطرته على المشتري ، وإن كان في مدة الخيار لأنه ملكه ، وعلى لزوم الرواية الأخرى هي على البائع إن كان في مدة الخيار لأنه ملكه ولأنه في مدة الخيار

وهذا على الوجه الأول وعلى الوجه الثاني لأضمان عليه إذا لم يعلم لما ذكرنا والله أعلم

باب صدقة الفطر

قال ابن المنذر : أجمع كل من نحط عنه من أهل العلم على أن صدقة الفطر فرض . وقال إسحاق هو كالأجتماع من أهل العلم ، وزعم ابن عبد البر أن بعض المتأخرين من أصحاب مالك وداود يقولون هي سنة مؤكدة ، وسائر العلماء على أنها واجبة لما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين . متفق عليه ، ولا يخاري والغير والكبير من المسلمين ، وعنه أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبيل خروج الناس إلى الصلاة . وعن أبي سعيد الخدري قال : كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من زبيب ، متفق عليهم . قال سعيد بن السبب وعمر بن عبد العزيز في قوله تعالى (قد أفلح من تزكى) هو زكاة الفطر ، وأضيفت هذه الزكاة إلى الفطر لأنها تجب بالفطر من رمضان . وقال ابن قتيبة : وقيل لها فطرة لأن الفطرة الحسنات ، قال الله تعالى (فطرة الله التي فطر الناس عليها) أي حياته التي جبل الناس عليها ، وهذه يراد بها الصدقة عن البدن والنفس كما كانت الأولى صدقة عن المال . وقال بعض أصحابنا : وهل تدعى فرضاً مع القول بوجودها على روايتين ، والصحيح أنها فرض بقول ابن عمر : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ، ولا جوع العلماء على أنها فرض ، لأن الفرض إن كان الواجب فهي واجبة ، وإن كان الواجب للتأكد فهي مؤكدة يجمع عليها

باب زكاة الفطر

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن صدقة الفطر فرض . قال إسحاق هو كالأجتماع من أهل العلم وحكى ابن عبد البر أن بعض المتأخرين من أصحاب مالك وداود يقولون هي سنة مؤكدة وسائر العلماء على أنها واجبة لما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين . متفق عليه ، ولا يخاري والغير والكبير من المسلمين ، وعنه أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ، وعن أبي سعيد قال كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام ، أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب . متفق عليهم . وقال سعيد بن السبب وعمر بن عبد العزيز في قوله تعالى (قد أفلح من تزكى) هو زكاة الفطر وأضيفت هذه الزكاة إلى الفطر لأنها تجب بالفطر من رمضان قال ابن قتيبة : وقيل لها فطرة لأن الفطرة الحسنات قال الله تعالى (فطرة الله التي فطر الناس عليها) وهذه يراد بها الصدقة عن البدن والنفس ، قال بعض أصحابنا : وهل تدعى فرضاً مع القول بوجودها على

٤٥٨ أحكمه قد السن الواجبة في الزكاة والتي تليها، وضم نصاب إلى آخر (المتني والشرح الكبير)

القاضي لا يمنع هذا كما قلنا في الكفارة فله إخراجها من جاسين لأن الشاة مقام عشرة دراهم فإذا اخبرنا إخراجها عشرة جاز وعمل للمسلم لأن النبي ﷺ خير بين شاتين وعشرين درهماً وهذا قسرت فتجوز به يخاف الجهر والله أعلم بالصواب

(فصل) فإن عدم السن الواجبة والتي تليها كن وجبت عليه جذعة فعدمها وعدم الجذعة وإن البون فقال القاضي يجوز أن ينتقل إلى السن الثالث مع الجهر إن يخرج ابنه البون في الصورة فلا يجوز إخراجها أربع شياه وأربعين درهماً ويخرج ابنه نحاس في الثانية ويخرج معها مثل ذلك وذكرنا أحمد أوما إليه وهذا قول الشافعي، وقال أبو الخطاب لا ينتقل إلى سن تلي الواجب فلما إن انتقل من حقة إلى بنت نحاس أو من جذعة إلى بنت لبون لم يجوز لأن النص ورد بالعدول إلى سن واحدة فيجب الانتصار عليها كما اقتصرنا في أخذ الشياه عن الأول على الموضع الذي ورد به النص هذا قول ابن المنذر ووجه الأول أنه قد جوز الانتقال إلى السن التي تلي مع الجهرات وجوز العدول عن ذلك أيضاً إذا عدم مع الجهرات إذا كان هو الفرض وهاهنا لو كن موجوداً أجزاً أن عدم جاز العدول إلى ما يليه مع الجهرات والنص إذا غلته عدي وعمل بمنه، وعلى مقتضى هذا القول يروح بها الزاني على يديه . والمحدث مخصوص بريح التجارة لأنه تبع له من جنسه أشبه زيادة فيه، في العروض ومن العبد وأجاره

القسم الثاني: أن يكون المستدام من غير جنس النصاب فهذا له حكم فقه لا يمنع إلى ما قدمه في حول ولا نصاب، بل إن كان نصاباً استقبل به حولاً وزكاه والأخلاق في هذا قولهم . العلماء . وروي عن ابن مسعود وابن عباس ومعاوية إن الزكاة تجب فيه حين استفاد . قال أحمد عن غير واحد: يزكيه حين يستفده . وعن الأوزاعي فيمن باع عبده أنه يزكيه حين يقع في يده إلا أن يكون له شهر يعلم يؤخره حتى يزكيه . مع ماله، وجوز العلماء على القول الأول منه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم . قال ابن عبد البر: والخلاف في ذلك شذوذ لم يبرح عليه أحد من العلماء ولا قال به أحد من أهل الفتوى لما ذكرنا من الحديث . وقد روي عن أحمد فيمن باع داراً بعشرة آلاف إلى سنة إذا قبض المالك يزكيه، وهذا محمول من قوله على أنه يزكيه أكره ديناً في ذمة المشتري فيجب على البائع زكاته كزكاة البون . وقد صرح بذلك في رواية بكر بن محمد عن أبيه قال: إذا أكرى عبداً أو داراً في سنة بألف ألفاً له الدراهم وقبضها زكاهما إذا حال عليها الحول من حين قبضها، وإن كانت على المكتري فن يوم وجبت له فيها الزكاة بمئة ألفين إذا وجب له على صاحبه زكاة من يوم وجب له

القسم الثالث: أن يستفيد مالا من جنس نصاب عنده قد افتقد عليه حول الزكاة بسبب مستحل كن عنده أربعين من الفهم مضى عليها بعض الحول فيشتري أو يرث أو يهب مائة فهذا لا يجب في

(المتني والشرح الكبير) المذهب في ضم نصاب إلى آخر في الزكاة ٤٥٩

يجوز العدول عن الجذعة إلى بنت الحماض مع ست شياه أو ستين درهماً ويعدل عن ابنه الحماض إلى الجذعة ويأخذ ست شياه أو ستين درهماً وإن أراد أن يخرج عن الأربع شياه شاتين وعشرين درهماً جاز لأنهما جبرائيل فهما كالشاة شاتين وكذلك في الجهرات الذي يخرج عن فرض المائتين من الأول

البركة حتى يضي عليه حول أيضاً وهذا قول الشافعي، ولا يبيّن الموارث حوله على حول للزور وهو أحد تبرير للشافعي لأنه تجديد ملك، والقول الثاني أنه يبنى على حول موروثه لأن ما كنهه مني على ملك للزور بدليل أنه لو اشترى شيئاً مبيعاً ثم مات قام الموارث مقامه في الرد بالعيب والأول أولى . وفن أبو حنيفة يضمه إلى ما عنده في الحول فزكيهما جميعاً عند علم حول المال الأول الذي كان عنده إلا أن يكون عرضاً من مال موكي . والدليل على ذلك أنه مال يضم إلى جنسه في النصاب فضم إليه في الحول كالنتاج ولأنه إذا ضم في النصاب وهو سبب نضجه إليه في الحول الذي هو شرط أول، ويان ذلك أنه لو كن عنده مائتا درهم مضى عليها بعض الحول فوهب له مائة أخرى قلت الزكاة تجب فيها إذا تم حولها بغير خلاف، ولولا المائتان ما لوجب فيها شيء، فإذا ضمت إلى المائتين في أصل الوجوب فكذلك في وقته، ولأن أفرادها بالحول يافق في تشخيص الواجب في السائمة والمختلف أوقات الواجب والحاجة إلى ضبط أوقات تلك ومعرفة قدر الواجب في كل جزء، ملكه ووجب اقتدر اليسير الذي لا يتمكن من إخراجها ويكرر ذلك وهذا حرج مني بقوله تعالى (وما جعل ميسر في الدين من حرج) وقد اعتبر الشارع ذلك بإيجاب غير الخاس فيا دون خمس وعشرين من المال وفي الأرباب والنتاج إلى حول أصلها متروكاً بدفع هذه النفقة، فدل على أنه علة لذلك فيعنى الحكم إلى محل النزاع

وقد مالك كقول أبي حنيفة في السائمة دفعاً لتشخيص في الواجب وكقولنا في الأمان لعدم ذلك فيها ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول، ورواه ابن ماجه . وروى الترمذي بإسناد عن ابن عمر أنه قال: من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول، ورواه مرفوعاً إلا أنه قال للوقوف أصح . وإنما دفعه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف، ولأنه مع ذلك أصلاً فيعتبر له الحول شرطاً لاستيفاد من غير الجنس، وأما الأرباب والنتاج فلما ضمت إلى أصلها لا يسمي تبين لها ومثولة منها لا ما ذكرتم، وإن سلمنا إن علة ضمها ما ذكرتم من الحرج إلا أن الحرج في الأرباب يكثر ويتكرر في الأيام والساعات ويصير ضبطها، وكذلك النتاج وقد يوجد ولا يشعر به فالتسعة في أتم لكثرة تكرره بخلاف هذه الأرباب المستقلة فإن الميراث والاختتام والانتساب ونحو ذلك يندر ولا يتكرر غالباً فلا يشق ذلك فيه وإن شق فهو دون المشقة في الأولاد والأرباب فيفتح الالتحاق، وقولهم: ذلك حرج، قلنا التيسير فيها ذكرنا أكثر لأن الملك يتخير بين التجهيل والتأخير وهم يلزمونه بالتجهيل، ولا يشك بأن التأخير بين شيئين أسير من تعيين أحدهما، لأنه

٤٦٠ أحكام انعقاد الحول وانقطاعه ومنه نقص النصاب في بعضه (المعنى والشرح الكبير)

إذا أخرج من خمس بنات لبون خمس بنات نحاش أو مكن أربع حقائق أربع جذعات جزأ في بعض الجبر أن درهم وبعض شيها. ومتى وجد سناً تلي الواجب لا يجوز العدول إلى السن لا تنبأ لأن السن عن السن التي تلي له السن الأخرى بدل ولا يجوز مع إمكان الأصل فإن عدم الحقة وأية البيروني

حينئذ يختار أيسرها عليه ، وأما ضمه إليه في النصاب فلأن النصاب معتبر لحصول الغنى وقد حصل الغنى بالنصاب الأول بحول معتبر لاستحالة المال ليحصل أداء الزكاة من الربح ، ولا يحصل ثقت بمرور الحول على أصله فوجب أن يعتبر له الحول

(مسئلة) (وإن ملك نصاباً صغيراً انعقد عليه الحول من حين ملكه ومنه لا يعقد حتى يبلغ سناً يجزي منه في الزكاة) .

الرواية الأولى هي المشهورة في المذهب لعدم قوله عليه السلام « في خمس من الأبل سنة » ولأن السخال تعد مع غيرها فتعد منفردة كلاميات .

والرواية الثانية : لا يعقد عليه الحول حتى يبلغ سناً يجزي منه في الزكاة وهو قول أبي حنيفة ، وحكي عن الشعبي لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال « ليس في السخال زكاة » ولأن السن لم يتغير به الفرض فكان نقصاً ، تأثير في الزكاة كأعداد ، والأولى أولى ، والمحدث يرويه جابر وهو ضعيف عن الشعبي مرسلان يمكن حمله على أنه لا يجب فيها قبل حلول الحول والعدد تزيد بزيادته بخلاف السن ، فإذا قلنا بالرواية الثانية وماتت الأمهات كلها بالإلحاد لم ينقطع الحول ، وإن ماتت كلها انقطع ، وقال ابن عثيمين إذا كانت السخال لأنا كل المرعى بل تشرب اللبن الحلو لم لا يجب فيها الزكاة لعدم تحقق السوم فيها واحتل أن يجب لأمهات تبع للأمهات كما تقدم في الحول

(مسئلة) (ومتى نقص النصاب في بعض الحول أو بانه أو أبده بغير جنسه انقطع الحول)

وجرد النصاب في جميع الحول شرط لوجوب الزكاة فإن نقص الحول نقصاً يسيراً ، قال أبو بكر ثبت أن نقص الحول ساعة أو ساعتين معفو عنه ، وقال شيخنا في كتاب الكافي : إن نتجت واحدة ثم هلكت واحدة لم ينقطع الحول ، وإن خرج بعينها وهلكت الأخرى قبل خروج بقينها انقطع الحول لأنه لا يثبت لها حكم الوجود في الزكاة حتى يخرج جميعها وقال القرافي إن كان التنازع والموث حصلاً في وقت واحد لم تنقطع الزكاة لأن النصاب لم ينقص وإن تقدم المرات المتنازع سقطت الزكاة وظاهر قولها أنه لا يعمى عن النقص في الحول وإن كان يسيراً لعدم قوله عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ويجوز أن يحمل كلام أبي بكر على أنه أراد النقص في طرف الحول فيكون كتنقص النصاب حبه أو حبيتين والله أعلم . وقال بعض أصحابنا : إن نقص الحول أقل من يوم لا يؤثر لأنه يسير أشبه الحبة والميتين ، وظاهر الحديث يقتضي التأخير وهو أولى إن شاء الله تعالى

(فصل) (ومتى باع النصاب في أثناء الحول أو أبده بغير جنسه انقطع حوله الزكاة واستأنف)

(المعنى والشرح الكبير) حكم من قطع النصاب فراراً من الزكاة ٤٦١

الزكاة ، وأية النقص وكان الواجب الحقة لم يجز العدول إلى بنت النقص وإن كان الواجب أية بين لم يجز إخراج المذقة والله أعلم

حولا لما ذكرنا من الحديث ولا عمل في ذلك خلافاً إلا أن يدل ذهباً بقصة أو قصة بذهب فانه مبني على الزوالين في ضم أحدهما إلى الآخر أحدهما بضم لا نعلم أحدهما على حوله الآخر الجنايات وفي الشفقات فيها كمال الواحد فعل هذا لا ينقطع الحول :

والرواية الثانية لا يضم أحدهما إلى الآخر لأنها جنسان في باب الربا فلم يضم أحدهما إلى الآخر كالتبر والتزيب فعل هذا ينقطع الحول ، ولا يبنى أحدهما على حوله الآخر كالحسين من الماشية (مسئلة) (إلا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة عند قرب وجوبها فلا تسقط)

وكذا لو أنفق جزءاً من النصاب لينقص النصاب تسقط عنه الزكاة لم تسقط وتؤخذ منه في آخر الحول ، وهذا قول مالك والأوزاعي وابن الماجشون وإسحق وأبي عبيد ، وقال أبو حنيفة والشافعي تسقط عنه الزكاة لأنه نقص قبل تمام حوله فلم يجب فيه الزكاة كالأمر أنقله لحاجته .

ون قوله عز وجل (إنما يلوئهم كابدنا) أحاطنا بالجنة - إلى قوله - فأصبحت كالفسرجم) فعاقبهم أن تمل بذلك الفرارهم من الصدقة ولأنه قصد استعانة نصيب من انعقد سبب استحقاقه فلم يسقط كونه من أمراته في مرض موته ولأنه لما قصد قصداً فاسداً اقتضت الحكمة عقوبته بنقص قصده قبل مودته لاستعجال ميراثه عاقبه الشرع بالمرمان . أما إذا أتته الحاجة فلم يقصد قصداً فاسداً ولم يؤثر ذلك إذا كان عند قرب الوجوب لانه حينئذ مظنة الفرار فان فعل ذلك في أول الحول لم نسب الزكاة لكونه ليس بمظنة للفرار وقيل يجب لما ذكرنا .

(فصل) (وإذا قلنا لا تنقطع الزكاة وحال الحول أخرج الزكاة من جنس المال المبيع دون الوجود لانه الذي وجبت الزكاة بسببه ولوله لم يجب في هذه زكاة .

(فصل) (وإذا باع النصاب فانقطع الحول ثم وجد بالتالي عيباً فرده استأنف حوله الزوال ما كان عليه في الزمان أو كثر وإن حال الحول على النصاب المشتري وجبت فيه الزكاة فإن وجد به عيباً فله إخراج زكاة في الرد سواء قلنا الزكاة تتعلق بالدين أو بالذمة لأن الزكاة لاتعلق بالدين بمعنى استعانة الفقراء بجزء . أمه بل بمعنى تعلق حقهم به كتمكين الأرض بالمال في هذا يرد النصاب وعليه إخراج زكاة من مال آخر فإن أخرج الزكاة من ثم أراد رده ابني على العيب إذا حدث بعيب آخر عند المشتري حل له رد؟ على روايتين ومنه رده فله عوض الشاة المخرجة نحوه عليه بمحضها من الثمن والقول قول المشتري في قيمتها مع عيبه لا غلام إذا لم يكن بيته ، وفيه وجه أن القول قول بائنه لا يبرم عن المبيع فرده والاول أصح لأن الغارم ثمن الشاة المدعاة هو المشتري فان أخرج زكاة من غير النصاب فله الرد وجبها واحداً .

الفريضتين في الابل فانه قياس ، فمن عدم فريضة البقر أو الغنم ووجد دونها لم يميز له اخراجها ، فان وجد أنى منها فأوجب أن يدفعها بثلثها بغير جبر الزكاة منه ، وأن يفضل كخمسها هاهنا غير ماله (فصل) قال الأرم : قلت لابي عبد الله رحمه الله تفسير الأوقاص ما بين الفريضتين قلت له

والرواية الثانية : نها تحب في الذمة وهو اقل من الشاهي واختار الحرفي لان اخراجها من غير النصاب جائز فلم تكن واجبة فيه كزكاة الغنم وانما لو وجب فيه لامتنع المالك من التصرف فيه وللمسكين المستحقون من الزكاة اداء الزكاة من عينه أو فارق شي ، من أحكام ثبوته فيه ولسقطت الزكاة بثلث النصاب من غير تعريض كسقوط ارض الحباية بثلث الجاني ، وفائدة الخلاف فيها اذا كان له نصاب فحال عليه حولان لم يؤد زكاتها وسنذكره ان شاء الله تعالى .

(مسئلة) (ولا يعتبر في وجوبها مكن الاداء)

الزكاة تجب بحولان الحول وإن لم يتمكن من الاداء ، وهذا قول ابو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي ، وقال في الآخر هو شرط وهو قول مالك ، حتى لو أنفقت الماشية بعد الحول قبل امكان الاداء فلا زكاة عليه اذا لم يقصد القرار من الزكاة لانها عبادة ، فاشترط لوجوبها مكن الاداء . كسائر العبادات .

ولنا قول النبي ﷺ « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » فمفهومه وجوبها عليه اذا حل الحول ولانه لو لم يتمكن من الاداء حتى حال عليه حولان وجبت زكاة الحولين ، ولا يجوز وجوب فرضين في نصاب واحد في حال واحدة قياسهم بثلث عليهم فيقال عبادة فلا يشترط لوجوبها مكن الاداء . كسائر العبادات فان الصوم يجب على الجائض والمريض والعاجز عن أدائه ، والصلاة تجب على المغمى عليه والنائم ومن أدرك من أول الوقت جزءاً ثم جن أو حاضت المرأة ثم الفرق بينها أن تلك العبادات بدنية يكفها فعلها بيده فاسقطها تغذر فعلها ، وهذه عبادة مالية يمكن ثبوت الشركة للمساكين في ماله والوجوب في ذمته مع مجزئه عن الاداء . كثرت الديون في ذمة المغلس وتعلقها بماله بجبايته

(مسئلة) (ولا تسقط بثلث المال) انتهى اذا لم يفرط)

المشهور عن أحمد أن الزكاة لا تسقط بثلث المال سواء فرط أو لم يفرط وحكي عنه الميوني أنه ان أنفقت النصاب قبل اتمكن من الاداء سقطت الزكاة . ان تلف بعد لم تسقط ، وحكا ابن المنذر مذهبا لاحد وهو قول الشافعي والحسن بن صالح واسحق وأبي ثور وابن المنذر وبه قال مالك الا في الماشية فانه قال لا شيء فيها حتى يحس الله مدق فان هلك قبل بعبئة فلا شيء عليه وقال ابو حنيفة تسقط الزكاة بثلث النصاب على كل حال الا أن يكون الأمل قد طالع بها فتمه لانه تلف قبل عمل الاستحقاق فسقطت الزكاة كما لو تلفت اخرة قبل الحذاء ولانه تعلق بالعين فسقط بثلثها كدرش الحباية في العبد الجاني ، ومن اشترط اتمكن قال هذه عبادة تتعلق وجوبها بالمال فيسقط فرضها بثلثه قبل امكن أدائها كالخبي ، ومن نذر الاول قال مال وجب في الذمة لم يسقط بثلث النصاب كالدين

كانه ما بين الثلاثين الى الاربعين في البقر وما أشبه هذا قال نعم والسبق مادون الفريضة قلت له كأنه مادون الثلاثين من البقر ومادون الفريضة فقال نعم وقال الشعبي السابق ما بين الفريضتين أيضا قال أحباينا الزكاة تتعلق بالنصاب دون الوقص ومعناه انه اذا كان عنده أكثر من الفريضة مثل

أو فلم يشترط في ضيانه امكان الاداء كشمس المبيع ، فأما الفرة فلا تجب زكاتها في الذمة حتى تحرز لانها في حكم غير النقبوض ولهذا لو تلفت كانت من ضيانه السالم على مادل عليه الخير ، واذا قلنا بوجوب الزكاة في العين فليس هو بمعنى استحقاق جزء منه ولهذا لا يتم التصرف فيه والبيع لا يجب حتى يتمكن من الاداء ، فاذا وجب لم يسقط بثلث المال بخلاف الزكاة فان التمكن ليس بشرط لوجوبها على ما قدمنا قال شيخنا والصحيح ان شاء الله أن الزكاة تسقط بثلث المال اذا لم يفرط في الاداء لانها تيب على سبيل المراساة فلا تجب على وجه يجب أداؤها مع عدم المال ونظر من تجب عليه ولا تعلق بتمام العين فيسقط بثلثها من غير تعريض كالدابة والتعريض ان يمكنه اخرجها فلا يخرجها فان لم يتمكن من اخرجها فليس يفرط سواء كان لعدم المسحق أو لعدم المال أو لكون الفرض لا يوجد في المال ولا يجد ما يشتري أو كان في طلب الشرأ ونحو ذلك ، وإن قلنا بوجوبها بعد اتمكها فلاؤها أداها وإلا أمهل إلى ميسرته وتمكنه من أدائها من غير مضرة عليه ، لانه إذا لم ينظره بدني الايدي الممن فيها أولى فان تلفها ازاد عن النصاب في الساقطة لم يسقط شيء من الزكاة لانها تتعلق بالنصاب دون العفو :

(مسئلة) (وإذا مضى حولان على نصاب لم يؤد زكاتها فعليه زكاة واحدة ان قلنا تجب في العين وزكان ان قلنا تجب في الذمة الا ما كان زكاته الغنم من الابل فان فيه لكل حول زكاة)

إذا كان عنده أربعون شاة مضى عليها ثلاثة أحول لم يؤد زكاتها فعليه شاة واحدة ، ان قلنا تجب في العين لان الزكاة تعلقت في الحول الاول من النصاب بقدرها فلم تجب فيه فيها بعده زكاة لقصة عن النصاب وهذا هو المخصوص عن أحمد في رواية جماعة فانه قال في رواية محمد بن الحكم اذا كانت الغنم أربعين فلها بأنه المصدق عامين فاذا أخذ المصدق شاة فليس عليه شيء في الباقي وفيه خلاف وقال في رواية صالح إذا كان عند الرجل مائة درهم فلها زكاة حتى حال عليها حول آخر يزكها للعام الاول لان هذه تعبر مائتين غير خمسة دراهم وقال في رجل له ألف درهم فلم يزكها ستين زكي في أول سنة وخمسين ثم في كل سنة بحساب ما بقي وهذا قول مالك والشافعي وأبي عبيد فان كان عنده أربعين من الغنم نتجت سخلة في كل حول وجب عليه في كل سنة شاة لان النصاب كل بالسخلة العائدة فلان كان نتاج السخلة بعد وجوب الزكاة عليه استؤنف الحول الثاني من حين نتجت لانه حينئذ كل وإن قلنا إن الزكاة تجب في الذمة وجب عليه لكل حول زكاة ، مثل من له أربعون شاة مضى عليها ثلاثة أحوال لم يؤد زكاتها فعليه ثلاث شياه وكذا من له مائة دينار مضى عليها ثلاثة أحوال لم يؤد زكاتها فعليه سبعة دنانير ونحو لان الزكاة وجبت في ذمته فلم تؤثر في تنقيص

أن يكون عنده ثلاثون من الابل فالزكاة تتعلق بخمسة وعشرين دون الخمسة الزائدة عليها فعلى هذا لو وجبت الزكاة فيها وتلفت الحس الزائدة قبل أن تمكّن من أدائها وقتلنا أن تلتف النصاب قبل أن تمكّن بسقط الزكاة لم يسقط هاهنا مناهي. لأن الثالث لم يتعلق الزكاة به عوان تلفها عشر سقط من

النصاب لكن إن لم يكن له مال آخر يؤدي الزكاة منه احتمل أن تسقط الزكاة في قدرها لأن الدين يمنع وجوب الزكاة ، وقال ابن عقيل لا تسقط الزكاة بهذا الحال لأن الشيء لا يسقط نفسه وقد قدمنا غيره بدليل أن تغير الملاء بالنجاسة في محلها لا يمنع صحة طهارتها وإزالتها به ويعتبر إزالة نجاسة غيرها والاول أولى لأن الزكاة الثانية غير الاولى .

(فصل) فأما ما كانت زكاته الغنم من الابل كل دون خمس وعشرين فإن عليه لكل حول زكاة نص عليه أحمد فقال في رواية الأثرم المال غير الابل إذا أدى عن الابل لم تنقص ذلك لأن الغرض يجب من غيرها فلا يمكن تعلقه بالعين وقال الشافعي في أحد قوله إن الزكاة تنقصه كسائر الاموال فإذا كان عنده خمس من الابل فغنى عليها أحوال فعلى قولنا يجب فيها لكل حول شاة وعلى قوله لا يجب فيها الاشاة واحدة لانها تنقص بوجوب الزكاة فيها في الحول الاول عن خمسة كاملة فلم يجب فيها شيء. كما لو ملك أربعة أجزاء من بعير

ولنا أن الواجب من غير جنس النصاب فلم ينقص به النصاب كالأداء وفارق غيره من للمال ، فإن الزكاة تتعلق وجوبها بيمينه فتقصه كما لو أداء من النصاب . فعلى هذا لو ملك خمسة وعشرين خالت عليها أحوال فعليه لحول الاول بنت مخاض وعليه لكل حول بعده أربع شياه . وإن بلغت قيم الشياه الواجبة أكثر من خمس من الابل

(مسئلة) (وإن كان أكثر من نصاب فعليه زكاة جميعه لكل حول)
إن قلنا نجيب في القيمة ، وإن قلنا نجيب في العين نقص من زكاته لكل حول بقدر نقصه ، وقد ذكرنا شرح ذلك في المسئلة قبلها

(مسئلة) (وإذا مات من عليه الزكاة أخذت من تركته ، فإن كان عليه دين أقسموا بالحصص)
إذا مات من عليه الزكاة أخذت من تركته ولم تسقط بونه ، هذا قول عطاء والحسن والزهري وقادة ومالك والشافعي وإسحق وأبي ثور وابن المنذر . وقال الأوزاعي والليث : تؤخذ من الثلث مقدماً على الوصايا ولا يجاوز الثلث . وقال ابن سيرين والشافعي والبخاري وحاد بن أبي سفيان وأبي والوري وأصحاب الرأي لا يخرج إلا أن يوصي بها فتكون كسائر الوصايا تعتبر من الثلث ويترام بها أصحاب الوصايا لأنها عبادة من شرطها النية فسقطت بموت من هي عليه كالصوم والصلاة ولنا أنه حق واجب تصح الوصية به فلم تسقط بالموت كدين الآدمي ، وبإفراق الصوم بالعادة فانها عبادة تادب دينان لاتصح الوصية بهما . فعلى هذا إذا كان عليه دين وضاق ماله عن الدين

الزكاة خدسها لأن الاعتبار بتلف جزء من النصاب وإنما تلف منها من النصاب خمسة وأما من قال لا تأخير لتلف النصاب في إسقاط الزكاة فلا فائدة في الخلاف عنده في هذه المسئلة فيها أعلم والله تعالى أعلم

باب صدقة البقر

وهي واجبة بالسنة والاجام أما السنة فأروى أبو ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : ما من صاحب ابل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدي زكاتها الا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمن تطاحه بقرها وتطوه وتطوّه باخفاها كما نفدت آخرها عادت عليه أولها حتى يقضى بين الناس متفق عليه . وروى النسائي والترمذي عن مسروق أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً ومن البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة . وروى الامام أحمد بإسناده عن يحيى بن الحكم أن معاذ قال بعثني رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن وأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مسنة قال ففرضوا علي أن آخذ مابين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فأبيت ذلك . وقالت لهم حتى أسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقدمت فأخبرت النبي ﷺ فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مسنة ومن الستين تبيعين ومن السبعين مسنة وتبيعا ومن الثمانين مسنتين ومن التسعين ثلاثة أنبياع ومن المائة مسنة وتبيعين ، ومن المئمة ومائة مسنتين وتبيعا ، ومن العشرين ومائة ثلاث مسنات أو أربعة أنبياع ، وأمرني رسول الله ﷺ أن لا آخذ فيها بين ذلك شيئاً إلا إن بلغ مسنة أو جذاً يعني تبيعاً ، وزعم أن الاوقاف لا تفرض فيها . وأما الاجماع فلا أعلم اختلافاً في وجوب الزكاة في البقر . وقال أبو عبيد : لأنواع الناس يختلفون فيه اليوم ، ولأنها أحد أصناف بهيمة الانعام فوجب الزكاة في سائرهما كالابل والغنم

والزكاة اقتسموا ماله بالحصص كدينون الآدميين إذا ضاق عنها المال ، ويحتمل أن تقدم الزكاة اذا قلنا انها تتعلق بالعين كما تقدم حق الممنه على سائر الغرماء . بشن الزمن لتعلقه به

باب زكاة بهيمة الانعام

(مسئلة) (ولا نجيب إلا في السائمة منها)

والسائمة الزراعية وقد ساتت تسوم سوما اذا رعت ، وأسمتها اذا رعتها ومنه قوله تعالى (فيه تسبون) وذكر السائمة هاهنا احترازاً عن المملوكة والعوالم فانه لا زكاة فيها عند أكثر أهل العلم . وحكي عن مالك أن فيها الزكاة لعموم قوله عليه السلام (في كل خمس شاة) قال أحمد ليس في العوالم زكاة وأهل المدينة يرون فيها الصدقة وليس عندهم في هذا أصل

أن يكون عنده ثلاثون من الابل فإن زكاة تتعلق بخمسة وعشرين دون خمسة عشر فعلى هذا لو وجبت الزكاة فيها ونلت الخس الزائدة قبل أن تموت من أذائها وقبلنا أن تلف النصاب قبل التمكن بسقط الزكاة لم يسقط ما هنا منها شيء. لأن التالف لم يتعلق الزكاة به، وإن تلف منها عشر سقط من النصاب لكن إن لم يكن له مال آخر يؤدي الزكاة منه احتمل أن يسقط الزكاة في قدرها لأن الدين يمنع وجوب الزكاة، وقال ابن عقيل لا تسقط الزكاة بهذا الحال لأن الشيء لا يسقط نفسه. وقد بسقط غيره بدليل أن تعير الماشية بالجملة في محلها لا يمنع صحة طهارتها وإزالة نجاستها به وبمعنى إزالة نجاسة غيرها والاول أولى لأن الزكاة الثمانية غير الأولى.

(فصل) فأما ما كانت زكاته الغنم من الابل كما دون خمس وعشرين فإن عليه لكل حول زكاة نص عليه أحمد فقال في رواية الأثرم المال غير الابل إذا أدى عن الابل لم تنقص ذلك لأن الغرض يجب من غيرها فلا يمكن تعلقه بأعين وقال الشافعي في أحد قوله إن الزكاة تنقصه كسائر الأموال فإذا كان عنده خمس من الابل قضى عليها أحوال فعل قولنا يجب فيها لكل حول شاة وعلى قوله لا يجب فيها الإشارة واحدة نقصت بوجود الزكاة فيها في الحول الأول عن خمسة كاملة فلم يجب فيها شيء. كما لو ملك أربعة أجزاء من بعير.

ولنا أن الواجب من غير جنس النصاب فلم ينقص به النصاب كالأداء وفارق غيره من المال، فإن الزكاة تتعلق وجوبها بدينه فنقصه كما لو أداه من النصاب. فعلى هذا لو ملك خمسة وعشرين لحالت عليها أحوال فعليه للحول الأول بنت مخاض وعليه لكل حول بعده أربع شياه. وإن بلغت قيم الشياه الواجبة أكثر من خمس من الابل

(مسألة) (وإن كان أكثر من نصاب فعليه زكاة جميعه لكل حول)

إن قلنا نجب في الذمة، وإن قلنا نجب في العين نقص من زكاته لكل حول بقدر نقصه لها، وقد ذكرنا شرح ذلك في المسئلة قبلها

(مسألة) (وإذا مات من عليه الزكاة أخذت من تركته، فإن كان عليه دين اقتسموا بالحصص)

إذا مات من عليه الزكاة أخذت من تركته ولم تسقط بموته، هذا قول عطاء، والحسن والأزهري وقادة ومالك والشافعي وإسحق وأبي ثور وابن المنذر. وقال الأوزاعي والليث: تؤخذ من الثلث مقدماً على الوصايا ولا يجازى الثلث. وقال ابن سيرين والشافعي والحنفي وحاد بن أبي سليمان والشافعي والثوري وأصحاب الرأي لا يخرج إلا أن يوصي بها فتكون كسائر الوصايا تعتبر من الثلث وبزاعمها أصحاب الوصايا لأنها عبادة من شرطها البتة فسقطت بموت من هي عليه كالصوم والصلاة ولأنه إن حق واجب تصح الوصية به فلم تسقط بالموت كدين الأدي، وبفارق الصوم والصلاة فأما عبادتان بدنيان لا تصح الوصية بهما. فعلى هذا إذا كان عليه دين وضاق ماله عن الدين

الزكاة خصبها لأن الاعتبار بثلث جزء من النصاب وإنما تلف منها من النصاب خمسة وأما من قال بأن تأثير تلف النصاب في إسقاط الزكاة فلا فائدة في الخلاف عنده في هذه المسئلة فيأ أعلم والله تعالى أعلم

باب صدقة البقر

وهي واجبة بالسنة والاجام أما السنة فأدوى أبو ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال «ممن صاحب ابل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها الا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمن تطاحه بقرونها وتطوؤه باخفاها كلها نفدت أخراها عادت عليه أولها حتى يقضى بين الناس» متفق عليه. وروى النسائي والترمذي عن مسروق أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً ومن البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة. وروى الامام أحمد بإسناده عن يحيى بن الحكم أن معاذاً قال بعثني رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن وأمرني أن أخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مسنة قال فعرضوا علي أن أخذ ما بين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فأبيت ذلك وقالت لهم حتى أسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقدمت فأخبرت النبي ﷺ فأمرني أن أخذ من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مسنة ومن الستين تبيعين ومن التسعين مسنة وتبيعا ومن الثمانين مسنتين ومن التسعين ثلاثة أتباع ومن المائة مسنة وتبعين، ومن العشرة ومائة مسنتين وتبيعا، ومن العشرين ومائة ثلاث مسنات أو أربعة أتباع، وأمرني رسول الله ﷺ أن لا أخذ فيها بين ذلك شيئاً إلا إن بلغ مسنة أو جذعا يعني تبيعاً، وزعم أن الاوقاص لا فريضة فيها. وأما الاجام فلا أعلم اختلافاً في وجوب الزكاة في البقر. وقال أبو عبيد: لأعلم الناس يختلفون فيه اليوم، ولأنها أحد أصناف بهيمة الأنعام فوجبت الزكاة في سائرتها كالابل والغنم

والزكاة اقتسموا ماله بالحصص كدين الادميين اذا ضاق عنها المال، وبمقتل أن تقدم الزكاة اذا قلنا انها تتعلق بالعين كما تقدم حق المرهن على سائر الغرما، بشن الرهن لتعاقبه به

باب زكاة بهيمة الأنعام

(مسألة) (ولا نجب إلا في السائلة منها)

والسائلة الزاوية وقد ساءت تسوم سوماً اذا رعت، وأسمنها اذا رعتها ومنه قوله تعالى (فيه تسبون) وذكر السائلة هاهنا احترازاً من المعلقة والعمال فانه لا زكاة فيها عند أكثر أهل العلم. وحكي عن مالك أن فيها الزكاة لعدم قوله عليه السلام «في كل خمس شاة» قال أحمد ليس في العمال زكاة وأهل المدينة يرون فيها الصدقة وليس عندهم في هذا أصل

مسئلة قال (و ليس فيما دون ثلاثين من البقر مائة صدقة)

وجدة ذلك أنه لا زكاة فيها دون الثلاثين من البقر في قول جمهور العلماء . وحكي عن سعيد بن المسيب وأثره في أنها مائة . في سن خمس سنة ولها عدل بالأبل في الهدي والأشياء التي كانت في الزكاة ولنا ما تقدم من الخبر ولأن نصب الزكاة إنما ثبت بالنصب والتوقيف وليس فيها ذكر أعز ولا توقيف فلا يثبت ، وقيل لهم فليد فأن خمساً وثلاثين من الغنم تعدل خمساً من الأبل في الهدي ولا زكاة فيها ، إذا ثبت هذا فأنه لا زكاة في غير المائة من البقر في قول الجمهور . وحكي عن مالك أن في العوامل والمعلوفة صدقة كذوله في الأبل وقد تقدم الكلام معه ، وروي عن علي رضي الله عنه قال الرازي أحبه عن النبي ﷺ في صدقة البقر قال : وليس في العوامل شيء . رواه أبو داود ، وروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : ليس في البقر العوامل صدقة ، وهذا متبدل يحمل عليه المطلق ، وروي عن علي ومعاذ وجابر أنهم قالوا : لا صدقة في البقر العوامل . ولأن صفة الفداء معتبرة في الزكاة ولا يوجد إلا في المائة

مسئلة قال (وإذا ملك ثلاثين من البقر فأما ما أكثر السنة ففيها تباع أو تبعة إلى تسع وثلاثين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مائة إلى تسع وخمسين ، فإذا بلغت ستين ففيها تسعين إلى تسع وستين ، فإذا بلغت سبعين ففيها تباع ومائة ، وإذا زادت ففي كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مائة)

التباع الذي له سنة ودخل في الثانية ، وقيل له ذلك لأنه يباع أمه ، والمائة التي لها ستان وهي الثنية ولا فرض في البقر غيرها ، وبما ذكر الحرقى ها هنا قال : أكثر أهل العلم منهم الشعبي والسجعي والحسن ومالك والليث والثوري وابن الماجشون والثاني واسحق وأبو عبيد وأبو يوسف

ولنا قوله ﷺ في حديث جاز بن حكيم « في كل مائة في أربعين بنت لبون » فبده بالمائة فدل على أنه لا زكاة في غيرها ، وحديثهم مطلق فيعبد على التقيد . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ « ليس في العوامل صدقة » رواه الدارقطني ، ولأن وصف الفداء معتبر في الزكاة ، والمعلوفة يستقر عليها فادها ولا لها تعدل لانتفاء دون الفداء أشبهت ثياب البذلة إلا أن تكون للتجارة فيجب فيها زكاة التجارة على ما يأتي إن شاء الله

(مسئلة) (وهي التي ترى في أكثر الحول)

متى كانت مائة في أكثر الحول وجبت فيها الزكاة وهذا مذهب أبي حنيفة . وقال الشافعي يعتبر السوم في جميع الحول لأنه شرط في الزكاة أشبه الملك وكل النصاب ولأن العلف مستطع والسوم موجب ، فإذا اجتمع غلب الاستطاع كما لو كان فيها مائة ومعلوفة

وعبد بن الحليس وأبو نور . ومثل أبو حنيفة في ينس الزكيات . فما زاد على الأربعين بحسابه في كل بقرة وبمع عشر سنة فزاد ما جعل الرقص تسعة عشر وهو مختلف . لجمع أوقافها ، فإن بيع أوقافها عشرة عشرة

ولنا حديث يحيى بن الحكم الذي رويناه وهو صريح في محل النزاع وقول النبي ﷺ في الحديث الآخر « في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مائة » يدل على أن الاعتبار بهذين العددين لأن البقر أحد بهيمة الانعام ولا يجوز في زكاتها كسر كائناً الأنواع ، ولا يتفل من فرض فيها بل فرض بغير وقص كائناً الغرض ، ولأن هذه زيادة لا يميز بها أحد المدينين فلا يجب فيها شيء . كما بين الثلاثين والأربعين وما بين الستين والسبعين ومخافة قولهم للأصول أنشدن الوجود التي ذكرناها وعلى أن أوقاف الأبل والغنم مختلفة فجاز الاختلاف هنا

(فصل) وإذا رضي رب المال باعطاء المنة عن التباع والتبيين عن المنة أو أخرج أكثر منها مائة جاز ولا يدخل الجبران فيها كقصدنا في زكاة الأبل

(فصل) ولا يخرج الذكر في الزكاة أصلاً إلا في البقر ، فإن ابن اللبون ليس بأصل أنما هو بدل عن أبله بخاض ولهذا لا يجزي . مع وجودها ، وأنا يجزي . الذكر في البقر عن الثلاثين وما تكرر منها كسنتين والسبعين وما تركب من الثلاثين وغيرها كسنتين فيها تباع ومائة والمائة في مائة وتبعا وإن شاء . أخرج ممكن الذكر أماناً لأن النص ورد بهما جميعاً ، فأما الأربعون وما تكرر منها كاثنتين ولا يجزي . في فرضها إلا الأناث إلا أن يخرج عن السنة تباعين فيجوز ، وإذا بلغت بقر مائة وعشرين ابن الفرسان جميعاً فيخير رب المال بين الخراج ثلاث مئنت أو أربع أبله والواجب أحدهما أيهما شاء على ما نطق به الخبر المذكور والخبرة في الآخر إلى رب المال كذا ذكرنا في زكاة الأبل ، وهذا التفصيل فيما إذا كان فيها أناث ، فإن كانت كلها ذكراً أجزأ الذكر فيها بكل حال لأن الزكاة واحدة فلا يكلف المراساة من غير ماله ، ويحتمل أنه لا يميزه إلا أناث في الأربعين لأن النبي ﷺ

والاعوم النصوص الدالة على وجوب زكاة في الشاة ، ولم يسم السوم لا يزول بالملك الغير فأنتم دخولها في الأخبار ، ولأنه لا يميز خنة المنة أشبه السائمة في جميع الحول ، ولأن العلف لا يميز لا يميز التحرز عنه ، فاعتبره في جميع الحول باعني إلى إسقاط الزكاة بالشاة لا بما عند من يسوغ له التحرز من الزكاة فإنه متى أراد إسقاط الزكاة عليها يوماً فأنسقطها ولأن هذا وصف معتبر في دفع كفة فغيره فيه الأكثر كالتباع بغير كفة في نزل وء والخيار . فوهم السوم شرط ممنوع بل العلف في نصف الحول فزاد ما منه ، كما أن الستين بكفة كذا ما منه من وجوب العلف ، ولأن سلماً أنه شرط فيجوز أن يكون شرط وجوده في أكثر الحول كالتباع بغير كفة شرط في وجوب العلف ، ويكتفى فيه بالوجود في الأكثر ، وينافق ما إذا كان بعض النصاب معارفاً لأن النصاب سبب لوجوب

نفس على المسنات فيجب اتباع مودده فيكيف شرائها ، فإذا لم تكن في مائيتها كما لو لم يجد إلا مودده في السن ، والأول أولى لأننا أخرنا الذكر في الغنم مع أنه لا يدخل له في زكاتها ، وجود الأذن .
في ذكر فيها مدخل أولى لأن الذكر فيها مدخلا

مسئلة قال (والجواميس كغيرها من البقر)

لا خلاف في هذا نعله . وقال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على هذا . ولا الجواميس من أنواع البقر كما أن البخاني من أنواع الابل ، فإذا اتفق في المال جواميس وسنت البقر من البقر ، أو بخاني وعرب أو مزم وضأن كل نصاب أحدهما بالآخر وأخذ القرض من أحدهم على قدر المالين على ما سنده إن شاء الله تعالى

(فصل) واختلفت الرواية في بقر الوحش فروي أن فيها الزكاة اخذاره أبو بكر لأن اسمها يشرها فدخل في مطلق الخير ، وعنه لا زكاة فيها وهي أصح وهذا قول أكثر أهل العلم لأن اسم البقر عند الأطلاق لا يصرف إليها ولا يقبض منه إذا كانت لا تسمى بقرًا بدون الأضحية فيقال في الوحش ، ولأن وجود نصاب منها موصوف بعد السوم حول لا لوجوده ولا لها جوارح لا يبرئ . وبالأضحية والهدي فلا تجب فيه الزكاة كالنظا ، ولأنها ليست من هبة الأنعام فلا تجب فيه الزكاة كسائر الوحوش ، وسردف أن الزكاة إنما وجبت في هبة الأنعام دون غيرها لكثرة ما فيها من درها ونسائها وكثرة الانتفاع بها لكثرة ما وختها ، وهذا المعنى يختص بها فخصت بها .
بها دون غيرها ، ولا تجب الزكاة في الضياء ، رواية واحدة لعدم تناول اسم الغنم لها

(فصل) قال أصحابنا تجب الزكاة في الشولد بين الوحشي والأهلي سواء كانت الوحشية معونة أو الامهات . وقال مالك وأبو حنيفة : إن كانت الامهات أهلية وجبت الزكاة فيها والا فلا لأن ولد البهيمة يتبع أمه . وقال الشافعي : لا زكاة فيها لأنها متولدة من وحشي أشبه المتولدة من وحشين ، وأصح أصحابنا بأنها متولدة بين مانجب فيه الزكاة ومالا تجب فيه فوجب فيها الزكاة كمتولدة بين مانجب

فلا بد من وجود الشرط في جميعه ، والحوال والسوم شرط الوجوب فجاء أن يعبر الشرط في كونه .
(مسئلة) وهي ثلاثة أنواع (أحدها) لابل فلا زكاة فيها حتى تبلغ خمساً فتجب فيها شاة (بدأ بذكر الابل لأنها أهم ألبكتها أعظم النعم قيمة وأجساماً وأكثر أموال العرب ، ووجب الزكاة فيها مما أجمع عليه علماء الاسلام ومجت فيه السنة عن النبي ﷺ ، ومن أحسن مدوي ميب ما روى البخاري بانه سنده عن أنس بن مالك أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له كتاباً وجهه إلى البحر من : سم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ وأمر الله بها رسوله ﷺ فمن سلبها من المسلمين على وجهها فليعطا ، ومن سأل فزكها فلا يعش في أربع وعشرين فما دونها من الابل في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين

ومائة ، وزعم بعضهم أن غنم مكة متولدة من الضياء ، والغنم ومنها الزكاة بلا نقاش ، فعلى هذا القول تجب على جنسها من الأهلي في وجوب الزكاة وتكمل بها نصاباً ، ونكون كأحد أنواعه ، وأقول بانتفاء الزكاة فيها أصح لأن الأصل انتفاء الوجوب ، وإنما ثبت بنص أو إجماع أو قياس ، ولا نص في هذه ولا إجماع إنما ، في هبة الأنعام من الأزواج الغانية وبقيت هذه داخلة في أجناسها ولا حكمها ولا حقيقتها ولا .
بها ، فإن للمتولد بين شديين ينفرد بأحده وجنسه وحكمه عنها كالغلب المتولد بين فارس وجمار ، والبعج المتولد بين الذئب والذئب ، والعداء المتولد بين الضبعان والذئب ، فكذلك المتولد بين الضياء والمزج ليس بمزج ولا فلي ولا يذوله نصوص الشارع ، ولا يمكن قياسه عليها فيباعد ما بينها والخلاف حكمها في كونه لا يجزي . في هدي ولا أضحية ولا ذية ، ولو أسلم في الغنم لم ينأوله العدة ، ولو وكروكلا في شراء شاة لم يدخل في الزكاة ولا يحصل منه ما يحصل من الشاة من الفدر وكثرة النسل ، بل الظاهر أنه لا ينسل أصلاً ، فإن المتولد بين شتين لا نسل له كالغبار ، ومالا نسل له لاد فيه ، فامتنع القياس ولم يدخل في نص ولا إجماع وأنجب الزكاة فيها بحكم بالرأي ، وإذا قيل تجب الزكاة احتياطاً وتغليظاً للإيجاب كما أئبنا التحريم فيها في الحرم والأحرام احتياطاً لم يصح لأن الواجبات لا تثبت احتياطاً بالشك ، ولهذا لا تجب الطهارة على من يتقنها وشك في أخذها ولا يبرها من الواجبات . وأما السوم والغلف فلا اعتبار فيه بما تجب فيه الزكاة لا بأصله الذي تولد منه بدليل أنه لو غلب المتولد من النساء لم تجب زكاته ولو أسام أولاد المعلوفة لوجب زكاتها ، وقول من يزعم أن غنم مكة متولدة من الغنم والضياء لا يصح لأنها لو كانت كذلك لحرمت في الحرم والأحرام ووجب فيها الجزاء . كسائر المتولد بين الوحشي والأهلي ، ولأنها لو كانت كذلك متولدة من جنس من ما كان لها نسل كالسبع والبعال

ففيها بنت مخاض أنثى ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى ، فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة مروة الجبل ، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقن مروة الجبل ، فإذا زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، ومن لم يكن معه إلا أربع من الابل فليس عليه فيها صدقة إلا أن يشاري بها ، فإذا بلغت خمساً من الابل ففيها شاة ، وعام الحديث تذكره إن شاء الله في أبوابه . وقول الحديث في فرض رسول الله ﷺ يعني قدر ، ومنه فرض الحاكم للراة بمعنى التقدير وقول المصنف : ولا شيء فيها حتى تبلغ خمساً جميع عليه ، وقد دل عليه قوله في هذا الحديث دون ما يكون معه إلا أربع من الابل فليس فيها صدقة ، وقوله عليه السلام « ليس فيما دون خمس ذود صدقة ، فإذا بلغت خمساً ففيها شاة » وهذا مجم عليه أيضاً ، وقد دل عليه الحديث المذكور أيضاً ،

نفقة الأقارب والزوجات وأروش الخيالات، وقيمة المتلفات، والحديث أريد به دفع الأثم والعيادات الدينية بدليل وجوب انقراض وصدة الفطر، وإحقاق المالية ثم هو مخصوص بما ذكرناه، واركزة في المال في معناه فقيها عليه، إذا قرر هذا القول يخرجها عنها من ماله لا مالها زكاة واجبة فوجب إخراجها كزكاة البالغ العاقل والولي في نفسه في أداء ماله ولا يباحق وأوجب على العبد والمجنون فكان على الولي أدائها عنها كنفقة أبا، وتعتبر نية الولي في الإخراج كما تعتبر نية من ربه المال في مسئلة كماله السيد تركه في يد عبده لأنه مالكه.

يعني أن السيد مالك لما في يد عبده قد اختلفت الرواية عن أحد رحمه الله في زكاة مال تبعه الذي ملكه أباه فروي عنه زكاته على نفسه، وهذا مذهب سفيان وإسحق وأصحاب الرأي، وروى عنه لا زكاة في ماله لا على العبد ولا على غيره، قال ابن المنذر وهذا قول ابن عمر وجابر وزيد بن وثابة ومالك وأبي عبيد، ولشافعي في كنفهين، قال أبو بكر: المسئلة منبئة على الروايتين في مال العبد إذا ملكه سيده أحدهما لا مالك، أبو بكر وهو اختاري وهو ظاهر كلام الحنفية هاهنا لأن جعل السيد مالك لما في عبده ولو كان حاكماً لغيره لم يكن مملوكاً لسيده لأنه لا يتصور إجناب مملوك كمالين في مال واحد، ووجهه أن المال فلا يملك المال، كائناً ما كان في هذا تكون زكاة على سيد العبد لأنه ملك له في يد عبده فكأن زكاته عليه كالمال الذي في يد المضارب والتوكيل، وثابتة يملك لأنه آدمي يملك التملك فلا يملك ذلك لأنه بآدمية يتمد للملك من قبل أن يملكه من خزان المال لئلا يمتنعوا به على القيام وظائف العبادات وأعمال التملك فإن الله تعالى خسر في ماني الأرض جميعاً، فبآدمية يتمد للملك ويصلح له كل يتمد لتكليف والعبادة فعل هذا لا زكاة على السيد في مال العبد لأنه لا يملكه، على العبد لأن ملكه ناقص والزكاة إنما تجب على تام الملك (فصل) ومن بعضه حر عليه زكاة ماله لأنه بآدمية بجزئه الحر ويورث منه وملكه كماله في فكانت زكاته عليه كالحرة الكامل.

سئل لاتبه لأن الانتفاع من السن التي على السن الأخرى بدل لا يجوز مع إمكان الأصل فلو علم الحقة وأبنة اللون ووجد الجذعة وأبنة الحاض وكان الواجب الحقة لم يجوز العدول إلى بنت الحاض وإن كان الواجب ابنة لبون لم يجوز الآخر الجذعة. (فصل) فإن كان التصاب كله من الجبران، وليس له أن يصعد مع أخذ الدن لأن الجبران أكثر من الفضل الذي بين العرقين وقد يكون الجبران خيراً من الأصل فإن فيه صحيحين أكثر من قيمة المربضين وكذلك قيمة ما يبيع وإذا كان كذلك لم يجوز في الصعود وجاز الغزول لأنه منقطع بالزائد، ورب المال يتقبل من الفضل لذلك فإن كان الحرج ولياً لغيره لم يجوز الغزول أيضاً ولا يجوز للساعي أن يعطي الفضل من الملسا

﴿مسئلة﴾ قال ﴿ولا زكاة على مكاتب﴾

فإن عجز استقبل سيده بما في يده من المال حولاً وزكاه إن كان نصاباً، وإن أدى وبقي في يده نصاباً لا زكاة استقبل به حولاً لأنهم خلافاً بين أهل العلم في أنه لا زكاة على المكاتب ولا على سيده في ماله الأول أبى نود. ذكر ابن المنذر نحوه هذا وأصح أبوتور بأن المخرج من السيد لا يمنع وجوب الزكاة كالمخرج على الصبي والمجنون والمراهون، وحكي عن أبي حنيفة أنه أوجب العشر في الخارج من يده، بناء على أصله في أن العشر مؤنة الأرض وليس بزكاة.

ولنا ما روي أن النبي ﷺ قال «لا زكاة في مال المكاتب» رواه الفقهاء في كتبهم، ولأن الزكاة تجب على طريق الواسطة فلم تجب في مال المكاتب كنفقة الأقارب، وفارق المخرج عليه فإنه لا يتصرف لنفسه لا يتصرف له لا يتصرف لملكه والمراهون منع من التصرف فيه بمقتضى فلم يسقط حق الله تعالى، وبقي كان منه التصرف فيه لغيره لا يملكه ولا يؤمنه من غير. فلا زكاة عليه، إذا ثبت هذا فحق عجز ورد في إزق صار مكاناً في يده ملكاً لا يملكه فإن كان نصاباً أو يبلغ بفضله إلى ماني يده نصاباً استأنف محلاً من حين ملكه وزكاه كالمستفاد سواء، ولا أعلم في هذا خلافاً فإن أدى للمكاتب نجوم كتابته وبقي في يده نصاب فقد صار حراً كاملاً المالك، فيستأنف الحول من حين عتقه وبزكاه إذا تم الحول والله أعلم.

﴿مسئلة﴾ قال ﴿ولا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول﴾

روى أبو عبد الله ابن ماجه في السنن بإسناد عن عمر بن عائشة قالت . سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» وهذا اللفظ غير مبيح على عمومه فإن الأموال الزكائية خمسة السائمة من بهيمة الأنعام والأثمان وهي الذهب والفضة وقيم عروض التجارة، وهذه الثلاثة

لأنه لا يجوز أن يعطي الفضل من مال اليتيم فيبتعن شراء الفرض من غير المال

﴿مسئلة﴾ ولا مدخل للجبران في غير الأبل . وذلك لأن النصأ وارد فيها وليس غيرها في معناها لأنها أكثر قيمة ولأن الغنم لا تختلف فريضتها باختلاف سنها وما بين الفريضتين في البقر يختلف ما بين الفريضتين في الأبل فاشتق القياس من عدم فريضة البقر أو الغنم ووجد دونها لم يجوز إخراجها وإن وجد أعلى منها فأحب أن يدفعها منقطعاً بغير جبران قبلت منه وإن لم يفعل كلف شراءها من غير ماله.

﴿فصل﴾ قال رضي الله عنه: (النوع الثاني البقر: ولا شيء فيها حتى تبلغ ثلاثين فيجب فيها نبيذ أو تبيعة وهي التي لها سنة، وفي الأربعين سنة وهي التي لها ستان، وفي الستين تبيعان ثم في ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة)

الحول شرط في وجوب زكاتها لانها فيه خلافة سوى ما سنده كره في الاستنفاد ، والزراعي ما يكثر ويدخل من الزروع والثمار ، والحائس المحدث وهذان لا يعتبر لهما حول . واتفق بين ما اعتبر له الحول وما لم يعتبر له ان ما اعتبر له الحول مرصدا للثأر فالماشية مرصدة للهدم والتسلل ، وسروش للتجارة مرصدة للربح وكذا الاثمان باعتبار له الحول لانه مظنة الثأر . ليكون اخراج الزكاة من الربح فانه ايسر وأيسر . ولأن الزكاة انما وجبت مواضعها فغير حقيقة الثأر لكثرة اختلافه وعدم ضبطه ولأن ما اعتبرت مظنة . يستدعي الى حقيقته كالحكم مع الأسباب ، ولأن الزكاة تنكسر في هذه الأموال فلا بد لظمن شرط كذا يقدر الى تعاقب الوجوب في الزمن الواحد مرات فينفد مال المالك ، أما الزروع والثمار فهي غدا في نفسها تتكامل عند اخراج الزكاة منها فتؤخذ الزكاة منها حينئذ ثم تعود في انقضاء لاني الثأر فلا تجب فيها زكاة ثانية لعدم ارسادها لثأر ، والخارج من المحدث مستنفاد خارج من الارض بمنزلة الزرع والثر لا أنه ان كان من جنس الاثمان ففيه الزكاة عند كل حول لانه مظنة لثأره . من حيث إن الاثمان تم الاموال ورأس مال التجارات وبهذا تحصل المضاربة والشركة وهي مخلوقة لذلك فكانت بابا واختبرا في كل التجارة المعد لها .

(فصل) فان استنفاد مالا ما يعتبر له الحول ولا مال له سواء كان نصيبا أو كان له مال من جنسه لا يبلغ نصيبا . فبلغ بالاستنفاد نصيبا انعقد عليه حول الزكاة من حينئذ فإذا تم حول وجبت الزكاة فيه ، وان كان عنده نصيب لم يحل الاستنفاد من ثلاثة أقسام (أحدها) أن يكون المستنفاد من ماله كرجح مال التجارة وتنازع السائلة فهذا يجب ضمه الى ما عنده من نفسه فيعتبر حوله بحوله لا غير فيه خلافا لانه تبع له من جنسه فاشبهه الثأر المتصل وهو زيادة قيمة عروض التجارة ويشمل العبد والابنة (الثاني) أن يكون المستنفاد من غير جنس ما عنده فهذا له حكم نفسه لا يضم الى ما عنده في حول ولا نصيب بل ان كان نصيبا استقبل به حولا وزكاه وإلا فلا شيء فيه . وهذا قول جمهور العلماء . وروي عن ابن مسعود وابن عباس ومعاوية : ان الزكاة تجب فيه حين استنفاده قال أحمد عن

صدقة البقر ثمانية بالسنة والاجماع ، أما السنة فروى أبو ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلا اجابت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسنته تنطحه بقرونها وتطوؤه بأخفافها كلما فتحت آخرها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس » وعن معاذ قال : بعثني النبي ﷺ الى اليمن وأمرني أن آخذ من كل حال دينار أو عدة معاف . وأمرني أن آخذ من كل أربعين سنة ومن كل ثلاثين بقره ثيبا حوليا . ورواه الإمام أحمد وهذا لفظه وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ولم يذكر الترمذي حوليا وقال حديث حسن وعند النسائي قال : أمرني رسول الله ﷺ حين بعثني الى اليمن أن لا آخذ من البقر شيئا حتى تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ثلاثين فبها محل ناهم جضع أو جذعة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين

غير واحد بزكته حين يستفيده . وروى بإسناده عن ابن مسعود قال : كان عبد الله يعطينا بزكته وعن الأوزاعي فبين باع عبده أو داره أنه يزكي الفين حين يقع في يده إلا أن يكون له شهر يعلم فيه غيره حتى يزكاه مع ماله . وجمهور العلماء على خلاف هذا القول منه أو يكره وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم . قال ابن عبد البر : على هذا جمهور العلماء والخلاف في ذلك شذوذ ولم يعرج عليه أحد من العلماء ، ولا قال به أحد من أئمة التنزي . وقد روي عن أحمد فيمن باع داره بعشرة آلاف درهم إلى سنة إذا قبض المال بزكته ، وأما نرى أن أحمد قال ذلك لانه مالك الدارم في أول الحول وصارت دينا له على المشتري فإذا قبضه كالمحل الذي مر عليه في ملكه كالثأر والدين وقد صرح بهذا المعنى في رواية بكر بن محمد عن أبيه قال : إذا كرى داراً أو عبداً في سنة بألف فحصلت له الدارم وقبضها زكاتها إذا حال عليها الحول من حين قبضها وإن كانت على المكثري في يوم وجبت له فيها الزكاة بخبرة الدين إذا وجب له على صاحبه زكاه من يوم وجب له (انقسم الثاثة) أن يستفيد مالا من جنس نصاب عنده قد انعقد عليه حول الزكاة بسبب مستقل مثل أن يكون عنده أربعين من الغنم مضى عليها بعض الحول فيبهرمي أو يتهب مائة فهذا لا تجب فيه الزكاة حتى يقضى عليه حول أيضا . وهذا قال

شاشي ، وقال أبو حنيفة : يضمه الى ما عنده في الحول فيزكاهما جميعا عند تمام حول المال الذي كان عنده إلا أن يكون عوضا عن مال مركب لانه يضم الى جنسه في النصاب فوجب ضمه اليه في الحول كالتابع ، ولانه اذا ضم في النصاب وهو نصف الحول فوجب له مائة أخرى فان الزكاة تجب فيها اذا لم يكن عنده مائتا درهم مضى عليها نصف الحول فوجب له مائة أخرى فان الزكاة تجب فيها اذا حوّلها بغير خلاف ، ولولا المائتان ما وجب بها شيء . فإذا ضمت الى المائتين في أصل الوجوب فكذلك في وقت ، ولأن الأفراد بالحول يقضي الى تفتيش الواجب في السائمة ، وبالاختلاف أوقلت الواجب والحاجة الى ضبط مواقيت التملك ، ومعرفة قدر الواجب في كل جرم ملكه ، ووجوب القدر اليسير الذي لا يتمكن من اخراجه ثم يشكر ذلك في كل حول ووقت . وهذا خرج مدفوع بقوله تعالى (ما جعل

عليكم في الدين من حرج) وقد اعتبر الشرع ذلك بإيجاب غير الجنس فيادون خمس وعشرين من الأبل وجعل الأوقاص في السائمة وضم الأرباح والنتاج الي حول أصلها مقرونا بدفع هذه المفسدة فيدل على أنه علة لذلك فيجب تعدية الحكم الي محل النزاع . وقال مالك كذوله في السائمة دون التفريق الواجب فكذلك في الأيمان لعدم ذلك فيها .

ولنا حديث عائشة عن النبي ﷺ « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » وروى الترمذي عن ابن عمر أنه قال : من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول ، وروى مرفوعا عن النبي ﷺ إلا أن الترمذي قال : الموقوف نصح وإنما دفعه عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم وهو ضعيف وقد روي عن أبي بكر الصديق وعلي وابن عمر وعائشة وعطاء وعمر بن عبد العزيز وسالم والنخعي أنه لا زكاة في المستند حتى يحول عليه الحول ، ولأنه مملوك أصلا فيعتبر فيه الحول شرعا كالاستنفاد من غير الجنس ولا تشبه هذه الأموال الزروع والثمار لأنها تتكامل ثمارها دفعة واحدة ولهذا لا تكرر الزكاة فيها ، وهذه ثلثها بنفائها فاحتاجت الي الحول .

وأما الأرباح والنتاج فلما ضمت الي أصلها لأنها تبع له ومشكلة منه ولا يوجد ذلك في مستلثا وإن سلمنا أن علة ضمها ما ذكره من الخرج فلا يوجد ذلك في مستلثا لأن الأرباح تكرر وتكرر في الأيام والساعات ، ويعسر ضبطها وكذلك النتاج وقد يوجد ولا يشعر به فالتفتة فيه أم تكثر تكرر بخلاف هذه الأسباب المستقرة فإن الثمرات والاشتغال والانهاب ونحو ذلك يندر ولا يتكرر فلا يشق ذلك فيه ، فإن شق فهو دون المشقة في الأرباح والنتاج فيمتنع قياسه عليه ، واليسر فيا ذكرنا أكثر لأن الإنسان يتخير بين التأخير والتعجيل وما ذكره يتعين عليه التعجيل ، ولا شك أن التأخير بين شيئين أسير من تعيين أحدهما لأنه مع التأخير فيختار أسيرها عليه وأجها اليه ، ومع التعين يهونه ذلك وأما ضمها اليه في النصاب فلأن النصاب معتبر لحصول الفنى ، وقد حصل الفنى بالنصاب الأول والحول معتبر لاسبا للمال ليحصل أداء الزكاة من الربح ولا يحصل ذلك بمرور الحول على أصله فوجب أن يعتبر الحول له .

في وجوب الزكاة في البقر قال أبو عبيد : لا أعلم الناس يختلفون فيه اليوم ، ولا نجب في البقر زكاة حتى تبلغ ثلاثين في قول جمهور العلماء ، وحكي عن سعيد بن المسيب والزهرى أنها قال في كل خمس شاة لأنها عدلت بالابل في المدي والأضحية كذلك في الزكاة

ولنا ما تقدم من الخبر ، وأن نصب الزكاة إنما ثبت بالنص والتوقيف وليس فيها ذكر أحص ولا توقيت فلا يثبت وقيامهم منتصف بخمس وثلاثين من النعم فأنها تعدل بخمس من الأبل في أفندي ولا زكاة فيها وأما نجب الزكاة فيها إذا كانت سائمة وحكي عن مالك في أموال المعفوفة زكاة كتركه في الأبل لمعوم الخبر .

(فصل) ويعتبر وجود النصاب في جميع الحول فإن نقص الحول نقصا يسيرا ، فقال أبو بكر ثبت أن نقص الحول ساعة أو ساعتين معفو عنه وظاهر كلام القاضى أن النقص اليسير في أثناء الحول يمنع ، ولا يبين له أن أربعين شاة فأتت منها شاة ونجت أخرى إذا كان النتاج والموت حصلا في وقت واحد لم ينسقط الزكاة لأن النصاب لم ينقص وكذلك إن قدم النتاج الموت ، وإن تقدم الموت النتاج سقطت الزكاة عن حكم الحول سقط بنقصان النصاب ، ويحتمل أن كلام أبي بكر أراد به النقص في طرف الحول ، ويحتمل أن القاضى أراد بالوقت الواحد الزمن المتعارف فلا يكون بين القولين اختلاف وحكي عن أبي حنيفة أن النصاب إذا كل في طرفي الحول لم يضر نقصه في وسطه ولنا أن قول النبي ﷺ « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » يقتضي مرور الحول على جمعه ولأن ما ينتظر في طرفي الحول اعتبر في وسطه كالك في الأسلام .

(فصل) وإذا ادعى رب المال أنه أحال الحول على المال أول يوم النصاب الامتنع شهر أو أنه كان في يدي ودفعه وإنما اشترته من قريب ، أو قال بعته في الحول ثم اشترته أو رد علي ونحو هذا مما بني وجوب الزكاة فالتول قول من غير بين ، قال أحمدي رواية صالح لا يستحل الناس على صدقاتهم ما غار هذا أنه لا يستحل وجوبا ولا استحبابا . وذلك لأن الزكاة مباداة فالتول قول من نجب عليه خبر بين كالهلافة والكفارات .

مسئله قال (ويجوز تقديم الزكاة)

وجعلت أنه متى وجد سبب وجوب الزكاة وهو النصاب الكامل جاز تقديم الزكاة وهذا قال الحسن وسعيد بن جبير والزهرى والزاوي وأبو حنيفة والشافعي وإسحق وأبو عبيد وحكي عن الحسن أنه لا يجوز وبه قال ربيعة ومالك وداود لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال « لا تؤدى زكاة قبل حلول الحول » ولأن الحول أحد شرطي الزكاة فلم يجوز تقديم الزكاة عليه كالنصاب ، ولأن للزكاة وقفا فلم يجوز تقديمها عليه كالهلافة .

ولنا ما روي علي أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقة قبل أن تحل فرفض له في ذلك رواه أبو داود ، وقال يعقوب بن شيبه هو أنها أسناد وروى الترمذي عن علي عن النبي

ولنا ما روي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال « ليس في العوامل صدقة » رواه الدارقطني . وعن علي رضي الله عنه قال الرازي أحسبه عن النبي ﷺ في صدقة البقر قال : وليس في العوامل شيء . رواه أبو داود . وهذا مقيد بمحل عليه المنطق ولأنه قول علي ومعاذ وجابر ولأن صدقة الثمارة معتبرة في الزكاة وإنما توجد في السائمة

(فصل) والواجب فيها في كل ثلاثين تبعم أو ثمانية وهو الذي له سنة ودخل في الثانية وقيل له ذلك لأنه تبعم أمه ، وفي كل أربعين سنة وهي لما سئلان وهي الثنية ، ولا فرض في البقر غيرها

وهذا محقق في التقديم في الحولين كتحققه في الحول الواحد ، فكل هذا إذا كان عنده أكثر من النصاب فعجل زكاته حلولين جاز وإن كان قدر النصاب مثل من عنده أربعون شاة فعجل شاتين حلولين وكان المعجل من غيره جاز ، وإن أخرج شاة منه وشاة من غيره جاز عن الحول الأول ولا يجوز من الثاني لأن النصاب نقص ، فإن كل بعد ذلك وصار إخراج زكاته وتعجيله لما قبل كل نصابها ، وإن أخرج الشاتين جميعاً من النصاب لم تجز الزكاة في الحول الأول إذا قلنا ليس له ارتجاع مدخوله ، لأنه كانتا فيكون النصاب ناقصاً ، فإن كل بعد ذلك استوفى الحول من حين كل النصاب قبل ذلك سابقاً على كل النصاب فلم يجز عنه

(فصل) وإن عجل زكاة ماله حال الحول والنصاب ناقص مقدار ما يحل أجزأت عنه ويكون حكم ما يحل حكم الموجود في ملكه يتم النصاب به ، ولو زاد ماله حتى بلغ النصاب أو زاد عليه ، وحال الحول أحراً للمعجل عن زكاته لما ذكرنا ، فإن نقص أكثر مما يحل فقد خرج بذلك من كونه سبباً للزكاة مثل من له أربعون شاة فعجل شاة ثم تلفت أخرى فقد خرج عن كونه سبباً للزكاة ، فإن زاد بعد ذلك ما ينتاج أو شراء ما يبر به النصاب استوفى الحول من حين كل النصاب ولم يجز ما يحل منه لما ذكرنا ، وإن زاد بحيث يكون انضمامه إلى ما يحل بغيره الفرض مثل من له مائة وعشرون فعجل زكاته مائة ، ثم حال الحول وقد أنتجت سبعة فانه يلزمه إخراج شاة ثانية ، وبما ذكرناه قال الشافعي . وقد أورد حنفية : ما يحل في حكم التائب فقال في المسألة الأولى : لا تجب الزكاة ولا يكون المخرج زكاة . وقال في هذه المسألة : لا يجب عليه زيادة لأن ما يحل زالك ما كان عنه فلم يحسب من ماله ؟ لو تصدق بصدقة ولنا أن هذا نصاب تجب فيه الزكاة بحول الحول فجاز تعجيلها منه كما لو كانت أكثر من أربعين ولأن ما يحل بمنزلة الموجود في أجزاءه من ماله فكان بمنزلة الموجود في تعاقب الزكاة به ، ولأنها لو لم تعجل كان عليه شأنان فكذلك إذا تعجل لأن التعجيل إنما كان رخصاً بالمساكين فلا يصير سبباً لنقص حقوقهم والتبرع يخرج ما تبرع به عن حكم الموجود في ماله وهذا في حكم الموجود في الأجزاء عن الزكاة

(فصل) وكل موضع قلنا لا يجزئ ما يحل من الزكاة ، فإن كان دفعها إلى الفقراء مطلقاً فليس بالرجوع فيها ، وإن كان دفعها بشرط أنها زكاة معجلة قبل له الرجوع على وجهين يأتي وجوبهما

الوجهين . الذكر لا يخرج في الزكاة أصلاً إلا في البقر فأما ابن لبون مكان بنت مخاض فليس بأصل ولهذا لا يجزي . مدوجودها وإما يجزي . الذكر في البقر عن الثلاثين وما تكرر مدونها كالتين والتسعين وما تكرر من الثلاثين وغيرها كالسبعين فيها تبع ومسته ، وإن شاء أخرج . ممكن الذكر أنفاً لورود النص بهما فأما الأربعون وما تكرر منها كالتين فلا يجزي . في فرضها إلا الأثاث نص الشارع عليها إلا أن يخرج من المسنة تسعين فيجوز ، فإذا بلغت مائة وعشرين خير المالك بين إخراج

(فصل) فأما تعجيل العشر من الزرع والثمرة فظاهر كلام القاضي أنه لا يجوز لأنه قال : كل ما يتعلق الزكاة فيه بسببين : حول ونصاب ، جاز تعجيل زكاة مفهوم هذا أنه لا يجوز تعجيل زكاة غيره لأن الزكاة معانة بسبب واحد وهو أدراك الزرع والثمرة ، فإذا قدمها قدماً قبل وجود سببها لكن إن أدامها بعد الإدراك وقبل يسر الثمرة وتصفيها لمحب جاز . وقال أبو الخطاب : يجوز إخراجها بعد وجود العلم والمحصنة ، ونبات الزرع ، ولا يجوز قبل ذلك لأن وجود الزرع وإسلام التخييل بمنزلة النصاب ، والإدراك بمنزلة حوال الحول فجاز تقديمها عليه ، وتعلق الزكاة بذلك لأنه لا يبر حوال التعجيل دليل أن كل ما يتعلق بوجوبها به لا زال شوال وهو زمن الوجوب ، فإذا ثبت هذا فانه لا يجوز تقديمها قبل ذلك لأنه يكون قبل وجود سببها

(فصل) وإن عجل زكاة ماله ثم مات فأراد الوارث الاحتساب بها عن زكاة حوله لم يجز ، وذكر القاضي وجباً في جوازها بناء على ما لو عجل زكاة عامين ، ولا يصح لأنه تعجيل للزكاة قبل وجود سببها أشبه ما لو عجل زكاة نصاب لغيره ثم اشتراه ، وذلك لأن سبب الزكاة ملا النصاب وذلك الوارث حادث ولا يبي الوارث على حول المورث ولأنه لم يخرج الزكاة ، وإنما أخرجا غيره عن نفسه ، وإخراج الغير عنه من غير ولاية ولا نية لا يجزي ، ولو توى ، فكيف إذا لم يبر ، وقد قل أصحابنا لو أخرج زكاته وقال إن كان موردي قد مات فيه زكاة ماله ببار أنه قد مات لم يقع الموقوع وهذا أبلغ ، ولا يشبه هذا تعجيل زكاة العامين لأنه محال بعد وجود السبب وأخرجها بنفسه بخلاف هذا ، ومن قيل أنه لما مات المورث قبل الحول كن للوارث الرجوع فيها ، فإذا لم يرتجعها احتسب بها كالدائن فظاهر أراد أن يحسب الدين عن زكاته لم يصح ، ولو كان له عند رجل شاة من غصب أو قرض فأراد أن يحسبها عن زكاته لم تجزه

مسألة (فصل) ومن قدم زكاة ماله فأعلمها المستحقها فأت المعطي قبل الحول أو بلغ الحول رهو غني منها أو من غيرها أجزأت عنه

وجملة ذلك أنه إذا دفع الزكاة المعجلة إلى مستحقها لم يخل من أربعة أقسام (أحدها) أن لا يتبرر المال فان المدفوع يقع مرقعه ويجزي عن المذكي ولا يلزمه بدله ، ولا له استرجاعه ، كما لو دفعها بعد وجوبها (الثاني) أن يتبرر حال الاكتفاء بأن يموت ، قبل الحول ، أو يستغنى ، أو يرتد قبل الحول فهذا في حكم القسم الذي قبله ، وهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي : لا يجزي . لأن ما كان شرطاً للزكاة إذا قدم قبل الحول لم يجز كما لو تلف المال أو مات به

ثلاث سنن أو أربعة أتباع أيها شا أخرج على ما طار به الخبر ، هذا التعجيل فيما إذا كان في بقايا ثلاث سنن (فصل) وإذا كان في ما شئته إناث لم يجز إخراجها لذكر وجباً واحداً إلا في الموضعين المذكورين وقال أبو حنيفة : يجوز إخراج الذكر من النعم الإناث لقول رسول الله ﷺ «في أربعين شاة»

من النعم إلا أن الشاة لقوله عليه السلام « في أربعين شاة » ولفظ الشاة يقع على الذكر والأنثى، ولأن الشاة إذا أمر بها مطلقاً أجزأ فيها الذكر كالأنثى والمهدي

ولنا أنه حيوان تجب الزكاة في عينه فكانت كالأنثى، معتبرة في فرضه كالأبل والمطلق يتيسر بالقياس على سائر النعم، والاضحية غير معتبرة بالأبل بخلاف مستلثنا، فإن قيل فما فائدة تخصيص التيسر بالأنثى، إذا قلنا لأنه لا يؤخذ عن الذكر أيضاً، فلو ملك أربعين ذكراً وفيها تيسر معد للضراب لم يجز أخذه، أما لفرضه فإنه لا يعد للضراب إلا أفضل النعم وأعظمها، وأما لذاته فإفساد لحمه، ويجوز أن يمنع من أخذه للمعتن جميعاً، وإن كان النصاب كله ذكراً جاز اخراجه الذكر في النعم وجباً واحداً، وفي البقر في نصح الوجين، وفي الأبل والجهان، والفرق بين النصب الثلاثة أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على الأنثى في فرائض الأبل والبقر وأطلق الشاة الواجبة. وقال في الأبل « من لم يجد بنت مخاض أخرج ابن لبون ذكراً » ومن حيث المعنى أن الأبل يتغير فرضها بزيادة لبن، فإذا جاوزنا اخراجه الذكر أنفأ إلى التسوية بين أنثى وبنت لبون من خمس وعشرين ويخرج من ستة وثلاثين وهذا المعنى يختص بالأبل، فإن قيل فالبقر أيضاً يأخذ منها تيسراً عن ثلاثين وتبعاً عن أربعين إذا كانت أنثى كلها، وقلنا تؤخذ الصغيرة عن الصغار، قلنا هذا لا يلزم منه في اخراج الأنثى فلا فرق، ومن جاز اخراجه الذكر في الكل قال: يأخذ ابن لبون من خمس وعشرين قيمته دون قيمة ابن لبون يأخذ من ستة وثلاثين ويكون بينها في القيمة كما بينها في العدد ويكون الغرض بصفة المال، وإذا اعتبرنا القيمة لم يؤد إلى التسوية كما قلنا في النعم

(فصل) ولا يجوز إخراج المعية عن الصحاح وإن كثرت قيمتها، لما نهي عن أخذهما ولما فيه من الاضرار بالفقراء، ولهذا يستحق ردها في اليوم وإن كثرت قيمتها، وإن كان في النصاب صحاح ومراض أخرج صحبة على قدر قيمة المائتين، فإن كان النصاب كله مراضاً إلا مقدار الغرض فهو مخير بين إخراجها وبين شراء مريضة قليلة القيمة فيخرجها ولو كانت الصحيحة غير الفريضة بعدد

فمنقص من قيمتها قدر ما نقصت الأبل، فإن نقصت الأبل خمس قيمتها وجب شاة قيمتها أربعة، وقيل تجزئه شاة تجزي، في الأضحية من غير نظر إلى القيمة، وعلى القولين لا يجوزته مريضة لأن المخرج من غير جنسها وليس كله مراضاً فتزول مغزلة الصحاح، والمراض لا تجزي فيها إلا صحبة (مسئلة) (فان أخرج بغيراً لم يجزئه)

يعني إذا أخرج بغيراً عن الشاة الواجبة في الأبل لم يجزه سواء كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة أو لم يكن، حكى ذلك عن مالك وداود. وقال الشافعي وأصحاب الرأي: يجزي البعير عن العشرين فما دونها ويخرج لنا مثل ذلك إذا كان المخرج مما يجزي عن خمس وعشرين لأنه يجزي عن خمس وعشرين والعشرون داخله فيها ولأن ما أجزأ عن الكثير أجزأ عما دونه كابنتي لبون عما دون ست وسبعين

الفريضة مثل من وجب عليه إيتا لبون، وعنده حواران صحيحان كان عليه شراء صحيتين فيخرجها، وإن وجبت عليه حقتان وعنده إيتا لبون صحيحتان خير بين إخراجهما مع الجبران وبين شراء حقتين صحيحتين على قدر قيمة المال، وإن كان عنده جذعتان صحيحتان فله إخراجهما مع أخذ الجبران، وإن كانت عليه حقتان ونصف ماله صحيح ونصف مريض فقال ابن عقيل: له إخراج حقة صحيحة وحقة مريضة لأن النصف الذي يجب فيه إحدى الحقتين مريض، والصحيح في المذهب خلاف هذا لأن في ماله صحيحاً ومريضاً فلم يملك إخراج مريضة كما لو كان نصاباً واحداً ولم يتغير النصف الذي وجبت فيه الحقتين المرض، وكذلك لو كان لشريكين لم يتعين حق أحدهما في المرض دون الآخر، وإن كان النصاب مراضاً كله فالصحيح في المذهب جواز اخراجه الفرض منه ويكون وسطاً في القيمة والاعتبار بقسلة اللعب وكثرته لأن القيمة تأتي على ذلك وهو قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد. وقال مالك: إن كانت كلها جرباً أخرج جرباً، وإن كانت كلها مراضاً، كلف شراء صحبة. وقال أبو بكر: لا تجزي إلا الصحيحة لأن أحمد قال: لا يؤخذ إلا ما يجوز في الاضاحي، وللنهي عن أخذ ذات الغوار، فعلى هذا يكون شراء صحبة بقدر قيمة المريضة

ولنا قول النبي ﷺ « إياك وكرائم أموالهم » وقال « إن الله تعالى لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره » رواه أبو داود، ولأن مبنى الزكاة على المواصلة وتكليف الصحيحة عن الأمراض لخلل بالمواصلة، ولهذا يأخذ من الردي، من الخبواب والنفار من جنسه وأخذ من الثمام والخزائل من المواشي من جنسه كذا هيئنا، وقد ذكرنا أن الاستثناء في الحديث يدل على جواز اخراج المعية في بعض الأحوال أو نحملة على ما إذا كان فيه صحيح فإن الغالب الصحة، وإن كان جميع النصاب مريضاً إلا بعض الفريضة أخرج الصحيحة وتم الفريضة من المراض على قدر المال ولا فرق في هذا بين الأبل والبقر والغنم والحكم في الحرمة كالحكم في المعية سواء

مسئلة أنه أخرج غير المنصوص عليه من غير جنسه فلا يجزه كما لو أخرج البعير عن أربعين شاة، ولاها فريضة وجبت فيها شاة فلا يجز عنها البعير ككتاب الغنم، ويفارق إيتا لبون عن الجذعة لأنها من الجنس (مسئلة) (وفي العشر شاتان، وفي خمسة عشرة ثلاث شياه، وفي العشرين أربع شياه)

وهذا كما به جمه عليه وثابت بسنة رسول الله ﷺ التي رويها وغيرها

(مسئلة) (فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي لها سنة)

حتى بلغت الأبل خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض لا تلغ في خلافة إلا أنه يحكى عن علي رضي الله عنه في خمس وعشرين خمس شياه. قال ابن المنذر: لا يصح ذلك عنه وحكمه إجماعاً، وأبنة الجحاش التي لها سنة وقد دخلت في الثانية سميت بذلك لأن أمها قد حلت، والمخض الحامل وليس كون أمها ماضاً شرطاً وإنما ذكر تعريفها لما غالب حالها كتمريضه الرينة بالمجر، وكذلك بنت لبون

﴿مسئلة﴾ قال ﴿ولا الربا ولا الماخض ولا الاكولة﴾

قال احمد : الربا التي وضعت وهي تربي ولدها يعني قريبة العبد بالولادة ، وتقول العرب في رباها كما تقول في نفسها . قال الشاعر :

* حين أم البو في رباها *

قال احمد : والماخض التي قد حان ولادها ، فان كان في بطنها ولد لم يحن ولادها فهي خلفة وهذه الثلاث لا تؤخذ حتى رب المال . قال عمر لساعيه : لا تأخذ الربا ولا الماخض ولا الاكولة ولا غل الغنم ، وإن أمارع رب المال بأخراجها جاز أخذها وله ثواب الفضل على ما ذكرنا في حديث أبي ابن كعب ، وإذا ثبت هذا وأنه ممن أخذ الردي من أجل الفقر ، ومن أخذ كرائم الاموال من أجل أربابه — ثبت أن أخفى الوسط من المال . قال الزهري : إذا جاء المصدق قسم الشياه أثلاثاً : ثلث خيار ، وثلث أوساط ، وثلث شرار ، وأخذ المصدق من الوسط ، وروي نحوه هذا عن عمر رضي الله عنه . وقال امامنا وذهب إليه ، والأحاديث تدل على هذا ، فروى أبو داود والنسائي بإسنادهما عن سعد ابن دليم قال : كنت في غزى لي لجاني رجلان على بعير قتالا : أنا رسول الله ﷺ إليك لتؤدي اليها صدقة غنك ، قلت : وما هي فيها ؟ قال : شاة فاعمد إلى شاة قد عرفت مكانها مثنتاً محضاً وشحماً فأخرجها اليها فقالا : هذه شاة وقد نهانا رسول الله ﷺ أن نأخذ شاة شاةً والشافعي العاجل سبب بذلك لأن ولدها قد شفعها ، والحض الهين . وقال سويد بن غفلة : سرت أو أخبرني من سار مع مصدق رسول الله ﷺ ، فإذا في عبد رسول الله ﷺ أن لا تأخذ من راضع لبن قال فكان يأتي المياه حين ترد الغنم فيقول « أدوا صدقت أموالكم » قال فعمد رجل منهم إلى ناقة كوماً — وهي العظيمة السنام — فأرى أن يقبلها . رواه أبو داود والنسائي وروى أبو داود بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال « ثلاث من فعلن فقد طعم لعم الإمان من

وبنت الخاض أدنى من تؤخذ في الزكاة ، ولا تجب إلا في خمس وعشرين الى خمس وثلاثين خاصة لما ذكرنا من الحديث

﴿مسئلة﴾ (فان عدما أجزاء ابن لبون وهو الذي له سستان ، فان عدمه ثمة بنت مخاض) إذا لم يكن في إبله بنت مخاض أجزاء ابن لبون ولا يجزئه مع وجودها لأن في حديث أنس « فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض إلى أن تبلغ خمسا وثلاثين ، فإن لم يكن فيها ابنة مخاض ففيها ابن لبون ذكر » رواه أبو داود ، وهذا مجمع عليه أيضاً ، فان اشترى ابنة مخاض وأخرجها جاز لانها الأصل ، وان أراد اخراج ابن لبون بعد شرائها لم يجز لانه صار في إبله بنت مخاض ، وان لم يكن في إبله ابن لبون وأراد الشراء لزم شراء بنت مخاض وهذا قول مالك . وقال الشافعي يجزئه شراء ابن لبون لظاهر الخبر

عبد الله وحده وأنه لا إله إلا هو ، وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة عليه كل عام ، ولم يعط الحرمة ، ولا الدرنة ، ولا المريضة ، ولا الشرط اللازمة ، ولكن من وسط أموالكم ، فان الله لم يسألكم خبره ولم يأمركم بشيء رافدة يعني معيبة ، والدرنة الجرباء ، والشرط وذالة المال

﴿مسئلة﴾ قال ﴿واتمد عليهم السخلة ولا تؤخذ منهم﴾

السخلة بفتح السين وكسر هاء الصغرة من أولاد المار وجعلته أنه متى كان عنده نصاب كامل فتنتجت منه سخلة في أثناء الحول وجبت الزكاة في الجميع عند تمام حول الامهات في قول أكثر أهل العلم . وحكي عن الحسن والنخعي : لا زكاة في السخلة حتى يحول عليها الحول ، وقلوه عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ولنا ما روي عن عمر أنه قال لساعيه : اعتد عليهم بالسخلة بروح الراعي على يديه ولا تأخذها منهم وهو مذهب علي ولا تعرف لها في عصرها مخالفاً فكان اجماعاً ، ولأنه نصاب فوجب أن يضم اليه في الحول كأموال التجارة والخبر مخصوص بمال التجارة فقيس عليه ، فأما إن لم يكمل النصاب إلا بالسخلة احتسب الحول من حين كل النصاب في الصحيح من المذهب وهو قول الشافعي واسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي . وعن احمد رواة أخرى أنه يعتبر حول الجميع من حين ملك الامهات وهو قول مالك لأن الاعتبار بحول الامهات دون السخلة ، وإذا كانت نصاباً وكذلك إذا لم تكن نصاباً

ولنا أنه لم يحل الحول على نصاب فلم تجب الزكاة فيها كما لو كملت بغير سخلة ، أو كمل التبراة فانه لا تختلف الرواية فيه ، وإن نتجت السخلة بعد الحول ضمت إلى أمهاتها في الحول الثاني وحده والحكم في فصلان الايل وعجول البقر كالحكم في السخلة ، وإذا ثبت هذا فان السخلة لا تؤخذ في الزكاة لما قدفتنا من قول عمر ، ولما سنذكر في المسألة التي تلي هذه ولا نعلم فيه خلافاً إلا أن يكون

ولنا انها استوبا في العدم فزمتها ابنة مخاض كما لو استوبا في الوجود ، والحديث يحول على حال وجوده لأن ذلك الفرق به اثنان له عن الشراء ، ومع عدله لا يستغني عن الشراء . على أن في بعض ألفاظ الحديث « فن لم يكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعند ابن لبون فانه يقبل منه وليس به شيء » فشرط في قبوله وجوده وعندها وهذا في حديث أبي بكر ، وفي بعض ألفاظ أيضاً « ومن بلغت عتده صدقة بنت مخاض وليس عنده الا ابن لبون » وهذا تنبيذ يتعين حمل المطلق عليه . وان لم يجد الا ابنة مخاض معيبة فانه الانتقال الى ابن لبون بقوله في الخبر « فن لم يكن عنده ابنة مخاض على وجهها » ولأن وجودها كعندها لكن لا يجوز اخراجها فأشبه الذي لا يجد إلا ما لا يجوز الاوضه به في انتقاله الى البديل ، وإن وجد ابنة مخاض أعلا من صفة الواجب لم يجزه ابن لبون

النصاب كله صفاراً فيجوز أخذ الصغيرة في الصحيح من المذهب ، وأما يتصور ذلك بأن يدل كباراً صفاراً في أثناء الحمل ، أو يكون عنده صفاراً من الجوار شتو الله فصار من النصاب صفاراً ثم يمتزج الامهات والمجول الحمل على الصفار . وقال أبو بكر : لا يؤخذ أيضاً إلا كبيرة تجزي . في الأصح وهو قول مالك قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، أما حقتنا في الجذعة أو الثانية ، ولأن زيادة السن في المال لا يزيد به الواجب كذلك نقصانه لا ينقص به .

وناقول الصديق رضي الله عنه : والله لو منعني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلهم عليها ، نزل على أنهم كانوا يؤدون العناق ، ولأنه مال نجيب فيه الزكاة من غير اعتبار قبضته فيجب أن يؤخذ من عبته كالأموال ، والحديث مجمل على ما فيه كبار ، وأما زيادة السن فليست تنم الفرق بالمالك في الموضع كما أن مادون النصاب عقر وما فوقه غفر ، فظاهر قول أصحابنا أن الحكم في الفصلان والمجول كلهم في السخال لما ذكرنا في النعم ويكون التبدل بالقيمة . يمكن زيادة السن كما قلنا في اخراج الذكر من المذكور ، ويحتل أن لا يجوز اخراج الفصلان والمجول وهو قول الشافعي . كلا يعني إلى النسبة بين الغرض ، فإنه يعني إلى اخراج ابنة الحاض عن خمس وعشرين وست وثلاثين وست وأربعين وأحدى وسبعين ، ويخرج ابنتي البهون عن ست وسبعين ، وأحدى وتسعين ومائة وعشرين ، وبغضى إلى الانتقال من ابنة البهون الواحدة من احدى وستين إلى اثنين في ست وسبعين مع تقارب الوقف بينهما ، وينها في الأصل أو بعون ، والمجول ورد في السخال فثبت قياس الفصلان والمجول عليها لما بينهما من الفرق .

(فصل) وإن ملك نصاباً من الصفار افتقد عليه حول الزكاة من حين ملكه ، وعن احدى لا بعدد عليه المحول حتى يبلغ سن تجزي . منه في الزكاة وهو قول أبي حنيفة ، وحكي ذلك عن الشعبي لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال « ليس في السخال زكاة » . وقال « لا تأخذ من راض لب » . ولأن السن معنى يتغير به الغرض فكل نقصانه تأثير في الزكاة كالدود

لوجود بنت مخاض على وجهها ويغير بين اخراجها وبين شراء بنت مخاض على مئة الواجب . وقال أبو بكر : يجب عليه اخراجها بناء على قوله انه يخرج عن الرضاح صحيحة حكاه ابن عقيل والاول اول لان الزكاة وجبت على وجه المساواة وكانت من جنس المخرج عنه كزكاة المايوت . (فصل) ولا يجوز بيع النقص المذكورة بزيادة سري في غير هذا الموضع فلا يجزئ له أن يخرج عن بنت لبون حقاً ، ولا عن الحقة جذعاً مع وجودهما ولا عدلهما . وأقول إمامي وابن عقيل : يجوز ذلك عند عدم كسب لبون عن بنت مخاض

ولأنه لا يصح قياسها على ابن لبون مكلن بنت مخاض لان زيادة سن ابن لبون على بنت مخاض يمتنع بها من صفار السباع وبرعي الشجر بنفسه وبرد الماء . ولا يوجد هذا في المتن

ولأن السخال تعد مع غيرها تعد منفردة كالاهايات والخبر برويه جابر الجعفي . وهو ضيف عن الشعبي مرسل ، ثم هو مجول على أنه لا يجب فيها قبل حول الحمل ، والعدد يزيد الزكاة بزيادة بخلاف السن ، فإذا قلنا بهذه الرواية فإذا ماتت الامهات الواحدة لم ينقطع الحول ، وإن ماتت كلها انقطع الحول

(مسئلة) قال (ويؤخذ من المز التي ومن الضأن الخ)

وجله أنه لا يجزي في صدقة الغنم إلا الجذع من الضأن وهو ماله سنة أشهر والتي من المز وهو ماله سنة ، فإن قطع المالك بأفضل منها في السن جاز فإن كان الغرض في النصاب أخذته وإن كان كله فوق الغرض خبير المالك بين دفع واحدة ومنه وبين شراء الغرض فيخرجه وهذا قول الشافعي . وقال أبو حنيفة في احدى الروايتين عنه لا يجزي الاثنية منها جعياً لهما نوعاً جنس ، فكل الغرض منها واحداً كأشواخ الابل والبقر وقال مالك تجزي الجذعة منها ذلك وقول النبي ﷺ « أما حقتنا في الجذعة والثنية »

وناق على جواز اخراج الجذعة من الضأن مع هذا الخبر قول سعد بن دليم أتاني رجلان على صبر قتلا : المارسل رسول الله ﷺ إليك تؤدي صدقة عندك قات ، وأي شيء . تأخذان فلا : سأل جذعة أو ثنية . أخرجه أبو دارود

وناق ما روى مالك عن سويد بن غفلة قال : أتانا مصدق رسول الله ﷺ وقال أمرنا أن نأخذ جذعة من الضأن والثنية من المز وهذا صريح وفيه بيان المطلق في الحديثين قبله ، ولأن جذعة الضأن تجزي . في الأصح بخلاف جذعة المز بدليل قول النبي ﷺ لا يرد بن دينار في جذعة للمز . ويجزئ ولا تجزي . عن احدى بعدك . قال ابراهيم الحارثي . أما أجزاء الجذع من الضأن لانه يبيع ، والمز لا يبيع الا اذا كان ثنيا

من بنت لبون لانها بشر كان في هذا . ويقال مجرد زيادة السن فلم يقابل الاثنية ، ولأن تخصيصه في الحديث بالذكر دون غيره يدل على اختصاصه بالحكم بدليل الخطاب

(مسئلة) (وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وهي التي لها ثلاث سنين وفي احدى وستين جذعة وهي التي لها أربع سنين ، وفي ست وسبعين ابنة لبون ، وفي احدى وستين حقتان الى مائة وعشرين)

وهذا كله مجمع عليه ، والخبر الذي رويناه يدل عليه ، وبنت البهون التي تمت لها ستان ودخلت في الثالثة سميت بذلك لان أمها قد وضعت في ذات لبن ، والحقة التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة سميت بذلك لانها قد استحضت أن يطرأها الفحل واستحضت أن يحمل عليها وتركبها ، والجذعة التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وقيل لما ذلك لانها تجذع اذا سقطت منها ، وهي أعلا سن

﴿مسئلة﴾ قال: «فاز ذات عشرين صائناً وعشرين ميراً أخذ من أحدهما ما يكون قيمته نصف شاة صائناً ونصف ميراً»

لأنها خلافاً بين أهل العلم في ضم أنواع الاجناس بعضها الى بعض في إيجاب الزكاة. وقال ابن المنذر: أجمع من تحفظ عنه من أهل العلم على ضم الصائناً الى المير؛ إذا ثبت هذا فإنه يخرج الزكاة من أي الأنواع أحب سواء دعت الحاجة الى ذلك بأن يكون الواجب واحداً أو لا يكون أحد النوعين موجبا لواحد أولم يدم بأن يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاملة. وقيل بكثرة ومالك وإسحق: يخرج من أكثر العددين، فإن استويا أخرج من أيهما شاء. وقال الشافعي: إقياس أن يؤخذ من كل نوع ما يخصه. اخذاره ابن المنذر لأنها أنواع تجب فيها الزكاة فتجب زكاة كل نوع منه كنوع آخره والحبوب

ولأنها نوعان جنس من الماشية فجاء الإخراج من أيهما شاء كما لو استوى العددين وكالغن والمبازيل، وما ذكره الشافعي يفضي إلى تشقيص الفرض وقد عدل إلى غير الجنس فيما دون خمس وعشرين من أجل القعود إلى النوع أولى، فإذا ثبت هذا فإنه يخرج من أحد النوعين ما قيمته كقيمة المخرج من النوعين، فإذا كان النوعان سواء وقيمة المخرج من أحدهما اثنا عشر، وقيمة المخرج من الآخر خمسة عشر، أخرج من أحدهما ما قيمته ثلاثة عشر ونصف، وإن كان الثالث ميراً والثالثان صائناً أخرج ما قيمته أربعة عشر، وإن كان الثالث صائناً والثلاثان ميراً أخرج ما قيمته ثلاثة، وهكذا لو كان في أبله عشر بخاني وعشر مبرية وعشر عراية، وقيمة ابنة الخاض البغشية ثلاثون، وقيمة المبرية أربعة وعشرون، وقيمة العراية اثنا عشر، أخرج ابنة خاض قيمتها ثلث قيمة ابنة غاض بخنية وهو عشرة، وثلث قيمة مبرية ثمانية، وثلث قيمة عراية أربعة فصار الجمل الثين وعشرين

تجب في الزكاة، وإن رضي رب المال أن يخرج مكانها ثنية جاز وهي التي لها خمس سنين ودخلت في السادسة سميت بذلك لأنها قد أقيمت ثنيهاً، وهذا المذكور في الاستبان ذكره أبو عبيد حكمة عن الأصمعي وأبي زيد الأنصاري وأبي زياد الكلابي وغيرهم

﴿مسئلة﴾ «فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة»

إذا زادت الأبل على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون كما ذكر في أظهر الزوايين وهذا مذهب الأوزاعي والشافعي وإسحق، وفيه رواية ثانية لا يتغير الفرض إلى ثلاثين ومائة فيكون فيها حقة وثلثا لبون وهذا مذهب محمد بن إسحق وأبي عبيد وأحد الروايين عن مالك لأن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة بدليل سائر الفروض

وهذا الحكم في أنواع البقر، وكذلك الحكم في الجبان مع المبازيل، والكرام مع النائم، فأما الصحاح من الراض، والذكر مع اللات، والذكر مع الصغار، فيتعين عليه جمعة وكبيرة أنى على قدر قربة المالكين إلا أن يتطوع رب المال بالفضل وقد ذكر هذا

(فصل) فإن أخرج عن النصاب من غير نوعه ما ليس في ماله منه شيء، ففيه وجبان (أحدهما) يجرى، لأنه أخرج عنه من جنسه فجاء كما لو كان المال نوعين فأخرج من أحدهما شيئاً (والثاني) لا يجرى، لأنه أخرج من غير نوع ماله أشبه ماله فأخرج من غير الجنس، وفارق ما ذكره من أحد نوعي ماله لأنه جاز فراوياً من تشقيص الفرض وقد جوز الشارع الإخراج من غير الجنس في قليل الأبل وشاة الجبان لذلك بخلاف مستثنائنا

﴿مسئلة﴾ قال: «وإن اختلط جماعة في خمس من الأبل أو ثلاثين من البقر أو أربعين من الغنم وكاز مرعاهم ومسرهم ومبيتهم ومحلهم وأحداً أخذت منهم الصدقة» وجاءه أن الخلطة في السائة تجعل مال الرجالين كل الرجل الواحد في الزكاة سواء كانت خلطة أنيان وهي أن تكون الماشية مشتركة بينهما لكل واحد منها نصيب مشاع مثل أن يرثا نصيباً أو يشترياه أو يربح لها فيقيد بها أو خلطة أوصاف، وهي أن يكون مال كل واحد منها ميراً خلطاً، أو مشتركاً في الأوصاف التي ذكرها وسواء تساوي في الشركة أو اختلافها مثل أن يكون لرجل شاة، وللآخر تسعة وثلاثون، أو يكون لأربعين رجلاً شاة لكل واحد منهم شاة، نصيباً عليها أحد وهذا قول عطاء والأوزاعي والشافعي والليث وإسحق. وقد مال: إنما تؤثر الخلطة إذا كان لكل واحد من الشركة نصيب، وحكي ذلك عن الثوري وأبي ثور واختاره ابن المنذر. وقول أبو حنيفة: لا أثر لها بهال لأن مالك كل واحد دون النصاب فلا يجب عليه زكاة كما لو لم يختلط بغيره، ولا يبي حنيفة فيما إذا اختلط في نصابين أن كل واحد منها يملك أربعين من الغنم فوجب عليه شاة لقوله عليه السلام: «في أربعين شاة شاة»

وناقول النبي ﷺ «فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون» والواحدة زيادة وقد جاء مصرحاً به في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ وكان عند آل عمرين الخطاب رواد أبو داود والترمذي وقال هو حديث حسن. وقال ابن عبد البر: هو أحسن شيء روي في أحاديث الصدقات فإن فيه فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا مصرح لاجتزاء العدل عنه ولأن سائر ما جعله النبي ﷺ غايه لفرض إذا زاد عليه واحدة تغير الفرض، وكذا هذا قولهم أن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة، قلنا هذا ما تفرع بالواحدة وحدها بل تغير بها مع ما قبلها فهي كالواحدة الزائدة على التسعين والستين وغيرها. وقال ابن مسعود والنخعي (م ٦١ - الغني والشرح الكبير - ج ٢)

وهذا متحقق في التتبع من الحولين كتحققه في الحول الواحد ، فلي هذا إذا كان عنده أكثر من تعصب فعجل زكاته لحولين جاز وإن كان قدر التعصب مثل من عنده أربعون شاة فعجل شاتين لحولين وكان المعجل من غيره جاز ، وإن أخرج شاة منه وشاة من غيره جاز عن الحول الأول ولا يجوز من الثاني لأن التعصب نقص ، فإن كل بعد ذلك وصار أخرج زكاته وتعجيله لما قبل كل نصابه وإن أخرج الشاتين جميعاً من التعصب لم تجز الزكاة في الحول الأول إذا قلنا ليس له إخراج ما عجله لأنه كاتلفت فيكون التعصب ناقصاً ، فإن كل بعد ذلك استوفى الحول من حين كل التعصب ركن ما عجل سابقاً على كل التعصب فلم يجز عنه

(فصل) وإن عجل زكاة ماله حال الحول والتعصب ناقص مقدار ما عجله أجزأت عنه ويكون حكم ما عجله حكم الموجود في ملكه بغير التعصب ، فلو زاد ماله حتى بلغ التعصب أو زاد عليه ، وحل الحول أجزأ المعجل عن زكاته لما ذكرنا ، فإن نقص أكثر مما عجله فقد خرج بذلك ، كونه سبباً للزكاة مثل من أربعمائة شاة فعجل شاة ثم تلفت أخرى فقد خرج عن كونه سبباً للزكاة ، فإن زاد بعد ذلك ما ينتج أو شراً ما يمتز به التعصب استوفى الحول من حين كل التعصب ، ولم يجز ما عجله عنه ما ذكرنا ، وإن زاد بحيث يكون انضمامه إلى ما عجله بغيره ، كالفرض مثل من له مائة وعشرون فعجل زكاتها ، ثم حال الحول وقد أنتجت سحلة فانه يلزمه إخراج شاة ثانية ، وبما ذكرناه قول الشافعي . وقول أبو حنيفة : ما عجله في حكم الثالث فقال في المسألة الأولى : لا تجب الزكاة ولا يكون الخرج زكاة . وقول في هذه المسألة : لا يجز عليه زيادة لأن ما عجله زال بملكه عنه فلم يحسب من ماله كونه قد تصدق به غيره ولأن هذا نصاب يجب فيه الزكاة بحول الحول فلا تعجيلاً منه كمن لو كانت أكثر من أربعين ولأن ما عجله بمنزلة الموجود في الأجزاء من ماله فكان بمنزلة الموجود في تعاقب الزكاة به ، ولأنها لو لم تعجل كان عليه شأن فكذلك إذا عجلت لأن التعجيل إنما كان وفقاً بالمالكين فلا يصير سبباً لنقص حقوقهم والتبرع يخرج ما تبرع به عن حكم الموجود في ماله وهذا في حكم الوجود في الأجزاء عن الزكاة

(فصل) وكل موضع قلنا لا يجز ما عجله عن الزكاة ، فإن كان دفعها إلى الفقراء مطلقاً فليس الرجوع فيها ، وإن كان دفعها بشرط أنها زكاة معجلة قبل الرجوع على وجوبها يأتي وجوبها

الوجوب . الذكر لا يخرج في الزكاة أصلاً إلا في البقر فأما ابن لبون مكن بنت مخاض فليس بأصل ولهذا لا يجزي . مع وجودها وأما الجوزي . الذكر في البقر من الثلاثين وما تكرر منها كالثنتين والستين وما تكرر من الثلاثين وغيرها كالسبعين فيها تباع ومسته ، وإن شاء أخرجه . مكن الذكر أمانة لوورد النصف بهما فأما الأربعون وما تكرر منها كالثنتين فلا يجزي . في فرضها إلا الأثاث نص الشارع عليها إلا أن يخرج عن المسنة تباع فيجوز ، فإذا بلغت مائة وعشرين خير المالكين إخراج

(فصل) فأما تعجيل العشر من الزرع والثمار فظاهر كلام القاضي أنه لا يجوز لأنه قال : كل ما تنطبق الزكاة فيه بسببين : حول ونصاب ، جاز تعجيل زكاته مفهوم هذا أنه لا يجوز تعجيل زكاة غيره لأن الزكاة معاملة بسبب واحد وهو أدراك الزرع والثمار ، فإذا قدمها قبل وجود سببها لكن إن أداها بعد الإدراك وقبل يسيرة وتصفيها لم يجز . وقال أبو الخطاب : يجوز إخراجها بعد وجود النظم والمحصر ، ونبات الزرع ، ولا يجوز قبل ذلك لأن وجود الزرع وإصلاح النخيل بمنزلة النصاب ، والإدراك بمنزلة حلول الحول فجاء تقديمها عليه ، وتعلق الزكاة بالأداء لا بمنزلة التعجيل بل دليل أن زكاة القطر تتعلق بوجوبها بمرور الحول وهو زمن الوجوب ، فإذا ثبت هذا فانه لا يجوز تقديمها قبل ذلك لأنه يكون قبل وجود سببها

(فصل) وإن عجل زكاة ماله ثم مات فأراد الوارث الاحتساب بها عن زكاة حوله لم يجز ، وذكر القاضي وجهاً في جوازها بناء على ما لو عجل زكاة عامين ، ولا يصح لأنه تعجيل للزكاة قبل وجود سببها أنه ما عجل زكاة نصاب لغيره ثم اشتراه ، وذلك لأن سبب الزكاة ماله النصاب وملك الوارث حادث ولا يني الوارث على حول الموروث ولأنه لم يخرج الزكاة ، وأما أخرجه غيره عن نسب ، وإخراج الغير عنه من غير ولاية ولا نيابة لا يجزي ، ولو نوى ، فكيف إذا لم ينو ، وقد قل أصحابنا لم يخرج زكاته وقال إن كان مورثي قد مات قبله زكاة ماله بابل أنه قد مات لم يقع الموقر وهذا أبلغ ، ولا يشبه هذا تعجيل زكاة العاميين لأنه محال بعد وجود السبب وأخرجها بنفسه بخلاف هذا ، فإن قيل فإنه لما مات المورث قبل الحول كان للوارث إخراجها ، فإذا لم يخرجها احتسب بها كالتدين فصار له أن يحسب الدين عن زكاته لم يصح ، ولو كان له عند رجل شاة من غنص أو قرض فأراد أن يحسبها عن زكاته لم تجزه

(مسألة) قول (وإن قدم زكاة ماله فأعطاهما المستحقها فثبت المعطي قبل الحول أو بلغ الحول رهو غني منها أو من غيرها أجزأت عنه)

وجلة ذلك أنه إذا دفع الزكاة المعجلة إلى مستحقها لم يجل من أربعة أقسام (أحدها) أن لا يتغير المال فإن المدفوع يقع موقعه ويجزي ، عن المذكي ولا يلزمه بدله ، ولا له استرجاعه . كالو دفعها بعد وجوبها (الثاني) أن يتغير حال الآخذ بأن يموت ، قبل حلول ، أو يستغنى ، أو يرتد قبل الحل فهذا في حكم التسم الذي قبله ، وهذا قال أبو حنيفة وقول الشافعي : لا يجزي . لأن ما كان شرطاً للزكاة إذا عدم قبل الحول لم يجز كالو تلت المال أو مات ربه

ثلاث مستات أو أربعة أتباع أيها شأ أخرجه على ما نلفه من الحول ، هذا التعجيل فيما إذا كان في بقر المات (فصل) وإذا كان في ماله شاة لم يجز إخراجها لغيرها واحداً إلا في الموضعين المذكورين وقال أبو حنيفة : يجوز إخراجها لغيره من الغنم الأثاث لقول رسول الله ﷺ «في أربعين شاة شاة»

ولنا أنه إذا أدى الزكاة إلى مستحقها فلم يمنع الإجزاء تغير حاله كما لو استغنى بها ولأنه من أتى إلى مستحقه فبرى منه كالدين يتعده قبل أجله، وما ذكره منتقض بما إذا استغنى بها، والحكم في الأصل بمنع من الفرق بينها فالمرء، فإن المال أثلث تبين عدم الوجوب فأشبه ما أدى إلى غيره، دراهم بظنها عليه فبين أنها ليست عليه، وكما لو أدى الضامن الذين فإن أن الضمون عنه قد قُدر وفي مستثنى الحق واجب وقد أخذته مستحقه (القسم الثالث) أن يتغير حال رب المال قبل المأول بموته أو رده، أو تلف النصاب، أو نقصه، أو بيعه، فقال أبو بكر: لا يرجع بها على الفقير سواء أعله أنها زكاة معجلة أو لم يعله. وقول القاضي: وهو المذهب عندي لأنها وصلت إلى الفقير فلا يمكن له إرجاعها كما لو لم يعله، ولأنها زكاة دفعت إلى مستحقها فلم يجوز إسترجاعها كما لو تغير حال الفقير وحده. قال أبو عبد الله ابن حامد: إن كالت الدائع لها الساعي إسترجعها بكل حال، وإن كان الدائع رب المال وأعلم أنها زكاة معجلة ترجع بها، وإن أطلق لم يرجع بها، وهذا مذهب الشافعي لأنه مال دفعه عسا يستحقه القاضي في الثاني، فإذا صار ما يمنع الاستحقاق وجب رده كالأجرة إذا انتهت الدار قبل السكنى، أما إذا لم يعله فيحتمل أن يكون تطوعاً، ويحتمل أن يكون حبة في يقبل قوله في الرجوع، فعلى قول ابن حامد إن كانت العيز بقية لم تغير أخذها، وإن زادت زيادة متصلة أخذها بزيادتها لأنها تمنع في الفسوخ، وإن كانت منفصلة أخذها دون زيادتها لأنها حصة في ذلك الفقير، وإن كانت ناقصة رجع على الفقير بالنقص لأن الفقير قد ملكها بالنقص فكان نقصاً عليه كالبيع إذا نقص في يد المشتري ثم علم بعيه، وإن كانت تامة أخذ قيمتها بزم التقبض لأن ما زاد بعد ذلك أو نقص فأنما هو في ملك الفقير فلم يضمه كالصداق يثلث في يد المرأة (القسم الرابع) أن يتغير حالها جميعاً لحكمه حكم القسم الذي قبله سواء.

(فصل) إذا كان رب المال: قد أعلمه أنها زكاة معجلة في الرجوع فأفكر الأخذ فأقول قول الأخذ لأنه منسكراً والأصل عدم الإعلام وعليه إيمان، وإن مات الأخذ واختلف المخرج ووارث الأخذ فأقول قول الوارث، ويحلف أنه لا يعلم أن موته أعلم بذلك، فأما من قل بعدم الإسترجاع فلا بين ولا غيرها.

(فصل) إذا تسلف الإلمام الزكاة فما كنت في يده فلا ضمان عليه وكانت من ضمان الفقراء.

ولفظ الشاة بقية الذكر والائتي ولأن الشاة إذا أسرها معانها أجزأ أنها الذكر والائتي كالأخيرة ولنا أنه حيوان نجس الزكاة في عينه فسكنة الأثرية متميزة في فريته كالإبل والمطابق يتنبد بالقياس على سائر النصب، والأضحية غير معتبرة بالمال بخلاف استئنا.

(فصل) فإن كانت ماشيته كلها ذكراً أجزأ الذكر في الفهم وجباً واحداً ولأن الزكاة واحدة فلا يكلف المواصلة من غير ماله، ويجوز إخراجها في البقر في أصبح الوجهين لذلك، وفي وجه آخر أنه

ولأنه بين أن يسأله ذلك رب المال أو الفقراء، أو لم يسأله أحد لأن يده كيد الفقراء: وقال الشافعي إن تسلمنا من غير سؤال ضمننا لأن الفقراء، رشداً لإبواب عليهم فإذا قبض بغير إذنهم ضمن كلاب إذا قبض لابنه الكبير وإن كان يسأله المالك من ضمانهم لأنه وكيفية هذا كان يسأل أرباب الأموال لم يجرهم الدفوع من ضمانهم لأنه وكيفية وإن كان يسأله فقير وجبنا أصحابنا أنه من ضمان الفقراء ولنا أن الإلمام ولاية على الفقراء، بدليل جواز قبض الصدقة لهم بغير إذنهم سلفاً وغيره فإذا تلفت في يده من غير تقرباط يضمن كولي النية إذا قبض له وما ذكره يطل بما إذا قبض الصدقة بعد وجوبها ودفق الأب في حق ولده الكبير فإنه لا يجوز له التقبض له لعدم ولايته عليه ولهذا يضمن ما قبضه له من الحق بعد وجوبه

«مسألة» قال (ولا يجوز إخراج الزكاة إلا بنية)

الآن يأخذها الإمام منه فقراً، مذهب عامة الفقهاء أن النية شرط في أداء الزكاة إلا ما حكى عن الأوزاعي أنه قال لا يجب لمسا النية لأنها دين فلا تجب لها نية كسائر الديون ولهذا يخرجها ولي النية ويأخذها السلطان من الممنوع

ويقال الذي عليه السلام «فما الأعمال بالنيات» ودأبها من ولايتها عبادة فتتفرع إلى فرض ومن كاتفت إلى النية كالصلاة وتدارق قضاء الدين فإنه ليس بعبادة وهذا يسقط بإسقاط مستحقه وولي الدين والسلطان يتوبان عند الحاجة فإذا ثبت هذا فإن النية أن يعتد بها زكاة أو زكاة من يخرج منه كالمسي والمجنون ومملها التملك لأن محل الاعتناء نية كماله

(فصل) ويجوز تقديم النية على الأداء بزم اليسير كسائر العبادات، ولأن هذه تجوز النيابة فيها فغيرها مقارنة النية للإخراج يؤدي إلى التفرع بماه فإن دفع الزكاة في وكيفية ونوى هو دون الوكيل جاز إذا لم تقدم زينة الدفوع بزم طويل وإن تقدمت بزم طويل لم يجوز إلا أن يكون قد برى حال الدافع إلى الوكيل ونوى الوكيل عند الدفوع إلى المستحق، ولو نوى الوكيل ولم ينو المستحق لم يجوز لأن الفرض يتعلق

بمجرد لأن النبي عليه السلام نص على المسنات في الإرميات، فيجب اتباع مودد، فيكلف شراءها إذا عبدها كما لو لم يكن في ماشيته الإلمامياً، والصحيح الأول لا تادد جوازاً الذكر في الفهم مع أنه لا مدخل له في زكته، وجوب الإناث، فالقبر التي الذكر فيها مدخل نوى وفي الإناث وجبنا أوجهها ما ذكرنا والفرق بين النصب الثلاثة أن النبي عليه السلام نص على الإناث في فرائض الإبل والبقر، وأطلق الشاة الإجماع، وقال في الإبل من لم يجد بنت نخاض أخرج ابن لبون ذكرًا ومن حيث المعنى أن الإبل يتغير فرضها بزيادة السن فإذا جازة إخراج الذكر أنفى إلى التسمية بين الفرضين لأنه يخرج ابن لبون عن خمس وعشرين للخبير وعن ست وثلاثين، وهذا المعنى يخص الإبل فعلى هذا يخرج أنى ثلاثة بقدر قيمة الذكر فإن قيل فالقبر أيضاً يأخذ منها تيناً عن ثلاثين وتيناً عن أربعين إذا كانت

٥٠٦ أخذ الامام الزكاة بالتقريب على شرائط ثلثية. والزكاة من الصغار والمراس (الغني والشرع الكبير) به والاجزاء يقع عنه وإن دفعها إلى الامام فأولها ولو بنو الامام حال دفعها إلى الفقراء جازة وإن لم يملكها وكيل الفقراء ولو تصدق الانسان بجميع ماله تقرباً ولم ينو به الزكاة لم يجزئه وبهذا قرأ الشافعي وقر أصحاب أبي حنيفة يجزئه استحباباً ولا يصح لأنه لم ينو به الفرض فلم يجزئه كل لو تصدق بفضله ولو صلى مائة ركعة ولم ينو الفرض بها

(فصل) ولو كان له مال غالب فشك في سلامته جاز له اخراج الزكاة عنه وكانت نية الاخراج صحيحة لأن الاصل بقاؤه فان نوى ان كان مالياً فبذره زكاة وان كان ثاقلاً فعلى طريقه فان سألما أجرت نية لأنه أخلص النية للفرض ثم رتب عليها النفل، وهذا حكما كما لو لم يقله فإذا قل لم يضر، ولو قل هذا زكاة مالي الغالب أو الحاضر صح لأن التعيين ليس بشرط بدليل من له أربعون ديناراً إذا أخرج نصف دينار عنها صح، وان كان ذلك يقع عن عشرين غير معينة وان قل هذا زكاة مالي الغالب أو تطوع لم يجزئه ذكره أبو بكر لأنه لم يخلص النية لفرض أشبه ما قل أصلي فرضاً أو تطوعاً، وان قل هذا زكاة مالي الغالب ان كان سائلاً والا فهو زكاة مالي الحاضر أجرت من السلم منها وإن كانا مائتين فعند هذا لأن التعيين ليس بشرط وان قل زكاة مالي الغالب وأضرب فإن ثاقلاً لم يكن له ان يعصره إلى زكاة غيره لأنه غايبه ماله وأعتق عبداً عن كفاية عنها فلم يبق عنها لم يكن له صرفه إلى كفاية أخرى. هذا التفرع فيها إذا كانت العينة مما لا يمنع اخراج زكاته في بلد المال إما لقربه أو لكون البلد لا يوجد فيه أهل السهمان أو على الرواية التي تقول بإخراجها في سد بعيد من بلد المال وان كان له موقوف غائب قل ان كان موقوفاً قد مات فبذره زكاة ماله التي ورثه منه فإن ميتاً لم يجزئه ما أخرج لأنه يبي على غير أصل فهو كما لو قال ليلة الشك ان كان خداماً من معدل فهو فرضي وان لم يكن فهو نفل

(مسئلة) قال (أبو الأمان) يأخذها الامام منه قهراً

مقتضى كلام الحارثي ان الانسان متى دفع زكاته طوعاً لم يجزئه الا بنية سواء دفعها إلى الامام أو غيره وإن أخذها الامام منه قهراً أجرت من غير نية لأن تعذر النية في حقه أسقط وجوبها فنه كسأله أئمة وقتنا يأخذ الصغيرة من الصغار قلنا هذا يلزم ما في اخراج الاثني فلا فرق، ومن جرد اخراج الذكر في النكاح قال يأخذ ابن لبون من خمس وعشرين قيمته دون قيمة ابن لبون يأخذ من ستة وثلاثين ويكون بينهما في القيمة كما بينهما في العدد ويكره الفرض بصدقة المال وإذا اعتبرنا القيمة لم يرد إلى التسوية كما قلنا في الفقه، ويقتل ان يخرج ابن خمس من خمسة وعشرين من الاثني فغيره المذكور الاثني التي في سنة كذا النصيب

(مسئلة) (ويؤخذ من الصغار صغيرة ومن المراس مرضى، وقال أبو بكر لا يؤخذ إلا كبيرة صحيحة على قدر المال) متى كان حال نصاب كله صفراً جاز أخذ الصغيرة في الصحيح من المذهب وأما يصور ذلك

(الغني والشرع الكبير) استحباب نفقة الزكاة بيد المربي. زكاة السائمة من جنسها وسنها ٥٠٧

كصغير والمجنون وقال القاضي متى أخذها الامام أجرت من غير نية سواء أخذها طوعاً أو كرها وهذا قول للشافعي لأن أخذ الامام بمنزلة انفسه بين الشركاء فلم يمتنع إلى نية ولا لأن الامام ولاية في أخذها ولذلك يأخذها من المستعنف اتفاقاً ولو لم يجزئه لما أخذها أو لاخذها ثانياً ومما لا حتى يتبدل ماله لأن أخذها ان كان لأجزائها فلا يحصل الاجزاء بدون النية، وان كان لوجوبها فلو جوبت بقى مد أخذها واختار أبو الخطاب وابن عقيل أنها لا تجزي، فيما بينه وبين الله تعالى الا بنية رب المال لأن الامام إما وكيله وإما وكيل الفقراء وكليهما معاً وأي ذلك كان فلا تجزي، نية عنه عند رب المال ولأن الزكاة عبادة تحب لها النية فلا تجزي، عن وجبت عليه بغير نية ان كان من أهل البيت كما فصله وأما أخذت منه مع عدم الاجزاء، حراسة للعالم الظاهر كالحالة يخرج عليها يأتي بصورتها ولو لم يغير نية لم يجزئه عند الله تعالى قال ابن عقيل ومعنى قول الفقهاء يجزي، عنه أي في الظاهر يعني انه لا يطالب بأدائها ثانياً كما قلنا في الاسلام فان الترتيب طالب بالشهادة فتى أن بها حكم بسلامة ظاهراً ومضى لم يكن معتمداً صحة ما يلزم به لم يصح اسلامه باطلاً قال وقول أصحابنا لا تقبل توبة التائبين معناه لا يسقط عنه التمسك الذي توجه عليه لعدم علمنا بحقيقة توبته لأن أكثر ما فيه أنه تائبين وقد كن دهره بغير إيماناً وبغير ذكره فأما عند الله عز وجل فلها تصح اذا علم منه حقيقة التوبة وأصدق التوبة، واعتقاد الحاق. ومن نهر قول الحارثي قال ان الامام ولاية على المستعنف فقامت نية مقام نية كولي البقيم والمجنون وفارق الصلاة فان النيابة فيها لا تصح فلا بد من نية فاعلم. وقوله تأخير من كونه وكيله أو وكيله الفقراء أولها — قلنا بل هو وال على المالك وأما الحاق الزكاة بنفسه فغير صحيح فان القسمة ليست عبادة ولا يعتبر لها نية بخلاف الزكاة

(فصل) يستحب للانسان أن يلى نفقة الزكاة بنفسه ليكون على يقين من وصولها إلى مستحقها سواء كانت من الاموال الظاهرة أو الباطنة قال الامام أحمد أنجب الي أن يخرجها وان دفعها إلى السلطان فهو جائز وقول الحسن ومكحول ومعه بن جبير ويحيون بن مهران يضعها رب المال

بأن تبدل كبار بصغار في أثناء الحلول أو يكون عنده نصاب من الكبار فقالوا نصاب من الصغار ثم جرت الامهات، ويجوز الحلول على الصغار، وقال أبو بكر لا يؤخذ إلا كبيرة تجزي في الاضحية وهو قول مالك لقول النبي ﷺ «أما حقنا في الجفعة أو النية» ولا زيادة السن في المال لا يزيد بها الواجب كذلك نقصانه لا ينقص به.

ونما قول الصديق رضي الله عنه والله لومنعتني عناقاً كانوا يؤدونها الرسول الله ﷺ فقاتتهم عليها، عدل على أنهم كانوا يؤدون العناق ولانه مال تحب فيه الزكاة من غير اعتبار قيمته فيجزي الاخذ من عنه كذا الاموال.

وأما زيادة السن فليس يتم الزك في المالك في الموضعين كما أن مادون النصاب عفو ومافوقه عفو والحديث

في موضعها وقال الحوري أحسن لهم وأكذب بهم ولا تعلم شيئاً إذا لم يضعوها موضعها وقبلنا نصيب
وقال عطية أعطيهم إذا وضعوها موضعها فقبضوه أنه لا يعطيهم إذا لم يكونوا كذلك . وقول الشعبي
وأبو جعفر إذا رأيت الزكاة لا بعدلن فضعها في أهل الحاجة من أهلها . وقول إبراهيم ضعها في مواضعها
فإن أخذها السلطان أجرك . وقول سعيد أنباء أبو عروانة عن مهاجر أبي الحسن قال أتيت أبا وائل وأنا
بردة بالزكاة وهما على بيت المال فأخذاهما ثم جئت مرة أخرى فرأيت أبا وائل وحده قال لي ودع
فضعها موضعها وقد روي عن أحمد أنه قال أما صدقة الأرض فضعني دفعها إلى السلطان
وأما زكاة الأموال كلناني فلا بأس أن يضعها في الفقراء والمساكين فظاهر هذا أنه استحب
دفع العشر خاصة إلى الأئمة وذلك لأن العشر قد ذهب قوم إلى أنه مؤنة الأرض فهو كلناني
يتولاه الأئمة بخلاف سائر الزكاة والذي رأيت في المراجع قال: أما صدقة الفقار فضعني دفعها إلى
السلطان ثم قال أبو عبد الله لا ين عمر لئيم يلدن بها السكاب ويشربون بها الخمر قال ادفعها
اليهم . وقال ابن أبي موسى وأبو الخطاب دفع الزكاة إلى الامام العادل أفضل وهو قول أصحاب
الشافعي ومن قال يدفعها إلى الامام الشيعي ومحمد بن علي وأبو رزيق والاوزاعي لأن الامام أئمة
بصارها يدفعها إليه يبرئه ظاهر أوباشاً ودفعها إلى الفقير لا يبرئه بل لا احتمال أن يكون غير مستحق
لها ولأنه يخرج من الخلاف ونزول عنه التهمة . وكان ابن عمر يدفع زكاته إلى من جاءه من سعة
ابن الزبير أو نجدة الحوري وقد روي عن سبيل ابن أبي صالح قال أتيت سعد بن أبي وقص
فقات عتدي ما وأريد أن أخرج زكاته وهؤلاء القوم على ما روي فأنامني ؟ قال ادفعها إليهم فأتيت
ابن عمر فقال مثل ذلك فأتيت أبا هريرة فقال مثل ذلك وأتيت أبا سعيد فقال مثل ذلك وروى
نحوه عن عائشة رضي الله عنها . وقال مالك وأبو حنيفة وأبو عبيد لا يفرق الأموال الظاهرة إلا للامام . لأنه
تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) ولأن أبا بكر مالههم بالزكاة وقاتهم عليها وقالوا
منعوني عنها كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ فأنزلهم عليها ووافقه الصحابة على هذا ولأن

الامام قبضه بحكم الزكاة لا يجوز دفعه إلى المولى عليه كولي البيت والشافعي قولان كلنهمين
ولنا على جواز دفعها بنفسه أنه دفع الحق إلى مستحقه أخيراً تصرفه فأجزأه كما لو دفع الدين
إلى غيره وكزكاة الأموال الباطنة ولأنه أحد نوعي زكاة فأنه النوع الآخر والآية تدل على أن
الامام أخذها ولا خلاف فيه ومطابقة أبي بكر لهم بها لكونهم يؤدوها إلى أهلها ولو أدها إلى
نفسها لم يقابلهم عليها لأن ذلك يخلف في إجزائه فلا يجوز المقتلة من أحد وأنا يطالب الامام بحكم
ولاية والنيابة عن مستحقها فإذا دفعها اليهم جاز لأهم أهل رشد تجزئ الدفع إليهم بخلاف البيت
ولاية واجبه فضيلة دفعها بنفسه فلا نه يصل الحق إلى مستحقه مع توفير أجر العالة وصيانة حقوقهم
عن خطر الحياة ومباشرة تفريق كربة مستحقها وإغناؤه بها مع أعطائها للولي بها من محاربه
أزواجه وذوي رحمه وصلة رحمه بها فكان أفضل كما لو لم يكن أخذها من أهل العدل فإن قيل فالكلام
في الامام العادل إذا الحياة مؤمنة في حقها قلنا الام لا يتولى ذلك بنفسه وإنما يؤتمنه إلى سعة ولا يؤتمن
مبه الحياة ثم ربما لا يصل إلى المستحق الذي قد عدله الملك من أهله وجيرانه شيء منها وهم أئمة
ساسة صنفه وصدقه وإسائه وقوله ان أخذ الامام يبرئه ظاهر أو بطلاناً قلنا يطيل هذا يدفعها إلى غير
العادل فإنه يبرئه أيضاً وقد سلوا أنه ليس بأفضل ثم إن البراءة الظاهرة تكفي وقوله ان نزول
به التهمة فلتأني ظاهر هال التهمة سوا . أخرجه بنفسه ولا يختلف المذهب أن دفعها إلى الامام سواء كان
عادلاً أو غير عادل وسواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة ويبرأ يدفعها سواء . قلت في يد الامام أو
لم ينفذ أو صرفها في معارفها أو لم يصرفها لسا ذكرنا عن الصحابة ولأن الامام نائب عنهم شرعاً
فبرئ يدفعها إليه كولي البيت إذا قبضها له ولا يختلف المذهب أيضاً أن صاحب المال يجوز أن يفرقها بنفسه
(فصل) إذا أخذ الخراج والنفقة أجرة عن صاحبها وحكي ابن المنذر عن أحمد والشافعي
وأبي ثوري في الخراج أنه مجزئ وكفك كل من أخذها من المسلمين أجزأت عن صاحبها سواء عدل فيها أو
جاروسوا أخذها قهراً أو دفعها إليه اختياراً قال أبو صالح سألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر

(فصل) وكذلك إذا كان التصاب كله مراضاً فالصحيح من المذهب جواز اخراج الفرض منه
ويكون وسطاً في القيمة ولا اعتبار بقلة العيب وكثرته لأن القيمة تأتي على ذلك وهو قول الشافعي
وأبي يوسف ومحمد وقال مالك أن كانت كلها جرباً أخرج جرباً . وإن كانت هنا كلف شراء صحبة
وقل أبو بكر لا يجزئ . الأصحبة لأن أحد قال لا يؤخذ إلا بالمجوز في الاضاحي وللشي عن أخذ
ذات العوارف هذا يكلف شراء صحبة بقدر قيمة الرخصة
ولنا قول النبي ﷺ وأبيك وكرام أموالهم وقاله ان الله يسألكم خبره ولم يأمركم بشيء رواه
أبو داود . ولأن معنى الزكاة على المروسة وتكليف الصحبة عن المراض لاخلال بالمروسة ولهذا
يأخذ من الردي . من الحيوان والثمار من جنسه . ومن الثام والخرال من المواشي من جنسه كذا هذا

محول على مال فيه كبر وظاهر ما ذكره شيخنا ما ذكره وقال الأصحاب أن الحكم في الفصلا والعجول
كالحكم في السخا لما ذكرنا في الغنم ويكون تعديل بالقيمة ممكن زيادة السن كما قلنا في اخراج الذكر
من الذكور . قال شيخنا ويحتمل أن لا يجوز اخراج الفصلا والعجول وهو قول الشافعي للناضي
إلى التسوية بين الفروض فيخرج أينة بخاض عن خمس وعشرين وست وثلاثين وست وأربعين
وأحدى وستين . ويخرج ابني البون عن ست وسبعين والأجدى وتسعين ومائة وعشرين وغير
الانقال من بنت البون الواحدة من إحدى وستين إلى ابني بون في ست وسبعين مع تقارب الوصف
بينها وبينها في الأصل أربعين . والخبر ورد في السخا فينتج قياس الفصلا والعجول عليها لما
ذكرنا من الفرق .

وجاراً وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة قتل هذا السامان بصنع ما روى أفادع اليم زكاة فأتوا
كلهم نعم . وقال إبراهيم بن عيسى . عنك ما أخذ منك العشرون . وعن سلمة بن الأكوع أنه دفع صدق
الى النجدة وعن ابن عمر أنه سئل عن مصدق ابن الزبير ومصدق النجدة فقال الى أبيهما دفعت أجزاً
عنك وبهذا قال أصحاب الرأي فيما غلبوا عليه وقالوا إذا مر على الخوارج فمشروه لا يجزي . عن
زكاته وقال سعيد بن الخوارج يأخذون الزكاة على من أخذوا منه لإعادة لأهلهم ليسوا بشعة
فأضربوا قطع الطريق^(١)

والناقول الصحابة من غير خلاف في عصرهم علمناه فيكون إجماعاً ولأنه دفعها الى أهل البوالة
فأشبهه دفعها الى أهل النبي

(فصل) وإذا دفع الزكاة استحب أن يقول : اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغراً ويحمد
الله على التوفيق لأذاتها فقد روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا أعطيت الزكاة فلا تسبوا
ثوباً أن تقولوا اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغراً أخرجه ابن ماجه ويستحب الآخذ أن يدع
نصاحبها فيقول أجزك الله فيما أعطيت وباللذان فيما أنفقت وجعله لك طهوراً . وإن كان الله في
الساكن أو الامام شكره ودعا له قال الله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها وصل عليهم
إن صلاتك سكن لهم) قال عبد الله بن أبي نوفل كان أبي من أصحاب الشجرة وكان النبي ﷺ
إذا أتاه قوم يصدقهم قال «الله صل على آل فلان فأراد أبي يصدقته فقال اللهم صل على آل أبي نوفل» فنز
عليه والصلوة هاهنا الدعاء والتبريك وليس هذا بواجب لأن النبي ﷺ حين بعث معاذاً أو غيره
قال «اعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ففرد في فقرائهم» منفق عليه فلم يأمره بالدعاء ولأن
ذلك لا يجوز على التقدير المذكور اليه فالتائب أول

(فصل) ويجوز دفع الزكاة الى الكبير والصغير سواء أكل الطعام أو لم يأكل قال أحمد يجوز
إن يعطي زكاته في أجر وضاع ليطع غيره فهو قدير من الفقهاء وعنه لا يجوز دفعها الا الى من أكل

وأما الحديث فيحمل على ما إذا كان فيه صحيح فإن الغالب النصح وإن كان في النصاب صف
الرفضة صحيحاً أخرج الصحيحة وتم الرفضة من المراض على قدر المال ولا فرق في هذا بين الأبل
والبقر والتمه والحكم في الهرمة والمعيبة كالخسك في المريضة سواء لأنها في معناها والله أعلم
(فصل) فإن اجتمع كبار وصغار وصحاح ومراض وذكور وإناث لم يؤخذ إلا أنى كبرية
صحيحة على قدر قيمة المالين

معي كانت عنده نصاب فتجبته من سخال في أثناء الحول وجبت الزكاة في الجريم في قول أكثر
أهل العلم وكان حول السخال حول أصلها . وحكي عن الحسن والنخعي لازكاة في السخال حتى يجوز
صاحب الحول قبوله عليه السلام «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»

عنه قال المروزي كان أبو عبد الله لا يرى أن يعطي الصغير من الزكاة إلا أن يطعم الطعام والاول
نفع لأنه قد تبرع بجزء الدنم اليه كالذي طعم ولأنه يحتاج الى الزكاة لأجر رضاعه وكسوته وسائر
حوائجه فيدخل في عموم النصوص ويدفع الزكاة الى وليه لأنه يقبض حقوقه وهذا من حقوقه فان
يكن له ولي دفعها الى من يعنى بأمره ويقوم به من أمه أو غيرها نعم عليه أحد وكذلك المجنون
فإن هارون لما قتل لأحد وكيف يصنع بالصغار قال يعطي أولياءهم قلت ليس لمرولي قال يعطي
من بنى بأمرهم من الكبار فرخص في ذلك وقال مناسأت أبا عبد الله : يعطى من الزكاة المجنون
والغائب عنه قال نعم قلت من يقبضها له قال وليه قلت ليس له ولي قال الذي يقوم عليه . وإن
دفعها الى الصبي العاقل فظاهر كلام أحمد أنه يجزئه قال المروزي قلت لأحد يعطي غلاماً يتيماً من
الزكاة قلت نعم قلت فاني أخاف أن يقبضه قال يدفعه الى من يقوم بأمره . وقد روى الدارقطني
بمسند عن أبي جحيفة قال بعث رسول الله ﷺ ساعياً فأخذ الصدقة من أغنيائنا فردها في
قرابنا وكنت غلاماً يتيماً لأمالي فأعطاني قلوفا

(فصل) وإذا دفع الزكاة الى من يقبضها فمحتاج الى إعلامه بها زكاة قال الحسن أن مردان
تبرعوا بالخير وقال أحمد بن الحسين قلت لأحد يدفع الرجل الزكاة الى الرجل فيقول هذا من الزكاة
: بئس قال ولم يكن به هذا القول ؟ يعطيه ويستحب حاجته الى أن يقرعه

(مسألة) (قال ولا يعطى من الصدقة للمروضة والوالدين وأن علواً لا لولاء وإن سفل)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها الى الوالدين في الحال التي يجبر
لأنهم عليهم على الثقة عليهم ولأن دفع زكاة اليم تعنيهم عن الثقة وتسقطها عنه . ويعود دفعها اليه
فكأنه دفعها الى نفسه فلم يجز كما لو قضى بها دينه وقول الحرفي الوالدين يعني الاب والام وقوله وإن

ولنا قول عمر رضي الله عنه لساعيه : ائخذ عليهم بالسخلة بروج بها الزاعي على يده ولا تأخذها
منهم . وهو مذموب على رضي الله عنه ولا يعرف لها مخالفت في الصحابة فكأن إجماعاً

والخير مخصوص بمال التجارة فإنه يقسم بالانفاق في قياس عليه والحكم في فصالان الا بل
وعجائب اليم كالحكم في السخال . إذا ثبت هذا فإن السخلة لا تؤخذ من الزكاة لما ذكرنا من قول عمر
ولما ذكرنا في المسألة التي قبلها

(فصل) وإن كان في النصاب ذكور وإناث لم يؤخذ الا أنى وقد ذكرنا ذلك . وإن كان فيه
صغار ومراض أخرج صحيحة قيمتها على قدر قيمة المالين ولا يجوز اخراج المريضة لقوله تعالى
(ولا تيمسوا الحثيث منه تفتنون) (ولقوله عليه السلام «ولا يفرج في الصدقة هرة ولا ذات عوار
ولا نيس الا أن يشاء المصدق»

٥١٢ حكم دفع الزكاة للوارث والموروث، ودفع المراض من الأعمام (المفني والشرح الكبير)

علاوا يعني آباءهم وأمهاتهم وإن ارتفعت درجاتهم من الدافع كما يرى الأب وأبوي الأم وأبوي كل واحد منهم وإن ماتت درجاتهم يرث منهم ومن لا يرث وقوله وإن سئل يعني وإن نزلت درجاتهم من أولاده البين والبنات الموارث وغير الموارث نص عليه أحمد فقال لا يعطي الولدين من الزكاة ولا الولد ولا ولد الولد ولا الجد ولا الجدة ولا ولد البنت قال النبي ﷺ «إن أبي هذا سيد» يعني الحسن فجعله إبه ومنه من عرّده نسبة فأشبه الوارث ولأن بينهما قرابة جزئية وبعضية بخلاف غيرها (فصل) فأما سائر الأقارب فن لا يرث منهم يجوز دفع الزكاة إليه سواء كان انتفاء الأثر لاتنفا. سببه لكونه بعيد القرابة من لم يسم الله تعالى ولا رسوله ﷺ له ميراثا أو كان مانع مثل أن يكون محجوبا عن الميراث كالإخ المحجوب بالأخ وأبوه وإن نزل فيجوز دفع الزكاة إليه لأنه لا قرابة جزئية بينهما ولا ميراث فأشبهه الأجنبي، وإن كان بينهما ميراث كالأخوين اللذين يرث كل واحد منهما الآخر ففيه روايتان (أحدهما) يجوز لكل واحد منهما دفع زكاته إلى الآخر وهي الظاهرة عنه. رواها عنه الجماعة، قال في رواية إسحاق بن إبراهيم وأسمع ابن منصور وقد سأله يعني الأخ والأخت والحالة من الزكاة؟ قال: يعطي كل القرابة إلا الأباوين والولد، وهذا قول أكثر أهل العلم. قال أبو عبيد: هو القول عندي لقول النبي ﷺ «الصدقة على المسكين صدقة وهي للذي الرّحم أثنان صدقة وصلة» فلم يشترط نافة ولا فريضة، ولم يفرق بين المورث وغيره، ولأنه ليس من عرّده نسبة فأشبهه الأجنبي (والرواية الثانية) لا يجوز دفعها إلى الموروث وهو ظاهر قول الحزقي لقوله، ولا لمن تزمه مؤنة، وعلى الوارث مؤنة الموروث لا يؤنه مؤنة فيفني بزكاته عن مؤنّه ويعود تقع زكاته إليه فلم يجوز كدفعها إلى والده أو قضا. دينه بها، والحديث بمقتضى صدقة التطوع فيحمل عليها، فعلى هذا إن كان أحدهما يرث الآخر ولا يرث الآخر كالعمة مع ابن أخيها، والعتيق مع ممتعه، فعلى الوارث منها نفقة مورثه وليس له دفع زكاته إليه، وليس على الموروث منها نفقة وارثه، ولا يمنع من دفع زكاته إليه لاتنفا. المتعني للتم، ولو كان

وإن كان النصاب كله مراضا لا مقدار الفرض فهو مخير بين إخراجها وبين شراء فريضة قبلية التوبة فيخرجها، ولو كانت الصدقة غير الفريضة بعدد الفريضة مثل من وجب عليه اثنتا عشرة وعنده حواران صحيحان فإن عليه شراء صحيحتين فيخرجهما وإن وجبت عليه حقان وعنده اثنا عشر صحيحين خمر بين إخراجها مع الجيران وبين شراء حقنتين صحيحتين على قدر قيمة آثار، وإن كان عنده جزعان صحيحتان فله إخراجها مع أخيه الجيران، وإن كان عليه حقان ونصف ماله صحيح ونصفه مريض فقال ابن عثيل له إخراج حقة صحيحة وحقة مريضة لأن النصف الذي يجب فيه إحدى الحقتين مريض كله، والصحيح في اللعب خلاف ذلك لأن ماله صحيح ومريض فلم يملك إخراج مريضة كما لو كان نصابا واحدا ولم يتعين النصف الذي وجبت فيه الحقة في المراض

(المفني والشرح الكبير) امتناع أداء زكاة كل من الزوجين للآخر زكاة الأعمام من المستحقة فيه ٥١٣

الأخوان لأحدهما ابن الآخر لأولده له، فعلى أبي الابن نفقة أخيه وليس له دفع زكاته إليه، والذي لأولده له دفع زكاته إلى أخيه ولا يلزمه نفقته لأنه محجوب من ميراثه، ونحو هذا قول الثوري: فأما ذور الأرحام في الحال الذي يرثون فيها فيجوز دفعها إليهم في ظاهر المذهب لأن قرابتهم ضعيفة تأثر بها مع عصبه ولا ذي فرض غير أحد الزوجين فلم يمنع دفع الزكاة كقرابة سائر المسلمين فإن ماله يصير إليهم إذا لم يكن له وارث

مسألة (٢) قال (ولا الزوج ولا الزوجة)

أما الزوجة فلا يجوز دفع الزكاة إليها إجماعا. قال ابن المنذر: أنعم أهل العلم على أمت الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة، وذلك لأن نفقتها واجبة عليه فتستفيها بها عن أخذ الزكاة فلم يجوز دفعها إليها كما لو دفعها على سبيل الاتفاق عليها، وأما الزوج ففيه روايتان (أحدهما) لا يجوز دفعها إليه وهو المختار أبي بكر ومذهب أبي حنيفة لأنه أحد الزوجين فلم يجوز دفع زكاته إليه كالأخ ولا لها تنفع بدفعها إليه لأنه إن كان عاجزا عن الاتفاق عليها لم يكن يأخذ الزكاة من الاتفاق فيلزمه، وإن لم يكن عاجزا ولكنه أسير بها لزمته نفقة المومنين فتنتفع بها في الحائض فلم يجوز لها ذلك كما لو دفعها في حرة دار أو نفقة رقيقها أو هبتها، فإن قبل فيلزم من هذا القريم فانه يجوز له دفع زكاته إلى غريمه وبذلك أخذ بذلك وقال: دينه فينتفع الدافع بدفعها إليه فتنافى بينهما من وجب (أحدهما) أن حق الزوجة في النفقة أكد من حق الغريم فثبت أن نفقة المرأة مقدمة في مال المفاص على أداء دينه ونهاها أخذها من ماله بغير علمه إذا اتهم من ادّائها (والثاني) أن المرأة تنبسط في مال زوجها بغير إعادة وبعد مال كل واحد منها مالا للآخر، وفذا قول ابن مسعود في عبد سرق امرأة امرأة سيده: عبدك سرق مالك، ولم يقطعه، وروي ذلك عن عمر، وكذلك لا تقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه بخلاف الغريم مع غريمه (والرواية الثانية) يجوز لها دفع زكاتها إلى زوجها وهو مذهب الشافعي وابن المنذر وطائفة من أهل العلم لأن زنايا امرأة عبد الله بن مسعود قالت: يا بني الله انك أمرت وكذلك لو كان لشريكتي لم يتعين حق أحدهما في المراض دون الآخر، وإن كان انتصاب كله صحيحا لم يجوز إخراج الغنية وإن كثرت قيمتها للثمن عن أخذها، ولما فيه من الأضرار بالفقراء وفذا يستحق ردّها في البيع وإن كثرت قيمتها

(مسألة ٣) (وإن كان نوعين كالخمي والعرب والبقر والجواميس والغن والماعز، أو كان فيه كراهة وتام وسان ومباريل أخذت الفريضة من أحدها على قدر قيمة المائتين.

لا تعال خلافا من أهل العلم في ضم أنواع الأجناس بعضها إلى بعض في إيجاب الزكاة، قال ابن المنذر أنعم من تحفظ عنه من أهل العلم على ضم الغن إلى الماعز إذا ثبت هذا فإنه يخرج الزكاة من أي الأنواع أحب سواء دعت الحاجة إلى ذلك، بأن يكون الواجب واحدا أو لا يكون أحد النوعين

كانوا يقولون ابتعاه فأقول إنما هي لله . وعن ابن عمر أنه قال لا تشتري طيور مالك ولأن في شرائها لها وسيلة إلى استرجاع شيء منها لأن الفقير يستحي منه فلا يملكه في ثمنها وربما رخصها له لمعاني أن يدفع إليه صدقة أخرى وربما علم أنه إن لم يبعها إياها استرجعها منه أو توهم ذلك وما هذا سين ينبغي أن يجنب كل شرط عليه أن يبيعها إياها . وهو أيضاً ذريعة إلى إخراج القيمة وهو ممنوع من ذلك ، أما حديثهم فيقول به ، والله يرجع اليه بغيره ، وهذا محل النزاع . قال ابن عبد البر : كل العلماء يقولون إذا رجعت إليه بالبراءت طابت له إلا ابن عمر وابن عمر وابن عمر وابن عمر . كل البراءات لأن الملك ثبت بالبراءة حكماً بغير اختياره وليس برسيلة إلى شيء مما ذكرنا والحديث الآخر مرسل وهو عام وحديثنا خاص بصحيح فالعمل به أولى من كل وجه

(فصل) فإن دعت الحاجة إلى شراء صدقة مثل أن يكون الغرض جزءاً من حيوان لا يمكن الفقير الانتفاع بهينه ولا يبعد من يشره . سوى تلك إياها ، ولو اشتراه غيره لتقرر الملك بسوء المشاركة أو إذا كان الواجب في ثمة النخل وأنكره غنياً وربما فاجتاج الساعي إلى بيعها قبل الخذاقة ذكر القرافي أنه يجوز بيعها من رب المال في هذا الموضع وكذلك يبيع في الصدقة الأولى وفي كل موضع دعت الحاجة إلى شرائه لها لأن المبيع من الشراء في محل الوقف إنما كان للفقير من الفقير ، والضرر عليه في منع البيع هاهنا أعظم فدفعه بجواز البيع أولى

(فصل) قل ، بنتا سألت أبا عبد الله عن رجل له على رجل دين برهن وليس عنده قضاءه ولهذا الرجل زكاة مدريد أن يفرقها على المساكين فبذعه إليه رهنه ويقول له الدين الذي لي عليك هو لك ويحسبه من زكاة له قل لا يجوز ذلك فبذعه إليه فبذعه إليه ، من زكاته قل رد إليه قضاء من ماله أخذه ؟ فقال نعم وفارقه موضع آخر وقيل له فإن أعطاه ثم رده إليه قال إذا كان بحيلة فلا يصح

من أحد النوعين عنهما اختاره أبو بكر ، والثاني لا يجوز لأنه أخرجه من غير ماله أشبه ما لو أخرج من غير الجنس وفارقه ما أخرجه من أحد نوعي ماله لأنه جاز فراراً من تنقيص القرض بخلاف مسألتنا والله أعلم

(فصل) قال رضي الله عنه

النوع الثالث في الغنم

(مسألة) (ولاشي فيها حتى تبلغ أربعين فتجب فيها شاة إلى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة فيها ثلاث شياه ثم في كل مائة شاة شاة)

الأصل في وجوب صدقة الغنم السنة والاجماع ، أما السنة فأدرك أنس في كتاب الصدقات الذي كسبه له أبو بكر رضي الله عنه أنه قال في صدقة الغنم في سائنها إذا كانت أربعين إلى عشرين

قل ، فإن استقرض الذي عليه الدين درهم ففداه إياها ثم ردها عليه وحسبها من الزكاة فقال إذا زادها إياها ماله فلا يجوز فحصل من كلامه أن دفع الزكاة إلى الكافر جائز سواء دفعها ابتداء أو استقرضه ثم دفع ما استوفاه إليه إلا أنه من قصد بالدفع إحياء ماله أو استيفاء دينه لم يجوز لأن الزكاة لحق الله تعالى فلا يجوز صرفها إلى غيره ، ولا يجوز أن يحسب الدين الذي له من الزكاة قبل قبضه لأنه مأثور بأدائها وإيائها وهذا إسقاط والله أعلم

مسألة قال (ولا لكافر ولا لمملوك)

لا تعلم بين أهل العلم خلافاً في أن زكاة الأموال لا تعطى للكافر ولا لمملوك قال ابن المنذر أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم أن الذي لا يعطى من زكاة الأموال شيئاً ولأن النبي ﷺ قال لما ذكروا أنهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، وترد في فقرائهم ، فخصهم بصرفها إلى فقرائهم كما خصهم بوجوبها على أغنيائهم

وأما المملوك فلا يملكها بدينها إليه ، وما يعطاه فهو لسيده فكأنه دفعها إلى سيده ، ولأن العبد يوجب على سيده نفقة فهو غني بفنائها

مسألة قال (إلا أن يكونوا من الداملين عابياً فيعطون بحق ما عملوا)

وجله أنه يجوز له معامل أن يأخذ مما كان من الزكاة سواء كان عبداً وضاهراً كلام الحنفي أنه يجوز أن يكون كافر أو هذه إحدى الروايتين عن أحمد لأن الله تعالى قال والعاملين عليها وهذا لفظ عام يدخل فيه كل عامل على أي صفة كان ، ولأن ما يأخذ على العالة أجرة عمله فلم يمنع من أخذه كالأجارات ، والرواية الأخرى لا يجوز أن يكون العامل كافراً لأن من شرط العامل أن يكون أميناً والكفر ينافي الأمانة ويجوز أن يكون غنياً وهذا قريب من المال رقيق له ؛ بحق ما عملوا يعني

ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين فيها مائتين فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة فيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ، ولا يجوز في الصدقة هزيمة ولا ذات عوار ولا نيساً إلا ما شاء المصدق واختار سوى هذا

وأجمع المسلمون على وجوب الزكاة فيها وهذا المذكور هاهنا يجمع حكاية ابن المنذر إلا أنه حكى عن معاذ رضي الله عنه أن الفرض لا يتغير بعد المائة وأحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين وأربعين وأربعين يكون مثل مائة وأحدى وعشرين ، ورواه سعيد عن خالد بن مغيرة عن الشعبي عن معاذ أنه كان إذا بلغت الشياه مائتين لم يفرقها حتى تبلغ أربعين ومائتين فيأخذ منها ثلاث شياه ، فإذا بلغت ثلاثمائة يفرقها حتى تبلغ أربعين وثلاثمائة فيأخذ منها أربعاً ولا يثبت عنه .

بعينهم بتدريجهم والامام يخبر اذا ثبت علمان ان شاء استأجره الزكاة صجحة ويدفع اليه ماس له وان شاء بعته بغير اجارة ويدفع اليه أجر مثله، وهذا كان المعروف على عبد رسول عليه السلام فانه لم يلقنا انه قطع أحدا من العمل على أجر وقد روى داود بإسناد عن ابن الساعدى قال استعاني عمر على الصدقة فوافقت منها وأديتها اليه ثم لي مائة فقلت ان عملته وأجري على ان لا يقر خذ ما أعطيت فاني قد عملت على عبد رسول عليه السلام فماني فقلت مثل قولك حمد لي رسول الله عليه السلام اذا أعطيت شيئا من غير ان تسأله فذكر وتصدق

(فصل) ويعمل منها أجر الحاسب والسكتب والحاشد والحازن والحافظ والراعي وغيرهم فكأنهم معدودون من العاملين عليها ويدفع اليهم من حصة العاملين عليها فاما أجر الوزان والكيل ليقبض الساعي الزكاة فلي رب المال لانه من مؤنه دفع الزكاة

(فصل) ولا يعطى الكثير من الزكاة الا لكونه مؤثقا على مسند كره ويجوز ان يعطى لانس ذاق قرابة من الزكاة لكونه غازيا أو مؤثقا أو غارما في اصلاح ذات البين أو عاملا ولا يعطى غير ذلك وقد روى أبو داود بإسناد عن عطاء بن يسار عن النبي عليه السلام انه قال «لا تحل الصدقة لغر الا حصة الغازي في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو رجل ابتاعها بجاه أو لرجل كان لاجل مسكنه فتصدق على المسكين فاهدي المسكين الى الغني» ورواه ايضا عن عطاء عن أبي سعيد عن النبي عليه السلام (فصل) وإن اجتمع في واحد أسباب تقتضي الاخذ بها جاز أن يعطى بها، فانه مل لا تقير به أن يأخذ مماثله، فإن لم تقته فله أن يأخذ ما يبره به شياء، فإن كان غازيا فله أخذ ما يكفيه لقروءه، وإن كان غارما أخذ ما يقفه به غرمة لأن كل واحد من هذه الأسباب أثبت حكمه باقراده فوجد غيره لا يمتنع ثبوت حكمه كما لم يمتنع وجوده، وقد روي عن احمد انه قال: اذا كان له مائتان وعليه مائتان لا يعطى من الزكاة لأن الغني يحسن درهمها وهذا يدل على أنه يعتبر في الدفع إلى الغارم أن يكون فقيرا، فاذا أعطى لاجل الغرم وجب صرفه إلى قضاء الدين، وإن أعطى لا تقير جاز أن يقضي به دينه

والحديث الذي رويناه دليل على خلاف ما روي عنه، والاجماع على خلاف هذا القول بل على فساده، ومارواه سعيد متعلما فان الشعبي لم يبلغ مائة مائة، وظاهر المذهب أن مرض الغني لا يتغير به مائتين وواحدة حتى يبلغ أو بمائة فيجب في كل مائة شاة ويكون مائتين وواحدة الى أربعة مائة وقصا وذلك مائة وتسعة وتسعون، وهذا قول أكثر العلماء، وعن احمد رواية أخرى أنها اذا زادت على ثلاثمائة واحدة ففيها أربع شياه ثم لا يتغير القرض حتى تبلغ الخمسة فيكون في كل مائة شاة فيكون القرض الكبير مائتين ثلاثمائة وواحدة الى خمسة اختاره أبو بكر وهو قول النخعي والحسن بن صالح لأن النبي عليه السلام جعل الثلاثمائة حدا للقرض ورضيه فيجب أن يتغير تغير النصاب كل ثلاثين ولنا أن قول النبي عليه السلام «فاذا زادت في كل مائة شاة» يقتضي ألا يجب فيها دون المائة شيء.

(مسئلة) (قال ولا لاني هاشم)

لا تملأ خزانة أن بني هاشم لا تملأ لهم الصدقة المزروعة، وقد قل النبي عليه السلام «ان الصدقة لا تملأ لاني لاني محمد أنا هي أوساخ الناس» أخرجه مسلم، وعن أبي هريرة قال: أخذ الحسن بن مرة من زكاة الصدقة فقال النبي عليه السلام «كش كش» ليطرحها وقال «أما شمرت أنا لانا ناكل الصدقة» منفق عليه

(مسئلة) (قال ولا لمواليهم)

يعني أن موالى بني هاشم وهم من أعقابهم هاشمي لا يعطون من الزكاة وقد أكثر العلماء يجوز لأهلهم ليسوا بقرابة النبي عليه السلام فلم ينعوا الصدقة كآثار الناس، ولأنهم لم يبيعوا نصابها بخمس الخس ذنبهم لا يعطون منه فلم يجز أن يجرموا كآثار الناس

ولنا ما روى أبو داود أن رسول الله عليه السلام بعث رجلا من بني مخزوم على الصدقة فقال لابي ابراهيم أخرجني كما تصيب منها فقال لا حتى آتي رسول الله عليه السلام فأسأله، فطلق إلى النبي عليه السلام وسأله فأرد أن لا تملأ لنا الصدقة، وإن موالى القوم منهم» أخرجه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح، ولأنهم ممن يرثهم بنو هاشم بالتعصيب فربما يجرى دفع الصدقة إليهم كني هاشم وقد روي أنهم ليسوا بقرابة فلناهم بمنزلة القرابة بدليل قول النبي عليه السلام «الولاء حجة كحجة النسب» وقوله «موالي القوم منهم» وثبت فيهم حكم القرابة من الأثر والاعتقل والنفقة فلا يمتنع ثبوت حكم تخريم الصدقة فيهم

(فصل) فأما بنو النصاب فهل لهم الاخذ من الزكاة؟ في روايتين (احدهما) ليس لهم ذلك نقابا عبد الله بن احمد وغيره يقول النبي عليه السلام «انا وبنو النصاب لم نفرق في جاهلية ولا اسلام أما نحن وهم شي واحد» وفي لفظ رواه الترمذي في مسنده «أما بنو هاشم وبنو النصاب شي واحد» وشبهك

وفي كتاب الصدقات الذي كان عند آل عمر بن الخطاب: فإذا زادت على ثلاثمائة واحدة فليس فيها شيء حتى تبلغ أربع مائة شاة ففيها أربع شياه وهذا صريح لا يجوز خلافه وتحديد النصاب لاستمرار القرينة لا لقافية.

(مسئلة) (ويؤخذ من المعزاني ومن الشأن الجذع)

لا يجزى في صدقة الغني الا الجذع من الشأن وهو مائة شاة أشهر واثني من المغر وهو مائة شاة فان قرض المالك بأعلى منها في السن جاز ما لا تذكره فان كان القرض في النصاب أخذت الساعي وإن كان فوق القرض حبر المالك يرد دفع واحدة سنة وبين شرا. القرض فيخرج به قول الساجي. وما لا وضعه في إحدى الروايتين عنه لا يجزى الا الشية مها جميعا لانها نوعا جنس حسن يعرض معها واحد.

بين أصحابه ، ولأنهم يستحقون من خمس الخس فلم يكن لهم الأخذ كني هاشم ، وقد أكد ذوو مالوي أن النبي ﷺ على منعمهم الصدقة باستئنائهم عنها بخمس الخس فقال « ليس في خمس الخس ما يفتيك » (والرواية الثانية) لم الأخذ منها وهو قول أبي حنيفة لأنه دخوا في عموم قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) الآية لكن خرج بنوها من قول النبي ﷺ (إن الصدقة لا تنفي لأكلمه) فيجب أن يخص المنع بهم ، ولا يصح قياس بني المطلب على بني هاشم لأن بني هاشم أقرب إلى النبي ﷺ وأشرف وهم آل النبي ﷺ ومشاركة بني المطلب لهم في خمس الخس مالتعصم بمجرد القرابة بدليل أن بني عبد شمس وبني نوفل يداونهم في القرابة ولم يعطوا شيئا ، وأنشأوا بالنصرة أو بهما جميعا بالنصرة لا تنفي منع الزكاة

(فصل) دروي الحلال باستناده عن ابن أبي مليكة أن خالد بن سعيد بن العاص بعث إلى عائشة سكرة من الصدقة فردتها وقالت : أنا آل محمد ﷺ لأحمل لنا الصدقة ، وهذا يدل على تحريمها على أزواج النبي ﷺ

(فصل) وظاهر قول الحارثي هنا أن ذوي القربى بمنعهم الصدقة وإن كانوا عاملين ، وذكره باب قسم النبي ، والصدقة ما يدل على إباحة الأخذ له حالة وهو قول أكثر أصحابنا لأن ما يأخذه أجرة لجاز لم أخذه كالحال ومباح المحزن إذا أجزم محزنه

ولنا حديث أبي رافع وقد ذكرناه ، وما روى مسلم بإسناده أنه اجتمع ربيعة بن الحارث والعباس ابن عبد المطلب فقالا والله لو بعثنا هذين الغلامين إلى رسول الله ﷺ فكأنه فامرهم على هذه الصدقات فأدبا ما يؤدي الناس ، وأصابا ما يصيب الناس ، فبينا هما في ذلك إذ جاء علي بن أبي طالب فوقف عليهما فذكر له ذلك ، قال علي : لا تفعلوا فوالله ما هو بفعل ، فانتحاه ربيعة بن الحارث فقل : والله ما تصنع هذا إلا فاسقة منك علينا ، قال فألقى علي رداءه ثم اضطجع ثم قال : أنا أبو الحسن والله لا أربم مكاني حتى يرجع اليكما ابتاعكم بخبر ما معنا به إلى رسول الله ﷺ فذكر الحديث

كأبيل والبرق وقال مالك بن نزي الجذعة منها لذلك ، وقول النبي ﷺ : أفما نحن في الجذعة والثنية ، ولنا على أبي حنيفة هذا الخبر وقول سعد بن دهم أني رجلان على قعر فقالا إنا رسول الله ﷺ الله إليك لتؤدي صدقة غنمك ؟ قلت فأي شيء تأخذان فقالا غناني جذعة أو ثنية أخرجه أبو داود ولنا على مالك ما روى سويد بن غفلة قال أنا ما صدق النبي ﷺ وقال أمرنا أن نأخذ الجذعة من الضأن والثنية من المعز ، وهذا صريح وفيه بيان للطلق في الحديثين قبله ، ولأن جذعة الضأن تجزئ في الأضحية بخلاف جذعة المعز بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبردة ابن دينار في جذعة المعز تجزئ غنك ولا تجزئ عن أحد بعدك .

(مسئلة) (ولا يؤخذ في الصدقة نيس ولا هزمة ولا ذات عوار وهي الغنية)

— إلى أن قال — فأما رسول الله ﷺ فقالا بإسناد الله : أنت أبر الناس وأوصل الناس ، وقد بلغنا أنك أحب إلينا لتؤمنا على بعض هذه الصدقات فتؤدي إليك كما يؤدي الناس ، ونصيب كما يصيبون ، فكنت طويلا ثم قال « إن هذه الصدقة لا تنفي لأكلمه ، أما هي أوساخ الناس » وفي لفظ أنه قال : إن الصدقة إنما هي أوساخ الناس ، وإنما لأحمل الحمد ولا لأكلمه

(فصل) ويجوز لذوي القربى الأخذ من صدقة التطوع . قال أحمد في رواية ابن التماس : إنما لا يعملون من الصدقة المفروضة فأما التطوع فلا . وعن أحمد رواية أخرى أنهم بمنعهم صدقة التطوع أيضا لعدم قوله عليه السلام « إنما لأحمل لما للصدقة » والاول أظهر ، قلت النبي ﷺ قال : المعروف كله صدقة « متفق عليه ، وقال الله تعالى (فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى (فطرة إلى ميسرة ، وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون) ولا خلاف في إباحة المعروف إلى أهاليه والعفو عنه وإظهاره . وقال أخوه يوسف : (وتصدق علينا) والخبر أريد به صدقة الفرض لأن المطلب كان لها والألف واللام تعود إلى المعهود (١)

ودرو جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة ، فقتل له ينسرب من الصدقة ، فقال : إنما حرمت علينا الصدقة المفروضة ، ويجوز أن يأخذوا من أموالهم فقترنا . ومن التدور ، لأنها تطوع فأشبهه ما وصى لهم ، وفي الكفاية وجبان (أخذها) يجوز لأنها ليست بركة ، ولا هي أوساخ الناس فأشبهت صدقة التطوع (والثاني) لا يجوز لأنها واجبة أشبهت الزكاة

(فصل) وكل من حرم صدقة الفرض من الأغنياء وقرابة المتصدق والكفر وغيرهم يجوز دفع صدقة التطوع إليهم ولهم أخذها ، قال الله تعالى (وليعلمون الطعام على حبه مسكينا ويتيا وأسيرا) ولم يكن الأسير يومئذ إلا كائرا (٢)

وعن أسامة بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت قدمت عليّ أمي وهي مشركة فقلت بإسناد الله :

هذه الثلاث لا تؤخذ لذاتها وتقول الله تعالى (ولا تيسموا) الحديث . ثم تنفقون (ولان في حديث

أسامة ولا يخرج في الصدقة حرمة ولا ذات عوار ولا تنسب إلا أن يشاء المتصدق) وقد قيل لا يؤخذ نيس الغنم لفصلته ولكن أبو عبيد يروي هذا الحديث «الاشاء المتصدق» بفتح الدال يعني صاحب المال فعلى هذا يكون الاستئناس في الحديث راجعا إلى اتيس وحده ، وذكر الخطابي أن جميع الرواة بخلافونه فهذا فيروونه المتصدق بكسر الدال أي العادل وقال : التيس لا يؤخذ لنفسه وقساده ، وعلى هذا لا يأخذ المتصدق وهو الساعي أخذه من الثلاثة إلا أن يرى ذلك بأن يكون جميع المال من جنسه فيكون له أن يأخذ من جنس المال فيأخذ هزمة من المهرمات ومعيبة من المبيات ونيسا من التيس ، وقال مالك والثاني إن رأى الساعي أن أخذ هذه الثلاث خير له وأنفع لفقراءه فله أخذها لظاهرها الاستئناس

١٠٠) في أن تعليل التحريم بأنها أوساخ الناس أظهر في صدقة التطوع لأن فيها من المنه ليس في الصدقة المختارة والسقايات المسبلة في الطسرق في معنى الأوقاف العامة وهي لثني الفقير ولا منه فيها والاستعلاء كمنه المستصحب عن الفقير بأن دة العليا ويد الأخذ السقاي لكن الأغنياء لا يذكروا في الآية وما يعطى لحنن ليس صدقة لثلاثة ولا عرقا

٥٢٢ تحريم جميع الصدقات على النبي (ص). مالا يؤخذ في الزكاة (المعنى والشرح الكبير)

ان أبي قدمت علي وهي راغبة فأصلها، قال « نعم صلى الله عليه وسلم كذا عر خاله حلة كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه إياها، وعن أبي مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا أنفق المسلم على أمر، وهو يتبسها فهي له صدقة » متفق عليه. وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ان نفقتك على أهلك صدقة، وإن ماتا كل امرأتك صدقة » متفق عليه

(فصل) فأما النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر أن الصدقة جميعها كانت محرمة عليه فرضا ونفها لان اجتنابها كان من دلائل نبوته وعلامتها فلم يكن ليحل بذلك، وفي حديث سلمان الفارسي أن الذي أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم ووصفه قال : انه يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة

وقال أبو هريرة : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتني بطعام سأله عنه ، فان قبل صدقة قال لأصحابه كنوا ولم يأكل وإن قبل له هدية ضرب يده . فأكل معهم . أخرجه البخاري . وقال أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن علي بن إبيرة « وهو عليها صدقة وهو لها هدية » وقال عليه السلام « اني لا تقبل إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة على فراشي في بيتي فأرفعها لأصحابي أخشى أن تكون صدقة فألقها برؤي . مسلم وقوله إنا لا نأكل الصدقة، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أشرف المخلوقين له من المقام خمس الجس والضيء فخر نوعي الصدقة فرضا ونفها، وآله دونه في الشرف، ولم خمس الحسن وحده فخر ما أهد نوعيا وهو الفرض، وقد روي عن أحمد أن صدقة التطوع لم تكن محرمة عليه . قال الميوني سمعت أحمد يقول : الصدقة لأهل النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته صدقة الفطر وزكاة الأموال، والصدقة يسرفه الرجل على محتاج يريد بها وجه الله تعالى ، فأما غير ذلك فلا ، ليس يقال كل معروف صدقة وقد كان يهدي للنبي صلى الله عليه وسلم ويستغفر فليس ذلك من جنس الصدقة على وجه الحاجة ، والصحيح أن هذا لا يدل على إباحة الصدقة له ، إنما أراد أن ما ينس من صدقة الأموال على الحقيقة كالقرض والهدية وأهل المعروف غير محرم عليه ، لكن فيه دلالة على أنسوية بينه وبين آله في تحريم صدقة التطوع عليهم لقوله بأن الصدقة على المحتاج يريد بها وجه الله محرمة عليها وهذا هو صدقة التطوع فصارت الزوايا في تحريم صدقة التطوع على آله والله أعلم

وجه الاول ما ذكرنا . ولأن في أخذ المصيبة عن الصحاح اضراارا بالقرآن ، ولذلك يستحق ردها في البيع ولانها من شرار المال وقد قل عليه السلام « إن الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره » (مسئلة) « ولا الرئي وهي التي تربي ولها ولا الماخص ولا كرائم المال الآن يشاء ربه) الرئي قريبة العهد بالولادة تقول العرب في ربانها كما تقول في نفسها قال الشاعر : حين أم البوي : ربها . قال أحمد : والمماخص التي قد حان ولدها فان لم يقرب ولدها فهي خلقة ، وهذه الثلاثة لا تؤخذ خلق رب المال ولا تؤخذ أيضا إلا كونه ذلك قل عمر رضي الله عنه لاسيما لا تأخذ الربا ولا المتخض

٥٢٣ (المعنى والشرح الكبير) امتناع الزكاة على الفتي وتعريف وجوبها في الوسط من الامام

« مسئلة » قال « ولا لفتي وهو الذي يملك خمسين درهما أو قيمتها من الذهب » يعني لا يعطى من سهم الفقراء والمساكين غني ، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم ، وذلك لان الله تعالى جعلها للفقراء والمساكين والفتي غير داخل فيهم ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لماذا « اعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم » وقال « لاحظظ فيها لفتي ولا تقوي مكتسب » وقال « لا نأخذ الصدقة لفتي ولا لذي مرة سوي » أخرجه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ولأن أخذ الفتي منها ينم وصولها إلى أهله ، ويحل بحكمة وجوبها وهو اغناء الفقراء . بها ، واختلف العلماء في الفتي المنع من أخذها . ونقل عن أحمد فيه روايتان : أظهرهما أنه ملك خمسين درهما أو قيمتها من الذهب أو وجود ما يحصل به الكفاية على الدوام من كسب ، أو تجارة ، أو عقار ، أو نحو ذلك ولو ملك من العروض ، أو الخبوز ، أو السائمة ، أو العقال مالا تحصل به الكفاية لم يكن شيئا ، وإن ملك نصابا . هذا الظاهر من مذهبه وهو قول الثوري والشيخ وابن المبارك واسحق

وروي عن علي وعبد الله أنها قالا : لا نأخذ الصدقة لمن له خمسون درهما أو عدلها أو قيمتها من الذهب وذلك لما روي عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سأل وله ما يغنيه حلت مسأته يوم القيامة خموشا ، أو كدوشا ، أو كدوحا في وجهه » قيل يا رسول الله ما الفتي ؟ قال « خمسون درهما أو قيمتها من الذهب » رواد أبو داود والترمذي وقال حديث حسن . فان قيل هذا برويه حكيم بن جبير وكان شعبة لا يروي عنه وليس بثوري الحديث ، قلنا قد قال عبد الله بن عثمان لسفيان : حفظي أن شعبة لا يروي عن حكيم بن جبير ، فقال سفيان : وحدثناه زيد عن محمد بن عبد الرحمن ، وقد قال علي وعبد الله مثل ذلك (والرواية الثانية) أن الفتي ما تحصل به الكفاية فإذا لم يكن محتاجا حرمت عليه الصدقة وإن لم يملك شيئا ، وإن كان محتاجا حلت له الصدقة ، وإن ملك نصابا ، والأمان وغيرها في هذا سواء ، وهذا اختيار أبي الخطاب ، وابن شهاب العكبري وقول مالك والثوري لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال قبيصة ابن الحارث « لا نأخذ المسألة الا لأحد ثلاثة رجل أصابته

ولا الاكولة ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لماذا حين بعثه إلى اليمن « إياك وكرائم أموالهم » متفق عليه ولا خلاف في الغنم ، فان قطع رب المال بأغرابها جاز أخذها وله ثواب الغنم لان الحق له الجاز براءه كالأودع فريض ممكن فرض ، وإذا قرر أنه لا يجوز أخذها ردي ، لأجل الفقراء ، ولا كرائم المال من أجل أربابه ، ثبت أن الحق في الوسط من المال . قال الزهري : إذا جاز المصدق قسم الشيا ثلاثا ثلاثا خيار وثبت وأساطولت شراره وأخذ من الوسط ، وروى نحو ذلك عن عمر رضي الله عنه ، وألا جاذيت تدل على نحو هذا ، فروي أبو داود وسنن أبي داود عن سعد بن دهم قال كنت في غنم لي فجاءني رجلان على بعير قتالا اناروسلا رسول الله صلى الله عليه وسلم إليك لتؤدي البنا صدقة غنمك قلت وما علي فيها ؟ قلنا شاة فاعمد إلى شاة قد عرفت

فأما حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجة من قومه قد أصابت فلا فاقة غلت له المسئلة حتى يعبر
قواماً من عيش أو سداداً من عيش » رواه مسلم قد أباحت المسئلة الى وجود أصابة القولم أو أسداد
ولأن الحاجة هي الفقر والغنى ضدّها ، فمن كان محتاجاً فهو فقير يدخل في عموم النص ، ومن
استغنى دخل في عموم النصوص المحرمة والحدوث الاول فيه ضعف ، ثم يجوز أن تحرم المسئلة ولا يجرى
أخذ الصدقة إذا جادته من غير مسألة ، فإن المذكور فيه تحريم المسئلة فتقتصر عليه . وقال الحسن
وأبو عبيد : الغني ملك أوقية وهي أربعون درهماً ، روى أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله
ﷺ « من سأل وله قيمة أوقية فقد ألغف » وكانت الأوقية على عهد رسول الله ﷺ أربعين
درهماً . رواه أبو داود ، وقال أصحاب الرأي : الغني الموجب للزكاة هو المانع من أخذها وهو
ملك نصاب يجب فيه الزكاة من الأيمان والعروض المعداة للتجارة أو السائمة أو غيرها تقول انبي
ﷺ لمعاذ « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم » فجعل الأضحية من نجب
عليهم الزكاة ، فبذل ذلك على أن من نجب عليه غني ، ومن لا نجب عليه ليس غني فيكون فقيراً فتدفع
الزكاة إليه قوله « فترد في فقرائهم » ولأن الموجب للزكاة غني والأصل عدم الاشتراك ، ولأن
لا نصاب له لا نجب عليه الزكاة ولا يمنع منها كمن يملك دون الحدين ولا له ما يكفي فيحصل الخلاف
بيننا وبينهم في أمور ثلاثة (أحدها) أن الغني المانع من الزكاة غير الموجب لها عندنا ، ودليل ذلك
حديث ابن مسعود وهو أخض من حديثهم يجب تقديمه ، ولأن حديثهم دل على الغني الموجب
وحديثنا دل على الغني المانع ولا تعارض بينهما : يجب الجمع بينهما . وقولهم الأصل عدم الاشتراك ،
قلنا قد قلّم دليله بما ذكرناه يجب الأخذ به (الثاني) أن من له ما يكفي من مال غير زكائي ، أو ر
مكسبه ، أو أجرة عقارات أو غيره ، ليس له الأخذ من الزكاة ، وهذا قال الشافعي وإسحق وأبو عبيد
وابن المنذر . وقال أبو يوسف : إن دفع الزكاة إليه فهو قبيح وأرجو أن يجزئه . وقال أبو حنيفة وماتر
أصحابه : يجوز دفع الزكاة إليه لأنه ليس بغني لما ذكرناه في حجتهم

مكتنبا ممثلة بمحضاً وشجراً فأخرجها إليها قالوا هذه شائعة وقد نعى رسول الله ﷺ أن تأخذ شاة
شائعة ، والشائع الحامل سميت بذلك لأن ولدها قد شفعها والحض اللبن ، وروى أبو داود يشتاده
عن النبي ﷺ أنه قال « ثلاث من فعلهن فقد قطع طعم الإيمان من عبد الله وحده وأنه لا إله إلا هو
وأعطى زكاة ماله طلبة بها نفسه رافضة عليه كل عام ولم يعط الحرة ولا الذرة ولا المربة ولا الشرط
والثبته ولكن من أوسط أموالكم فإن الله لم يسألكم خبره ولم يأمركم بشيء » . رافضة معينة (وأورد

(١) من الاعادة أي تقيته على أدائها كما في النهاية (٢) مثله (ولا يجوز اخراج القيمة وعنه يجوز)
ظاهر المذهب أنه لا يجوز اخراج القيمة في شيء من الزكوات وبه قال مالك والشافعي . وقال الثوري

ولما روى الامام احمد حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبيد الله بن
عدي بن الحيار عن رجلين من أصحاب النبي ﷺ أنهما أتيا رسول الله ﷺ فسالاهما الصدقة فنهدهما
فيها بعمر فرأهما جلهدين فقال « إن شئنا أعطيتكما ، ولا حظ لغني ولا قوي مكتسب » قال
احد : ما جرد . من حديث وقال هو أحسنها أسناداً روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن
النبي ﷺ قال « لا تلحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن
صحيح إلا أن احد قال : لا أعلم فيه شيئاً صحيح ، ثم يحدث سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة قال :
سألت أبا سعيد من أبي هريرة . ولأن له ما يغني عن الزكاة فلم يجز الدفع إليه كماله لنصاب
(ثالث) أن من ملك نصاباً زكائياً لا تتم به الكفاية من غير الأيمان فيه الأخذ من الزكاة . قال البيهقي :
ذكرت أبا عبد الله عقلت : قد يكون للرجل الابل والغنم يجب فيها الزكاة وهو فقير ويكون له أربعون شاة وتكون
له بضعة لا تكفيه فيعطي من الصدقة ، وقد ذكر قول عمر : أعطهم من راحت علمهم من لابل كذا وكذا ،
فقد أقدر من العدد أو الوقت ، قل لم أسمعه . وقال في رواية محمد بن الحنفية : إذا كان له عقار يشغله
أو بضعة تساو عشرة آلاف أو أقل أو أكثر لا تقبى به الأخذ من الزكاة وهذا قول الشافعي . وقال أصحاب
الرأي : ليس له أن يأخذ منها إذا مدّت نصاباً زكائياً لأنه لا نجب عليه الزكاة في نجب له لاخير
ولأنه لا يملك ما يغنيه ، ولا يقدر على كسب ما يكفيه ، فجاز له الأخذ من الزكاة لو كان ما يملك
لا نجب فيه الزكاة ، ولأن الفقر عبارة عن الحاجة قال الله تعالى : يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله
فإن المحتاجين إليه . وقال الشاعر :

فيارب أني مؤمن بك عابد مقر نزلني إليك فتسير
وقل آخر : « واني إلى معرفتها فقير »

وهذا محتاج فيكون فقيراً غير غني ، ولأنه لو كان ما يملك له زكاة فيه لكان فقيراً ولا فرق في
دفع الحاجة بين المالين ، وقد سأل الله تعالى الذين لهم سفينة في البحر ما كين فقال تعالى (أما

وأوحيناها لمجوز مجزوي) عن عمر بن عبد العزيز والحسن وعن أحمد مثل توهم فيها عدا زكاة الفطر
فما زكاة الفطر فقد نص على أنه لا يجوز . قال أبو داود قال لأحد وأنا أعطى دراهم ، يعني في صدقة
الفطر قال أن لا يجوز ، خلاف سنة رسول الله ﷺ وقال أبو طالب قال أحد لا يعطى قيمته
قبل له قوم يقولون عمر بن عبد العزيز كان يأخذ بالقيمة قال يدعون قول رسول الله ﷺ ويقولون
قد قلنا ؟ قال ابن عمر فرض رسول الله ﷺ (١) وقال الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) وتقول
عن أحمد في غير زكاة الفطر جواز اخراج القيمة ، قال أبو داود وسئل أحمد عن رجل باع ثمرة نخلة
فقل مشره على الذي باعه قيل له فيخرج ثمرأ أو ثمة قال إن شاء أخرج ثمرأ وإن شاء أخرج من
أخرى ، ووجه ذلك قول معاذ لاهل اليمن اثرو نخيلين أو ليس أخذه منك قاله أنيس عليكم وأنتع

(١) سيأتي تحفة الحديث في الصفحة التالية ولا أدرى أنرك هنا أم ستمغن الشيخ

﴿مسألة﴾ قل ﴿فازت عشر بن ضانا وعشرين ميرا أخذ من أحد هما ما يكون
قيمة نصف شاة ضان ونصف موز﴾

لأنهم خلافًا بين أهل العلم في ضم أنواع الاجناس بعضها إلى بعض في إيجاب الزكاة. وقد اختلف المذمور: أجمع من تحفظ عنه من أهل العلم على ضم الثأمن إلى المعز، إذا ثبت هذا فإنه يخرج من: أي من أي الأنواع أحب سواء دعت الحاجة إلى ذلك بأن يكون الواجب واحداً أو لا يكون أحد النوعين موجبا لوحد أو لم يرد بأن يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاملة. وقد تكلمنا ومالك وداود في يخرج من أكثر العديدين، فإن استويا أخرج من أهما شاء. وقول الشافعي: انقباض أن يؤخذ من كل نوع ما يخلصه. اخذاره ابن المذمور لأنها أنواع تحب فيها الزكاة فتحب: أي كل نوع من كأنواع الزكاة والحبوب

ولما أنهما نوعا جنس من الماشية جاز الأخرج من أمها شاء ، كالو استوى العدنان وكلمة
والمهازيل ، وما ذكره الشافعي بقضي إلى تشخيص الفرض ، وقد عدل إلى غير الجنس فيما دون خير
وعشرين من أجله ، فعدول إلى النوع أولى ، فإذا ثبت هذا فإنه يخرج من أحد النوعين مائة ثمانية
الخروج من النوعين ، فإذا كان النوعان سواء ، وقمة المخرج من أحدهما اثنا عشر ، وقمة المخرج من
الأخر خمسة عشر ، أخرج من أحدهما مائة ثمانية وثلاثة عشر ونصف ، وإن كان الثالث معز أو نثن
ضاراً أخرج مائة أربعة عشر ، وإن كان الثالث ضاراً والثلاث معزاً أخرج مائة ثمانية وثلاثة ، وهذا
لو كان في أبه عشر بخاني عشر ومهرة عشر عرابية ، وقمة ابنه الخاض البختية ثلاثون ، وقمة
المهرة أربعة وعشرون ، وقمة العرابية اثنا عشر ، أخرج ابنه خاض قيمتها ثلث قيمة ابنه خاض
المهرة وهو عشرة ، وثلث قيمة مهرة ثمانية ، وثلث قيمة عرابية أربعة فصار الجيع الثين وعشرين

تجب في الزكاة، وإن روي رب المال أن يخرج مكانها ثية جاز وهي التي لها خمس سن ودخلت في السادسة سميت بذلك لأنها قد أفتت ثيتها، وهذا المذكور في الاسنان ذكره أبو عبد حكيم عن الأديمي وأبي زيد الهنصاري وأبي زيد الكلابي وغيرهم

﴿مَثَلَةٌ﴾ (فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون ثم في كل أربع بنات لبون وفي كل خمسين حقة.)

هذا المذهب الاوزاعي والثقفاني واسحق ، وفيه رواية ثمانية لانتقير الفرض الثلاثين ومائة فيكون فيها حصة وثلاثون ، وهذا المذهب بمحمد بن اسحق ، وأبي عبيد واحدى الروايتين عن مالك لان الفرض لانتقير بمزادة الواحدة بدليل سائر الفروض

وهذا الحكم في أنواع البحر ، وكذلك الحكم في السمك من أنماطه ، والكرامع الثمام ، فأما الصالح
من الثمن ، والذكر مع الأناث ، والكمبار مع الصغار ، فبعض عليه محبة وكبره أنش على قدر
قوة الماشي إلا أن يتلعو رب المال بالفصل وقد ذكر هذا

فَقِيلَ إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَطْلُبُ الْمَرْءُ الْمَرْءَ فَهُوَ كَالْمَرْءِ يَطْلُبُ الْمَرْءَ (فعل) فَاذَا أَخْرَجَ مِنْ انْتِصَابٍ مِنْ غَيْرِ نَوْعٍ مَا لَيْسَ فِي مَالِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، فَفِيهِ وَجْهَانِ (أَمْدُهَا) بِجَزِيٍّ، لِأَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْهُ مِنْ جَنْسِهِ نِجَازًا كَالْمَرْءِ كَالْمَرْءِ الْمَالِ وَدَيْنَ أَخْرَجَ... أَمْدُهَا عِنْدَ (وَاتَّانِي) لِأَجْبِيٍّ، لِأَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِ نَوْعٍ مَا لَيْسَ فِي مَالِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، فَفِيهِ وَجْهَانِ (وَأَمَّا مَاذَا أَخْرَجَ مِنْ أَحَدٍ نَوْعِي مَا لَا يَنْبَغِي جَازِ فَرَادٍ مِنْ تَشْبِيهِ الْفَرْقِ وَقَدْ جُوزَ إِشَارَةُ الْآخِرِ مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ فِي الْقَبْلِ

في مثله **﴿** قَالَ لِمَ وَإِنْ أَخْطَأَ جَانِعٌ مِنْ الْإِبِلِ أَوْ ثَمِينٌ مِنَ الْبَقَرِ أَوْ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ **﴾** وكان مراعياً ومدرجهم ومبينهم وعلمهم وخلفهم واحداً أخذت منهم الصدقة في وجبهه أن الخلطة في السائمة تجعل مال الراعيين كمال الزجل الواحد في الزكاة سواء كانت خلطة من نوع واحد وهي أن تكون النباشية مشتركة بينها لكل واحد منها فنصيب شاة مثل أن يرثا نصيباً أو ثوباً يريه أو روم لها فيقيد به بناءً أو خلطة أوصاف ، وهي أن يكون مال كل واحد منها نصيباً مشتركاً في الأوصاف التي ذكرها سواء خلطها في الشركة أو اختلط مثل أن يكون لرجل شاة ، ولآخر تسعة وأثلاثون ، وأن يكون لأولهم رجلاً وأربعون شاة لكل واحد منهم شاة ، نصيب واحد وهذا قول غلاة والأصابع واللبث واسحق . وقد مالك : إنما تؤثر الخلطة إذا كان لكل واحد من الشركة نصيب ، وحكي ذلك عن الثوري وأبي ثور واختاره ابن المنذر . وقد أبى حنيفة . لا أثر لها بحد بل مالك كل واحد دون النصاب فليجب عليه زكاة كما لو لم يخلط به . ولا يفي حنيفة فإذا اختلفا في نصيبين أن كل واحد منهما يملك أربعين من الغنم فوجب عليه زكاة بقوله عليه السلام **﴿** في أربعين شاة **﴾**

ولنا قول النبي ﷺ « فإذا زادت على عشرين ومائة، ففي كل أربعين بنت لبون » والواحدة زيادة وقد جاء، معمرها به في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ وكان عند آل عمر بن الخطاب رواد أبو دارود والترمذي وقال هو حديث حسن. وقول ابن عبد البر: هو أحسن شيء روي في أحاديث الصدقات فإن فيه فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث نيات لبون » وهذا صريح لا يخبر العدول عنه، ولأن سائر ما جعله النبي ﷺ غايه لقرض إذا زاد عليه واحدة تغير القرض، كذلك هذا قولهم أن القرض لا يتغير بزيادة الواحدة، قلنا هذا ما تغير بالواحدة وحدها بل تغير بها مع ما قبلها فهي كالواحدة الزائدة على الأربعين والسبعين وغيرها. وقال ابن مسعود والنسفي

(م ٦١ - المغني والشرح الكبير - ج ٢)

ولما ماورى البخاري في حديث أنس الذي ذكرنا أوله « لا يجمع بين متفرق ، لا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » وما كان من خليطين ، فلهما يترجعا منها بالسوية ، ولا يبي التراب إلا على قورتا في خلطة الارصاف . وقوله : لا يجمع بين متفرق ، أما يكون هذا إذا كان خلطة فان الواحد يضم ماله بعضه الى بعض وإن كان في أماكن وهذا لا يفرق بين مجتمع ، لأن الخلطة تأثيراً في تخفيف المؤنة لجأز أن تؤثر في الزكاة كسوم والسبي ، وقياهم مع مخالفة الشرع مسموم إذا ثبت هذا فان خلطة الارصاف يعتبر فيها الشراكم في خمسة أوصاف : المشرع ، الميت والمهر والمشرع والنخل . قال احمد : الخليطان أن يكون راعيا واحداً ، ومراحها واحداً ، وشريها واحداً ، وقد ذكر احمد في كلامه شرطاً سادساً وهو الرائي . قال الحارثي : وكان يرعاهم ومسرهم واحداً ، فيجوز أن أراد بالمري الرائي ليكون موافقاً لقول احمد ولكون المري هو المشرع . قال ابن حامد : المري والمشرع شرط واحد ، وأما ذكر احمد المشرع ليكون فيه راعوا واحداً لا يفرق في هذا ماورى الله إرفاقاً في سنه بأمناده عن سعد بن أبي وقاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » والخليطان ما اجتمعا في الأرض والفعل والرأي ، وروي المري ، ويحتمل من هذا قول الشافعي وقال بعض أصحابنا : لا يجمع بين خلطة الارشطان : الرأي والمري لقوله عليه السلام « لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق » والاجتماع يحصل بذلك وبمس خلطة فاكنتي به .

ولما قوله ﷺ « والخليطان ما اجتمعا في الحوض والرأي والفعل » فإن قيل في الخبر : إذا اجتمع على هذا قلنا هذا تنبيه على بنية الشرائط وانما ما ذكره ، ولأن لكل واحد من هذه الأوصاف تأثيراً فاعتبر كلهم . إذا ثبت هذا فالميت معروف وهو المراح الذي تروح اليه الماشية ، قال ابن تيمية (حين ترجعون وحين تسرحون) والمشرع واحد وهو الذي ترضى فيه الماشية قال سرحت الغنم إذا مضت الى المري ، وسرحتها أنا بالتخفيف والتثليل ومنه قوله تعالى (وحين تسرحون)

والثوري وأوحية : إذا زادت الأبال على عشرين ومائة استوفيت الفريضة في كل خمس شاة إلى خمس وأربعين ومائة فيكون فيها حقان بنت مخاض إلى خمسين ومائة فتيب ثلاث حقان ، ويستأنف الفريضة في كل خمس شاة لما روي ان النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم كتاباً ذكر فيه الصدقات والديات وذكر فيه مثل هذا . ولما ان في حديثي الصدقات الذي كتبه أبو بكر لأبي والذي كان عند آل عمر بن الخطاب مثل مذهبا وما صحيحان .

وأما كتاب عمرو بن حزم فقد اختلف في صفته فرواه الأثرم في سننه مثل مذهبا ولا أخذ بذلك أولى لما اقتضت الأحاديث الصحيحة مع مواقتة التماس فإن المال إذا وجب فيه من جنسه لم يجب من غير جنسه كسائر هبة الانعام ، وأما وجب في الابتداء من غير جنسه لانه ما اعتدل للامانة

والمشرع الذي تحلب فيه الماشية يشترط أن يكون واحداً ولا يفرق كواحد منها حلب ماشيته مرة ، وليس المراد منه خلط اللبن في آناه ، واحد لأن هذا ليس بفرق ، بل مشتقة لما فيه من الحاجة إلى قسمة اللبن ، ومعنى كون الفعل واحداً أن لا تكون غزوة أحد الماشين لا تفرق غيره ، وكذلك الرائي هو أن لا يكون الشكل مال راع ينفرد برعايته دون الآخر . ويشترط أن يكون الخليطان من أهل الزكاة فإن كان أحدهما ذنباً أو مكاتباً لم يعتد بخلطه ولا يشترط بنية الخلطة وحكي عن اتفاقه أنه اشترطها ولا قوله عليه السلام « والخليطان ما اجتمعا في الحوض والرأي والنخل » ولأن النية لا يفرق في الخلطة لأن تأثير في حكمها ، ولأن المقصود بالخلطة من الارتفاق يحصل بدونها فلم يتغير بغيره ، ولا لا يتغير بنية السوم في الاسامة ولا نية السبي في الزرع والغار ولا نية مغني الحول بغيره بشرط الحول فيه .

(فصل) قال كان بعض مال الرجل مختلطاً وبعضه منفرداً أو مختلطاً مع مال رجل آخر . فقال أصحابنا : يعتبر ماله كله كخلطه بشرط أن يكون مال الخلطة نصيباً ، فإن كان دون النصاب لم يثبت حكمه ، ولو كان لرجل ستون شاة منها عشرون مختلطاً مع عشرين لرجل آخر وجب عليه شاة واحدة ، وأما صاحب العشرين وباقيا على صاحب الستين لأننا لما ضمنا مال صاحب الستين صار صاحب العشرين كخلطه لستين فيكون الجميع ثمانين عليها شاة واحدة ، ولو كان لصاحب الستين ثمانين مختلطاً كل واحد منهم بعشرين بعشرين وجب على الجميع شاة نصيباً على صاحب الستين . وهذا على الخلطاء كل واحد منهم سدس شاة ، ولو كان لرجلان لكل واحد منهما ستون مختلطاً مع واحد منها صاحبه بعشرين فقط وجب عليها شاة واحدة ينظر نصيبين ، فإن اختلط في أقل من ذلك لم يثبت لها حكم الخلطة ووجب على كل واحد منهما شاة كاملة ، وإن اختلط في أربعين لواحد منها عشرة والآخر ثلاثون ثبت لهما حكم الخلطة لوجودها في نصاب كامل .

من جنسه فعدنا الى غير الجنس ضرورة وقد زال بكثرة المال وزيادته ولانه عندهم ينتقل من بنت مخاض الى حقة بزيادة خمس من الابل وهي زيادة يسيرة فتتغير الانتقال الى حقة ، فانا لم نقل في محل الوفاق من بنت مخاض الى حقة الا بزيادة إحدى وعشرين ، فان زادت على عشرين ومائة جزءاً من بعير لم يتغير الفرض اجماعاً لأن في بعض الروايات فإذا زادت واحدة وهذا يقيد معنى الزيادة في الرواية الأخرى ولأن سائر الفروض لا يتغير بزيادة جزء . كذا هذا . وعلى كتابنا لزواطين حتى بلغت مائة وثلاثين فلهما حقة وبنتا لبون ، وفي مائة وأربعين حقان وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقان ، وفي مائة وستين أربع بنات لبون ، ثم كذا زادت على ذلك عشراً بلغت بنت لبون بحقة ، ففي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون ، وفي مائة وثمانين حقان وبنتا لبون ، وفي مائة وتسعين ثلاث حقان وبنت لبون .

(فصل) وبعتبر اختلافهم في جميع الخول، وإن ثبت حكم الانفراد في بعضها وكذا في بعضها. وهذا قول الشافعي في الجديد وقيل مالك لا يعتبر اختلافهم في أول الخول لقول النبي ﷺ ولا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع يعني في وقت أخذ الزكاة

ولنا أن هذا مال ثبت له حكم الانفراد فكانت زكاته زكاة المنفرد كما لو انفرد في آخر الخول والحديث بخول الجماعة في جميع الخول إذا تقرر هذا فمضى كأن لكل رجلين ثمانون شاة بينهما فدين وكذا منفرد في شاة الخول فلي كل واحد منها عند تمام حوله شاة وفي بعد ذلك من السنين يركبان زكاة الخلطة وإن اتفق حولها أخرجا شاة عند تمام حول كل واحد منهما فلهما وإن اختلف حولها فلي الأول منهما عند تمام حوله نصف شاة، فإذا تم حول الثاني فإن كن الأول أخرجا من غير مال فلي الثاني نصف شاة أيضاً وإن أخرجا من النصاب نظرت، فإن أخرج الشاة جميعاً عن ملكه فلي الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً من شاة وإن أخرج نصف شاة فلي الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين ونصف جزء من شاة

(فصل) وإن ثبت لأحدهما حكم الانفراد دون صاحبه ويتصور ذلك بأن يملك رجلان ثمانين فيخلطاهما ثم يبيع أحدهما نصيبه أجنبياً أو لا يكون لأحدهما نصاب منفرد فيشترى آخر نصاباً وبعدهما باقي الخول إذا قلنا ليسير معفو عنه فإنه لا بد أن تكون غنيمته كلها مفردة في جزء، وإن قل أو لا يكون لأحدهما نصاب والآخر دون النصاب فخلطهما في شاة الخول، فإذا تم حول الأول فعليه شاة، فإذا تم حول الثاني فعليه زكاة الخلطة على التفصيل الذي ذكرناه، ويركبان فيها بعد ذلك زكاة الخلطة كزكاة حول أحدهما فعليه من زكاة الجميع بقدر ماله منه، فإذا كن المثلان جميعاً ثمانين شاة فأخرج الأول شاة زكاة الأربعين التي يملكها فلي الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً، فإن أخرج الشاة كلها من ملكه وحال الخول الثاني فلي الأول نصف شاة زكاة خلطة فإن أخرجه وحده فلي الثاني تسعة وثلاثون جزءاً من سبعة وسبعين جزءاً ونصف جزء من شاة وإن توالفت شيئاً حسب مذهبها

﴿مسألة﴾ (فإذا بلغت مائتين اتفق الفرضان، فإن شاة أخرج أربع حقائق، وإن شاة خمس بنات لبون، وللنصوص أنه يخرج الحقائق)

إذا بلغت إله مائتين اجتمع الفرضان لأن فيها أربع خمسينات وخمس أربعينات فيجب عليه أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي الفرضين شاة أخرج لوجود انتزعي شكل واحد منهما، وإن كان أحدهما أفضل من الآخر، ومنصوص أحمد رحمه الله أنه يخرج الحقائق وذلك بخول على أن عليه أربع حقائق بصفة التبخير اللهم إلا أن يكون الخرج ولي يبيع أو يبتاع فليس له أن يخرج من ماله إلا أدنى الفرضين، وقال الشافعي الحيرة إلى الساعي، ومتنض قوله إن رب المال إذا أخرج لزمه الخرج أعلا الفرضين، واحتج بقول الله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) ولأنه وجب سبب الفرضين

(فصل) وإن كان بينهما ثمانون شاة مختلطة مضى عليها بعض الخول فتابعاها باع كل واحد منها غنمه صاحبه مختلطة وبعثاها على الخلطة لم يقطع حولها ولم يزل خلطتهما وكذلك لو باع بعض غنمه من غير أفراد قل المبيع أو أكثر، فأما إن أفرداهم تبايعاها ثم خلطاهما وتناول زمن الأفراد بطل حكم الخلطة، وإن خلطاهما عقيب البيع ففيه وجهان (أحدهما) لا ينقطع لأن هذا زمن يسير يعني (والثاني) ينقطع لأن الانفراد قد وجد في بعض الخول فيركبان زكاة المنفردين، وإن أفرد كل واحد منها نصف نصاب وتبايعاه لم ينقطع حكم الخلطة لأن ملك الإنسان يضم بعضه إلى بعض فمكن الثمانين مختلطة بمحلهما، كذلك إن تبايعا أقل من النصف، وإن تبايعا أكثر من النصف منفرداً بطل حكم الخلطة لأن من شرطها كونها في نصاب، فمضى بقيت فيها دون النصاب صاراً منفرداً. وقال القاضي تبطل الخلطة في جميع هذه المسائل في المبيع ويعبر منفرداً، وهذا مذهب الشافعي لأن عنده أن المبيع بمنزلة ينقطع حكم الخول فيه تنتظم الخلطة ضرورية قطعاً الخول. وسنبين أن شاء الله أن حكم الخول لا ينقطع في وجوب الزكاة فلا تنقطع الخلطة لأن الزكاة إنما تجب في المشتري بيناته على حول المبيع فيجب أن ينظر عليه في الصفة التي كان عليها

فأما إن كان مال كل واحد منهما منفرداً خلطاهم تبايعاه فليهما في الخول زكاة الانفراد لأن الزكاة تجب فيه بيناته على حول الأول وهو منفرد فيه، ولو كان لرجل نصاب منفرد فباعه فنصاب مختلط ركن كل واحد منهما زكاة الانفراد لأن الزكاة في الثاني تجب بيناته على الأول فحال الواحد الذي حصل الانفراد في أحد طرفيه، فإن كان لكل واحد منهما أربعون مختلطة مع مال آخر فتبايعاه وبعثاها مختلطة لم يبطل حكم الخلطة، وإن اشترى أحدهما بالأربعين المختلطة أربعين منفردة وخابعاها في الحال احتمل أن يركب زكاة الخلطة لأنه يبيعه حولها على حول مختلطة، وزمن الانفراد يسير فمضى منه، واحتمل أن يركب زكاة المنفرد لوجود الانفراد في بعض الخول

(فصل) وإن كان لرجل أربعون شاة ومضى عليها بعض الخول فباع بعضها شاة في بعض الخول

فكانت الحيرة إلى المستحق أو نأبه كقتل العمد الموجب لقتل قصاص أو الدية. ولنا قول النبي ﷺ في كتاب الصدقات الذي كان عند آل عمر بن الخطاب «فإذا كانت مائتان ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي الشابين وجدت أخذت» وهذا نص لا يرجع معه على ما نقلناه ولانها زكاة ثبت فيها الخيار فكان ذلك لرب المال، كالحيرة في الجبران بين الشياه وللدراهم وبين النزول والصعود والآية لا تتناول ما نحن فيه لأنه إنما يأخذ القرض بصفة المال بدليل أنه يأخذ من الكرام كريمة ومن غيرها من الوسط فلا يكون خبيثاً ولأن الأدنى ليس بخبيث وكذلك لو لم يكن يوجد إلا سبب وجوبه وجب إخراجها، وقياسنا أولى من قياسهم، لأن قياس الزكاة على مثلاً أولى من قياسها على الديت، فإن كان أحد الفرضين في ماله دون الآخر فهو بخير بين إخراجها

ومنى أخذ الساعي الغرض من مال أحدهما رجع على خليفه بقدر قيمة حصته من الغرض ، فإذا كان أحدهما ذلك المال الآخر ثلثاه فأخذ الغرض من مال صاحب الثلث رجع بثاني قيمة المخرج على صاحبه وإن أخذه من الآخر رجع على صاحب الثلث بثالث قيمة المخرج والقول قول المرجوع عليه مع بينة إذا اختلفا وعدمت البينة لأنه غارم فكان القول قوله كانه سب إذا اختلفا في قيمة المنصوب بعده (فصل) إذا أخذ الساعي أكثر من الغرض بغير دليل مثل أن يأخذ شاتين مكن شاة نو يأخذ جذعة مكن حقة لا يمكن بهاخوذ منه الرجوع إلا بقدر الواجب ، وإن كان بأول سائر مثل أن يأخذ الصبيحة عن المراض والكبرة عن الصغار فانه يرجع بالحصصة منها لأن ذلك إلى اجتهاد الإمام فإذا أداها اجتهد إلى أخذه وجب دفعه إليه وصار بمنزلة الغرض الواجب ، وكذلك إذا أخذ قيمة رجع بما يخص شريكه منها لأنه بتأويل

(فصل) إذا ملك رجل أربعين شاة في الحرم وأربعين في صفر وأربعين في ربيع فعليه في الأول عند تمام حوله شاة فإذا لم يحول الثاني فعلى وجهين أحدهما لا زكاة فيه لأن الجميع ملك واحد فلم يزد فرضه على شاة واحدة كما لو اقتضت أخرجه ، والثاني فيه الزكاة لأن الأول استقل بشاة فوجب الزكاة في الثاني وهي نصف شاة لاختلاطها بالأربعين الأولى من حين ملكها ، وإذا لم يحول ثلث فعلى وجهين أحدهما لا زكاة فيه والثاني فيه الزكاة وهو ثلث شاة لأنه ملكه مختلطاً بالثلاثين المتقدمة وذكر أبو الخطاب فيه وجهاً ثالثاً وهو أنه يجب في الثاني شاة كاملة ، وفي الثالث شاة كاملة لأنه نصاب كامل وجبت الزكاة فيه بنفسه فوجب فيه شاة كاملة كما لو انفرد وهذا ضعيف لأنه لو كان المالك لثاني والثالث أربعين ، ملكهما مختلطتين لم يكن عليهما إلا زكاة خلفة فإذا كان ملك الأول كان أولى فإن ضم بعض ماله إلى بعض أولى من ضم ملك الخليط إلى خليط وإن ملك في الشهر الثاني ما يقصر الغرض مثل أن ملك مائة شاة فعليه عند تمام حوله شاة ثانية على الوجه الأول وكذلك الثالث لانتانجه بملكه في الإيجاب كذلك لكل في حال واحدة نصير كأنه ملك

ثماني شياه أو ثمانين درهما وإن شاء دفع خمس بنات مخاض ومعها عشر شياه أو مائة درهم ، وإن أحب أن ينتقل عن الحقائق إلى بنات المخاض أوعز بنات البهون إلى الجذع لم يجز لأن الحقائق وبنات البهون منصوص عليهن في هذا المال فلا يصعد إلى الحقائق بجيران ولا ينزل إلى بنات البهون بجيران (مسئلة) (وليس فيها بين الغريبتين شيء)

ما بين الغريبتين يسمى الأوقاص ولا شيء فيها لغو الشارع عنها ، قال الأثرم قلت لأبي عبد الله الأوقاص كابين الثلاثين إلى الأربعين في البقر وما أشبه هذا ؟ قال نعم ، والشنق مادون الفريضة قلت له كأنه مادون الثلاثين من البقر ؟ قال نعم ، وقال الشعبي ما بين الشنق ما بين الغريبتين أيضا ، قال أصحابنا والزكاة تتعلق بالنصاب دون الوقص ، ومعناه أنه إذا كان عنده ثلاثون من الإبل فازكاة تتعلق

ما بين وأربعين فيجب عليه ثلاث شياه عند تمام حوله كل مال شاة وعلى الوجه الثاني فيجب عليه في شهر الثاني حصة من فرض المالكين معا وهو شاة وثلاثة أسباع شاة لأنه لو ملك المالكين دفعة واحدة كن عليه فيها شاتان حصة المائة منها خمسة أسباعها وهو شاة وثلاثة أسباع شاة وعليه في الثالث شاة وربع لأنه لو ملك الجميع دفعة واحدة وهو مائتان وأربعون شاة لكان عليه ثلاث شياه حصة ثلث مئتين وربعين وسدسهن وهو شاة وربع ولو كان المالك لثلاثمائة ثلاثة أشخاص وملك ثلثي سائته مختلطة بسائة الأولى ثم ملك الثالث سائته مختصة بغيرها لكان الواجب في الثاني ثلاث كالأول على المالك في الوجه الثاني لا غير

(فصل) فإن ملك عشرين من الإبل في الحرم وخمسا في صفر فعليه في العشرين عند تمام حوله ربع شياه وفي الخمس عند تمام حوله خمس بنات مخاض على الوجهين الأولين وعلى الوجه الثالث عليه شاة ، وإن ملك في الحرم خمسا وعشرين وفي صفر خمسا فعليه في الأول عند تمام حوله بنت مخاض ولا شيء عليه في الخمس في الوجه الأول وعلى الثاني عليه سدس بنت مخاض وعلى الثالث عليه بنت شاة قلت ملك مع ذلك في ربيع شيتان في الوجه الأول عليه في الأول عند تمام حوله بنت مخاض ولا شيء عليه في الخمس حتى يتم حوله است فيجب فيها ربع بنت لبون ونصف تسعها وفي الوجه الثاني عليه في الخمس سدس بنت مخاض إذا تم حوله وفي الست سدس بنت لبون عند تمام حوله وفي الوجه الثالث عليه في الخمس الثانية شاة عند تمام حوله وفي الست شاة عند تمام حوله

(فصل) فإن كانت سائمة الزجل في بلدان شتى وبينها مسافة لا تقصر فيها الصلاة أو كانت مختصة ضم بعضها إلى بعض وكانت زكاتها كزكاة المختلطة بغير خلاف فعليه وإن كان بين البلدان مسافة لا تقصر فمن أحد فيه روايتان أحدهما إن لكل مال حكم نفسه يعتبر على حدته إن كان نصابا فبها الزكاة والا فلا ولا يضم إلى المال الذي في البلد الآخر نص عليه قول ابن المنذر لأن هذا يقول عن غير أحد واحتج بظاهر قوله عليه السلام ولا يجتمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية بخس وعشرين دون الخمسة الزائدة فعلى هذا لو وجبت الزكاة فيها وتلفت الحصة قبل التمكن من أدائها ، وقتنا إن تلفت المال قبل التمكن يسقط الزكاة لم يسقط عنها شيء ، لأن الثالث لم يتعلق الزكاة به ، وإن تلف منها عشر سقط من الزكاة خمسة لأن الاعتبار بالتام جزء ، والنصاب وإنما تلف من النصاب خمسة ، وأما من قال : لا تأثير لتلف النصاب في إسقاط الزكاة فلا فائدة في الحاصل عند في هذه المسئلة فاعلم

(مسئلة) (ومن وجبت عليه من فهدما أخرج سنا أسفل منها ومعها شاتان أو عشرون درهما وإن شاء أخرج أقل منها وأخذ مثل ذلك من الساعي)

هذا هو المذهب إلا أنه لا يجوز أن يخرج أدنى من ابنة مخاض لأنها أدنى من نجب في الزكاة

الصدقة « وهذا مفروق فلا يجمع ، ولأنه لما أثر اجتماع مالين لرجلين في كونها كمال الواحد يجرى أن يؤثر اقتران مال الرجل الواحد حتى يجعله كثنائين ، والرواية الثانية قال فيمن له مائة شاة في بلد متفرقة لا يأخذ المصدق منها شيئاً لأنه لا يجمع بين متفرق ، وصاحبها إذا ضبط ذلك وعرفه فخرج هر بنفسه يضعها في الفقراء ، وروي هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وحبل ، وهذا يدل على أن ذلكها يجب مع اختلاف البلدان إلا أن الساعي لا يأخذها لكونه لا يجمع نصاباً بجمته ، ولا يعلم حقيقة الحال فيها ، فإما في العالم يملكه نصاباً فلا فعلية أداؤه الزكاة ، وهذا اختيار أبي الخطاب ومذهب سائر الفقهاء قال ما من أحسن ماسمت فيمن كان له غنم على راعيين متفرقين ببلدان شتى أن ذلك يجمع على صاحبها فيؤدى صدقة ، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى لقوله عليه السلام : « في أربعين شاة شاة » ، ولأنه لو كان واحد أشبه ما لو كان في بلدان متباعدة أو غير السائمة وتحمّل كلام أحمد في الرواية الأولى على أن المصدق لا يأخذها ، وأما رب المال فيخرج فعله هذا فيخرج الفرض في أحد البلدين لأنه موضع حاجة .

مسألة : « قل (وإن اختلفوا في غير هذا أخذ من كل واحد منهم على قدره إذا كان ما يخصه يجب فيه الزكاة) »

ومعناه أنهم إذا اختلفوا في غير السائمة كالثوب والغنم وعروض التجارة والزروع ونحوها لم تؤثر خلطتهم شيئاً وكان حكمهم حكم المنفردين ، وهذا قول أكثر أهل العلم ومن أحد روايات أخرى أن شركة الأعيان تؤثر في غير الماشية فإذا كان بينهم نصاب يشتركون فيه فعليه الزكاة وهذا هو أصح والأوزاعي في الحب والفقر والمذهب الأول ، قال أبو عبد الله : « الأوزاعي يقول في الزرع إذا كانوا شركاء فخرج لهم خمسة أوسق يقول فيه الزكاة قسمة على الغنم ولا يجمعني قول الأوزاعي وإنما خلطة الأوصاف فلا تدخل لما في غير الماشية بحال ، لأن الاختلاط لا يحصل ، وخرج القاضي وجهاً آخر أنها تؤثر لأن المؤونة تخف إذا كان الملتصق واحداً والصعاد والثألور والجربين . وكذلك أموال

ولا يخرج أعلى من الجذعة إلا أن يرضى رب المال باخراجاً بغير جبران فيقبل منه ، ولا اختيار في الصدود والزلزل والشياه والدرام إلى رب المال ، وهذا قول النخعي والشافعي وابن المنذر واختلف فيه عن إسحاق ، وقال الثوري يخرج شائين أو عشرة دراهم لأن الشاة مقومة في الشرع بخمسة دراهم بدليل أن نصاباً أربعمائة ونصاب الدرهم مائتان ، وقال أصحاب الرأي يدفع قيمة ماوجب عليه أو دون السن الواجبة وفضل ماينبغيه درهم .

ولنا أن في حديث الصدقات الذي كتبه أبو بكر لانسأله قال : « ومن بلغت عنده من الأبل جذعة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فاتها قبل منه الحقة ويجمع معها شائين إن استيسر له أو عشرين درهماً ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده وعنده الجذعة فاتها قبل منه الجذعة

تجارة والدكان واحد والحزن والميزان والبائع فأشبهه الماشية ، ومذهب الشافعي على نحو مما حكينا من مذهبينا والصحيح أن الخلطة لا تؤثر في غير الماشية لقول النبي صلى الله عليه وسلم « والخيلتان ما اشتركا في المرض والفعل والراعي » ، فدل على أن ما لم يوجد فيه ذلك لا يكون خلطة مؤثرة وقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يجمع بين متفرق خشية الصدقة » إنما يكون في الماشية لأن الزكاة تقل بجمعها تارة وتكثر أخرى وسائر الأموال يجب فيها فيما زاد على النصاب بحسبها فلا أثر لجمعها ، ولأن الخلطة في الماشية تؤثر في الغنم تارة وفي الضرر أخرى ، ولو اعتبرناها في غير الماشية أثرت ضرراً محضاً رب المال فلا يبرز اعتبارها . إذا ثبت هذا فإن كان لجماعة وقف أو حائظ مشترك بينهم فيه مرة أو زرع فلا زكاة بخلاف اعتبارها . إذا ثبت هذا فإن كان الحرفي هذا في باب الوقت غلب إلا أن يحصل في يد بعضهم نصاب كامل فيجب عليه ، وقد ذكر الحرفي هذا في باب الوقت وعن الرواية الأخرى إذا كان الخارج نصاباً ففيه الزكاة ، وإن كان الوقت نصاباً من السائمة فيعتدل أن بينهم الزكاة لاشتراكهم في ملك نصاب تؤثر الخلطة فيه ، وينبغي أن يخرج الزكاة من غيره لأن الوقت لا يجوز نقل الملك فيه ، ويحتمل أن لا تجب الزكاة فيه لنقص الملك فيه وكما له معتبر في باب الزكاة بدليل مال المكتتب .

(فدل) ولا زكاة في غير هبة الأنعام من الماشية في قول أكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة في الخيل الزكاة إذا كانت ذكوراً وإناثاً ، وإن كانت ذكراً مفردة أو إناثاً مفردة ففيها روايتان وزكاتها درهمين فرس أو ربع عشر قيمتها والخبرة في ذلك إلى صاحبها ألبها شاء أخرج لما روى جابر بن عبد الله قال في الخيل السائمة في كل فرس دينار « وروي عن عمر أنه كان يأخذ من الرأس عشرة دينار من الفرس عشرة ، ومن البرذون خمسة ولأنه حيوان يطلب مأواه من جهة السوم أشبه النعم وثنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المسلم في فرسه رفاة صدقة » متفق عليه ، وفي لفظه ليس على الرجل في فرسه ولا في عبده صدقة » وعن علي بن أبي طالب قال « عفوت لكم عن صدقة الخيل والزئبق » رواه الترمذي وهذا هو الصحيح ، وروي أبو عبيد في الغريب عن النبي صلى الله عليه وسلم « ليس في

وعنده المصدق عشرين درهماً أو شائين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا أيلة لبون فاتها قبل منه بنت لبون ويعطى شائين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت صدقة بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فاتها قبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شائين ، وهذا نص تمت صحيحاً ولا يثبت إلى ما سواه ، إذا ثبت هذا فإنه لا يجوز العدول إلى هذا الجبران مع وجود الأصل لأنه مشروط في الخبر بعدم الأصل ، فإن أراد أن يخرج في الجبران شاة وعشرة دراهم ، فقال القاضي يجوز بما قلنا في الكفارة له إخراجها من جبين ، ولأن الشاة مقام عشرة دراهم فإذا اختار إخراجها وعشرة حاز ، ويحتمل المنع لأن النبي صلى الله عليه وسلم « خير بين شائين أو عشرين درهماً » وهذا قسم ثالث فجوز به بخلاف الخبر والله أعلم .

٥٣٠ إنما يدفع لكل صنف مائتدفع به حاجته . زكاة خالصة السائمة (الغني والشرح الكبير)

غيرهم . إذا ثبت هذا فإن المستحب صرفها إلى جميع الأصناف أو إلى من أمكن منهم لأنه يجزئ بذوق عن الخلاف ويحصل الأجزاء شيئاً فكان أولى

(فصل) قول الحرفي إذا لم يخرجها إلى الغني يعني به الغني المانع من أخذ الزكاة وقد ذكرنا وظاهر قول الحرفي أنه لا يدفع إليه ما يحصل به الغنى والمذهب أنه يجوز أن يدفع إليه ما يغنيه من غير زيادة نص عليه أحد في مواضع . ذكره أصحابه فبين حمل كلام الحرفي على أنه لا يدفع إليه زيادة على ما يحصل به الغنى وهذا قول روي ومالك والشافعي وأبي نور . وقال أصحاب الرأى : يعمل ألفاً وأكثر إذا كان محتاجاً إليها ويكره أن يزداد على المئتين

ولنا أن الغني لو كان سابقاً منع فيمنع إذا قارن كالجمل بين الاثنين في التكاثر

(فصل) وكل صنف من الأصناف يدفع إليه مائتدفع به حاجته من غير زيادة فالغلام والمنكبت يعطى كل واحد منهما ما يقضى به دينه وإن كثر . وابن السبيل يعطى ما يبلغه إلى بلده والغازي يعطى ما يكفيه لغزوه والعامل يعطى بقدر أجره . قال أبو داود سعت أحمد قبل له يحمل في السبيل بألف من الزكاة قال ما أعطى فهو جزئ ولا يعطى أحد من هؤلاء زيادة على مائتدفع به الحاجة لأن الله قد فلا يزداد على مائتدفعه

(فصل) وأربعة أصناف يأخذون أخذاً مستقراً أو براعى حاله بعد الدفع وهم الفقراء والمساكين والعاملون والمؤلفة ففي أخذهم ما نكروها ملكاً دائماً مستقراً لا يجب عليهم ردّها بحال ، وأربعة منهم وهم الغارمون وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل فليهم يأخذون أخذاً مرافقاً فإن صرفوه في الجهة التي استحقوا الأخذ لأجلها وإلا استرجع منهم ، والفرق بين هذه الأصناف والتي قبلها أن هؤلاء أخذوا لغنى لم يحصل بأخذهم الزكاة والأولون حصل المقصود بأخذهم وهو غنى الفقراء والمساكين وتأليف المؤلفين وأداء أجرة العاملين ، وإن قضى هؤلاء حاجتهم بها وفضل معهم فضل ردوا الفضل إلا الغازي فإن ما فضل له بعد غزوه فهو له ، ذكره الحرفي في غير هذا الموضع . وظاهر قوله في المكتتب أنه لا يزداد ما نزل في يده لأنه قال : وإذا عجز المكتتب ورد في الرق وكان قد تصدق عليه بشئ فهو

فصل في الخلطة

(مسئلة) وإذا اخلطت نفسان أو أكثر من أهل الزكاة في نصاب من الماشية حولاً لم يثبت لها حكم الانفراد في بعض نخبها في الزكاة حكم الواحد سواء كانت خالصة أعيان بأن يكون مشاعاً بينها أو خلطة أوصاف بأن يكون مال كل واحد منهما ، تميزاً لخلطها واشتركا في المزايا والشرع والمشرع والزاعي والفعل

الخلطة في السائمة تجعل المالكين كالأولاد إذا وجدت فيها الشروط المذكورة فتجب فيها الزكاة إذا بلغ المجموع نصاباً ، فإذا كان لكل واحد منهما عشرون فعليهما شاة وإن زاد المالان على النصاب

(الغني والشرح الكبير) عدم جواز قل الزكاة والخلاف في أجزاء ما نقل ٥٣١

لبيده . ونص عليه أحد أيضاً في رواية المروزي والكوسج . ونقل عنه حنبل إذا عجز برء ما في يده في المكتاتين ، وقال أبو بكر عبد العزيز : إن كان دقياً بينه استرجع منه لأنه إنما دفع إليه ليعتق به ولا يتم . وقال القاضي : كلام الحرفي محمول على أن الذي بقي في يده لم يكن عين الزكاة وإنما تصرف فيها وحصل عوضها وقادتها ولو تلف المال الذي في يده هؤلاء . بغير تقييد لم يرجع عليهم بشئ .

مسئلة يحكى قال : ولا يجوز نقل الصدقة من بلدها إلى بلد تصير في مثله الصلاة المذهب على أنه لا يجوز نقل الصدقة من بلدها إلى مسافة القصر . قال أبو داود : سمعت أحمد سأل عن الزكاة يبعث بها من بلد إلى بلد ؟ قال لا . قيل وإن كان قرايته بها ؟ قال لا . واستحب أكثر أهل العلم أن لا تنقل من بلدها . وقال سعيد حدثنا سفيان . معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال في كتاب معاذ بن جبل : من أخرج من مخلاف إلى مخلاف صدقته وعشره ترد إلى مخلافه . وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه رد زكاة أبي بها من خراسان إلى الشام إلى خراسان ، وروي عن الحسن والنخعي أنها كرهما نقل الزكاة من بلد إلى بلد إلا الذي قرابة ، وكان أبو العافية يبعث بزكته إلى المدينة ولنا قول النبي ﷺ لمعاذ « أخبرهم إن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم » وهذا يخص بفقراء بلدهم ، ولما بعث معاذ الصدقة من اثنين إلى عمر أكره عليه ذلك عمر وقال لم أبعثك جانياً ولا أخذ جزية ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فترد في فقرائهم قتال معاذ : أنا ما بعثت إليك بشئ ، وأنا أجداً أحداً . يأخذ مني ، ورواه أبو عبيد عن الأموال ، وروي أيضاً عن إبراهيم بن عطاء مولى عمران بن حصين أن زباداً أو بعض الأمراء بعث عمران على الصدقة ففارجع قل : أن مالاً ؟ قال : أئمال بعثني ؟ أخذها ، من حيث كنا تأخذها على عهد رسول الله ﷺ ووجه ماها حيث كنا نضعها على عهد رسول الله ﷺ . ولأن المقصود إغناء الفقراء بها فإذا أبقينا ثقلها أفضى إلى بقا . فقرا . ذلك إلى بلدهما جاعين . (فصل) فإن خالف وتلقا أجزاءه في قول أكثر أهل العلم . قل القاضي : وظاهر كلام أحمد ينفي ذلك ولم نجد عنه نصاً في هذه المسئلة ، وذكر أبو الخطاب فيها روايتين (إحداهما) يجوز به ، واختارها لأنه دفع الحق إلى مستحقه فبري . منه كلدين وكل لو فرقها في بلدها (والأخرى) لا تجزئ اختارها ابن حامد لأنه دفع الزكاة إلى غير من أمر بدفعها إليه أشبه ما لو دفعها إلى غير الأصناف (فصل) فإن استغنى عنها فقرا أهل بلدها جاز قلها . نص عليه أحمد فقال : قد تحمل الصدقة

لم تغير الغرض حتى يبلغها فريضة ثمانية مثل أن يكون لكل واحد منها ستون شاة فلا يجب عليهم إلا شاة وسواء كانت خلطة أعيان بأن تكون الماشية مشتركة بينهم أو لكل واحد منهما نصيب مشاع مثل أن يرثا نصيباً أو يشتريا فقيماً بماله أو خلطة أوصاف وهي أن يكون مال كل واحد منهما متميزاً لخلطها واشتركا في الأوصاف التي ذكرناها . وسواء أنشأوا في الشركة أو اخلطوا مثل أن يكون لرجل شاة ولآخر ثعنة وثلاثون أو يكون لاربعة رجال أربعون شاة لكل واحد منهم شاة نص عليها أحمد

في مسألة قال (وذلك إن أبدل ثشرين ديناراً بمائتي درهم أو مئتي درهم بثشرين ديناراً لم يطل الزكاة بانتقالها)

وجملة ذلك أنه متى أبدل نصاباً من غير جنسه انتظم حول الزكاة واستأنف حولها إلا الذهب بالفضة أو عرض التجارة لكونها الذهب والفضة كلال الواحد إذا هما أروش الجنابيات ونحوه المثلثات ويضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة، وكذلك إذا اشترى عرضاً لتجارة بنصاب من الأمان أو بام عرضاً بنصاب لم ينظم المول لأن الزكاة تجب في قيمة العروض لا في نفسها والقيمة هي الأمان فكما جنساً واحداً، وإذا قلنا إن الذهب والفضة لا يضم أحدهما إلى صاحبه لم يبين حول أحدهما على المول الآخر لأنهما مالان لا يضم أحدهما إلى الآخر فلم يبين حوله على حوله كالجنسين من الماشية، وأما عروض التجارة فإن حولها يبنى على حول الأمان بكل حال

في مسألة قال (ومن كنت ندمه مائتيه فبأنها قبل المول بدراهم فزكاة من الزكاة لم تسقط الزكاة عنه)

قد ذكرنا أن إبدال النصاب بغير جنسه يقطع المول ويستأنف حولاً آخر، فإن فعل هذا فقرأ من الزكاة لم تسقط عنه سواء كان المبدل مائتيه أو غيرها من النصب، وكذا لو أنف جزءاً من النصاب قصداً لتنقيصه الزكاة لم تسقط عنه الزكاة وتؤخذ الزكاة منه في آخر المول إذا كان إبداله وإتلافه عند قرب الوجوب، ولو فعل ذلك في أول المول لم تجب الزكاة لأن ذلك ليس بضمه فزاد وبما ذكرناه قال مالك والأوزاعي وابن الماجشون وإسحق وأبو عبيد، وقال أبو حنيفة والشافعي: تسقط عنه الزكاة لأنه قص قبل تمام حوله فلم تجب فيه الزكاة كالألف حاجته

ولما قول الله تعالى (أنا بلوناكم بأثقالها) إذا أنفها لم يصرمها معجيب ولا

(الثالث) أن يختلط في جميع المول فإن اختلطوا في بعضه لم يؤثر اختلاطهم، وبه قال الشافعي في القول الجديد، وقال مالك لا يعتبر اختلاطهم في أول المول لقول النبي ﷺ «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع» يعني في وقت الزكاة.

ولنا أن هذا مال ثبت له حكم الزكاة في بعض المول أشبه ما لم يفرق في آخر المول ولأن الخلطة معنى يتعلق به إيجاب الزكاة فاستثرت في جميع المول كالنصاب (الرابع) أن يكون اختلاطهم في السائمة وسنذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

(فصل) ويعتبر خلطة الأوصاف لاشترائهم في الأوصاف المذكورة وهي ستة (الواحد) وهو الذي تروى إليه الماشية، قال الله تعالى (حين تربحون وحين تضرعون) و(المسرح) وهو المرعى الذي

يشترون. فطاف عليها طائف من ربك ثم فاقروه فاصبحت كالسرح) فطافهم الله تعالى بذلك لبرامهم من الصدقة، ولأنه قد استأنف نصيب من اقتصد سبب استحقاقه فلم يسقط كالألف امرأته في مرض موته، ولأنه لما قصد قصداً فأسدأت الحكمة معاليته بتضييق قصده كل من مودته لانه مجال ميراثه عاقبه الشرع بالحرمان، وإذا أنهله حاجته لم يقصد قصداً فأسدأت

(فصل) وإذا حال المول أخرج الزكاة من جنس المال المبيع دون المورده لأنه الذي وجبت زكاة بيبه وبولاه لم تجب في هذا زكاة (فصل) فإن لم يقصد بالبيع ولا بالتنقيص القرار انتظم المول واستأنف بما استبدل به حولاً إن كان محلاً للزكاة، فإن وجد بالثاني عيباً فرده أو بابه بشرط الخيار، ثم استرده استأنف أيضاً حولاً بولاً، ملكه بالبيع قبل الزمان أو أكثر، وقد ذكر الحنفية هذا في موضع آخر فقال والماشية إذا بيعت بخيار فإن يقض الخيار حتى ردت استقبل البائع بها حولاً سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري لأنه تحدّد ملكه، وإن حال المول على النصاب الذي اشتراه وجبت فيه الزكاة، فإن وجد به عيباً قبل خروج زكاته فيه أزد سواء قلنا الزكاة تتعلق بالعين أو بالذمة لما بينا من أن الزكاة لا تجب في العين بمعنى استحقاق القرار جزءاً منه، بل معنى يتعلق حق به كعقاق الأرض الجاني فبرد النصاب وعليه إخراج زكاته من مال آخر، فإن أخرج الزكاة منه ثم أراد رده أنبنى على العيب إذا حدث به عيب آخر عند المشتري هل له رده على روايتين: وإحدى أيضاً على تفريق الصدقة، فإن قلنا يجوز جاز أزد هبنا وإلا لم يجوز، ومتى رده فعليه عرض الشاة المخرجة تحسب عليه بالحصه من الثمن والقول قوله في قبته مع يمينه إذا لم تكن بينة لانهما تلفت في يده فهو أعرف بقيمتها، ولأن القيمة مدعاة عليه فهو غارم والقول في الأصول قول القارم، وفيه وجه آخر أن القول قول البائع لأنه يبرم

رسمه فيه الماشية هو (الحباب) المكان الذي تحاب فيه الماشية، وليس المراد منه خلط العين في إنا، وأحد لأن هذا ليس بموافق بل مشقة لما فيه من الحاجة إلى تسم العين (والفصل) وهو أن لا يكون غلوة أحد المالكين لا يفرق غيره (والرابع) وهو أن لا يكون لكل مال راع يفرده برعيته دون الآخر والأصل في هذه الشروط ما روى سعد بن أبي وقاص قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة» والخليطان ما اجتمعا في الحوض وانفصل والراعي دولة المالك قطعي ودوي المرعى، وينبذ وهذا قول الشافعي وقول بعض أصحاب مالك لا يعتبر إلا شراطين الراعي والمرعى لقول رسول الله ﷺ «لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق» والاحتياط يحمل بذلك ويسمى خلطة فاكنتي به.

ولنا قوله «والخليطان ما اجتمعا في الحوض والراعي والفعل» وحكي ابن أبي موسى عن أحدنا أنه لا يعتبر إلا الحوض والراعي والمرعى وهو بعيد لأن ذكر الفعل وهو مذكور في الحديث فإن قيل

القول في هذه الأول أصح لأن التاميم ثلث النصف المدعاة للشاري ، فإن أخرج الزكاة من غير النصاب في الرد وجب واحد

(فصل) فإن كان الثوب قد بدأ لا ينقطع حول الزكاة في النصاب وبقي على حوله الأول لأن ذلك ما انفك فيه إلا أن يتعدى رده فيصير كالمقصود على ما مضى

(فصل) ويبرز التعريف في النصاب الذي وجبت الزكاة فيه بالبيع والمبة وأقوال التعريفات وليس الثاني فسخ البيع ، وقول أبو حنيفة : نفع إلا أنه إذا تمت من أداء الزكاة نقص البيع في قدرها ، وقول الشافعي : في صحة البيع قولان (أحد) لا يصح لأنا إن قلنا إن الزكاة تتعلق بالعين

قد بدأ ما ملكه ، وإن قلنا تتعلق بالقيمة فقد قدر الزكاة مرتين ما ، ويصح الزهن غير جاز ولأن الثاني يوجب على بيع آخر حتى يبدو صلاحها ، منفق عليه ، ومفهومه صحة بيعها

إذا بدأ صلاحها وهو عام فيها وجبت فيه الزكاة وغيره ، ورعى عن بيع الحب حتى يشتد ، وبقي الغنم حتى يسود ، وهذا ما ذهب إليه في الزكاة ، ولأن الزكاة وجبت في القيمة ، ولأن الخلط فيها نفع كل واحد

ماله عليه من كونه أو زكاة قبل ، وإن عاينت وغيره ، فإن قلنا لا ينعى التعريف في جزم النصاب فإن ينعى جميعه كدش الجانية ، وقولهم : إنه ما ملكه ، لا يوجب فنلك ما ثبت لغيره في أصناف

بذلك أنه إذا الزكاة من غيره ، ولا يتمكن إقراره من إقراره الزكاة منه ، وليس برهن ، فإن أحكم الزهن غير الجانية فيه ، وهذا التعريف في النصاب أخرج الزكاة من غيره ، وإلا كيف أخرجها

وإن لم يكن له كيف تحديدها ، فإن عجز ببيت الزكاة في ذاته كسائر القلوب ولا يؤخذ من النصاب ، ويشتمل أن يفسخ البيع في قدر الزكاة وتؤخذ منه وبرج البقاء عليه بقدرها لأن على القبول ضرراً

في تمام البيع ، وتقريباً خلقهم فوجب فسخه لقول النبي ﷺ (لا ضرر ولا ضرار) وهذا أصح

فلما اعتبرتم زيادة على هذا قلنا هذا عليه على بقية الشروط وأما ما ذكره من أن لكل واحد من هذه الأوصاف تأثيراً فغير كماله ، ولا تعتبر فيه الخلطة وحكي عن الثماني أنها شرطية

وقالوا عليه السلام (والطباع ما جنتها في الحرش والزراعي والتحل وهو لأن النية لا تؤثر في الخلطة فلا تؤثر في حكمها ، ولأن التصرف من الخلطة من الارتفاق يحصل بدونها فلم يعتبر وجودها

مع كونها تعتبر في السوم في السائلة ولا في النسي في الزروع وأما

(مسألة) (قلت) لعل شرط منها أو ثبت لها حكم الأفراد في بعض الحلول ذكيت زكاة المتصرف فيه

حتى اختل شرط من شروط الخلطة المذكورة وإن حكمها لغزات شرطها وصار وجودها كغيرها فذكر في واحد ما أن بلغ نصاباً ولا فلا ، وكذلك إن ثبت لها حكم الأفراد في بعض الحلول كرجلين ذابا موازن شاة بينهما نصفين نصفين وكذا متفردين فاختلط في أثناء الحلول فعلى كل واحد منهما عنه

باعتبارها ، قل (والزكاة تجب في القيمة بغير الحل والبيع المال فوطاً أو غير فوطاً)

هذه المسألة تشتمل على أحكام ثلاثة (أحدها) أن الزكاة تجب في القيمة وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وأحد قول الشافعي لأن أخرجها من غير النصاب جاز في تكن واجبة فيه كزكاة الفطر

ولأنها لو وجبت فيه لامتت تصرف المالك فيه ولتكن المستحقون من الزكاة أداء الزكاة من عينه أو فوطاً ، من أحكام ثبوته وبالأول فقلت الزكاة بالنصاب من غير فوطاً كدش الجانية بنصف

الناهي (والثانية) أنها تجب في العين ، وهذا القول الذي للشافعي ، وهذه الرواية هي فافهرة عند بعض أصحابنا لقول النبي ﷺ « في أوبىين شاة شاة » وقوله « فما سقت النجا أعشر وفاجاني

بشاة » ونفخ نصف العشر » وغير ذلك من الالفاظ الواردة بحرف في وهي للخرفية ، وأما جاز الإخراج من غير النصاب رخصة ، وفائدة الخلاف أنها إذا كانت في القيمة فحال على ماله حولان لم

يؤد زكاتها ، وجب عليه أداؤها لما مضى ولا تنقص عنه الزكاة في الأول الثاني ، وكذلك إن كان أكثر من نصاب لم تنقص الزكاة وإن مضى عليه أحول ، وإن كان عنده أربعون شاة مضى عليها ثلاثة

أشهر لم يؤد زكاتها وجب عليه ثلاث شياه ، وإن كانت مائة فبذل عليه سبعة ذئاب ، ونصف لأن الزكاة وجبت في ذمة ، فلم يؤثر في تنقيص النصاب ، لكن أن لم يكن له ما يسد يودي الزكاة منه

لعل أن تسقط الزكاة في قدرها لأن الثمن منه وجب الزكاة وقول ابن عقيل : لا تسقط زكاة هذا بحال لأن الشيء لا يسقط النسي وهو يسقط غيره بدليل

أن ثمر الزكاة بالتجاسة في محالها لا ينعى صحة ما دونها والثاني ، وبما لا ينفك فيه من الأول لأن الزكاة ثمانية غير الأولى ، وإن قلنا الزكاة تتعلق بالعين وكن النصاب ما تجب الزكاة في عينه

لأن عليه أحوال لم تؤد زكاتها تعلقت الزكاة في الحلول الأول من النصاب بقدرها ، وإن كان نصيباً لأربعة عليه فلا زكاة فيه فما بعد الحلول الأول لأن النصاب قص فيه ، وإن كان أكثر من نصاب

فما حوله شاة ، وأما بعد ذلك من السنين بركبان زكاة الخلطة فإن التفت حولها أخرجها شاة عند

تمام الحلول على كل واحد نصفها ، وإن اختلف فعلى الأول منها عند تمام حوله نصف شاة ، فذا تم حوله الثاني فإن كان الأول أخرجها من غير المال فعلى الثاني نصف شاة أيضاً ، وإن أخرجها من النصاب

فإن الثاني أربعين جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً ونصف من شاة (مسألة) (وإن ثبت لأحدهم حكم الأفراد وحده فعليه زكاة المتفردين وعلى الثاني زكاة الخلطة

بغير بركبان فما بعد ذلك الحلول زكاة الخلطة كما كانت حول أحدها فعليه بقدر بركبان منها) يتعدى ثبوت حكم الأفراد لأحدها بأن يملك رجلان نصفين فيخاضهما ما يبيع أحدهم تخمير

نصفه أو يكرن لأحدهما نصاب ولا آخر دون النصاب فيختلطان في أثناء الحلول فذا تم حوله الأول (٦٨م - الفتي والشرح الكبير - ٢٤)

تزل تبرز فرض الحمل الاول وعليه فزكاة ما بقي وهذا هو المعبر عن احد في رواية جماعة وقيل في رواية محمد بن الحكم اذا كانت الغنم اربعين فلم ياته المصدق علمين ، فاذا أخذ المصدق شاة فليس عليه شي في الباقية فيه خلاف . وقال في رواية صالح : اذا كان عند الرجل مائتا درهم فلم يتركها حتى حال عليها حول آخر يتركها للعام الاول لان هذه تصير مائتين غير خمسة دراهم . وقيل في رجل له ألف درهم فلم يتركها سنين يترك في أول سنة خمسة وعشرين ، ثم في كل سنة بحسب ما بقي ، وهذا قول مالك والشافعي وأبي عبيد ، فان كان عنده اربعون من الغنم نتجت سخة في كل حول وجب عليه في كل سنة شاة لان النصاب كل بالسخة العادة ، فان كان نتاج السخة بعد وجوب الزكاة عليه بمدة استوفى الحول الثاني من حين نتجت لانه حينئذ كل

(فصل) فان ملك خمسة من الابل لم يؤد زكاتها احوالا فعليه في كل سنة شاة نص عليه في رواية الاثرم . قال في رواية الاثرم : المال غير الابل اذا أدى من الابل لم ينقص والحس بماله ، وكذلك مادون خمس وعشرين من الابل لانقص زكاتها فيما بعد الحول الاول لان الفرض يجب من غيرها فلا يمكن تعاقبه بالعين ، والشافعي قولان (أحدهما) أن زكاتها تنقص كباقي الاموال ، فاذا كان مئدة خمس من الابل ففشي عليها احوال لم يجب عليه فيها الا شاة واحدة لانها نقصت بوجوب الزكاة فيها في الحول الاول عن خمس فلم يجب عليه فيها شي . كما لو ملك أربعة أجزاء من مير ولنا ان الواجب من غير النصاب فلم ينقص به النصاب كما لو أداه وقيل سائر الاموال : فان الزكاة تتعلق بوجوبها بعينه فينقصه كما لو أداه من النصاب ، فعلى هذا لو ملك خمسة وعشرين غنات عليه احوال فعليه في الحول الاول بنت مخاض وعليه لكن حول بعده أربع شياه ، وان بطلت قبلة الشاة الواجبة أكثر من خمس من الابل . فان قيل فاذا لم يكن في خمس وعشرين بنت مخاض فالواجب

فعليه شاة ، فاذا تم حول الثاني فعليه زكاة الخلطة على التفصيل المذكور ويركيان فيما بعد ذلك الحول زكاة الخلطة كلها تم حول أحدها فعليه بقدر ماله منه ، فاذا كان المال جميعا مائتين شاة وأخرج الاول منها عن الاربعين فاذا تم حول الثاني فعليه اربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً فان أخرج اثنه كلها من ماله وحال الحول الثاني فعلى الاول نصف شاة زكاة الخلطة فان أخرجه وحده فلي الثاني تسعة وثلاثون جزءاً من سبعة وسبعين جزءاً ونصف جزء من شاة وإن تولدت شيئاً حسب مهابا (فصل) وإن كان يربح غنات شاة مخلطة فشي عليها بعض الحول فيبایها بأب كل واحد منها غنمه صاحبه ومخلطة وبقيا على الخلطة لم ينقطع حولها ولم تزل خلطتها ، وكذلك لو باع بعض غنمه ببعض غنمه من غير إفراة قل المبيع أو أكثر فاما إن أفراها ثم تبایها ثم خلطها وتطاول زمن الانفراد بطل حكم الخلطة ، وإن خلطها عتبت البيع فيه وجب ان أحدها لا ينقطع لان هذا زمن يبرهن عنه ، والثاني ينقطع لوجود الانفراد في بعض الحول ، وإن أفرد كل واحد منها نصف نصاب

فمن غير عينا فيجب أن لا تنقص زكاتها أيضا في الاحوال كلها ، قلنا اذا أدى عن خمس وعشرين أكبر من بنت مخاض جاز فقد أمكن تعاقب الزكاة بينها لامتنع الاداء منها بخلاف عشرين من الابل فانه لا يقل منه واحدة منها فاقترقا

(فصل) الحكم الثاني أن الزكاة يجب بحول الحول سواء يمكن من الاداء ، أو لم يمكن وبهذا قول أبي حنيفة وهو أحد نفي الشافعي وقيل في الآخر التمكن من الاداء شرط فيشترط للوجوب ثلاثة أشياء : الحول والنصاب والسكن من الاداء ، وهذا قول مالك حتى لو أنفك الماشية بعد الحول قبل إمكان الاداء لازمة عليه اذا لم يقصد الفرار من الزكاة لانها عبادة فيشترط لوجوبها إمكان أدائها كباقي العبادات ولنا قول النبي ﷺ «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» ففهموه وجوبها عليه اذا حال الحول ولأنه لو لم يتمكن من الاداء حتى حال عليه حولان وجبت عليه زكاة الحولين ولا يجوز وجوب فرضين في نصاب واحد في حال واحد ، وقياسهم ينقلب عليهم فاننا نقول هذه عبادة فلا يشترط لوجوبها إمكان أدائها كباقي العبادات فان الصوم يجب على المأخوذ والمرضى والمأخوذ عن أدائه والصلاة يجب على النفس عليه والتائم ومن أدرك من أول الوقت جزءاً ثم جن أو حاض المرأة والمخج يجب على من أسير في وقت لا تمكن من المخرج فيه أو منعه من المخرج مانع من الفرق بينهما أن تلك عبادات بدنية يكتم فعلها بيده فاستقطا تعذر فعلها ، وهذه عبادة مالية يمكن ثبوت الشركة للمساكين في ماله وتوجب في ذمته مع عجزه عن الاداء كثيروت الذون في ذمة الممسك وتعلقها بماله بخباته

(فصل) ثلث ان الزكاة لا تسقط بتلف المال فرط أو لم يطر هذا المشهور عن أحد وحكى عنه نيسابري انه ان تلف النصاب قبل التمكن من الاداء سقطت الزكاة عنه وإن تلف بعده لم تسقط وحكاه ابن المنذر مذهبا لأحمد وهو قول الشافعي والحسن بن صالح وإسحق وأبي ثور وابن المنذر وبه قال مالك إلا في الماشية فانه لا شيء فيها حتى يبيح المصدق فان هلك قبل مجيئه فلا شيء عليه

وتبایه لم ينقطع حكم الخلطة لان ملك الانسان يضم بعضه الى بعض فكان الثمانين مخلطة بمالها وكذلك إن تبایها أقل من النصف وإن تبایها أكثر من النصف منفرداً بطل حكم الخلطة لان شرطها كونها في نصاب فتي بقيت فيها دون النصاب سارا منفردين ، وقول ائمتنا في بطل الخلطة في جميع هذه المسائل في المبيع وبصير منفرداً وهذا مذهب الشافعي لان عنده أن المبيع يشبهه بنقطع حكم الحول فيه فنقطع الخلطة باقتطاع الحول وقد بينا فيما مضى أن حكم الحول لا ينقطع اذا باع الماشية بجنسها فلا تنقطع الخلطة لان الزكاة إنما تجب في المشتري ببناءه على حوله المبيع فيجب أن يبني عليه في الصدقة التي كان عليها ، فاما ان كان مال كل واحد منهما منفردا فخطأه ثم تبایها فخلطها في الحول الاول زكاة الانفراد لان الزكاة تجب فيه ببناءه على أول الحول وهو منفرد فيه ، ولو كان لرجل نصاب منفرداً فبأيه بنصاب مختلط زكاة كل واحد منهما زكاة الانفراد لان الزكاة في الثاني تجب ببناءه

وقال أبو حنيفة فتنط الزكاة بثلث النصاب على كل حال إلا أن يكون الامام قد ماله بها فبها لأه
تلف قبل على الاستحقاق فتنط الزكاة كما لو تلف الثمرة قبل الحصاد ولأنه حتى يقع البيع فتنط
بها بغير ألتباه في أبي عبد الله، ومن اشترى الثمرة قبل الحصاد فتنط وجوبها بالمال فيسقط فرضا
بثمنه قبل إمكان ألتباه كالخبر، ومن نضر الأول قبل الوجوب في القيمة في يسقط بثلث النصاب كغير
أو لم يشترط في ثمنه إمكان الاداء. كمن المبيع والثمره لا تجب زكاتها في القيمة حتى تحوز لأبدا
في حكم غير المشبوه ولهذا لو تلفت ثمنها كانت في ضمان البائع على ما دل عليه الخبر وإذا قلنا
بوجوب الزكاة في العين فليس هو بمعنى استحقاق جزء منه وهذا لا يتم انصرف فيه، والمبيع لا يجيب
حتى يتمكن من الاداء. فإذا وجب في يسقط بثلث المال بخلاف الزكاة فإن التمكن ليس بشرط لوجوبها
على ما قدمناه والصحيح إن شاء الله أن الزكاة تنط بثلث المال إذا لم يفرط في الاداء لا ما تجب
على سبيل الرامسة فلا تجب على وجه يجب أدائها مع عدم المال وقدر من تجب عليه ومعنى التفرط
أن يتمكن من اخراجها. فلا يخرجها وإن لم يتمكن من اخراجها فليس يفرط سواء كان ذلك لعدم
الاستحقاق أو لعدم المال عنه أو بسكون الغرض لا يوجد في المال ويحتاج الى شرائه فلا يجد ما يخرجه
أو كان في ماله الشراء أو نحو ذلك وإن قلنا بوجوبها بعد تلف المال فمكن ذلك أدائها به ولا
أنظر بها الى ميسرتها ونفكها من أدائها من غير مضرة عليه لأنه إذا لم ينظره بدين لأدي بغير
فبالزكاة التي هي حق الله تعالى أولى

(فصل) ولا تسقط الزكاة بموت رب المال وتخرج من ماله وإن لم يوص بها هذا قول عامة
والحسن والزهري وقسادة ومالك والشافعي وإسحاق وأبي نوري وابن المنذر، وقول الأوزاعي
والثوري تؤخذ من الثلث مقدمة على الوصايا ولا يجاوز الثلث وقول ابن سيرين والشافعي والنخعي وحده

على الأول فيها كمال الواحد الذي حصل للانفراد في أحد طرفيه، فإن كان لكل واحد منهما
أربعون مختلفة مع مال آخر فتبايعها وبقيت مختلفة لم يعل حكم الحظفة، وإن اشترى أحداهما بالأربعين
المختلفة أربعين منفردة وخطبها في المال، احتدل أن يزكي زكاة الحظفة لأنه يبنى حوقلا على حول
مختلفة، وزمن الانفراد بغيره فبني على ما استدل أن يزكي زكاة المنفردة لوجود الانفراد في بعض الحول
(مسألة) (ولو مات رجل نصابا شيراً ثم باع نصفه مشاعاً أو أغل على بعضه وباقه غنطاً
فقال أبو بكر يتفقه الحول ويستأفقه من حين بيع) لأن النصف المشتري قد اقتطع الحول
فكانه لم يخرج في حوله الزكاة أصلاً ولم ينتفاه الحول في الآخر (وقول ابن حاتم لا ينقطع حوله
وعليه عندنا من حوله زكاة حصته) لأن حدثت الحظفة لا يمنع ابتداء الحول فلا يمنع استأنفائه ولو أنه
خطأ غيره في جميع الحول وجبت الزكاة إذا خطأ في بعض نفسه وفي بعضه غيره كان أولى بالزكاة
وأما بطل حول التبايع لا تنفك المالك فيها والا فبذم العشرون لم تنزل مخالطة مال جار في حوله لركعة

أبو حنيفة يورد ابن أبي هند وحيد الطويل والشافعي والثوري لا يخرج إلا أن يكون أوصى بها وكذلك
في نصاب الزكاة وجعلها إذا أوصى بها وصية تخرج من ثلث ويزاها بها أصحاب الوصايا وإذا لم يوص
استقلت لأنها عبادة من شرطها التبايع فتنط بموت من هي عليه كالصوم
ولما ألتحق واجب نصف الوصية به فلم تنط بالثوب كدين الأدي ولا ما ألتحق ماله واجب
في يسقط بموت من هو عليه ككثيرين وبما في صوم والصلاة فلها عبادة ثان بدتتان لا تنفع الوصية
بها ولا ألتباه فيها ما

(فصل) وتجب الزكاة على الفور فلا يجوز تأخير اخراجها مع القدرة عليه والتكمن منه إذا لم
يخرج ضرراً وهذا قول الشافعي وقال أبو حنيفة له التأخير ما لم يطالب لأن الامر بأدائها مطلق فلا
يتعين الزمن الأول لأدائها دون غيره كما لا يتعين لذلك ممكن دون ممكن

ولما إن الامر المطلق يقتضي الفور على ما ذكر في موضعه وذلك يستحق المؤخر لثالث المال اعتبار
وذلك أخرجه الله تعالى إيليس وسخط عليه ويخرج، وبما عنه عن السجود ولو أن رجلاً أمر عبده
أن يسقيه وأخر ذلك استحق العقوبة، ولأن جواز التأخير ينافي الوجوب لسكون الواجب ما عاقب
عن تركه ولو جاز التأخير جاز في غير غاية فتبني العقوبة بالترك ولو سلمنا أن مطلق الامر لا يقتضي
فورا لاقتضاه في مستثنى إذا جاز التأخير ما هنا لاخره يقتضي دفعه ثمة منه بأنه لا يأثم بالتأخير
ويسقط عليه بالثوب أو بثلث ماله أو بعجزه عن الاداء فنفسر الفقهاء، ولأن ما هنا قرينة تقتضي
الفور وهو أن الزكاة وجبت حاجة الفقراء، وهي حاجة فيجب أن يكون الوجوب عاجزاً ولا تأخيراً
تذكر في غير تأخيرها الى وقت وجوب ثلثها كغسله والصوم قال الأثره سمعت أبا عبد الله سأل
عن الرجل يحول الحول على ماله فيؤخر عن وقت الزكاة قال لا يؤلم يؤخر اخراجها؟ وشدد في ذلك
قوله بتداني اخراجها لم يعمل يخرج أولاً ولا يتأخر، نقول لا يلزم جرحها كما إذا حال الحول، فأما إذا كانت عليه مضرة

وهكذا المنكح إذا كانت الاربعون لرجلين، فباع أحدها فبقيت أربعين فاعلى هذا إذا تم حول
الأول فعليه نصف شاة.

(مسألة) (فإن أخرجها من المال انتقطع حول لشترى نقصان النصاب) في بعض الحول إلا
أن يكون الغنم من ماله ماله باع نصف الذي صار له فلا ينقص النصاب إذا وبخرج النصف شاة
بني على قول ابن حاتم.

(مسألة) (ولو أخرجها من غيره وثلث الزكاة في العين فكذلك، وإن قلنا في القيمة فعليه
عند تأخر حوله زكاة حصته)

إذا أخرج البائع الزكاة من غير المال في هذه المسألة وثلث الزكاة تعلق بالعين، فقال الشافعي
يجب نصف شاة أيضاً لأن تعلق الزكاة بالعين لا يعمي أن الفقهاء يسلكون جوازاً من النصاب بل يعمي

في تعجيل الإخراج مثل من يحول حوله قبل مجي الساعي ويخشي أن أخرجه بنفسه لنفسه الساعي مرة أخرى فله تأخيرها نص عليه أحمد وكذلك إن خشي في إخراجها ضرراً في نفسه أو مال له سواها فله تأخيرها لقول النبي ﷺ « لا ضرر ولا ضرار » ولأنه إذا جاز تأخير فتا دين الآدمي لذلك تأخير الزكاة أولى

(فصل) فإن أخرها ليدفعها إلى من هو أحق بها من ذي قرابة أو ذي حاجة شديدة فن كان شيئاً يسيراً فلا بأس وإن كان كثيراً لم يجوز قال أحمد لا يجزى على أقاربه من الزكاة في كل شهر يعني لا يؤخر إخراجها حتى يدفعها إليهم متفرقة في كل شهر شيئاً فاما إن عجلها فدفعها إليهم أو إلى غيرهم متفرقة أو مجمعة جاز لأنه لم يؤخرها عن وقتها وكذلك إن كان عنده مائة أو مائة زكاة واحدة وتختلف أحوالها مثل أن يكون عنده نصاب وقد استعاد في أثناء الحول من جنسه دون النصاب لم يجوز تأخير الزكاة ليعلمها كلها لأنه يمكنه جمعها بتعجيلها في أول واجب منها

(فصل) فإن أخر الزكاة فلم يدفعها إلى الفقير حتى ضاعت لم تسقط عنه كذلك قال الزهري والمسلم وحامد والثوري وأبو عبيد وهو قال الشافعي إلا أنه قال إن لم يكن فرط في إخراج الزكاة وفي حفظ ذلك المخرج رجع إلى ماله فإن كان فيها بقي زكاة أخرجه وإلا فلا وقال أصحاب الزاني يركي

أن تعلق حقه به ، كنعقل ارض الخبايا بالماء فيل يسمع وجوب الزكاة ، والصحيح أنه لا شيء . عن المشعري ، ذكره شيخنا وهو قول أبي الخطاب لأن تعلق الزكاة بالعين تنص النصاب فيه وجوب الزكاة على المأخوذ ، ولأنه قد قلنا أن الزكاة تتعلق بالعين إنما تظهر في منع الزكاة وقد ذكره القاضي في غير هذا الموضع ، وإن قلنا أن الزكاة تتعلق بالذمة لم يمنع وجوب الزكاة على المشعري ، لأن النصاب لم ينقص وعلى قياس هذا لو كان لرجلين نصاب خلطة فباع أحدهما خلطه في بعض الحول فهي عكس المسئلة الأولى في الصورة ومثلاً في المعنى لأنه كان في الأول خلط نفسه ثم صار خلط أجنبي وهاهنا كان خلط أجنبي ثم صار خلط نفسه ، ومثله لو كان رجلان متوارثان لما نصاب خلطة فباع أحدهما في بعض الحول فورثه صاحبه فقل قياس قول أبي بكر لا يجب عليه شيء حتى يتم الحول على المائتين من حين ملكه لما لا أن يكون أحدهما بمنزلة يبيع نصاباً ، وعلى قياس قول ابن حامد نجب الزكاة في النصف الذي كان له خاصة إذا تم حوله .

(مسئلة) (وإن أفرد بعضه وباعه ثم اختلطاً انقطع الحول)

ذكره ابن حامد ثبتت حكم الأفراد في البعض ، وقال القاضي : يحتدل أن يكون كلاً أو بعضاً مختلطاً إذا كان زماً يسيراً لأن اليسير معفو عنه

(مسئلة) (وإن ملك نصابين شيئاً ثم باع أحدهما مشاعاً فقل قياس قول أبي بكر ينسب لهما جميع حكم الأفراد وعليه عندكم حوله زكاة المنفرد (ثبتت حكم الأفراد) وعلى قياس

ما بقي إلا أن ينقص عن النصاب فتسقط الزكاة فرط أو لم فرط وقال مالك أروها تجزئته إذا أخرجه في محله ، وإن أخرجه بعد ذلك ضمنها وقال مالك يركي ما بقي بقسطه وإن بقي عشرة دراهم ولأنه حق متعين على رب المال تلف قبل وصوله إلى مستحقه فلم يبرأ منه بذلك كدبر الأدمي من أحد : ولو دفع إلى أحد زكاة خمسة دراهم قبل أن يقبضها منه قال الشافعي في ما نوباً أو طلعاً فذهبت الدرهم أو اشترى بها مال فضاع منه فعليه أن يعطي مكنتها لأنه لم يقبضها منه ولو قبضها ثم ردعها إليه وقال الشافعي بها فضاعت أو ضاع ما اشترى بها فمقتضى ما كان عليه إذا لم يكن طوعاً أو قهراً لأن الزكاة لا يملكها الفقير إلا قبضها فإذا وكره في الشراء بها كان التوكيل فاسداً لأنه وكره في الشراء . بما ليس له وبقيت على مالك رب المال فإذا تلفت كانت في ضيائه

(فصل) ولو عزل قدر الزكاة فنرى أنه زكاة خلفت فيه في ضيائه رد المال ولا تسقط الزكاة عنه بذلك سواء قدر على أن يدفعه إليه أو لم يقدر والحكم فيه كالمسئلة التي قبلها اه

قول ابن حامد عليه زكاة خليفته لأنه لم يزل مخالطاً في جميع الحول (فإذا تم حول المشتري فعليه زكاة خليفته وجباً واحداً) لكنه لم يثبت حكم الأفراد أصلاً

(مسئلة) (ولو ملك رجل نصاباً شيئاً ثم ملك آخر لا يتغير به الفرض) مثل أن يملك أربعين شاة في الحرم وأربعين في صفر فعليه زكاة الأول عند تمام حوله شاة لأنه ملك نصاباً حولاً ، فإذا تم حول الثاني فعلى وجب أحدهما لآل زكاة فيه لأن الجميع ملك واحد فلم يزد فرضه على شاة ولو انتقلت إليه ، والثاني فيه زكاة خليفته لأن الأول استقل شاة فنسب الزكاة في الثاني وهو نصف شاة لا اختلافاً بالأربعين الأولى كالأجنبي في المسئلة التي قبلها

(فصل) (فإن كان ملك أربعين أخرى في ربيع فبها وجب أحدهما لآل زكاة فيها والثاني فيها ثلث شاة لأنه ملكاً مختلطاً بالثمانين المتقدمة . وذكر أبو الخطاب وجهاً ثالثاً أنه يجب في الثاني شاة وكذلك في الثالث لأنه نصاب كامل وجبت الزكاة فيه بنفسه أشبه ما لو انفرد وهذا ضعيف لأنه لو كان ملك الثاني والثالث أربعين مختلطاً لم يجب عليهما إلا زكاة خففة ، فإذا كانا ملكاً الأول كان أولى لأن ضم بعض ملكه إلى بعض أولى من ضم ملك الخليط إلى خليطه

(مسئلة) (وإن كان الثاني يتغير به الفرض ، مثل أن يملك مائة شاة فعليه زكاة إذا تم حوله وجب واحداً) كما لو انتقلت أحواله والواجب فيه شاة على الوجه الأول والثالث ، لأنه لو سلكا دفعة واحدة لم يجب عليه أكثر من شاتين ، وعلى الوجه الثاني يجب عليه شاة وثلاثة أشباع شاة لأنه لو ملك المائتين دفعة واحدة كان عليه فيها شاتان حصه المائة منها خمسة أشباعاً وهو شاة وثلاثة أشباع ، فإن كان ملك مائة أخرى في ربيع فعلى الوجه الأول والثالث عليه فيها شاة ، وعلى الوجه الثاني عليه شاة وربيعاً لأنه لو ملك المائتين وأربعين دفعة واحدة كان عليه فيها ثلاث شيات حصه المائة الثانية منهن

مسئلة (ق) ومن رهن مائة على الجوز أدى منها إذا لم يكن له ما يؤدى منها ولا ياتي رهن

وجملة ذلك انه اذا رهن مائة لغرض الجوز وهي في يد المرحوم وجبت زكاتها على الزاهر لان ملكه فيها المرحوم لم يكنه اذ اذاعه من غيره وجبت لان الزكاة من مؤنة الرهن ومؤنة الرهن تنزه الزاهر كقصة النصاب ولا يخرجها من النصاب لان حتى المرحوم منعق به عاقلة بمنع تصرف الزاهر فيه وان الزكاة لا يتعين اخراجها منه في تلك الاخرى منه كزكاة مال سوادون لم يكن له ما يؤدى منه سوى هذا الرهن فلا يجوز من أن يكون له مال يمكن قضاء الدين منه ويقتى هدفقاته نصاب كدليل على ان تكون الماشية زائدة على النصاب قدرا يمكن قضاء الدين منه ويبنى النصاب فانه يخرج الزكاة من الماشية ويغنى عن الزكاة حتى حق المرحوم لان المرحوم يرجع الى بدل وهو اسبقا للدين وحقوق الفقراء في الزكاة لا يملكها وان لم يكن له مال يقضي به الدين ويقتى هدفقاته نصاب ففيه روايتان احدهما نفي زكاة ايضا ولا يلزم وجوب الدين الزكاة في الاموال الفاضلة وهي الماشية والحبوب قاه في رواية

دين وسدين وذلك شاة وربع ، وان كان المالك الاموال الثلاثة ثلاثة اشخاص ومثل ثلثي وثلاث سائمة مختلطة لكن الواجب على الثاني وثلاث كلواجب على المالك في اوجه الثاني لاغير (فصل) وان ملك عشرين من الال في الحرم وخمسا في صغر فعليه في العشرين اذا تسعوا اربع شاة وفي الخمس عند علم حولها خمس بنت مخاض على الوجين الاولين ، وعلى الوجه الثالث عليه شاة وابن مات في الحرم خمسا وعشرين وخمسا في صغر ، فعليه في الاول عند تمام حرمه بنت مخاض ولا نسيم عليه في الخمس على الاول وعلى الثاني عليه سدين بنت مخاض ، وعلى الثالث عليه شاة فان ملك مع ذلك سنا في ربيع فعليه في الاول عند تمام حوله بنت مخاض ولا نسيم عليه في الخمس على الوجه الاول حتى يتم حول الست فيجب فيها ربع بنت لبون ونصف تسعها ، وفي الوجه الثاني عليه في الخمس سدس بنت مخاض اذا تم حولها وفي الست سدس بنت لبون ، وفي الوجه الثالث عليه في الخمس الست عند تمام حول كل واحد منها شاة

(مسئلة) (و) اذا كان الثاني يغير به الفرض ولا يملك نصابا

مثل أن يملك ثلاثين من الجفر في الحرم وعشرا في صغر فعليه في الثلاثين اذا تم حولها تباع وفي العشر اذا تم حولها ربع مسنة على الوجين الاولين لان الفريضة الوجبة للسدس قد كانت وقد تخرج زكاة الثلاثين لوجوب في العشر بقسمها من المسنة وهو ربعها ، وعلى الوجه الثالث يقتضي أن لا يجب عليه في العشر شي . كما لو ملكها منفردة

(مسئلة) (و) ان ملك مالا يغير الفرض كخمس فلا شيء فيها على الوجه الاول كما لو ملك الحب

الانعام قل ان المصدق لو جاء فوجد ابلا وغنما لم يسأل صاحبا أي شيء عليك من الدين ولكنه يزكيا وانما ليس كذلك وهذا ظاهر كلام الحنفي هاهنا لان كلامه عام في كل ماشية وذلك لان وجوب الزكاة في الاموال الفاضلة أكد ظهورها وتعلق قلب الفقهاء بها لرؤيتهم اياها ولان الحاجة الى حفظها أشد ولان الساعي يتولى اخذ الزكاة منها ولا يسأل عن دين صاحبا والرواية الثانية لا تجب الزكاة فيها ومنع الدين وجوب الزكاة في الاموال كلها من الفاضلة والباطلة قال ابن أبي موسى الصحيح من مذهبه أن الدين يمنع وجوب الزكاة على كل حال وهو مذهب أبي حنيفة وروى ذلك عن ابن عباس ومكحول والثوري وحكي ذلك ابن المنذر عنهم في الزرع اذا استدان عليه صاحبه لانه أحد نوعي الزكاة فيمنع الدين وجوبها كالزروع الاكثر ولان المدين محتاج والصدقة اما تحب على الاغنياء لقوله عليه السلام «أمرت أن أخذ الصدقة من أغنيائهم فأردها في فقرائهم» وقوله «لا صدقة الا عن طهر غنى» وروى أبو عبيد في كتاب الاموال عن السائب بن يزيد قال دفعة واحدة وعلى الوجه الثاني عليه سبع تبع اذا تم حولها ، كما لو كان المالك لها أنجبيا ولا شيء عليه فيها في الوجه الثالث .

(مسئلة) (و) اذا كان رجل ستون شاة كل عشرين فيها مختلطة بعشرين لآخر فعلى الجميع شاة نصفها على صاحب الدين ونصفها على المخلط . على كل واحد سدس شاة

كما لو كانت لشخص واحد ولو كان رجلان لكل واحد منها ستون لمخلط كل واحد منها مائة بعشرين فقط وجب عليها شاة بينهما نصفين لذلك فان كان له ستون كل عشر منها مختلطة بعشر لآخر فعليه شاة ولا شيء على خلطها لم يختلطوا (٢) في نصاب كذلك قال اصحابنا

(مسئلة) (و) اذا كانت ماشية ارجل منفردة في بلدين لا تقصر بينهما الصلاة فهي كالجمعية يضم بعضها إلى بعض وبزكها كالمختلطة

لاعلم في ذلك خلافا وإن كان بينهما مسافة القصر ، وكذلك في احدى الروايتين عن احمد . اختارها أبو الخطاب وهو قول سائر العلماء وهو الصحيح إن شاء الله تعالى لقوله عليه السلام «في أربعين شاة شاة» ولا أنه ملك واحد أشبه ما لو كان في بلدان متقاربة وكثير السائمة فعلى هذا يخرج القرض في أحد البلدين لانه موضع حاجة (والرواية الثانية) أن نكح مال حاكمه يعتبر على حدته إن كان نصابا فيه الزكاة والا فلا ، نص عليه احمد . قال ابن المنذر : لأعلم هذا القول عن غير احمد واحتج بظاهر قوله عليه السلام «لا يجمع بين متفرق» ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » وهذا متفرق فلا يجمع ، ولا لأنه لا أثر لاجتماع مالين لرجلين في كونهما كلال الواحد يجب أن يؤثر اقتران مال الرجل الواحد حتى يجمعه ككلايين والحديث يحول على الجمعية ، ولا يصح القياس على غير السائمة لأن الخلطة لا تؤثر فيها كذلك الاقتران والبلدان المتقاربة بمنزلة البلد الواحد ، والصحيح الاول على

(مسئلة) قل : ومن رهن ماشية خال عليها الخول دى منها ذالم يكن له ما يؤدى عنها وباقى رهن)

وجملة ذلك انه اذا رهن ماشية خال الخول وهي في يد المرمون وجبت زكاتها على الزاهر لان ملكه فيها لم يكن أمكنه أدائها من غير ما وجبت لان الزكاة من مؤنة الزهن ومؤنة الرهن تنزه الزاهر كنفقة النصاب ولا يخرجها من النصاب لان حتى المرمون متعلق به تعلقه يمنع تصرف الزاهر فيه والزكاة لا يتمين اخراجها منه فلم يملك اخراجها منه كزكاة مال سواء وان لم يكن له ما يؤدى منه سوى هذا الزهن فلا يجوز من أن يكون له مال يمكن قضاء الدين منه ويقتى هدفه نصاب كالمثل ان تكون الماشية ذائمة على النصاب قدرا يمكن قضاء الدين منه ويقتى النصاب فانه يخرج الزكاة من الماشية وينتفع حتى الزكاة على حتى المرمون لان المرمون يرجع الى بدل وهو استيفاء الدين وحقوق الفقراء في الزكاة لا بد لها وان لم يكن له مال يقتضى به الدين ويبقى عند قضائه نصاب فيه روايان احدهما نيب زكاة أيضا ولا يمنع وجوب الدين الزكاة في الاموال الظاهرة وهي النواحي والمحلوب قالة في رواية

دعوى وسدس من ذلك شاة ربيع ، ولو كان المالك للاموال الثلاثة ثلاثة أشخاص ومثل انما والثالث سادسها مختلفة لكن انما على الثاني وثالث كلواجب على المالك في اوجه الثاني لا غير (فدل) وان ملك عشرين من الال في الحرم وخمسا في صفر فعليه في العشرين اذا تحوزا أربع شياه وفي الخمس عند تمام حوزها خمس بنت مخاض على الوجين الاولين ، وعلى اوجه ثلث عليه شاة واذا ملك في الحرم خمسا وعشرين وخمسا في صفر ، فعليه في الاول عند تمام حوزة بنت مخاض ولا شيء عليه في الخمس على الاول وعلى الثاني عليه سدس بنت مخاض ، وعلى الثالث عليه شاة فان ملك مع ذلك ستا في ربيع فعليه في الاول عند تمام حوزة بنت مخاض ولا شيء عليه في الخمس على الوجه الاول حتى يتم حول ليست فيجب فيها ربع بنت لبون ونصف سمها ، وفي اوجه الثاني عليه في الخمس سدس بنت مخاض اذا تم حوزها وفي الست سدس بنت لبون ، وفي الوجه الثالث عليه في الخمس والست عند تمام حوز كل واحد منها شاة

(مسئلة) (واذا كان الثاني يتغير به الفرض ولا يبلغ نصابا) مثل أن يملك ثلاثين من البقر في الحرم وعشرين في صفر فعليه في الثلاثين اذا تم حوزها ربع وفي العشرين اذا تم حوزها ربع مسنة على الوجين الاولين لان القرية الموجبة للسنة قد تمت وفي آخر زكاة الثلاثين توجب في العشرين قسمها من المسنة وهو ربعها ، وعلى الوجه الثالث يقتضي أن لا يجب عليه في العشرين شيء كونه ملكا منفردة

(مسئلة) (وان ملك مالا بغير الفرض خمس فلا شيء فيها على الوجه الاول كونه ملكا اجنب

الزهم قال لان المصدق لو جاء فوجد ابلا وغنما لم يسأل صاحبا أي شيء علك من الدين ولكنك يزكيا والمال ليس كذلك وهذا ظاهر كلام الحرفي هاهنا لان كلامه عام في كل ماشية وذلك لان وجوب الزكاة في الاموال الظاهرة أكد لظهورها وتعلق قلب الفقهاء بها لزميتهم ايهاه لان الحاجة الى حفظها أشد ولان الساعي يتولى اخذ الزكاة منها ولا يسأل عن دين صاحبا والزواية اثنائية لا يجب الزكاة فيها وينتفع الدين وجوب الزكاة في الاموال كلها من الظاهرة والباطنة قال ابن أبي موسى الصحيح من مذهبه أن الدين يمنع وجوب الزكاة على كل حال وهو مذهب أبي حنيفة وروى ذلك عن ابن عباس ومكحول والثوري وحكى ذلك ابن المنذر عنهم في الزعم اذا استدان عليه صاحبه لانه أحد نوعي الزكاة فيمنع الدين وجوبها كالنوع الآخر ولان المدين محتاج والصدقة انما تيب على الاعتناء بقوله عليه السلام «أمرت أن أخذ الصدقة من أغنيائهم فأردها في فقرائهم» وقوله عليه السلام «لا صدقة الا عن ظهر غنى» وروى أبو عبيد في كتاب الاموال عن السائب بن يزيد قال دفعة واحدة وعلى الوجه الثاني عليه سبع تبيع اذا تم حوزها ، كما لو كان المالك لها جنبا ولا شيء عليه فيها في اوجه الثالث)

(مسئلة) (واذا كان لرجل ستون شاة كل عشرين فيها مختلفة بعشرين لآخر فعلى الجميع شاة نصفها على صاحب الدين ونصفها على الخاطا على كل واحد سدس شاة)

كما لو كانت لشخص واحد ولو كان رجلان لكل واحد منها ستون خال كل واحد منها سادس بعشرين فقط وجب عليها شاة بينهما نصفين لذلك فان كان له ستون كل عشر منها مختلفة بعشرين لآخر فعليه شاة ولا شيء على خاطائه لم يختلفوا (في نصاب كذلك قال أصحابنا (مسئلة) (واذا كانت ماشية الرجل منفردة في بلدن لا تنقص بينها الصلاة فهي كالمجموعة

بعض بعضها إلى بعض يزكيا كالمختلفة) لا تعلم في ذلك خلافا وإن كان بينها مسافة القصر ، وكذلك في إحدى الروايتين عن احمد اختارها أبو الخطاب وهو قول سائر العلماء وهو الصحيح إن شاة تعاقب قوله عليه السلام «في أربعين شاة شاة» ولا شيء ملك واحد أشبهه ماله في بلدان متقاربة وكثير السائمة فعلى هذا يخرج القرض في أحد البلدين لانه موضع حاجة (والرواية الثانية) أن نكح مال حكم نفسه يعتبر على حدته إن كان نصابا فيه الزكاة والا فلا ، نص عليه احمد . قال ابن المنذر : لأعلم هذا القول عن غير احمد واحتج بظاهر قوله عليه السلام «لا يجمع بين متفرق» ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » وهذا متفرق فلا يجمع ، ولأنه لا أثر لاجتماع مالين لرجلين في كونهما كئالا الواحد يجب أن يؤثر اقتران مال الرجل الواحد حتى يجمعه كئالين والحديث بمول على الجماعة ، ولا يصح القياس على غير السائمة لأن الخلطة لا تؤثر فيها كذلك الاقتران والبلدان المتقاربة بمنزلة البلد الواحد ، والصحيح الاول على (م-٢٩- الغني والشرح الكبير ج ٢)

سمعت عثمان بن عفان يقول هذا شهر زكاته فمن كان عليه دين فليؤده حتى يخرجوا زكاة أموالكم ومن لم يكن عنده زكاة لم يعاقب منه حتى يأتي تطوعاً قال إبراهيم النخعي إياه يعني شهر رمضان (فصل) ولو أسلم في دار الحرب وأقام بها سنين لم يؤد زكاة أو غلب الحوارج على بلده فأقام أهل سنة لا يؤدون الزكاة ثم غلب عليهم الإمام أدوا المأخوذ وهذا مذهب مالك والثوري وقال أصحاب الرأي لا زكاة عليهم لما مضى في المسائلين

لأن الزكاة من أركان الإسلام فلا تسقط عن من هو في غير قبضة الإمام كالخلافة والصيام (فصل) إذا تولى الرجل إخراج زكاته فالتسحب أن يبدأ بأقارب القربى يجوز دفع الزكاة إليهم فإن زكيت سألت النبي ﷺ أن يجزي عني من الصدقة النفقة على زوجي؟ فقال النبي ﷺ لها أجران أجر الصدقة وأجر القراءة رواه البخاري وابن ماجه وفي لفظ يسئ أن أتق صدقتي في زوجي وبني أخوتي أيتام؟ فقال نعم لها أجران أجر الصدقة وأجر القراءة رواه النسائي وما تصدق أبو مائة بمائة قال النبي ﷺ «اجعلها في قرابتك» رواه أبو داود . ويتسحب أن يبدأ بالأقرب

ما بينه وكلام أحمد يحول على أن الساعي لا يأخذها ، فأما رب المال فيخرج اذ بلغ ماله تصديقاً فنه روي عنه فيمن لا مائة شاة في بلدان متفرقة لا يأخذ المتصدق منها شيئاً لأنه لا يجمع بين متفرق وصاحبها إذا ضبط ذلك وعرفه أخرجه بنفسه يضعها في الفقراء كذلك رواد الميعوني وحشل عنه

(مسئلة) (ولا تؤثر الخلطة في غير السائمة وعنه أنها تؤثر) لا تؤثر الخلطة في غير السائمة كالذهب والفضة والزرع والتجارة وعروض التجارة ويكره جمع حكم المتفرقين وهذا قول أكثر أهل العلم ، وعن أحمد أن شركة الاعيان تؤثر في غير الماشية ، فذا كان بينهم نصاب يشتركون فيه تعليمهم الزكاة وهذا قول اسحق والاوزاعي في الحب والخرقاء على خلطة الماشية ، والمذهب الاول قال احمد : الاوزاعي يقول في الزرع اذا كانوا شركاء يخرج لهم حصة أو سق فيه الزكاة قس على الغنم ولا يعجنى قول الاوزاعي ، فأما خلطة الارصاف فلا مدخل لها في غير الماشية بحال لان الاختلاط لا يحصل ، وخرج القاضي وجهاً أنها تؤثر لان المؤنة تحذف اذا كان للمنتفع واحداً والتأطير والجربن وكذلك أموال التجارة الدكان والخزن والميزان والياشم فأشبه الماشية ومذهب الشافعي على نحو مذهبا والصحيح الاول لقول النبي ﷺ «والخيلان» والاشتركت في الخوض والنحل والراعي ، فدل على أن ما يوجد فيه ذلك لا يكون خلطه ، وقول النبي ﷺ «لا يجمع بين متفرق خشية الصدقة» إنما يكون في الماشية لان الزكاة يهل جمعها تارة ويكثر أخرى ، وسائر الاموال يجب فيما زاد على النصاب بحسابه فلا أثر لجمعها ، ولأن خلطة الماشية تؤثر في التفرقة وفي الضرر أخرى ، وفي غير الماشية تؤثر ضرراً محضاً رب المال فلا يصح القياس ، فدل هذا اذا كان الجماعة وقف أو حائط مشترك بينهم فيه ثمرة أو زرع فلا زكاة عليهم إلا أن يحصل في يد بعضهم نصيباً

(١) لسكنهم يفرقون بين الزكاة وبينها بأنهما عبادتان شخصيتان قاصرتان والزكاة عبادة تتعلق بمرافق الأمة الاجتماعية العامة التي يكفلها الإمام الاعظم وينفق منها في المصالح العامة كالجهاد والتأليف للقلوب والفرامات

ولا قرب إلا أن يكون منهم من هو أشد حاجة فيقدمه ولو كان غير اقرباة أوجب أعطاه . قال احمد إن كانت القرابة بمخالبة أعطاه ، وإن كان غيرهم أوجب أعطاهم ويعطي الجيران ، وقال إن كان قد عود قوماً بما فيجعلهم في ماله ولا يجعلهم من الزكاة ، ولا يعطي الزكاة من يود ولا من تجري عليه نفقته وإن أعطاهم لم يجز ، وهذا والله أعلم اذا عودهم برأ من غير الزكاة ، واذا أعطى من تجري عليه نفقته شيئاً بصرفه في نفقته ، فأما إن عودهم دفع زكاته إليهم ، أو أعطى من تجري عليه نفقته شيئاً من الزكاة بصرفه في غير النفقة وحوالته فلا بأس . وقال أبو داود : قلت لأحمد يعطي أخاه وأخته من الزكاة قال نعم ، اذا لم يبق به ماله ، أو يدفع به مائة . قيل لأحمد : فإذا استوى فقراء قراباتي وساكين قال فهم كذلك أولى ، فأما إن كان غيرهم أوجب فأما يريد فينهم ويدعهم فلا . قيل له فيمن امرأة ابنته من الزكاة . قال إن كان لا يريد به كذا شيئاً فزكاه فلا بأس به كأنه أراد منفعة ابنه . قال احمد : كان العلماء يقولون في الزكاة لا تدفع بها مائة ، ولا يحجب بها قريب ، ولا يقي بها

فحب عليه الزكاة ، وعلى الزواجة الاخرى اذا كان الخارج نصيباً ففيه الزكاة ، فإن كان الوقت نكاحاً من السائمة وقلنا إن الزكاة تحب في السائمة المؤققة فينبغي أن تحب عليهم الزكاة لاشترائهم في ذلك نصاب يؤثر الخلطة فيه

(مسئلة) (ويجوز للساعي أخذ الفرض من مال أي الخليطين شاء هذا ظاهر كلام احمد وسواء دعت الحاجة الى ذلك بأن تكون الفريضة عينا واحدة لا يمكن أخذها من المائتين ونحو ذلك ، أو لم تدع الحاجة الى ذلك بأن يجد فرض كل واحد من المائتين فيه . قال احمد : أما يجبي المصدق فيجد الماشية فيصدقها ليس يجبي . فيقول : أي شيء لك وأي شيء لك قال المير بن خارجة لأبي عبد الله : أنا رأيت مسكيناً كانت له في غنم شاة ثلث فجاء المصدق فأخذ احداها . ووجه ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم «ما كان من خليطين فتهما يتراجعا بينهما بالسوية» يعني اذا أخذ من مال أحدها ، ولأن المائتين قد صاروا كالمال الواحد في وجوب الزكاة فكذلك في إخراجها

(مسئلة) (ورجم الأخوذ منه على خليطه بمحضته من القيمة لما ذكرنا من النص والمعنى) فإذا كان لاحدهما ثلث المال والاخر ثلثاه فأخذ الفرض من مال صاحب الثلث رجع بثاني قيمة الفرض على شريكه ، وإن أخذه من الآخر رجع بالثلث على شريكه

(مسئلة) (فإن اختلفا في القيمة فالقول قول المرجع عليه) اذا عدت البيعة لانه غنم فأشبه انما سب اذا اختلفا في قيمة المفصوب بعد تعلقه عليه العين لانه متكرر

(مسئلة) (واذا أخذ الساعي أكثر من الفرض ظمناً لم يرجع بالزيادة على خليطه) اذا أخذ الساعي أكثر من الفرض بغير تأويل مثل أن يأخذ مائة شاة ثمانين ، أو جمعة

٥٠٦ أخذ الامام الزكاة بالقرينة على شرائطها. والزكاة من الصغار والمراض (الغني والشرح الكبير)

به ولا اجزاء. يقع عنه وان دفعها الى الامام وأبو ينو الامام حال دفعها الى الفقراء جاز، وإن مثل ذلك وكل الفقراء. ولو تصدق الانسان بجميع ماله تطوعاً ولم ينو به الزكاة لم يجزئه وهذا قال الشافعي وروى أصحاب أبي حنيفة يجزئه استحباباً ولا يصح لأنه لم ينو به الغرض فلم يجزئه كما لو تصدق بغيره ولو صلى مائة ركعة ولم ينو الغرض بها

(فصل) ولو كان له مال غائب فشك في سلامته جاز له اخراج الزكاة عنه وكانت نية الاخراج صحيحة لان الاصل بقاؤه، فان نوى ان كان مالي سالماً فبذره زكاته وان كان تالفاً فبقي تطوعاً فإن سالماً أجزأت نيته لأنه أخلص النية لفرض ثم رتب عليها النفل، وهذا حكمها كما لو لم يلقه فإذا قد لم لم يضر، ولو قال هذا زكاة مالي الغائب أو الحاضر صح لأن التعيين ليس بشرط بدليل أن من له أربعون ديناراً إذا أخرج نصف دينار عنها صح، وان كان ذلك بقم عن عشرين غير معينة وان قال هذا زكاة مالي الغائب أو تطوع لم يجزئه ذكره أبو بكر لأنه لم يخلص النية لفرض أشبه ما روي أصل فرضاً أو تطوعاً، وإن قال هذا زكاة مالي الغائب ان كان سالماً والا فهو زكاة مالي الحاضر أجزأه من السالم منها وإن كانا سالمين فمن أحدهما لأن التعيين ليس بشرط وان قال زكاة مالي الغائب وأنتونان تالفاً لم يكن له أن يعصره الى زكاة غيره لأنه عينه فأشبه ما روي عن عكرمة عنها فبقي ثم صرح لم يكن له صرفه الى كفاية أخرى. هذا التفريع فيما إذا كانت العينة مما لا يمنع اخراج زكاة في بدنه المال إما لقربه أو لكونه بالبلد لا يوجد فيه أهل السهمان أو على الزوابة التي تقول بخارجها في سب بعيد من بلد المال وان كان له مورث غائب نقل ان كان مورث قد مات فبذره زكاة ماله الذي يورثه منه فإن ميتاً لم يجزئه ما أخرج لأنه يبي على غيره نزل فهو كما لو قال ليله الشك ان كان غداً من ومعار فهو فرضي وان لم يكن فهو نفل

﴿مسئلة﴾ قال لا أن يأخذها الامام منه قهراً

مقتضى كلام الحرفي ان الانسان متى دفع زكاته طوعاً لم يجزئه الا بنية سواء دفعها الى الامام أو غيره وإن أخذها الامام منه قهراً أجزأت من غير نية لأن تغذير النية في حقه أسقط وجوبها عنه كلها أتبعه وقتنا بأخذ الصغرة من الصغار قلنا هذا يلزم مثله في اخراج الاثني فلأفرك، ومن جرد اخراج المذكور في الشك قال بأخذ ابن ليون من خمس وعشرين قيمته دون قيمة ابن ليون بأخذ من ستة وثلاثين ويكون بينهما في القيمة كما بينهما في العدد ويكون الغرض بصفة المال وإذا اعتبرنا القيمة لم يرد الى التسوية كما قلنا في الغنم، ويحتمل أن يخرج ابن مخاض عن خمسة وعشرين من الاثني فبذره المذكور مقام الاثني التي في سنة كذا التصب.

﴿مسئلة﴾ ويؤخذ من الصغار صغرة ومن الأمراض مريض، وقد أبو بكر لا يؤخذ إلا كبيرة صحيحة على قدر المال.

متى كان حال نصاب كله صغاراً جاز أخذ الصغرة في الصحيح من المذهب ولما ينصرون ذلك

٥٠٧ (الغني والشرح الكبير) استحباب نفقة الزكاة بيد المربي. زكاة السائمة من جنسها وسنها

كصغير والمجنون وقل القاضي متى أخذها الامام أجزأت من غير نية سواء أخذها طوعاً أو كرها وهذا قول الشافعي لأن أخذ الامام بمنزلة انقسم بين الشركاء فلم يحتاج الى نية ولأن لتمام ولاية في أخذها ولذلك يأخذها من المستمتع اتفاقاً ولو لم يجزئها لأخذها أو لأخذها ثانياً وثالثاً حتى يند منه لأن أخذها ان كان لاجزائها فلا يحصل الاجزاء بدون النية، وان كان لوجوبها فلو جوب باقي بعد أخذها واختار أبو الخطاب وأبو عبيد أنها لا تجزي، فيما بينه وبين الله تعالى الا بنية رب المال لأن الامام إما وكيله وإما وكيل السر، أو وكيلها معاً وأبي ذلك كان فلا تجزي. نيته عن نية رب المال ولأن الزكاة عبادة تجب لها النية فلا تجزي. ومن وجبت عليه بغير نية ان كان من أهل البيت كما فصلناه إنما أخذت منه مع عدم الاجزاء حراسة للعالم الظاهر كاصلاحها عليها يأتي بصورتها ولو صلى بغير نية لم يجزئه عند الله تعالى قال ابن عبيد ومعنى قول الفقهاء يجزي. عنه أي في الظاهر بمعنى انه لا يابطل بأدائها ثانياً كما قلنا في الاسلام فان المرتد يطلب بالشهادة فيأتي بها حكمه بالاسلام فظاهر وأما لم يكن معتقداً صحة ما يلفظ به لم يصح اسلامه بلفظاً قال وقول أصحابنا لا تقبل توبة الظاهر وأما لم يكن معتقداً صحة ما يلفظ به لم يصح عليه لعدم علمنا بحقيقة توبته لأن أكثر ما في أنه لا يصدق معناه لا يسقط عنه القتل الذي توجه عليه لعدم علمنا بحقيقة توبته لأن أكثر ما في أنه لم يصر إليه وقد كان دهره يظهر إيمانه ويستمر كذره فأما عند الله عز وجل فلها نصيب إذا علم منه حقيقة توبته إيمانه وصدق التوبة واعتقاد الحق. ومن نصر قول الحرفي قال ان لتمام ولاية على المستمتع مقامات بينه مقام نيته كولي البيت والمجنون وفارق الصلاة فان النيابة فيها لا تصح فلا بد من نية فاعلمها. وقوله لا تجزئ من كونه وكيله أو وكيلها لفقراء أولها قلنا بل هو وال على المالك وأما الحاق الزكاة بالنفقة فغير صحيح فان القسمة ليست عبادة ولا يعتبر لها نية بخلاف الزكاة

(فصل) يستحب للانسان أن يلي نفقة الزكاة بنفسه ليكون على يقين من وصولها للمستحقين سواء كانت من الاموال الظاهرة أو الباطنة قال الامام أحمد أنجب الي ان يخرجها وان دفعها ان السلطان فهو جائز وقال الحسن ومكحول ومعيد بن جبير وميمون بن مهران يضرها رب المال

بن تبدل كبار بصغار في أثناء الحل أو يكون عنده نصاب من الكبار فقله نصاباً من الصغار ثم تبدلت الاجزاء، ويجوز قلنا على الصغار، وقال أبو بكر لا يؤخذ الا كبيرة تجزي في الاضحية وهو قول مالك لقول النبي ﷺ «أما حننا في الجدة أو التنية» ولا زكاة لاس في المال لا يزدها الواجب كذلك نقصانه لا ينقص به.

ولنا قول الصديق رضي الله عنه والله لومعني عنافا كانوا يؤدون الى رسول الله ﷺ فقاتلهم غيرهم فقتل على أنهم كانوا يؤدون العناق ولأنه مال تجب فيه الزكاة من غير اعتبار قيمته فيجزئها الاخذ من عنه كائناً الاموال.

ولما زاد قاله فليس ينته الزرق بالملك في الموضعين كأن مادون النصاب عفو وماتوقه عفو والحديث

في موضعها وقال اشوري اختلف لهم واكد بهم ولا تعطيهم شيئاً اذا لم يضعوها موضعها وقال لا تعطيهم وقال عطاء اعطيهم اذا وضعوها موضعها فقبولهم انه لا يعطيهم اذا لم يكونوا كذلك . وقال الشامي وأبو جعفر اذا رايت الزكاة لا يعطون فضعها في أهل الحاجة من أهلها . وقال ابراهيم وضعها في موضعها فان أخذها السلطان أجزأك . وقال سعيداً بأنما أبو عرونة عن مهاجر أبي الحسن قال أنيت أبو وائل وأبو بردة بالزكاة وها على بيت المال فأخذها ثم جئت مرة أخرى فرأيت أبا وائل وحده فقال لي ودعها فضعها موضعها وقد روي عن أحمد انه قال أما صدقة الأرض فيعيني دفعها إلى السلطان وأما زكاة الاموال كلواشي فلا بأس أن يضعها في الفقراء والساكين فظاهر هذا انه استحب دفع العشر خاصة إلى الأئمة وذلك لأن العشر قد ذهب قوم إلى انه مؤونة الأرض فهو كلواشي يتولاه الأئمة بخلاف سائر الزكاة والذي رأيت في المباح قال: أما صدقة النظر فيعيني دفعها إلى السلطان ثم قال أبو عبد الله قبل لا يرضى عن أبيهم بقلوبهم بها الكلاب ويشربون بها الخمر قال دفعها إليهم . وقال ابن أبي موسى وأبو الخطاب دفع الزكاة إلى الامام العادل أفضل وهو قول أصحاب الشافعي ومن قال يدفعها إلى الامام الشعبي ومحمد بن علي وأبو رزين والازاعي لأن الامام أمر بمصارفها ودفعها إليه يبرئ ظاهراً وباطناً ودفعها إلى الفقير لا يبرئ بائناً لا محال أن يكون غير مستحق لها ولأنه يخرج من الخلاف وتزول عنه التهمة . وكان ابن عمر يدفع زكاته إلى من جاءه من سائر ابن الزبير أو تحييده الخروفي وقد روي عن سبيل ابن أبي صالح قال أنيت سعد بن أبي وقاص قلت خدي ما وأريد أن أخرج زكاته وهؤلاء القوم على ما رى فبأنسرتي ؟ قال ادفعها إليهم فأنيت ابن عمر فقال مثل ذلك فأنيت أبا هريرة فقال مثل ذلك وأنيت أبا سعيد فقال مثل ذلك وروي نحوه عن عائشة رضي الله عنها . وقال مالك وأبو حنيفة وأبو عبيد لا يفرق الاموال الظاهرة إلا الامام قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) ولأن أبا بكر ماله بين يدي بالزكاة وقائهم عليها وقال لو منعوني عتافاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليها ووافقه الصحابة على هذا ولأن

محول على مال فيه كبر ظاهر ما ذكره شيخنا هاهنا وقول الأصحاب أن المحك في الفصائل والعجول كالمحك في السخا لما ذكرنا في التمهيد ويكون التعديل بالقيمة مكان زيادة السن كما قلنا في اخراج الذكر من الذكور ، قال شيخنا ويحتل أن لا يجوز اخراج الفصائل والعجول وهو قول الشافعي للتألفي إلى التسوية بين الفروض فيخرج ابنة تخاض عن خمس وعشرين وست وثلاثين وست وأربعين وأحدى وستين ، ويخرج ابني البون عن ست وسبعين وأحدى وتسعين ومائة وعشرين وفغهم الانتقال من بنت البون الواحدة من إحدى وستين إلى ابني بون في ست وسبعين مع تقارب الوقت بينهما وبينها في الاصل أربعون ، والحبر ورد في السخا فيستع قيس الفصائل والعجول عليها لما ذكرنا من الفرق .

الامام قبضه بمحك الولاية لا يجوز دفعه إلى المولى عليه كولي اليتيم ولشافعي قولان كذا همين وتعالى على جواز دفعها بنفسه انه دفع الحق إلى مستحقه الجائر تصرفه فأجزأه كما لو دفع الدين إلى غيره ، وكذا كذا الاموال الباطنة ولا نه أحد نوعي الزكاة فأنشبه النوع الآخر والآية تدل على أن الامام أخذها ولا خلاف فيه ومطالبة أبي بكر بها لم يسكنهم بل يؤدوها إلى أهلها ولو أدوها إلى نفسه لم يقاتلهم عليها لان ذلك مختلف في إجزائه فلا يجوز المقاتلة عليه وإنما يطالب الامام بمحك ولاية والنيابة عن مستحقها فإذا دفعها إليهم جاز لانهم أهل رشد فجاء الدفع إليهم بخلاف اليتيم والامام فقبضه دفعها بنفسه فلا نه ابطال الحق إلى مستحقه مع توفير أجر العالة وصيانة حقهم عن خطر الحياة ومباشرة تفريج كربه مستحقها وإغاثتها ما هم أعطائها للزول بها من محاربيج أنوره وذوي رحمه وصلة رحمها فكان أفضل كما لو لم يكن أخذها من أهل العدل فان قيل فالكلام في الامام المادل اذ الحياة مؤونة في حقه قلنا الامام لا يتولى ذلك بنفسه وإنما يوصى له سعاد ولا يؤمن منه الحياة ثم رجا لا يوصل إلى المستحق الذي قلده المالك من أهله وجبرته شيء منها وهم أئمة من بعده وصدقته ومواساته وقوله ان أخذ الامام يبرئ ظاهراً وباطناً فيلحق هذا بدفعها إلى غير أهل قاته يبرئ أيضاً وقد سفوا انه ليس بأفضل ثم إن البراءة الظاهرة تكفي وقوله انه يزول به التهمة فتلاني فظاهر هاتين التهمتين سواء أخرجهما بنفسه ولا يختلف المذهب ان دفعها إلى الامام سواء كان عادلاً أو غير عادل وسواء كانت من الاموال الظاهرة أو الباطنة ويبرأ بدفعها سواء تلتفت في يد الامام أو لم تلتفت أو صرفها في مصارفها أو لم يصرفها لما ذكرنا عن الصحابة ولأن الامام نائب عنهم شرعاً فبرئ بدفعها إليه كولي اليتيم اذا قبضها به ولا يختلف المذهب أيضاً في ان صاحب المال لا يجوز أن يفرقها بنفسه (افصل) اذا أخذ الخراج والية اذ لا عزأت عن صاحبها وحكي ابن المنذر عن احمد والشافعي وربي ثوري الخواارج انه يجوز وكذلك كل من أخذها من المسلمين أجزأت عن صاحبها سواء عدل فيها أو جار وسواء أخذها قهراً أو دفعها إليه اختياراً قال أبو صالح سألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر

(افصل) وكذلك اذا كان النصاب كله مراصفاً للصحيح من المذهب جواز اخراج الفرض منه ويكون وسطاً في القيمة ولا اعتبار بقة العيب وكثرته لأن القيمة تأتي على ذلك وهو قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد وقال مالك ان كانت كلها جرباً اخرج جرباً . وان كانت هنالك كلف شراء صحيحة وقت أبو بكر لا يجزي . الا صحيحة لان احد قال لا يؤخذ الا ما يجوز في الاضاحي ولشعبي عن أخذ ذات الثمار فقل هذا يكلف شراء صحيحة بقدر قيمة المربضة ولما قول النبي ﷺ اياك وكرامهم وامرهم وقاله ان الله يابأ لكم خيرته ولم يأمركم بشره رواه أبو داود ، ولأن مبنى الزكاة على الموساة وتكليف الصحيحة عن المراض اخلاص بالموساة ولهذا يأخذ من الردي من الحيوان والثمار من جنسه ، ومن الثامم والغزول من انوائهم من جنسه كذا هذا

وجاراً وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة قلت هذا السائلان يصنع ما يرون أفادهم اليوم زكاتي فقلوا
كلهم نعم . وقال إبراهيم بن حمزة . عنك ما أخذ منك العشارون . وعن سلمة بن الأكوع أنه دفع صدق
إلى نخبة وعن ابن عمر أنه سأل عن صدق ابن الزبير ومصدق نخبة فقال قال أيهما دفعت أحب
عنك وبهذا قال أصحاب الزماني فيما غلب عليه وقلوا إذا مر على الخواارج فعتبروه لا يجزي . عن
زكاته . أبو عبيد في الخواارج يأخذون الزكاة على أن أخذوا منه لإعادة لأهلهم ليسوا بأئمة
فأشبهوا قطاع الطريق .^(١)

ونابا قول الصحابة من غير خلاف في عصرهم علمناه فيكون إجماعاً ولأنه دفعها إلى أهل الولاية
فأشبه دفعها إلى أهل النبي

(فصل) وإذا دفع الزكاة استحب أن يقول : اللهم اجعلها مغنياً ولا تجعلها مغرمًا ومحمد
الله على التوفيق لأدائها فقد روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا أعطيت الزكاة فلا تسروا
ثوباً أن تقولوا اللهم اجعلها مغنياً ولا تجعلها مغرمًا . أخرجه ابن ماجه ويستحب ألا تخدع من يدع
لصاحبها فيقول أكرهك فيها أعطيت وبارك لك فيما أنفقت وجعله لك طهوراً . وإن كان اللعاب
الساي أو الامام شكره ودعا له قال الله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكاهم بها وصل عليهم
إن صلاتك سكن لهم) قال عبد الله بن أبي نوفل كان أبي من أصحاب الشجرة وكان النبي ﷺ
إذا أتاه قوم بصدقته قال اللهم صل على آل فلان فإنه أبي بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي نوفل . منزه
عليه والصلاة هاهنا الدعاء . والبركة ليس هذا بواجب لأن النبي ﷺ حين بعث معاذاً إلى أبي
قال «أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ففرد في قراهم» متفق عليه فلم يأمره بالدعاء . ولأن
ذلك لا يجب على الفقير المدفوع إليه فالتائب أولى

(فصل) ويجوز دفع الزكاة إلى التكبير والصغير سواء أكل الطعام أو لم يأكل قال أحمد يجوز
إن يعطي زكاته في أجر رضاء لقيط غيره فهو فقير من الفقراء . وعنه لا يجوز دفعها إلا إلى من أكل

وأما الحديث فيحمل على ما إذا كان فيه صحيح فإن الغالب الصحة وإن كان في النصاب بعض
الريضة صحيحاً أخرج الصحيحة وتمت الريضة من المراض ولا فرق في هذا بين الأبر
والبرق والنتم . والحكم في الحرمة والمعية كالشك في الريضة سواء لأنها في معناها والله أعلم
(فصل) فإن اجتمع كابر وصغار وصالح ومراض وذكر وإن لم يؤخذ إلا أنى كبيرة
صحيحة على قدر قيمة المائتين

معي كانت عنده نصاب فتجب من سخال في أثناء الحول وجبت الزكاة في الجميع في قول أكثر
أهل العلم وكان حول السخال حول أصلاً . وحكي عن الحسن والنخعي لازكاة في السخال حتى يحول
صاحبها الحول قوله عليه السلام «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»

عنه . قال المروزي كان أبو عبد الله لا يرى أن يعطي الصغير من الزكاة إلا أن يطعم الطعام والاول
منع لانه قد يجر الدفء اليه كالذي طعم ولا نه يحتاج الى الزكاة لاجر رضاعه وكسوته وسائر
حوائج . ويدخل في عموم النصوص ويدفع الزكاة إلى وليه لانه يقبض حقوقه وهذا من حقوقه فإن
يكن له ولي دفعها إلى من يعنى بأمره ويقوم به من أمه أو غيرها . عن عليه أحمد وكذلك الخجون
قال هارون الحال قلت لأحمد وكيف يصنع بالصغار قال يعطي ثوباً . قلت ليس لمولي قال يعطي
من يعنى بأمرهم من الكبار فرخص في ذلك . وقال مهنا سألت أبا عبد الله : يعطي من الزكاة الخجون
وساير غنمه قال نعم . قلت من يقبضها له قال وليه . قلت ليس له ولي قال الذي يقوم عليه . وإن
دفعها إلى الصبي العاقل فظاهر كلام أحمد انه يجوز له قال المروزي قلت لأحمد يعطي غلاماً يتيماً من
الزكاة قال نعم قلت فإني أخاف أن يضيعه قال يدفعه إلى من يقوم بأمره . وقد روى الدارقطني
مسنداً عن أبي جحيفة قال بعث رسول الله ﷺ ساعياً فأخذ الصدقة من أغنيائنا فردها في
قربائنا وكنت غلاماً يتيماً لأمالي فاعطاني قلوها

(فصل) وإذا دفع الزكاة إلى من ينفقها فقيراً لم يجز حتى يبلغه إلى إعلاجه إياها زكاة قال الحسن أريد أن
يبره . لا يخبره . وقال أحمد بن الحسين قلت لأحمد يدفع الرجل الزكاة إلى الرجل فيقول هذا من الزكاة
: بئسك ؟ قال لم يكنك بهذا القول ؟ يعطيه وبسكت ما حلت له أن يقرعه

﴿مسألة﴾ قال ولا يلهي من الصدقة للمفروضة للوالدين وأن علواً ولا لولاءه وإن سفل

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين في الحال التي يجسر
لهاهم . على البقة عليهم ولأن دفع زكاة بهم تعظيم عن نفقته وتسقطها عنه . ويعود دفعها إليه
فكأنه دفعها إلى نفسه فلم يجوز كما لو قضى بها دينه وقيل الحرقي الوالدين يعني الأب والام وقوله وإن

ونابا قول عمر رضي الله عنه لساعه : اعتد عليهم بالسخلة بروح بها الزاعي على يديه ولا تأخذها
منهم . وهو مذنب علي رضي الله عنه ولا يعرف لها مخالفت في الصحابة فكأن إجماعاً .

والخير مخصوص بآل التجارة فإنه يعنى الله غناؤه بالاتفاق فيقاس عليه والحكم في فصال الأبل
وعجائيل البقر كذلك في السخال . إذا ثبت هذا فإن السخلة لا تؤخذ في الزكاة لما ذكرنا من قول عمر
وما ذكرنا في المسئلة التي قبلها

(فصل) وإن كان في النصاب ذكر وأنثى لم يؤخذ إلا أنى وقد ذكرنا ذلك . وإن كان فيه
صالح ومراض أخرج صحيحة قيمتها على قدر قيمة المائتين ولا يجوز إخراج المريضة . قوله تعالى
(ولا تيسروا الحديث منه تنفقون) وقوله عليه السلام «ولا يخرج في الصدقة حرمة ولا ذات عوار
ولا تيس إلا أن يشاء المصدق»

٥١٢ حكم دفع الزكاة للورث وللوروث، ودفع المراض من الألفاء (المنفي والشرح الكبير)

علاها يعني آباءها وأمهاتها وإن لم ترفع درجاتهم من الدافع كأبوي الأب وأبوي الأم وأبوي كبر واحد منهم وإن علت درجاتهم من رث منهم ومن لا يرث وقوله والولد وإن سفل يعني وإن نزلت درجات من أولاده البنين والبنات الوراث وغير الوراث نص عليه أحمد فقال لا يعطي الوالد من الزكاة ولا الولد ولا ولد الولد ولا الجد ولا الجدة ولا ولد البنت قال النبي ﷺ «إن أبي هذا سيد» يعني الحسن فجعله إبه ولأبيه من حمدي نسبة فأشبهه الوارث ولأن بينهما قرابة جزئية وبعضية بخلاف غيرها (فصل) فأما سائر الأقارب فمن لا يرث منهم يجوز دفع الزكاة إليه سواء كان انفاء الأثر لاتمام سببه لكونه بعيد القرابة بمن لم يسم الله تعالى ولا رسوله ﷺ له ميراثا أو كان مانع مثل أن يكون محجوبا عن الميراث كالأخ المحجوب بالابن أو الأب، والمهر المحجوب بالأخ وأبيه وإن نزل، فيجوز دفع الزكاة إليه لأنه لا قرابة جزئية بينهما ولا ميراث فأشبهها الأجانب، ولأن كان بينهما ميراث كالأخوين الذين يرث كل واحد منهما الآخر ففيه روايتان (أحدهما) يجوز لكل واحد منهما دفع زكاته إلى الآخر وهي الظاهرة عنه، وأما عنه الجدة، قال في رواية أسحق بن إبراهيم وأبو عبيد ابن منصور وقد سأله يعني الأخ والأخت والحالة من الزكاة قال: يعطي كل القرابة إلا الأبوين والولد، وهذا قول أكثر أهل العلم، قال أبو عبيد: هو القول عندي لقول النبي ﷺ «الصدقة على المسكين صدقة وهي لذي الرحم أثنان صدقة وصلة» فلم يشترط ذقة ولا فريضة، ولم يفرق بين الوارث وغيره، ولأنه ليس من حمودي نسبة فأشبهه الأجنبي (والرواية الثانية) لا يجوز دفعها إلى الموروث وهو ظاهر قول الحارثي لقوله، ولا لمن تزما مؤته، وعلى الوارث مؤنة الموروث لا يبرء مؤته فيغني بزكاته عن مؤته ويعود دفع زكاته إليه فلم يجوز كدفعها إلى والده أو قضا دين بها، والحديث يحتل صدقة التطوع فيحمل عليها، فعلى هذا إن كان أحدهما يرث الآخر ولا يرث الآخر كالعمة مع ابن أخيها، والعقيق مع عمته، فعلى الوارث منها نفقة مورثه وليس له دفع زكاته إليه، وليس على الموروث منها نفقة وارثه، ولا يضمن من دفع زكاته إليه لاتتمام المقتضي للتم، ولو كان

وإن كان الهاب كله مراضا لا مقدار القرض فهو مخير بين اخراجها وبين شراء فريضة قبية القيمة فيخرجها، ولو كانت الصحيحة غير الفريضة بعدد الفريضة مثل من وجب عليه اثنا عشر وعنده حوران صحيحان فإن عليه شراء صحيحين فيخرجها وإن وجبت عليه حقتان وعنده اثنا عشر صحيحين خبز بين اخراجها مع الجبران وبين شراء حقتين صحيحتين على قدر قيمة الخبز، وإن كان عنده جزعتان صحيحتان فله اخراجها مع أخذ الجبران، وإن كان عليه حقتان ونصف ماله صحيح ونصفه مريض قتال ابن عتيل له اخراج حقة صحيحه وحقة مريضة لأن النصف انتهى يجب فيه إحدى الحقتين «مريض كان» والصحيح في المذهب خلاف ذلك لأن ماله صحيح ومريضة فلم يملك اخراج مريضة أو ربعه أو كان نصيبا واحدا ولم يضمن النصف الذي وجبت فيه الحقة في المراض

المنفي والشرح الكبير) امتناع أداء زكاة كل من الزوجين للآخر زكاة الألفاء من المستحقة فيه ٥١٣

لا يخبر أحدهما ابن الآخر ولا ولده له، فعلى أبي الابن نفقة أخيه وليس له دفع زكاته إليه، والذي لا ولده له دفع زكاته إلى أخيه ولا يلزم نفقته لأنه محجوب من ميراثه، ونحو هذا قول الثوري، وأما ذور الأرحام في الحال التي يرون فيها يجوز دفعها إليهم في ظاهر المذهب لأن قرابتهم ضعيفة لا يرث بها مع عسبة ولا ذي فرض غير أحد الزوجين فلم يقع دفع دفع الزكاة كقرابة سائر المسلمين فإن ماله يصير إليهم إذا لم يكن له وارث

مسئلة قال (ولا الزوج ولا الزوجة)

أما الزوجة فلا يجوز دفع الزكاة إليها إجماعا. قال ابن المنذر: أنجم أهل العلم على أن الزوج لا يعطي زوجته من الزكاة، وذلك لأن نفقتها واجبة عليه تستغني بها عن أخذ الزكاة فلم يجوز دفعها إليها كولو دفعها إليها على سبيل الاتفاق عليها، وأما الزوج ففيه روايتان (أحدهما) لا يجوز دفعها إليه وهو اختيار أبي بكر ومذهب أبي حنيفة لأنه أحد الزوجين فلم يجوز للأخ دفع زكاته إليه كالأخ ولا ما انتفع بدفعها إليه لأن كان عاجزا عن الاتفاق عليها يمكن بأخذ الزكاة من الاتفاق فيأزم، وإن لم يكن عاجزا ولكنه ليس بها لزمته نفقة المومنين فتنتفع بها في الحالين فلم يجوز لها ذلك كولو دفعها في حرة دار أو نفقة رقيقها أو هبتها، فإن قبل فيأزم على هذا الغريم فإنه يجوز له دفع زكاته إلى غريمه وبالأخذ بذلك وقال، فإنه ينتفع بالدافع بدفعها إليه قلنا الفرق بينهما من وجوب (أحدهما) أن حق الزوجة في النفقة أكد من حق الغريم بدليل أن نفقة المرأة مقدمة في مال المغلس على أداء دينه ونهايتها أخذها من ماله بغير علمه إذا ائتمن من أدائها (والثاني) أن المرأة تبسط في مال زوجها بنكاح العادة، وبعد مال كل واحد منهما مالا للآخر، ولهذا قال ابن مسعود في عبد سرق امرأة امرأة سيده: عبدك سرق مالك، ولم يقطع، وروى ذلك عن عمر، وكذلك لا تقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه بخلاف الغريم مع غريمه (والرواية الثانية) يجوز لها دفع زكاتها إلى زوجها وهو مذهب الشافعي وابن المنذر وطائفة من أهل العلم لأن زبيب امرأة عبد الله بن مسعود قالت: يا بني الله انك أمرت وكذلك لو كان لشركتين لم يضمن حق أحدهما في المراض دون الآخر، وإن كان النصاب كله صحيحا لم يجوز اخراج الملية وإن كثرت قيمتها لله في أخذها، ولما فيه من الاضرار بالفقراء ولهذا يمتنع ردّها في البيع وإن كثرت قيمتها

مسئلة (وإن كان زوجين كالخاني والعرب والبقير والجواميس والغن والمدر، أو كان فيه كرام ولثام وسنان ومباريل أخذت الفريضة من أحدها على قدر قيمة الما بين

لا قال خلافا من أهل العلم في ضم أنواع الأجناس بعضها إلى بعض في إيجاب الزكاة، قال ابن المنذر أنجب من تحفظ عنه من أهل العلم على ضم الضأن إلى الغن إذا ثبت هذا فإنه يخرج الزكاة من أي الأنواع أحب سواء دعت الحاجة إلى ذلك، بأن يكون الواجب واحدا أو لا يكون أحد النوعين

اليوم بالهدية وكان عدي علي بن فآردت أن تصدق به ، فزعم ابن مسعود أنه هو وولده أمّ من تصدقت عليهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « صدق ابن مسعود زوجك وولدك أمّ من تصدقت به عليهم » رواه البخاري ، وروى ابن امرأة عبدالله سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن بني أمّح لما أتياها بحجرها أفعطيهما زكتهما ؟ قال « نعم »

وروى الجوزجاني بإسناده عن **ع** ، قال : أتت النبي **ص** امرأة فقالت يا رسول الله يا أبا عبد الله نذرا أن تصدق بعشرين درهمي ، وزلي زوجا فقيرا أفجزني ، غني أن أعطيه ؟ قال « نعم كلان من الاجر » ولأنه لا يجب نفقته فلا يمنع دفع الزكاة اليه كالأجنبي ويمارق الزوجة فان نفقتها واجب عليه ، ولأن الأصل جواز الدفع لدخول الزوج في عموم الأصناف المسمين في الزكاة ، وليس في الشئ نص ولا إجماع وقياسه على من ثبت المنع في حقه غير صحيح لوضوح الفرق بينهما فينبغي جواز الدفع ثانياً والاستدلال بهذا أقوى من الاستدلال بالنصوص لضعف دلالتها

فان الحديث الأول في صدقة التطوع قولها : أردت أن تصدق بجلي لي ولا يجب الصدقة بخلي وقول النبي **ص** « زوجك وولدك أمّ من تصدقت به عليهم » والدلّ لا تدفع اليه الزكاة والحديث الثاني ليس فيه ذكر الزوج ، وذكر الزكاة فيه غير محفوظ . قال احمد : من ذكر الزكاة فهو عدي غير محفوظ ، أمّا ذلك صدقة من غير الزكاة ، كذلك قال الاعشى : فأما الحديث الآخر فهو مرسل وهو في التذو

(فصل) فان كان في عائلته من لا يجب عليه الاتفاق عليه كبنين أجنبي فظاهر كلام احمد أنه لا يجوز له دفع زكاته اليه لانه ينتفع بدفعها اليه لاغنائها بها عن مؤته والصحيح أن شاء الله جواز دفعها اليه لانه داخل في أصناف المستحقين للزكاة ولم يرد في منعه نص ولا إجماع ولا قياس صحيح فلا يجوز إخراجها من عموم النص بغير دليل ، وإن زعم أنه ينتفع بدفعها اليه فإنا قد لا ينتفع به فانه يصرفها في مصالحه التي لا يقرم بها الفقهاء ، وإن قدر الانتفاع فانه نفع لا يسقط به واجب عليه ، ولا يجنب به

موجباً لو احدث لو لم ندع بأن يكون كل واحد من النوعين فيه فريضة كاملة ، وقال عكرمة ومالك وإسحق بن جرح من أكثر المعددين فان استويا أخرجه من أيها شاء ، وقال الشافعي القياس أن يؤخذ من كل نوع ما يخصه اختاره ابن المنذر لأنها أنواع يجب فيها الزكاة تنجب زكاة كل نوع منها كالزكاة للزكاة والحب ولأنها أنواع جنس من الماشية لحاز الإخراج من أيها شاء ، كما لو استوى العددان وكسلا والمهازيل ، وما ذكره الشافعي يفتي لا يفتي في فرض الفرض ، وقد عدل الى غير الجنس فيما دون خمس وعشرين من الأبل من أجل ذلك فالدول الى النوع أولى إذا ثبت ذلك فله يخرج من أحد النوعين ما قيمته كقيمة المخرج من النوعين فإذا كان النوعان سواء وقيمة المخرج من أحدهما اثني عشر وقيمة المخرج من الآخر خمسة عشر أخرجه من أحدهما ما قيمته ثلاثة عشر وإن كان الثلث معاً واشتراكاً

من أبيه ، فلم يمنع ذلك الدفع كما لو كان يصدقه تبرعاً من غير أن يكون من عائلته (فصل) وليس يخرج الزكاة شرائها من صارت اليه ، وروى ذلك عن الحسن وهو قول قتادة وسألت ، قال أصحاب مالك : فان اشتراها لم ينقض البيع . وقال الشافعي وغيره : يجوز لقول النبي **ص** « لا تحل الصدقة لغني إلا لحولة رجل ابتاعها به » ^(١) . وروى سعيد في سننه أن رجلاً تصدق على أمه بصدقة ثم ماتت فسأل النبي **ص** فقال « قد قبل الله صدقتك ورددوا اليك المبرات » وهذا في معنى شرائها ، ولأن ما صرح أن يملك ارتداً صرح بملك ابتاعها كسائر الاموال

ولما ماروى عن أنه قال : حملت على فرس في سبيل الله فأنا ، الذي كان عنده وظننت أنه بآته برخص فأردت أن أشتريه ، فسألت رسول الله **ص** فقال « لا تبته ولا تعد في صدقتك ولو أعطاك بدمهم فان العائد في صدقة كالكلب يعود في قيته » يفتي عليه ، فان قيل يحتل أمّا كانت حساني سبيل الله فتمنع لذلك ، قلنا لو كانت حسناً لما باعها لذي هي في يده ولا هم عبر بشرائها ، بل كان يكره على البائس وبقية ، فانه لم يكن يقر على منكر فكيف يفعله ويعين عليه ، ولأن النبي **ص** ما ترك بيعها إنما أنكر على من اشتراها معطلاً بكونه عائداً في تصدقه (الثاني) اننا نخرج بعموم اللفظ من غير نظر الى خصوص السبب ، فان النبي **ص** قال « لا تعد في صدقة » نهي للبائس ، فان عائد في صدقة كالعائد في قيته ، والأخذ بعموم اللفظ أولى من التمسك بخصوص السبب ، فان قيل من اللفظ لا يتناول الشراء ، فان العود في الصدقة استرجاعها بغير عوض وفستبعد كالعود في الهبة والتدليل على هذا قول النبي **ص** « العائد في هبته كأنه لم يهب » وهو ما استأنسنا به ثم اشتراه منه جاز ، قلنا النبي **ص** ذكر ذلك جواباً لعمر حين سأله عن شراء الفرس فلو لم يكن اللفظ متناولاً لشراء المشتول عنه لم يكن محبباً له ولا يجوز إخراج خصوص السبب من عموم اللفظ لئلا يخلو السؤال عن الجواب ، وقد روي عن جابر أنه قال اذا جاء المصدق فادفع اليه صدقتك ولا تشتريها فاتهم

أخرج ما قيمته أربعة عشر ، وإن كان بالعكس أخرج ما قيمته ثلاثة عشر ، وإن كان في أبه عشر بخاني وعشر مبرية وعشر عرابية وقيمة ابنة الخاسر بخيتية ثلاثون والمبرية أربعة وعشرون والعرابية اثني عشر أخرج ابنة خاسر قيمتها ثلث قيمة بنت خاسر بخيتية وهو عشرة وثلث قيمة مبرية ثمانية وثلث قيمة عرابية أربعة فصار الجميع اثنين وعشرين وكذلك الحكم في أنواع البقر وفي السمات مع البنايل والكرائم مع التمام .

(فصل) والاولى أن يخرج عن مالشيتة من نوعها فيخرج من البخاني بخيتية وعن العرب عرابية وعن الكرام كرامة فان أخرجه عن الكرام هزيلة بقيمة السنية جاز ذكره أبو بكر وحكي من التاضي أنه لا يجوز ، والصحيح الاول لأن القيمة مع اتحاد الجنس هي المقصودة فان أخرجه عن النصاب من غير نوع مما ليس في ماله منه شيء ففيه وجهان أحدهما يجوز لانه أخرجه عنه من جنسه بخاز كما لو أخرجه

١٥ أخرجه أبو داود وسناني بإجماع معزوا اليه في ص ٥١٨

كانوا يقولون ابتها فأقول لها هي لله. وعن ابن عمر أنه قال لا تشتر طيور مالك ولأن في شرائها ما وسيلة إلى استرجاع شيء منها لأن الفقير يستحي منها فلا يملكه في عنها وربما رخصها له لمعالي أن يدفع إليه صدقة أخرى وربما علم أنه لم يبعها إياها استرجعها منه أو توهب ذلك وما هذا سيد ينبغي أن يجنب كل من شرط عليه أن يبيعه إياها. وهو أيضاً ذريعة إلى إخراج التهمة وهو ممنوع من ذلك ، أما حديثهم فقولهم ، وأنها ترجع إليه بغير ثبوت وليس هذا من الغرام. قال ابن عبد البر : كل العلماء يقولون إذا رجعت إليه بالبراث ثابت له إلا ابن عمر وابن عباس بن حي وليس البيع في معنى البراث لأن الملك ثبت بالبراث حكماً بغير اختياره وليس بوسيلة إلى شيء مما ذكرنا والحديث الآخر مرسل وهو عام وحديثنا خاص صحيح فاقبل به أولى من كل وجه

(فصل) قال دعيت الحاجة إلى شراء صدقة مثل أن يكون الغرض جزءاً من حيوان لا يملك الفقير الاتصاف بعينه ولا يبعد من بشرته سوى ثلاث لباقي ولو اشتراه غيره لفسور الملك بسوء المشاركة أو إذا كان الواجب ثمة لا يخل وانكر غنياً وربما فاحتاج الساعي إلى بيعها قبل الخذلان فقد ذكر القاضي أنه يجوز بيعها من رب نال في هذا الموضع وكذلك يبيع في العورة الأولى وفي كل موضع دعيت الحاجة إلى شرائها لها لأن المنع من الشراء في محل الوقف إنما كان لمنع الغنم عن الفقير ، والضرر عليه في منع البيع هاهنا أعظم فدفعه بجواز البيع أولى

(فصل) قال مهنا سألت أبا عبد الله عن رجل له على رجل دين برهن وليس عنده قضاءه ولهذا الرجل زكاة مل يريد أن يقرها على المساكين فيدفع إليه رده ويقول له الدين الذي لي بذلك هو لك وبحسبه من زكاته قال لا يجوز به ذلك فقاتله فبذعه إليه من زكاته فأن رده إليه قضاء من ماله أخذته فقال نعم وفارفي موضع آخر وقيل له فإن أعطاه ثم رده إليه قال إذا كان بحيلة فلا يبعني

من أحد النوعين منها اختاره أبو بكر ، والثاني لا يجوز لأنه أخرجه من غير ماله أشبه ما لو شتر من غير الجنس وفارق ما إذا أخرجه من ماله لأنه جاز فقراراً من تنقبض القرض

بخلاف مسئلتنا والله أعلم .

(فصل) قال رضي الله عنه

في النوع الثالث في الغنم

(مسئلة) (ولاشي فيها حتى تبلغ أربعين فتجب فيها شاة إلى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه ثم في كل مائة شاة شاة) الأصل في وجوب صدقة الغنم السنة والأجاج ، أما السنة فاروي أنس في كتاب الصدقات الذي كتبه له أبو بكر رضي الله عنه أنه قال في صدقة الغنم في سألتهما إذا كانت أربعين إلى عشرين

قال له فإن استقرض الذي عليه الدين دراهم ففداه إياها ثم ردها عليه وحسبها من الزكاة فقال إذا أراد بها إحياء ماله فلا يجوز فحصل من كلامه أن دفع الزكاة إلى الغريم جائز سواء دفعها ابتداء أو استوفى حقه ثم دفع ما استوفاه إليه إلا أنه متى قصد بالدفع إحياء ماله أو استيفاء دينه لم يجوز لأن الزكاة ملق الله تعالى فلا يجوز صرفها إلى نفعه ولا يجوز أن يحسب الدين الذي له من الزكاة قبل قبضه لاه ماور بادائها وإيائها وهذا إسقاط والله أعلم

بمسئلة قال (ولا لكافر ولا لمملوك)

لا تعلم بين أهل العلم خلافاً في أن زكاة الأموال لا تعطى لكافر ولا لمملوك قال ابن المنذر أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم أن الذي لا يعطى من زكاة الأموال شيئا ولأن النبي ﷺ قال فماذا أعطاهم أن عليهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، وترد في فقرائهم « فخصهم بمصرف إلى فقرائهم كما خصهم بوجوبها على أغنيائهم

وأما المملوك فلا يملكها بدفعها إليه ، وما يعطاه فهو لسيده فكانه دفعها إلى سيده ، ولأن العبد يجب على سيده نفقته فهو غني بفنائها

(مسئلة) قال (لا أن يكونوا من العاملين عليها فيعطون بحق ما عملوا)

وجعله أنه يجوز له العامل أن يأخذ عاك من الزكاة سواء كان عبداً أو حراً وظاهر كلام الحارفي أنه يجوز أن يكون كافرأ وهذه إحدى الروايتين عن أحمد لأن الله تعالى قال والعاملين عليها وهذا لفظ عام يدخل فيه كل عامل على أي صفة كان ، ولأن ما يأخذ على العالة أجرة عمله فلم يمنع من أخذه كائناً الأجارات ، والرواية الأخرى لا يجوز أن يكون العامل كافر إلا من شرط العامل أن يكون أميناً والكفر ينافي الأمانة ويجوز أن يكون غنياً وذاقاً ربة زب المال وقوله : بحق ما عملوا يعني

ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة إلى اثنين ففيها شاتين فإذا زادت على مائتين إلى ثلثين ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلثين ففي كل مائة شاة وإذا كانت سائة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ردها ، ولا يخرج في الصدقة هرة ولا ذات عرار ولا نيساً إلا ماشاء المصدق واختار سوى هذا

وأجمع المسلمون على وجوب الزكاة فيها وهذا المذكور هاهنا بجميع عليه حكاه ابن المنذر إلا أنه حكى عن معاذ رضي الله عنه أن الفرض لا يتغير بعد المائة وأحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين واثنين وأربعين ليكون مثل مائة وأحدى وعشرين ، ورواه سعيد عن خالد بن عفير عن الشعبي عن معاذ أنه كان إذا بلغت الشياه مائتين لم يفرها حتى تبلغ أربعين ومائتين فيأخذ منها ثلاث شياه ، فإذا بلغت ثلاثاً لم يفرها حتى تبلغ أربعين وثلاثاً فيأخذ منها أربعاً ولا يثبت عنه .

واحد منهم نصف صاع يبيع رجوع عن إيجاب صاع كامل على كل واحد وهذا قول سائر من أوجب فطرته على سادته لأن النبي ﷺ أوجب صاعاً على كل واحد وهذا عام في المشترك وغيره ولو أن نفقته تقسم عليهم فكذلك فطرته التابعة لما ولأنه شخص واحد فلا يجب عنه صيعان كسائر الناس ولأنها طيرة فوجبت على سادته بخصص كذا غسل من الجنابة إذا احتجج إليه وبهذا ينتقض ما ذكرناه للرواية الأولى (فصل) ومن بعضه حر فطرته عليه وعلى سيده وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وقال مالك على الحر بحضته وليس على العبد شيء.

ولأنه عبده لم يلزم فطرته شخصين من أهل الفطرة فكانت فطرته عابها كل مشترك ثم هل

في الأصل يمنع ثم الفرق بينها ظاهر، فإن المال إذا تلف تبين عدم الوجوب فأشبهه ما لو أدى إلى غريمه درهم يظنها عليه فتبين أنها ليست عليه، وكألو أدى الضامن للدين فإن أن للمضموه قضاءه وفي مسائلنا الحق واجب وقد أخذته مستحقة (التقسيم الثالث) أن يتغير حال رب المال وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى (التقسيم الرابع) أن يتغير حالها فهو كالقسم الثالث «مسألة» (وإن دفعها إلى غني فافتقر عند الوجوب لم يجزه)

لأنه لم يدفعها إلى مستحقها أشبه ما لو لم يفتقر «مسألة» (وإن محملها ثم تلفت المال لم يرجع على الآخذ. وقال ابن حامد: إن كان الدافع الساعي أو أعطاه أنها زكاة معجلة رجوع عليه)

وجملة ذلك أن من محمل زكاة ماله دفعها إلى مستحقها ثم تلف المال أو بعضه فنقص عن النصاب قبل الحلول أو تغير حال رب المال بمرت أو ردة أو باع النصاب فقال أبو بكر: لا يرجع بها على الفقير سواء أعطاه أنها زكاة معجلة أو لم يعطه. قال القاضي: وهو المذهب عندي لأنها وصلت إلى الفقير فلم يكن له ارتجاعها كما لو لم يعطه، ولأنها زكاة دفعت إلى مستحقها فلم يجز ارتجاعها كما لو تغير حال الآخذ وحده: وقال أبو عبد الله بن حامد: إن كان الدافع لها الساعي استرجعها بكل حال، وإن كان رب المال وأعطى لها زكاة معجلة رجوعاً، وإن أطلق لم يرجع وهذا مذهب الشافعي لأنه مال دفعه عما يستحقه القاض في الثاني، فإذا طرأ ما يمنع الاستحقاق وجب رده كالأجرة إذا أهدمت الدار قبل السكنى، أما إذا لم يعطه فيجوز أن يكون نظراً ويحتمل أن يكون هبة فيقبل قوله في الرجوع، فعلى قول ابن حامد إن كانت العين لم تتغير أخذها وإن زادت زيادة متصلة بزيادةها لأنها تتبع في النسخ، وإن كانت منفصلة أخذها دون زيادتها لأنها حدثت في ملك الفقير، وإن كانت ناقصة رجوع على الفقير بالنقص لأن الفقير قد ملكها بالقبض فكان تنصبا عليه كالقبض إذا قضى في يد المشتري ثم علم عيبه، وإن كانت تالفة أخذ قيمتها يوم القبض لأن ما زاد بعد ذلك أو نقص فأنها هو في ملك الفقير فلم يضمنه كالمصدق يتلف في يد المرء فإن تغير حالها فهو كما لو تغير حال رب المال سواء

بازم كل واحد منها صاع أو بالخصص ينبغي على ما ذكرنا في العبد المشترك فإن كان أحدهما معسر أفلا ينبغي عليه وعلى الآخر بقدر الواجب عليه ولو كان بين العبد وبين السيد مائة أو كان المشترك في العبد قد تهاووا عليه لم تدخل الفطرة في المباشرة لأن المباشرة معاوضة كسب بكسب، والفطرة حق لله تعالى فلا تدخل في ذلك كالمصالة

(فصل) ولو ألفت اتفاقية ولداً برجليه أو أكثر فالحكم في فطرته كالحكم في العبد المشترك ولو أن شخصاً حرّاً له قريبان فأكثر عليهم نفقته بينهم كانت فطرته عليهم كالعبد المشترك على ما ذكرناه

(فصل) إذا قال رب المال قد أعطته أنها زكاة معجلة في الرجوع وأنكر الآخذ فاقول قوله لأنه منكر والأصل عدم الإعلام وعليه البين، وإن مات الآخذ واختلف وارثه والمخرج فاقول قول الوارث ويحلف أنه لا يعلم أن موروثه أعلم بذلك

(فصل) إذا تلفت الإمام الزكاة فهلكت في يده فلا ضمان عليه وكانت من ضمان الفقراء، ولا فرق بين أن يسأله ذلك رب المال أو الفقراء، أو لم يسأله أحد لأن يده كيد الفقراء. وقال الشافعي إن تسلمها من غير سؤال ضمنها لانت الفقراء، ردت لا يولي عليهم، فإذا قبض بغير اذنتهم ضمن كالأب إذا قبض لآلته الكبير، وإن كان يسؤالهم كان من ضمانهم لأنه وكيلهم، وإن كان يسؤال أرباب الأموال لم يجزهم تدفع، وكان من ضمانهم لأنه وكيلهم، وإن كان يسؤالها فنية وجبان أصحابها أنه في ضمان الفقراء.

ولنا أن للإمام ولاية على فقراءه بدليل جواز قبض الصدقة لهم بغير اذنتهم سلفاً وغيره، فإذا تلفت في يده من غير تعريض لم يضمن كولي اليتيم إذا قبض له، وما ذكره يطل بالقبض بعد الوجوب وفارق الأب فإنه لا يجوز له التنبؤ لولده الكبير لعدم ولايته عليه ولهذا يضمن ما قبضه له بعد وجوبه «باب ذكر أهل الزكاة»

وهم ثمانية أصناف سماهم الله تعالى فقال (أما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤنفة قلوبهم وفي الزكوة والنارمين وفي سبيل الله وفي سبيل الله) فإن الله أعلم بحكيم (وورد في أن رجلاً قال: يا رسول الله أعطني من هذه الصدقات، فقال له رسول الله ﷺ «إن الله لم يرض بحكمي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو بخبرها ثمانية أشهر، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حذق» ولا تعلم خلافاً بين أهل العلم في أنه لا يجوز دفع هذه الزكاة إلى غير هذه الأصناف إلا ما روي عن أنس والحسن أنهما فلا: ما أعطيت في الجور والطرق فهي صدقة قاضية. والصحيح الأول لأن الله تعالى قال (أما الصدقات) وأما لتحصن نيت المذكر وتنتي ماعداً لأنها مركبة من حرفي نفي وإثبات وذلك كقوله تعالى (أما الله إلا واحد) أي لا إله إلا الله وكقوله تعالى صلى الله عليه وسلم «أما الولاء لمن أعتق»

«مسألة ١٠» قال «يعطى صدقة الفطر من يجوز أن يعطى صدقة الأموال»

أما كانت كذلك لأن صدقة الفطر زكاة فكان مصرفها مصرف سائر الزكوات ، ولأنها صدقة فتدخل في عموم قوله تعالى (انفقوا مما تقدرن انفاقا) والساكن (الآتية ولا يجوز دفعها إلى من لا يجوز دفع زكاة المال إليه ، ولا يجوز دفعها إلى ذي عهد) وهذا قال مالك والشافعي وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة يجوز ، وعن عمرو بن ميمون وعمرو بن شريك ومرة الحمداني ^(١) كانوا يعطون منها الرهبان ولنا أنها زكاة فلا يجوز دفعها إلى غير المسلمين كزكاة المال ، ولا خلاف في أن زكاة المال لا يجوز

«مسألة ١١» (الفقراء) وهم الذين لا يجدون ما يقع موقعا من كفايتهم (الثاني) المساكين وهم الذين يجدون معظم كفايتهم)

الفقراء ، والمساكين صنفان في الزكاة وصف واحد في سائر الأحكام لأن كل واحد من الاثنين ينطلق عليها ، فأما إذا جمع بين الاثنين وميز بين المسلمين وبما وكلاهما يشعر بالحاجة والفاق وعدم الغنى إلا أن الفقير أشد حاجة من المسكين لأن الله تعالى بدأ به وأما يبدأ بالألم فالألم ، وهذا قال الشافعي والاسمعي ، وذهب أبو - نعيم إلى أن المسكين أشد حاجة ، وبه قول الفقراء ، وتعلل أبو نعيم بقوله تعالى (أو مسكينا ذا منة) وهو المظروح على التراب لشدة حاجته وأنشد أما الفقير الذي كانت حلوبته وفق عياله

ولنا أن الله تعالى بدأ بالفقر ، فبدل على أنهم أمم ، وقال تعالى (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) فأخبر أن المساكين لهم سفينة يعملون فيها ، ولأن النبي ^(صلى الله عليه وسلم) قال « اللهم أحيني مسكينا ، وأمتي مسكينا ، واحشني في زمرة المساكين » ^(٢) وكان يستعيز من الفقر ، ولا يجوز أن يسأل شدة الحاجة ويستعيز من حالة أصح منها ، ولأن الفقير مشتق من فقر المظهر فعمل بمعنى مفعول أي مقصور وهو الذي زعمت فقره ^(٣) فاقطع صلبه قال الشاعر :

لما رأى لبد النسور تطايرت رفق القوام كافتسير الاعزل

أي لم يعلق الطيران كالذي انقطع صلبه وللمسكين مفعيل من السكون وهو الذي أسكنته الحاجة ومن كسر صلبه أشد حالا من الساكن ، فأما الآية فهي حجة لنا لأن نعم الله سبحانه للمسكين بكونه ذا منة يدل على أن هذا النوع لا يستحقه بالطلاق اسم المسكنة كقوله تعالى (ولا يجوز التعبير عن الفقير بالمسكين بقرينة وغير قرينة) والشعر أيضا حجة لنا ، فإنه أخبر أن الذي كانت حلوبته وفق العيال لم يترك له سبيل فصار فقيرا لا شيء له

إذا تقرر ذلك فالفقير الذي لا قدر على كسب ما يقع موقعا من كفايته ولا له من الاجرة أومن للمال الدائم ما يقع موقعا من كفايته ولا له خسوس درهما ولا فيمتنا من الذهب مثل الزماني والمكافئ

دفعها إلى غير المسلمين ، قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن لا يجزي. أن يعطى من زكاة المال أحد من أهل الفقة

(فصل) ويجوز أن يعطى أقاربه من يجوز أن يعطيه من زكاة ماله ولا يعطى منها غنياء ولا ذاقري ولا أحدًا ممن منع أخذ زكاة المال ويجوز صرفها في الاصناف الثمانية لأنها صدقة فأشبهت صدقة المال

(فصل) فإن دفعها إلى مستحقها فأخرجها أخذها إلى دافعها أو جمعت الصدقة عند الإمام ففرقها على أهل السحان فعادت إلى إنسان صدقته فاختار القاضي جواز ذلك ، قال لأن أحمد قد نص فيمن

وهم العيان لأن هؤلاء في الغالب لا يتقدمون على اكتساب ما يقع موقعا من كفايتهم ، وربما لا يتقدمون على شيء أصلا ، قال الله تعالى (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون شربا في الأرض بحسبهم الجاهل أغنيا . من التعتف تعرفهم يسام لا يسألون الناس إلحافا) فمضى قوله يقع موقعا من كفايته أنه يحصل به معظم الكفاية أو نصفها مثل من يكفيه عشرة فيحصل له من مسكنه أو غيره خمسة فأزاد ، والذي لا يجيد إلا ما لا يقع موقعا من كفايته ككثير لا يحصل إلا ثلاثة أو دونها فهذا هو الفقير والاول هو المسكين ، فأما الذي يسأل فيحصل الكفاية أو معظمها من مسئله فهو من المساكين لكنه يعطى جميع كفايته ليعتني عن السؤال ، فإن قيل فقد قال النبي ^(صلى الله عليه وسلم) « ليس المسكين بالطرف الذي ترد له التهمة والقتل » ولكن المسكين الذي لا يسأل الناس ولا ينشأ ، فيصدق عليه « ^(١) قلنا هذا يجوز وأما نبي المسكن عنه مع وجوده حقيقة فيه مباينة في ابتها في النبي لا يسأل الناس في قلنا عليه السلام « ليس الشديد بالصرعة ، وأما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » وأشباه ذلك كقوله « ماتعدون الزنوب فيكم » قالوا : الذي لا يعيش له ولد ، قال : لا ولكن الزنوب الذي لم يقدم من ولده شيئا »

«مسألة ١٢» (ومن ملك من غير الأمان ما لا يقوم بكفايته فليس يغني وإن كثرت قبته)

وجملة ذلك أنه إذا ملك ما لا يتم به كفايته من غير الأمان : فإن كان بلا تقييد فيه الزكاة كالعقار ونحوه لم يكن ذلك مانعا من أخذه نص عليه أحمد قتال في رواية محمد ابن الحكم : إذا كان له عقار يستغله أو ضيعة تساري عشرة آلاف أو أقل أو أكثر لا تقيده بأخذ من الزكاة ، وهذا قول الثوري والشافعي والشافعي وأصحاب الرأي ، ولا فقه خلافا لانه فقير يحتاج في دخول في عموم الآية ، فأما إن ملك نصبا زكريا لا يتم به الكفاية كالروابي والحروب فيه لاخذ من الزكاة . قال الميوني ذكرت أحد الضعفة لا تكنه يعطى من الصدقة ؟ قال نعم ، وذكر قول عمر : أعطهم وإن راحت عليهم من الابل كذا وكذا ، قلت فهذا قدر من العدد أو الوقت ؟ قال لم أسمع ، وهذا قول الشافعي . وقال أصحاب الرأي : ليس له أن يأخذ منها لأنه يجب عليه الزكاة فلم يجب له القول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ

« ١ » هذا الحديث وما بعده متفق عليه من حديث أبي هريرة

« ١ » رواه الحاكمين حديث أبي سعيد وصححه

له نصاب من الماشية والزروع أن الصدقة تؤخذ منه وترد عليه إذا لم يكن له قدر كفايته وهو مذهب الشافعي ، ولأن قبض الامام أو المستحق أو مال المخرج وعادت اليه بسبب آخر تجزأ كالأعادت ببراءة . وقال أبو بكر : مذهب أحد أنه لا يجل له أخذها لأنها طيرة له فلم يجز له أخذها كشرائها ولأن عمر رضي الله عنه أراد أن يشتري الفرس الذي حمل عليه في سبيل الله فقال له النبي ﷺ « لا تشتريها ولا تعد في صدقة فان العائد في صدقة كالعائد في قبته » فأما ان يشتريها لم يجز له ذلك للخبر ، فان ورثها فله أخذها لأنها رجعت اليه بغير فعل منه

« أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم » فجعل الأغنياء من تجب عليهم الزكاة وإذا كان غنياً لم يكن له الاخذ من الزكاة للخبر

ولنا أنه لا مال له ما فيه ولا يقدر على كسب ما يكفيه تجزأ له الاخذ من الزكاة كما لو كان مائلكه لا تجب فيه الزكاة ، ولأنه فقير تجزأ له الاخذ لأن الفقر عبارة عن الحاجة ، قال الله تعالى (وألها الناس أثم القراء إلى الله) وقال الشاعر : « واني إلى مبرءها فقير » أي محتاج وهذا محتاج فيكون فقيراً غير غني ، ولأنه لو كان مائلكه في زكاة فيه لكان فقيراً ولا فرق في دفع الحاجة بين المالكين ، فأما الخبر فيجوز أن يكون الفقه الموجب لزكاة غير الفقه المنع منها لما ذكرنا من المعنى فيكون المانع منها وجود الكفاية والموجب لها ذلك النصاب جمعاً بين الأدلة

(فصل) فان ملك غير الايمان ما يقوم بكفايته كن له مكسب يكفيه أو أجرة عقار أو غيره فليس له الاخذ من الزكاة وهذا قول الشافعي وإسحاق وأبي عبيد وابن المنذر . وقال أبو حنيفة وأصحابه إن كان المال مما لا تجب فيه الزكاة جاز الدفع اليه إلا أن أبا يوسف قال : إن دفع اليه الزكاة فهو قبض وأرجو أن يجزئه لأنه ليس يعني لما ذكرنا لهم في المسئلة قبلها

ولنا ما روى الامام احمد ثنا يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عدي بن الحيار عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه الصدقة فصعد فبها النظر فرأهما جليدين قال « إن شئنا أعطيتكما ولا حظ فيها لنبي ولا قوي مكسب » قال أحد : ما أجوده من حديث . وقال هو أحسنه اسناداً ، ولأن له ما فيه من الزكاة فلم يجز الدفع اليه كمالك النصاب

(مسألة) (وإن كان من الايمان فكذلك في إحدى الروايتين والأخرى إن ملك خسين درهماً أو قيمتها من الذهب فهو غني)

لا يجوز دفع الصدقة إلى غني لأجل الفقر والمسكنة بغير خلاف لأن الله تعالى جعلها للفقر والمساكين والفقه غير داخل فيها وأقول النبي ﷺ « لا تحمل الصدقة لنبي ولا قوي مكسب »

(مسألة) قال (ويجوز أن يعطى الواحد ما يلزم الجماعة والجماعة ما يلزم الواحد) اعطاء الجماعة ما يلزم الواحد لا يلزمه بخلافه لأنهم صدقة إلى مستحقها فبها ، ما كالمو دفعها إلى الواحد وأما اعطاء الواحد صدقة الجماعة فان الشافعي ومن رآه أوجبوا نفقة الصدقة على ستة أصناف ودفع حصص كل صنف إلى ثلاثة منهم على ما ذكرناه قبل هذا وقد ذكرنا الدليل عليه ، ولأنها صدقة لغرب معين تجزأ صريفاً إلى واحد كالتطوع . وبهذا قال مالك وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي

والتختلف العلماء في المعنى المانع من أخذ الزكاة فقل عن أحد روايتان (أحدهما) أنه ملك خسين درهماً أو قيمتها من الذهب ، أو وجود ما تحصل به الكفاية على الدوام من مكسب أو تجارة أو أجر أو عقار أو نحو ذلك ، ولو ملك من الحبوب أو العروض أو العقار أو السائمة مالا تحصل به الكفاية لم يكن غنياً اختاره الحنفي وهذا قول الثوري والنخعي وابن المبارك وإسحاق وروى عن علي وابن مسعود أنها قالوا لا تحمل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو قيمتها أو عدلها من الذهب لما روى عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ « من سأل وله ما يقينه جاءت مسئلته يوم التوبة خموشاً أو خدوشاً أو كدوشاً في وجهه » فيقول يا رسول الله ما الفقه ؟ قال « خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب إروا » أبو داود والترمذي وقال حديث حسن فان قيل هذا بروي حكيم ابن جبير وكثر شعبة لا يروى عنه وليس يقوي في الحديث قلنا قد قال عبد الله بن عثمان لسفيان حنفي أن شعبة لا يروى عن حكيم بن جبير فقال سفيان حدثناه زيد بن محمد بن عبد الرحمن وقد قال علي وعبد الله مثل ذلك

(الثانية) أن الفقه ما يحصل به الكفاية فإذا لم يكن محتاجاً حرمت عليه الصدقة وإن لم يملك شيئاً وإن كان محتاجاً حلت له المسئلة وإن ملك نصاباً والامان وغيرها في هذا سواء وهذا اختيار أبي الخطاب وابن شهاب العكبري وقول مالك والشافعي لأن النبي ﷺ قال قبضة بن الحارث « لا تحمل المسئلة إلا لأحد ثلاثة : رجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي المحي من قومه قد أصابت فلا فاقة حلت له المسئلة حتى يصيب قواماً من عيش أو سداداً من عيش » رواه مسلم فدل بإباحة المسئلة إلى وجود أصابة القوام أو السداد ولأن الحاجة هي الفقر والفقه ضدها فمن كان محتاجاً فهو فقير فيدخل في عموم النص ومن استغنى دخل في عموم النصوص المحرمة ، والحديث الأول فيه ضعف يجوز أن نحرّم المسئلة ولا يحرم أخذ الصدقة إذا جاهدته من غير مثله فان المذكور فيه تحريم المسئلة فيقتصر عليه وقال الحسن وأبو عبيد الله مائة أوقية وهي أربعون درهماً لما روى أبو سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ « من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف » وكانت الاوقية على عهد رسول الله ﷺ أربعين درهماً رواه أبو داود . وقال أصحاب الرأي : الفقه المانع من أخذ الزكاة هو الموجب لها وهو ملك نصاب تجب فيه الزكاة من الايمان أو العروض المدة للتجارة أو السائمة أو غيرها لقول النبي

﴿مسئلة﴾ قال ﴿ومن أخرج من الجنين لحسن وكان ذنباً بن عفان رضي الله عنه يخرج عن الجنين﴾

المذهب أن الفطرة غير واجبة على الجنين وهو قول أكثر أهل العلم ، قال ابن المنذر : كل من

صلى لمأذ أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم » فجعل الأغنياء من يجب عليهم الزكاة فدل ذلك على أن من يجب عليه شيء ومن لا يجب عليه ليس يعني فيكون فقيراً فتدفع الزكاة إليه بقوله « فترد في فقرائهم » ولأن الموجب للزكاة غنى والأصل عدم الاشتراك ، ولأن من لا تصاب له لا يجب عليه الزكاة فلا يمنع منها كنه لدون الحسين

ووجه الرواية الأولى أنه يجوز أن يكون الغنى المانع من أخذ الزكاة غير الموجب لها بدليل حديث ابن مسعود وهو أخص من حديثه يجب تقديمه ، ولأن فيما ذكرنا جمعاً بين الحديثين وهو أولى من التعارض ، ولأن حديث معاذ أنما يدل على أن من يجب عليه الزكاة غني ، أما أنه يدل على أن من لا يجب عليه الزكاة فقير فلا ، وعلى هذا فلا يلزم من عدم الغنى وجود الفقر فلا يدل على جواز الدفع إلى غير الغني إذا لم يثبت فقره ، وقولهم الأصل عدم الاشتراك قلنا قد قام دليله بما ذكرنا فيجب الأخذ به والله أعلم

(فصل) فن قل الغنى هو الكفاية سوى بين الأمان وغيرها وجوز الأخذ لكل من لا كفاية له وإن ملك نفساً من جميع الأموال ، ومن قال بالرواية الأخرى فرق بين الأمان وغيرها لحديث ابن مسعود ، ولأن الأمان آلة الاتفاق المصلحة له دون غيرها فجوز الأخذ لكل من لا يملك خمسين درهماً ولا قيمتهما من الذهب ولا ما يحصل بها الكفاية من مكسب أو أجره عقار أو غيره ، فإن كان له مال معقد للاتفاق من غير الأمان فينبغي أن تعتبر الكفاية في حوله كمال الحلول يتكرر وجوب الزكاة بتكرره فيأخذ منها كل حول ما يكفيه إلى مثله والله أعلم

﴿مسئلة﴾ (الثالث : العاملون عليها وحملها لها والحافظون لها)

العاملون على الزكاة هم الصف الثالث من أصناف الزكاة وهم السعاة الذين يبيعهم الإمام لأخذها من أربابها وجمعها وحفظها وتلقيها ومن يبيعهم عن يديها وبرعاها ويحملها ، وكذلك الخاسب والكتائب والكباب والوزان والعداد وكل من يحتاج إليه فيها يعطى أجره منها لأن ذلك من مؤتمنها فهو كملها ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث على الصدقة سعاة يعطيهم عملاتهم فيبعث عمر وأباموسى وابن التبية وغيرهم وليس فيه اختلاف مع ما ورد من نص الكتاب ما ينعى عن التطويل

﴿مسئلة﴾ (ويشترط أن يكون العامل مسلماً أميناً من غير ذوي القربى ولا يشترط حرته ولا فقره . وقال القاضي : لا يشترط اسلامه ولا كونه من غير ذوي القربى)

تخفف عنه من عدا الأعداء لا يجوزون على الرجل زكاة الفطر عن الجنين في بطن أمه ، وعن أحمد رواية أخرى أنها يجب عليه لأنه آدمي تصح الوصية له وبورث فيدخل في عموم الأخبار ويقاس على المولود ولنا أنه جنين فلم تنعك الزكاة به كأجنسة البهائم ، ولأنه لم تثبت له أحكام الدنيا إلا في الأثر والوصية بشرط أن يخرج حياً

وجملة ذلك أن من شرط العامل أن يكون بالغاً عاقلاً أميناً لأن ذلك ضرب من الرقابة ولا ولاية بشرط ذلك ذكراً ، ولأن الصبي والجنون لا قبض لها والمجان يذهب مال الزكاة ويضيعه . ويشترط اسلامه ، اختاره شيخنا وأبو الخطاب ، وذكر الحارثي واقضاه أنه لا يشترط اسلامه لأنه إجارة على عمل فجاز أن يتولاه الكفر كجباية الخراج وقيل عن أحمد في ذلك روايتان

ولنا أنه يشترط له الأمانة فاشترط له الاسلام كإبادة ، ولأنه ولاية على المسلمين فاشترط لها الاسلام كالأولاد ، ولأن الكفر ليس بأمين ، ولهذا قال عمر : لا تأمنوم وقد خونهم الله . وأمر على أبي موسى تولية الكتابة نعامانياً ، فإذ كانت في ركن الاسلام أولى ، ويشترط كونه من غير ذوي القربى إلا أن تدفع إليه أجرته من غير الزكاة . وقال أصحابنا : لا يشترط لأنها أجرة على عمل فحوز لغني فجازت لذوي القربى كآجرة النقال وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعي

ولنا أن الفضل بن عباس والمعال بن ربيعة بن الحارث سألوا النبي صلى الله عليه وسلم أن يعصمها على الصدقة فأبى أن يعصمها وقال « إنما هذه الصدقة أوساخ الناس وأنها لأهل الحمد ولا لآل محمد » وهذا ظاهر في تحريم أخذهم ذاعالة فلا يجوز مخالفتهم وبفارق النقال والحال فإنه يأخذ أجره لعله لا لعاقبه ، ولا يشترط حرته لأن العبد يحصل منه المقصود فأبى الحر ، ولا كونه قبيحاً إذا كتب له ما يأخذه وحده كما كتب النبي صلى الله عليه وسلم لعله فراض الصدقة وكذلك كتب أبو بكر لعله أو بعث معه من يعرفه ذلك ولا يشترط كونه فقيراً لأن الله تعالى جعل العامل صنفاً غير الفقراء ، والمساكين فلا يشترط وجود معناها فيه كما لا يشترط معناه فيها ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تحل الصدقة لغني إلا لينة ناز في سبيل الله أو لعمال عليها أو لغلام أو لرجل ابتاعها به أو لرجل كان له رجل مسكين فصدق على المسكين أهدى المسكين إلى الغني » رواه أبو داود وذكر أصحاب الشافعي أنه يشترط الحرية لأنه ولاية فتأها الرق كاتقاء ، ويشترط الفقه ليعم قدر الواجب وصحته ولنا ما ذكرنا ولا نسل منافاة الرق للولايات الدينية فإنه يجوز أن يكون أمياً في الصلاة وميتاً وراوياً للحديث وشاهداً وهذه منه الولايات الدينية وأما الفقه فأنما يحتاج إليه في معرفة ما يأخذه ويمكره ويحصل ذلك بالكتابة له كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله عنه

(فصل) ذكر أبو بكر في التنبيه في قدر ما يعطى العامل روايتين أحدهما يعطى الفهم بما يحميه والثانية يعطى بقدر عمله ، فلي هذه الرواية بخير الإمام بين أن يستأجر العامل إجارة محببة بأجر

(فصل) وإن مات من وجبت عليه الفطرة قبل ادائها أخرجت من تركه، فإن كان عليه دين وله مال بيهما قضيا جميعاً، وإن لم يبق بها قسم بين الدين والصدقة بالخص، نص عليه احندي زكاة المال أن التركة تقسم بينهما وكذا هنا، فإن كان عليه زكاة مال وصدقة فطر ودين فزكاة الفطر والمال كالشيء الواحد لاتحاد مصرفيهما فصاحبا الدين، وأصل هذا أن حق الله سبحانه وحق الادمي اذا تعلقا بمحل واحد فكانا في الذمة أو كانا في العين تساويان في الاستيفاء.

والهمل، وأكل ناساً إلى ماني قلوبهم من الغنى والخير منهم عرو بن تغلب «وعن أنس قال: حين أفاة الله على رسوله أموال هوازن طفق رسول الله ﷺ يعطي رجالاً من قريش مائة من الابل، فقال ناس من الانصار: يغفر الله لرسول الله ﷺ يعطي قريشاً ويمنعنا وسيوفنا تقطر من دمائهم، فقال رسول الله ﷺ «إني أعطي رجالاً حديث عهد بكفر أنا تفهم» متفق عليه.

(الضرب الثالث) قوم في طرف بلاد الاسلام اذا أعطوا دفعوا عن يلبهم من المسلمين (الضرب الرابع) قوم اذا أعطوا جيبوا الزكاة من لا يعطيها إلا أن يخاف فكل هؤلاء يجوز الدفع اليهم من الزكاة لأنهم من المؤلفة قلوبهم فيدخلون في عموم الآية، وحكى حنبل عن احمد أنه قال: المؤلفة قد انقطع حكمهم اليوم والمذهب الاول ما ذكرنا، وأصل معنى قول احمد انقطع حكمهم أنه لا يحتاج اليهم في الغالب، أو أن الائمة لا يعطونهم اليوم شيئاً لعدم الحاجة اليهم، فاتهم انما يجوز اعطاؤهم عند الحاجة اليهم والله سبحانه أعلم.

(فصل) الخامس الرقاب وهم المكاتبون لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في ثبوت سهم الرقاب، ولا يختلف المذهب في أن المكاتبين من الرقاب يجوز صرف الزكاة اليهم وهو قول الجمهور. وقال مالك: انما يصرف سهم الرقاب في اعتناق العبيد ولا يعجنى أن يغان منها مكاتب، وقوله يخالف لظاهر الآية لأن المكاتب من الرقاب لأنه عبد واللفظ عام فيدخل في عموميه. اذا ثبت ذلك فانه انما يدفع اليه اذا لم يكن معه ما يقضي به كتابته ولا يدفع إلى من معه وقاد كتابته شيء لأنه مستغن عنه في وفاة الكتابة، فان كان معه بعض الكتابة تم له وفاة كتابته لان حاجته لاتندفع إلا بذلك، وإن لم يكن معه شيء أعطي جميع ما يحتاج اليه لوفاة الكتابة ما ذكرنا، ولا يعطى بمكاتبه شيئاً لأنه عبد ويجوز اعطاؤه قبل حلول كتابته ثلاث مجل التجم ولا شيء معه فتفسخ الكتابة ولا يدفع إلى مكاتب كافر شيء لأنه ليس من مصارف الزكاة.

(مسألة) ويجوز أن يشتري بها أسيراً مسلماً نص عليه (لأنه فك رقية من الاسر فهو كملك رقية العبد من الرق، ولا فيه اعزازاً للدين فهو كصرفه إلى المؤلفة قلوبهم، ولا أنه يدفع إلى الاسير في فك رقية أشبه ما يدفعه إلى الغارم لفك رقية من الدين) (مسألة) (وهل يجوز أن يشتري بها رقية يعتقها على روايتين)

(فصل) وإذا مات للمفلس وله عبيد قبل شوال قبل قسمتهم بين الغرما، ففطرهم على الورقة لان الدين لا يمتنع قتل التركة، بل غايته أن يكون رهناً بالدين وفطرة الزهن على مالكة (فصل) ولو مات عبيده أو من يونه بعد وجوب الفطرة لم تسقط لأنهما دين ثبت في ذمته بسبب عبيده فلم تسقط بجمته كما لو استدان العبد بأذنه ديناً وجب في ذمته، ولأن زكاة المال لا تسقط ببلته فان فطرته أولى فان زكاة المال تعلقها العين في احدى الروايتين وزكاة الفطر بخلافه.

اختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في جواز الاعتناق من الزكاة فروي عنه جواز ذلك وهو قول ابن عباس والحسن والزهرى ومالك وإسحق وأبي عبيد والعمري وأبي ثور لعموم قوله تعالى (وفي الرقاب) وهو متناول للفقير، بل هو ظاهر فيه فان الرقية تنصرف اليه اذا تخلت كقوله تعالى (فحبر رقية) وتقدير الآية وفي اعتناق الرقاب، ولأن اعتناق الرقية جاز صرف الزكاة فيه كدفعه في الكتابة (والثانية) لا يجوز وهو قول ابراهيم والشافعي لأن الآية تقتضي صرف الزكاة إلى الرقاب كقوله (في سبيل الله) يريد الدفع إلى المجاهدين كذئك هنا، والعبد اثنان لا يدفع اليه شيء. وفي موضع آخر رواية أبي طالب قد كنت أقول: يعتق من زكاة ولكن أمياه اليوم لأنه يجر الولاء، وفي موضع آخر قيل له فما يعجبك من ذلك؟ قال يعين في منها فهو أسلم، وقد روي نحو هذا عن النخعي وسعيد بن جبير قالهما قالاً: لا يعتق من الزكاة رقية كاملة لكن يعطى منها في رقية ويعين مكاتباً، وبه قال أبو حنيفة وصاحبه، لأنه اذا اعتق من زكاة انتمه بالولاء من اعتقه فكأنه صرف الزكاة إلى نفسه وأخذ ابن عتيل من هذه الرواية أن احمد رجح عن القول بالاعتناق من الزكاة، وهذا والله أعلم انما كان على سبيل الورع من احمد فلا يقتضي رجوعاً لأن العلة التي علل بها جبر الولاء ومذهبه في احدى الروايتين عنه انما رجح من الولاء رد في مثله فلا ينتفع اذا باعتاقه من الزكاة.

(فصل) ولا يجوز أن يشتري من زكاة من يعتق عليه بالرحم، فان فعل اعتق عليه ولم تسقط عنه الزكاة. وقال الحسن: لا بأس أن يعتق أباه من الزكاة لان دفع الزكاة لم يكن إلى أبيه، وانما دفع إلى ابن البائع ويحتمل دفع زكاة عاد إلى أبيه فلم يجر كما لو دفعها اليه، ولأن عتقه حصل بنفس الشراء مجازاة وصلة للرحم فلم يجر أن يحبس له من الزكاة كقصة أقاربه، ولو اعتق عبده المملوك له من زكاة لم يجره لان اداء الزكاة عن كل مال من جنسه والعبد ليس من جنس ما يجب الزكاة فيه، وكذلك لو اعتق عبداً من عبيد التجارة لم يجر لان الزكاة تجب في قيمته لا في عينيه.

(مسألة) (السادس الغارمون وهم المدينون وهم ضرران: (ضرب) غرم لاصلاح ذات الدين، (ضرب) غرم لاصلاح نفسه في مباح)

الغارمون ضرران (أحدهما) الغارمون لاصلاح نفوسهم وخلاف في استحقاقهم وثبوت سهمهم في الزكاة، وأن المدينين العاجزين عن وقاد دونهم منهم، أكن من غرم في معصية مثل أن يشتري خمرأ، أو يصرفه في زنا، أو قار، أو غنا، أو نحوه لم يدفع اليه قبل التوبة شيء. لأنه اعانته على

وروي أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال «سبعة يقاهم الله في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله — وذكر منهم رجلا — تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شئها ما تنفق بيته» متفق عليه

وروي عنه أن الفقير يعطى قدر ما يلجج به الفرض أو يستعين به فيه ، بروى إعطاء الزكاة في الحج عن ابن عباس وعن ابن عمر الحج من سبيل الله وهو قول إسحاق لما روي أن رجلا جعل ناقة في سبيل الله فأرادت امرأته الحج فقال لها النبي ﷺ «اركبيها فإن الحج من سبيل الله» (رواه أبو داود عنه) والاول أولى ، وأما الخبر فلا يمتنع أن يكون الحج من سبيل الله والمراد بالأية غيره لما ذكرنا (فصل) فإذا قلنا يدفع في الحج منها فلا يعطى إلا بشرطين أحدهما أن يكون من ليس له ما يلجج به سواها قول النبي ﷺ «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي» وقال «لا تحل الصدقة إلا لخدمة» ولم يذكر الحاج فيهم ولأنه يأخذ حاجته لا حاجة المسلمين إليه فاعتبرت فيه الحاجة كمن يأخذ فقره ، الثاني أن يأخذ حجة الفرض وكذلك ذكره أبو الخطاب لأنه يحتاج إلى إسقاط فرضه وإبراء ذمته ، أما التطوع فله عنه مندوحة ، وقال القاضي ظاهر كلام أحمد جوازها في الفرض والتحل معاً وهو ظاهر قول الحنفية لأن الكسب من سبيل الله ولأن الفقير لا فرض عليه فالفرض منه كالتطوع فكل هذا يجوز أن يدفع ما يلجج به حجة كاملة وما يعينه في حجه ، ولا يجوز أن يخرج من زكاة نفسه كما لا يجوز أن يغزو بها

(مسئلة) (الثامن ابن السبيل وهو المسافر المنقطع به دون المنشي. للسفر من بلده)

ابن السبيل هو العصف الثامن من أصناف الزكاة ولا خلاف في استحقاقه وقبالة سببه وهو المسافر الذي ليس له ما يرجع به إلى بلده وإن كان يسار في بلده فيعطى ما يرجع به إلى بلده ، وهذا قول قتادة ونحوه قول مالك وأصحاب الرأي ، وقول الشافعي هو المحتار ، ومن يريد إنشاء السفر إلى بلده أيضاً فيدفع إليهما ما يحتاجان إليه لدهابهما وعودهما لأنه يريد السفر لغير معصية فاشبهه المحتار ولنا أن السبيل هو الطريق وابن السبيل الملازم للطريق الكائن فيهما كما يقال ولد الليل الذي يكثر الخروج فيه والقدان في بلده ليس في طريق ولا يثبت له حكم الكائن فيها ولهذا لا يثبت له حكم السفر بزمه عليه دون فعله ولأنه لا يلزم من ابن السبيل إلا الغريب دون من هو في وطنه ومنزله وإن ائتمت به الحاجة مشتها فوجب أن يحمل المذكور في الآية على الغريب دون غيره وأما يعطى وله اليسار في بلده لأنه عاجز عن الوصول إليه والافتقار به فهو كالمندوم في حقه ، فإن كان ابن السبيل قتيلاً في بلده أعطى لفقره ، وكونه ابن سبيل لوجود الأمرين فيه ، ويعطى لكونه ابن سبيل قدر ما يوصله إلى بلده لأن الدفع إليه الحاجة إلى ذلك فيقدر بقدرها

(فصل) (وإن كان ابن السبيل محتاراً يريد بلداً غير بلده فقال أصحابنا يدفع إليه ما يمكنه في مضيه إلى مقصده ورجوعه إلى بلده لأن فيه أعانة على السفر للمباح وبلوغ الفرض الصحيح ، لكن

الحج من سبيل الله قطعاً ولكن المتبادر من جعل قسم من الزكاة في سبيل الله أنه ما يكون في مصالح الاسلام السامعة لتأمين طريق الحج وتسهيله مثلاً وليس منه إعطاء الفقير ما يلجج به فإن الفقير إذا ما يعطى لفقره ما يدفع به حاجته وحاجة من غرضه وهو لا بد من دخول في عموم كلمة سبيل الله . وكتبه محمد رشيد رضا

وروي عن النبي ﷺ «أن صدقة السر تغني غضب الرب» ويستحب الاكثار منها في أوقات الحاجات لقول الله تعالى (أو اطعام في يوم ذي مسغبة) وفي شهر رمضان لان الحسنات تضاعف

يشترط كون السفر مباحاً إما قرية كلجج والمجاهد وزيارة الوالدين أو مباحاً كطلب المعاش وطلب التجارات ، وأما المعصية فلا يجوز الدفع إليه فيها لانه أعانة عليها فهو كغفلتها فان وسيلة الشئ جارية مجراه ، وإن كان السفر لأمره ففيه وجهان : أحدهما يدفع إليه لانه غير معصية . والثاني لا يدفع إليه لانه لا حاجة به إلى هذا السفر . قل شيخنا ويقوى عندي انه لا يجوز الدفع للسفر إلى غير بلده لانه لو جاز ذلك لجاز للمنشي. السفر من بلده ولأن هذا السفر إن كان لجهاد فهو يأخذ له من سبيل الله وإن كان حجة فغيره أهم منه ، وإذا لم يجز الدفع في هذين فني غيرها أولى ، وأما ورد الشرع بالدفع إليه لرجوعه إلى بلده لأنه أمر تدعو حاجته إليه ولا غنى به عنه فلا يجوز إلحاق غيره به لأنه ليس في معناه فلا يصح قياسه عليه ولأنه لا نص فيه فلا يثبت جوازها لعدم النص والقياس (مسئلة) (ويعطى الفقير والمسكين ما يغنيهما)

لأن الدفع إليهما حاجة فيقدر بقدرها فان قلنا ان الغنى هو ما يحصل به الكفاية أعطى ما يمكنه في حوله كمال لأن الحول يتكرر وجوب الزكاة شكره فينبغي أن يأخذ ما يمكنه إلى مثله ويعتبر وجود الكفاية له ولعائلته ومن يئونه لأن كل واحد منهم مقصود دفع حاجته فيعتبر له ما يعتبر للنفرد . وإن قلنا ان الغنى يحصل بخمسين درهما جاز أن يأخذ له ولعائلته حتى يصير لكل واحد منهم خمسون قال أحمد في رواية أبي داود يدفع الزكاة وله عيال يعطى كل واحد من عياله خمسين خمسين

(مسئلة) (ويعطى العادل قدر أجرته)

لأن الذي يأخذه بيب العدل فوجب أن يكون بمقداره (والمؤلف ما يحصل به التأليف لانه المقصود)

(مسئلة) (والغارم والمكاتب ما يضيان به دينها) (لأن حاجتها إنما تدفع بذلك

(مسئلة) (والغازي ما يحتاج إليه لغزوه وإن هلك)

فيدفع إليه قدر كفايته وشره السلاح والغرس ان كان فارساً وحوته ودرعه وسائر ما يحتاج إليه لغزوه وإن كثر لأن الغزو إنما يحصل بذلك ، ومضى ادعى انه يريد الغزو قبل قوله لانه لا يمتنع إقامة البيت على نيته ويدفع إليه دفء مراعى ، فان لم يزد رده لانه أخذه لذلك ، وإن مضى إلى الغزو فرجع من الطريق أو لم يمتن الغزو الذي دفع إليه من أجله رد ما نضل معه لأن الذي أخذ لأجله لم يفعله كله (مسئلة) (ولا يزداد أحد منهم على ذلك لما ذكرنا)

ولأن الدفع حاجة فوجب أن يقيدها ، وإن اجتمع في واحد سببان كالغارم الفقير دفع إليه لها لأن كل واحد منها سبب للاخذ فوجب أن يثبت حكمه حيث وجد

السفينة فكانت لساكنين يصلون في البحر) وقد بينا بما ذكرناه من قبل أن المعنى يختلف مساهمة فتعنى ما يوجب الزكاة وعلى ما ينعم منها فلا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ، ولا من عدمه عدمه ، فمن قال ان المعنى هو الكفاية سوى بين الأيمان وغيرها ، وجوز الأخذ لكل من لا كفاية له وإن كان نصاً من جميع الاموال ، ومن قال بالرابطة الاخرى فرق بين الأيمان وغيرها فالحبر ابن مسعود ، ولأن الأيمان آلة الاتفاق للمعدة له دون غيرها فجوز الأخذ لمن لا يملك خمسين درهماً أو قسماً من الذهب ولا مخلص به الكفاية من مكسب ، أو أجرة ، أو غنم ، أو غيره ، أو غنم ، سائمة ، أو غيرها وإن كان له مال معد للاتفاق من غير الأيمان فينبغي أن تعتبر الكفاية به في حوله كذا لأن الحول يتكرر وجوب الزكاة بتكرره فأخذ منها كل حول ما يكفيها الى مثله ، ويعتبر وجود الكفاية له ولعائلته ومن يملكه لأنت كل واحد منهم مقصود دفع حاجته فيعتبر له ما يمتثل للفرد ، وإن كان له خمسون درهماً جاز أن يأخذ لعائلته حتى يصير بكل واحد منهم خمسون . قال احمد في رواية أبي داود فيمن يعطي الزكاة وله عيال يعطي كل واحد من عياله خمسين وخمسين وهذا لأن الدار إنما هو إلى العيال وهذا نائب عنهم في الأخذ

(فصل) وإن كان للزكاة زوجة أو مولى لم ينفق عليها لم يجر دفع الزكاة لها لأن الكفاية حادثة بما يصلها من نفقتها الواجبة فأشبهت من له عتار يستغني بآجره ، وإن لم ينفق عليها وتعد ذلك جاز الدفع اليها كما لو تعطلت منفعة العتار وقد نص أحمد على هذا

«مستلة» قال في ولا يعنى الا في الثمانية الاصناف التي سمي الله تعالى (يعنى قول الله تعالى) إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها الزكاة لغيرهم وفي الزكاة والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) وقد ذكرهم الحارثي في موضح آخر فتؤخر شرحهم اليه وقد روى زياد بن الحارث الصدائي قال : أتيت النبي ﷺ فيأبته ، قال فإنه رجل قد اعطيت من الصدقة ، فقال له رسول الله ﷺ « إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره » في الصدقات

للمهاجرين بالمدينة ، وروى سعيد بإسناده قال لما قدم معاذ الى اليمن قال اثرتني بعرض ثياب أخذته منك مكان الذرة والشعر فإنه أهون عليك وخير للمهاجرين بالمدينة ، ولأن المقصود دفع حاجة الفقراء ولا يختلف ذلك باختلاف صور الاموال اذا حصلت التبية .

ولنا قول ابن عمر فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، فذا عدل عن ذلك فقد ترك الفروض وقال النبي ﷺ « في أربعين شاة وفي مائتي درهم خسة دراهم » وهو وارد بينا قوله تعالى (وآتوا الزكاة) فنكون الشاة المذكورة هي المأثور بها والأمر للوجوب ، وفي كتاب أبي بكر رضي الله عنه : هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ ونسرها بالشاء والبعير ، والفريضة واجبة والواجب لا يجوز تركه ، وقوله عليه السلام « فإن لم يكن بنت مخاض

حتى حكم فيها غزاًها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الاجزاء أعطيتك حقه » رواه أبو داود وأحمد بنهما كلها باقية ، وبهذا قال الحسن والزهرري وأبو جعفر محمد بن علي ، وقال الشعبي ومالك وشاذان وأصحاب الرأي : اقتطع سهم المؤلفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أعز الله تعالى الاسلام وأغنا عن أن تألف عليه رجال فدأ يعطى مشترك تألفاً بحال ، قالوا وقد روي هذا عن عمر ولنا كتاب الله وسنة رسوله ، فإن الله تعالى سمي المؤلفة في الاصناف الذين سمي الصدقة لهم ونبي ﷺ قال « إن الله تعالى حكم فيها غزاًها ثمانية أجزاء » وكان يعطي المؤلفة كثيراً في أخبار مشهورة ، ولم يزل كذلك حتى مات ، ولا يجوز ترك كتاب الله وسنة رسوله إلا بنسخ والنسخ لا يثبت بالأختال ، ثم إن النسخ إنما يكون في حياة النبي ﷺ لأن النسخ إنما يكون بنسخ ولا يكون النسخ بعد موت النبي ﷺ وانقرض زمن الوحي ، ثم إن القرآن لا ينسخ إلا بقرآن وليس في القرآن نسخ ككتاب ولا في السنة فكيف يترك الكتاب والسنة بمجرد الآراء ، واتحججوا أو يقول صحابي أو غيره غير أنهم لا يرون قول الصحابي حجة يترك بها قياس فكيف يترك به الكتاب والسنة . قال الزهرري : لأعلم شيئاً نسخ حكم المؤلفة على أن ما ذكره من المعنى لا خلاف بينه وبين الكتاب والسنة ، فإن ناسي عنهم لا يوجب رفع حكمهم وإنما ينعم عطيتهم حال المعنى عنهم ، فتى دعت الحاجة إلى اعطائهم أعطاهم ، فكذلك جميع الاصناف اذا عدم منهم صف في بعض الزمان سقط حكمه في ذلك الزمان خاصة ، فإذا وجد عاد حكمه . كذا ههنا (١)

(فصل) لا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى من بناء المساجد والقنابر والسقايات وادخال القنارقات ، وسد البئرق ، وتكفين الموتى ، والتوسعة على الاضياف ، وأشباه ذلك من القرب التي لم يذكرها الله تعالى . وقال أنس والحسن : ما أعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة بخسية والاول أصح لقوله سبحانه وتعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) وأما المحصر والاثبات تثبت المذكور وتنتي ما عداه ، والمجرب المذكور قال أبو داود : سمعت احمد وسئل يكفن الميت من الزكاة قال لا ، ولا يقضى من الزكاة دين الميت ، وأما لم يجز دفعها في قضاء دين الميت لأن الغارم هو الميت

فمن لم يذكر « بمن أخرج ابنه اللبون مع وجود ابنة الحماض ويدل على أنه أراد البعير دون المالة فز خساً وعشرين من الابل لا تخلو من مالة بنت مخاض وأخرج التبية بخلاف ذلك وبمعنى إلى أخرج الفريضة مكن الاخرى من غير جبران وهو خلاف النص ، وقد روي أن النبي ﷺ قال لماذا حين يشه إلى ابن « خذ الحظ من الحب والشاء من الغنم والبعير من الابل وبقتر من البقر » رواه أبو داود وابن ماجه ، ولأن الزكاة وجبت لدفع حاجة الفقير من كل نوع ما تدفع به حاجته وبمحل شكر النعمة بالمواصاة من جنس ما ينعم الله عليه ولأنه عدل عن الجنس المنصوص عليه فهو كما لو عدل عنه إلى منافع دار أو عبد أو ثوب ، وحديث معاذ الذي روي في الجزية يدل أن النبي ﷺ

(١) هذا هو الصواب على أن ما سقط في زمن الشافعي قد عاد بعده ولا سيما زعمائنا

سمعت عثمان بن عفان يقول هذا شهر زكائكم فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم ومن لم يكن عنده زكاة لم يطالب حتى يأتي تطوعاً قال إبراهيم النخعي اراد يعني شهر رمضان (فصل) ولو أسلم في دار الحرب وأقام بها سنين لم يؤد زكاة أو غلب الجوارح على بلده فأقام أهله سنين لا يؤدون الزكاة ثم غلب عليهم الامام أدوا الماضي وهذا مذهب مالك والشافعي وقال أصحاب الرأي لا زكاة عليهم لما مضى في المشائين

ولنا (الإزكاة من أركان الاسلام فلم تسقط عن هو في غير قبضة الامام كاصلاوة والصيام) (فصل) اذا تولى الرجل اخراج زكاته فالمستحب أن يبدأ بأقربه الدين يجوز دفع الزكاة اليهم فان زكيت سألت النبي ﷺ لغيري عني من الصدقة النفقة على زوجي ؟ فقال النبي ﷺ لها أجراً من أجر الصدقة وأجر القرابة رواد البخاري وابن ماجه وفي لفظ يعني أن أضغ صدقي في زوجي وبني أبيي أيتام ؟ قال نعم لها أجراً من أجر الصدقة وأجر القرابة رواه الترمذي ولا تصدق أبو طلحة بمخالطة قال النبي ﷺ (اجعلوا في قرابتيك رواد أبو داود . ويستحب أن يبدأ بالأقرب ما بيننا وكلام احمد محمول على أن الساعي لا يأخذها ، فأما رب المال فيخرج إذا بلغ ماله نصيباً فله رد روي عنه فيمن له مائة شاة في بلدان متفرقة لا يأخذ المصدق منها شيئاً لأنه لا يجتمع بين متفرق وصاحبها اذا ضبط ذلك وعرفه أخرجه هو بنفسه بضعها في الفقراء كذلك رواد البيهقي وحنبلي عنه وصاحبها اذا ضبط ذلك وعرفه أخرجه هو بنفسه بضعها في الفقراء كذلك رواد البيهقي وحنبلي عنه

(مسألة) (ولا تؤثر الخلطة في غير السائمة وعنه أنها تؤثر) لا تؤثر الخلطة في غير السائمة كذهب وانفضة والزرورع والثمار وعروض التجارة ويكره حكمهم حكم المتفردين وهذا قول أكثر أهل العلم ، وعن أحمد أن شركة الاعيان تؤثر في غير الماشية ، وهذا كان بينهم نصاب يشتركون فيه تعليم الزكاة وهذا قول اسحق والاوزاعي في الحب والترقية على خلطة الماشية ، والمذهب الاول قال احمد : الاوزاعي يقول في الزرع اذا كانوا شركاء يخرج كل حصة أو سق فيه الزكاة قسمة على الغنم ولا يعجنى قول الاوزاعي ، فأما خلطة الاوصاف فلا تدخل لها في غير الماشية بحال لان الاختلاط لا يحصل ، وخرج القاضي وجهاً أنها تؤثر لان المؤنة تحذف اذا كان للمنتفع واحداً والناظر والجرب وكذلك أموال التجارة الدكان والحزن والميزان والبائع فأشبه المنتفعة ومذهب الشافعي على نحو مذهبنا والنسج الاول لقول النبي ﷺ (والخلطاء ما اشتركت في الغنم والنحل والراعي) فدل على أن ما لم يربد فيه ذلك لا يكون خلطة مؤثرة ، وقول النبي ﷺ (لا يجتمع بين متفرق خشية الصدقة) أما يكون في الماشية لان الزكاة هل جمعها تارة ويكثر أخرى ، وسائر الاموال يجب فيها زاد على النصاب بحسبها فلا أثر لجمعها ، ولأن خلطة الماشية تؤثر في النفع تارة وفي الضرر أخرى وفي غير الماشية تؤثر ضرراً محضاً برب المال فلا يصح القياس ، فلي هذا اذا كان الجماعة وقت أو حائط مشترك بينهم فيه ثمرة أو زرع فلا زكاة عليهم إلا أن يجعل في يد بعضهم نصيباً

(١) لسكنهم يرقون بين الزكاة وينبأ بأنهما عبادتان شخصيتان قاصرتان والزكاة عبادة تتعلق بمراقبة الأمة الاجتماعية العامة التي يكفلها الامام الاعظم وينفق منها في المصالح العامة كالجهاد وتآليف القلوب والفرامات

فلا قرب إلا أن يكون منهم من هو أشد حاجة فقدمه ولو كان غير اقرباء أوجب أعطاه . قال احمد إن كانت القرابة محتاجة أعطاه ، وإن كان غيرهم أوجب أعطاهم ويعطي الجيران ، وقال إن كان قد عود قرماً برا فجهله في ماله ولا يجعله من الزكاة ، ولا يعطي الزكاة من يؤمن ولا من تجري عليه نفقته وإن أعطاهم لم يجز ، وهذا والله أعلم اذا عودهم برأ من غير الزكاة ، واذا أعطى من تجري عليه نفقته شيئاً بصرفه في نفقته ، فأما إن عودهم دفع زكاته اليهم ، أو أعطى من تجري عليه نفقته تطوعاً شيئاً من الزكاة بصرفه في غير النفقة وحواله فلا بأس . وقال أبو داود : قلت لأحمد يعطي أخاه وأخته من الزكاة قال نعم ، اذا لم يبق به ماله ، أو يدفع به مائة . قيل لأحمد : فاذا استوى فقراء قراباتي من الزكاة قال نعم ، اذا لم يبق به ماله ، أو يدفع به مائة . قيل لأحمد : فاذا استوى فقراء قراباتي والناسك قال فهم كذلك أولى ، فأما إن كان غيرهم أخرج فأما يريد فيمنهم ويدع غيرهم فلا . قيل له يعطي امرأة ابنه من الزكاة . قال إن كان لا يريد به كذا (شيئاً ذكره) فلا بأس به كأنه أراد منفعة ابنه . قال احمد : كان العلماء يقولون في الزكاة لا تدفع بها مائة ، ولا يجازي بها قريب ، ولا يقي بها

فنجب عليه الزكاة ، وعلى الزوجة الاخرى اذا كان الخارج نصاباً فيه الزكاة ، فان كان الوقت ندباً من السائمة وقلنا إن الزكاة تجب في السائمة الموقوفة فينبغي أن نجب عليهم الزكاة لا شترأهم في ذلك نصاب تؤثر الخلطة فيه

(مسألة) (ويجوز للساعي أخذ الغرض من مال أي الخليطين شاء ، وهذا ظاهر كلام احمد وسواء دعت الحاجة الى ذلك بأن تكون الفريضة عيناً واحدة لا يمكن أخذها من المائتين ونحو ذلك ، أو لم تدع الحاجة الى ذلك بأن يجد فرض كل واحد من المائتين فيه . قال احمد : أما يجبي المصدق فيجد الماشية فيصدقها ليس يجبي ، فيقول : أي شيء لك وأي شيء لك قال الهيثم بن خارجة لأبي عبد الله : أنا رأيت مسكيناً كانت له في غنم شاتان فجاء المصدق فأخذ احداهما . ووجه ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « ما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية » يعني اذا أخذ من مال أحدهما ، ولأن المائتين قد صاروا كالمال الواحد في وجوب الزكاة فكذلك في اخراجها

(مسألة) (ويرجع الأخوذ منه على خليطه بحصته من القيمة لما ذكرنا من النص والمعنى) فإذا كان لأحدهما ثلث المال وللآخر ثلثه فأخذ الغرض من مال صاحب الثلث رجع بثاني قيمة الخرج على شركه ، وإن أخذه من الآخر رجع بالثلث على شركه (مسألة) (فان اختلفا في القيمة فالقول قول المرجع عليه) اذا عدت البينة لانه غريم فأشبهه انساب اذا اختلفا في قيمة المفقود بعد ثلثه وعليه اليقين لا التمسك (مسألة) (واذا أخذ الساعي أكثر من الغرض ظاهراً لم يرجع بالزيادة على خليطه) اذا أخذ الساعي أكثر من الغرض بغير تأويل مثل أن يأخذ مائة شاة شاتين ، أو جذعة

مسئلة (٢) قل : ومن رهن مائشاة خال عليها الحول أدى منها إذا لم يكن له ما يؤدى عنها وبالبقي رهن (١)

وجملة ذلك أنه إذا رهن مائشاة لخال الحول وهي في يد المرمون وجبت زكاتها على الرهن لأن ملكه فيها بمؤن أمكنه أدائها لم يغيرها وجبت لأن الزكاة من مؤنة الرهن ومؤنة الرهن تنزه الرهن كدفعة النصاب ولا يخرجها من النصاب لأن حق المرمون متعلق به تعلقاً يمنع تصرف الرهن فيه والزكاة لا يتبعين الخراجها منه فلم يملك الخراجها منه كزكاة مال سواد أو لم يكن له ما يؤدى منه سوى هذا الرهن فلا يخلو من أن يكون له مال يمكن قضاء الدين منه ويبقى هدفقائه نصاب كامل بل أن تكون المائشاة زائدة على النصاب قدراً يمكن قضاء الدين منه ويبقى النصاب فنه يخرج الزكاة من المائشاة ويقضى حق الزكاة على حق المرمون لأن المرمون يرجع إلى بدل وهو استيفاء الدين وحقوق القتراء في الزكاة لا يملكها وإن لم يكن له مال يقضي به الدين ويبقى هدفقائه نصاب ففيه روايتان أحدهما نفي الزكاة أيضاً ولا يمنع وجوب الدين الزكاة في الأموال الظاهرة وهي النواشي والحبوب قاله في رواية

بدين وسدين وذمت شاة أربع : ولو كان المالك للأموال الثلاثة ثلاثة أشخاص ومثل اثنين والثالث سائمه مختلفة لكن الواجب على الثاني والثالث كالواجب على المالك في أوجه الثاني لاغير (فصل) وإن ملك عشرين من الأبل في الحرم وخمساً في صفر فعليه في العشرين إذا حرمها أربع شياه وفي الخمس عند ثلث حولها خمس بنت مخاض على الوجهين الأولين ، وعلى الوجه الثالث عليه شاة وإن ملك في الحرم خمساً وعشرين وخمساً في صفر ، فعليه في الأول عند تمام حوله بنت مخاض ولاشيء عليه في الأول وعلى الثاني عليه سدس بنت مخاض ، وعلى الثالث عليه شاة فإن ملك مع ذلك ستاً في ربيع فعليه في الأول عند تمام حوله بنت مخاض ولاشيء عليه في الخمس على الوجه الأول حتى يمر حول الست فيجب فيها أربع بنت لبون ونصف تسعها ، وفي الوجه الثاني عليه في الخمس سدس بنت مخاض إذا تم حولها وفي الست سدس بنت لبون ، وفي الوجه الثالث عليه في الخمس الست عند تمام حول كل واحد منها شاة

مسئلة (٣) وإذا كان الثاني يغير به الفرض ولا يبايع نصاباً مثل أن يملك ثلاثين من البقر في الحرم وعشرين في صفر فعليه في الثلاثين إذا تم حولها تسع وفي العشرين إذا تم حولها ربع مسنة على الوجهين الأولين لأن الرغبة الموجبة للمسنة قد كت وقد أخرج زكاة الثلاثين توجب في العشرين تسعاً من المسنة وهو ردها ، وعلى الوجه الثالث يقتضي أن لا يجب عليه في العشرين شيء كزكاة ملكها منفردة

مسئلة (٤) وإن ملك سائلاً يغير القرض كدس فلا شيء فيها على الوجه الأول ولو ملك الخبي

الأرم قال لأن المصدق لو جاء فوجد ابلاً وغنماً لم يسأل صاحبا أي شيء عليك من الدين ولكنه يزكيا والمال ليس كذلك وهذا ظاهر كلام الحزقي هاهنا لأن كلامه عام في كل مائشاة وذلك لأن وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة أكد لظهورها وتعلق قلوب القتراء بها رؤيتهم إياها ولأن الحاجة إلى حفظها أشد ولأن الساعي يتولى أخذ الزكاة منها ولا يسأل عن دين صاحبا والرواية الثانية لا تجب الزكاة فيها ومنع الدين وجوب الزكاة في الأموال كلها من الظاهرة والباطنة قال ابن أبي موسى الصحيح من مذهبه أن الدين يمنع وجوب الزكاة على كل حال وهو مذهب أبي حنيفة وروي ذلك عن ابن عباس ومكحول والثوري وحكي ذلك ابن المنذر عنهم في الزرع إذا استدان عليه صاحبه لأنه أحد نوعي الزكاة فيمنع الدين وجوبها كالزروع الآخر ولأن الدين محتاج والصدقة إنما تجب على الأغنياء لقوله عليه السلام «أمرت أن أخذ الصدقة من أغنيائهم فأردها في فقرائهم» وقوله عليه السلام «لا صدقة إلا عن ظهر غني» وروى أبو عبيد في كتاب الأموال عن السائب بن يزيد قال دفعة واحدة وعلى الوجه الثاني عليه سبع تبع إذا تم حولها ، كما لو كان المالك لها أجنبياً ولاشيء عليه فيها في الوجه الثالث .

مسئلة (٥) وإذا كان لرجل ستون شاة كل عشرين فيها مختلفة بعشرين لآخر فعلى الجميع شاة نصفها على صاحب الدين ونصفها على الخاطئ على كل واحد سدس شاة (١) ولو كانت لشخص واحد ولو كان رجلان لكل واحد منها ستون خالط كل واحد منها صاحبه بعشرين فقط وجب عليها شاة بينهما نصفين لذلك فإن كان له ستون كل عشر منها مختلفة بعشر لآخر فعليه شاة ولاشيء على خاطئه لم يخلطوا (٢) في نصاب كذلك قال أصحابنا

مسئلة (٦) وإذا كانت مائشاة لرجل منفردة في بلدين لا تنصير بينهما الصلاة فهي كالجمعة يفسر بعضها إلى بعض وزكيا كالمختلفة (٣) لا عمل في ذلك خلافاً وإن كان بينهما مسافة القصر ، وكذلك في إحدى الروايتين عن أحمد . اختارها أبو الخطاب وهو قول سائر العلماء وهو الصحيح بخلافه . تعالى قوله عليه السلام « في أربعين شاة شاة » ولأنه ملك واحد أشبه ما لو كان في بلدان متقاربة وكثير السائمه فعلى هذا يخرج القرض في أحد البلدين لأنه موضع حاجة (والرواية الثانية) أن لكل مال حكم نفسه بعثر على حده إن كان نصاباً فيه الزكاة والإلا فلا ، نص عليه أحمد . قال ابن المنذر : لأعلم هذا القول عن غير أحمد واحتج بظاهر قوله عليه السلام « لا يجمع بين متفرق » ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » وهذا متفرق فلا يجمع ، ولأنه لا أثر لاجتماع ما بين رجلين في كونهما كمالك الواحد يجب أن يؤثر افتراق مال الرجل الواحد حتى يجعله كمالين والمحدث محول على الجماعة ، ولا يصح القياس على غير السائمه لأن الخلطة لا تؤثر فيها كذلك الافتراق والبلدان المتقاربة بمنزلة البلد الواحد ، والصحيح الأول على (٢) — ٦٩ — (الغني والشرح الكبير ج ٢)

مالا . ومثل احد من رجل له قرابة يجري عليها من الزكاة . قال : إن كان عددا من عياله فلا يحلها قيل له إنما يجري عليها شيئا معلوما في كل شهر ، قال اذا كانها ذلك وفي الجلة من لا يجب عليه الاتفاق عليه ، فله دفع الزكاة اليه ويقدم الاحوج فالاحوج ، فان شاذا قدم من هو اقرب اليه ، ثم من كان اقرب في الجوار وأكثر دينيا وكيف فرقها بعد ما يعضد في الاحناف الذين ساءم الله تعالى جاز والله أعلم

باب زكاة الزروع والثمار

والاصل فيها الكتاب والسنة . أما الكتاب يقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الارض) والزكاة تسمى نفقة بدليل قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) وقال الله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) قال ابن عباس حقه الزكاة المفروضة . وقال مرة : العشر ونصف العشر . ومن السنة قول النبي ﷺ « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » متفق عليه وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال « فيها ست الدنيا ، والعيون وكان عتريا (١) العشر ، وفيها سقي بالنضح نصف العشر » أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وعن جابر أنه سمع النبي ﷺ يقول « فيها ست الانتهاز والغيم العشر ، وفيها سقي بالسانية نصف العشر » أخرجه مسلم وأبو داود . وأجمع أهل العلم على أن الصدقة واجبة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب . قاله ابن المنذر وابن عبد البر

(١) المغني يفتح العين المهملة والثاء المثلثة ما يفتح المظهر أو السج

مكان حقه لم يكن للأخذ منه الرجوع الا بقدر الواجب لان شريكه لم يظلمه فلم يكن له الرجوع فيه كغيره ، ولا نه ظلم اخضع به الساعي فلم يرجع به على غيره كما لو غصبه على غير وجه الزكاة ﴿ مسألة ﴾ (وإن أخذه يقول بعض العلماء رجع عليه) وذلك مثل أن يأخذ الصحيحة عن المراض والكبيرة عن الصغار لان ذلك الى اجتihad الامام فاذا أداه اجتهدا الى أخذه وجب دفعه وصار عترة الفرض الواجب الساعي نائب الامام فله كميل الامام ، وكذلك اذا أخذ القيمة يرجع على شريكه بما يخصه منها لما ذكرنا والله أعلم

باب زكاة الخارج من الارض

والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الارض) والزكاة تسمى نفقة بدليل قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) وقال تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) قال ابن

﴿ مسألة ﴾ قال أبو القاسم « وكل ما أخرج الله عز وجل من الارض مما ليس يبيع ما يبيح ويبيع خمسة أوسق فصاعداً ففيه العشر إن كان ستيه من السماء والودح ، وإن كان يبيع بالودح والنواضح وما فيه الكفاف فنصف العشر »

هذه المسئلة تشمل على أحكام : منها أن الزكاة تجب فيها جميع هذه الاوصاف الكيل والبقا والبس من الحبوب والثمار مما ينبت الآدميون اذا نبت في أرضه سواء كان قوتاً كانخطة والشعير والسمك والارز والقدرة والدخن ، أو من القطنيات كالباقل (١) والعدس والماش والحصى ، أو من الالبازير كالكمسرة والكون والكرأويا ، أو البزور كبرز الكتان والبقا ، والخيبار ، أو حب البقول كالرشاد ، وحب الفجل والقرطم والتمرس والسمسم والبنسق والبنسق . ولا زكاة في سائر انفاذ كالحنظل والاصحاح والكمثرى والزبيب والشمش والوزر والفسق والبنسق . ولا في الخضر كالفنجان والبقا والفت والجزر ، وهذا وانتفاخ والشمش والتين والجوز ، ولا في الخضر كالفنجان والبقا والفت والجزر ، وهذا فلا عطاء في الحبوب كلها ، ونحوه قول أبي يوسف ومحمد فقههما قالا : لاشي . فبما تخرجها الارض إلا ما كانت له غرة باقية يبلغ مكيلا خمسة أوسق

وقال أبو عبد الله ابن حامد : لاشي . في الالبازير ولا البزور ، ولا حب البقول ، ولعله لا يجب الزكاة إلا فيما كان قوتاً أو أدماً لأن ما عداه لاشي فيه . ولا هو في معنى المصوص عليه فيبقى على اثني الاصل . وقال مالك والشافعي : لا زكاة في غر إلا التمر والزبيب ، ولا في حب إلا ما كان قوتاً

عباس حقه : الزكاة المفروضة . وقال مرة : العشر ونصف العشر ، ومن السنة قول النبي ﷺ « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » متفق عليه وعن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « فيها ست السماء أو كان عتريا العشر ، وفيها سقي بالنضح نصف العشر » أخرجه البخاري وأبو داود . وعن جابر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « فيها ست الانتهاز والغيم العشر ، وفيها سقي بالسانية نصف العشر » رواه مسلم وأبو داود ، وأجمع أهل العلم على وجوب الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب

حكمة ابن المنذر وابن عبد البر ﴿ مسألة ﴾ (تجب الزكاة في الحبوب كلها وفي كل شيء يكال ويذكر كتمر والتمر والوزر والبنسق والبنسق)

والبنسق ولا تجب في سائر التمر ولا في الخضر والتمر والبقا (١) وجه ذلك أن الزكاة تجب فيها اجمع في الكيل والادخار من التمر والحبوب مما ينبت الآدميون سواء كان قوتاً كانخطة والشعير والسمك والارز والقدرة والدخن ، أو من القطنيات كالباقل والعدس والماش والحصى ، أو من الالبازير كالكمسرة والكون والكرأويا أو البزور كبرز الكتان والبقا والفت

في حالة الاختيار لذلك إلا في الترتين على اختلاف، وحكي عن أحد إلا في الحنطة والشعير، وأثر والزبيب وهذا قول ابن عمر وموسى بن طلحة والحسن وابن سيرين والشعبي والحسن بن صالح وابن أبي ليلى وابن المبارك وأبي عبيد، والملت توع من الشعير، وواقفهم إبراهيم وزاد القدرة، وواقفهم ابن عباس وزاد الترتين، لأن ساعدا هذا لائص فيه ولا اجاع، ولا هو في معنى المنصوص عليه، ولا الجمع عليه فيبقى على الأصل.

وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أنه قال: إنما من رسول الله ﷺ الزكاة في الحنطة والشعير، وأثر والزبيب. وفي رواية عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال: «والعشر في التمر والزبيب والحنطة والشعير» وعن موسى بن طلحة عن عمر أنه قال: إنما من رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعة: الحنطة والشعير، والتمر والزبيب. وعن أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ أن رسول الله ﷺ بعثنا إلى ابن عيينة بعلان الناس أمر دينهم فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة: الحنطة والشعير، والتمر والزبيب. رواه كلين الدارقطني، ولأن غير هذه الأربعة لائص فيها ولا اجاع، ولا هو في معناها في غلبة الاقليات بها وكثرة نفعها ووجدها فلم يصح قياسها عليها، ولا لحاقها بها فيبقى على الأصل. وقال أبو حنيفة: يجب الزكاة كل ما يصد بزراعتها نما الأرض إلا الحطب والتعصب والحشيش لقوله عليه السلام «فيما سقت السماء» والعشر، وهذا عام، ولأن هذا يقصد بزراعتها نما الأرض فأشبهه الحب، ووجه قول الحارثي أن عموم قوله عليه السلام «فيما سقت السماء» والعشر» وقوله عليه السلام لمعاذ

والخيار، وحسب القول كثر شاد، وحسب الفعل كثر طرم والتمس والسمسم وسائر المحبوب، وبسبب أيضاً فياجع هذه الأوصاف من الثمار كالثمر والزبيب والتشمش والوز والفسق والبندق. ولا زكاة في سائر الثواكمن الخوخ والزمان والاجاص والكزبرة والتفاح والمشش والتين والجوز ونحوه، ولا في الحنطة كالتنخيل وأبناجوان والفت والجوز، وبهذا قال عطاء. في المحبوب كلها ونحوه قول أبي يوسف ومحمد. وقال أبو عبد الله ابن حامد: لا شيء في الأبايزر، ولا البزور، ولا حب البقول لوله لأوجب الزكاة إلا فيما كان قوتا، أو أدماً لأن معاده لائص فيه ولا هو في معنى المنصوص عليه فيبقى على النبي الأصلي، وقال مالك والثوري على اختلاف، وحكي عن أحد، لازكاة إلا في الحنطة والشعير وأثر والزبيب. وهذا قول ابن عمر وموسى بن طلحة والحسن وابن سيرين والشعبي وابن أبي ليلى وابن المبارك. والملت وهو نوع من الشعير وواقفهم إبراهيم وزاد القدرة وواقفهم ابن عباس وزاد الترتين لأن ما عدا هذا لائص فيه ولا اجاع ولا هو في معنى المنصوص عليه فيبقى على الأصل وقد

«خذ الحب من الحب» يقتضي وجوب الزكاة في جميع ما تناوله خرج منه ما لا ياكل وما ليس بحب، فهو قوله عليه السلام «ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق» رواه مسلم والنسائي، فدل هذا الحديث على انتهاء الزكاة بما لا يوسق فيه وهو مكال، ففها هو مكيل يبقى على العموم^(١) والدليل على إتنا، الزكاة ما سوى ذلك ما ذكرنا من اعتبار التوسيق

وروي عن علي أن رسول الله ﷺ قال «ليس في الخضراوات صدقة» وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال «ليس فيما أنبتت الأرض من الخضرة صدقة» وعن موسى بن طلحة عن أبيه، وعن أنس عن رسول الله ﷺ مثله رواه الدارقطني وروى الترمذي بإسناده عن معاذ أنه كتب إلى النبي ﷺ يسأله عن الخضراوات وهي البقول فقال «ليس فيها شيء». وقال يرويه الحسن بن عمار وهو ضعيف، والصحيح أنه عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مرسل: وقال موسى بن طلحة: جاء الأثر عن رسول الله ﷺ في خمسة أشياء: الشعير، والحنطة، والملت، والزبيب، والتمر، وما سوى ذلك مما أخرجت الأرض فلا يشر فيه؛ قال: إن معاذاً لما أخذ من الخضرة صدقة وروى الأثرم بإسناده أن عامل عمر كتب إليه في كرم فيها من - القرسك والرمان ما هو أكثر غلة من الكرم أعطاء، فكتب عمر إنه ليس عليها عشر شيء من الأعضاء

(فصل) ولا شيء فيما ينبت من المباح الذي لا يأخذ كالبطم وأنغص والزعبل وهو شعير الجبل، وبزرقطونا، وبزر البقلة، وحسب الثمام، وأتقت وهو بزر الاشنان إذا أدركت وتناهى

روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أنه قال إنما من رسول الله ﷺ في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، وعن أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ أن رسول الله ﷺ بعثنا إلى ابن عيينة بعلان الناس أمر دينهم فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة: الحنطة والشعير، والتمر والزبيب، رواه الدارقطني ولأن غير هذه الأربعة لا يساويها في غلبة الاقليات بها، وكثرة نفعها ووجدها فلا يصح قياسها عليها، وقال أبو حنيفة في كل ما يصد بزراعتها نما الأرض إلا الحطب والتعصب والحشيش، لقوله عليه السلام «فيما سقت السماء» والعشر» وهو عام ولأن هذا يقصد بزراعتها نما الأرض أشبه المحبوب.

ولأن^(١) عموم قوله عليه السلام «فيما سقت السماء» والعشر» وقوله لمعاذ «خذ الحب من الحب» خرج منه ما لا ياكل وما ليس بحب، فهو قوله عليه السلام «ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق» رواه مسلم والنسائي وعن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «ليس في الخضراوات صدقة» وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال «ليس فيما أنبتت الأرض من الخضرة صدقة» رواه الدارقطني وقال موسى بن طلحة جاء الأثر عن رسول الله ﷺ في خمسة أشياء: الشعير والحنطة والملت

(١) هذا العموم قد خصصه الشارع بالأحاديات الواردة بصيغة المحصر في الروايات الواردة هنا أو الخمسة في حديث موسى بن طلحة فإن صرح أن يقاس عليها شيء فلا لزوم لها عند من هو قوتهم الغالب على قوله «خذ الحب من الحب» لا يظهر فيه معنى إرادة العموم بل انتباد منه الجنس

(١) ان استاذ الشيخ صاحب المعنى لم يصر عن دليلهم هذا بقوله (ولنا) كالمادة بل قال: وجه قول الحارثي ولعل بسبب هذا ضمت هذه الدليل فله دهر

نفسه حصلت فيه موروثة وملوكة، وأشياء هذا ذكره ابن حامد لأنه إنما ملك بغير إزارته، وأخذ الزكاة إنما تجب فيه إذا بدأ صلاحه، وفي تلك الحال لم يكن ملوكاً له فلا يلتزم به الوجوب كالتي يلتزمه القاطن من السبل فإنه لا زكاة فيه نص عليه أحد، وذكر القاضي في المباح أن فيه الزكاة إذا بنت في أرضه ولعله بنى هذا على أن ما بنت في أرضه من الكلاً يكون ملكاً له والصحيح خلافه. فلما إن بنت في أرضه ما يزرعه الآدميون مثل أن سقط في أرضه إنسان حب من الحنطة أو الشعير بنت فيه الزكاة لأنه ملكه، ولو اشترى زرعاً بعد بدء صلاحه فيه، أو ثمرة قد بدأ صلاحها، أو ملكها بجهة من جهات الملك لم تجب فيه الزكاة لما ذكرنا

(فصل) ولا تجب فيما ليس بحب ولا ثمر سواء وجد فيه الكيل والادخار أو لم يوجد، فلا تجب في ورق مثل ورق السدر والخطمي والاشنان والصعفر والآس ونحوه لأنه ليس بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص، ومفهوم قوله عليه السلام «لا زكاة في حب ولا ثمر حتى يبلغ خمسة أوسق» أن الزكاة لا تجب في غيرها^(١). قال ابن عقيل في ثمر السدر: فورقه أولى، ولأن الزكاة لا تجب في الحب المباح في الورق أولى ولا زكاة في الأزهار كزعفران والعصفور والقطن لأنه ليس بحب ولا ثمر، ولا هو بمكيل فإما تجب فيه زكاة كالحضرات. قال أحد: ليس في القطن شيء، وقال ليس في الزعفران زكاة، وهذا ظاهر كلام الحارثي واختيار أبي بكر

والزبيب والتمر وما سوى ذلك مما أخرجت الأرض فلا عشر فيه « وروي الأثرم بإسناده أن عامل عمر كتب إليه في كرم فيها من الفرسك والزمان ماعو أكثر غلة من الكروم أضعاقا فكتب إليه عمر ليس عليها عشر هي من العضاة

(فصل) ولا يجب فيما ليس بحب ولا ثمر سواء وجد فيه الكيل والادخار أو لا فلا تجب في ورق مثل السدر والخطمي والاشنان والصعفر والآس ونحوه لأنه ليس بمنصوص عليه ولا في معناه ولأن قوله عليه السلام «ليس في حب ولا ثمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق» يدل على أن الزكاة لا تجب في غيرها، قال ابن عقيل ولأنه لا زكاة في ثمر السدر فورقه أولى، ولأن الزكاة لا تجب في الحب المباح في الورق أولى، وقال أبو الخطاب تجب الزكاة في الصعفر والاشنان لأنه مكيل مدخر والاول أولى لما ذكرنا لأنه ليس بمنصوص ولا هو في معنى المنصوص، ولا تجب في الزهر كزعفران والعصفور والقطن لأنه ليس بحب ولا ثمر ولا مكيل فإما تجب فيه الزكاة كالحضرات أو قال أحد ليس في القطن شيء، وقال ليس في الزعفران زكاة وهذا ظاهر كلام الحارثي واختيار أبي بكر، وروي عن علي رضي الله عنه ليس في النخلة والبقل والتوابل والزعفران زكاة، وعنه أنها تجب في الزيتون والقطن والزعفران إذا بلغا بالوزن نصاً، وروي عن أحمد رواية أخرى أن في القطن والزعفران زكاة، وخرج أبو الخطاب في العصفور والورس وجهاً قياساً على الزعفران، وقال القاضي الورس عندي بمنزلة الزعفران يخرج

هذا بيان للتصايب فيها لا لحصر الزكاة فيها وإنما الدليل ما تقدم من روايات الحصري في الاجتناس الاربعة أو الخمسة . والاصل التي والبراءة

وروي عن علي في النخلة والبقل والتوابل والزعفران زكاة وعن عمر أنه قال: إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، وكذلك عبدالله بن عمر . وحكي عن أحمد بن حنبل في القطن والزعفران زكاة، وخرج أبو الخطاب في العصفور والورس وجهاً قياساً على الزعفران . والاولى ما ذكرناه وهذا يخالف لأصول أحد . قال: المروي عنه روايتان (أحدهما) أنه لا زكاة لاني الاربعة (الثانية) أنها إنما تجب في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والقدرة والسلت والارز والعدس وكل شيء ينمو مقام هذه حتى يدخر ويجري فيه القفيز مثل اللوبيا والحب والسمسم والقطنيات ففيه الزكاة هذا لا يجري فيه القفيز ولا هو في معنى ماسياه

(فصل) واختلفت الرواية في الزيتون فقال أحمد بن حنبل في العشر إذا بلغ - يعني خمسة أوسق وإن قصر قوم عنه لأن الزيت له بقاء، وهذا قول الثوري والأوزاعي ومالك والليث والثوري وأبي ثور وأصحاب الرأي وروي عن ابن عباس قول الله تعالى (وأثوا حقه يوم حصاده) في سباق قوله (والزيتون والزمان) ولأنه يمكن ادخار غلته أشبه الثمر والزبيب عن أحد لا زكاة فيه وهو اختيار أبي بكر وظاهر كلام الحارثي وهذا قول ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وأبي عبيدة وأحد قولي الشافعي لأنه لا يدخر بإساقه كالحضرات والآية لم يرد بها الزكاة لأنها مكية والزكاة إنما فرضت بالمدينة ولهذا ذكر الزمان ولا عشر فيه . وقال مجاهد إذا حصد زرع ألقى لم من السبل وإذا جد نخله ألقى لم من الشاربخ وقال النخعي وأبو جعفر هذه الآية منسوخة على أنها محمولة على ما يأتي حصاده بدليل أن الزمان المذكور بعدد ولا زكاة فيه اهـ

(فصل) الحكم الثاني أن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسق هذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر وجابر وأبو أمامة بن سهل وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والحسن وعطاء ومكحول والحكم والنخعي ومالك وأهل المدينة والثوري والأوزاعي وابن أبي عمير روايتين أحدهما أنه لا زكاة إلا في الاربعة، والثانية أنها تجب في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والقدرة والسلت والارز والعدس وكل شيء يقوم مقام هذه حتى يدخر ويجري فيه القفيز مثل اللوبيا والحب والسمسم والقطنيات ففيه الزكاة وهذا لا يجري فيه القفيز ولا هو في معنى ماسياه وإذا قلنا وجوب الزكاة في القطن احتل أن تجب في الكتان والقنب لأنه في معنى القطن ولا تجب الزكاة في التبن وقشور الحب كما لا تجب في كبر النخل وخوصه

(فصل) واختلفت الرواية في الزيتون عن أحمد فقال في رواية ابنه صالح: فيه العشر إذا بلغ: يعني خمسة أوسق وإن قصر قوم عنه لأن الزيت له بقاء، وهذا قول الثوري والأوزاعي ومالك والليث والثوري وأبي ثور وأصحاب الرأي وأحد قولي الشافعي، وروي عن ابن عباس قول الله تعالى . (٧٠٦ - الغني والشرح الكبير ٢)

لبيد والشافعي وأبو يوسف ومحمد وسائر أهل العلم لا يلزم أحدًا خالفهم إلا مجاهدًا وأبنا حنيفة ومن تابعه قالوا تجب الزكاة في قليل ذلك وكثيره لعدم قوله عليه السلام «فيا سقت السماء العشر» ولأنه لا يعتبر له حول فلا يعتبر له نصاب

ولنا قول النبي ﷺ «ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة» متفق عليه وهذا خاص يجب تقديمه وتحصيله عموم مارووه به كما خصصنا قوله في سائمة الأبل في كارة «بقوله» ليس فيها دون خمس ذود صدقة «في الرقعة العشر» بقوله «ليس فيها دون خمس أواق صدقة» ولأنه لم تجب فيه الصدقة فلم تجب في يسيره كسائر الأموال الزكائية وإنما لم يعتبر المحول لأنه بكل غاؤه باستحصاده لا يتقائه واعتبر المحول في غيره لأنه مظنة لكلال الثمار في سائر الأموال والنصاب اعتبر ليبلغ حدًا يحتمل المواصلة منه فلذا اعتبر فيه بحقيقة أن الصدقة إنما تجب على الأغنياء بما قد ذكرنا فيما تقدم ولا يخلو الغنى بدون النصاب كسائر الأموال الزكائية اهـ

(فصل) وتعتبر خمسة الأوسق بعد التصفية في الحبوب والجفاف في الثمار فلو كان له عشرة أوسق عنبًا لا يجبي منه خمسة أوسق زبيبًا لم يجب عليه شيء لأنه حال وجوب الإخراج منه فاعتبر

(وأوضحه يوم حصاده) في سياق قوله تعالى (والزيتون والزمان) ولأنه يمكن ادخار غلته أنبه الثمر وروى عنه أنه لا زكاة فيه نقلها عنه يعقوب بن مختار وهو اختيار أبي بكر وظاهر كلام الحارثي وهذا قول ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وأبي عبيد وأحمد قولي الشافعي لأنه لا يدرى إيساه في كالحضراوات ولأنه لم يرد بها الزكاة لأنها مكية والزكاة إنما فرضت بالمدنية ولهذا ذكر الزمان ولا عشر فيه وقال النخعي وأبو جعفر هذه الآية منسوخة على أنها محمولة على ما يأتى حصاده بدليل أن الزمان مذكور بعده ولا زكاة فيه

(فصل) (ونصاب خمسة أوسق) نص عليه أحمد في رواية صالح. فاما نصاب الزعران والقطن وما الحن بعمامة في الميزونة فبالتواتر وسمائة رطل بالعراقي لأنه ليس بمكيل فيقوم وزنه مقام كيلة ذكره القاضي في المجرى. وحكي عنه إذا بلغت قيمته نصابا من أدنى ما يخرج به الأرض عما فيه الزكاة ففيه الزكاة وهذا قول أبي يوسف في الزعران لأنه لا يمكن اعتباره بنفسه فاعتبر بغيره كالعرض تقوم بادن النصبين من الأمان، وقال أصحاب الشافعي في الزعران تجب الزكاة في قليله وكثيره وحكمه القاضي في المجرى قولاً في المذهب، قال شيخنا رحمه الله ولا أعلم لمذين القوانين دليلاً ولا أصلاً يعتمد عليه ويرد ما قول أبي ﷺ «ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة» ولأن إيجاب الزكاة في قليله وكثيره مخالف لجميع أموال الزكاة واعتباره بغيره مخالف لجميع ما يجب فيه العشر واعتباره بأقل ما يجب فيه قيمة لا نظير له أصلاً، ولا يصح قيامه على العروض لأنها لا تجب الزكاة في عينيها وإنما تجب في قيمتها فيؤدي من القيمة التي اعتبرت بها والتمية

النصاب بحاله وروى الأثرم عنه أنه يعتبر نصاب النخل والكرم عنباً ورمطاً ويؤخذ منه مثل عشر الرطب تمرًا اختاره أبو بكر وهذا محمول أنه أراد يؤخذ عشر ما يجبي به منه من الثمر إذا بلغ

نزد البهاكل الأموال المتقومات فلا يلزم من الرد إليها الرد إلى المالم يرد إليه شيء أصلاً ولا يخرج الزكاة منه ولأن هذا مال يخرج الزكاة من جنسه فاعتبر بنفسه كالحبوب

(مسئلة) (وقال ابن حامد لا زكاة في حب البقول كحب الرشاد والأبازير كالسكرنة والكوزن ويزر القشاة والحيار ونحوه لما ذكرنا)

(مسئلة) (يعتبر لوجوبها شرطان أحدهما أن يبلغ نصاباً قدره بعد التصفية في الحبوب والجفاف في الثمار خمسة أوسق)

لا تجب الزكاة في شيء من الزروع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسق، هذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر وجابر وأبو أمية بن سهل وعمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء ومكحول والنخعي ومالك وأهل المدينة والشافعي والأوزاعي والشافعي وأبو يوسف ومحمد ولا نعلم أحداً خالف فيه إلا مجاهدًا وأبنا حنيفة ومن تابعه قالوا تجب الزكاة في قليل ذلك وكثيره لعدم قوله عليه السلام «فيا سقت السماء العشر» ولأنه لا يعتبر له حول فلا يعتبر له نصاب كالزكاة

ولنا قول النبي ﷺ «ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة» وهذا خاص يجب تقديمه على مارووه به كما خصصنا قوله «في سائمة الأبل الزكاة» بقوله «ليس فيها دون خمس ذود صدقة» وقوله «في الرقعة العشر» بقوله «ليس فيها دون خمس أواق صدقة» ولأنه لم تجب فيه الزكاة فلم تجب في يسيره كسائر الأموال الزكوية وإنما لم يعتبر المحول لأنه بكل غاؤه باستحصاده لا يتقائه واعتبر المحول في غيره لأنه مظنة لكلال الثمار في سائر الأموال والنصاب اعتبر ليبلغ حدًا يحتمل المواصلة منه فلذا اعتبر فيه بحقيقة أن الصدقة إنما تجب على الأغنياء لما ذكرنا فيما تقدم ولا يحصل الغنى بدون النصاب فهو كسائر الأموال الزكوية:

(فصل) وتعتبر خمسة الأوسق بعد التصفية في الحبوب والجفاف في الثمار فلو كان له عشرة أوسق عنبًا لا يجبي منها خمسة أوسق زبيبًا لم يجب عليه شيء لأنه حال وجوب الإخراج منه فاعتبر النصاب بحاله فيجوز:

(مسئلة) (والأوسق ستون صاعاً، والصاع خمسة أرباط وثلاث بالعراقي، فيكون ذلك ألفاً وستمئة رطل).

الأوسق ستون صاعاً بغير خلاف حكمه ابن المنذر، وروى الأثرم بإسناده عن سلمة بن صخر عن النبي ﷺ قال «الأوسق ستون صاعاً» وروى أبو سعيد وجابر نحوه. رواه ابن ماجه، والصاع خمسة أرباط وثلاث بالعراقي وفيه خلاف بين العلماء، وقد ذكرنا في كتاب الطهارة ذلك وبيناه فيكون

رطباً خمسة أوسق لأن إيجاب قدر عشر الرطب من الفز إيجاب لاكثر من العشر وذلك بخلاف
النس والاجماع فلا يجوز أن يحمل عليه كلام أحد ولا قول امام اه

النصاب النسا وسنائة رطل بالراقي كما ذكر ، والرطل العراقي مائة وعشرون درهما وأربعة أنصاف درهم ، ووزنه بالمقابل تسعون ثم زيد في الرطل مثقال واحد وهو مائة وثلاثة أنصاف ، فصار لحد تسعين مثقالا كل وزنه بالبرام مائة وثلاثون درهما ، والاعتبار به في الزيادة فيكون النصاب بالرطل الدمشقي الذي وزنه سنائة درهم والبرام وسبعاء ، وتكون خمسة الأوسق ثلثائة والثين وأربعين وعلاوة أسباع رطل ، والنصاب معتبر بالكيل لأن الأوساق ميكلة ، وإنما قلت إلى الوزن لتدقيق وتخصف وتقل لعدم إمكان ضبط النكيل ، ولعلك تعلق وجوب الزكاة بالميكلات دون الموزونات ، والميكلات تختلف في الوزن فيها التقليل كالمذقة والعدس ومنها الخفيف كالشعير والنفرة ومنها المتوسط ، وقد نص أحد عل أن النصاب خمسة أروطال وثلاث من الحنطة ، رواه عنه جماعة وقال حنبل : قل أحد أخذت الصاع من أبي النضر وقال أبو النضر أخذت من ابن أبي ذئب وهذا صاع النبي ﷺ الذي يعرف بالمدينة ، قال أبو عبد الله فأخذنا العدس فعبرناه وهو أصح ما يكال به لأنه لا يتجانس عن مواضع فكانتباء ثم وزناه فاذا هو خمسة أروطال وثلاث ، هذا فالأصل ماوقفنا عليه وماين لنا من صاع النبي ﷺ في بلغ اتقحم النسا وسنائة رطل أو نحوه من العدس فيه الزكاة لانهم قدقدروالنسا بالتقيل ، فاما الخفيف فيجب الزكاة فيه اذا قارب هذا وإن لم يبلغه ، ومتى شك في وجوب الزكاة فيه لم يجد ميكا لا يتقدر به فالاحتياط الاخراج ، فان لم يخرج فلا حرج ، لأن الأصل عدم وجوب الزكاة فلا تجب بالشك ؛

(فصل) قال القاضي: النصاب معتبر بتحديد أفعى نقص شيئاً لم يجز الزكاة قول النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» إلا أن يكون حصاً بשרاً يدخل في المكائيل، وكلاهما ونحوها فلا عبرة به لأن مثل ذلك يخرج من أن يدخل في المكائيل، فلا ينضب فهو كشمس الحول ساعة أو ساعتين.

﴿مسئله﴾ قال إلا الأرز والعلى - نوع من الخنطة يدخر في ثمره - ، فان نصاب كل واحد منهما مائة قشره عشرة أوسق)

العلس نوع من الخططة يدخر في قشره زعم أنه إذا خرج على النص، وأنه إذا أخرج من قشره لا ياتي بقا، غيره فاعتبر نصابه في قشره للضرر في إخراجها، فإذا ألبس بقشره عشرة أوسق فإنه انشتر لأن فيه خمسة أوسق حيا، وإن شككتها في بلوغها نصابا يخرج صابها بين إخراج عشرة، وبين إخراجها من قشره كونها في معشوش الذهب والفضة ولا يجوز تدبير غيره من الخططة في قشره ولا إخراجها قبل تصنيته لأن العادة لا تجزعه، ولأنه الحاجة إليه ولا لها قدر، والمخرج منه

(فصل) والعلس نوع من الخبطة يدخر في قشره ويترجم أله إذا أخرج من قشره مئتي بيا
غيره من الخبطة ويترجمونه أنه يخرج على النصف فيغير نصابه في قشره للضرر في إخراجها فإذا بلغ
بشره عشرة أوسق فبني العشر لأن فيه خمسة أوسق وإن شككتنا في بلوغه نصابا خبر صاحبه بين
إخراج عشرة وبين إخراج ما من قشره لقدرة خمسة أوسق كذا لاني مشغوش الذهب والفضة إذا شككتنا
في بلوغ ما فيها نصابا ولا يجوز تقدير غيره من الخبطة في قشره ولا إخراجها قبل نصفتها لأن الحاجة
لاندفع إلى قبائه في قشره ولا العادة جارية به ولا يعلم قدر ما يخرج منه

(فصل) وذكر أبو الخطاب أنه نصاب الأرز من قشره عشرة أوسق لأنه يدخر من قشره فإذا أخرج من قشره لم يبق بقية ماء القشر فهو كاللبن سواء، فإذا راقا وغلبه لا يغير نصابه بذلك إلا أن يقول ثقات من أهل الخبرة أنه يخرج على النصف فيكون كاللبن متى ما وجد ثبات يغيرون هذا أو شككنا بلوغه نصاباً خيرنا به، بين أخراج عشرة في قشره وبين تصفيه، يعلم قدره مصفى بهذا أو لا فإنه المأخوذ منه، إلا فلا لأن البقية لا يحصل إلا بذلك فغيره ناه عن شوش الأمانه

فصل (فصل) ونصاب الزيتون خمسة أوقش عن عليّه أحد في رواية صالح ونصاب الزعفران والظن
 ولو أحق بهما من الموزونات ألف وسبعة رطل بالبراري لانه ليس بكل يومونه ومقام كله ذكره
 الشافعي في الجرد ويحك في هذا بقية نصابا من أدنى ما يخرج من الأرض مائه الزكاة كقوله الزكاة
 وهذا قول في رخصة في الزعفران لانه يمكن اعتباره بنفسه فاعتبر غيره كالعروض تقوم بأدنى
 النصاب من الأمان. وقال أصحاب الشافعي في الزعفران تجب الزكاة في قلبه وكثيره، ولا يأخذ منه

(فصل) و نصاب الارز كنصاب العلس كنكك ذكره أبو الخطاب لانه بدخره قم شره ، و اذا خرج من قمره لا يبق بقا مافي التشر فهو كامللس فيها ذكرنا سواء ، و قال بعض اهلنا لا يعتبر نصاب بذلك الا ان يقول قنات من أهل الخيرة إنه يخرج على النصف فيكون كامللس فعلى هذا في ليرجد قنات بخبرون بهذا ، أو شككنا في بلوغه نصابا خير ربه بين نصفيه وبين الاخراج ليعل قدره كمشوش الامان .

(مسألة) : وعنه أنه يعتبر نصاب ثمرة النخل والكرم وربطاً ويؤخذ عشرة بابسا)
روى الأثر من أحد أنه يعتبر نصاب النخل والكرم عنباً وربطاً ويؤخذ منه مثل عشر الرب
عراً الأثر عن أوبكر ، قال شيخنا وهذا محمول على أنه أراد يؤخذ عشر ماجبي، منه من الثمر إذا بلغ
ربطها عشرة أوسق لأن إيجاب قدر عشر الرطب من التدر إيجاب لا كثر من العشر وذلك بخلاف
النس والاجام فجوز جعل كلام الامام عليه ، وظاهر ماحي عنه الأثرم أنه يؤخذ مقدار عشر
الرطب بابسا فانه روي أنه قبل لاحد خرس عليه مائة وسق ربطا يعطيه عشرة أوسق عراً ؟ قال نعم
على ظاهر الحديث والصحيح الاول لما ذكرنا .

لاوجب متفاد فاذا وجد في نصفها أوجب نصفه ، وإن سقى بأحدهما أكثر من الآخر اعتبر أكثرها فوجب متفاد ومقط حكم الآخر نص عليه وهو قول عطاء والثوري وأبي حنيفة واحد قول الشافعي وقول ابن حامد يؤخذ بالقسط وهو القول الثاني للشافعي لأنها لو كانتا نصفين أخذ لمعنى فكذلك إذا كان أحدهما أكثر كان الثروة وتقدر فكان المسك للأغلب منهما كالسوم في الثانية مرانه وقدر ما يشرب في كل سقاية يشق وتقدر فكان المسك للأغلب منهما كالسوم في الثانية وإن جمل المقدار غلبنا لإيجاب العشر احتياطاً نص عليه أحمد في رواية عبد الله لأن الأصل وجوب العشر وإنما يسقط بوجود الكفة فما لم يتحقق المسقط يبقى على الأصل ولأن الأصل عدم الكفة في الأكر فلا ثبت وجودها مع الشك فيه ، وإن اختلف الساعي ورب المال في أيهما سقى به أكثر فاقول قول رب المال بغير بين فإن الناس لا يستحلون على صدقتهم اهـ

(فصل) وإذا كان لرجل حائطان سقى أحدهما يؤثروا الآخر بغير مؤنة غلة أحدهما إلى الآخر في تكيل النصاب أو أخرجه من الذي سقى بغير مؤنة عشرة دون الآخر نصف عشره كما يضم أحد النوعين إلى الآخر ويخرج من كل واحد منهما ماوجب فيه

«مشقة» قال «والوسق ستون صاعاً والصاع خمسة أربال وثلاث العراقي»

أما كون الوسق ستين صاعاً فلا خلاف فيه قال ابن المنذر هو قول كل من يحفظ عنه من أهل العلم وقد روى الأثر من سبعة بن صخر عن النبي ﷺ قال «الوسق ستون صاعاً» وروى أبو سعيد وجابر عن النبي ﷺ مثل ذلك رواه بن ماجه

مفرداً وهذا قول عطاء ومكحول وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري والحسن بن صالح وشريك والشافعي وأبي نؤر وأبي عبيد وأصحاب الزماني لأنها أجناس فاعتبر النصاب في كل واحد منفرداً كالنصاب والنزائي والثانية : أن الحبوب كلها يضم بعضها إلى بعض في تكيل النصاب اختارها أبو بكر وهذا قول عكرمة وحكمه ابن المنذر عن طائوس لأن النبي ﷺ قال «لا زكاة في حب ولا تمر حتى يبلغ خمسة أوسق» فمفهومه وجوب الزكاة فيه إذا بلغ خمسة أوسق ، ولأنها تنفق في النصاب وقدر المخرج فوجب ضم بعضها إلى بعض كأواع الجنس وهذا الدليل منتقض بالخيار .

والثالثة : أن الخطة تضم إلى الشعر وتضم القطنيات بعضها إلى بعض ، حكها الحرق وقها أبو الحرث عنه قال الفقيه وهذا هو الصحيح وهو مذهب مالك والبيه إلا أنه زاد فقال الثروة والذخ والأرز والقمح والشعير صنف واحد لأن هذا كله مقتات فضم بعضها إلى بعض كأواع الخطة ، وقد الحسن والأزهري تضم الخطة إلى الشعر لأنها تنفق في الاقتيات والمثبت والمضاد والمنافع فوجب ضمها كما يضم العسل إلى الخطة والأولى أصح أن شاء الله لأنها أجناس يجوز التفاضل فيها فم يضم بعضها إلى بعض كالثار ولا يصح القياس على العسل مع الخطة لأنه نوع منها ، وإذا انقطع القياس لم يجز لإيجاب الزكاة بالتحكم ولا بوصف غير معتبر ثم هو باطل بالشر قائما تنفق فيها ذكره ولا يضم

وأما كون الصاع خمسة أربال وثلاثاً ففيه اختلاف ذكرناه في باب الطيارة وبيننا أنه خمسة أربال وثلث العراقي فيكون يبلغ الحصة الأوسق ثلاثاً ثم صاعه هو ألف وستة وثلث بالعمري والربال العراقي مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ووزنه ثلاثاً قبل سبعون مثقالاً ثم يضاف إلى الربال مثقال آخر وهو درهم وثلاثة أسباع فصار أحد وتسعين مثقالاً وثلث زنه بالدرهم مائة وثمانين درهماً والاعتبار بالارل قبل الزيادة فيكون الصاع بالربال الدمشقي الذي هو ستة دراهم وثلثاً وسبعاً وذلك أوقية وخمسة أسباع أوقية وبمبلغ الحصة الأوسق بالربال الدمشقي ثلاثمائة رطل واثنتان وأربعون رطلاً وعشر أوقية وسبع أوقية وذلك ستة أسباع رطل

(فصل) والنصاب معتبر بالكيل فإن الأسواق مكيلة وإنما قلت إلى الوزن لتضبط وتحفظ وتقبل ولذلك تعلق وجوب الزكاة بالمكيلات دون الموزونات . والمكيلات تختلف في الوزن فبها الثبيل والخطة والعدس ومنها الخفيف كالشعير والذرة ومنها المتوسط وقد نص أحمد على أن الصاع خمسة أربال وثلاث من الخطة وروى جماعة عنه أنه قال الصاع وزنه ثمانية وخمسة أربال وثلثي رطل حنطة وقال حنبل قال أحمد أخذت الصاع من أبي النضر وقال أبو النضر أخذته من ابن أبي ذئب وقيل هذا صاع النبي ﷺ الذي يعرف بالمدينة قال أبو عبد الله فأخذنا العدس ففعلنا به وهو أصح ما يكال به لأنه لا يتجانس عن مواضع فكان به ووزنه فإذا هو خمسة أربال وثلث وهذا أصح ما رواه غيره وما بين ثامن صاع النبي ﷺ وقال بعض أهل العلم أجمع أهل الحريم على أن مداني النبي ﷺ رطل وثلث فحاصل أوسط الجمع في بلغ القمح ألفاً وستة وثلث رطل ففيه الزكاة وهذا يدل على أنهم قدروا الصاع بالثبيل فبالخفيف تجب الزكاة فإذا قرب هذا وإن لم يبلغه ومعنى شك في وجوب الزكاة فيه ولم يوجد مكيال بقدره فلا احتياط الأخراج وإن لم يخرج فلا حرج لأن الأصل عدم وجوب الزكاة فلا تجب بالشك

بعضها إلى بعض ولا خلاف فيها فله في ضم الخطة إلى العسل لأنه نوع منها وعلى قياسه السلت إلى الشعير (فصل) ولا تفريم على الروايتين الأولىين لوضوحها . فاما الثالثة وهي ضم الخطة إلى الشعير فالتفنيات بعضها إلى بعض فإن القدرة تضم إلى الذخ لتقاربها في المقصد فإنها يتخذان خبزاً أو ادماً وقد ذكر من جهة التفنيات فيضان إليها والبزور لا تضم إلى التفنيات ولا إلى الأبارير وينبغي أن يضم بعضها إلى بعض وكل ما يقارب من الحبوب ضم بعضها إلى بعض وألا فلا وما شكتنا فيه لا يضم لأن الأصل عدم الوجوب فلا يجب بالشك

(فصل) ومنى قلنا بأنضم الزكاة تؤخذ من كل جنس على قدر ما يخصه ولا يؤخذ من جنس عن غيره ، فإنا إذا قلنا في أنواع الجنس يؤخذ من كل نوع ما يخصه في الإجماع مع تقارب مقاصدها أولى . الثاني أن يكون النصاب مملو كاله ورت وجوب الزكاة فلا زكاة فيما يكتسبه التكاثر ولا فيما يأخذه أجراً بمصاده نص عليه أحمد وقال هو بمنزلة المباحات ليس فيه صدقة فهو كاله وأبيه وكذلك

مالا . وسئل احدهن رجل له قروبة يجري عليها من الزكاة . قال : إن كان عدها من عياله فلا عليها قيل له إنما يجري عليها شيئا معلوما في كل شهر ، قال اذا كذاها ذلك وفي الجلة من لا يجب عليه الاتفاق عليه ، فله دفع الزكاة اليه ويقدم الاحوج فالاحوج ، فان شاذا قدم من هو اقرب اليه ، ثم من كان اقرب في الجوار وأكثر ديناً وكيف نرقبها بعدما يضعها في الاصناف الذين سبهم الله تعالى ﷻ والله أعلم

باب زكاة الزروع والثمار

والاصل فيها الكتاب والسنة . أما الكتاب يقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الارض) والزكاة تسمى نفقة بدليل قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) وقال الله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) قال ابن عباس حقه الزكاة المفروضة . وقال مرة : العشر ونصف العشر . ومن السنة قول النبي ﷺ « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » متفق عليه وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال « فيها ست السهات والعيون وكان عتريا ^(١) العشر ، وفيها سقي بالتضح نصف العشر » أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وعن جابر أنه سمع النبي ﷺ يقول « فيها ست الانهار والقيم العشر ، وفيها سقي بالسانية نصف العشر » أخرجه مسلم وأبو داود . وأجمع أهل العلم على أن الصدقة واجبة في الحنطة والشعير والقمح والزيب . قاله ابن المنذر وابن عبد البر

(١) العتري يفتح العين المهملة والثاء المتلقة ما ينتهي المطر أو السج

مكان حقه لم يكن للأخذ منه الرجوع الا بقدر الواجب لان شريكه لم يظلمه فلم يكن له الرجوع فيه كغيره ، ولا نه ظلم اخضع به الساعي فلم يرجع به على غيره كما لو غصبه على غير وجه الزكاة • (مسئلة) (وان أخذه بقول بعض العلماء رجع عليه)

وذلك مثل أن يأخذ الصحيحة عن المراض والكيرة عن الصغار لان ذلك الى اجتهاد الامام فاذا أداه اجتهاده الى أخذه وجب دفعه وصار عترة الفرض الواجب الساعي نائب الامام فعلمه كعمل الامام ، وكذلك اذا أخذ القيمة يرجع على شريكه بما يخصه منها لما ذكرنا والله أعلم

باب زكاة الخارج من الارض

والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الارض) والزكاة تسمى نفقة بدليل قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) وقال تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) قال ابن

مسئلة (قال أبو القاسم) وكل ما أخرج الله عز وجل من الارض مما يبس ويبقى ما يكال ويبلغ خمسة أوسق فصاعداً ففيه العشر إن كان سقيته من السماء والروح : وإن كان يسقى باليد والى والنواضح وما فيه الكاف ونصف العشر (

هذه المسئلة تشتمل على أحكام : منها أن الزكاة تجب فيما جرم هذه الاوصاف الكيل والبقاء واليبس من الحبوب والقمح وما ينبت الآدميون اذا نبت في أرضه سواء كان قوتاً كالحنطة والشعير والسمك والارز والذرة والدخن ، أو من القطنيات كالباقلي ^(١) والعدس والملش والحبص ، أو من الابازير كالسكرية والكمون والكراميا ، أو البزور كبرز الكتان والفتاد والخيار ، أو حب البقول كالرشاد ، وحب الفجل والقرطم والتمرس والسمسم وسائر الخبواب ، وتجب أيضاً فيما جمع هذه الاوصاف من الثمار كتمر والزبيب والشمش والوز والفستق والبندق . ولا زكاة في سائر الثمرات كالتفاح والاحاص والكزبرة والتمار والشمش والتين والجوز ، ولا في الحضر كالثاقا ، والخيار والباذنجان واللفت والجوز ، وهذا في عتدها في الحبوب كلها ، ونحوه قول أبي يوسف ومحمد قتهاها فلا : لا شيء . فيما يخرج من الارض إلا ما كنت له ثمرة باقية يبلغ مكيلا خمسة أوسق

وقال أبو عبدالله ابن حامد : لا شيء في الابازير ولا البزور ، ولا حب البقول ، ولعله لا يجب الزكاة إلا فيما كان قوتاً أو أدماً لأن ما عدها لاص في . ولا هو في معنى المنصوص عليه فينبى على النبي الاصل . وقال مالك والشافعي : لا زكاة في ثمر إلا الثمر والزيب ، ولا في حب إلا ما كان قوتاً

عباس حقه : الزكاة المفروضة . وقال مرة : العشر ونصف العشر ، ومن السنة قول النبي ﷺ « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » متفق عليه وعن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « فيها ست السهات أو كان عتريا العشر ، وفيها سقي بالتضح نصف العشر » أخرجه البخاري وأبو داود وعن جابر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « فيها ست الانهار والقيم العشر ، وفيها سقي بالسانية نصف العشر » رواه مسلم وأبو داود ، وأجمع أهل العلم على وجوب الزكاة في الحنطة والشعير والقمح والزيب وحكاه ابن المنذر وابن عبد البر

(مسئلة) (تجب الزكاة في الحبوب كلها وفي كل ثمر يكال ويدخر كتمر والزيب والوز والفستق والبندق ولا يجب في سائر الثمر ولا في الحضر والزهو والبقول)

وجلة ذلك أن الزكاة تجب فيما اجتمع فيه الكيل والادخار من الثمر والحبوب مما ينبت الآدميون سواء كان قوتاً كالحنطة والشعير والسمك والارز والذرة والدخن ، أو من القطنيات كالباقلا والعدس والملش والحبص ، أو من الابازير كالسكرية والكمون والكراميا أو البزور كبرز الكتان والفتاد

في حالة الاختيار لذلك إلا في الزيتون على اختلاف، وحكي عن أحمد إلا في الخنطة والشعير والتمر والزبيب وهذا قول ابن عمر وموسى بن طلحة والحسن وابن سيرين والشعير والحسن بن صالح وابن أبي ليلى وابن المبارك وأبي عبيد. والملتزم نوع من الشعير، وواقفهم إبراهيم وزاد القنطرة، وواقفهم ابن عباس وزاد الزيتون، لأن ما عدا هذا لا نص فيه ولا إجماع، ولا هو في معنى المنصوص عليه، ولا المجمع عليه فيبقى على الأصل.

وقد روى عمرو بن شبيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أنه قال: إنما من رسول الله ﷺ الزكاة في الخنطة والشعير، والتمر والزبيب. وفي رواية عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال: «والتمر في التمر والتمر والخنطة والشعير» وعن موسى بن طلحة عن جده أنه قال: إنما من رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعة: الخنطة والشعير، والتمر والزبيب. وعن أبي ردة عن أبي موسى ومعاذ أن رسول الله ﷺ بعثنا إلى التين بعلان الناس أمر دينهم فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة: الخنطة والشعير، والتمر والزبيب. رواه ابن كهيون الدارقطني، ولأن غير هذه الأربعة لا نص فيها ولا إجماع، ولا هو في غلبة الاقتيات بها وكثرة نفعها ووجودها فلم يصح قياسها عليها، ولا إلحاقها بها فيبقى على الأصل. وقال أبو حنيفة: يجب الزكاة على كل ما يقصد بزراعته غدا الأرض إلا الحطب والخشب لقوله عليه السلام: «قيامت السماء العشر» وهذا عام، ولأن هذا يقصد بزراعته غدا الأرض فأشبه الحب،

ووجه قول الحارثي أن عموم قوله عليه السلام: «قيامت السماء العشر» وقوله عليه السلام لمعاذ

والخيار، وحسب القول كالشاهد، وحسب الفجل والقرطم والتمر والسهم وسائر المحبوب. ويجب أيضاً فيما جمع هذه الأوصاف من التمر والتمر والزبيب والقمح والورق والفسق والبندق. ولا زكاة في سائر التواكمن الخوخ والزمان والاحصاء والكثري والتفاح والمشمش والتين والجوز ونحوه، ولا في الخنطة كاللثام، والخيار والباذنجان والفت والجزر، وبهذا قال عطاء. في المحبوب كلها ونحوه قول أبي يوسف ومحمد. وقال أبو عبد الله ابن حامد: لا شيء في الأبايزر، ولا البزور، ولاحب القول لعله لا يجب الزكاة إلا فيما كان قوتا، أو أمداً لأن ما عدا هذا لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص عليه فيبقى على التني الأصلي، وقال مالك والشافعي لا زكاة في تمر إلا التمر والزبيب ولا في حب الاماكن قوتا في حالة الاختيار. ذلك إلا في الزيتون على اختلاف، وحكي عن أحمد، لا زكاة إلا في الخنطة والشعير والتمر والزبيب، وهذا قول ابن عمر وموسى بن طلحة والحسن وابن سيرين والشعير وابن أبي ليلى وابن المبارك. والملتزم نوع من الشعير وواقفهم إبراهيم وزاد القنطرة وواقفهم ابن عباس وزاد الزيتون لأن ما عدا هذا لا نص فيه ولا إجماع ولا هو في معنى المنصوص ولا المجمع عليه فيبقى على الأصل وقد

«خذ الحب من الحب» يقتضي وجوب الزكاة في جميع ما تاراه يخرج منه مالا ياكل وما ليس بحب، فهو قوله عليه السلام: «ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق» رواه مسلم والنسائي، فدل هذا الحديث على اتقاء الزكاة مما لا توسيق فيه وهو ميكال، ففيها هو ميكال يبقى على العموم^(١) والدليل على اتقاء الزكاة مما سوى ذلك ما ذكرنا من اعتبار التوسيق

وروي عن علي أن رسول الله ﷺ قال: «ليس في الخضراوات صدقة» وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ليس فيما أنبتت الأرض من الخضراوة صدقة» وعن موسى بن طلحة عن أبيه، وعن أنس عن رسول الله ﷺ مثله رواه الدارقطني وروى الترمذي بإسناده عن معاذ أنه كتب إلى النبي ﷺ يسأله عن الخضراوات وهي البقول فقال: «ليس فيها شيء». وقال يرويه الحسن بن عمار وهو ضعيف، والصحيح أنه عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مرسل، وقال موسى بن طلحة: جاء الأثر عن رسول الله ﷺ في خمسة أشياء: الشعير، والخنطة، والملتزم، والتمر، وما سوى ذلك مما أخرجت الأرض فلا عشر فيه، وقال: إن معاذ لم يأخذ من الخضراوة صدقة وروى الأثر بإسناده أن عامل عمر كتب إليه في كروم فيها من - الفرسك والزمان ما هو أكثر غلة من الكروم أضعافاً، فكتب عمر إنه ليس عليها عشر في من العضاة

(فصل) ولا شيء فيما ينبت من المباح الذي لا يأخذ كالبطم والغصن والزعفيل وهو شعير الجبل، وبزرقوننا، وبزرقونا، وحب التام، والتقت وهو بزر الاشنان إذا أدركت وتناهى

روي عمرو بن شبيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أنه قال: إنما من رسول الله ﷺ في الخنطة والشعير والتمر والزبيب، وعن أبي ردة عن أبي موسى ومعاذ أن رسول الله ﷺ بعثنا إلى التين بعلان الناس أمر دينهم فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة: الخنطة والشعير والتمر والزبيب، رواه الدارقطني ولأن غير هذه الأربعة لا يساويها في غلبة الاقتيات بها، وكثرة نفعها ووجودها فلا يصح قياسها عليها، وقال أبو حنيفة: على كل ما يقصد بزراعته غدا الأرض إلا الحطب والخشب، ولأن هذا يقصد بزراعته غدا الأرض فأشبه الحب،

ولنا^(٢) عموم قوله عليه السلام: «قيامت السماء العشر» وقوله لمعاذ «خذ الحب من الحب» خرج منه مالا ياكل وما ليس بحب، فهو قوله عليه السلام: «ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق» رواه مسلم والنسائي وعن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ليس في الخضراوات صدقة» وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ليس فيما أنبتت الأرض من الخضراوة صدقة» رواه الدارقطني وقال موسى بن طلحة: جاء الأثر عن رسول الله ﷺ في خمسة أشياء: الشعير والخنطة والملتزم

(١) هذا العموم قد خصصه الشارع بالأحاديث الواردة بصيغة المحصر في الأقوات الأربعة في الروايات التي أوردتها هنا أو الخمسة في حديث موسى بن طلحة فإن صح أن يقاس عليها شيء فلا لز ولا سبب لعدم هو قوتهم القالب على قوله «خذ الحب من الحب» لا يظهر فيه معنى إرادة العموم بل التبادر منه الجنس

(٢) إن استاذنا الشيخ صاحب المعنى لم يعبر عن دليلهم بهذا بقوله (ولنا) كالعادة بل قال: وجه قول الحارثي باخ ولعل سبب هذا ضعف هذا الدليل فله دهر

فنهض حصلت في مبرورة وملوحة، وأشباه هذا ذكره ابن حامد لأنه إنما يملك بجوارته، وأخذ الزكاة
فما تجب فيه إذا بدأ صلاحه، وفي تلك الحال لم يكن مملوكاً له فلا يملك به الوجوب كالذي يملكه
القطان من السبل فإنه لا زكاة فيه نص عليه أحد، وذكر القاضي في المباح أن فيه الزكاة إذا نبتت
أرضه ولعله بنى هذا على أن ما نبت في أرض من الكلاء يكون ملكاً له والصحيح خلافه. فاما إن
نبتت في أرض ما يزرعه الآدميون مثل أن يقطن في أرض انسان حب من الحنطة أو الشعير فنبت
ففيه الزكاة لأنه يملكه، ولو اشترى زرعاً بعد بدء الصلاح فيه، أو ثمرة قد بدأ صلاحها، أو ملكها
بجهة من جهات الملك لا تجب فيه الزكاة لما ذكرنا

(فصل) ولا تجب فيما ليس بحب ولا ثمر سواء وجد فيه الكيل والادخار أو لم يوجد، فلا
تجب في ورق مثل ورق السدر والحطمي والاشنان والصعتر والآس ونحوه لأنه ليس بمنصوص
عليه ولا في معنى المنصوص، ومنه قوله عليه السلام «لا زكاة في حب ولا ثمر حتى يبلغ خمسة
أوسق» أن الزكاة لا تجب في غيرها^(١). قال ابن عقيل في ثمر السدر: فورقه أولى، ولأن الزكاة
لا تجب في الحب المباح في الورق أولى ولا زكاة في الأزهار كالأعتران والعصفور والقطن لأنه ليس
بحب ولا ثمر، ولا هو بمكيل فم تجب فيه زكاة كالحضرات. قال أحد: ليس في القطن شيء،
وقال ليس في الأعتران زكاة، وهذا ظاهر كلام الحارثي واختيار أبي بكر

والزبيب والتمر وما سوى ذلك مما أخرجت الأرض فلا عشر فيه «وروي الأثرم بإسناده أن عائلاً
عمر كتب إليه في كروم فيها من الفرسك والزمان ما هو أكثر غلة من الكروم أضعاها فكتب إليه
عمر ليس عليها عشر هي من العضاة

(فصل) ولا يجب فيما ليس بحب ولا ثمر سواء وجد فيه الكيل والادخار أو لا فلا يجب في ورق
مثل السدر والحطمي والاشنان والصعتر والآس ونحوه لأنه ليس بمنصوص عليه ولا في معناه ولأن
قوله عليه السلام «ليس في حب ولا ثمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق» يدل على أن الزكاة لا تجب
في غيرها، قال ابن عقيل ولأنه لا زكاة في ثمر السدر فورقه أولى، ولأن الزكاة لا تجب في الحب المباح
في الورق أولى، وقال أبو الخطاب تجب الزكاة في الصعتر والاشنان لأنه مكيل مدخر والاول أولى
لما ذكرنا لأنه ليس بمنصوص ولا هو في معنى المنصوص، ولا تجب في الزهر كالأعتران والعصفور
والقطن لأنه ليس بحب ولا ثمر ولا مكيل فم تجب فيه الزكاة كالحضرات قال أحد ليس في القطن
شيء، وقال ليس في الأعتران زكاة وهذا ظاهر كلام الحارثي واختيار أبي بكر، وروي عن علي رضي
الله عنه ليس في الفاكهة والبقل والتوابل والأعتران زكاة، وعنه أنها تجب في الزيتون والقطن والأعتران
إذا بلغا بالوزن نصاباً، وروي عن أحد رواية أخرى أن في القطن والأعتران زكاة، وخرج أبو الخطاب
في العصفور والورس وجهاً قياساً على الأعتران، وقال القاضي الورس عندي بمنزلة الأعتران يخرج

١٥ المتبادر أن
هذا بيان للنصاب
فيهما لا لحصر الزكاة
فيهما وإنما الدليل
ما تقدم من روايات
الحصر في الاجناس
الاربعة أو الخمسة .
والاصل بالنفي والبراءة

وروي عن علي في الفاكهة والبقل والتوابل والأعتران زكاة وعن عمر أنه قال: إنما من رسول
الله ﷺ الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، وكذلك عبدالله بن عمر . وحكي عن أحد أن في
القطن والأعتران زكاة، وخرج أبو الخطاب في العصفور والورس وجهاً قياساً على الأعتران . والاول
ما ذكرناه وهذا يخالف لأصول أحد . قال: المروي عنه روايتان (أحدهما) أنه لا زكاة إلا في الاربعة
(والثانية) أنها لا تجب في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة واللسل والارز والعدس وكل شيء.
يقدم مقام هذه حتى يدخر ويمري فيه التفيز مثل اللوبيا والحصى والسلمسم والقطنيات ففيه الزكاة
هذا لا يجري فيه التفيز ولا هو في معنى ما ساءه

(فصل) واختلفت الرواية في الزيتون فقال أحد في رواية ابنه صالح فيه العشر إذا بلغ - يعني
خسة أوسق وإن عصر قوم منه لأن الزيت له بقاء، وهذا قول الزهري والأوزاعي ومالك واليثة
والشوري وأبي ثور وأصحاب الرأي وروي عن ابن عباس لقول الله تعالى (وأثوا حقهم بحصاده)
في بيان قوله (والزيتون والزمان) ولأنه يمكن ادخار غلته أشبه التمر والزبيب عن أحد لا زكاة فيه وهو
اختيار أبي بكر وظاهر كلام الحارثي وهذا قول ابن أبي ليلى والسنين بن صالح وأبي عبيدة واحد
قولي الشافعي لأنه لا يدخر أبداً فهو كالحضرات والآية لم يرد بها الزكاة لأنها مكية والزكاة إنما
نزلت بالمدينة ولهذا ذكر الزمان ولا عشر فيه . وقال يجهاد إذا حصد زرعاً أقل من السنبيل
وإذا جد نخله أقل من الشاربخ وقال النخعي وأبو جعفر هذه الآية منسوخة على أنها محمولة على
ما يأتي حصاده بدليل أن الزمان مذكور بعده ولا زكاة فيه

(فصل) الحكم الثاني أن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع والثمار حتى تبلغ خسة أوسق
هذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر وجابر وأبو إمامة بن سبل وعمر بن عبد العزيز وجابر بن
زيد والحسن وعطاء، ومكحول والحكم والنخعي ومالك وأهل المدينة والثوري والأوزاعي وابن أبي
على روايتين لا يحتاج الكيل والادخار فيه أشبه المحبوب والاول، وهذا يخالف لأصول أحد فإن
المروي عنه روايتان أحدهما أنه لا زكاة إلا في الاربعة، والثانية أنها تجب في الحنطة والشعير والتمر
والزبيب والذرة واللسل والارز والعدس وكل شيء، يقوم مقام هذه حتى يدخر ويمري فيه التفيز
مثل اللوبيا والحصى والسلمسم والقطنيات ففيه الزكاة وهذا لا يجري فيه التفيز ولا هو في معنى ما ساءه
وإذا قلنا جرب الزكاة في القطن احتمل أن يجب في الكتان والكتب لأنه في معنى القطن ولا تجب
الزكاة في التبن وقشور الحب كما لا تجب في كبر النخل وخوصه

(فصل) واختلفت الرواية في الزيتون عن أحد قال في رواية ابنه صالح: فيه العشر إذا بلغ . يعني
خسة أوسق وإن عصر قوم منه لأن الزيت له بقاء، وهذا قول الزهري والأوزاعي ومالك واليثة
والشوري وأبي ثور وأصحاب الرأي واحد قولي الشافعي، وروي عن ابن عباس لقول الله تعالى .
(٧٠٤ - المعنى والشرح الكبير ج ٢)

للي والشافعي وأبو يوسف ومحمد وسائر أهل العلم لأم لا أحدًا خالفهم إلا مجاهدًا وأبا حنيفة ومن تابعه فتوا بجواب ذلك في قليل ذلك وكثيره لعدم قوله عليه السلام فيما سقت النخيل انشتره ولأنه لا يعتبر له حول فلا يعتبر له نصاب

وناقول النبي ﷺ « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » متفق عليه وهذا خاص يجب تقديمه وتخصيص عموم ما روي به كما خصصنا قوله « في سائمة الأبل » بقوله « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وقوله « في الزعفران العشر » بقوله « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » ولأنه لم يوجب فيه الصدقة فلم يوجب في غيره لأنه مظنة لسكك الثمار في سائر الاموال والنصاب اعتبر ليبلغ حدًا يحتل المواصلة منه فلذلك اعتبر فيه بحقه أن الصدقة إنما تجب على الاغنياء بما قد ذكرنا فيما تقدمه لا يجعل الفتي بدون النصاب كسائر الاموال الزكائية اهـ

(فصل) وتعتبر خمسة أوسق بعد التصفية في الحبوب والجنات في الثمار فلو كان له عشرة أوسق عنبًا لا يجبي منه خمسة أوسق زبيبًا لم يجب عليه شيء لأنه حال وجوب الاخراج منه فعتبر

(وأما حقه يوم حصانه) في سابق قوله تعالى (والزيتون والارمان) ولأنه يمكن ادخار ثمره أشبه الثمر ، وروي عنه لزكاة فيه قبلها عنه يعقوب بن يحيى وهو اختيار أبي بكر ومظاهر كلام الحارثي وهذا قول ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وأبي عبيد وأحمد قولي الشافعي لأنه لا يشترط إيسار فيه كالحظفراوات ولأنه لم يرد بها الزكاة لأنها مكينة ، والزكاة إنما فرضت بالمدينة ولهذا ذكر الزمان ولا عشر فيه ، وقال الشعبي وأبو جعفر هذه الآية منسوخة على أنها محمولة على ما يأتى من حصانه بدليل أن الزمان مذكور بعده ولا زكاة فيه

(فصل) (ونصاب خمسة أوسق) نص عليه أحد في رواية صالح . فاما نصاب الزعفران والقطن وما الخ بقا من الخضر والنبات فبالت وسائمة رطل بالعراقي لأنه ليس بمكيل فيقوم وزنه مقام كية ذكره القاضي في المجد . وحكي عنه إذا بلغت قبته نصابا من أدنى ما فخرجه الارض مما فيه الزكاة ففيه الزكاة وهذا قول أبي يوسف في الزعفران لأنه لا يمكن اعتباره بنفسه فاعتبر بغيره كالعرض تقدم بداني النصابين من الأمان ، وقال أصحاب الشافعي في الزعفران تجب الزكاة في قليله وكثيره وحكمه القاضي في المجد قولا في المذهب ، قل شيخنا رحمه الله ولا أعلم للذين القولين دليلا ولا أصلا يعتد عليه ويردهما قول النبي ﷺ « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » ولأن لينجاب الزكاة في قليله وكثيره مخالف لجميع أموال الزكاة واعتباره بغيره مخالف لجميع ما يجب فيه العشر واعتباره بأقل ما يجب الزكاة فيه قية لا نظير له أصلا ، ولا يصح قياسه على العروض لأنها لا تجب الزكاة في عينيها وإنما تجب في قيمتها فيؤدي من القيمة التي اعتبرت بها وأتبعه

النصاب بماله وروي الأثر عنه أنه يعتبر نصاب النخل والكرم عنبًا ورطبًا ويؤخذ منه مثل عشر أرض بئرًا اختاره أبو بكر وهذا محمول على أنه أراد يؤخذ عشر ما يجبي . به منه من الثمر إذا بلغ

نرد إليها كل الاموال المتقومات فلا يلزم من الرد إليها الرد إلى ما لم يرد إليه شيء . أصلا ولا يخرج الزكاة منه ولأن هذا مال يخرج الزكاة من حقه فاعتبر بنفسه كالخبوب

(مسألة) (وقال ابن حامد لا زكاة في حب البقول كحب الرشا والأبازير كالكمفرة والكبرن ووزر القش والخيار ونحوه لما ذكرنا) (ومسألة) (يعتبر لوجوبها شرطان أحدهما أن يبلغ نصابا قدره بعد التصفية في الحبوب والجنات في الثمار خمسة أوسق)

لا تجب الزكاة في شيء من الزروع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسق ، هذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر وجابر وأبو أمامة بن سهل وعمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء ومكحول والشعبي ومالك وأهل المدينة والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو يوسف ومحمد ولا نعلم أحدا خالف فيه إلا مجاهدًا وأبا حنيفة ومن تابعه فتوا بجواب ذلك وكثيره لعدم قوله عليه السلام « فيما سقت النخيل انشتره » ولأنه لا يعتبر له حول فلا يعتبر له نصاب كالزكاة

وناقول النبي ﷺ « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » وهذا خاص يجب تقديمه على ما روي به خصصنا قوله « في سائمة الأبل » بقوله « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وقوله « في الزعفران العشر » بقوله « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » ولأنه لم يوجب فيه الزكاة فلم يوجب في غيره كسائر الاموال الزكوية وإنما لم يعتبر الحول لأنه يكل ثمره باستحصاده لا يبقته ، واعتبر الحول في غيره لأنه مظنة لسكك الثمار في سائر الاموال ، والنصاب اعتبر ليبلغ حدًا يحتل المواصلة منه فلذلك اعتبر فيه ، بحقه أن الصدقة إنما تجب على الاغنياء لما ذكرنا فيما تقدم ولا يحصل الفتي بدون النصاب فهو كسائر الاموال الزكوية :

(فصل) وتعتبر الحصة الاوسق بعد التصفية في الحبوب والجنات في الثمار ، فلو كان له عشرة أوسق عنبًا لا يجبي منها خمسة أوسق زبيبًا لم يجب عليه شيء لأنه حال وجوب الاخراج منه فاعتبر النصاب بماله لينتد .

(مسألة) (والوسق ستون صاعا ، والصاع خمسة أروطال وثلاث العراقي ، فيكون ذلك اثنا وستائة رطل) .

الوسق ستون صاعا بغير خلاف حكمه ابن المنذر ، وروي الاثر بما سناد عن سلمة بن صخر عن النبي ﷺ قال « الوسق ستون صاعا » وروي أبو سعيد وجابر نحوه . رواه ابن ماجه ، والصاع خمسة أروطال وثلاث العراقي وفيه خلاف بين العلماء ، وقد ذكرنا في كتاب الطهارة ذلك وبيناه فيكون

زبا خمسة أوسق لأن إيجاب قدر عشر الرطب من الثمر بإيجاب لا أكثر من العشر وذلك بخلاف النص والاجماع فلا يجوز أن يحمل عليه كلام أحمد ولا قول امام اه

النصاب الفا وسنة رطل بالعراقي كما ذكر ، والرطل العراقي مائة وغاية وعشرون درهما وأربعة أنصاع درم ، ووزنه بالثقال تسعون ثم زبد في الرطل مثقال واحد وهو درهم وثلاثة أنصاع ، فصل لحد وتسعين مثقال كل وزنه بالبرام مائة وثلاثون درهما ، والاعتبار به جيل الزيادة فيكون الصاع بالرطل المشتقي الذي وزنه سنة درهم وطلا وسبعاء وتكون خمسة أوسق ثلثائة واثنين وأربعين وملاوثة أنصاع رطل ، والنصاب معتبر بالكيل لأن الأوساق مكيكة ، وإنما قلت إلى الوزن لتنظيم وتخط وتختلف في الوزن فمنها التليل كالمطلة والعدس ومنها الخفيف كالتمر والذرة ومنها المتوسط ، وقد نص أحمد على أن الصاع خمسة أروال وثلاث من الحنطة ، ورواه عنه جماعة وقال حنبل : قل أحد أخذت الصاع من أبي النضر وقال أبو النضر أخذته من ابن أبي ذئب وقال هذا صاع النبي ﷺ التي يعرف بالمدينة ، قل أبو عبد الله فأخذنا العدس فغيرناه وهو أصح ما يكال به لأنه لا يجتلي عن مواضع فكانه ثم وزناه فإذا هو خمسة أروال وثلاث ، قال هذا أصح ما وقفنا عليه وماين ثامن صاع النبي ﷺ حتى بلغ التمع الفا وسنة رطل أو نحوه من العدس فيه الزكاة لأنهم قدروا الحاء بالتليل ، فاما الخفيف فنحب الزكاة فيه إذا قارب هذا وإن لم يبلغه ، ومتى شك في وجوب الزكاة فيه لم يجد مكيلا بقدره فلا احتياط الاخراج ، فان لم يخرج فلا حرج ، لأن الأصل عدم وجوب الزكاة فلا تحب بالنسك :

(فصل) قال القاضي ، النصاب معتبر تحديداً حتى نقص شيئاً لم تحب الزكاة قول النبي ﷺ ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة ، إلا أن يكون قصاً يسيراً يدخل في المكيال ، كالأوقية ونحوها فلا عبرة به لأن مثل ذلك يجوز أن يدخل في المكيال ، فلا ينضب فهو كقص الحول ساعة أو ساعتين .

(مسئلة) وقال إلا الأرز والعسل نوع من الحنطة يدخر في قشره ، فان نصاب كل واحد منهما مع قشره عشرة أوسق)

العسل نوع من الحنطة يدخر في قشره وزعم أهله أنه يخرج على النصف ، وأنه إذا أخرج من قشره لا يبقى بقا ، غيره فاعتبر نصابه في قشره لقصر في اخراج ، فإذا بلغ بقشره عشرة أوسق فيه عشر لأن فيه خمسة أوسق جبا ، وإن شككتا في بلوغ نصابا خبر صاحبه بين إخراج عشره وبين إخراج من قشره كقولنا في منشور الذهب والفضة ولا يجوز تقدير غيره من الحنطة في قشره ولا إخراجها قبل تصفيتها لأن العادة لم تجزها ، ولا تدع الحاجة إليه ولا تعلم قدر ما يخرج منه

(فصل) والعسل نوع من الحنطة يدخر في قشره وزعم أهله أنه إذا أخرج من قشره لا يبقى بقا ، غيره من الحنطة وزعمون أنه يخرج على النصف فاعتبر نصابه في قشره لقصر في إخراج ، فإذا بلغ بقشره عشرة أوسق فيه عشر لأن فيه خمسة أوسق ، وإن شككتا في بلوغ نصابا خبر صاحبه بين إخراج عشره وبين إخراج من قشره لتقديره بخسة أوسق كقولنا في منشور الذهب والفضة إذا شككتا في بلوغ ما فيها نصابا ولا يجوز تقدير غيره من الحنطة في قشره ولا إخراجها قبل تصفيتها لأن الحاجة لا تدعو إلى بقائه في قشره ولا العادة جارية به ولا يعلم قدر ما يخرج منه

(فصل) وذكر أبو الخطاب أن نصاب الأرز مع قشره عشرة أوسق لأنه يدخر مع قشره فإذا أخرج من قشره لم يبق بقا ، مافي القشر فهو كالعسل سواء ، فيها ذكرنا وقال غيره لا يعتبر نصابه بذلك إلا أن يقول ثقات من أهل الخبرة أنه يخرج على النصف فيكون كالعسل ومتى لم يوجد ثقات بخبرون بهذا أو شككتا في بلوغ نصابا خبرنا ربه بين إخراج عشره في قشره وبين تصفيته يعلم قدره معنى فإن بلغ نصابا أخذ منه والا فلا لأن اليقين لا يحصل إلا بذلك فاعتبرناه كمنشور الأمان اه

(فصل) ونصاب الزيتون خمسة أوسق نص عليه أحمد في رواية صالح ونصاب الزعفران والقطن وما أخلق بهما من الموزونات ألف وسنة رطل بالعراقي لأنه ليس بمكيل فيقوم وزنه مقام كيله ذكره القاضي في المجد وحكي عنه إذا بلغت قيمته نصاباً من أدنى ما تخرجه الأرض مما فيه الزكاة فبه الزكاة وهذا قول أبي يوسف في الزعفران لأنه لم يمكن اعتباره بنفسه فاعتبر بغيره كالعروش تقوم بأدنى النصابين من الأمان ، وقال أصحاب الشافعي في الزعفران تحب الزكاة في قلبه وكثيره ، ولا أعلم هذه

(فصل) ونصاب الأرز كصاحب العسل كذلك ذكره أبو الخطاب لأنه يدخر مع قشره ، وإذا خرج من قشره لا يبقى بقا ، مافي القشر فهو كالعسل فيها ذكرنا سواء ، وقال بعض أصحابنا لا يعتبر نصابه بذلك إلا أن يقول ثقات من أهل الخبرة أنه يخرج على النصف فيكون كالعسل فعلى هذا متى لم يوجد ثقات بخبرون بهذا ، أو شككتا في بلوغ نصابا خبر ربه بين تصفيته وبين الإخراج ، يعلم قدره كمنشور الأمان .

(مسئلة) (وعنه أنه يعتبر نصاب ثمرة النخل والكرم رطلاً ويؤخذ عشره باباً) روى الأثر عن أحمد أنه يعتبر نصاب النخل والكرم عتبا ورطلاً ويؤخذ منه مثل عشر الرطب ثمراً اعتباره أبو بكر ، قال شيخنا وهذا يحمل على أنه أراد يؤخذ عشر ما يجبي منه من الثمر إذا بلغ رطبا خمسة أوسق لأن إيجاب قدر عشر الرطب من الثمر بإيجاب لا أكثر من العشر وذلك بخلاف النص والاجماع فلا يجوز حمل كلام الإمام عليه ، وظاهر ما حكي عنه الأثر أنه يؤخذ مقدار عشر الرطب باباً فانه روي أنه قيل لأحد خرس عليه مائة رطل رطبا يعطيه عشرة أوسق ثمراً قال نعم على ظاهر الحديث والصحيح الاول لما ذكرنا .

الاقوال دليلاً ولا أصلاً يعتمد عليه ويردها قول النبي ﷺ « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » وإيجاب الزكاة في قليله وكثيره بخلاف جميع أموال الزكاة ، واعتباره بغيره بخلاف جميع ما يجب عشره واعتباره بأقل ما فيه الزكاة قيمة لا نظيره أصلاً ، وقياسه على العروض لا يصح لأن العروض لا تنجب الزكاة في عينها وإنما تنجب في قيمتها ويؤدي من القيمة التي اعتبرت بها والقيمة برد إليها كل الـ وال المتقدمات فلا يلزم من الرد إليها الرد إلى ما لم يرد إليه شيء ، أصلاً ، ويخرج الزكاة ، ولأن هذا مال يخرج الزكاة من جنسه فاعتبر بخاصه بنفسه كالحبوب ولأنه خارج من الأرض يجب فيه العشر أو نصفه فأشبهه سائر ما يجب فيه ذلك ولأنه مال يجب فيه الزكاة فلم يجب في قليله وكثيره كسائر الأموال ولأنه لا نص فيما ذكره ولا إجماع ولا هو في معناها فوجب أن لا يقال به لعدم دليله اهـ

(فصل) الحكم الثالث أن العشر يجب قياسه بغير مؤنة كالذي يشرب من السبا ، والأخبار وما يشرب بعروقه وهو الذي يفرس في أرض ماؤها قريب من وجهها تصل إليه عروق الشجر فيستقي عن سقى ، وكذلك ما كانت عروقه تصل إلى نهر أو ساقية . ونصف العشر فيماتي باذن كالدواب التي لا تملح في هذا خلافاً وهو قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الزنبي وغيرهم والأصل فيه قول النبي ﷺ « فيما سقت السماء والعيون أو كان غريباً العشر » وما سقي بالفتح نصف العشر » رواه البخاري قال أبو عبيد العنري ما سقيه السماء وتسميه العامة العددي وقول القاضي هو للماء المستنقع في بركة أو نحرها يصب إليه ماء المطر في سواقي تشق له فإذا اجتمع سقي منه

(مسئلة) (وتضم غرة العام الواحد بعضها إلى بعض في تكيل النصاب)

تضم غرة العام الواحد بعضها إلى بعض سواء اتفق وقت اطلاعها وإدراكها أو اختلف فلو أن الغرة جئت ثم أطلعت أخرى وجدت ضم أحداهما إلى الأخرى ، وكذلك زرع العام الواحد يضم بعضها إلى بعض في تكيل النصاب كما قلنا في الغرة سواء اتفق زرعها وإدراكها واختلافه ، ويضم المغني إلى الربيعي ولو حصدت اللخن والذرة ثم نبتت أصولها ضم أحداهما إلى الآخر لأن الجميع زرع عام واحد يضم بعضها إلى بعض كما لو تتارب زرعها وإدراكها .

(مسئلة) (فإن كان له نخل يحمل في السنة حملين ضم أحداهما إلى الآخر . وقال القاضي لا يضم) وهو قول الشافعي لأنه لا نخل يحمل حملين ضمنهما الحمل الأول إلى الحمل المنفرد ولم يجب في الثاني شيء . كأنه نخل يحمل مرة ونخل يحمل حملين ضمنهما الحمل الأول اختاره أبو الخطاب وابن عتيل لأنها غرة عام واحد فضم بعضها إلى بعض كزرع العام الواحد وكالذرة التي نبتت مرتين ، ولأن الحمل الثاني يضم إلى الحمل المنفرد لو لم يكن حمل أول فكذلك إذا كان لأن وجود الحمل الأول لا يصلح أن يكون مانعاً بدليل حمل الذرة الأول وبها يعطل ما ذكره من الانفصال .

والشافعي من الأئمة وهي الدأقية التي يجري فيها الماء لأنها بعتر بها من ير بها ، وفي رواية مسلم « وفيما يسقى بالسانية نصف العشر » والسواني هي التواضع وهي الأبل يسقى بها لشرب الأرض . وعن معاذ قال يعني رسول الله ﷺ إلى الذين قاموا أن أخذ مما سقت السماء أو سقي بعلا العشر وما سقي بدالية نصف العشر . قال أبو عبيد البعل ما شرب بعروقه من غير سقي . وفي الجلة كل ما سقي بكفة ومؤنة من دالية أو سانية أو دولاب أو ناعورا أو غير ذلك ففيه نصف العشر وما سقي بغير مؤنة ففيه العشر لما روينا من الخبر ولأن الكفة تأثيراً في استقاط الزكاة جملة دليل العلوقة فإن يؤثر في تخفيفها أولى ولأن الزكاة إنما تنجب في المال النامي ولا بكفة تأثير في تقليل النماء فأنرت في تقليل الواجب فيها ولا يؤثر حفر الأنهار والسواني في نقصان الزكاة لأن المؤنة تقتل لأنها تكون من جملة إحياء الأرض ولا تنكر لكل عام ولا كذلك لا يؤثر احتياجها إلى ساقية وسقيها وبحول الماء في نواحيها لأن ذلك لا بد منه في كل سقي بكفة فهو بذل المؤنة في التخصيص يجري مجرى حفر الأرض وتحسينها وإن كان الماء يجري من النهر في ساقية إلى الأرض ويترقى في مكان قريب من وجهها لا يبعد إلا بغرف أو دولاب فهو من الكفة المستقلة لنصف الزكاة على ما مر لا زخم مقدار الكفة وقرب الماء . وبعد لا يعتبر والضابط قد ظهر أن يحتاج في ترقية الماء إلى الأرض بآلة من غرف أو نضح أو دالية ونحو ذلك وقد وجدناه (فصل) (فإن سقي نصف السنة بكفة ونصفها بغير كفة ففيه ثلاثة أرباع العشر وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه مخالفاً لأن كل واحد منهما لو وجد في جميع السنة

(مسئلة) (ولا يضم جنس إلى آخر في تكيل النصاب وعنه أن الحبوب يضم بعضها إلى بعض وعنه تضم الحنطة إلى الشعير والقمطيات بعضها إلى بعض)

والقمطيات بكسر القاف جمع قمطية ويجمع أيضاً قطناني ، قال أبو عبيد هو صنوف الحبوب من العدس والحمص والارز والجلجان والجلجلان وهو السمسم ، وزاد غيره الدخن واللوبيا والفول والماش

وسميت قطنية فعلمية من قطن يقطن في البيت أي يمكث فيه . وجلة ذلك أنه لا خلاف بين أهل العلم في غير الحبوب والأعنان أنه لا يضم جنس إلى جنس آخر في تكيل النصاب ، فالسانية ثلاثة أجناس الأبل والبر والتمر لا يضم جنس إلى غيره وكذلك آثار لا يضم جنس إلى آخر فلا يضم التمر إلى الزبيب ولا إلى غيره من التمر ولا تضم الأنان إلى السانية ولا إلى الحبوب والتمر ، ولا خلاف بينهم فيما ذكرنا من أن أنواع الأجناس يضم بعضها إلى بعض في أكل النصاب ولا تعلم بينهم خلافاً في أن العروض والأنان يضم كل واحد منها إلى الآخر إلا أن تضافي لا يضمها إلا إلى جنس ما شترت به لأن نصابها عنده معتبر بذلك .

فما الحبوب فاختلوا في ضم بعضها إلى بعض ، وفي ضم أحد التقنين إلى الآخر ، فروي عن أحمد في الحبوب ثلاث روايات أحدها لا يضم جنس منها إلى غيره ، ويعتبر النصاب في كل جنس

لاوجب مقتضاها فإذا وجد في نصفها أوجب نصفه، وإن سقى بأحدها أكثر من الآخر لغير أكثرها فوجب مقتضاها ومقتضى حكم الآخر نس عليه وهو قراء عطاء والثوري رأي حنيفة وأسد قول الشافعي وقيل ابن حامد يؤخذ بالنس وهو القول الثاني لشافعي لأنها لو كانتا نصفين أخذت المنة فكذلك إذا كان أحدهما أكثر جاز كانت الثمرة نوعين وهو الأول أن اعتبار مقدار الذي يندد مرأته وقد ما يشرب في كل سقية يشق وتقدر فكان الحكم للأغلب منها كالسوم في ثلاثه وإن جبل المقدار غلبنا لإيجاب العشر احتياطاً نص عليه أحمد في رواية عبد الله لأن الأمل وجوب العشر وإنما يسقط وجود السكفة فما لم يتحقق المسقط يبقى على الأمل ولأن الأصل عدم السكفة لا أكثر فلا يشق وجودها مع الشك فيه، وإن أخذت الساعي ورب المال في أيهما سقى به أكثر فاقول قول رب المال بغير بين فإن الناس لا يستحلون على صدقهم اهـ

(فصل) وإذا كان لكل رجل حائطان سقى أحدهما بمؤنة الآخر بغير مؤنة ضم مؤنة أحدهما إلى الآخر في تكيل النصاب أو أخرج من الذي سقى بغير مؤنة عشرة ومن الآخر نصف عشرة كما يضم أحد النوعين إلى الآخر ويخرج من كل واحد منهما ماوجب فيه

فمسئلة قال (والبسق ستون صاعاً والصاغ خمسة أربالاً وثلاث البراق)

أما كون الوسق ستين صاعاً فلا خلاف فيه قال ابن المنذر هو قول كل من يحفظ عنه من أهل العلم وقد روى الأثر عن سلمة بن صخر عن النبي ﷺ قال «الوسق ستون صاعاً» وروى أبو سعيد وجابر عن النبي ﷺ مثل ذلك رواد بن ماجه

مفرداً وهذا قول عطاء ومكحول وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري والحسن بن صالح وشريك وشافعي وأبي ثور وأبي سعيد وأصحاب الزاني لأنها أجناس فاعتبر النصاب في كل واحد منفرداً كالنصاب والشرائي والثانية: أن المحبوب كلها يضم بعضها إلى بعض في تكيل النصاب اختارها أبو بكر وهذا قول عكرمة وحكاه ابن المنذر عن طاوس لأن النبي ﷺ قال «لا زكاة في حب ولا ثمر حتى يعلم خمسة أوسق» فغيره وجوب الزكاة فيه إذا بلغ خمسة أوسق، ولا يمتنع في النصاب وقد خرج المخرج فوجب ضم بعضها إلى بعض كأواع الجنس وهذا الدليل منتقض بالثأر.

والثالثة: أن الحظفة تضم إلى الشعر وتضم القطنيات بعضها إلى بعض، حكاه الحنفي وقيل أبو الحارث عنه قال الشافعي وهذا هو الصحيح وهو مذهب مالك والبيه إلا أنه زاد قال القدرة والقدن والأرز والقدح والشعر صنف واحد لأن هذا كله متقاتل فضم بعضها إلى بعض كأواع الحظفة، وقيل الحسن والزهري تضم الحظفة إلى الشعر لأنها تتفق في الاقنيات واللبث والمعاد والتلف فوجب ضمها كما يضم النسل إلى الحظفة والأولى أصح أن شاء الله لأنها أجناس يجوز التفاضل فيها فم يضم بعضها إلى بعض كالإبر ولا يصح القياس على العسل مع الحظفة لأنه نوع منها، وإذا أقطع القيس لم يجز لإيجاب الزكاة بالحكم ولا بوصف غير معتبر ثم هو باطل بالشر قاله تتفق فيها ذكره ولا يضم

وأما كون الصاغ خمسة أربالاً وثلاثاً ففيه اختلاف ذكرناه في باب الطيارة وبيننا أنه خمسة أربالاً وثلاثاً يعني فيكون يبلغ الحصة الأوسق ثلاثاً للصاغ وهو أكثر من ثمانية رطل البراق والبراق الراتية مائة ومائة وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ووزنه بالكيل سبعون مثقالاً ثم يبدل الرطل مثقالاً آخر وهو درهم ومائة أسباعاً فصلاً أحدون. عين مثقالاً وثلثه بالدرهم مائة ومائة وثلثين درهماً والاعتبار بالأول قبل الزيادة فيكون الصاغ بالرطل الدمشقي الذي هو ستاة درهم ورطلاً وسبعاً وذلك أوقية وخمسة أسباع أوقية وسبع الحصة الأوسق بالرطل الدمشقي ثلاثمائة رطل واثنان وأربعون رطلاً وعشر أواني وسبع أوقية وذلك ستة أسباع ورطل

(فصل) والنصاب معتبر بالكيل فإن الأوساق ميكية وأما قلت إلى الوزن لتضبط وتختلط وتنفصل ولذلك تعلق وجوب الزكاة بالمكيلات دون الموزونات. والمكيلات تختلف في الوزن فمنها الثبيل للحظفة والقدس ومنها الخفيف كالشعر والقدرة ومنها المتوسط وقد نص أحمد على أن الصاغ خمسة أربالاً وثلاث من الحظفة وروى جماعة عنه أنه قال الصاغ وزنه فوجدته خمسة أربالاً وثلثي رطل حظفة وقال حنبل قال أحمد أخذت الصاغ من أبي النضر وقال أبو النضر أخذته من ابن أبي ذئب وقال هذا صاع الذي يعرف بالمدينة قال أبو عبد الله فأخذنا القدس فغيرناه وهو أربع ما يكال به لأنه لا يجاني عن مواضعه فكان به وزنه فإذا هو خمسة أربالاً وثلاث وهذا أصح ما رواه عليه وما بين لأن صاع النبي ﷺ وقال بعض أهل العلم أجمع أهل الحرمين على أن مداليبي ﷺ رطل وثبتت حجامن أوسط القمع فقي به القمع القأوسية ثم رطل ففيه الزكاة وهذا يدل على أنهم قدروا الصاغ بالثبيل فإذا الخفيف فوجب الزكاة فيه إذا قارب هذا لأن لم يبلغه ومن شك في وجوب الزكاة فيه ولم يوجد مكيال بقدر به فلا خباط الأخراج وإن لم يخرج فلا حرج لأن الأصل عدم وجوب الزكاة فلا يجب بالشك

بعضها إلى بعض ولا خلاف فيها فعلمه في ضم الحظفة إلى القدس لأنه نوع منها وعلى قياسه السلت إلى الشعر (فصل) ولا تفريق على الروايتين الأولىين لوضوحها. فاما الثالثة وهي ضم الحظفة إلى الشعر وتغطيات بعضها إلى بعض فإن القدرة تضم إلى الدخن لتقاربها في المقصد فانهما يتخذان خبراً أو ادماً وقد ذكر من جملة القطنيات فيضجان إليها والبزود لا تنضم إلى القطنيات ولا إلى الأباير ويبقى أن يضم بعضها إلى بعض وكل ما تقارب من الجيوب ضم بعضها إلى بعض فلا ولا وما شكتنا فيه لا يضم لأن الأصل عدم الجوب فلا يجب بالشك

(فصل) ومنى قلنا بالضم فإن الزكاة تؤخذ من كل جنس على قدر ما يخصه ولا يؤخذ من جنس عن غيره. فأتينا إذا قلنا في أنواع الجنس يؤخذ من كل نوع ما يخصه في الاجناس مع تقارب مقاصدها أولى. الثاني أن يكون النصاب معلوماً له وقت وجوب الزكاة فلا زكاة فيه يكتب القسط ولا فيها يأخذ أجره بمحصاه نص عليه أحمد وقال هو بمنزلة المباحات ليس فيه صدقة فهو كالأهبة وكذلك

(فصل) قال القاضي وهذا النصاب معتبر بتحديد ما نقص شيئا لم نجب الزكاة لقول رسول الله ﷺ «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة والنقص عنها لم يلغها إلا أن يصكون تصابيها يدخل في المسكيل كالأوقية ونحوها فلا عبرة به لأن مثل ذلك يجوز أن يدخل في المسكيل فلا ينضبط فهو كتنقص الحول ساعة أو ساعتين

(فصل) ولا وقص في نصاب الحبوب واتار بل مما زاد على النصاب أخرج منه بالمساق فيخرج عشر جميع ما عنده فإنه لا ضرر في تبعضه بخلاف الماشية فإن فيها ضرراً على ما تقدم

(فصل) وإذا وجب عليه عشر مرة لم يجب عليه عشر آخر وإن حال عنده أحوالاً لأن هذه الأموال غير مرصدة للثمن في المستقبل بل هي إلى النقص أقرب والزكاة إنما تجب في الأشياء الثابتة ليخرج من الثمن فيكون أسهل فإن اشترى شيئاً من ذلك للتجارة صار عرضاً نجب فيه زكاة التجارة إذا حل عليه الحول والله أعلم

ما ينبت من المباح الذي لا يملك إلا بأخذ كالطمح والعنص والزعل وهو شعير الجبل ويزر قنبر وحب التام ويزر البقلة وحب الشنان إذا أدركت حصلت فيه موزونة وملوحة وأشباه هذا ذكر ابن حامد لأنه إنما يملك بحيازته وأخذها، والزكاة إنما تجب فيه إذا بدا صلاحه وفي تلك الحال لا يكن مملوكاً له فلا يتعلق به الوجوب كلتي يلتقطه القنطار وكلوبه له وقال أبو الخطاب فيه الزكاة لأصحاب السكك والأدخار فيه، والدحيح الأول لما ذكرنا، وقال القاضي فيه الزكاة إذا نبت في أرضه من في المباح ولعله بنى هذا على أن ما ينبت في أرضه من الكلال يملكه، والصحيح خلافه فما ما ينبت في أرضه مما يزرعه الأديبون كن سقط في أرضه حب من الحنطة أو الشعير فنبت فيه الزكاة لأنه يملك ولو اشترى زرعاً بعد بدو الصلاح فيه أو ثمرة قد بدا صلاحها أو مالها بحبة من جهات الملك لم تجب فيه الزكاة وسنذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

(فصل) (ويجب العشر فيما سقي بغير مؤنة كالغث والسيوح وما يشرب بعمقه. ونصف العشر فيما سقي بكفنة كالذول والنواضح) وهذا قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ولا خلاف في خلافة قول النبي ﷺ «فما سقي بالسوا والعيون أو كان غريباً بعشر وفي سقي النضج نصف العشر» رواه البخاري، قال أبو عبيد القاسم بن أبي عمير، وتسميه العامة العدي، وقال القاضي هو الماء المستنقع في بركة أو نخوة يصب إليه ماء المطر في سواني تشقه فإذا اجتمع سقي من واشتقائه من العائور وهي الساقية التي تجري فيها الماء لأنه يعتبر بها من مبرها، والنواضح الأبل يستقي عليها اشرب الأرض وهي السواني أيضاً وعن معاذ قال بعثني رسول الله ﷺ فأمرني أن أخذ عما سقيت السوا، أو سقي بعلا العشر وما سقي بدالية نصف العشر قال أبو عبيد القاسم البعل ما يشرب بعمقه من غير سقي، وفي الجلة كل ما سقي بكفنة أو

(فصل) وقت وجوب الزكاة في الحب إذا اشتد وفي الثمرة إذا بدا صلاحها. وقال ابن أبي موسى: نجب زكاة الحب يوم حصاده^(١) لقول الله تعالى (وأوتاهم يوم حصاده) وقائدة الخلاف أنه لا تصرف في الثمرة أو الحب قبل الوجوب لا شيء. عليه لأنه تصرف فيه قبل الوجوب فأشبهه ما أكل السائمة أو باعها قبل المول، وإن تصرف فيها بعد الوجوب لم تنسقط الزكاة عنه كجوفل ذلك في السائمة ولا بد من الوجوب على كلا القولين

مؤنة من دالية أو سائمة أو دولاب أو ناعورة أو نحو ذلك ففيه نصف العشر وما سقي بغير مؤنة ففيه العشر لما ذكرنا من النص ولأن الكفنة تأثيراً في إسقاط الزكاة بالكية في المعلوفة في تخفيفها أولى ولا يثر حفر الأنهار والدواقي في نقصان الزكاة لأن المؤنة تقل فيه لكونها من جلة إحياء الأرض ولا يترك كل عام وكذلك احتياجها من أن يسقيها ويحول الماء. في نواحيها ولأن ذلك لا بد منه في السقي بكفنة أيضاً فهو زيادة على المؤنة فجري مجرى حرث الأرض وتسقيتها وإن كان المجرى يجري من النهر في ساقية إلى الأرض ويستقر في مكان قريب من وجهها إلا أنه لا يصل إليها إلا بنهر أو دولاب فهو من الكفنة المسقطا لنصف العشر ولا مقدار الكفنة وقرب الماء وبعده لا يعتبر والضابط لذلك الاحتياج في ترقية الماء إلى الأرض إلى آلة أو نضح أو دالية أو نحو ذلك وقد وجد .

(مسئلة) (فإن سقي نصف السنة بهذا ونصفها بهذا ففيه ثلاثة أرباع العشر) وهذا قول مالك والثوري وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافاً لأن كل واحد منهما لو وجد في جيب السنة لأوجب مقتضاه، فإذا وجد في نصفها أوجب نصفه، وإن سقي بإحدهما أكثر من الآخر اعتبر أكثرهما نص عليه أحد وهو قول عطاء والثوري وإني حنيفة وأحد قولي الشافعي لأن اعتبار مقدار السقي وعدد مراته وقدر ما يشرب في كل سقية يشق باعتباره أكثر كالسوم في الماشية وقال ابن حامد تؤخذ بالقسط وهو القول الثاني للشافعي لأن ماوجب فيه بالقسط عند الثمائل وجب عند التفاضل كقنطرة العبد المشترك، وإن جبل المقدار وجب العشر احتياطاً نص عليه أحد في رواية عبد الله لأن الأصل وجوب العشر وإنما يسقط بوجود الكفنة فما لم يتحقق المسقط يبقى على الأصل ولأن الأصل عدم الكفنة في الأكثر فلا يثبت وجوده مع الشك فيه، وإن اختلف رب المال والساعي في أيهما سقى به أكثر فالقول قول رب المال بغير بين فإن الناس لا يستحلون على صدقاتهم

(فصل) وإذا كان لرجل حائطان بسقي أحدهما بمؤنة والآخر بغيرها ضم غلة أحدهما إلى الآخر في تكيل النصاب وأخرج من ذلك سقي بغير مؤنة عشر، ومن الآخر نصف عشره، كما يضم أحد النوعين إلى الآخر ويخرج من كل منهما ماوجب فيه.

(مسئلة) (وإذا اشتد الحب وبدا الصلاح في الثمر وجبت الزكاة) لأنه حينئذ يقصد للأكل والاقنيات به فاشبهه بالبايوس وقوله لا يقصد لذلك فهو كالطرية وقال ابن أبي موسى نجب زكاة الحب يوم حصاده لقوله عز وجل (وأوتاهم يوم حصاده) وقائدة الخلاف أنه

١١٥ فيه أن الآلية
مكة والزكاة فرضت
في المدينة فهذا الحق
في غيرها. والزكاة
المروضة يستدر
أدائها يوم الحصاد
والفحصاء لا يقولون
بأدائها فيه

مالا . وسئل احد عن رجل له قرابة يجري عليها من الزكاة . قال : إن كان عددا من عياله فلا يعطيا قبل له إنما يجري عليها شيئا معلوما في كل شهر ، قال اذا كفاها ذلك وفي الجلة من لا يجيب عليه الاتفاق عليه ، فله دفع الزكاة اليه ويقدم الاحوج فالاحوج ، فان شاذا قدم من هو اقرب اليه ، ثم من كان اقرب في الجوار وأكثر دينا وكيف فرقها بعد ما يضمنها في الاضائف الذين يسام الله تعالى جاز والله أعلم

باب زكاة الزروع والثمار

والاصل فيها الكتاب والسنة . أما الكتاب فقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الارض) والزكاة تسمى نفقة بدليل قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) وقال الله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) قال ابن عباس حقه الزكاة المفروضة . وقال مرة : العشر ونصف العشر . ومن السنة قول النبي ﷺ « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » متفق عليه وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال « فيها سقت السماء . والعبيز وكان غنريا ^(١) العشر ، وفيما سقي بالنضح نصف العشر » أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وعن جابر أنه سمع النبي ﷺ يقول « فيها سقت الانهار والعيون العشر ، وفيما سقي بالنسابة نصف العشر » أخرجه مسلم وأبو داود . وأجمع أهل العلم على أن الصدقة واجبة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب . قاله ابن المنذر وابن عبد البر

(١) الغري يفتح العين المهملة والثاء المثناة ما ينقبه المطر أو السبح

مكان حقه لم يكن للأخذ منه الرجوع الا بقدر الواجب لان شريكه لم يظلمه فلم يكن له الرجوع فيه كغيره ، ولأنه ظل اختص به الساعي فلم يرجع به على غيره كما لو غصبه على غير وجه الزكاة ^(٢) (وان أخذه بقول بعض العلماء رجوع عليه) وذلك مثل أن يأخذ الصحبة عن المراض والكيرة عن الغفار لان ذلك الى اجتihad الامام فاذا أداه اجتهداه الى أخذه وجب دفعه وصار بمنزلة الفرض الواجب والساعي نائب الامام فعله كعمل الامام ، وكذلك اذا أخذ القيمة يرجع على شريكه بما يخصه منها لما ذكرنا والله أعلم

باب زكاة الخارج من الارض

والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الارض) والزكاة تسمى نفقة بدليل قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) وقال تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) قال ابن

مسئلة (قال أبو القاسم (وكل ما أخرج الله عز وجل من الارض مما ليس يبيع بالبكال ويبلغ خمسة أوسق فصاعداً ففيه العشر إن كان ستيه من السجاء والسوح ، وإن كان يبيع بالدوالي والنواضح وما فيه السكاف فخصف العشر)

هذه المسئلة تشتمل على أحكام : منها أن الزكاة تجب فيما جهم هذه الاوصاف الكيل والبناء والنبس من المحبوب والفسار مما ينبت الآدميون اذا نبت في أرضه سواء كان قوتا كالحنطة والشعير والسات والارز والذرة والدخن ، أو من القطنيات كالباقل ^(١) والعدس والماش والحصى ، أو من الابازير كالسفرة والكون والكرأويا ، أو البزور كعز الكتان والقشاق والخيار ، أو حب البقول كالرشاد ، وحب الفجل والقرطم والتمرس والسسم وسائر الخبواب ، وتجب ايضا فيما جمع هذه الاوصاف من الثمار كالتمر والزبيب والتمش والوز والفسق والبندق . ولا زكاة في سائر الثمرات كالخوخ والاجاص والكمثرى والانتاخ والتمش والتين والجزر ، ولا في الحضر كالتفاح والخيار والباذنجان واللفت والجزر ، وهذا قول عطاف في المحبوب كلها ، ونحوه قول أبي يوسف ومحمد قائلها قالا : لا شيء . فيما يخرج من الارض إلا ما كانت له ثمرة باقية يعلم مكيلها خمسة أوسق

وقال أبو عبد الله ابن حامد : لا شيء . في الابازير ولا البزور ، ولا حب البقول ، ولعله لا يوجب الزكاة إلا فيما كان قوتا أو أدما لأن ما عداه لا يصح فيه . ولا هو في معنى المنصوص عليه فينبى على اتني الاصل . وقال مالك والشافعي : لا زكاة في ثمر إلا التمر والزبيب ، ولا في حب إلا ما كان قوتا

عباس حقه : الزكاة المفروضة . وقال مرة : العشر ونصف العشر ، ومن السنة قول النبي ﷺ « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » متفق عليه وعن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « فيها سقت السماء أو كان غنريا العشر ، وفيما سقي بالنضح نصف العشر » أخرجه البخاري وأبو داود وعن جابر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « فيها سقت الانهار والعيون العشر ، وفيما سقي بالنسابة نصف العشر » رواه مسلم وأبو داود . وأجمع أهل العلم على وجوب الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب حكاه ابن المنذر وابن عبد البر

(مسئلة (تجب الزكاة في المحبوب كلها وفي كل ثمر يكمل ويدخر كالتمر والزبيب والارز والفسق والبندق ولا يجب في سائر الثمر ولا في الحضر والتمر والبقول)

وجه ذلك أن الزكاة تجب فيما اجتمع فيه الكيل والادخال من الثمر والمحبوب مما ينبت الآدميون سواء كان قوتا كالحنطة والشعير والسات والارز والذرة والدخن ، أو من القطنيات كالباقل والعدس والماش والحصى ، أو من الابازير كالسفرة والكون والكرأويا أو البزور كعز الكتان والقشاق

(فصل) قال القاضي وهذا النصاب معتبر بتحديد في قص شيئا لم تجب الزكاة لقول رسول الله ﷺ ليس فيه نودن خمسة أوسق صدقة والنقص عنها لم يلغها إلا أن يكون قسما يسيرا يدخل في المسكيل كالأقية ومجرها فلا عبرة به لأن مثل ذلك يجوز أن يدخل في المسكيل فلا ينضب فهو كنقص الحول ساعة أو ساعتين

(فصل) ولا وقص في نصاب الحبوب والثمار بل بما زاد النصاب أخرج منه للحساب فيخرج عشر جميع ماعنده فإنه لا ضرر في تبعضه بخلاف الماشية فإن فيها ضرراً على ما تقدم

(فصل) وإذا وجب عليه عشر مرة لم يجب عليه عشر آخر وإن حال عنده نحو الأمانة والأموال غير مرصدة لها في المستقبل بل هي إلى النقص أقرب والزكاة إنما تجب في الأشياء الثابتة ليخرج من الثمن فيكون أسهل فإن اشترى شيئاً من ذلك للتجارة صار عرضاً تجب فيه زكاة التجارة إذا حال عليه الحول والله أعلم

ما يثبت من المباح الذي لا يملك إلا بالخذ كالقمح والاعنق والزعفران وهو شعير الحبل وزر قنبر وجب الثمن وزر البقلة وجب الاشياء إذا أدرك حصلت فيه برورة وملوحة وأشياء هذا ذكره ابن حامد لأنه إنما يملك بحيازته وأخذها الزكاة إنما تجب فيه إذا بدا صلاحه وفي تلك الحال لم يكن مملوكاً له فلا يتعلق به الوجوب لكنه يلتصق بالتملك وكذا هو له وقيل أو الخطاب فيه زكاة لأجزاء الكيل والادخار فيه ، والله حبيب الأول لما ذكرنا ، وقال القاضي فيه الزكاة إذا ثبت في أرضه عين في المباح ولعله بنى هذا على أن ما يثبت في أرضه من الكلا يملكه ، والصحيح خلافه فما يثبت في أرضه مما يزرعه الأديون كن سقط في أرضه حب من الحنطة أو الشعير فثبتت فيه الزكاة لأنه يملكه ولو اشترى زرعاً بعد بدو الصلاح فيه أو ثمرة قد بدا صلاحها أو ملكها بحجة من جهات لذلك لم تجب فيه الزكاة وسنذكر ذلك إن شاء الله تعالى .

(فصل) (وجب العشر فيما سقي بغير مؤنة كالغيث والمسيح وما يشرب بعروقه ونصف عشر فيما سقي بكافة كالذول والبراض) وهذا قول مالك والثوري وأصحاب الرأي ولا يلحق به خلافة قول النبي ﷺ وبما سقي السوا والعيون أو كان غنراً بالعشر وبما سقي بالفتح نصف العشر ، وهو الذي أخرجه قال أبو عبيد القاسم بن عبيد الله ، وتسبب العلامة العدي ، وقيل القاضي هو الماء المستنقع في بركة أو غيره يصب إليه ماء المطر في سواني تنقله فإذا اجتمع سقي من الشفاعة من العائدين وهي السابقة التي يجري فيها الماء لأنه يعثر بها من بهاء والنواضع الأبل يستقي عليها اشرب الأرض وهي السواني أيضاً وعن معاذ قال بعني رسول الله ﷺ فأمرني أن آخذ مما سقيت السوا أو سقي بعلا العشر وما سقي بدالية نصف العشر قال أبو عبيد البخل ما يشرب بعروقه من غير سقي ، وفي الجملة كل ما سقي بكافة أو

(فصل) (وقت وجوب الزكاة في الحب إذا اشتد في الثمرة إذا بدا صلاحها . وقيل إن السقي يجب زكاة الحب يوم حصاده) يقول الله تعالى (وَأَوْصِيكُمْ بِهِمْ يَوْمَ حَصَادِهِمْ) وقاله الخلاف أنه لو تصرف في الثمرة أو الحب قبل الوجوب لا شيء عليه لأنه تصرف فيه قبل الوجوب فأشبه ما هو أهل السائمة ، وروى في الحول ، وإن تصرف فيه بعد الوجوب لم ينسقط الزكاة عنه كقولك ذلك في السائمة ولا بد من الوجوب على كلا القولين

مؤنة من دالية أو سانية أو دولاب أو ناعورة أو نحو ذلك ففيه نصف العشر وما سقي بغير مؤنة ففيه العشر لما ذكرنا من النص ولأن للكافة تأثيراً في إسقاط الزكاة بالكلية في المعلوفة في تخفيفه أولى ولا يؤثر حفر الأهار والسواني في نقصان الزكاة لأن المؤنة تقل فيه لكنها من جملة إحياء الأرض ولا يترك كل عام وكذلك احتياجها إلى من يستقيها ويجعل الماء في نواحيها ولأن ذلك لا بد منه في السقي بكافة أيضاً فهو زيادة على المؤنة فجري حرق الأرض وتسحبها وإن كان الماء يجري من النهر في سانية إلى الأرض ويستقر في مكان قريب من وجهها إلا أنه لا يصل إليها إلا بتصرف أو دولاب فهو من الكلفة المستقلة لنصف العشر ولأن مقدار الكافة وقرب الماء وبعده لا يعتبر والغالب ثبوت الاحتياج في تربية الماء إلى الأرض إلى الله أو نضح أو دالية أو نحو ذلك وقد وجد .

(مسئلة) (فإن سقي نصف السنة بهذا ونصفها بهذا فثلاثة أرباع العشر)

وهذا قول مالك والثاني وأصحاب الرأي ولا تغلب فيه ثمانية لأن كل واحد منهما لو وجد في جبهته لأوجب متفاد ، فإذا وجد في نصفها أوجب نصفه ، وإن سقي بإحدها أكثر من الآخر انشأ أكثرها نص عليه أحمد وهو قول عطاء والثوري وأبي حنيفة وأحمد قول الثاني لأن اعتبار مقدار السقي وعدد مراته وقدر ما يشرب في كل سقية يشق فاعتبر الأكثر كالسوم في الماشية وقيل ابن حامد يؤخذ بالقسط وهو أقول الثاني للثاني لأن ما وجب فيه بالنسبة عند التماثل وجب عند التفاؤل كقطرة البعد المشترك ، وإن جيل المقدار وجب العشر احتياطاً نص عليه أحمد في رواية عبد الله لأن الأصل وجوب العشر وأما بسقط بوجود الكافة فما لم يتحقق المسقط يبق على الأصل ولأن الأصل عدم الكلفة في الأكثر فلا يثبت وجوده مع الشك فيه ، وإن اختلف رب المال والساعي في أيها سقى به أكثر فاقول قول رب المال بغير بين فإن الناس لا يستحلون على صدقاتهم

(فصل) (وإذا كان لرجل حائطان يذقي أحدهما بمؤنة والآخر بغيرها ضم غلة أحدهما إلى الآخر في تكيل النصاب وأخرج من الذي سقي بغير مؤنة عشر ، ومن الآخر نصف عشره ، كما يضم أحد التوأمين إلى الآخر ويخرج من كل منهما ما وجب فيه .

(مسئلة) (وإذا اشتد الحب وبدا الصلاح في الثمر وجبت الزكاة)

لأنه حينئذ يقصد للأكل والاحتياط به فأشبه اليابس وقبله لا يقصد لذلك فهو كزراعة وقال ابن أبي موسى تجب زكاة الحب يوم حصاده قوله عز وجل (وَأَوْصِيكُمْ بِهِمْ يَوْمَ حَصَادِهِمْ) وقاله الخلاف أنه

فيه أن الآية مكة والزكاة فرضت في المدينة فهذا الحق في غيره . والزكاة المفروضة يستحق أدائها يوم الحصاد والعشاء لا يقولون بأدائها فيه

(فصل) قال القاضي وهذا النصاب معتبر بما لا يفي تقص شيئا لم يجب الزكاة لقول رسول الله ﷺ وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة والنقص عنها لم يلغها إلا أن يكون قصاصا يبرأ يدخل في المسكيات كالأقلام ونحوها فلا عزم فيه لأن مثل ذلك محذور يدخل في المسكيات فيرخصه فهو كقص الحول ساعة أو ساعتين

(فصل) ولا وقص في نصاب الحبوب والثمار بل يحد على النصاب أخرج منه بالنصاب فيخرج عشر جميع ما عنده فانه لا ضرر في تبعية بخلاف الماشية فان فيها ضررا على ما تقدم

(فصل) وإذا وجب عليه عشر مرة لم يجب عليه عشر آخر وإن حال عنده نحو الألف درهم الأمر غير مرصدة قايما في المستقبل بل هي إلى النقص أقرب والزكاة إنما تجب في الأشياء الثابتة يخرج من الثمار فيكون أسهل فان اشترى شيئا من ذلك للتجارة صار عرضا تجب فيه زكاة التجارة إذا حال عليه الحول والله أعلم

ما ينبت من المباح الذي لا يأخذ كالبطم والعنق والزعبل وهم شعير الخليل وزرع قصب وجب التام وزرع البقلة وحب الشبان إذا أدركت حصلت فيه موزونة وملوحة وأشباه هذا ذكره ابن حامد لانه إنما يترك بجوارته وأخذ، والزكاة إنما تجب فيه إذا بدا صلاحه وفي تلك الحال لا يكون ملوكا له فلا يتعلق به الوجوب كذا يلقطه القائل وكلهم له وقال أبو الخطاب فيه الزكاة لا يسقط الكيل والادخار فيه، والدحيح الأول لما ذكرنا، وقال القاضي فيه الزكاة إذا نبت في أرض من في المباح ولعله يبي هذا على أن ما ينبت في أرض من الكلا يملكه، وتصحيح خلافه فما ما ينبت في أرض مما يزرعه الأديون كن سقط في أرضه حب من الحنطة أو الشعير فنبئت فيه الزكاة لأنه يملكه ولو اشترى زرعاً بعد بدو الصلاح فيه أو ثمرة قد بدا صلاحها أو ملكا حبة من حبات الذرة فنجب فيه الزكاة وسنذكر ذلك إن شاء الله تعالى

(فصل) (وجب العشر فيما سقى بغير مؤنة سقى كالغث والسميع وما يشرب به روق، ونصف عشر فيما سقى بكافة كالدوالي والنواضح) وهذا قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ولا يابى خلافة قول النبي ﷺ وبما سقى السبا والعيون أو كان غزيرا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر، ورواه البخاري قال أبو عبد الله العنري ما سقى السبا، وتسمية العائمة العدي، وقيل القاضي هو الماء المستنقع في بركة ونحوها يصب إليه ماء المطر في سواقي تشق له فإذا اجتمع سقى منه واشتق منه من العائور وهي الساقية التي يجري فيها الماء لانه يغترفها من بئرها، والنواضح الأبل يستقى عليها شرب الأرض وهي السواني أيضا وعن معاذ قال يعني رسول الله ﷺ قالوا في أن أخذ مما سقى السبا، أو سقى به العشر وما سقى بدالية نصف العشر قال أبو عبد الله البعل ما يشرب به روق من غير سقى، وفي الجلة كل ما سقى بكافة أو

(فصل) يوجب الزكاة في الحب إذا اشتد، وفي القرة إذا بدا صلاحه، وقال ابن أبي موسى بنجر زكاة الحب يوم حصاده (١) لقول الله تعالى (وإذا قطفتم يوم حصاده) وقائدة الخلاف أنه لو تصرف في القرة أو الحب قبل الحصاد لا شيء عليه لانه نصف فقول الوجوب فأنشأ ما ذكره السنفه أو بدأ قبل الحصاد، وإن تصرف فيها بعد الوجوب لم ينسقط الزكاة عنه بخلاف ذلك في السائمة ولا بد من الوجوب على كلا القولين

مؤنة من دالية أو سانية أو دولاب أو ناعورة أو نحو ذلك ففيه نصف العشر وما سقى بغير مؤنة ففيه العشر لما ذكرنا من النص ولأن للكنة تأثيرا في إسقاط الزكاة بالكيفية في الملوقة ففي تخفيفها أولى ولا يؤثر حفر الأنهار والدوالي في نقصان الزكاة لأن المؤنة قبله ولو كنيتها من حلة إحياء الأرض ولا يتركز كل عام وكذلك احتياجها إلى من يبنها ويجعل الماء في نواحيها ولأن ذلك لا بد منه في السقي بكافة أيضا فهو زيادة على المؤنة تجري مجرى حرث الأرض وتسقيتها وإن كان الماء يجري من النهر في سانية إلى الأرض ويستقر في مكان قريب من وجهها إلا أنه لا يصلح إليها إلا بغير أو دولاب فهو من الكلفة المنسقة لنصف العشر ولا يقدار الكلفة وقرب الماء بعده ولا يعتبر والضابط لذلك الاحتياج في ترقية الماء إلى الأرض إلى آلة أو دفع أو دالية أو نحو ذلك وقد وجد

(مسئلة) (فان سقى نصف السنة بهذا ونصفها بهذا فله ثلاثة أرباع العشر) وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا تعلم فيه مخالفة لأن كل واحد منهما لو وجد في حب السنة لأوجب مقتضاها، فإذا وجد في نصفها أوجب نصفه، وإن سقى بإحدى أكثر من الآخر اعتبر أكثرهما نص عليه أحد وهو قول عطاء والثوري وأبي حنيفة وأحمد قول الشافعي لأن اعتبار مقدار السقي وعدد مراته وقدر ما يشرب في كل سقية يشق فاعتبر الأكثر كالسوم في الماشية وقول ابن حامد تؤخذ بالقسط وهو القول الثاني للشافعي لأن ما وجب فيه بالقسط عند التماثل وجب عند التفاؤل كقطرة العبد المشترك وإن جعل المقدار وجب العشر احتياطا نص عليه أحد في رواية عبد الله لأن الأصل وجوب العشر وإنما يسقط بوجود الكفة فما لم يتحقق المنسقط يبقى على الأصل ولأن الأصل عدم الكفة في الأكثر فلا يثبت وجوده مع الشك فيه، وإن اختلف رب المال والساعي في أيهما سقى به أكثر فاهل قول رب المال بغير معين فإن الناس لا يستحلون على صدقاتهم

(فصل) وإذا كان لرجل حائطان بدنتي أحدهما بمؤنة والآخر بغيرها ضم غلة أحدهما إلى الآخر في تكيل النصاب وأخرج من الذي سقى بغير مؤنة عشر، ومن الآخر نصف عشره، كما يضم أحد النوعين إلى الآخر ويخرج من كل منهما ما وجب فيه.

(مسئلة) (وإذا اشتد الحب وبدا الصلاح في الثمر وجبت الزكاة) لانه حينئذ يقصد للأكل والالتياق به فأنشأ اليابس وقيله لا يقصد لذلك فهو كزراعة وقال ابن أبي موسى نجب زكاة الحب يوم حصاده لقوله عز وجل (وإذا قطفتم يوم حصاده) وقائدة الخلاف أنه

(١) فيه أن الآية مكية والزكاة فرضت في المدينة فهذا الحق في غيرهما. والزكاة المفروضة يتعذر أدائها يوم الحصاد والفتنة لا يقولون بأدائها فيه

حتى تصير الثمرة في الجرب والزرع في البيدر ولو تلف قبل ذلك بغير اتلافه أو تفریطه منه فيه فلا زكاة عليه ، قال أحمد : إذا خرص بترك في رؤس النخل فعليه حفظه ، فإن أصابته جائحة فذهبت التفریط عنهم الخرص ولم يؤخذوا به ولا نعلم في هذا خلافاً . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الخرص إذا خرص الثمرة ثم أصابته جائحة فلا شيء عليه إذا كان قبل الجداد ، ولأنه قبل الجداد في حكم ما لا تثبت اليد عليه بدليل أنه لو اشترى ثمرة فتلقت بجائحة رجع بها على البائع وإن تبعض الثمرة فقال القاضي : إن كان الباقي نصيباً ففيه الزكاة وإلا فلا . وهذا القول يوافق قول من قال : لا نجب الزكاة فيه إلا يوم حصاده لأن وجوب النصاب شرط في الوجرب ، فمتى لم يوجد وقت الوجرب لم يجب ، وأما من قال إن الوجوب ثبت إذا بدا الصلاح واشتد الحب فقياس قوله إن تلف البعض إن كان قبل الوجوب فهو كقول القاضي وإن كان بعده وجب في الباقي بقدره سواء كان نصيباً أو لم يكن نصيباً لأن المسقط اختص ببعض فاختص السقوط به كما لو تلف بعض نصاب السائمة بعد وجوب الزكاة فيها ، وهذا إن اختلف بغير تفریطه وعدوانه ، فأما إن تلفها أو تلفت بتفریطه أو عدوانه بعد الوجوب لم تسقط عنه الزكاة ، وإن كان قبل الوجوب سقطت إلا أن يقصد بذلك القرار من الزكاة فيفسد ولا تسقط عنه ، ومتى ادعى رب المال تلفها بغير تفریطه قبل قوله من غير بين سواء كان ذلك قبل

أو تصرف في الثمرة أو الحب قبل الوجوب لاشي عليه كما لو أكل السائمة أو باعها قبل الحول ، وإن تصرف فيها بعد الوجوب لم تسقط الزكاة كما لو فعل ذلك في السائمة ، فإن قطعها قبل ذلك سقطت إلا أن يقطعها فراراً من الزكاة فتسليمه لأنه فوت الواجب بعد انعقاد سببه ، أشبه ماؤ شئ امرأته في مرض موته .

(مسألة ٤) (ولا يستقر الوجوب إلا بمجمل في الجرب ويجعل الزرع في البيدر فإن تلفت قبله بغير تعدد منه سقطت الزكاة سواء كانت خرصت أو لم تخرص)

إذا خرص وترك في رؤس النخل فعليه حفظه ، ^١ ~~فإن أصابته جائحة~~ فلا شيء عليه إذا كان قبل الجداد نص عليه أحمد وحكاه ابن المنذر إجماعاً ، ولأنه قبل الجداد في حكم ما لم تثبت اليد بدليل أنه لو اشترى ثمرة فتلقت بجائحة رجع بها على البائع ، وإن تلف بعض الثمرة فقال القاضي : إن كان الباقي نصيباً ففيه الزكاة وإلا فلا وهذا القول يوافق قول من قال : إنه لا نجب الزكاة فيه إلا يوم حصاده لأن وجود النصاب شرط في الوجوب فمتى لم يوجد وقت الوجوب لم يجب ، وأما من قال إن الوجوب يثبت إذا بدا الصلاح واشتد الحب فقياس قوله إن تلف البعض إن كان قبل الوجوب فهو كذا يثبت إذا بدا الصلاح واشتد الحب فقياس قوله إن تلف البعض إن كان قبل الوجوب فهو كذا القاضي وإن كان بعده وجب في الباقي بقدره سواء كان نصيباً أو لم يكن لأن المسقط اختص ببعض فاختص السقوط به كما لو تلف بعض نصاب السائمة بعد وجوب الزكاة فيها وهذا فيما إذا تلفت بغير تفریطه ولا عدوانه ، فأما إن اتلفها أو تلفت بتفریطه بعد الوجوب لم تسقط عنه الزكاة ، وإن كان

الخرص أو بعده ، وقبل قوله أيضاً في قدرها بغير بين وكذلك في سائر الدعاوى . قال أحمد : لا يستحلف الناس على صدقاتهم . وذلك لأنه حتى لله تعالى فلا يستحلف فيه كإحصاءه والحد (فصل) (وان جندوا وجعلها في الجرب أو جعل الزرع في البيدر استقر وجوب الزكاة عليه عند من لم يرى التحسن من الأداء شرطاً في استقرار الوجوب ، وإن تلفت بعد ذلك لم تسقط الزكاة عنه وعليه ضماؤها كما لو تلف نصاب السائمة أو الأمان بعد الحول ، وعلى الرواية الأخرى في كون التحسن من الأداء معتبراً لاستقرار الوجوب فيها حتى نجف الثمرة ويصق الحب ويتمكن من أداء حقه فلا يفضل وإن تلف قبل ذلك فلا شيء عليه على ما ذكرنا في غير هذا

(فصل) (ويصح تصرف المالك في النصاب قبل الخرص وبعده بالبيع والهبة وغيرها فإن باعه أو هبته بعد بدو صلاحه فصدقه على البائع والواهب ، وهذا قال الحسن ومالك والثوري ولا وزاعي وبه قال الليث إلا أن يشترطها على المبتاع واقفاً وجبت على البائع لأنها كانت واجبة عليه قبل البيع فتبقي على ما كان عليه وعليه إخراج الزكاة من جنس المبيع والمزهور وعن أحمد أنه يخبر بين أن يخرج ثمراً أو من الثمن قال القاضي : يصح أن عليه عمر الثمرة فإنه لا يجوز إخراج القيمة في الزكاة على صحيح المذهب ولأن عليه تسليم الثمرة حتى يؤدي الواجب منها ثمراً فلا يسقط ذلك عنه بيعها ولا هبتها ويخرج أن

قبل الوجوب سقطت إلا أن يقصد بذلك القرار من الزكاة فيفسد ولا تسقط عنه لما ذكرنا (مسألة ٥) (ومتى ادعى رب المال تلفها من غير تفریطه قبل قوله من غير بين سواء كان ذلك قبل الخرص أو بعده وقبل قوله أيضاً في قدرها وكذلك في سائر الدعاوى قال أحمد : لا يستحلف الناس على صدقاتهم وذلك لأنه حتى لله تعالى فلا يستحلف فيه كإحصاءه والحد)

(فصل) (وان أحرز الثمرة في الجرب أو الحب في البيدر استقر وجوب الزكاة عليه عند من لم يرى التحسن من الأداء شرطاً في استقرار الوجوب فإن تلف بعد ذلك لم تسقط الزكاة عنه وعليه ضماؤها كإحصاءه والحد (فصل) (وان جندوا وجعلها في الجرب أو جعل الزرع في البيدر استقر وجوب الزكاة عليه عند من لم يرى التحسن من الأداء ، واعتبر لا يستقر الوجوب فيها حتى نجف الثمرة ويصق الحب ويتمكن من الأداء ، فلا يؤدي وإن تلف قبل ذلك فلا شيء عليه على ما ذكرنا من قبل .

(فصل) (ويصح تصرف المالك في النصاب قبل الخرص وبعده بالبيع والهبة وغيرها فإن باعه أو هبته بعد بدو صلاحه فصدقه على البائع والواهب ، وهذا قال الحسن ومالك والثوري والاوزاعي وهو قول الليث إلا أن يشترطها على المبتاع واقفاً وجبت على البائع قبل البيع فتبقي للرجوع على ما كان عليه وعليه إخراج الزكاة من جنس المبيع ، وعنه أنه يخبر بين ذلك وبين أن يخرج من الثمن بناء على جواز إخراج القيمة في الزكاة ، والصحيح الأول ولأن تسليم الثمرة حتى يؤدي الواجب فيها ثمراً فلا يسقط ذلك عنه بيعها ولا هبتها ويخرج أن نجب الزكاة على المشتري عند من قال إن الزكاة إنما نجب

تجب الزكاة على المشتري على قول من قال إن الزكاة إنما تجب يوم حصاده لأن الوجوب إنما يعلق بها في ملك المشتري فكأن عليه ، ولو اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها ثم بدو صلاحها في يد المشتري على وجه صحيح مثل أن يشتري ثمرة مشرة ويشترط عرساً أو وهب له ثمرة قبل بدو صلاحها فهذا صلاحها في يد المشتري أو التمسك أو وصى له بثمرة قبلها بعد موت الموصي ثم بدو صلاحها فالصدقة عليه لأن سبب الوجوب وجد في ماله فكان عليه كالمشتري سائمة أو أنها غار الحول عليها عند اه

(فصل) وإذا اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها ، فتركها حتى بدأ صلاحها فإن لم يكن شرط قطعه فليس عليه شيء وهي باقية على ملك البائع زكمتها عليه وإن شرط القطع فقد روي أن البيع باطل أيضاً ويكون الحكم فيها كما لو لم يشترط القطع وروي أن البير صحيح ويشتركان في الزيادة فعل هذا يكون على المشتري زكاة حصته منها إن بلغت نصيباً فإن لم يكن المشتري من أهل الزكاة كالكاتب والدمي فلا زكاة فيها وإن عاد

يوم الحصاد لأن الوجوب إنما يعلق بها في ملكه فكانت عليه ، ولو اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها ثم بدأ صلاحها في يده على وجه صحيح كمن اشترى شجرة مشرة واشترط ثمرة أو وهب له ثمرة قبل بدو صلاحها فهذا صلاحها في يده أو وصى له بالثمرة قبلها بعد موت الموصي ثم بدأ صلاحها فالصدقة عليه في هذه الصور لأن سبب الوجوب وجد في ملكه فهو كالمشتري أو وئله أو وئله آخر يوم من روزه إن وجبت عليه فطرته

(فصل) وإذا اشترى الثمرة قبل بدو صلاحها فتركها حتى بدأ صلاحها من غير شرط قطع فالبيع باطل وزكاتها على البائع وإن شرط القطع بطل البيع أيضاً ويكون كما لو لم يشترط القطع وقد أنه صحيح ويشتركان في الزيادة فعل هذا يكون على المشتري زكاة حصته منها إن بلغت نصيباً فإن لم يكن المشتري من الزكاة فلا صدقة فيها فإن عاد البائع فاشترى بها بعد بدو صلاحها فلا زكاة فيها إلا أن يكون قصد بيعها الغرار من الزكاة فلا تسقط

(مسئلة) (ويجب إخراج زكاة الحب مضي وشمري بابسة)

لأنه وإن كان المال وحال الاخراج والمؤنة التي تنظم الثمرة إلى حين الاخراج على رب المال لأن الثمرة كالمال مائة ومائة الماشية وحفظها ورعاها على ربها إلى حين الاخراج كذلك هذا فإن أخذت الثمرة من الزكاة قبل التجفيف فقد أنساها وبردها إن كان رطباً بماله وإن تلف رد مثله ، وإن جففه وكان قدر الزكاة فقد استوفى الواجب وإن كان دونه أخذ الباقي وإن كان زائداً رد الفضل وإن كان المخرج رب المال لم يجزه ولزمه إخراج الفرض بعد التجفيف لأنه أخرج غير الفرض فلم يجزه كالمشتري الصغير من الماشية عن الكبار

(مسئلة) (فإن احتيج إلى قطع الثمرة قبل كلاً ما بعد بدو صلاحها للخوف من المعلن لو

البائع فاشترى بها بعد بدو صلاحها أو غيره فلا زكاة فيها إلا أن يكون قصد بيعها الثمار من الزكاة فلا زكاة (فصل) وإن تلفت الثمرة قبل بدو صلاحها أو الزرع قبل اشتداد الحب فلا زكاة فيه وكذلك إن بقى المالك إلا أن يشتد الغرار من الزكاة وروى قبلها لا أك ، لا تخفف عن النخل لتحسين بقية ثمرة أو حفظ الاموال إذا خف عليها العطش أو ضعف الجوار قطع الثمرة أو بعضها بحيث نقص النصاب أو قطعها لغير غرض فلا زكاة عليه لأنها تلفت قبل وجوب الزكاة ، وتعلق حق الفقراء بها فأشبهه من هلك سائمة قبل دخول وإن قصد قطعها الغرار من الزكاة لم يسقط عنه لأنه قصد قطع حق من انعقد سبب استحقاقه فلم تسقط كما لو ملق امرأته في مرض موته

(فصل) (وينبغي أن يبعث الامام ساعيه إذا بدا صلاح الثمار ليخبرها ويعرف قدر الزكاة لنفس الأصل جاز قطعها لأن حق الفقراء إنما يجب على طريق المراساة فلا يكف الإنسان ما بهلك أصل ماله)

ولأن حفظ الأصل أحفظ للفقراء من حفظ الثمرة لأن حقهم ذكر بحفظها في كل سنة فهم شركاء رب النخل ثم إن كان يمكن تخفيف الثمرة دون قطع جميعها حفظها وإن لم يكف إلا قطع الجميع جاز وكذلك إن قطع بعض الثمرة لتحسين الباقي وكذلك إن كان عبداً لا يجبي منه زيب كالجوري أو دواً لا يجبي منه غير كالبئر والمطبا فانه يخرج منه عبداً ورطباً للعبادة ولأن الزكاة مواصلة فلم تجب عليه من غير ما عده كردي الجنس ، وقال القاضي بغير الساعي إذا أراد ذلك رب المال بين أن ينقسم رب المال قبل الجداد بالحرص وبأخذ نصيبهم بخلاف منفردة يأخذ ثمرتها وبين أن يجدها ويقاسمها إياها بالكيل ويقسم الثمرة في الفقراء وبين بينهما من رب المال ومن غيره قبل الجداد وبعده ويقسم ثمنها ، والمنصوص أنه لا يخرج إلا بابسة وأنه لا يجوز له شراء زكاته ، اختاره أبو بكر لأن البابسة حال الكفاي في تلك الحال والدليل على أنه لا يجوز له شراء زكاته حديث عرج بن أسد عن النبي ﷺ في شراء الفرس الذي حل عليه فقال « لا تشتره ولا تعد في صدقك وإن باعته بدينار » فإن غلب فلا يتم لازكاته في العنب والرطب الذي لا يجبي منه زيب لكونه لا يدخل في كالحضرارات فلا بل يدخل في الحلة وإنما لم يدخلها لأن أخذها رطباً أنعم فلم تسقط منه الزكاة بذلك ولا تجب فيه الزكاة حتى يبلغ حداً يكون منه خمسة أوسق ثمراً أو زيباً إلا على الرواية الأخرى فإن أنشئت رب المال هذه الثمرة ، فقال القاضي عليه قيمتها كالأغذية غيره وعلى قول أبي بكر يجب عليه العشر ثمراً أو زيباً كافي غير هذه الثمرة ، قال فإن لم يجد الثمر فبها وجباً : أحدهما تؤخذ منه قيمته والثاني يبقى في ذمته إلى أن يجده فيأتي به .

(مسئلة) (وينبغي أن يبعث الامام ساعياً إذا بدا صلاح الثمار في البحر فيخبره عليهم ليتمتعوا فيه فيعرف بذلك قدر الزكاة ويعرف المالك ذلك)

وعرف المالك ذلك ومن كان يرى الخرص عمر بن الخطاب وسهل بن أبي حشة ومروان والقاسم
ابن محمد والحسن وعطاء والزهرى وعمر بن دينار وعبد الكريم بن أبي الحارث ومالك والشافعي
وأبو عبيد وأبو ثور وأكثر أهل العلم وحكي عن الشعبي أن الخرص بدعة وقال أهل الرأي الخرص
ظن وتخمين لا يلزم به حكم وإنما كان الخرص تخويفاً للأكرمة ثلاثين يوماً فأما أن يلزم به حكم فلا
ولنا ما روى الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أن النبي ﷺ كان يبعث على
الناس من يخرس عليهم كرومهم وعذارهم وولد أبو داود وابن ماجه والترمذي. وفي لفظ عن عتاب قال
أمر رسول الله ﷺ أن يخرس العنب كما يخرس النخل وتؤخذ زكاته زيباً كما تؤخذ زكاة النخل
تمراً وقد عمل به النبي ﷺ خرص على امرأة بوادي القرى حديثه لما رواه الإمام أحمد في مسنده
وعمل به أبو بكر بعده والحملاء. وقالت عائشة رضي الله عنها في ذكر شأن خير كان النبي ﷺ يبعث عبد الله
ابن رواحة إلى يهود فيخرس عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه متفق عليه وأبو داود. وقوله هو ظن
قلنا بل هو اجتهد في معرفة قدر الثمرة وإدراكه بالخرص الذي هو نوع من المقادير والمعابير
فهو مستقيم للمثلثات. ووقت الخرص حين يبدو صلاحه لقول عائشة رضي الله عنها: يبعث عبد الله
ابن رواحة فيخرس عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ولأن فائدة الخرص معرفة الثمرة والزيادة
أرباب الثمار في التصرف فيها والمخافة إنما تدعو إلى ذلك حين يبدو الصلاح ونجب الزكاة
(فصل) ويجزي. خالص واحد لأن النبي ﷺ كان يبعث ابن رواحة فيخرس ويذكر

ومن كان يرى الخرص عمر بن الخطاب وسهل بن أبي حشة ومروان والقاسم بن محمد والحسن
وعطاء والزهرى ومالك والشافعي وأكثر أهل العلم، وحكي عن الشعبي أن الخرص بدعة وقال أهل
الرأي الخرص ظن وتخمين لا يلزم به حكم وإنما كان تخويفاً للأكرمة من الحياة
ولنا ما روى عتاب بن أسيد أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يخرس عليهم كرومهم وعذارهم
رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي. وفي لفظ قال أمر رسول الله ﷺ أن يخرس العنب كما يخرس
النخل وتؤخذ زكاته زيباً كما تؤخذ زكاة النخل تمراً. وقالت عائشة رضي الله عنها في ذكر شأن خير كان النبي ﷺ
يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود فيخرس عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه رواه أبو داود
وقوله هو ظن قلنا بل هو اجتهد في معرفة قدر الثمرة بالخرص الذي هو نوع من المقادير فهو مستقيم
للمثلثات ووقت الخرص حين يبدو الصلاح الحديث عائشة. ولأن فائدة الخرص معرفة قدر الثمرة
وإدراك أرباب الثمار في التصرف فيها وإنما تدعو الحاجة إلى ذلك حين يبدو الصلاح
(فصل) ويجزي. خالص واحد لأن النبي ﷺ كان يبعث ابن رواحة فيخرس ولم يذكر
غيره ولأن الخرص يفعل ما يؤديه إليه اجتهد به كالمكسب والقائف ويعتبر فيه أن يكون أميناً لمكسبه
(مسئلة) (فإن كان أنواعاً خرس كل نوع وحده) لأن الأنواع تختلف فيها ما يكثر وما يقل

وهو غيره ولأن الخرص يفعل ما يؤديه إليه اجتهد به كالمكسب والقائف ويعتبر في الخارص أن
يكون أميناً غير متهم

(فصل) وصفه الخرص تختلف باختلاف الثمرة فإن كان نوعاً واحداً فإنه يطيب بكل نخلة أو
شجرة وينظر في الجيم رطباً أو عنباً ثم يقدر ما يجي منها تمراً وإن كان أنواعاً خرس كل نوع على
حده لأن الأنواع تختلف فيها ما يكثر وما يقل منه ومنها ما يكون بالعكس وهكذا العنب، ولأنه
يتنازع إلى المعرفة قدر كل نوع حتى يخرج عشرة فإذا خرس على المالك وعرف قدر الزكاة خبره بين
أن يضمن قدر الزكاة ويتصرف فيها بما شاء من أكل وغيره وبين حفظها إلى وقت الجداد والجفاف
فإن اختار حفظها ثم أكلها أو تلفت بتفريطه فعليه ضمان نصيب الفقراء بالخرص وإن أكلها أجابني
فعله قيمة ما تلف والفرق بينهما أن رب المال وجب عليه تحفيظ هذا الرطب بخلاف الأجاني ولهذا
قلنا فحين أكلت أكلت الثمرة عليه أضعافاً مضاعفة وإن أكلها أجابني فعليه قيمتها. وإن تلفت بمجانعة
من السباع سقط عنهم الخرص نص عليه أحمد لأنها تلفت قبل استقرار زكاتها وإن ادعى تلفها بغير
تفريطه فالقول قوله بغير بين كما تقدم وإن حفظها إلى وقت الإخراج فعليه زكاة الموجود لا غير سواء
اختار الضمان أو حفظها على سبيل الأمانة وسواء كانت أكثر مما خرصه الخارص أو أقل وهذا قال
الشافعي وقال مالك يلزمه ما قال الخارص زاد أو نقص إذا كانت الزكاة مقاربة لأن الحكم انتقل إلى
ما قال الساعي بدليل وجوب ما قال عند تلف المال
ولأن الزكاة أمانة فلا تصير مضروبة بالشرط كأدوية ولا نسأل أن الحكم انتقل إلى ما قاله الساعي
وإنما يعمل بقوله إذا تصرف في الثمرة ولم يعلم قدرها لأن الظاهر إصابته قال أحمد إذا خرس على
ثمرته ومنها بالعكس وهكذا العنب ولأنه يحتاج إلى معرفة قدر كل نوع حتى يخرج عشرة

(مسئلة) (وإن كان نوعاً واحداً فإنه خرس كل شجرة وحدها)
فيطيب بها وله خرص الجميع دفعة واحدة دفعة للشقة وينظر في مجي منه تمراً أو زيباً ثم يعرف
المالك قدر الزكاة وغيره بين أن يضمن قدر الزكاة ويتصرف فيها بما شاء من أكل وغيره وبين حفظها
إلى وقت الجداد والجفاف فإن حفظها وجعلها فعليه زكاة الموجود لا غير سواء اختار الضمان أو الحفظ
وسواء كانت أكثر مما خرصه الخارص أو أقل، وهذا قال الشافعي وقال مالك يلزمه ما قال الخارص
زاد أو نقص إذا كانت الزكاة مقاربة وعن أحمد نحو ذلك فإنه قال إذا خرس الخارص فإذا فيه فضل
كثير مثل الضعف تصدق بالفضل لأنه يخرس بالسوية لأن الحكم انتقل إلى ما قال الساعي بدليل
وجوب ما قال عند تلف المال
ولأن الزكاة أمانة فلا تصير مضروبة بالشرط كأدوية، ولأنها إن الحكم انتقل إلى ما قال الساعي
وإنما يعمل بقوله إذا تصرف في الثمرة ولم يعلم قدرها لأن الظاهر إصابته قال أحمد إذا نجاها السلطان
(٧٢ م - المغني والشرح الكبير ج ٢)

ولم يترك منه شيء لأنه إنما ترك لم في الثمرة شيء. لكن النفوس تنوق إلى أكلها رطبة والعادة جارية به. وفي الزرع إنما يؤكل شيء يسير لا رطب له.

(فصل) ولا يخرص الزيتون ولا غير النخل والكرم لأن حبه متفرق في شجره مستور بورق ولا حاجة بأهله إلى أكله بخلاف النخل والكرم، فإن ثمرة النخل مجتمعته في عذوقه والعنب في عنانده فيمكن أن يأني الخرص عليه، والحاجة داعية إلى أكلها في حال رطوبتها، وبهذا قال مالك، وقال الزهري والأوزاعي والليث: يخرص لأنه ثمرة نجيب فيه الزكاة فيخرص كالرطب والعنب ولنا أنه لا نص في خرصه ولا هو في معنى المنصوص فيبقى على الأصل.

(فصل) ووقت الاخراج للزكاة بعد التصفية في الحبوب والجفاف في الثمار لأنه أوان الكلال وحال الادخار للمؤنة التي تلزم الثمرة إلى حين الاخراج على رب المال لأن الثمرة كالأشياء المشية وحفظها ورعيها، والقيام عليها إلى حين الاخراج على ربها كذا هيئنا، فإن أخذ السامي الزكاة قبل التجفيف فقد أساء، ورده إن كان رطباً بحاله، وإن تلف رد مثله وإن جفقه. وكان قدر الزكاة قد استوفى الواجب وإن كان دونه أخذ الباقي، وإن كان زائداً رد الفضل، وإن كان المخرج لما رب المال لم يجره وزعمه اخراج الفضل بعد التجفيف لأنه لا يخرج غير الفرض فلم يجره كما لو أخرجه الصغيرة من المشية عن الكبار.

(فصل) وإن احتيج إلى قطع الثمرة قبل كملها خوفاً من العطش أو لضعف الجار جاز قطعه لأن حق الفقراء إنما يجب على طريق المراساة فلا يكتف الاسان من ذلك ما بهلك أصل ماله، وإن

ذلك جاز ويحاط أن لا يأخذ أكثر مما أخذته ثم إن بلغ الباقي نصاباً زكاة والا فلا.

(فصل) ويخرص النخل والكرم لما ذكرنا من الأثر فيها ولا يخرص الزرع في سنبله وبهذا قال عطاء والزهري ومالك لأن الشرع لم يرد بالخرص فيه ولا هو في معنى المنصوص عليه لأن ثمرة النخل والكرم تؤكل رطباً فيخرص على أهله للتوسعة عليهم ليختل بينهم وبين الأكلة والتصرف فيه ولأن ثمرة الكرم والنخل ظاهرة بجمعة فخرصها أسهل من خرص غيرها وما عداها لا يخرص وإنما على أهله في الامانة إذا صار مصفى يابس ولا بأس أن يأكلوا منه ما جرت العادة بأكله ولا يمتنع عليهم وقد سئل أحمد عما يأكله أرباب الزروع من الفريك قال: يابس به أن يأكل منه صاحبه ما يحتاج إليه وذلك لأن العادة جارية به فأشبه ما يأكله أرباب النخل من التمر ثمرة، وأرم وإذا صنى الحب أخرج زكاة للموجود، ولم يترك منه شيء لأنه إنما ترك لم في الثمرة شيء. لكن النفوس تنوق إلى أكلها رطبة والعادة جارية به. وفي الزرع إنما يؤكل شيء يسير لا رطب له ولا يخرص الزيتون ولا غير النخل والكرم لأن حبه متفرق في شجره مستور بورق، ولا حاجة بأهله إلى أكله بخلاف النخل والكرم، وبهذا قال مالك وقال الزهري والأوزاعي والليث يخرص قياساً على الرطب والعنب.

حفظ الأصل أحظ للفقراء من حفظ الثمرة لأن حتمهم يشكر بحفظها في كل سنة فهم شركاء في النخل ثم إن كان يكتفي بتجفيف الثمرة دون قطع جميعها جفتها، وإن لم يكتف إلا بقطع جميعها جاز، وكذلك إن أراد قطع الثمرة لتجسين الباقي منها جاز، وإذا أراد ذلك فقال القاضي: بخير الساعي بين أن يقاسم رب المال الثمرة قبل الجداد بالخرص ويأخذ نصيبهم ثلثة مفردة ويأخذ ثمرتها، وبين أن يجدها ويقاسمه بإعها بالكيل ويقسم الثمرة في الفقراء، فإن أن يبيعها من رب المال أو من غيره قبل الجداد أو بعده وقسم منها في الفقراء. وقال أبو بكر: عليه الزكاة فيه يابساً، وذكر أن أحمد نص عليه وكذلك الحكم في العنب الذي لا يجبي منه زيب كالخري والرطب الذي لا يجبي منه ثمرة جيد كالبرنبا والمليث، فإن قيل فلا قلم لآخذته فيه لأنه لا يدخر فهو كالخضراوات وطلع الفحل قلنا لأنه يدخر في الجلة، وإنما لا يدخرها هنا لأن أخذها رطباً أنفع فلم تسقط منه الزكاة بذلك ولا نجيب فيه الزكاة حتى يبلغ حداً يكون منه خمسة أوسق ثمراً أو زبيباً إلا على الرواية الأخرى، وإذا أختلف رب المال هذه الثمرة فقال القاضي عليه قيمتها كما لو أنلفها غير رب المال، وعلى قول أبي بكر يجب في ذبته العشر ثمراً أو زبيباً كما في غيره هذه الثمرة قالان لا يجد الثمر ففيه قولان (أحدهما) يؤخذ منه قيمته (والثاني) يكرت في ذبته وعليه أن يأني به.

(فصل) فأما كيفية الاخراج فإن كان المال الذي فيه الزكاة نوعاً واحداً أخذ منه جيداً كان أو رديئاً لأن حق الفقراء يجب على طريق المواصفة بهم بمنزلة الشركاء، لا تعلى في هذا خلافاً، وإن كان نوعاً أخذ من كل نوع ما ينقصه، هذا قول أكثر أهل العلم. وقول مالك والشافعي: يؤخذ من الوسط وكذلك قال أبو الخطاب: إذا شق عليه اخراج زكاة كل نوع منه. قال ابن المنذر: ودل غيرها: يؤخذ عشر ذلك من كل بقدره وهو أولى لأن الفقراء بمنزلة الشركاء. فينبغي أن يتساووا في كل نوع

ولنا ما ذكرنا من اللغى ولأنه لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص

(ملاحظة) يخرج العشر من كل نوع على حدة فإن شق ذلك أخذ من الوسط

وجله ذلك أنه إذا كان المال الزكوي نوعاً واحداً أخذ منه جيداً كان أو رديئاً لأن حق الفقراء يجب على طريق المواصفة بهم بمنزلة الشركاء، ولا تولى في هذا خلافاً وإن كان نوعاً أخذ من كل نوع ما ينقصه وهذا قول أكثر العلماء، وقال مالك والشافعي يؤخذ من الوسط وكذلك ذكره شيخنا هيئنا وأبو الخطاب إذا شق عليه اخراج زكاة كل نوع منه دفعها للخرج والمنفعة وقياساً على السائمة والاول أول لأن الفقراء بمنزلة الشركاء، فينبغي أن يتساووا في كل نوع ولا مشقة في ذلك بخلاف المشية فإن اخراج زكاة كل نوع منها يفضي إلى التفتيش وفيه مشقة بخلاف الثمار ولا يجوز اخراج الردي. قوله تعالى (ولا تيسروا الخبز) منه تنفقون (قال أبو امامة سهل بن حنيف في هذه الآية هو المجهود ولون الحبيب نعى رسول الله ﷺ أن يؤخذ في الصدقة. رواه النسائي وأبو عبيد قال وهما ضربان من

جائز والاول أولى لأنه يمكن الفقر. مؤدته فيكون أفضل كتجفيف الثمر ولأنه حال كاله واخذه فيخرج منه كما يخرج من الرطب في حال رطوبته ويخرج منه اذا يبس

قال أحد ليس في أرض أهل الذمة صدقة إنما قاله تعالى (نظروهم وتركهم بها) فأية طيرة للشركين (فصل) فان كان في غلة الأرض مالا عشر فيه كالثمار التي لازكاة فيها والخضراوات وفيها زرع فيه الزكاة جعل مالا زكاة فيه في مقابلة الخراج وزكي ماله الزكاة اذا كان مالا زكاة فيه وانما بالخراج وان لم يكن لها غلة الا ما تجب فيه الزكاة أدى الخراج من غلتها وزكي ما بقي في أصح الروايات اختارها الخري، وهذا قول عمر بن عبد العزيز قال أبو عبيد عن ابراهيم بن أبي عبلة كسب عمر بن عبد العزيز الى عامله على فلسطين فيمن كانت في يده أرض يجزئها من المسلمين أن يقبض منها حريزها ثم تؤخذ منها زكاة ما بقي بعد الجزية وذلك لأن الخراج من مؤنة الأرض فينبغ وجوب الزكاة في قدره لقول ابن عباس يحسب ما تنفق على زرعه دون ما تنفق على أهله وفيه رواية ثانية ان الذين كسب منع وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة فقل هذه الرواية بحسب كل دين عليه ثم يجزى العشر مما بقي ان بلغ نصابا يرى نحو ذلك عن ابن عمر لأنه دين فنبغ وجوب العشر كالخراج وما انفقه على زرع وفي رواية ثالثة ان الذين لا ينبغ وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة ملقاة سواء استدانه لثقة زرعه او لثقة أهله فيحتل على هذه ان يزكي الجميع وقد ذكرنا ذلك في باب الزكاة (مسئلة) ويجوز لأهل الذمة شراء الأرض العشرية ولا عشر عليهم، وعنه عليهم عشرين يسقط أحدهما بالاسلام

وجملة ذلك أنه لم يكره للمسلم بيع أرضه من الذي واجرتها منه لافاضته إلى اسقاط عشر الخارج منها. قال محمد بن موسى: سألت أبا عبد الله عن المسلم يؤجر أرض الخارج من الذي قال: لا يؤجر من التي أعما عليه الجزية وهذا ضرر، وقال في موضع آخر لانهم لا يؤدون الزكاة فان أجرها من الذي أو باع أرضه التي لاخراج عليها الذي صح البيع والأجارة وهو مذهب الثوري والثاني رأي عبيد وليس عليهم فيها عشر ولا خراج. قال حرب سألت أحمد عن الذي يشتري أرض العشر قل لا أعلم شيئا وأهل المدينة يقولون في هذا قولنا حسنا، يقولون لا يترك الذي يشتري أرض العشر، وأهل البصرة يقولون قولنا محميا يقولون يضاعف عليهم

وقد روي عن أحد أنهم يجمعون من شرائها اختارها الحلال وهو قول مالك وصاحبه، وقد اشتروها ضوع عليهم العشر فأخذ منهم الحسن كما لو اشتروها بأموالهم إلى غير بلد يؤخذ منهم نصف العشر وهذا قول أهل البصرة وأبي يوسف ويرى ذلك عن الحسن وعبيد الله بن الحسن الغنوي. وقال محمد بن الحسن: العشر بماله، وقال أبو حنيفة: نصير أرض خراج ولنا ان هذه أرض لاخراج عليها فلا يلزم فيه الخراج ببينها كما لو باعها مسلما ولانها مال مسلم

(فصل) ومذهب أحمد أن في العسل العشر. قال الأثرم: سئل أبو عبد الله أنت تذهب إلى أن في العسل زكاة؟ قال نعم اذهب إلى أن في العسل زكاة العشر قد أخذ عر منهم الزكاة، قلت ذلك على أنهم تطوعوا به. قال لا: بل أخذ منهم، ويرى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومكحول والزهري وسليمان ابن موسى والاوزاعي واسحاق. وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وابن المنذر: لازكاة فيه لأنه مائع خارج من حيوان أشبه اللبن. قال ابن المنذر: ليس في وجوب الصدقة في العسل خبر يثبت ولا اجماع فلا زكاة فيه. وقال أبو حنيفة: إن كان في أرض العشر ففيه الزكاة والا فلا زكاة فيه،

وجه الاول ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل من كل قرية من أوسطها. رواد أبو عبيد والاثرم وابن ماجه وعن سليمان ابن موسى أن أباسيرة لمشي قال: قلت ليارسول الله إن في نخل قال «أدعشها» قال فاحم اذا جلبها فخذ له رواء أبو عبيد وابن ماجه وروى الاثرم عن ابن أبي ذباب عن أبيه عن جده أن عمر رضي الله عنه أمره في العسل بالعشر أما اللبن فان الزكاة وجبت في أصله وهي السائمة بخلاف العسل، وقول أبي حنيفة ينبت على أن العسل والخراج لا يجمعان وسنذكر ذلك إن شاء الله تعالى

(فصل) ونصاب العسل عشرة أفران وهذا قول الزهري. وقال أبو يوسف ومحمد خمسة وأسنان يجب الحق فيه للفقراء فلم يمنع من بيعه، والذي كاسأله وإذا ملكها الذي تلا عشر عليه فيأخرج منها لانه زكاة فلا تجب على الذي كركزة السائمة وما ذكره ينتقض بركزة السائمة وما ذكره من تضعيف العشر تحكي لائن في ولا قياس^(١)

(فصل) وفي العسل العشر سواء أخذه من موات أو من ملكه ونصابه عشرة أفران كل فرق ستون رطلا. قال الأثرم: سئل أبو عبد الله أنت تذهب إلى أن في العسل زكاة؟ قال نعم اذهب إلى أن في العسل زكاة العشر قد أخذ عر منهم الزكاة، قلت ذلك على أنهم تطوعوا به، قال لا بل أخذ منهم. ويرى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومكحول والزهري واوزاعي واسحاق. وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وابن المنذر لازكاة فيه لأنه مائع خارج من حيوان أشبه اللبن. قال ابن المنذر: ليس في وجوب الصدقة في العسل حديث يثبت ولا اجماع فلا زكاة فيه. وقال أبو حنيفة ان كان في أرض العشر ففيه الزكاة والا فلا زكاة فيه، ووجه الاول ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كان يأخذ في زمانه من قرب العسل من كل عشر قرب قربتين من أوسطها رواد أبو عبيد والاثرم وابن ماجه، وعن سليمان بن موسى أن أباسيرة لمشي قال: قلت ليارسول الله إن في نخل قاله أدعشها فاحم اذا جلبها فخذ له رواء أبو عبيد وابن ماجه وروى الاثرم عن ابن أبي ذباب عن أبيه عن جده أن عمر رضي الله عنه أمره في العسل بالعشر

خراج الارض لم يثبت بنص تعدي، وانما كان اجتهادا أبي على المصلحة فلاما في كل عصر مراعاة مثله فباقرضه على القمعين في الارض التي يجمعون نسلها في ظل سلطانه

قول النبي ﷺ « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » وقال أبو حنيفة : نجب في قليله وكثيره بنا. على أصله في الجبوب والثمار ، ووجه الاول ماروي عن عمر رضي الله عنه أن ناساً سأله فقالوا : إن رسول الله ﷺ قطع لنا وادياً باليمن فيه خلايا من محل وانما نجد ناساً يسرقونها ، فقتل عمر رضي الله عنه : إن أدبهم صدقتها من كل عشرة أفراق فرقاً حينئذ لکم . رواه الميزجاني ، وهذا تقدير من عمر رضي الله عنه في تعيين المصير اليه . اذا ثبت هذا فان الفرق ستة عشر رطلا بالعراقي فيكون نصابه مائة وستون رطلا وقال أحد في رواية أبي داود قال الزهري في عشرة أفراق فرق . والفرق ستة عشر رطلا قال ابن حامد : الفرق ستون رطلا فيكون النصاب سبعمائة رطل ، فانه يروى أن الحليل بن احمد قال : الفرق باسكن الزاء مكيال ضخمة من مكيال أهل العراق وقيل هو مائة وعشرون رطلا ويحتمل أن يكون نصابه ألف رطل لحديث عمرو بن شعيب أن كان يؤخذ في زمان رسول الله ﷺ من قرب العسل من كل عشر قرب قرب من أوسطها ، والقربة عند الاطلاق مائة رطل بدليل أن القاتين خمس قرب وهي خمسمائة رطل

وروى سعيد قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرني عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ذئاب عن أبيه عن جده أنه قال قوما : إنه لا خير في مال لا زكاة فيه . قال فأخذ من كل عشر قرب قرباً فثبت بها إلى عمر بن الخطاب فأخذها فجعلها في صدقات المسلمين ، ووجه الاول قول عمر : من كل عشرة أفراق فرقاً ، والفرق بتحريك الزاء ستة عشر رطلا . قال أبو عبيد : لا خلاف بين الناس أنه في أن الفرق ثلاثة أصم . وقال النبي ﷺ لكعب بن جحرمة « أطعم ستة مساكين فرقاً طعام » فقد بين أنه ثلاثة

أما الذين قالوا الزكاة وجبت في أصله وهو السائمة بخلاف العسل وقول أبي حنيفة يثبت على أن العشر والخراج لا يجتمعان وقد ذكرناه ونصابه عشرة أفراق وهذا قول الزهري ، وقال أبو يوسف ومحمد خمسة أوساق قول النبي ﷺ « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » وقال أبو حنيفة نجب في قليله وكثيره بنا. على أصله في الجبوب والثمار

(ووجه الاول) ماروي عن عمر رضي الله عنه أن ناساً سأله فقالوا : إن رسول الله ﷺ قطع لنا وادياً باليمن فيه خلايا من محل وانما نجد ناساً يسرقونها ، فقال عمر : ان أدبهم صدقتها من كل عشرة أفراق فرقاً حينئذ لکم . رواه الميزجاني . وهذا تقدير من عمر رضي الله عنه فيجب المصير اليه ، اذا ثبت هذا فقد اختلف المذهب في قدر الفرق ، فروي عن احمد ما يدل على أنه ستة عشر رطلا ، فانه قال في رواية أبي داود قال الزهري في عشرة أفراق فرق والفرق ستة عشر رطلا فيكون نصابه مائة وستون رطلا بالعراقي . وقال ابن حامد : الفرق ستون رطلا فيكون النصاب سبعمائة رطل وكذا ذكره القاضي في الجرد فانه يروى عن الحليل بن احمد قال : الفرق باسكن الزاء مكيال ضخمة من مكيال أهل العراق ، وحكي عن القاضي أن الفرق ستة وثلاثون رطلا ، وقيل هو مائة وعشرون رطلا قال

أصم . وقالت عائشة : كنت أغسل أنا ورسول الله ﷺ من اناء هو الفرق هذا هو المشهور فينصرف الاثنان اليه . والفرق هو مكيال ضخمة لا يصح حمله عليه لوجوه (أحدها) أنه غير مشهور في كلامهم فلا يعمل عليه المطلق من كلامهم . قال تلمب : قل فرق ولا تفرق ولا تفرق . قال خدائش بن زهير : يأخذون الارض في أخونها فرق السمن وشاة في الغنم (الثاني) أن عمر قال : من كل عشرة أفراق فرق ، والافراق جمع فرق ينتج الزاء ، وجمع فرق باسكن الزاء فروق ، وفي القلة فرق لأن ما كان على وزن فعل ساكن العين غير معتل نجمة في القلة فعل ، وفي الكثيره فعال أو فعول (والثالث) أن الفرق الذي هو مكيال ضخمة من مكيال أهل العراق لا يحمل عليه كلام عمر رضي الله عنه ، وانما يحمل كلام عمر رضي الله عنه على مكيال أهل الخباز لأنه بها ومن أهلها ، ويؤكد ما ذكرنا تفسير الزهري له في نصاب العمل بما قلناه ، والامام احمد ذكره في معرض الاحتجاج به فيدل على أنه ذهب اليه والله أعلم به مثله قال في الارض وأرضان أرض صالح وعنوة

وجعلنا أن الارض قسماً : صالح وعنوة . فأما الصالح فهو كل أرض صالح أهلها عليها تكون لهم يؤدون خراجاً معلوماً فهذه الارض ملك لأربابها ، وهذا الخراج في حكم الجزية متى أسدوا سقط عنهم ولم يعبأ وحبها ورهنها لانها ملك لهم ، وكذلك إن صلحوا على أداء شيء غير موظف على الارض ، وكذلك كل أرض أسلم عليها أهلها كأرض المدينة وشبهها فهذه ملك لأربابها لاخراج عليها ولم ينصرف فيها كيف شاؤا ، وأما الثاني فهو ما فتح عنوة فعني ما جلي عنها بالسيف ولم تقسم بين الغانمين

شبخنا : ويحتمل أن يكون نصابه ألف رطل لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه كان يأخذ من كل عشر قرب قربة من أوسطها ، والقربة مائة رطل بالعراقي بدليل قرب القاتين ، ووجه الاول قول عمر : من كل عشرة أفراق فرقاً - والفرق بتحريك الزاء ستة عشر رطلا . قال أبو عبيد : لا خلاف بين الناس أنه في أن الفرق ثلاثة أصم . وقال النبي ﷺ لكعب بن جحرمة « أطعم ستة مساكين فرقاً من طعام » فقد بين أنه ثلاثة أصم . وقالت عائشة : كنت أغسل أنا ورسول الله ﷺ من اناء هو الفرق هذا المشهور فينصرف الاطلاق اليه والفرق الذي هو مكيال ضخمة لا يصح حمله عليه لوجوه (أحدها) أنه غير مشهور في كلامهم فلا يعمل عليه المطلق من كلامهم . قال تلمب : قل فرق ولا تفرق (الثاني) أن عمر قال : من كل عشرة أفراق فرقاً - والافراق جمع فرق ينتج الزاء وجمع الفرق باسكن الزاء فروق لأن ما كان على وزن فعل ساكن العين غير معتل نجمة في القلة فعل ، وفي الكثيره فعال أو فعول (والثالث) أن الفرق الذي هو ضخمة من مكيال أهل العراق لا يحمل عليه كلام عمر ، وانما يحمل كلام عمر رضي الله عنه على مكيال أهل المجازلة بهاهون أهلها ويؤكد ذلك تفسير الزهري له في نصاب العمل بما قلناه والامام احمد ذكره في معرض الاحتجاج به فيدل على أنه ذهب اليه والله أعلم

من المدينة وهم ما أنزلت الأبل من اللعنة والاموال إلا الملقاة يعني السلاح فكانت مما ألقا الله على رسوله فأما ما وصلوا عليه على أن الأرض لهم وتقدم فيها بخراج معلوم فهذا الخراج في حكم الجزية تسقط بإسلامهم والأرض لهم لاخراج عليها لأن الخراج الذي ضرب عليهم إنما كان من أجل كفرهم بمنزلة الجزية المفترضة على رؤسهم فإذا أسلموا سقطت الجزية وتبقى الأرض ملكاً لهم لاخراج عليها ولو انتقلت الأرض إلى مسلم لم يجب عليها خراج لذلك

(فصل) ولا يجوز شراء شيء من الأرض الموقوفة ولا بيعه في قول أكثر أهل العلم منهم عمر وعلي وابن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم وروي ذلك عن عبد الله بن مقفل وقبيصة ابن ذؤيب ومسلم بن مسلم ويونس بن مهران والأوزاعي ومالك وأبي إسحق الفراء قال الأوزاعي لم يزل أئمة المسلمين ينهاون عن شراء أرض الجزية ويكرهون عداؤهم وقال الأوزاعي أجمع رأي عمر وأصحاب النبي ﷺ لما ظهروا على الشام على إقرار أهل القرى في قراهم على ما كان بأيديهم من أرضهم يبيعونها ويؤدون خراجها إلى المسلمين ويرون أنه لا يصلح لأحد من المسلمين شراء ما في أيديهم من الأرض طوعاً ولا كرهاً وكرهوا ذلك ما كان من اتفاق عمر وأصحابه في الأرض بين المحبوسة على آخر هذه الأمة من المسلمين لانتفاء ولا ثبوت قوة على جهاد من لم تقهر عليه بعد من المشركين وقال الثوري إذا قرى الإمام أهل العتوة في أرضهم توارثوها وتباعوها وروي نحوه هذا

آخر ديم عشر تراب قبل تصفيته وجب رده إن كان باقياً أو قيمته إن كان تالفاً والقول في قدر المقبوض قول الأخذ لأنه غارم فإن صدق الأخذ فكان قدر الزكاة أجراً وإن زاد رد الزيادة إلا أن يسمح له المخرج وإن قص فعل المخرج وما أنفق الأخذ على تصفيته فهو من ماله لا يرجع به على المالك ولا يحسب المالك ما أنفق على المعدن في استخراجها ولا تصفيته من المعدن لأن الواجب فيه زكاة فلا يحسب بمقتضى استباحته وتصديته كالجبب فإن كان ذلك ديناً عليه احتسب به على الصحيح من المذهب كما يحسب بما أنفق على الزرع وقال أبو حنيفة لا يلزمه المؤن من حقه وشبهه بالقبضة وبناء على أصله في أنه ركاز وقد مضى الكلام في ذلك

(مسئلة) (ولا زكاة فيما يخرج من البحر والثؤل والمراجان ونحوه في أحد الوجهين) وهو اختيار أبي بكر ومظاہر قول الحنفى روي نحوه ذلك عن ابن عباس وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء ومالك والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والشافعي وأبو حنيفة ومحمد وأبو ثور والرواية الأخرى فيه الزكاة لأنه خارج من معدن أشبه بالخارج من معدن البر وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه أخذ من العنبر الخس وهو قول الحسن والثوري وزاد الزهري في الثؤل يخرج من البحر ولنا أن ابن عباس قال ليس في العنبر شيء إنما هو شيء ألقاه البحر وعن جابر نحوه ورواه أبو عبيد لأنه قد كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وخلعناه فلم يأت فيه سنة عنه ولا عنهم من وجه يصح

عن ابن سيرين والقرطبي لما روى عبد الرحمن بن يزيد أن ابن مسعود اشترى من دحان أرضاً على أن يكسبها جزية وروى عنه أنه قال سمى رسول الله ﷺ عن السفر في الأهل والمال ثم قال عبد الله وكيف بال بزاذان وبكذا وبكذا وهذا يدل على أن لهماً بزاذان ولأنها أرض لهم فجاز بيعها وقد روي عن أحمد أنه قال إن كان الشراء أسهل بشري الرجل بإمكانه وبغيره عن الناس هو رجل من المسلمين وكره البيع في أرض السواد وإنما رخص في الشراء والله أعلم لأن بعض الصحابة اشترى ولم يبيع منهم البيع ولأن الشراء استخلاص للارض فيقوم فيها مقام من كانت في يده والبيع أخذ عرضاً لا ملكاً ولا يستحقه فلا يجوز

ولنا إجماع الصحابة^(١) رضي الله عنهم فإنه روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال لا تشتروا رقيق أهل الذمة ولا أرضهم وقال الشعبي اشترى عتبه بن رفد أرضاً على شاطيء الفرات لينخذ فيها قصباً فذكر ذلك لعمر فقال ممن اشتريتها قال من أربابنا فلما اجتمع المجاهدون والانصار قال هؤلاء أربابنا فهل اشترت منهم شيء قال لا قال فأردها على من اشترى منها وخذ مالك وهذا قول عمر في المجاهدون والانصار بمحض مصادة الصحابة وأمنهم فلم يترك فكأن إجماعاً لا سبيل إلى وجود إجماع أقوى من هذا وشبهه إذ لا سبيل إلى حقل قول جميع الصحابة في مسأله ولا إلى نقل قول العشرة ولا يوجد الإجماع إلا القول المنتشر فإن قيل فقد خالفه ابن مسعود بما ذكرناه قلنا لا نسلم مخالفة وقوله اشترى قلنا المراد به أكثرى كذلك قال أبو عبيد والدليل عليه قوله على أن يكسبه جزية ولا يكون مشترياً لها وجزئتها على غيره وقد روى عنه التميمي أنه قال من أقر بالفسق فقد أقر بالفساد والذل

ولأن الأصل عدم الوجوب فيه ولا يصح قياسه على معدن البر لأن العنبر إنما يليق به البحر فيوجد على الأرض فيؤخذ من غير تعب فهو كالمباحات المأخوذة من البر كلن وغيره فأما السمك فلا شيء عليه بحال في قول أهل كافة إلا شيء روي عن عمر بن عبد العزيز رواه أبو عبيد وقال ليس الناس على هذا ولا نعلم أحداً قال به وعن أحمد أن فيه الزكاة كالعنبر والصحيح أن هذا لا شيء فيه لأنه صيد في غير فيه زكاة كصيد البر ولا نعلم فيه ولا إجماع ولا يصح قياسه على ما فيه الزكاة فلا وجه لاجتماعها (فصل) (وفي الركاز الخس أو نوع كان من المال قل أو أكثر لأهل التيمم) وعنه أنه زكاة ورواه (لواجد) الواجب في الركاز الخس لما روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال وفي الركاز الخس منق عليه وقال ابن المنذر لا علم أحداً خالف هذا الحديث إلا الحسن فإنه فرق بين ما يوجد في أرض الحرب وأرض العرب فقال فيما يوجد في أرض الحرب الخس وفيما يوجد في أرض العرب الزكاة (فصل) والركاز الذي فيه الخس كل ما كان على اختلاف أنواعه من الذهب والفضة والحديد والراض والصفر والآلية وغير ذلك وهو قول إسحق وأبي عبيد وابن المنذر وأصحاب الرأي والشافعي في قول واحد الروايتين عن مالك وقال الشافعي في الآخر لا يجب إلا في الأمان

(١) فيه إجماع الصحابة أن قلنا بإمكانه بد انتشارهم في أقطار الأرض فلا قول بأنه دين يجب اتباعه في أمور المعاش والبيع والشراء وإنما فعلوا ذلك لأنهم رأوا فيه المصلحة في زمنهم وما دام اللعنة بمرون ذلك بأنهم رأوا المصلحة في غم وداروا بمعا على قاعدة الإمام مالك رحمه الله تعالى

الذي عليه ، فإن النبي ﷺ قسم نصف خير ووقف نصفها لنوابه ، ووقف عمر الشام والعراق ومصر وسائر مملكته وأقره على ذلك عليه الصلابة وأنداروا عليه به ، وكذلك فعل من بعده من الخلفاء ، ولم يعلم أحد منهم قسم شيئاً من الأرض التي انتحروها (والتأني) أنها تصير وقتاً بنفس الاستيلاء عليها لاتفاق الصلابة عليه ، وقسمه النبي ﷺ خير كان في بدء الإسلام وشدة الحاجة فكانت المصلحة فيه ، وقد تعينت المصلحة في بعد ذلك في وقف الأرض فكان ذلك هو الواجب

(والتأني) أن الواجب قسمتها وهو قول مالك وأبي نور لأن النبي ﷺ فعل ذلك وفعله أولى من فعل غيره مع عموم قوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء ، فإن لله خمسه) الآية فمهم بها أن أربعة أخماسها للقاتلين . والرواية الأولى أولى لأن النبي ﷺ فعل الأمرين جميعاً في خير ، ولأن عمر قال : لو لا آخر الناس قسمت الأرض كما قسم النبي ﷺ خير فقد وقف الأرض مع عله بفعل النبي ﷺ فدل على أن فعله ذلك لم يكن تعدياً كيف والنبي ﷺ قد رقت نصف خير ، ولو كانت للقاتلين لم يكن له وقفها . قال أبو عبيد : تراخت الآثار في انتاح الأرضين عنوة بهذين الحكيم حك رسول الله ﷺ في خير حين قدمها وبه أشار بلال وأصحابه على عمر في أرض الشام ؟ وأشار به الزبير في أرض مصر ، ومك عمر في أرض السواد وغيره حين وقفه ، وبه أشار علي ومعاذ على عمر

(الفصل الثالث) في نصاب المعدن وهو عشرون مثقالاً من الذهب أو مائتا درهم من الفضة أو قيمة ذلك من غيرها وهذا مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة : يجب أخس في قلبه وكثيره بناء على أنه ركاز معوم الأحاديث التي احتجوا بها ، ولأنه لا يشترط له حول فلا يشترط له نصاب فلا ركاز ولما قوله عليه السلام « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » وقوله عليه السلام « ليس في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالاً » ولا يهازك ذلك تعلق بالأمان أو بالقيمة فاعتبرها النصاب كالأمان والعروض . وقد بينا أن هذا ليس ركاز وأنه مفارق للركاز من حيث إن الركاز مال كافر مظهر عليه في الإسلام فهو كالغنيمة وهذا وجب مواساة وشكرًا لنعمة الله فاعتبر له النصاب كسائر الزكوات ، وأما ما اعتبر له الحول لصلوه دفعة واحدة فأشبه الزروع والمزار ، ولأنه يتكامل فيه بالوجود والاختصاص كزروع ، إذا ثبت هذا فإنه يشترط إخراج انصباب دفعة واحدة أو دفعات لا يترك العمل بينهما ترك اهبال ، فإن أخرج دون النصاب ثم ترك العمل مهاله لم ثم أخرج دون النصاب فلا زكاة فيها ، وإن بلغ مجموعها نصاباً فلهذا فلو كانت الشرط ، وإن بلغ أحداهما نصاباً دون الآخر زكى النصاب وسحقه ، ويجب فيها زاد على النصاب بمسائه كالأمان والمزار من الأرض ، فأما ترك العمل ليلاً وللانترعة أو لغرض من مرض أو لإصلاح الآداة أو أبق عبد ونحوه فلا يقطع حكم العمل ، وحكمه كمن اتصل لأن العادة كذلك ، وكذلك إن كان مشتتاً بالعمل خرج بين المعدنين تراب لاشي فيه

في أرض الشام ، وليس فعل النبي ﷺ راداً لفعل عمر لأن كل واحد منهما اتبع آية محكمة ، قال الله تعالى (واعلموا أن ما غنمتم من شيء ، فإن لله خمسه) وقال (مأناه الله على رسوله من أهل التري) الآية . وكان كل واحد من الأمرين جائزاً ، والنظر في ذلك إلى الامام فارأى من ذلك ففعل وهذا قول الثوري وأبي عبيد : إذا ثبت هذا فإن الاختيار المفوض إلى الامام إختيار مصلحة لا إختيار راحة . فإذ لم فعل ما يرى المصلحة فيه ، ولا يجوز له العدول عنه كالحبرة بين القتل والاسترقاق والغداء والموت في الأسرى ، ولا يحتاج إلى التعلق بالوقف بل تركه لم غير قصة هو وقفه لما كان أن قسمها بين القاتلين لم يحتاج معه إلى لفظ ، وإن عمر وغيره لم يقتل عنهم في وقف الأرض لفظ الوقف ، ولأن معنى وقفها حيناً أنها باقية لجميع المسلمين يؤخذ خراجها ويصرف في مصالحهم ولا يخص أحد بمالك شيء منها وهذا حاصل بتركها

(فصل) فأما ما حلي عنها أهلها خوفاً من المسلمين فبذبحه تصير وقتاً بنفس الظهور عليها لأن ذلك معين فيها إذ لم يكن لها غنى فكان حكمها حكم النبي . يكون للمسلمين كلهم وقد روي أنها لا تصير وقتاً حتى يقبها الامام وحكمها حكم العتوة إذا وقت وصالح عليه الكفار من أرضهم على أن الأرض لنا ونقرهم فيها بخراج معدوم فبذبحه وقتاً أيضاً حكمه حكم ما ذكرناه لأن النبي ﷺ نصح خير وصالح أهلها على أن يعمرها أرضها ولهم نصف ثمرتها فكانت للمسلمين منهم ، وصالح بن النضر على أن يجلبهم

(فصل) وإن اشتد المعدن على أجناس كعدن فيه الذهب والفضة فذكر إيقاضي أنه لا يضم أحدهما إلى الآخر في تشكيل النصاب لأنها أجناس فلا يضم أحدهما إلى غيره كغير المعدن قال شيخنا والصواب ، إن شاء الله أنه إن كان المعدن يشتدل على ذهب وفضة ففي ضم أحدهما إلى الآخر وجوب . وبينان على الروايتين في ضم أحدهما إلى الآخر في غير المعدن وإن كان فيه أجناس من الذهب والفضة ضم بعضها إلى بعض لأن الواجب في قيمتها فأشبهت عروض التجارة وإن كان فيها إحدى القدين وضم أحدهما إلى الآخر كما تضم العروض إلى الأمان وهذا مستخرج نصاباً من معدنين وجبت الزكاة فيه كزروع في مكائين

(الفصل الرابع) في وقت الوجوب ونسب الزكاة فيه حين يتناول ويكمل نصابه ولا يعتبر له حول وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وقال إسحق وابن المنذر يعتبر له الحول لعموم قوله عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول »

وأما أنه مستفاد من الأرض فلا يعتبر في وجوب حقه حوله كزروع والمزار والركز ، ولأن الحول إنما يعتبر في غير هذا ليكمل النصاب ، وهذا يتكامل بماؤ دفعة واحدة فلم يعتبر له حول كزروع والمزار مخصوص بالزروع والثر ففقيس عليه محل الزراع

(مسألة) (ولا يجوز إخراجها إذا كانت أعما إلا بعد السبك والتصفية كطب والخرقة فإن

من المدينة ولم تأت الأهل من الأمانة والأموال إلا الملقاة يعني السلاح فكانت مما ألقا الله على رسوله فاما ما صلحوه عليه على أن الأرض لم يقرم فيها بخراج معلوم فهذا الخراج في حكم الجزية تسقط بإسلامهم والأرض لهم لاخراج عليها لأن الخراج الذي شرب عليهم إنما كان من أجل كفرهم بغير الجزية المضروبة على رؤسهم فإذا أسلموا سقطت كاستقط الجزية وتبقى الأرض ملكاً لهم لاخراج عليها ولو انتقلت الأرض إلى مسلم لم يجب عليها خراج لذلك

(فصل) ولا يجوز شراء شيء من الأرض الموقوفة ولا بيعه في قول أكثر أهل العلم منهم عمر وعلي وابن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم وروي ذلك عن عبد الله بن مغفل وقبيصة ابن ذؤيب ومسلم بن مسلم ويحيى بن مرزبان والأوزاعي ومالك وأبي إسحق الفراء وقال الأوزاعي لم يزل أئمة المسلمين ينهاون عن شراء أرض الجزية ويكرهه علماءهم وقال الأوزاعي أجمع رأي عمر وأصحاب النبي ﷺ لما ظهروا على الشام على إقرار أهل القرى في قرام على ما كان بأيديهم من أرضهم ويعملونها ويؤدون خراجها إلى المسلمين ويرون أنه لا يصلح لأحد من المسلمين شراء ما في أيديهم من الأرض طوعاً ولا كرهاً وذكرها ذلك ما كان من اتفاق عمر وأصحابه في الأرض بين المجبرة على آخر هذه الأمانة من المسلمين لا يبيع ولا تورث قرة على جهاد من لم يظهر عليه بعد من المشركين وقال الثوري إذا قرأ الأمان أهل العترة في أرضهم توارثوها وتبايعوها وروي نحو هذا

أخرج ربيع عشر رآه قيل تصنيته وجب رد. إن كان باقياً أوقيته إن كان تافهاً واقتول في قدر المقبوض قول الآخذ لأنه غارم فإن صفاه الآخذ فكان قدر الزكاة أجراً وإن زاد رد الزيادة إلا أن يسمح له الخرج وإن قص فعل الخرج، وما أنفق الآخذ على تصنيته فهو من ماله لا يرجع به على المالك، ولا يحسب المالك ما أنفق على المعدن في استخراجها ولا تصنيته من المعدن لأن الواجب فيه زكاة فلا يحسب بؤنة استخراجها وتصنيته كالمحبوب فإن كان ذلك ديناً عليه أحسب به على الصحيح من المذهب كما يحسب بما اتفق على الزرع وقال أبو حنيفة لا تلزم المؤمن حقه وشبهه بالقنية وبناء على أصله في أنه ركاز وقد مضى الكلام في ذلك

(مسئلة) (ولا زكاة فيما يخرج من البحر والأؤلؤل والمرجان ونحوه في أحد الوجهين) وهو اختيار أبي بكر وظاهر قول الحارثي روي نحوه ذلك عن ابن عباس وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء ومالك والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والشافعي وأبو حنيفة ومحمد وأبو ثور والرواية الأخرى فيه الزكاة لأنه خارج من معدن أنه الخراج من معدن البر وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه أخذ من الغنم الخس وهو قول الحسن والزهرري وزاد الزهرري في الأؤلؤل يخرج من البحر ولنا أن ابن عباس قال ليس في الغنم شيء إنما هو شيء أمارة البحر وعن جابر نحوه رواه أبو عبيد ولأنه قد كان يخرج على محمد رسول ﷺ وخلفائه فلم يأت فيه سنة عنه ولا عنهم وجه يصح

عن ابن سيرين والقرطبي لا يروى عبد الرحمن بن يزيد أن ابن مسعود اشترى من دهقان أرضاً على أن يكتفيا جزئياً وروي عنه أنه قال سمى رسول الله ﷺ عن السفر في الأهل والمال ثم قال عبد الله وكيف بما يزدان ويكذبوا بكذا وهذا يدل على أن لهلاً يزدان ولا لها أرض لهم فجاز بها وقد روي عن أحمد أنه قال أن كان الشراء أسهل لشري الرجل ما يكتف به ويغني عن الناس هو رجل من المسلمين ويكره البيع في أرض السواد وإنما رخص في الشراء والله أعلم لأن بعض الصحابة اشترى ولم يسمع منهم البيع ولأن الشراء استخلاص للأرض فيقوم فيها مقام من كانت في يده والبيع أخذ عرضاً لا ملك ولا يستحق فلا يجوز

ولنا إجماع الصحابة^(١) رضي الله عنهم فإنه روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال لا تشتروا رقيقاً أهل الذمة ولا أرضهم وقال الشعبي اشترى نبتة بن قرد أرضاً على شاذي الفرات لينخذ فيها قصبا فنذر ذلك لعمر فقال من اشترىها قال من أربابها فلما اجتمع المهاجرون والأنصار قال هؤلاء أرباباً فاشترى منهم شيئاً قال لا قال فأردها على من اشترىها منه وخذ مالك وهذا قول عمر في المهاجرين والأنصار بمحض مادة الصحابة وأنهم فلم ينكر فكان إجماعاً ولا سبيل إلى وجود إجماع أقوى من هذا وشبهه إذ لا سبيل إلى قتل قول جميع الصحابة في مسألة ولا إلى قول العشرة ولا يوجد الإجماع إلا القول المنتشر فإن قيل فقد خالفه ابن مسعود بما ذكرناه عنه قلنا لا نسلم مخالفة وقوله اشترى قلنا المراد به الكثير كذلك قال أبو عبيد والدليل عليه قوله على أن يكف به جزئياً ولا يكون شترها لها وجزئياً على غيره وقد روي عنه التمام أنه قال من أقر بالطلق قد أقر بالصغار والذل

ولأن الأصل عدم الوجوب فيه ولا يصح قياسه على معدن البر لأن اعتبار أمارة بلبه البحر فيوجد على الأرض فيؤخذ من غير تعب فهو كالمباحات المأخوذة من البر كاللؤلؤ وغيره فاما السمك فلا شيء عليه محال في قول أهل العلم كافة إلا شيء روي عن عمر بن عبد العزيز رواه عنه أبو عبيد وقال ليس الناس على هذا ولا نعلم أحداً قال به وعن أحمد أن فيه الزكاة لا يبيع والصحيح أن هذا لا شيء فيه فلا تصيد فلم يجب فيه زكاة كصيد البر ولأنه لا يصح قياسه على ما فيه الزكاة فلا وجه لإيجابها (فصل) (وفي الركاك الحسن أي نوع كان من المال قل أو أكثر لأهل القنى وعنه أنه زكاة وبقية لأجدد) . الواجب في الركاك الحسن لما روي أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال «وفي الركاك الحسن» متفق عليه وقال ابن المنذر لا نعلم أحداً خالف هذا الحديث إلا الحسن فإنه فرق بين ما يوجد في أرض المارب وأرض العرب فقال فيما يوجد في أرض الحرب الحسن وفيما يوجد في أرض العرب الزكاة (فصل) (وفي الركاك الذي فيه الحسن كل ما كان مالا على اختلاف أنواعه من الذهب والفضة والحديد والرصاص والصفر والآنية وغير ذلك وهو قول إسحق وأبي عبيد وابن المنذر وأصحاب الرأي والشافعي في قول واحد الروايتين عن مالك وقال الشافعي في الآخر لا يجب إلا في الامتنان (٢٤٦م - المعني والشرح الكبير ج ٢)

١٠٠ فيه أن إجماع الصحابة أن قلنا لا يمكنه بعد انتشارهم في أقطار الأرض فلا قول بأنه دين يجب اتباعه في أموال الناس والبيع والشراء وإنما قلنا ذلك لأنهم رأوا فيه المصلحة في زمنهم وما دام الأئمة يرون ذلك بأنهم رأوا المصلحة في غير مداروا معاملة قاعدة الامتثال مالك رحمه الله تعالى

ولنا أنه مال مستفاد من الأرض فلا يعتبر في وجوب حقه حول كالزروع والثمار والركاز ، ولأن الحول إنما يعتبر في غير هذا تشكيل الثاء ، وهو يتكامل ثاءً دفعة واحدة فلا يعتبر له حول كالزروع والخبر مخصوص بالزراع والتمر فيخص محل الزراع بالقياس عليه . إذا ثبت هذا لا يجوز اخراج زكاته إلا بعد سبكه ونصفه كعشور الحب ، فإن أخرج ربع عشر ترابه قبل نصفه وجب رده إن كان باقياً أو قبضه إن كان تالفاً والقول في قدر المتبوض قول الآخذ لأنه غارم ، فإن صفاه الآخذ وكان قدر الزكاة أجزأ ، وإن زاد رد الزيادة إلا أن يسمح له المخرج ، وإن قصر فعلى المخرج ، وما أنفقته الآخذ على نصفه فهو من ماله لا يرجع به على المالك ، ولا يمتنع المالك ما أنفقته على المعدن في استخراجها من المعدن ولا في نصفه . وقال أبو حنيفة : لا تزامم المؤنة من حقه وشبهه بالنسيئة وبناء على أصله أن هذا ركز فيه الجنس ، وقد مضى الكلام في ذلك وقد ذكرنا أن الواجب في هذا زكاة فلا يمتنع بمؤنة استخراجها نصفه كالحب ، وإن كان ذلك ديناً عليه احتسب به كما يمتنع بما أنفق على الزرع

(فصل) ولا زكاة في المستخرج من البحر كالؤلؤ والمرجان والعنبر ونحوه في ظاهر قول الحرق واختيار أبي بكر ، وروى نحوه ذلك عن ابن عباس ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء ومالك والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والشافعي وأبو حنيفة ومحمد وأبو ثور وأبو عبيد ، وعن أحمد رواية أخرى أن في الزكاة لأنه خرج من معدن فأشبه الخارج من معدن البر ويحكى عن عمر بن العزيز أنه أخذ من العنبر الجنس وهو قول الحسن والثوري وزاد الزهري في اللؤلؤ يخرج من البحر ولنا أن ابن عباس قال : ليس في العنبر شيء ، إنما هو شيء ، أعماه البحر ، وعن جابر نحوه . رواها أبو عبيد ، ولأنه قد كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه فلم يأت فيه سنة عنه ، ولا عن أحد من خلفائه من وجه يصح ، ولأن الأصل عدم الوجوب فيه ، ولا يصح قياسه على معدن البر لأن العنبر إنما يلقى البحر فيوجد ملق في البر على الأرض من غير تعبه فأشبهه بالمباحات للمأخوذة من البر كالنخل والنجيب وغيرها ، وأما السمك فلا شيء فيه بحال في قول أهل العلم كافة إلا شيء يروى عن عمر بن عبد العزيز . رواه أبو عبيد عنه وقال : ليس الناس على هذا ولا نعلم لئلاً يعمل به ، وقد روي ذلك عن أحمد أيضاً

والصحيح أن هذا لا شيء فيه لأنه صيد فإما يجب فيه زكاة كصيد البر ، ولأنه لا نص ولا إجماع على الوجوب فيه ، ولا يصح قياسه على ما فيه الزكاة فلا وجه لا يجمعها فيه

(فصل) والمعادن الجامدة كالحديد والفضة التي هي فيها لأجزاء من أجزاء الأرض وهي كالتراب والإحجار الثابتة بخلاف الركاز ليس من أجزاء الأرض ، وإنما هو مودع فيها ، وقد

قلت إن الحلي يكون فيه الف دينار . قال وإن كان فيه بعار ولبس ، ثم إن قول جابر قول صحابي وقد

روى أبو عبيد بإسناده عن عكرمة مولى بلال بن الحارث المزني قال : أنفق رسول الله ﷺ بلاء أرض كذا من مكان كذا إلى كذا وما كان فيها من جبل أو معدن قال : فباع بنو بلال من عمر بن عبد العزيز أرضاً فخرج فيها معدنان فقالا : إنما بعتك أرض حرث ولم يملك المعدن وجاؤا بكتاب القطيعة التي قطعها رسول الله ﷺ لأبيهم في جريدة ، قال فجعل عمر يحسبها على عينه وقال قيسه : انظر ما استنحت منها ، وما أنفقت عليها فقامهم بالثقة ، ورد عليهم الفضل ، فعلى هذا ما يجده في ملك ، أو في موات فهو أحق به ، وإن سبق إثنان إلى معدن في موات فالسابق أولى به مادام يعمل ، فإذا تركه جاز لغيره العمل فيه وما يجده في ملك يعرف ماله فهو لملك المسكن ، فأما المعادن الجارية فهي مباحة على كل حال إلا أنه يكره له دخول ملك غيره إلا بإذنه ، وقد روي أنها ملك ملك الأرض التي هي فيها لأنها من ثمنائها وتوابعها فكانت ملك الأرض كذروع الشجر الملك ونحوه

(فصل) ويجوز بيع تراب المعدن والصفاء بغير جنسه ولا يجوز بيعه إن كان ما يجري فيه الزبالا به يؤدي إلى الربا والزكاة على البائع لاها وجبت في يده كالأول باع الثمرة بعد بدو صلاحها ، وقد روى أبو عبيد في الأموال أن أبا الحارث المزني اشترى تراب معدن بمائة شاة متبع فاستخرج منه من ألف شاة ، فقال له البائع ود علي البيع ، فقال لا نصل ، فقال لا تبين علياً فلا تبين عليك هي أسيرتك فأتى علي بن أبي طالب فقال : إن أبا الحارث أصاب معدناً فأفاده علي فقال : أين الركز الذي أصبت فقال ما أصبت ركزاً ، إنما أصابه هذا فاشترته منه بمائة متبع فقال له علي ما ترى الجنس إلا عليك قال خمس المائة شاة . إذا ثبت هذا فأوجب عليه زكاة المعدن لأن الزكاة إنما تعلقت بعين المعدن أو بقيته إن لم يكن من جنس الأمان فأشبهه ما لو باع السائمة بعد حولها ، أو الزرع والثمرة بعد بدو صلاحها (فصل) ومن أجر داره قبض كراهها فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول ، وعن أحمد أنه بركه إذا استفاد والصحيح الأول قول النبي ﷺ «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» ولأنه مال مستفاد بعقد معارضة فأشبهه من المبيع ، وكلام أحمد في الرواية الأخرى يحول على من أجر داره سنة وقبض أجزائها في آخرها فأوجب عليه زكاتها لأنه قد ملكها من أول الحول فصارت كآثار الدين إذا قبضها بعد حول زكاتها حين يقبضها فإنه قد صرح بذلك في بعض الروايات عنه فيحمل مطلق كلامه على مقبضه

خالفه غيره من الصحابة من يرى التحلي مطلقاً فلا يقيس قوله حجة والتقييد بمجرد الرأي والتحكم غير جائز والله أعلم .

جائز والاول أولى لانه يكفر القراء بكونه أفضل كتصفت الله ولانه حاله كله وادخله فيخرج منه كايخر من الرب في حال طوبه ويخرج منه اذا يس

قال أحد ليس في أرض أهل الذمة صدقة إنما قال الله تعالى (تطهرهم وتركهم بها) فأي طهرة للشركين؟
(فصل) فان كان في غلة الأرض مالا عشر فيه كالثباتي لآزكاة فيها والخضراوات وفيها زرع فيه الزكاة جعل مالا زكاة فيه في مقابلة الخراج وزكي ما فيه الزكاة اذا كان مالا زكاة فيه وفيها بالخراج وان لم يكن لما غلة الا ما يجبي فيه الزكاة أدى الخراج من غلتها وزكي ما بقي في أصح الروايات اختارها الخزي، وهذا قول عمر بن عبد العزيز قال أبو عبيد عن ابراهيم بن أبي عبيد كعب عن عمر بن عبد العزيز الى عامله على فلسطين فيمن كانت في يده أرض مجزئتها من المسلمين أن يفيض منها حوزتها ثم يؤخذ منها زكاة ما بقي بعد الجزية وذلك لأن الخراج من مونة الأرض فيمنع وجوب الزكاة في فنده يقول ابن عباس يحجب ما أتفق على زرعه دون ما أتفق على أهله وفيه رواية ثانية ان الذين كلفه منع وجوب الزكاة في الاموال الطاهرة فعل هذه الرواية بحسب كل دين عليه ثم يخرج العشر مما بقي ان بلغ نصابا يروى نحو ذلك عن ابن عمر انه دين فيمنع وجوب العشر كالخراج وما اتفق على زرعه وفي رواية ثالثة ان الذين لا يمنع وجوب الزكاة في الاموال الطاهرة مطلقا سواء استدانه لفته زرعه او لفته أهله فيمنع على هذه ان يركي الجيم وقد ذكرنا ذلك في باب الزكاة (مسئلة) ويجوز لأهل الذمة شراء الأرض العشرية ولا عشا عليهم وعنه عليهم عشان يقطع أحدها بالاسلام

وجلة ذلك أنه لم يكره للمسلم بيع أرضه من الذي واجارها منه لافضائه إلى اسقاط عشر الخارج منها. قال محمد بن موسى: سألت أبا عبد الله عن المسلم يواجر أرض الخراج من الذي؟ قال: لا يواجر من الذي إنما عليه الجزية وهذا ضرر، وقال في موضع آخر لا لهم لا يؤدون الزكاة فان أجزها من الذي أو باع أرضه التي لاخراج عليها الذي صح البيع والاجارة وهو مذهب الثوري والشافعي وأبي عبيد وليس عليهم فيها عشا ولا خراج. قال حرب سألت أبا عبد الله عن الذي يشتري أرض العشر قل لا أعط شيئا وأهل المدينة يقولون في هذا قولنا حسنا، يقولون لا يترك الذي يشتري أرض العشر وأهل البصرة يقولون قولنا عينا يقولون يضافت عليهم

وقد روي عن أحد أنهم يمنعون من شرائها اختارها الحلال وهو قول مالك وصاحبه، فان اشتروها ضوع عليهم العشر فأخذ منهم الحسن أو انجروا بأموالهم إلى غير بلادهم يؤخذ منهم نصف العشر وهذا قول أهل البصرة وأبي يوسف وروى ذلك عن الحسن وعبد الله بن الحسن العنبري. وقال محمد بن الحسن: العشر بماله، وقال أبو حنيفة: نصير أرض خراج نصير أرض خراج ولنا ان هذه أرض لاخراج عليها فلا يلزم في الخراج بيعها كالأموال مالا مالا

(فصل) ومذهب أحمد بن أبي العسل العشر. قال الأثرم: سئل أبو عبد الله أنت تذهب إلى أن في العسل زكاة؟ قال نعم ذهب إلى أن في العسل زكاة العشر قد أخذ عزمهم الزكاة، قلت ذلك على أنهم تطوعوا به. قال لا: بل أخذ منهم، وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومكحول والزهري وسليمان ابن موسى والأوزاعي وإسحاق. وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وابن المنذر: لا زكاة فيه لانه ماله خارج من حيوان أشبه البهي. قال ابن المنذر: ليس في وجوب الصدقة في العسل خبر يثبت ولا إجماع فلا زكاة فيه. وقال أبو حنيفة: إن كان في أرض العشر فيه الزكاة ولا فلا زكاة فيه،

وجه الاول ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل من كل قرية من أوسطها. روى أبو عبيد الأثرم وابن ماجه وعن سليمان ابن موسى أن أبيلسيرة لمتي قال: قلت لرسول الله ﷺ إن لي غللا قال: أدعشها، قال فاقم اذا جيلها فله رواله أبو عبيد وابن ماجه. وروى الأثرم عن ابن أبي ذباب عن أبيه عن جده أن عمر رضي الله عنه أمره في العسل العشر أما البهي فان الزكاة وجبت في أصله وهي السائمة بخلاف العسل، وقال أبو حنيفة يبنى على أن العشر والمخرج لا يمتنعان وسذكر ذلك ابن شا. الله تعالى

(فصل) ونصاب العسل عشرة أفرق وهذا قول الزهري. وقال أبو يوسف ومحمد خمسة وأساق يجب الحق فيه لفقراء فلم يمنع من بيعه الذي كالسائمة واذا ملكها الذي فلا عشر عليه فيأخر حسنها لانه زكاة فلا تجب على الذي كركزة السائمة وما ذكروه ينتقض بركة السائمة وما ذكروه ممن تضعيف العشر تحمك لائن فيه ولا قياس^(١)

(فصل) وفي العسل العشر سواء أخذته من موات أو من ملكه ونصابه عشرة أفرق كل فرق ستون رطلا. قال الأثرم: سئل أبو عبد الله أنت تذهب إلى أن في العسل زكاة؟ قال نعم أذهب إلى أن في العسل زكاة العشر قد أخذ عمر منهم الزكاة، قلت ذلك على أنهم تطوعوا به، قال لا بل أخذ منهم. وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومكحول والزهري والأوزاعي وإسحاق. وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وابن المنذر: لا زكاة فيه لانه ماله خارج من حيوان أشبه البهي. قال ابن المنذر: ليس في وجوب الصدقة في العسل حديث يثبت ولا إجماع فلا زكاة فيه. وقال أبو حنيفة: ان كان في أرض العشر فيه الزكاة والا فلا زكاة فيه، وجه الاول ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كان يأخذ في زمانه من قرب العسل من كل عشرين قرية من أوسطها رواله أبو عبيد والأثرم وابن ماجه، وعن سليمان بن موسى أن أبيلسيرة لمتي قال: قلت لرسول الله ﷺ ان لي غللا قال: أدعشها، قال فاقم اذا جيلها فله رواله أبو عبيد وابن ماجه. وروى الأثرم عن ابن أبي ذباب عن أبيه عن جده أن عمر رضي الله عنه أمره في العسل العشر

(١) قد يقال ان

خراج الأرض لم يثبت بنص نصيبي، وانما كان اجتهادا في حق المصلحة فلا حاكم في كل عصر مراعاته في الأرض التي تقعون بقلتها في ظل سلطانها

الموارد والمهور وتخلط أمرها بين المعدلين منهم عبدالله بن يزيد إلى حصص، واسماعيل بن عياش إلى بعلبك، وحضاب بن طوق ومحمد بن زريق إلى القوفة، وأمرهم أن لا يذهبوا على القطائع والاشربة العظيمة القديمة خراجاً ووضعوا الخراج على ما بقي بأيدي الانباط، وعلى الاشربة الحديثة من معدنة مائة إلى السنة التي عدل فيها فينبغي أن يجري ما بهه امام أو يعم ياذنه أو تعذر رديعه هذا الجري في أن يشرب عليه خراج بقدر ما يمتثل بترك في يد مشترهه أو من انتقل اليه إلا ما يعم قبل المائة السنة فانه لاخراج عليه كما قل في هذا الخبر

(فصل) وحكم اقطاع هذه الأرض حكم بيعها في أن ما كان من عمر أو عما كان قبل مائتة نهر لأهله وما كان بعدهما ضرب عليه كأهل المنصور^(١) إلا أن يكون غير اذن الامام فيكون باطلاً، وذكر ابن عاتق في كتابه باسناده عن سليمان بن عتبة أن أمير المؤمنين عبدالله بن محمد أنشأ المنصور. أنه في مقدمه الشام سنة ثلاث أو أربع وخمسين عن سبب الأرض التي بأيدي أبناء الصحابة يذكر أنها قطائع لأبائهم قديمة، فقلت بأمر المؤمنين: إن الله تعالى لما أظهر المسلمين على بلاد الشام وصاموا أهل دمشق وأهل حصص كرهوا أن يدخلوها دون أن يتم ظهورهم واغناهم على عدو الله فعكروا في مرج بردى بين الرزة إلى مرج شعبان جنوبي بردى مرج كانت مباحة فيما بين أهل دمشق وقرها ليست لأحد منهم فأقاموا بها حتى أوطأ الله بهم المشركين قهراً ودلاً فأحيا كل قوم محلهم وحبوا بها بنا.

الذي في الركة بجدة الحسن قتله مالك وأهل المدينة والثوري والاوزاعي وأهل العراق من أصحاب الرأي وغيرهم وقال الشافعي لا يجب الحسن إلا على من يجب عليه الزكاة وحكي عنه في الصبي والمرأة أنهما لا يملكان الركة وقل الثوري والاوزاعي وأبو عبيد إذا وجده عبد برضخ له منه ولا يعطاه له ولنا عموم قوله عليه السلام «وفي الركة الحسن» فانه يدل بعمومه على وجوب الحسن في كل ركة وبعمومه على أن باقيه لواجده كانتا من كل ولائه مال كثر مظهر عليه فكان في الحسن على من وجده وباقي لواجده كالغنيمة ولأنه اكتساب مال فكان لواجده أن كان حراً ولبيده أن كان عبداً كالاقتباس والاصطيد

وينبغي لنا أن لا يجب الحسن إلا على من يجب عليه الزكاة بناء على أنه زكاة والاول أصح (فصل) وناق الركة لواجده لما ذكرنا ولأن عمر وعلياً رضي الله عنهما دفعاً باقي الركة بعد الحسن لواجده ولأنه مال كثر مظهر عليه فكان لواجده بعد الحسن كالغنيمة وقد ذكرنا الخلاف فيه (مسئلة) قال (إن وجده في موات أو أرض لا يملكها ولا يملكها وإن يملكها أو كانت منتقلة اليه فهو له أيضاً وعنه انه لا يملكها لو لم ينتقل عنه إن اعترف به وإلا فهو لأول مالك وإن وجده في أرض حرة يملكه إلا أن لا يقدر عليه إلا جماعة من المسلمين فيكون غنيمة) ووجه ذلك أن موضع الركة لا يخلو من أربعة أقسام أحدها أن يجده في موات أو أرض لا يعلم لما

فإن ذلك عمر فأعماه لهم وأمضاه عثمان من بعده إلى أمير المؤمنين قال: وقد أمضيناهم. وعن الاحوص ابن حنبل أن المسلمين الذين تنحروا حصص لم يدخلوها بل عسكروا على نهر الاربد فأعماه فأمضاه لهم عمر وعثمان، وقد كان منهم ناس أقدموا إذا ذلك إلى جسر الاربد الذي على باب الرستن ففسكروا في مرج سلحة لمن خلعهم من المسلمين، فما بلتهم مأمضاه لهم عسكروا على نهر الاربد سألوا أن يشركهم في تلك القطائع وكتبوا إلى عمر فيه، فكذب أن يعوضوا مثله من المروج التي كانوا عسكروا فيها على باب الرستن، فلم تزل تلك القطائع على شاطئ الاربد وعلى باب حصص وعلى باب الرستن ماضية لأهلها لاخراج عليها تؤدى العشر

(فصل) وهذا الذي ذكرناه في الأرض المغلة، فأما المساكن فلا بأس ببيعها وشراؤها وسكنائها. قال أبو عبيد: ما علمنا أحداً كره ذلك، وقد اقتسمت الكوفة خططا في زمن عمر رضي الله عنه بإذنه والبصرة وسكنها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الشام ومصر وغيرها من البلدان فما عاب ذلك أحد ولا أنكره

(مسئلة) قال (فما كان من الصلح فقيه الصدقة)

يعني ماصولحو عليه على أن ملكه لأهله ولنا عليهم خراج معلوم بهذا الخراج في حكم الجزية فبني أسلموا سقط عنهم، وإن انتقلت إلى مسلم لم يكن عليها خراج، وفي مثله جاء عن العلامة الحصري قال: يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البحرين وإلى هجر فكنت آفي المناطق تكون بين الاخوة يسلم أحدهم

مالك لا كالأرض التي يوجد فيها آثار المالك من الابنية القديمة والتلال وجدرة الجاهلية وقبورهم فهذا فيه الحسن بغير خلاف في الا ما ذكرنا ولو وجده في هذه الأرض على وجهها أو في طريق غير مسلول أو قرية خراب فهو كذلك في الحكم لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القطة فقال «ما كان في طريق مائي أو في قرية عامرة فقيه وفي الركة الحسن» رواه النسائي (انقسم اثناي) أن يجده في ملكه المنتقل اليه فهو له في إحدى الروايتين لأنه مال كافر مظهر عليه في الاسلام فكان لمن ظهر عليه كالفنائم ولأن الركة لا يملك ملك الأرض لأنه مودع فيها وإنما يملك بالظهور عليه وهذا قد ظهر عليه فوجب أن يملكه والرواية الثانية هو للمالك قبله إن اعترف به وإن لم يعترف به فهو الذي قبله كذلك إلى أول مالك وهذا مذهب الشافعي لأنه كانت يده على الدار فكانت على ما فيها وإن انتقلت الدار بالمرحح حكم بأنه ميراث فإن اتفق الورثة على أن له لم يكن لميرثهم فهو لأول مالك فإن لم يعرف أول مالك فهو كالأصل الذي لا يعرف له مالك والاول أصح إن شاء الله لأن الركة لا يملك ملك الدار لأنه ليس من اجزائها وإنما هو مودع فيها فهو كالأصنام من الحطب والحشيش والصيد يجده في أرض غيره فيأخذه لكن إن ادعى المالك الذي

فأخذ من المسلم العشر، ومن المشرك الخراج. ورواه ابن ماجه، فهذا في أحد هذين البلدين لأنها فتحاً صلحاً، وكذلك كل أرض أهلك أهلها عليها كأرض المدينة فهي ملك لم يمس عليها خراج ولا شيء. أما الزكاة فهي واجبة على كل مسلم، ولا خلاف في وجوب العشر في الخراج من هذه الأرض. قول ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن كل أرض أسلم أهلها عليها قبل تهرم عليها أنها لهم وأن أملاكهم أحكمهم المسلمين وأن عليهم فيما زرعوا فيها الزكاة.

«مسألة» قال: «وما كان عنوة أدت فيها الخراج وزكيتها، وإن كان خسة أوسق وكان مسلماً» يعني ما فتح عنوة ووقف على المسلمين وضرب عليهم خراج، علم فانه يؤدي الخراج من ذاته وينظر في باقيه، فان كان نصيباً فيه الزكاة إذا كان مسلماً، وإن لم يبلغ نصيباً أو بلغ نصيباً ولم يكن مسلماً فلا زكاة فيه، فان الزكاة لا تجب على غير المسلمين وكذلك الحكم في كل أرض خراجية، وهذا قول عمر ابن عبد العزيز والزهري ويعني الانصاري وربيعة والاوزاعي ومالك والثوري ومغيرة والليث والحداد ابن صالح وابن أبي ليلى وابن المبارك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد. وقال أصحاب الرأي: لا عشر في الأرض الخراجية لقوله عليه السلام «لا يجتمع العشر والخراج في أرض مسلم» ولأنها حتان سلبها متلفان فلا يجتمعان ذكر زكاة السوم والتجارة، والعشر وزكاة القيمة. ويؤان تناقضها أن الخراج وجب عنوة لأنه جربة الأرض والزكاة وجبت طهرة وشكراً.

انتقل عنه المالك أنه لو فاق قول قوله لأن يده كانت عليه بكونه على محله وإن لم يده فهو لواجبه وإن اختلف الورثة لدعى بعضهم أنه لم يرهم وأنكر البعض لحكم من أنكر في نصيبه حكم المالك الذي يعرف به وحكم المدعين حكم المالك المعروف.

(القسم الثالث) أن يجده في ملك آدمي معصوم مسلم أو ذمي فمن أحد ما يدل على أنه لصاحب الدار فانه قال فيمن استأجر حفاراً ليجفر له في داره فأصاب كبراً عادياً فهو لصاحب الدار وهذا قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن، وقول عن أحمد ما يدل على أنه لواجبه لأنه قال في مسألة من استأجر أجيراً ليجفر له في داره فأصاب في الدار كبراً فهو للاجير، قل عنه ذلك محمد بن يحيى السكاح: قال القاضي هو الصحيح، وهذا يدل أن الزكاة لواجبه وهو قول الحسن بن صالح وأبي ثور واستحسنه أبو يوسف، وذلك لأن الكثرة لا يملك الدار على ما ذكرنا في القسم الذي قبله، لكن إن ادعاه المالك فاقول قوله لأن يده عليه بكونها على محله وإن لم يده فهو لواجبه. وقال الشافعي: هو ملك الدار إن اعترف به وإلا فهو لأول مالك، ويخرج لما شمل ذلك على ذكرنا في القسم الثاني، وإن استأجر حفاراً ليجفر له ملياً لكان يجده فوجد فهو له استأجره لأنه استأجره لشيء أشبه ما استأجره ليجث له أو ليعصا، فان الحاصل من ذلك للاستأجر دون الاجير، وإن استأجره لأمر غير طلب الزكاة فالواجب له هو الاجير وهكذا قال الاوزاعي.

وإنما قول الله تعالى (وما أخرجنا لكم من الأرض) وقول النبي ﷺ فيما سقت السماء العشر وغيره من عموماً الأخبار. قال ابن المبارك: يقول الله (وما أخرجنا لكم من الأرض) ثم قال ترك إيمان قول أبي حنيفة، ولأنها حتان بجان لمستحقين يجوز وجوب كل واحد منهما على المسلم فجاء اجتماعاً كالكفارة واقية في الصيد الحربي للملك وحديثهم بروه يحيى بن غنبة وهو ضعيف عن أبي حنيفة ثم نحمله على الخراج الذي هو جربة، وقول الخريفي وكان مسلماً يعني أن الزكاة لا تجب على صاحب الأرض إذا لم يكن مسلماً، وليس عليه في أرضه سوى الخراج. قال أحمد رحمه الله: ليس في أرض أهل الذمة صدقة، إنما قال الله تعالى (صدقة تطهرهم وتركيهم بها) فأما جربة للمشركين، وقولهم إن سببها يتناقضان غير صحيح، فان الخراج أجرة الأرض والعشر زكاة الزرع، ولا يتناقضان كالمسألة استأجر أرضاً فزرعها، ولو كان الخراج عقوبة لما وجب على مسلم كالجربة.

(فصل) فان كان في غلة الأرض ملا مشر فيه كالتاجر التي لازكاة فيها والخضر والفاكهة زرع فيه الزكاة جعل ملاز كاذية في مقابلته الخراج وزكيتها الزكاة إذا كان ملاز كاذية وأما الخراج وان لم يكن له عليه الامتياز فيه الزكاة أدى الخراج من غلها وزكيتها ما بقي، وهذا قول عمر بن عبد العزيز إذا كان ملاز زكاة فيه وأما الخراج، وإن لم يكن له غلة إلا ما تجب فيه الزكاة أدى الخراج من غلها.

روى أبو عبيد عن ابراهيم بن أبي عبلة قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن أبي عوف عامه على فلسطين فيمن كانت في يده أرض يجرها من المسلمين أن يقبض منها جزئها ثم يأخذ منها زكاة ما بقي بعد الجزية. قال ابن أبي عبلة: أنا ابتليت بذلك، ومني أخذوا ذلك لأن الخراج من مؤنة الأرض فيمنع وجوب الزكاة في قدره كما قال أحمد: من استدان ما أنفق على زرع، واستدان ما أنفق على أهله، احتسب ما أنفق على زرع دون ما أنفق على أهله لأنه من مؤنة الزرع، وبهذا قال ابن عباس وقال عبد الله بن عمر: يحتسب بالدينين جميعاً ثم يخرج عما بعدهما، وحكي عن أحمد أن الدين كله يمنع الزكاة في الاموال الظاهرة، فعلى هذه الرواية يحسب كل دين عليه ثم يخرج العشر عما

(فصل) وإن اكترى داراً فوجد فيها ركزاً فهو لواجبه في أحد الوجهين، وفي الآخر هو للمالك بناء على الروايتين فيمن وجد ركزاً في ملك انتقل إليه، وإن اختلفا فقال كل واحد منهما هذا كان لي فلي وجوب أيضاً (أحداهما) القول قول المالك لأن الدين تابع للأرض (والثاني) القول قول المكتري لأن هذا مودع في الأرض وليس منها فكان القول قول من يده عليها كالتفاح.

(القسم الرابع) أن يجده في أرض الحرب، فان لم يقدر عليه إلا بمجاعة المسلمين فهو غنمية لم وإن قدر عليه بنفسه فهو لواجبه حكمه كالمال وجده في موات من أرض المسلمين. وقال أبو حنيفة والشافعي: إن عرف مالك الأرض وكان حرياً فهو غنمية أيضاً لأنه في حوز مالك معين أشبهه ما لو أخذه من بيت أو خزنة.

له مالك والاول اصح ان شاء الله تعالى لأن الركا ز لا يملك به الدار لانه ليس من أجزائها وإنما هو مودع فيها فينزل منزلة للمباحات من الخيش والحطب والعبد يبيده في أرض غيره من أخذه فبكون الحق به لكن إن ادعى المالك الذي يملك المالك عنه انه له فالقول قوله لأن يده كانت عليه لكنها على محله وإن لم يده فهو لواجدده وان اختلف الورثة فانكر بعضهم أن يكون لموروثهم ولم ينكره الباقون فحكم من أنكر في نصيبه حكم المالك الذي لم يعترف به ، وحججه لغترفين حكم المالك المعترف

(القسم الثالث) أن يبيده في ملك آدمي مسلم معصوم أو ذي فغن أحد ما يدل على انه لصاحب الدار فانه قال فيمن استأجر حفاراً ليحفر في داره فأصاب في الدار كنزاً عادياً فهو لصاحب الدار وهذا قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، وتقول عن أحد ما يدل على انه لواجدده لانه قال في مسألة من استأجر أميراً ليحفر له في داره فأصاب في الدار كنزاً فهو للأجير تقول ذلك عنه محمد بن يحيى الكحال قال القاضي هو الصحيح ، وهذا يدل على ان الركا ز لواجدده وهو قول الحسن ابن صالح وأبي نوره واستحسنه أبو يوسف وذلك لأن الكنز لا يملك بملك الدار على ما ذكرنا في تقسم الذي قبله فيكون لمن وجده لكن إن ادعاه المالك فالقول قوله لأن يده عليه بكونها على محله ، وإن لم يده فهو لواجدده . وقال الشافعي هو مالك الدار إن اعترف به وإن لم يعترف به فهو لاول مالك لانه في يده ويخرج لنا مثل ذلك ما ذكرنا من الرواية في القسم الذي قبله ، وإن استأجر حفاراً ليحفر له طائلاً للكنز يبيده فله فلا شيء . للاجير ويكون الواجد له هو المستأجر لانه استأجره له فأنشبه ما لو استأجره ليحش له أو يعصداً فإن الحاصل من ذلك للمستأجر دون الاجير وإن استأجره لغيره فله ما وجد الركا ز فالواجدده هو الاجير وهكذا ، قال الاوزاعي اذا استأجرت أجيراً ليحفر لي في داري فوجد كنزاً فله وإن قلت استأجرتك لتحفر لي فيها رجاء أن أجد كنزاً فسميت له فله أجره ولي ما وجد (فصل) وإن اكتمى داراً فوجد فيها ركا زاً فهو لواجدده في أحد الوجهين والآخر هو مالك بناء على الروايتين فيمن وجد ركا زاً في ملكه انتقل اليه ، وإن اختلفا فقال كل واحد منهما هذا في فعل وجهين : أحدهما القول قول المالك لأن اللقن تابع للارض . والثاني القول قول المكنتري لأن هذا مودع في الارض وليس منها فكنن القول قول من يده عليها كالقماش

(مسئلة) (و) يباح للرجال من الغنضة الحاتم وقيمة السيف ، وفي حلية المنقطة ورايات وعلى قياسها الجوشن والخوذة والخف والزنان والحمائل

يباح للرجال خاتم الغنضة لأن النبي ﷺ أخذ خاتماً من ورق منق عليه ، ويباح حلية السيف من القيمة ونحوها لأن أنساً قال : كانت قيمة سيف رسول الله ﷺ غنضة ، وقال هشام بن عروة كان سيف الزبير محلى بالفضة ورواه الأثرم ، والمنطقة يباح تخليتها بالفضة في أظهر الروايتين لأنها حلية معتادة للرجل فهي كالحاتم وعنه كرامة ذلك ما فيه من القدر والخيلاء شبه الطوق والاول أولى

القسم الرابع : أن يبيده في أرض الحرب فإن لم يقدر عليه إلا بمساعدة من المسلمين فهو غنيمة له ، وإن قدر عليه بنفسه فهو لواجدده حكمه حكم ما لو وجده في موات في أرض المسلمين . وقال أبو حنيفة والشافعي إن عرف مالك الأرض كان جرباً وهو غنيمة أيضاً لأنه في حرم مالك معين فأنشبه ما لو أخذه من بيت أو خزانه ولنا انه ليس لموضعه مالك محترم أنشبه ما لو يعرف مالكه ، ويخرج لنا مثل قولهم بناء على قولنا إن الركا ز في دابر الاسلام يكون مالك الارض

(الفصل الثالث) في صفة الركا ز الذي فيه الحسن وهو كل ما كان مالا على اختلاف أنواعه من الذهب والفضة والحديد والبرصا ص والعنبر والتعاس والآنية وغير ذلك وهو قول إسحاق وأبي عبيد وابن المنذر وأصحاب الرأي وإحدى الروايتين عن مالك وأحد قولي الشافعي ، والقول الآخر لا يجزئ إلا في الأثمان

ولنا عموم قوله عليه السلام « وفي الركا ز الحسن » ولنا مال مظاهير عليه من مال الكفار فوجب فيه الحسن مع اختلاف أنواعه كالغنيمة . إذا ثبت هذا فإن الحسن يجب في قليله وكثيره في قول أماننا ومالك وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في التقييد . وقال في الجديد يعبر النصاب فيه لانه حق مال ييب فيها استخرج من الارض فاعتبر فيه النصاب كالمعدن والزروع

ولنا عموم الحديث ولنا مال مخروس فلا يعتبر له نصاب كالغنيمة ولنا ما كافر فظهور عليه في الاسلام فأنشبه الغنيمة والمعدن والزروع يحتاج الى عمل ونواب فاعتبر فيه النصاب تخفيفاً بخلاف الركا ز ولان الواجب بهما ماسة فاعتبر النصاب لينح حداً بحتمل المواصلة منه بخلاف مأساتنا

(الفصل الرابع) في قدر الواجب في الركا ز ومعصره أما قدره فهو الحسن لما قدمنا من الحديث والاجماع ، وأما معصره فختلفت الرواية عن أحمد فيه مع ما فيه من اختلاف أهل العلم فقال الحارثي : هو لأهل الصدقات ونص عليه أحمد في رواية حنبل فقال : يعلي الحسن من الركا ز على مكانه ، وإن تصدق به على المساكين أجزأ . وهذا قول الشافعي لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أمر صاحب الكنز أن يتصدق به على المساكين حكاه الامام أحمد وقال : حدثنا سعيد ثنا سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه يقال له ابن حمة قال : سقطت على جرحه من دبر قدميه بالكرة

لأن الطوق ليس بمعتاد في حق الرجل وعلى قياس المنقطة الجوشن والخوذة والخف والزنان والحمائل وكذلك الفضة في الأنا ، وما أشبهها بالحاجة ، وقد ذكرنا ذلك في باب الآنية ، وقال القاضي يباح البشير وإن لم يكن لحاجة وإنما كره أحد الخلق لها لتسعمل

(مسئلة) (و) ومن الذهب قيمة السيف ومادعت اليه الضرورة كالألف وما ربط به أسنانه وقال أبو بكر يباح بسير الذهب

يباح من الذهب للرجل مادعت الضرورة اليه كالألف لمن قطع أنفه لما روي أن عرجة بن أسعد

عند جبانة بشر فيها أربعة آلاف درهم ذهبت بها إلى علي رضي الله عنه فقال : اتهم بأربعة أخماس قسمتها فأخذني في مها خسا وأعطاني أربعة أنحاس فلما أدبرت دعائي فقال : في جيرانك قرد . وما كين ؟ قلت نعم . قال فخذنا فاقسمها بينهم ، ولأنه مستفاد من الأرض أشبه المعدن والزرع . والرواية الثانية مسربة مسرف تنفي . فله محمد بن الحكم عن أحمد وهذه الرواية أصح وأقرب على مذهب وبه قال أبو حنيفة والمزني لما روى أبو عبيد عن هشيم عن مجاهد عن الشعبي أن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارجاً من المدينة فأتى بها عمر بن الخطاب فأخذ منها الجس مائتي دينار وودع إلى الرجل بقيتها وجعل عمر يقسم المائتين بين من حضره من المسلمين إلى أن فضل منها فضلة فقال ابن صاحب الدنانير ؟ فقال إليه فقال عمر : خذ هذه الدنانير فهي لك . ولو كانت زكاة خص بها أهلها ولم يرد على واجده . ولأنه يجب على الذي والزكاة لا تجب عليه ولأنه مال مخموس زالت عنه يد الكافر أشبه خمس التينة

(الفصل الخامس) فيمن يجب عليه الجس وهو كل من وجده من مسلم وذني وحر وعبيد ومكاتب وكبير وصغير وعقال ومجنون إلا أن الواحد له إذا كان عبداً فهو لسيده لأنه كسب مالا فأشبه الاحتشاش والاصطياد ، وإن كان مكاتباً ملكه وعليه خمسة لأنه غنمه كسبه ، وإن كان صيداً أو مجنوناً فهو لها ويخرج عنها وليها وهذا قول أكثر أهل العلم . قال ابن المنذر : أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن على الذي في الزكاة يجسد الجس قاله مالك وأهل المدينة والثوري والأوزاعي وأهل العراق وأصحاب الرأي وغيرهم . وقال الشافعي لا يجب الجس إلا على من تجب عليه الزكاة لأنه زكاة . وحكي عنه في الصحيح والمرأة انهما لا يعلكن الزكاة . وقال الثوري والأوزاعي وأبو عبيد إذا كان الواحد له عبداً يرضيه له منه ولا يعطاه كله

ولنا عموم قوله عليه السلام « وفي زكاة الجس » فإنه يدل بعومه على وجوب الجس في كل زكاة يوجده بعفوه على أن باقية لواجده من كان لانه مال كزكاة مظهر عليه فكان فيه الجس على من وجده وباقيه لواجده كالتينة ولأنه اكتساب مال فكان ككتبه إن كان حراً أو لسيده إن كان عبداً كاحتشاش والاصطياد ، ويخرج لأن الجس لا يجب إلا على من تجب عليه الزكاة بناء على قولنا أنه زكاة والاول أصح

فقال أنه يوم الكلاب فأخذ أنعاماً من ورق فأتى عليه فامر به النبي ﷺ فأخذ أنعاماً من ذهب ورواه أبو داود ، وقال الإمام أحمد يجوز ربط الاسنان بالذهب أن خشي عليها أن تسقط قد فعله الناس ولا بأس به عند الضرورة وروى الأثرم عن أبي جرة الضبي وموسى بن طلحة وأبي رافع وثابت البناني وإسحاق بن زيد بن ثابت والمغيرة بن عبد الله أنهم شذوا أسنانهم بالذهب وما عد ذلك من الذهب فقد روي عن أحمد الرخصة فيه في السيف ، قال أحمد قد روي أنه كان في سيف عثمان بن حنيف مسبار من ذهب وقال إن كان لغير سيف فيه سبالك من ذهب من حديث إسماعيل بن أبيه عن نافع

(فصل) ويجوز أن يقول الإنسان تفرقة الجس بنفسه وبه قال أصحاب الرأي وابن المنذر لأن علياً أمر وأجد الكثير بفرقة على المساكين قاله الإمام أحمد ولأنه أدى الحق إلى استحقاقه فببره . منه قال فرق الزكاة وأدى الدين إلى ربه ، ويخرج أن لا يجوز ذلك لأن الصحيح أنه فيمن لم يملك تفرقة بنفسه كخمس التينة وهذا قال أبو ثور قال : وإن فعل فله الأمان . قال القاضي وليس للأمان رد خمس الزكاة لانه حق مال فلم يجوز رد على من وجب عليه كالأمانة وخمس التينة وقال ابن عقيل يجوز لانه روي عن عمر انه رد بعضه على واجده ولأنه فيمن فجاز رده أو رد بعضه على واجده كترأخ الأرض وهذا قول أبي حنيفة

« مستثناة » قال (وإذا أخرج من المعادن من الذهب عشرين مثقالاً أو من الورق مائتي درهم أو قيمة ذلك من الزئبق والرصاص والصفرة أو غير ذلك مما يستخرج من الأرض فعليه الزكاة من وقته)

اشتقاق المعدن من عدن في المكان يعدن إذا أنام به ومن سميت جنة عدن لأنها دار إقامة وخلود . قال أحمد : المعادن هي التي تستنبط ليس هو شيء . وفي الكلام في هذه المسئلة في فصول أربعة : (أحدها) في صفة المعدن الذي يتعلق به وجوب الزكاة وهو كل ما يخرج من الأرض مما يخلق فيها من غير ما مال له قيمة كالذي ذكره الحرفي ونحوه من الحديد والياقوت والزربرجد والبلور والعقيق والسبع والكحل والزجاج والزرنيخ والمغرة وكذلك المعادن الجارية كالتنار والنفط والكبريت ونحو ذلك . وقال مالك والشافعي لا تتعلق الزكاة إلا بالذهب والفضة بقول النبي ﷺ « لا زكاة في حجر » ولأنه ما يقوم بالذهب والفضة مستفاد من الأرض أشبه الطين الآخر . وقال أبو حنيفة في إحدى الروايتين عنه تتعلق الزكاة بكل ما ينطبع كالأصص والحديد والنحاس دون غيره

ولنا عموم قوله تعالى (وما أخرجنا لكم من الأرض) ولأنه معدن فتعلق الزكاة بالخارج منه كالأنعام ولأنه مال لو غنمه وجب عليه خمسة ، فإذا أخرج من معدن وجبت الزكاة كالذهب . وأما الطين فليس بمعدن لانه تراب والمعدن ما كان في الأرض من غير جنسها

وروي الترمذي بإسناد عن مزينة العمري أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى سيفه ذهب وفضة ووروي عن أحمد رواية أخرى تدل على تحريم ذلك قال الأثرم قلت لابي عبد الله يخاف عليه أن يسقط يعمل فيه مسبار من ذهب ؟ قال إنما رخص في الإنسان وذلك انما هو على وجه الضرورة . فأما المسبار فقد روي من نحلى بخرصة قلت أي شيء ، خرصة قال شيء ، صغير مثل الشجرة ، وروي الأثرم بإسناد عن عبد الرحمن بن غنم « من نحلى بخرصيصه كوي بها يوم القيامة مغفوراً له أو معدن بها » وحكي عن أبي بكر من أصحابنا أنه أبلغ بيسر الذهب ولعله يفتح بما روي من الأخبار ولأنه أحد ثلاثة الحرمات

عمر بن عبد العزيز ومالك . وقال أبو حنيفة : الواجب فيه الحسن وهو في . واختاره أبو عبيد . وقال الثاني هو زكاة واختلف قوله في قدره كالمذهبين ، واحتج من أوجب الحسن بقوله النبي ﷺ « ما لم يكن في طريق مائي ولا في قرية عامرة فيه وفي الركاز الحسن » رواه النسائي والجزائري وغيرهما وفي رواية « ما كان في الحراب فقيا وفي الركاز الحسن » وروى سعيد الجزائري بإسنادها عن عبد الله بن سعيد القبري عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « الركاز هو الذهب الذي ينبت من الأرض » وفي حديث عن النبي ﷺ انه قال « وفي الركاز الحسن » قبل بإرسال الله وما الركاز ؟ قال « هو الذهب والفضة المخلوقان في الأرض وم خلق الله السموات والأرض » وهذا نص ، وفي حديث عنه عليه السلام انه قال « وفي السبب الحسن » قال والسبب عروق الذهب والفضة التي تحت الأرض ولانه مال مظهر عليه في الاسلام أشبه الركاز

ولنا ما روى أبو عبيد بإسناده عن ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم أن رسول الله ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبيلة في ناحية الفرع قال : فذلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم وقد أسنده عبد الله بن كثير بن عوف إلى النبي ﷺ عن أبيه عن جده ورواه الفراء وروى عن ربيعة بن الحارث بن بلال بن الحارث المزني أن النبي ﷺ أخذ منه زكاة المعادن القبيلة ، قال أبو عبيد : القبيلة بلاد معروفة بالحجاز ولانه حق مجرم على أغنياء ذوي القربى فكان زكاة كواجب في الأمان التي كانت مملوكة له وحديثهم الاول لا يتناول محل الزكاة لأن النبي ﷺ إنما ذكر ذلك في جواب سؤاله عن القنطة وهذا ليس بلفظة ولا يتناول اسما فلا يكون متناولا لحل النزاع ، والحديث الثاني يرويه عبد الله بن سعد وهو ضعيف وسائر أحاديثهم لا يعرف صاحبها ولا هي مذكورة في المسانيد والدرابين ثم هي متروكة الظاهر فان هذا ليس هو المسعى بالركاز ، والسبب هو الركاز لانه مشتق من السبب وهو العطاء الجزيل

(الفصل الثالث) في نصاب المعادن : وهو ما يبلغ من الذهب عشرين مثقالا ومن الفضة عيني

على المذكور دون الاناث فلم يحرم يسيره كائنا ما كان من الحلي فلا زكاة فيه اذا أعد للاستعمال (مسئلة) : ويباح للنسب من الذهب والفضة كل ما جرت عادتهن بلبسه قل أو أكثر وقال ابن حامد إن له ألف مثقال حرم وفيه الزكاة

ويباح للنسب من حلي الذهب والفضة والواهر كالمعبر عادنن ثلثه كانسوار والمخلخل والقرط والحاتم وما يلبسه على وجهه وفي اعتاقن وألبين وأرجلن وأذنانن وغيره فاما ما لم يحرم عادنن بلبسه كالمسكة وشبهها من حلي الرجال فهو محرم وعليها زكاة ، كما لو أخذ الرجل لنفسه حلي المرأة ، وقيل الحلي وكثيره سواء في الإباحة والزكاة وقال ابن حامد يباح ما لم يبلغ ألف مثقال فأن

دروم أو قيمة ذلك من غيرها وهذا مذهب الشافعي ، وأوجب أبو حنيفة الحسن في قلبه وكثيره من غير اعتبار نصاب بناء على انه ركاز لعمره الاحاديث التي اهتموا بها عليه ولانه لا يعتبر له حول فلم يعتبر له نصاب كالركاز

ولنا عموم قوله عليه السلام « ليس فيها دون خمس أواق صدقة » وقوله « ليس في تسعين ومائتي » وقوله عليه السلام « ليس عليكم في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا » وقد بينا ان هذا ليس بركاز وانه مفارق للركاز من حيث ان الركاز مال كافر أخذ في الاسلام فأشبهه الفقيه وهذا وجب مواساة وشكراً لنعمة الغني فاعتبر له النصاب كائز الزكوات وانما لم يعتبر له الحول لحصوله دفعة واحدة فأشبه الزرع والثمار . اذا ثبت هذا فانه يعتبر بإخراج النصاب دفعة واحدة أو دفعات لا يترك العمل ينهن ترك أهمل ، فان خرج دون النصاب ثم ترك العمل مهلا له ثم أخرج دون النصاب فلا زكاة فيها وإن بلغا مجموعهما نصاباً ، وإن بلغ أحدهما نصاباً دون الآخر زكى النصاب ولا زكاة في الآخر ، وفيها زاد على النصاب بحسابه . فاما ترك العمل لئلا وللإستراحة أو لعذر من مرض أو لإصلاح الأداة أو لإيق عبيده ونحوه فلا يقطع حكم العمل ويضم ما خرج في العملين بعضه إلى بعض في أكل النصاب ، وكذلك ان كان مشتهراً لانه لم يخرج بين المدينين تراب لشيء فيه وإن اشتغل المعدن على أجناس فمعدن فيه الذهب والفضة فذكر القاضي انه لا يضم أحدهما إلى الآخر في تكبيل النصاب وانه يعتبر النصاب في الجنس ، بانزاعه لانه أجناس فلا يكمل نصاب أحدهما بالآخر كغير المعدن ، والصواب ان شاء الله انه إن كان المعدن يشتغل على ذهب وفضة في ضم أحدهما إلى الآخر وجهان بناء على الروايتين في ضم أحدهما إلى الآخر في غير المعدن ، وإن كان فيه أجناس من غير الذهب والفضة فضم بعضها إلى بعض لأن الواجب في قبعتها والقيمة واحدة فأشبهت عروض التجارة ، وإن كان فيها أحد القدين وجنس آخر ضم أحدهما إلى الآخر كتفهم العروض إلى الأثمان ، فان استخرج نصاباً من معدنين وجبت الزكاة فيه لانه مال رجل واحد فأشبه الزرع في مكانين

(الفصل الرابع) في وقت الوجوب ونجب الزكاة فيه حين يتناول ويكمل نصابه ولا يعتبر له حول وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وقال إسحاق وابن المنذر : لا شيء في المعدن حتى يحول عليه الحول لقوله رسول ﷺ « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول »

بطله حرم وفيه الزكاة لما روى أبو عبيد والرازم عن عمرو بن دينار قال : سئل جابر عن الحلي هل فيه زكاة ؟ قال لا ؟ قيل كيف الدار قال إن ذلك لكثير ولانه يخرج إلى السرف والحيل ولا يحتاج إليه في الاستعمال ، والاول أصح لأن الشرع أباح التبلي مطلقاً من غير تقييد ، فلا يجوز تنقيده بالرأي والتحكم ، وحديث جابر ليس بصريح في نفي الوجوب بل يدل على التوقف وقد روي عنه خلافه فروى الجزائري بإسناده عن أبي الزبير قال : سألت جابر بن عبد الله عن الحلي هل فيه زكاة قال لا ؟

ولأنه مال مستفاد من الأرض فلا يعتبر في وجوب حقه حول كالزروع والثمار والزكاة، ولأن الحول إنما يعتبر في غير هذا لتكامل الماء، وهو يتكامل غايته واحدة فلا يعتبر له حول كالزروع والمحير مخصوص بالزروع والثمار فيخص محل التزاع بالقياس عليه. إذا ثبت هذا فلا يجوز استخراج زكاته إلا بعد سبكه وتصفيته كمعشر الحب، فإن أخرج دمع بشر تراه قبل تصفيته وجب رده إن كان باقياً أو قبته إن كان تالفاً والقول في قدر المقبوض قول الأخذ لأنه غارم، فإن صفاه الأخذ وكان قدر الزكاة أجزاءً، وإن زاد رد الزيادة إلا أن يسمح له المخرج، وإن قصر فعلى المخرج، وما أنفقته الأخذ على تصفيته فهو من ماله لا يرجع به على المالك، ولا يحسب المالك ما أنفقته على المعدن في استخراجه من المعدن ولا في تصفيته، وقال أبو حنيفة: لا تارة من أنفقه من حقه وشبهه باقتبسة وبناؤه أصله أن هذا ركاز فيه الجنس، وقد مضى الكلام في ذلك وقد ذكرنا أن الواجب في هذا زكاة فلا يحسب بمؤنة استخراجه تصفيته كسلب، وإن كان ذلك ديناً عليه احتسب به كاحتسب بما أنفق على الزرع

(فصل) ولا زكاة في المستخرج من البحر كالؤلؤ والمرجان والعنبر ونحوه في ظاهر قول الحنفي واختيار أبي بكر، وروى نحو ذلك عن ابن عباس، وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء ومالك والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والشافعي وأبو حنيفة ومحمد وأبو ثور وأبو عبيد، وعن أحمد رواية أخرى أن فيه الزكاة لأنه خارج من معدن فأشبهه الخارج من معدن البئر ويحكم عن عمر بن العزيز أنه أخذ من العنبر الجنس وهو قول الحسن ورواه زياد الزهرري في اللؤلؤ يخرج من البحر ولما أن ابن عباس قال: ليس في العنبر شيء، إنما هو شيء. أمناه البحر، وعن جابر نحوه. ورواه أبو عبيد، ولأنه قد كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه فلم يأت فيه سنة عنه، ولا عن أحد من خلفائه من وجه يصح، ولأن الأصل عدم الوجوب فيه، ولا يصح قياسه على معدن البئر لأن العنبر إنما يلقى البحر فيوجد مائتي البئر على الأرض من غير تمهيد فأشبهه بالمباحات المتخذة من البئر كالنخل والتين وغيرهما، وأما السدك فلا شيء. فيه مجال في قول أهل العلم كذا إلا شيء يروى عن عمر بن عبد العزيز. رواه أبو عبيد عنه وقال: ليس الناس على هذا ولا أعلم أحدًا يصلح به، وقد روى ذلك عن أحمد أيضاً

والصحيح أن هذا لا شيء. فإنه لا يصدق فيه زكاة كصيد البر، ولأنه لا نص ولا إجماع على الوجوب فيه، ولا يصح قياسه على ما فيه الزكاة فلا وجه لاحتسابها فيه

(فصل) والمعادن الجامدة تلك ملك الأرض التي هي فيها لأنها جزء من أجزاء الأرض نعي كالتراب والإحجار الثابتة بخلاف الركاز فإنه ليس من أجزاء الأرض، وإنما هو مودع فيها، وقد

قلت إن الحلي يكون فيه ألف دينار. قال وإن كان فيه يعار ويلبس، ثم إن قول جابر قول صحابي وقد

روى أبو عبيد بإسناد عن عكرمة مولى بلال بن الحارث المزني قال: أنفق رسول الله ﷺ بلاء أرض كذا من مكن كذا إلى كذا وما كان فيها من جبل أو معدن قال: فباع بنو بلال من عمر بن عبد العزيز أرضاً فخرج فيها معدنان فقالا: إنما بئناك أرض حرث ولم تبك المعدن وجاءوا بكتاب القبطية التي قطعها رسول الله ﷺ لأبيهم في جريدة، قال فجعل عمر يسحبها على عينه وقال قبضته: انظر ما استخرجت منها، وما أنفقت عليها فتأصم بالفتنة، ورد عليهم الفضل، فعلى هذا ما يجده في ملك، أو في موات فهو أحق به، وإن سبق إثنان إلى معدن في موات فالسابق أولى به مادام يعمل: فإذا تركه جاز لغيره العمل فيه وما يجده في ملك يعرف ماله فهو المالك المكنن، فأما المعادن الجارية فهي مباحة على كل حال لأنه يكره له دخول ملك غيره إلا بإذنه، وقد روي أنها تلك ملك الأرض التي هي فيها لأنها من ثمنها وتوابعها فكانت للمالك الأرض كقروح الشجر للملوك وغيره

(فصل) ويجوز بيع تراب المعدن والصفاء بغير حبه ولا يجوز بيعه إن كان مما يجري فيه الزكاة لأنه يؤدي إلى الربا والزكاة على البائع لاها وجبت في يده كولو باع الثمرة بعد بدو صلاحها. وقد روى أبو عبيد في الأموال أن أبا الحارث المزني اشترى تراب معدن بمائة شاة متبع فاستخرج منه ثمن ألف شاة، فقال له البائع رد علي البيع، فقال لا تفعل، فقال لآتين عليك علياً لآتين عليك فني أسى بك فأتى علي بن أبي طالب فقال: إن أبا الحارث أصاب معدنًا فأفاده علي فقال: أين الركز الذي أصبت فقال ما أصبت ركزاً، إنما أصابه هذا فاشترته منه بمائة متبع فقال له علي ما زىي الحسن إلا عليك قال خمس المائة شاة. إذا ثبت هذا فالواجب عليه زكاة المعدن لأنه زكاة الثمن لأن الزكاة إنما تعلقت بين المعدن وأوقيته، إن لم يكن من جنس الثمن فأشبهه بالثمن الساتمة بعد حوله أو الزرع والثمار بعد بدو صلاحها (فصل) ومن أجر داره قبض كراها فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول، وعن أحمد أنه يزكاه إذا استفاده والصحيح الأول لقول النبي ﷺ «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» ولأنه مال مستفاد بعد معارضة فأشبهه بمن المبيع، وكلام أحد في الرواية الأخرى يحول على من أجر داره سنة وقبض أجرته في آخرها فأوجب عليه زكاتها لأنه قد ملكها من أول الحول فصار كائناً الذين إذا قبضها بعد حول زكاهما حين يقبضها فإنه قد صرح بذلك في بعض الروايات عنه فيعمل مطابق كلامه على مقبده

خالفه غيره من الصحابة ممن يرى التحلي مطلقاً فلا يفتي قوله حجة والتقييد بمجرد الزماني والتحكم غير جائز والله أعلم.

٥٩٢ العشر في الأرض المتأجرة والحراجية والمساقاة ومع الأرض الذي (الغني والشرح الكبير)

بقي إن بلغ نصيبا وإن لم يبلغ نصيبا فلا مشر فيه ، وذلك لأن الواجب زكاة فنع الدين وجوبها كزكاة الأموال الباطلة ولأنه دين فنع وجوب العشر كالخراج وما أنفقته على زرعها وتمرق بينهما على الزوارة الأولى أن ما كان من مؤنة الزرع فالخاص في مقابلته يجب صرفه إلى غيره فكانه لم يحصل

(فصل) لو من استأجر أرضا فزرعها فالعشر عليه دون مالك الأرض ، وبهذا قال مالك والثوري وشريك وابن المبارك والشافعي وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : هو على مالك الأرض لأنه من ثمنها أنه المخرج ولأنه واجب في الزرع فكان على مالكه كزكاة التينة فيما إذا أعدته للتجارة وكشعر زرع في ملكه ، ولا يصح قولهم إنه من مؤنة الأرض لأنه لو كان من مؤنتها لوجب فيها وإن لم يزرع كالخراج ولوجب على الذي كالخراج ولتقدر الأرض لا بقدر الزرع ، ولوجب صرفه إلى مصارف التي دون معرف الزكاة ، ولو استأجر أرضا فزرعها فلا زكاة على صاحب الزرع لأنه مالكه وإن غصبا فزرعها وأخذ الزرع فالعشر عليه أيضا لأنه ثبت على مالكه ، وإن أخذ ما لا يقابل اشتداد حبه فالعشر عليه وإن أخذ بعد ذلك احتمل أن يجب عليه أيضا لأن أخذه إياه استند إلى أول زرع فكانه أخذ من تلك الحال ، ويحتمل أن تكون زكاته على المصاحب لأنه كان ملكا له حين وجوب عشره وهو حين اشتداد حبه ، وإن زارع رجلا مزارعة فاسدة فالعشر على من يجب الزرع له ، وإن كانت صحيحة فعل كل واحد منهما عشر حصته إن بلغت خمسة أوسق أو كان له من الزرع ما يبلغ بضمه إليها خمسة أوسق وإلا فلا عشر عليه ، وإن بلغت حصته أوسق ويخرج كل واحد منهما عشر نصيبه إلا أن يكون أحدهما من لأعشر عليه كالكتف والذي فلا يلزم شريكه عشر إلا أن تبلغ حصته نصيبا وكذلك الحكم في المساقاة

(فصل) ويكره لمسلم بيع أرضه من ذي وأجارتها منه لانفاته إلى إسقاط عشر الخراج منها قال محمد بن موسى سألت أبا عبد الله عن المسلم يزرع أرضا من الذي قال لا يؤمر من يبيع إنما عليه الجزية وهذا ضرر وقال في موضع آخر أنهم لا يؤدون الزكاة فإن أجراها من ذي لو يبيع أرضه التي لاخراج عليها ذيبا صح البيع والأجارة وهذا مذهب الثوري والشافعي وشريكه وأبي عبيد

ولنا أنه ليس لموضع مالك محترم أشبه مال لم يعرف مالكه ونخرج لنا مثل قولهم بنا على قولنا أن الركا في دار الإسلام يكون ثلاث الأرض

(مسئلة) (والركا ما وجد من دفن المجاهلية عليه علامتهم ، فإن كان عليه علامة للشعبين أو لم تكن عليه علامة فهو قطعة)

الدفن بكسر الدال المدنون والركا هو المدفون في الأرض واشتقاقه من ركا يركو إذا أخفى

(الغني والشرح الكبير) ضم الحنطة إلى الشعير في نصاب الزكاة وسائر أجناس الحبوب ٥٩٣

وليس عليهم فيها عشر ولا خراج لأن الحرب سالت أحد عن الذي يشتري أرض العشر قال لأعلم عليه شيئا إني الصدقة كية مال الرجل وهذا المشتري ليس عليه وأهل المدينة يقولون في هذا قولنا حسنا يقولون لا نترك الذي يشتري أرض العشر وأهل البصرة يقولون قولنا عجباً يقولون يضاعت عليهم وقد روي عن أحد إمامهم ينعون من شرها اختارها الحلال وصاحبه وهو قول مالك وصاحبه فإن اشترى أرضا وضعت عليهم العشر وأخذ منهم الحنط لأن في إسقاط العشر من غلة هذه الأرض أنشأ أرباب الفقراء وتقليلا لحقهم فإذا تعرضوا لذلك ضعف عليهم العشر كما لو أخرجوا بأموالهم إلى غير بلد ثم ضعف عنهم العشر فأنخذ منهم نصف العشر وهذا قول أهل البصرة وأبي يوسف وروى ذلك عن الحسن ، وعبيد الله بن الحسن الغنيري ، وقال محمد بن الحسن : العشر بماله ، وقال أبو حنيفة نصير أرض خراج

ولنا أن هذه أرض لا خراج عليها فلا يلزم فيها الخراج بيعها كما لو باعها مسلما ولا يملك مسلم يجب الحق فيه للفقراء عليه فلا يمنع من بيعه فلهذا كالمسألة وإذا ملكها الذي فلا عشر عليه فيما يخرج منها لأنها زكاة فلا تجب على الذي كزكاة السائمة وما ذكره يطل بالسائمة فإن الذي يصبح أن يشتريها وتسقط الزكاة منها وما ذكره من تضييف العشر فتحكم لاص فيه ولا قياس

مسئلة قال (وتضم الحنطة إلى الشعير وزكي إذا كانت خمسة أوسق وكذلك التفرغيات ، وكذلك الذهب والفضة)

وعن أبي عبد الله رواية أخرى أنها لا تضر ونخرج من كل صنف إن كان منصبا للزكاة . انقطعت بكسر القاف جمع قطية ويجمع أيضا قطاني قال أبو عبيد حي صنف الحبوب من العدس ، والحمص والارز ، والجلبيان ، والمجلجلان يعني السمسم ، وزاد غيره الدخن واللوبيا والفول والماش وسميت قطية فعلة من قطن يقطن في البيت أي يمتك فيه . ولا خلاف بين أهل العلم في غير الحبوب والثمار أنه لا يضم جنس إلى جنس آخر في تكيل النصاب فالماشية ثلاثة أجناس الأبل والبقر والغنم لا يضم جنس منها إلى آخر والثمار لا يضم جنس إلى غيره فلا يضم التمر إلى الزبيب ، ولا إلى الفوزة والفسق ، والبندق ، ولا يضم شيء من هذه إلى غيره ولا تقسم الأثمار إلى شيء من السائمة ولا من الحبوب والثمار ولا خلاف بينهم في أن أنواع الأجناس يضم بعضها إلى بعض في أكل النصاب ولا خلاف بينهم أيضا في أن العروض تضم

يقال ركا الزرع إذا غرز أسفله في الأرض ومنه الركا وهو الصوت الحني ، قال الله تعالى (أو تسمع لم ركا) والركا الذي يتعلق به وجوب الجنس ما كان من دفن المجاهلية ، هذا قول الحسن والشعبي ومالك والشافعي وأبي ثور ، ويمتد ذلك بأن يرى عليه علامتهم كأشياء ملوكة وصورهم وصلبهم وصور أسنانهم ونحو ذلك لأن الظاهر أنه لم ، فإن كان عليه علامة إسلام أو أسلم النبي ﷺ أو

الى الأمان وتضم الأمان اليها إلا أن الشافعي لا يضمها إلا الى جنس ما اشترت به لان نصابها معتبر به واختلوا في ضم المحبوب بعضها الى بعض وفي ضم أحد القديس الى الآخر فروي عن أحد في المحبوب ثلاث روايات إحداها لا يضم جنس منها الى غيره ويعتبر النصاب في كل جنس منها منفرداً هذا قول عطاء ومكحول وابن أبي ليلى والاوزاعي والثوري والحسن بن صالح وشريك والشافعي وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي لأنها أجناس فاعتبر النصاب في كل جنس منها منفرداً كالتأثير أيضاً والمواشي

والرواية الثانية أن المحبوب كلها تضم بعضها الى بعض في تكيل النصاب اختارها أبو بكر وهذا قول عكرمة وحكاه ابن الفرغ عن طائفة وقال أبو عبيد لا تعلم أحد من الماضين جمع بينهما إلا عكرمة وثبت لأن النبي ﷺ قال «لا زكاة في حب ولا ثمر حتى يبلغ خمسة أوسق» ومفهومة وجوب الزكاة في هذا يبلغ خمسة أوسق ولأنها تتفق في النصاب وقدر المخرج والنبات والمصاد فوجب ضم بعضها الى بعض كأنواع الجنس وهذا الدليل ينتقض بالتأثير

والثالث أن الخلطة تضم الى الشعر وتضم القطنيات بعضها الى بعض قلنا أبو الحارث عن أحد وحكاه الحارثي قال القاضي وهذا هو الصحيح وهو مذهب مالك والبيه إلا أنه زاد فقال السلت والقدرة والدخن والأرز والقمح والشعير صنف واحد ولعله يحتاج بأن هذا كله مقتات فيضم بعضها الى بعض كأنواع الخلطة وقال الحسن والزهرى تضم الخلطة الى الشعر لأنها تتفق في الاقتيات ولثبتت والمصاد والمنافع فوجب ضمها كما يضم العسل الى الخلطة وأنواع الجنس بعضها الى بعض: والرواية الأولى أولى إن شاء الله تعالى لأنها أجناس يبرز التفاضل فيها فلم يضم بعضها الى بعض كثرة ولا يصح التماس على العسل مع الخلطة لأنه نوع منها ولا على أنواع الجنس لأن الأنواع كلها جنس واحد يجرى التفاضل فيها وثبت حكم الجنس في جميعها بخلاف الأجناس وإذا انقطع التماس لم يجر إيجاب الزكاة بالتحكم فيها ولا بصف غير معتبر ثم هو باطل بالمر فاتها تتفق فيما ذكره ولا يضم بعضها الى بعض ولأن الأصل عدم الوجوب فالمراد بالاجاب نص أو إجماع أو معناها لا يثبت إيجابها لتمامها بخلاف فيما قلناه في ضم الخلطة الى العسل لأنه نوع منها وعلى قياسه السلت يضم الى الشعر لأنه منه

(فصل) ولا تفرع على الروايتين الأولىين لوضوحهما

فأما الثالثة وهي ضم الخلطة الى الشعر والقطنيات بعضها الى بعض فإن القدرة تضم الى السخن

أحد من خلفاء المسلمين أو ولائهم أو آية من القرآن ونحو ذلك فهو لقطة لأنه ملك مسل بل يأنزله عنه، وإن كان على بعضه علامة الإسلام وعلى بعضه علامة الكفر فكذلك نص عليه أحد في رواية ابن منصور لأن الظاهر أنه صار إلى مسل ولم يعلم زواله عن ملكه فأشبهه ما على جميعه علامة المسلمين وكذلك إن لم يكن عليه علامة فهو لقطة تطبيقاً لحكم الإسلام إلا أن يجده في ملك انتقل اليه فيذهب

فتأخر بها في المقصد فأنها يتخذان خبزاً وإذا قد ذكرنا من جملة القطنيات أيضاً فيضيان اليها وأما البزور فلا تضم الى القطنيات ولكن الأبازي يضم بعضها الى بعض فتأخر بها في المقصد فأشبهت القطنيات وجوب القول لا تضم الى القطنيات ولا الى البزور فتأخر بها في بعض الى بعض ومالا فلا وما شككتا فيه لا يضم لأن الأصل عدم الوجوب فلا يجب بالشك وأعلم (فصل) وذكر الحارثي في ضم الذهب الى الفضة روايتين وقد ذكرناهما فيما مضى واختار أبو بكر أنه لا يضم أحدهما الى الآخر مع اختياره الضم في المحبوب لاختلاف نصابهما واتفاق نصاب المحبوب (فصل) ومعنى قلنا بالضم فإن الزكاة تؤخذ من كل جنس على قدر ما يخصه، ولا يؤخذ من جنس عن غيره، فأننا إذا قلنا في أنواع الجنس يؤخذ من كل نوع ما يخصه فأولى أن يعتد ذلك في الأجناس المختلفة مع تفاوت مقاصدها إلا الذهب والفضة، فإن في إخراج أحدهما عن الآخر روايتين (فصل) ويضم زرع العام الواحد بعضه الى بعض في تكيل النصاب سواء اتفق وقت زرعها وإدراكه أو اختلف، ولو كان منه صيني وريبي ضم الصيني إلى الريبي، ولو حدثت القدرة والدخن ثم نبت أصولها يضم أحدهما إلى الآخر في تكيل النصاب لأن الجميع زرع عام واحد فضم بعضها إلى بعض كقول تقاررت زرعها وإدراكها.

(فصل) وتضم ثمرة العام الواحد بعضها الى بعض سواء اتفق وقت ادلاعها وإدراكها أو اختلف فيقدم بعضها على بعض في ذلك، ولو أن الثمرة جدت ثم أطلعت لأخرى وجدت ضمت إحداهما الى الأخرى فإن كان له نخل يحمل في السنة حامين ضم أحدهما الى الآخر، وقال القاضي لا يضم وهو قول الشافعي لأنه حل يفصل عن الأول فكان حكمه حكم حل عام آخر، وإن كان نخل يحمل مرة ونخل يحمل مرتين ضمنا الحل الاول الى الحل المنفرد ولم يجب في الثاني شيء. إلا أن يبلغ مفردة نصاباً أو صحيح أن أحد الحلين يضم الى الآخر ذكره أبو الخطاب وابن عقيل لأنها ثمرة عام واحد فيضم بعضها الى بعض كرورع العام الواحد كالقدرة التي تنبت مرتين ولأن الحل الثاني يضم الى الحل المنفرد لو لم يكن حل أول فكذلك إذا كان، فإن وجود الحل الاول لا يصلح أن يكون مانعاً بدليل حل القدرة الاول وما ذكره من الانفصال يبطل بالقدرة وأعلم بالصواب

الملك قبله بلا بينة ولا صفة قبل يدفع إليه؟ فيروايتان ذكرهما ابن تيمية في كتاب المحرور (أحدهما) لا يدفع إليه كالكفلة (والثانية) يدفع إليه لأنه تبع للملك، فإن كان على بعضه علامة الكفار وليس على بعضه علامة فينبغي أن يكون ركازاً لأن الظاهر أنه ملك الكفار

باب زكاة الذهب والفضة

روى وأبى بالكتاب والسنة والإجماع

أما الكتاب قوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرم عذاب أليم) الآية . ولا يتعد هذه العقوبة إلا على ترك واجب .

وأما السنة فما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجهه ويهرقه كما بردت أعينك عليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضي الله بين العباد » أخرجه مسلم ، وروى البغوي وغيره في كتاب أنس « وفي الزكاة ربع العشر فإن لم يكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء . إلا أن يشاء ربها » والرقعة هي الدرهم المغمورة ، وقال النبي ﷺ « ليس فيه دوزخس أواق صدقة » متفق عليه وأجمع نحل العلم على أن في مائتي درهم خمسة دراهم وعلى أن الذهب إذا كان عشرين مثقالا قيمته مائتا درهم أن الزكاة تجب فيه إلا ما اختلف فيه عن الحسن (مسئلة) قال أبو القاسم « ولا زكاة نجا دون المائتين إلا أن يكون في ملكه ذهب أو عروض للتجارة فيجر به »

وجملة ذلك أن نصاب الفضة مائتا درهم لا خلاف في ذلك بين علماء الإسلام وقد بينت السنن التي رويها أحمد الله ، والدرهم التي يعتبر بها النصاب هي الدرهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل يثقال الذهب وكل درهم نصف مثقال وخمسة ، وهي الدرهم الإسلامية التي تقدر بها نصاب الزكاة ومقدار الجزية والديات ونصاب القطع في السرقة وغير ذلك وكانت الدرهم في صدر الإسلام متغيتين

باب زكاة الأنعام

وفي الذهب والفضة ، والأصل في وجوبها الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب قوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرم عذاب أليم) وأما السنة فما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجهه ويهرقه كما بردت أعينك له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضي بين العباد » أخرجه مسلم إلى غير ذلك من الأحاديث ، وأجمع المسلمون على أن في مائتي درهم خمسة دراهم ، وعلى أن الذهب إذا كان عشرين مثقالا قيمته مائتا درهم أن الزكاة تجب فيه إلا ما اختلف فيه عن الحسن (مسئلة) (ولا شيء في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا فيجب فيه نصف مثقال)

سودة وطبرية وكاتب السود ثمانية دراهم والبارية أربعة دراهم في حيا في الإسلام وحلا درهمين ، متساويين في كل درهم ستة دراهم فعل ذلك بتولية فاجتمعت فيها ثلاثة أوجه أحدها أن كل عشرة وزن سبعة ، والثاني أنه عدل بين الصغير والكبير ، والثالث أنه موافق لسنة رسول الله ﷺ ودرهمه الذي قدر به المتأخر الشرعية ، ولا فرق في ذلك بين التبر والمضروب وحتى قص النصاب من ذلك فلا زكاة فيه سواء كان كثيرا أو بسيرا هذا ظاهر كلام الحارثي ومذهب الشافعي وإسحاق وابن المنذر لظاهر قوله عليه السلام « ليس فيا دون خمس أواق صدقة » والأوقية أربعون درهما بغير خلاف فيكون ذلك مائتي درهم وقال غير الحارثي من أصحابنا أن كل النقص يسيرا كلنية والمجتنب وجبت الزكاة لأنه لا ينسب غالبا فهو كنقص أو ساعة أو ساعتين ، وإن كان قصا بينا كالدنانق والدراهم فلا زكاة فيه وعن أحمد أن نصاب الذهب إذا قص ثلث مثقال زكاة ، وهو قول عمر بن عبد العزيز وسفيان وإن قص نصفها فلا زكاة فيه وقال أحمد في موضع آخر أن نقص ثلث مثقال زكاة فيه اختاره أبو بكر وقال مالك إذا قصت قصا بسيرا يجوز جواز الزكاة وجبت الزكاة ، لأنها تجوز جواز الزكاة أشبهت الزكاة ، والأول ظاهر الخبر فينبغي أن لا يعدل له قدام قوله : إلا أن يكون في ملكه ذهب أو عروض للتجارة فيجر به فإن عروض التجارة تضم إلى كل واحد من الذهب والفضة ويكمل به نصابه لا نعلم فيه اختلاف قال الخطابي ولأنهم اختلفوا فيه وذلك لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها فتقوم بكل واحد منها فتضم إلى كل واحد منها ولو كان له ذهب وفضة وعروض وجب ضم الجميع بعينه إلى بعض في تكيل النصاب لأن العروض مضموم إلى كل واحد منها فيجب ضمها إليه وجمع الثلاثة فما كان له من كل واحد من الذهب والفضة مالا يبلغ نصابا بمفرده أو كان له نصاب من أحدهما أقل من نصاب من الآخر فقد توقف أحد من ضم أحدهما إلى الآخر في رواية الأثرم وجماعة وقعه في رواية حنبل أنه لا زكاة عليه حتى يبلغ كل واحد منها نصابا وذكر الحارثي في روايتين في الباب قبله أحدهما لا يضم

لأبى في الذهب زكاة إلا أن يبلغ عشرين مثقالا ، إلا أن يتم بعرض تجارة أو ورق على مائتيه من الخلاف . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الذهب إذا كان عشرين مثقالا قيمتها مائتا درهم أن الزكاة تجب فيها إلا ما حكمي عن الحسن أنه قال : لا شيء فيها حتى تبلغ أو مائة ، وأجمعوا على أنه إذا كان أقل من عشرين مثقالا ولا يبلغ قيمة مائتي درهم فلا زكاة فيه . وقال عامة الفقهاء : نصاب الذهب عشرين مثقالا من غير اعتبار قيمتها ، وحكي عن عطاء وملاس والأزهري وسليمان بن حرب وأرب السخيتاني أنهم قالوا . هو معتبر بالفضة فإذا كان قيمة مائتي درهم ففيه الزكاة وإلا فلا لأنه لم يأت عن النبي ﷺ تحدير في نصابه ثبت أنه حله على كل قيمة الفضة ولما ماروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال « ليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب ، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة » رواه أبو شيبة

وهو قول ابن أبي ليلى الحسن بن صالح شريك والثقفى وأبو عيا وأبو ثور واختار أبو بكر عبد العزيز قوله عليه السلام ليس فيما دون خمس أواق صدقة ، ولها ما لا يختلف نصابها فلا يضم أحدهما إلى الآخر كأجناس للشيء ، وإثباته يضم أحدهما إلى الآخر في تكيل النصاب ، وهو قول الحسن وقناة ومالك والأوزاعي والثوري وأصحاب الرأي لأن أحدهما يضم إلى ما يضم إليه الآخر فيضم إلى الآخر كترافع الجنس ولأن نصابها واحد والاصول فيها متحدة فانها قيم المتلفات وأروش الجنائيات وأمان اليباعات وحل لمن يربدها لذلك نأشبه النوعين والحديث مخصوص بعرض التجارة فتبسط عليه ، فإذا قلنا بالضم فإن أحدهما يضم إلى الآخر بالأجزاء يعني أن كل واحد منهما يختص من نصابه فإذا كانت أجزاءها نصاباً لوجب الزكاة مثل أن يكون عنده نصف نصاب من أحدهما ونصف نصاب أو أكثر من الآخر أو ثلث من أحدهما وثلثان أو أكثر من الآخر فلو ملك مائة درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسين درهماً وعشرة دنانير أو مائة وعشرين درهماً وعشرة دنانير وجبت الزكاة فيها وإن قصص أجزاءها عن نصاب فلا زكاة فيها مثل أحد عشر رجل عنده مائة دنانير ومائة درهم فقال : إنا قال من قال فيها الزكاة إذا كان عنده عشرة دنانير ومائة درهم وهذا قول مالك وأبي يوسف ومحمد والأوزاعي لأن كل واحد منهما لا يعتبر قيمته في وجوب الزكاة إذا كان منفرداً فلا يعتبر إذا كان عنده عشرة دنانير مضومة كطبيب والتجار وأرواح الأجناس كلها ، وقال أبو الخطاب ظاهر كلام أحدني رواية المروزي أنها تضم بالأحط من الأجزاء والقيمة ومعناه أنه يقوم العالي منها بقيمة الرخيص ، فإذا بلغت قيمتهما بالرخص منهما نصاباً وجبت الزكاة فيها ، فلو ملك مائة درهم وسبعة دنانير قيمته مائة درهم وأربعة دنانير وسبعين درهماً قيمته مائة دنانير وجبت الزكاة فيها ، وهذا قول أبي حنيفة في قوم الدنانير بالنقطة لأن كل نصاب وجب فيه ضم الذهب إلى النقطة ضم القيمة كنصاب القطع في السرقة لأن أصل النصب لحصول حفظ الثمن ، وكذلك صفة النصب ، والأول أصح لأن الأمان يجب الزكاة في أعيانها فلا تعتبر قيمتها كالوأنفردت ، وبخلاف نصاب القطع فإن نصاب القطع فيه الورق خاصة في إحدى الروايتين ، وفي الأخرى أنه لا يجب في الذهب حتى يبلغ ربع دينار والله أعلم

وروى ابن ماجه عن عمرو عاتشة أن رسول الله ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً أقصاعاً نصف دينار ، ومن الأربعين ديناراً أو روى سعيد والأثرم عن علي بن عبد الله بن دينار وفي كل عشرين ديناراً نصف دينار ورواه غيره مرفوعاً ، ولأنه مال يجب الزكاة في عينه فلم يعتبر بغيره كالأموال الزكوية

(مسئلة) قل (ولا في النقطة حتى تبلغ مائتي درهم فيجب فيها خمسة دراهم) لا يجب فيما دون ثمان مائتي درهم من النقطة صدقة ، لا تعلم فيه خلافاً قول النبي ﷺ (ليس فيما دون خمس أواق صدقة) منق عليه . والأوقية أربعون درهماً ، فإذا بلغت مائتي درهم فيها خمسة دراهم لا خلاف بين العلماء في ذلك ، والواجب فيه ربع الشر فيغير خلاف ، وقد روى البخاري بإسناده في كتاب أنس وفي رواية ربع العشر ، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن

(مسئلة) قل (وذلك دون العشرين مثقالاً) يعني أن مادون العشرين لازكاة فيه إلا أن يتم بورق أو عروض تجارية . قال ابن المنذر : أجم أهل العلم على أن النصاب إذا كان عشرين مثقالاً قيمته مائة درهم ، أن الزكاة تحب فيها إلا ما حكي عن الحسن أنه قال : لازكاة فيها حتى تبلغ أربعين ، وأجمعوا على أنه إذا كان أقل من عشرين مثقالاً ولا يبلغ مائتي درهم فلا زكاة فيه . وقال عامة الفقهاء : نصاب الذهب عشرين مثقالاً من غير اعتبار قيمته إلا ما حكي عن عطاء وطائوس والزهري وسليمان بن حرب وأيوب السختياني أنهم قالوا : هو معتبر بالنقطة فما كان قيمته مائتي درهم ففيه الزكاة وإلا فلا لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ تقدير في نصابه ثبت أنه حله على النقطة . ولنا ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال (ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقة) رواه أبو عبيد وروى ابن ماجه عن عمر وعاتشة أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً أقصاعاً نصف دينار ، ومن الأربعين ديناراً . وروى سعيد والأثرم عن علي بن عبد الله بن دينار ، ولأنه مال يجب الزكاة في عينه فلم يعتبر بغيره كالأموال الزكوية

(فصل) ومن ملك ذهباً أو نقصة مفضوشة أو مختلطاً بغيره فلا زكاة فيه حتى يبلغ قدر الذهب والنقطة نصاباً لقوله عليه السلام (ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة) فإن لم يعلم قدر ما فيه معها وشك هل بلغ نصاباً أو لا - خير بين سبكيها ليعلم قدر ما فيه منها وبين أن يستظهر ويخرج ليستطاع التفرض يثبت فإن أحب أن يخرج استظهاراً أفراد لإخراج الزكاة من المفضوشة نظرت فإن كان الغش لا يختلف مثل أن يكون الغش في كل دينار سدسه وعلم ذلك جاز أن يخرج منها

يشاء ، ربحها الزكاة الدرهم المنضوب والدرهم التي تعتبر بها النصاب هي الدرهم التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل بمثل الذهب ، وكل درهم نصف مثقال وخمسه وهي الدرهم الإسلامية التي يقدر بها نصاب الزكاة ومقدار الجزية والديات ونصاب القطع في السرقة وغير ذلك ، وكانت الدرهم في صدر الإسلام مئتين سوداً وطبرية ، وكانت السود ثمانية دوايق ، والطبرية أربعة دوايق ، فجاءت بالي الإسلام وجعلها درهمين مئتين سوداً ، درهم ستة دوايق ، فعل ذلك بنو أمية ولا فرق في ذلك بين التبر والمنضوب ، ومنى نقص النصاب فلا زكاة فيه . هذا ظاهر كلام الحنفية في ظاهر الحديث . قال أصحابنا إلا أن يكون نقصاً كبيراً وقد ذكرنا الخلاف فيما مضى

(سنه) (ولا زكاة في مفضوشة حتى يبلغ قدر ما فيه نصاباً) من ملك ذهباً أو نقصة مفضوشة أو مختلطاً بغيره فلا زكاة فيه حتى يبلغ قدر الذهب والنقطة نصاباً لما ذكرنا من الأاجاد

باب زكاة الذهب والفضة

وهي واجبة بالكتاب والسنة والاجماع
أما الكتاب فقوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرم الله بفسادهم) الآية . ولا يتوعد بهذه العقوبة إلا على ترك واجب .
وأما السنة فإروى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجهه ويهرقه كما بردت أبعدت عليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضي الله بين العباد » أخرجه مسلم ، وروى البخاري وغيره في كتاب أنس « وفي الزكاة ربع العشر فإن لم يكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء . إلا أن يشاء ربها » والرقعة في الدرهم المغمورة ، وقيل النجى ﷺ « ليس فيه هودز خمس أواق صدقة » متفق عليه وأجمع أهل العلم على أن في مائتي درهم خمسة دراهم وعلى أن الذهب إذا كان عشرين مثقالا وقيمه مائتا درهم أن الزكاة تجب فيه إلا ما اختلف فيه عن الحسن .
فإنه مسئلة قال أبو القاسم « ولا زكاة فيما دون المائتين إلا أن يكون في ملكه ذهب أو عروض للتجارة فيتم به »

وجله ذلك أن نصاب الفضة مائتا درهم لا خلاف في ذلك بين علماء الإسلام وقد بينت السنة في رواياتها بحمد الله ، والدرهم التي تعتبر بها النصاب هي الدرهم التي كل عشرة منها وزن وسبعون مثقالا ينقل الذهب وكل درهم نصف مثقال وخمسه ، وهي الدرهم الإسلامية التي تقدر بها نصاب الزكاة ومقدار الحزبة والديبات ونصاب القطع في السرقة وكانت الدرهم في صدر الإسلام مئتين

باب زكاة الأمان

وهي الذهب والفضة ، والأصل في وجوبها الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرم الله بفسادهم) الآية . وأما السنة فإروى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجهه ويهرقه كما بردت أبعدت عليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضي الله بين العباد » أخرجه مسلم ، وغير ذلك من الأحاديث ، وأجمع المسلمون على أن في مائتي درهم خمسة دراهم ، وعلى أن الذهب إذا كان عشرين مثقالا قيمتها مائتا درهم أن الزكاة تجب فيه إلا ما اختلف فيه عن الحسن .
(مسئلة) (ولا شيء في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا فيجب فيه نصف مثقال)

سوداً ومطرية وكانت السرد ثمانية دواوين والبطرية أربعة دواوين فجمعوا في الإسلام وجعلوا درهمين منسافرين في كل درهم ستة دواوين فعل ذلك بطلبه فاجتمعت فيها ثلاثة أوجه أحدها أن كل عشرة وزن سبعة ، والثاني أنه عدل بين الصغير والكبير ، والثالث أنه موافق لسنة رسول الله ﷺ ودرهمه الذي قدر به المقادير الشرعية ، ولا فرق في ذلك بين التبر والمضروب ومتى قص النصاب عن ذلك فلا زكاة فيه سواء كان كثيراً أو يسيراً هذا ظاهر كلام الحنفية ومذهب الشافعية واسحاق وابن المنذر لظاهر قوله عليه السلام « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » والأوقية أربعون درهماً بغير خلاف فيكون ذلك مائتي درهم وقيل غير الحنفية من أصحابنا أن كان النقص يسيراً كالأوقية والمئين وجبت الزكاة لانه لا يضبط غالباً فهو كنقص الأول سبعة أوساعين ، وإن كان قصاً بيناً كاللذان والداهن فلا زكاة فيه ، وعن أحمد أن نصاب الذهب إذا قص ثلث مثقال زكاة ، وهو قول عمر بن عبد العزيز وسفيان وإن قص نصفاً لا زكاة فيه ، قال أحمد في موضع آخر أن قص مثقالاً لا زكاة فيه اختاره أبو بكر وقيل ماك إذا قصت قصاً يسيراً يجوز جواز الزكاة وجبت الزكاة ، لأنها يجوز جواز الموازنة أشبهت الموازنة ، والأول ظاهر الخبر فينبغي أن لا يبدل عنه قوماً قوله : إلا أن يكون في ملكه ذهب أو عروض للتجارة فيتم به فإن عروض التجارة تضم إلى كل واحد من الذهب والفضة ويكفي به نصابه لا يعلم فيه اختلافاً قال الخطابي ولا أعلم علمهم اختلافاً فيه وذلك لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها فتقوم بكل واحد منها فتضم إلى كل واحد منها ولو كان له ذهب وفضة وعروض وجب ضم الجميع بعينه إلى بعض في تكبيل النصاب لأن العرض مضموم إلى كل واحد منها فيجب ضمها إليه وجمع الثلاثة قوماً أن كان له من كل واحد من الذهب والفضة ما يبلغ نصاباً بغيره أو كان له نصاب من أحدهما أقل من نصاب من الآخر فقد توفت أحدهن ضم أحدها إلى الآخر في رواية الأئمة وجاءت وقعة في رواية حنبل أن نصاب من الذهب والفضة حتى يبلغ كل واحد منها نصاباً وذكر الحنفية في روايتين في الباب قبله أحدهما لا يضم

لأجيب في الذهب زكاة إلا أن يبلغ عشرين مثقالاً ، إلا أن يتم بعرض تجارة أو ورق على ما فيه من الخلاف . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الذهب إذا كان عشرين مثقالاً قيمتها مائتا درهم أن الزكاة تجب فيها إلا ما حكي عن الحسن أنه قال : لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين ، وأجمعوا على أنه إذا كان أقل من عشرين مثقالاً ولا يبلغ قيمة مائتي درهم فلا زكاة فيه . وقال عامة الفقهاء : نصاب الذهب عشرين مثقالاً من غير اعتبار قيمتها ، وحكي عن عطاء وناوس والزهري وسابن بن حرب وأرب السخيتي أنهم قالوا . هو معتبر بالفضة فما كان قيمته مائتي درهم فيه الزكاة وإلا فلا لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ تقدير في نصابه ثبت أنه حله على الفضة .
ولنا ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال : ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة ، ورواه أبو عبيد

باب زكاة الذهب والفضة

وهي واجبة بالكتاب والسنة والاجماع
أما الكتاب فقوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فشرهم بعذاب أليم) الآية . ولا يتوعد بهذه العقوبة إلا على ترك واجب .
وأما السنة فأروى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجهه وفطره كلما بردت أعيدت عليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضي الله بين العباد ، أخرجه مسلم ، وروى البخاري وغيره في كتاب أنس في الزكاة ربع العشر فإن لم يكن إلا تسعين ومائة فلس فيها شيء . الآن يشاهدنا الزكاة في الدرهم المضمون ، وقال النبي ﷺ ليس فيه فداء خمس أواق صدقة ، متفق عليه وأجمع أهل العلم على أن في مائتي درهم خمسة دراهم وعلى أن الذهب إذا كان عشرين مثقالاً بقيته مائتا درهم أن الزكاة تجب فيه إلا ما اختلف فيه عن الحسن .
فإن مشأله : قال أبو القاسم (ولا زكاة فيما دون المائتين إلا أن يكون في مائة ذهب أو عروض للتجارة فيم به)

وجه ذلك أن نصاب الفضة مائتا درهم لا خلاف في ذلك بين علماء الإسلام وقد بينت السنة في رويناها بحمد الله ، والدرهم التي يعتبر بها النصاب هي الدرهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل بمثل الذهب وكل درهم نصف مثقال وخمسة ، وهي الدرهم الإسلامية التي تقدر بها نصاب الزكاة ومقدار الجزية والديات ونصاب النظم في السرقة وغير ذلك وكانت الدرهم في صدر الإسلام مئتين

باب زكاة الأثمان

وهي الذهب والفضة ، والأصل في وجوبها الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فشرهم بعذاب أليم) وأما السنة فأروى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجهه وفطره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضي بين العباد ، أخرجه مسلم إلى غير ذلك من الأحاديث ، وأجمع المسلمون على أن في مائتي درهم خمسة دراهم ، وعلى أن الذهب إذا كان عشرين مثقالاً بقيته مائتا درهم أن الزكاة تجب فيه إلا ما اختلف فيه عن الحسن .
(مسئلة) (ولا شيء في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالاً فيجب فيه نصف مثقال)

سوداً وطيبرية وكانت السود ثمانية درائيق والطيبرية أربعة درائيق لجمعها في الإسلام وجعلوا درهمين مثلاً به في كل درهم ستة درائيق فعلى ذلك ثمانية قاضمت فيها ثلاثة أوجه أحدها أن كاعشرة وزن سبعة ، والثاني أنه عدل بين الصغير والكبير ، والثالث أنه موافق لسنة رسول الله ﷺ ودرهمه الذي قدر به المقادير الشرعية ، ولا فرق في ذلك بين التبر والمضروب متى قص النصاب عن ذلك .
فإن زكاة فيه سواء كان كبيراً أو صغيراً هذا ظاهر كلام الحنفي ومذهب الشافعي وإسحاق وابن المنذر ظاهر قوله عليه السلام : ليس فيما دون خمس أواق صدقة ، والأوقية أربعون درهماً بغير خلاف فيكون ذلك مائتي درهم . وقال غير الحنفي من أصحابنا أن كل النقص سديراً ككثبة والحيتين وجبت الزكاة لانه لا ينشط غالباً فهو كمتنص إذ لو ساعة أو ساعتين ، وإن كان قصاً بينا كالدائق والدائنين فلا زكاة فيه . وعن أحمد أن نصاب الذهب إذا قص ثلث مثقال زكاة ، وهو قول عمر بن عبد العزيز وسفيان وإن قص نصفاً لا زكاة فيه . وقال أحمد في موضع آخر أن قص ثلث مثقال زكاة فيه اختاره أبو بكر وقال مالك إذا قصت قصاً يسيراً يجوز أن الزكاة وجبت الزكاة ، لأنها يجوز أن الزكاة وجبت الزكاة .
الرازي ، والأول ظاهر الخبر فينبغي أن لا يعدل عنه فيما قوله : إلا أن يكون في ملكه ذهب أو عروض للتجارة فيم به فإن عروض التجارة تضم إلى كل واحد من الذهب والفضة ويسكن به نصابه لا يعلم فيه اختلافاً قال الخطابي ولأنهم اختلفوا فيه وذلك لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها فتقوم بكل واحد منها فتضم إلى كل واحد منها ولو كان له ذهب وفضة وعروض وجب ضم الجميع بعينه إلى بعض في تكيل النصاب لأن العرض مضمون إلى كل واحد منها فيجب ضمها إليه وجمع الثلاثة فاما أن كان له من كل واحد من الذهب والفضة مالا يبلغ نصاباً بغيره أو كان له نصاب من أحدهما أقل من نصاب من الآخر فقد توفقت أحدهما من أحدها إلى الآخر في رواية الأروم وجماعة فوقع في رواية حنبل أنه لا زكاة عليه حتى يبلغ كل واحد منها نصاباً وذكر الحنفي في روايتين في الباب قبله أحدهما لا يضم

لا يجب في الذهب زكاة إلا أن يبلغ عشرين مثقالاً ، إلا أن يتم بعرض تجارة أو ورق على مائيه من الخلاف . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الذهب إذا كان عشرين مثقالاً بقيته مائتا درهم أن الزكاة تجب فيها إلا ما حكي عن الحسن أنه قال لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين ، وأجمعوا على أنه إذا كان أقل من عشرين مثقالاً ولا يبلغ قيمة مائتي درهم فلا زكاة فيه . وقال عامة الفقهاء : نصاب الذهب عشرين مثقالاً من غير اعتبار قيمتها ، وحكي عن عطاء ومارس والأزهري وسابطين حرب وأبوب السخيتاني أنهم قالوا . هو معتبر بالفضة فما كان قيمته مائتي درهم ففيه الزكاة وإلا فلا فلا لم يثبت عن النبي ﷺ تقدير في نصابه ثبت أنه حله على الفضة .
ولنا ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال : ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة . رواه أبو شيبه